صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

رحلة صعود طويلة وشاقة

أكتوبر
٢٠٢٠

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

رحلة صعود طويلة وشاقة

أكتوبر
٢٠٢٠

©2020 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢٠

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي
الجمع التصويري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

Cataloging-in-Publication Data

Joint Bank-Fund Library

الاسم: صندوق النقد الدولي
العنوان: آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)
العناوين الأخرى: آفاق الاقتصاد العالمي | دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي) | دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.
الوصف: واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي ١٩٨٠ | يصدر مرتين في السنة | بعض الأعداد لها أسماء مواضيعية | بدأ إصداره بعدد مايو ١٩٨٠. | ١٩٨١–١٩٨٤: دراسة عرضية/ صندوق النقد الدولي، 0251-6365 | ١٩٨٦– : دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 0256-6877.
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 978-1-51355-605-5 (English Paper)
978-1-51356-175-2 (Arabic paper)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنويا، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي– ٢٠٢٠. آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة. واشنطن العاصمة، إبريل.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونيا أو بالفاكس
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org
www.elibrary.imf.org

المحتويات

الافتراضات والأعراف المتبعة ح
مزيد من المعلومات ي
البيانات ك
تمهيد ل
تقديم م
ملخص واف س

الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية ١

الاقتصاد العالمي: الصعود من الهاوية وخطر الانتكاسة ١
اعتبارات متعلقة بالتنبؤات ٦
تعاف جزئي متوقع عام ٢٠٢١ عقب ركود عميق ٨
معدلا النمو على المدى المتوسط يعكس الآثار السلبية على الإمدادات المحتملة ١٢
توقعات باستمرار تدني معدلات التضخم ١٥
تباطؤ تدفقات التجارة وانخفاض العجز والفائض ١٦
مخاطر كبيرة من نتائج نمو أشد وطأة ١٨
أولويات السياسات على المدى القريب: ضمان كفاية الموارد الموجهة للرعاية الصحية والحد من الأضرار الاقتصادية ٢١
تعزيز التعاون متعدد الأطراف ٢٢
السياسات اللازمة لمواجهة التحديات على المدى المتوسط والطويل ٢٤
إطار السيناريو ١: سيناريوهات بديلة ٢٨
الإطار ١–١: تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٣١
الإطار ١–٢: الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد–١٩ ٣٤
الإطار ١–٣: تزايد مخاطر الإفلاس والإعسار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة — التقييم وخيارات السياسات ٣٨
الإطار ١–٤: الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد–١٩ ٤٠
تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية ٤٣
الإطار ١–ت خ–١: ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟ ٥٤
المراجع ٦١

الفصل ٢: الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية ٦٥

مقدمة ٦٥
شواهد قطرية مقارنة حول الإغلاق العام والنشاط الاقتصادي ٦٧
تقييم تداعيات الإغلاق العام باستخدام البيانات عالية التواتر ٦٨
الإغلاق العام: تداعيات غير متوازنة بين الجنسين والمجموعات العمرية ٧٠
الإغلاق العام والإصابة بفيروس كوفيد–١٩ ٧٣
تدابير الإغلاق العام الفردية والآثار غير الخطية ٧٤
النتائج ٧٥
الإطار ٢–١: نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام ٧٧
الإطار ٢–٢: دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد–١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة ٧٩
المراجع ٨١

الفصل ٣: تخفيف تغير المناخ — الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع ٨٥

مقدمة ٨٥
أدوات التخفيف: كيف كان أداء السياسات حتى الآن؟ ٨٩
كيفية خفض صافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ ٩٢
كيفية تحقيق الشمول ١٠٣
الاستنتاجات ١٠٦
الإطار ٣–١: المصطلحات ١٠٧
الإطار ٣–٢: نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء — الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية ١٠٨
المراجع ١١٠

الملحق الإحصائي ١١٥

الافتراضات ١١٥
ما الجديد ١١٦
البيانات والأعراف المتبعة ١١٦
الملحوظات القطرية ١١٧
تصنيف البلدان ١١٨
الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ١١٩
الجدول ألف– التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٩ ١٢٠
الجدول باء– الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية ١٢١
الجدول جيم– الاتحاد الأوروبي ١٢١
الجدول دال– السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير ١٢٢
الجدول هاء– السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل ١٢٣
الجدول واو– الاقتصادات التي لديها فترات إبلاغ استثنائية ١٢٥
جدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية ١٢٦
الإطار ألف–١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة ١٣٦
قائمة بالجداول ١٤٠
الناتج (الجداول ألف١ – ألف ٤) ١٤١
التضخم (الجداول ألف٥ – ألف ٧) ١٤٨
السياسات المالية (الجدول ألف ٨) ١٥٣
التجارة الخارجية (الجدول ألف٩) ١٥٤
معاملات الحساب الجاري (الجداول ألف١٠ – ألف١٢) ١٥٦
ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ألف١٣) ١٦٣
تدفق الأموال (الجداول ألف١٤ – ألف١٥) ١٦٧

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة ١٧١

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، أكتوبر ٢٠٢٠ ١٨١

الجداول

الجدول ١–١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي ٩
الجدول ١–٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بالأسعار السوقية ١١
الجدول ١–١–١: التغيرات في أنصبة إجمالي الناتج المحلي العالمي نتيجة تعديل تعادلات القوى الشرائية ٣١
الجدول ١–١–٢: تعديل مجملات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٣٣
الجدول ١–٤–١: الانحدارات الإحصائية المقطعية ٤١
الجدول ١–٤–٢: الانحدارات الديناميكية — الجوائح ٤٢
الجدول ١–ت خ–١: استهلاك الفحم، حسب القطاع ٤٨
الجدول ١–ت خ–٢: مزيج الطاقة، حسب مجموعات الدخل، ٢٠١٧ ٥٠
الجدول ١–ت خ–٣: الإحلال السريع للفحم في مجموعة مختارة من البلدان خلال السنوات الأخيرة ٥١

جدول المرفق ١– ١– ١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٥٥
جدول المرفق ١– ١– ٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٥٦
جدول المرفق ١– ١– ٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٥٧
جدول المرفق ١– ١– ٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٥٨
جدول المرفق ١– ١– ٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٥٩
جدول المرفق ١–١–٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي ٦٠

الأشكال البيانية

الشكل البياني ١–١: الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة ٢
الشكل البياني ١–٢: مؤشرات النشاط العالمي ٢
الشكل البياني ١–٣: الإغلاقات الحكومية والاستجابات الاقتصادية لجائحة كوفيد–١٩: المؤشر العالمي ٣
الشكل البياني ١–٤: أسعار السلع الأولية ٣
الشكل البياني ١–٥: التضخم العالمي ٣
الشكل البياني ١–٦: النمو القطاعي والدورة الاقتصادية ٤
الشكل البياني ١–٧: مؤشرات مديري المشتريات، ٢٠٢٠ ٤
الشكل البياني ١–٨: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع السوق النقدية والمالية ٥
الشكل البياني ١–٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة: الأوضاع النقدية والمالية ٦
الشكل البياني ١–١٠: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية ٧
الشكل البياني ١–١١: تغيرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، إبريل – سبتمبر ٢٠٢٠ ٧
الشكل البياني ١–١٢: خسائر إجمالي الناتج المحلي: ٢٠١٩–٢٠٢١ مقابل ٢٠١٩–٢٠٢٥ ١٢
الشكل البياني ١–١٣: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: النمو التراكمي، ٢٠١٩–٢٠٢٥ ١٢
الشكل البياني ١–١٤: نسبة تكلفة خدمة الدين العام إلى الإيرادات الضريبية الحكومية ١٣
الشكل البياني ١–١٥: التغير في مستويات عدم المساواة في الدخل منذ عام ١٩٩٠ ١٤
الشكل البياني ١–١٦: المساهمة في التضخم الكلي ١٦
الشكل البياني ١–١٧: مبادلات التضخم على أساس المقارنة بين خمس سنوات وأخرى ١٦
الشكل البياني ١–١٨: نمو حجم التجارة العالمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة، وخدمات التجارة المرتبطة بالسفر ١٧
الشكل البياني ١–١٩: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي ١٨
الشكل البياني ١–٢٠: موقف المالية العامة، ٢٠١٩–٢٠٢١ ١٨
الشكل البياني ١–٢١: مؤشر المخاطر الجغرافية السياسية ٢٠
الشكل البياني ١–٢٢: نسبة الواردات العالمية المتأثرة بالقيود الذاتية التي تفرضها البلدان على وارداتها ٢٠
الشكل البياني ١–٢٣: عدم اليقين بشأن السياسات والتوترات التجارية ٢١
الشكل البياني ١–٢٤: توقعات فجوة الناتج، ٢٠٢٠–٢٠٢٣ ٢١
الشكل البياني ١ بالسيناريو: التطورات البديلة في مكافحة فيروس كوفيد–١٩ ٢٨
الشكل البياني ٢ بالسيناريو: سيناريو التطورات المعاكسة وسيناريو تجاوز التوقعات: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي ٢٩
الشكل البياني ١–١–١: تعديل تعادلات القوى الشرائية للصين ٣٢
الشكل البياني ١–٢–١: تطورات إيجابية ٣٥
الشكل البياني ١–٢–٢: الفجوات المتبقية ٣٥
الشكل البياني ١–٢–٣: إمكانية العمل من بعد وعدم المساواة في الدخل ٣٦
الشكل البياني ١–٢–٤: قياس نمو عوامل الرفاهية بخلاف إجمالي الناتج المحلي ٣٧
الشكل البياني ١–٣–١: مخاطر السيولة والملاءة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كوفيد–١٩ خلال عام ٢٠٢٠ ٣٨

الشكل البياني ١–٣–٢: التغير في نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات حقوق الملكية السالبة، حسب سيناريو السياسات والمنطقة ٣٩
الشكل البياني ١–٤–١: نسبة البلدان التي تشهد اضطرابات شهريا مقيسة بمؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار ٤٠
الشكل البياني ١–٤–٢: المقالات الصحفية اليومية التي تتناول الاحتجاجات في الولايات المتحدة، إبريل – يونيو ٢٠٢٠ ٤١
الشكل البياني ١– ت خ–١: تطورات أسواق السلع الأولية ٤٣
الشكل البياني ١–ت خ–٢: معدلات استخدام طاقة تخزين النفط ٤٤
الشكل البياني ١–ت خ–٣: مؤشرات قيادة السيارات والسير على مستوى العالم ٤٤
الشكل البياني ١–ت خ–٤: أسعار السلع الأولية خلال جائحة كوفيد–١٩ ٤٥
الشكل البياني ١–ت خ–٥: الفحم، ١٨٥٠–٢٠١٧ ٤٧
الشكل البياني ١–ت خ–٦: تفكيك عناصر التغير في الكثافة العالمية للفحم ٤٧
الشكل البياني ١–ت خ–٧: استهلاك الفحم، حسب البلد ٤٨
الشكل البياني ١–ت خ–٨: معامل الانبعاثات ٤٩
الشكل البياني ١–ت خ–٩: متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية ٤٩
الشكل البياني ١–ت خ–١٠: وقف استخدام الفحم ٥٠
الشكل البياني ١–ت خ–١١: متوسط تكلفة الكهرباء للاستثمارات الجديدة، ٢٠١٩ ٥١
الشكل البياني ١–ت خ–١٢: المساهمة في نمو قطاع توليد الكهرباء في أوروبا ٥٢
الشكل البياني ١–ت خ–١٣: أسعار الفحم والغاز الطبيعي في ٢٠٢٠ ٥٢
الشكل البياني ١–ت خ–١–١: المساهمة في الانبعاثات العالمية، حسب البلد/المنطقة ٥٤
الشكل البياني ١–ت خ–١–٢: المساهمة في الانبعاثات العالمية، حسب المصدر ٥٤
الشكل البياني ٢–١: الإغلاق العام والنشاط الاقتصادي ٦٧
الشكل البياني ٢–٢: تأثير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي على التنقلات ٦٨
الشكل البياني ٢–٣: تحليل متعمق لتداعيات الإغلاق العام على التنقلات ٧٠
الشكل البياني ٢–٤: تأثير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي على إعلانات الوظائف الخالية ٧١
الشكل البياني ٢–٥: إعلانات الوظائف الخالية، حسب القطاع، قرب صدور أوامر التزام المنزل ٧١
الشكل البياني ٢–٦: توزيع تأثير الإغلاق العام على التنقلات حسب نوع الجنس والفئة العمرية ٧٢
الشكل البياني ٢–٧: تأثير الإغلاق العام على أعداد الإصابات بفيروس كوفيد–١٩ ٧٣
الشكل البياني ٢–٨: تدابير الإغلاق العام الفردية وآثارها غير الخطية ٧٤
الشكل البياني ٢–٢–١: التأثير السالب لتطبيق تكنولوجيا المعلومات على معدلات البطالة في الولايات المتحدة ٧٩
الشكل البياني ٣–١: المخاطر الناجمة عن عدم تخفيف تغيرات المناخ ٨٦
الشكل البياني ٣–٢: السياسات البيئية ونصيب الابتكارات ووسائل توليد الكهرباء النظيفة ٩٠
الشكل البياني ٣–٣: تأثير تشديد السياسات على الابتكارات في مجال الكهرباء، وتوليد الكهرباء، ومستويات التوظيف، حسب نوع التكنولوجيا ٩١
الشكل البياني ٣–٤: المحاكاة باستخدام نموذج G-Cubed، السيناريو الأساسي ٩٥
الشكل البياني ٣–٥: درجات الحرارة العالمية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٩٥
الشكل البياني ٣–٦: محاكاة نتائج استخدام حزمة السياسات الشاملة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي G-Cubed، النتائج العالمية ٩٧
الشكل البياني ٣–٧: مكاسب الناتج على المدى المتوسط إلى الطويل نتيجة تخفيف التغيرات المناخية ٩٨
الشكل البياني ٣–٨: مضاعفات مستويات التوظيف ٩٨
الشكل البياني ٣–٩: محاكاة نتائج تنفيذ حزمة السياسات الشاملة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي G-Cubed، الفروق القطرية ١٠٠
الشكل البياني ٣–١٠: المحاكاة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي G-Cubed، المشاركة الجزئية في تخفيف التغيرات المناخية ١٠١
الشكل البياني ٣–١١: دور التقدم التكنولوجي الأخضر ١٠٢
الشكل البياني ٣–١٢: إمكانات خفض الانبعاثات في قطاع الكهرباء ١٠٣

الشكل البياني ٣–١٣: توزيع الاستهلاك والتوظيف وأثر ضرائب الكربون ١٠٤
الشكل البياني ٣–١٤: تأييد الرأي العام لسياسات حماية البيئة ١٠٤
الشكل البياني ٣–١٥: الآثار التوزيعية للرسوم والتخفيضات ١٠٦
الشكل البياني ٣–٢–١: الحد من الانبعاثات الكربونية في قطاع الكهرباء ١٠٨

الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتُمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٤ يوليو إلى ٢١ أغسطس ٢٠٢٠، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياسا إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٤١,٦٩ دولارا للبرميل في ٢٠٢٠ و٤٦,٧٠ دولارا للبرميل في ٢٠٢١، وسيظل ثابتا بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ٠,٧٪ في ٢٠٢٠ و٠,٤٪ في ٢٠٢١؛ وأن متوسط سعر الفائدة لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سيبلغ –٠,٤٪ في ٢٠٢٠ و–٠,٥٪ ٢٠٢١؛ وأن متوسط سعر الفائدة لستة أشهر على الودائع بالين الياباني سيبلغ ٠,٠٪ في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٠.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛

– فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠١٩–٢٠٢٠ أو يناير – يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛

/ بين السنوات أو الشهور (٢٠١٩/٢٠٢٠، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار.

«نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلا، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية).

وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.

وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠١٩ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بآخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.

ما الجديد في هذه المطبوعة:

- في أعقاب الإصدار الأخير من مسح «برنامج المقارنات الدولية» لعام ٢٠١٧ حول معايير تعادل القوى الشرائية، تم تحديث تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لأوزان تعادل القوى الشرائية وإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الإطار ١–١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على الموقع الإلكتروني http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2020/02/index.htm.
- بدءا من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تُعرض البيانات والتنبؤات المتعلقة بكل من بنغلاديش وتونغا على أساس السنة المالية.
- بيانات الضفة الغربية وغزة مدرجة حاليا في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتمت إضافة الضفة الغربية وغزة إلى المجموعة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وتُتَّبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:

- ما لم ترد إشارة للمصدر في الجداول والأشكال البيانية، تكون البيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

ولا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامهما في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذان المصطلحان أيضا، حسب استخدامهما في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.

ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أيٌ من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

مزيد من المعلومات

التصحيحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطبعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعات الإلكترونية.

الطبعات المطبوعة والرقمية

الطبعات المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: imfbk.st/29296.

الطبعات الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طبعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: http://www.elibrary.imf.org/OCT20WEO.

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/WEO)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:

حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm.

البيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونيا لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالبا ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من حداثتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطبعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعات الإلكترونية.

وللاطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm).

ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تُقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division
Research Department
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA
فاكس: (202) 623-6343
عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: www.imf.org/weoforum

تمهيد

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءا لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجا لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراؤه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيدة غيتا غوبيناث، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد جيان ماريا ميليسي–فيريتي، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد مالهار نابار، رئيس قسم بإدارة البحوث؛ وتولت إدارة الفصل الثالث السيدة أويا تشيلاسون، رئيس قسم بإدارة البحوث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم فيليب باريت، وجون بلودورن، وكريستيان بوغمانز، وبنجامين كارتون، وفرانشيسكا كاسيلي، وجوهانز يوغستر، وفرانسيسكو غريغولي، وفلورنس جوموت، وتوه كوان، وويتشنغ ليان، وويفينغ ليو، وعادل محمد، وأندريا بيسكاتوري، وإيفجينيا بوغاتشيفا، وداميانو ساندري، ومارينا تافاريس، ونيكو فاليكس، وسيمون فويغتس.

ومن المساهمين الآخرين غافين أسدوريان، وسريجوني بانرجي، وإيريك بانغ، وتوماس براند، ولويزا كاليكستو، وصوفيا شين، ووينجي شين، وغابرييلا كوغات، وسونالي داس، وفيديريكو دييز، وأنغيلا إسبيريتو، ونيلز–جاكوب هانسن، وجين جين هي، وماندي هيماتي، ويويو هوانغ، وبنجامين هانت، وكريستوفر جونز، وجيدن جونغيوك كيم، ولمى قياسه، وإدوارد لوريتو، وجونغ جين لي، وكلير مينغي لي، وشيارا ماغي، وسوزانا مورسولا، وفوتوشي ناريتا، وسافانا نيومان، وسينثيا نيانشاما نياكري، وإيموري أوكس، ونيكولا بييري، ويايوان كي، ودانييلا روهاس فيرناندیس، وماكس روزيكي، وسوزي جاوي سون، ونيكولاس تونغ، وشان وانغ، وجوليا شوليانغ وانغ، ويارو زو، وهانا ليهينغ يانغ، وهيويوان زاو.

وتولى جوزيف بروكوبيو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من كريستين إبراهيم زاده، وقدم المساعدة التحريرية كل من لوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، وشركة "Harold Medina" (وفريق العمل التابع لها)، وشركة "Vector Talent Resources".

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

تقديم

أودت جائحة كوفيد–١٩ بحياة أكثر من مليون شخص منذ بداية العام، ولا تزال خسائر الأرواح آخذة في الارتفاع. أما عدد من أصابهم المرض بدرجة خطيرة فهو أكثر من ذلك بكثير. ومن المتوقع أن تتدهور الأحوال المعيشية لقرابة ٩٠ مليون شخص هذا العام لتصل إلى مستوى الحرمان الشديد.

إنها حقبة عصيبة، غير أن هناك بعض ما يبعث على الأمل. فقد زادت اختبارات الكشف عن الفيروس، والعلاجات آخذة في التحسن، وتجارب اللقاحات تجري بوتيرة غير مسبوقة، وبعضها وصل إلى مرحلة الاختبار الأخيرة. وزادت قوة التضامن الدولي في بعض الجوانب، من التراجع عن قيود التجارة المفروضة على المعدات الطبية إلى زيادة المساعدات المالية للبلدان الضعيفة. وتفيد بيانات صدرت مؤخرا بأن كثيرا من الاقتصادات بدأ يتعافى بسرعة أكبر من المتوقع بعد إعادة فتح الاقتصاد وتجاوز فترة الإغلاق العام.

ونتوقع الآن ركودا أقل حدة نوعا ما، وإن ظل عميقا في عام ٢٠٢٠ مقارنة بتنبؤاتنا في يونيو الماضي. ويستند هذا التعديل إلى نتائج إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني من العام في الاقتصادات المتقدمة الكبيرة، والتي لم تكن سلبية بالدرجة التي توقعناها من قبل؛ وعودة الصين إلى النمو، التي كانت أقوى مما أشارت التوقعات؛ وظهور دلائل تشير إلى تحقيق تعافٍ أسرع في الربع الثالث من العام. وكان من الممكن أن تكون النتائج أضعف بكثير لولا المبادرة باستجابات كبيرة وعاجلة وغير مسبوقة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والإجراءات التنظيمية، مما حافظ على الدخل المتاح للأسر، وحمى التدفقات النقدية للشركات، ودعم إتاحة الائتمان. وحتى الآن، أدت هذه الإجراءات مجتمعة لمنع تكرار الكارثة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩.

وبينما بدأ الاقتصاد العالمي يعود إلى سابق عهده، فمن المرجح أن يكون مسار الصعود من الهوة السابقة طويلا وغير متوازن ويكتنفه عدم اليقين. والواقع أن الآفاق أصبحت أسوأ بكثير من المتوقع في يونيو الماضي بالنسبة لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تتزايد فيها الإصابات بسرعة. وبالتالي، فمقارنةً بالاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تتكبد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، باستثناء الصين، خسارة في الناتج أكبر مما يشير إليه المسار المتوقع قبل الجائحة للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١. ويؤدي هذا التفاوت في مسارات التعافي إلى تفاقم كبير في آفاق تقارب مستويات الدخل على الصعيد العالمي.

وبالإضافة إلى ذلك، سيظل التعافي غير مؤكد مع استمرار الجائحة في الانتشار. فمع تجدد ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كوفيد–١٩ في بعض البلدان التي كانت قد قللت انتقال عدوى الفيروس محليا إلى مستويات منخفضة، توقفت عمليات إعادة فتح الاقتصاد ويجري الآن إعادة الإغلاق على نحو موجه. وفي كل مكان، تواجه الاقتصادات مسارات صعبة للعودة إلى مستويات النشاط التي كانت سائدة قبل وقوع الجائحة.

وسيتطلب منع المزيد من الانتكاسات ألا يتم سحب الدعم الذي تقدمه السياسات في وقت سابق لأوانه. وسيتطلب المسار القادم سياسات محلية ماهرة يمكنها التعامل مع المفاضلات بين زيادة النشاط على المدى القريب ومعالجة تحديات المدى المتوسط. ويُبرز عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي هذه المفاضلات بالنسبة للسياسة النقدية. كذلك سيتطلب الحفاظ على التعافي تعاونا دوليا وثيقا فيما يخص الصحة والدعم المالي للبلدان التي تواجه نقصا في السيولة. ويعتبر التوصل إلى مزيج السياسات الصحيح مهمة لا يستهان بها، ولكن تجربة الشهور القليلة الماضية تضع الأساس لتفاؤل مشوب بالحذر إزاء إمكانية تحقيق الأولويات المطروحة في هذا التقرير.

ومن الجوانب الأساسية في مكافحة الأزمة الصحية ضمان أن يتم إنتاج كل المبتكرات، سواء المتعلقة بوسائل الاختبار أو العلاج أو اللقاحات، على نطاق واسع لمنفعة كل البلدان. ومن الممكن أن يساعد الالتزام مقدما بشراء اللقاحات قيد الاختبار على إعطاء دفعة لهذه العملية بالنسبة للمصنعين الذين قد يترددون في تحمل التكلفة مقدما. وينبغي أن يشمل هذا الجهد عنصرا متعدد الأطراف يتسم بالقوة حتى يساعد في توزيع الجرعات على كل البلدان بأسعار في المتناول. وبشكل أعم، سيكون على المجتمع الدولي الاستمرار في مساعدة البلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية، من خلال تقديم المعدات والدراية الفنية، ومن خلال الدعم المالي من الهيئات الصحية الدولية.

وعلى المستوى الوطني، استجابت الحكومات بالفعل من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات المالية المضادة تشمل جهودا لتخفيف خسائر الدخل، وتحفيز التوظيف، والتوسع في المساعدات الاجتماعية، وضمان القروض، وضخ رأس المال المساهم في الشركات. وأدت هذه الإجراءات إلى منع انتشار حالات الإفلاس بين الشركات وساعدت على انتعاش التوظيف جزئيا. غير أن التوظيف والمشاركة في قوة العمل لا يزالان أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، وهناك عدة ملايين أخرى من الوظائف ستظل عرضة للخطر ما دامت هذه الأزمة مستمرة. وللحفاظ على الوظائف، من المهم للحكومات، حيثما أمكن، أن

تواصل دعم الشركات القابلة للاستمرار وإن كانت معرضة للمخاطر، عن طريق وقف مدفوعات خدمة الدين وتقديم دعم على غرار رأس المال المساهم. ومع مرور الوقت، بمجرد أن يترسخ التعافي، ينبغي أن تتحول السياسات بالتدريج إلى تيسير إعادة توزيع العمالة من القطاعات المرجح أن تنكمش في المدى الطويل (السفر) إلى القطاعات الآخذة في النمو (التجارة الإلكترونية). وطوال المرحلة الانتقالية، سيحتاج العاملون إلى دعمٍ يتضمن تحويلات لدعم الدخل، وبرامج للتدريب التحويلي وتعلّم مهارات جديدة.

وقد تمكنت الاقتصادات المتقدمة بوجه عام من تقديم قدر أكبر من الإنفاق المباشر ودعم السيولة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بالاقتصادات الأخرى المكبلة بقيود الديون المرتفعة وتكاليف الاقتراض الأعلى. وستحتاج هذه البلدان المكبلة بالقيود إلى خلق حيز لاحتياجات الإنفاق العاجلة بإعطاء أولوية لإجراءات التصدي للجائحة وتخفيض الدعم غير الموجه بدقة إلى مستحقيه. وفي بعض هذه البلدان، سيتطلب الأمر مساعدات إضافية من الدائنين والمانحين من خلال إعادة هيكلة الدين، وتقديم المنح، والتمويل الميسر، بناءً على المبادرات الجارية حاليا. وقد كان للصندوق دور محوري في هذه المبادرات من خلال دعوته المشتركة مع البنك الدولي لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة على البلدان منخفضة الدخل، ودعوته لإصلاح هيكل تصميم الدين الدولي، وتقديمه للتمويل بسرعة غير مسبوقة إلى العديد من البلدان الأعضاء.

ومما يزيد من تعقيد المهمة التي تواجه البلدان في هذا الصدد أن هناك حاجة لمعالجة التحديات الناشئة عن الجائحة. وفي هذا التقرير، نطرح توقعات النمو متوسط الأجل لأول مرة بعد بدء الأزمة. ففي حين أن عدم اليقين لا يزال كثيفا، تشير التوقعات إلى تراجع النمو إلى حد كبير عقب الانتعاش المتوقع للنشاط العالمي في عام ٢٠٢١. فمن المرجح أن تسجل الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة خسائر كبيرة في الناتج مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة. أما الدول الصغيرة، وكذلك الاقتصادات المعتمدة على السياحة وتلك المعتمدة على السلع الأولية، فهي تمر بوضع بالغ الصعوبة.

وتعاني معظم الاقتصادات من ضرر طويل الأمد فيما يتعلق بالعرض الممكن، مما يعكس الآثار الغائرة التي خلّفها الركود العميق هذا العام والحاجة إلى تغيير هيكلي. ويعني استمرار خسائر الناتج حدوث انتكاسة كبيرة في مستويات المعيشة مقارنة بما كان متوقعا قبل الجائحة. ولن يقتصر الأمر على ارتفاع نسبة انتشار الفقر المدقع للمرة الأولى منذ عقدين كاملين، بل يُتوقع أن يزداد عدم المساواة لأن تأثير الأزمة كان أكبر على النساء، والعاملين في القطاع غير الرسمي، وذوي المستويات التعليمية الأقل نسبيا، كما يرد بالنقاش في الفصل الثاني من هذا التقرير. ويفرض فقدان تراكم رأس المال البشري بعد انتشار إغلاقات المدارس تحديا إضافيا أيضا.

وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع حدوث ارتفاع كبير في مستويات الدين السيادي في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الناتج الممكن إلى تقليص القاعدة الضريبية مما يزيد من صعوبة خدمة الدين. وعلى الجانب الإيجابي، فإن آفاق استمرار مستوى أسعار الفائدة المنخفض لفترة أطول، إلى جانب انتعاشة النمو المتوقعة في عام ٢٠٢١، يمكن أن تخفف أعباء خدمة الديون في بلدان عديدة. ولضمان بقاء الدين على مسار مستدام على المدى المتوسط، قد يكون على الحكومات زيادة تصاعدية الضرائب وضمان سداد الشركات لنصيبها العادل من الضرائب مع التخلص من الإنفاق المُهْدِر للموارد.

وينبغي تصميم سياسات الدعم على المدى القريب بحيث تضع الاقتصادات على مسارات من النمو الأقوى والأكثر إنصافا واستدامة. وكما يناقش الفصل الثالث من هذا التقرير، يمكن لصناع السياسات استهداف تخفيف آثار تغير المناخ، مع القيام في نفس الوقت بدعم التعافي من أزمة كوفيد–١٩. ويمكن تحقيق ذلك من خلال حزمة إجراءات شاملة تتضمن دفعة قوية للبنية التحتية العامة الخضراء، وزيادة تدريجية في أسعار الكربون، وتعويض الأسر الأقل دخلا، حتى يتحقق الإنصاف في الفترة الانتقالية. وبشكل أعم، فإن توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي حيث توجد الفجوات من الممكن أن يؤدي إلى ضمان حماية الفئات الأشد احتياجا مع دعم النشاط على المدى القريب، مثلما رأينا بالفعل في كثير من الاقتصادات المتقدمة، على سبيل المثال، حيث ظل الدخل المتاح مستقرا نسبيا حتى مع انهيار إجمالي الناتج المحلي لمستويات قياسية. ويمكن للاستثمارات الموجهة للصحة والتعليم (بما في ذلك الهادفة لتعويض الخسائر التي وقعت أثناء الأزمة) أن تساعد على تحقيق نمو تشارُكي واحتوائي. ويطرح عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي حججا قوية تدلل على الحاجة إلى الاستثمار العام في هذه الفترة التي تتسم بارتفاع عدم اليقين.

وقد رأينا بالفعل ابتكارات مهمة على صعيد السياسات في الشهور القليلة الماضية: إنشاء صندوق الاتحاد الأوروبي للتعافي من الجائحة، وبدء البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة في عمليات شراء للأصول، واستخدام التكنولوجيات الرقمية المبتكر في تقديم المساعدات الاجتماعية في أماكن مثل إفريقيا جنوب الصحراء. وأدت هذه الإجراءات إلى منع انهيارات أكثر حدة، وهي تذكرة قوية بأن السياسات الفعالة والمصممة جيدا تحمي الرخاء الاقتصادي للأفراد والمجموع. وبالبناء على هذه الإجراءات، يجب أن تسعى السياسات في الفترة القادمة من الأزمة إلى تحقيق تحسينات دائمة في الاقتصاد العالمي من شأنها خلق مستقبل آمن ومزدهر للجميع.

غيتا غوبيناث
المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث

ملخص وافٍ

بدأ الاقتصاد العالمي الخروج من الغيابات التي أُلقي فيها أثناء "الإغلاق العام الكبير" في إبريل الماضي. غير أنه في ظل استمرار انتشار جائحة كوفيد-١٩، أبطأ كثير من البلدان سرعته في إعادة فتح الاقتصاد، وبدأ البعض يعاود الإغلاق العام جزئيا لحماية السكان المعرضين للتأثر. وبينما كان التعافي أسرع من المتوقع في الصين، فإن المسار الطويل لعودة الاقتصاد العالمي إلى مستويات النشاط السابقة على الجائحة لا يزال عرضة للنكسات.

آفاق النمو العالمي والمخاطر المحيطة

آفاق المدى القريب: من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي -٤,٤٪ في عام ٢٠٢٠، وهو انكماش أقل حدة مما تنبأ به عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي". ويعكس هذا التعديل نتائج إجمالي الناتج المحلي التي كانت أفضل من المتوقع في الربع الثاني من العام، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، حيث بدأ النشاط يتحسن بسرعة أكبر مما كان متوقعا بعد تخفيف الإغلاق العام في شهري مايو ويونيو، وكذلك مؤشرات تحقيق تعافٍ أقوى في الربع الثالث من العام. ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٥,٢٪ في عام ٢٠٢١، بانخفاض طفيف عما ورد في عدد يونيو ٢٠٢٠ من مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، انعكاسا لتوقعات التباطؤ الأكثر اعتدالا لعام ٢٠٢٠ وتماشيا مع توقعات استمرار التباعد الاجتماعي. وعقب الانكماش في عام ٢٠٢٠ والتعافي في عام ٢٠٢١، من المتوقع أن يكون مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٢١ أعلى من مستوى عام ٢٠١٩ بنسبة متواضعة قدرها ٠,٦٪. وتشير توقعات النمو إلى فجوات سلبية كبيرة في الناتج وارتفاع في معدلات البطالة هذا العام وفي عام ٢٠٢١ عبر كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

آفاق المدى المتوسط: بعد انتعاشة عام ٢٠٢١، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي تدريجيا إلى حوالي ٣,٥٪ في المدى المتوسط. ويعني هذا أن التقدم سيكون محدودا في اللحاق بمسار النشاط الاقتصادي الذي كان متوقعا للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ قبل وقوع الجائحة، سواء بالنسبة للاقتصادات المتقدمة أو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويمثل هذا أيضا انتكاسة حادة للتحسن الذي كان متوقعا لمتوسط مستويات المعيشة عبر كل مجموعات البلدان. وستؤدي الجائحة إلى عكس مسار التقدم الذي تحقق منذ تسعينات القرن الماضي في تخفيض الفقر العالمي، كما ستؤدي إلى زيادة عدم المساواة. فالأفراد الذين يعتمدون على العمل بأجر يومي ولا تغطيهم شبكة الأمان الاجتماعي الرسمية تعرضوا لخسائر مفاجئة في الدخل عندما فُرضت قيود على الحركة. ومن بين هؤلاء العمال المهاجرون الذين يعيشون بعيدا عن موطنهم والذين كانت فرصهم أقل في الاستعانة بشبكات الدعم التقليدية. ومن الممكن أن ينخفض دخل قرابة ٩٠ مليون شخص إلى أقل من حد الدخل الذي يعكس الحرمان الشديد والبالغ ١,٩٠ دولار يوميا هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل إغلاق المدارس أثناء الجائحة أحد التحديات الكبرى الجديدة التي من شأنها أن تُحْدِث انتكاسة حادة في تراكم رأس المال البشري.

وتأتي آفاق النمو الضعيفة على المدى المتوسط مصحوبة بزيادة متوقعة كبيرة في رصيد الدين السيادي. كذلك يشير تخفيض التوقعات المتعلقة بالناتج الممكن إلى انكماش القاعدة الضريبية على المدى المتوسط مقارنة بالمتصور سابقا، مما يفاقم المصاعب الناجمة عن خدمة التزامات الديون.

وتفترض توقعات السيناريو الأساسي أن يستمر التباعد الاجتماعي في عام ٢٠٢١، غير أنه سيتراجع سريعا بمرور الوقت مع اتساع نطاق تغطية اللقاح المضاد للفيروس وتَحَسُّن العلاجات المتاحة. ومن المفترض أن يصل انتقال العدوى محليا إلى مستويات متدنية في كل مكان مع نهاية عام ٢٠٢٢. وتفترض توقعات المدى المتوسط أيضا أن تترك الأزمة ندوبا غائرة على الاقتصادات من جراء عمق الركود والحاجة إلى تغيير هيكلي، مما يُخَلِّف تأثيرات دائمة على الناتج الممكن. وتتضمن هذه التأثيرات تكاليف التكيف وانعكاسات على إنتاجية الشركات التي تمكنت من البقاء في ظل جهودها لتعزيز أمان أماكن العمل، وتداعيات الصدمة المتمثلة في إفلاس الشركات، والعمليات المكلفة لإعادة توزيع الموارد على القطاعات، وخروج العمال المحبطين من سوق العمل. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الآثار الغائرة إلى تفاقم العوامل التي تسببت في خفض نمو إنتاجية الكثير من الاقتصادات في السنوات السابقة على الجائحة — وهي البطء النسبي لنمو الاستثمارات الذي يعوق تراكم رأس المال المادي، وتراجع التحسينات في رأس المال البشري، والتباطؤ في تحقيق مكاسب الكفاءة المأتية من الجمع بين التكنولوجيا وعوامل الإنتاج.

المخاطر: يكتنف توقعات السيناريو الأساسي قدر هائل غير معتاد من عدم اليقين. ويتوقف تحقق التوقعات على عوامل يصعب التنبؤ بها أصلا تتعلق بالصحة العامة وأوضاع الاقتصاد. وهناك مستوى أول من العوامل يتصل بمسار الجائحة، والاستجابة المطلوبة على مستوى الصحة العامة، والاضطرابات المصاحبة في النشاط المحلي، ولا سيما بالنسبة للقطاعات التي تتسم بكثافة المخالطة. وهناك مصدر آخر لعدم اليقين يتمثل في مدى التداعيات العالمية المترتبة على تراجع الطلب وضعف السياحة وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج. أما المجموعة الثالثة من العوامل فتشمل مزاج الأسواق المالية وانعكاساته على

تدفقات رأس المال العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدم يقين بشأن الضرر الواقع على مستوى العرض الممكن — والذي سيعتمد على مدى استمرارية صدمة الجائحة، وحجم استجابة السياسات ومدى فعاليتها، ومدى عدم الاتساق بين الموارد المتوافرة والمطلوبة على المستوى القطاعي.

ومع التقدم في توفير اللقاحات وسبل العلاج، إلى جانب التغييرات التي تتم في أماكن العمل والتي يقوم بها المستهلكون للحد من انتقال العدوى، قد يصبح في الإمكان العودة بالنشاط إلى مستويات ما قبل الجائحة بسرعة أكبر مما هو متوقع حاليا، دون إحداث موجات متكررة من العدوى. ومن الممكن أيضا أن يؤدي تمديد إجراءات التصدي للأزمة على مستوى المالية العامة حتى عام ٢٠٢١ إلى زيادة النمو عما تشير إليه التوقعات التي لا تأخذ في الاعتبار إلا الإجراءات المنفَّذة والمعلنة حتى الآن.

غير أن مخاطر نتائج النمو الأسوأ من المتوقع لا تزال كبيرة. فإذا حدثت طفرة جديدة في الفيروس، أو كان التقدم في إيجاد سبل العلاج واللقاحات المضادة أبطأ من المتوقع، أو ظلت فرص البلدان غير متساوية في الحصول عليها، يمكن أن ينخفض النشاط الاقتصادي عما تشير إليه التوقعات، مع العودة إلى التباعد الاجتماعي والإغلاق العام المشدد. وبالنظر إلى حدة الركود وإمكانية سحب الدعم الطارئ في بعض البلدان، فإن تزايد حالات الإفلاس يمكن أن يفاقم فقدان الوظائف وخسائر الدخل. ومن الممكن أن يؤدي تدهور المزاج المالي السائد إلى توقف مفاجئ في تقديم قروض جديدة (أو الفشل في تمديد الديون القائمة) للاقتصادات المعرضة للمخاطر. ومن الممكن أيضا أن تؤدي التداعيات العابرة للحدود من جراء ضعف الطلب الخارجي إلى تضخيم أثر الصدمات التي تتعرض لها بلدان بعينها.

أولويات السياسات: حتميات المدى القريب، وتحديات المدى المتوسط

إلى جانب مكافحة الركود العميق على المدى القصير، ينبغي أن يتصدى صناع السياسات للتحديات المعقدة بغية وضع الاقتصادات على مسار يتسم بمعدلات نمو أعلى مع ضمان التوزيع المتوازن للمكاسب المحققة واستمرار الدين في حدود يمكن تحملها. وهناك بلدان عديدة تواجه بالفعل مفاضلات صعبة بين تطبيق إجراءات لدعم النمو على المدى القصير وتجنب زيادة تراكم الدين الذي ستصعب خدمته فيما بعد نظرا للضرر الذي ألحقته الأزمة بالناتج الممكن. وبالتالي، ينبغي تصميم سياسات لدعم الاقتصاد على المدى القصير بغية إرشاد الاقتصادات إلى مسارات تحقق نموا أكثر قوة وإنصافا وصلابة.

وينبغي أن تكون إجراءات الضرائب والإنفاق جزءا مميزا في أي مبادرة يمكنها المساعدة في زيادة الناتج الممكن، وضمان النمو التشاركي الذي يعم نفعه على الجميع، وحماية الفئات الضعيفة. والأرجح أن الدين الإضافي المقترَض لتمويل مثل هذه الجهود سيتم سداده تلقائيا فيما بعد عن طريق زيادة حجم الاقتصاد وتوسيع القاعدة الضريبية في المستقبل مقارنة بما قد يكون عليه الحال إذا كان الغرض من الاقتراض هو تمويل دعم غير موجه لمستحقيه أو إنفاق جار مُهدِر للموارد. ومما يمكن أن يدعم هذه الأهداف أيضا الاستثمار في الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية مرتفعة العائد التي يمكن أن تساعد أيضا على تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد أقل اعتمادا على الكربون. ومن الممكن أن يؤدي الإنفاق على الأبحاث إلى تيسير الابتكار واعتماد التكنولوجيا — وهما المحركان الرئيسيان لنمو الإنتاجية على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حماية الإنفاق الاجتماعي الضروري يمكن أن يضمن حماية الفئات الأكثر ضعفا مع القيام في الوقت نفسه بدعم النشاط على المدى القريب، نظرا لأن المصروفات ستوجَّه إلى الفئات الأكثر ميلا للإنفاق من دخلهم المتاح مقارنة بالأفراد الأكثر ثراء. وفي كل الأحوال، سيكون من الضروري الالتزام بأعلى المعايير في شفافية الديون لتجنب مصاعب تمديدها في المستقبل وارتفاع علاوات المخاطر السيادية التي تزيد من تكاليف الاقتراض على مستوى الاقتصاد.

ونظرا للطابع العالمي للصدمة والتحديات المشتركة بين البلدان، يتطلب الأمر جهودا قوية متعددة الأطراف لمكافحة الأزمة الصحية والاقتصادية. ومن الأولويات في هذا الصدد تمويل الالتزامات العالمية المسبقة بشراء اللقاحات الجاري تجربتها حاليا، بغية تحفيز التوسع في إنتاجها وتوزيع جرعات معقولة التكلفة على مستوى العالم (كأن يتم، على سبيل المثال، تشجيع القيام بمبادرات متعددة الأطراف لتطوير اللقاحات وتصنيعها، بما في ذلك "تحالف ابتكارات الاستعداد لمواجهة الأوبئة" و"التحالف العالمي للقاحات والتحصين" (Gavi). ويشكل هذا أهمية خاصة في ظل عدم اليقين ومخاطر الفشل في البحث عن لقاحات فعالة وآمنة. وترتبط بهذا أولوية أخرى هي مساعدة البلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية.

وبخلاف المساعدة في توفير المعدات والدراية الطبية، فهناك عدة اقتصادات من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض — يتعين دعمها من المجتمع الدولي عن طريق تخفيف أعباء الديون، والمنح، والتمويل بشروط ميسرة. وفي الحالات التي تتطلب إعادة هيكلة الديون، ينبغي أن يسارع الدائنون والمقترضون من البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة بالاتفاق على شروط مقبولة من كل الأطراف على وجه السرعة. ومن الممكن لشبكة الأمان المالي العالمية أن تساعد البلدان أيضا في التعامل مع نقص التمويل الخارجي. وقد بادر الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم التمويل لحوالي ٨٠ بلدا عضوا بسرعة غير مسبوقة من خلال تسهيلاته الإقراضية المختلفة.

وأحد التحديات الهائلة بالنسبة لكثير من البلدان هو الحفاظ على النشاط الاقتصادي ومساعدة الأفراد والشركات الأكثر احتياجا — مع ضمان استدامة الدين في حدود يمكن تحملها — وذلك بسبب ارتفاع الدين العام، واحتياجات الإنفاق الناشئة عن الأزمة، والضرر الذي لحق بالإيرادات العامة. وينبغي أن تبذل الحكومات قصارى جهودها لمكافحة الأزمة الصحية وتخفيف حدة الهبوط العميق، مع التأهب لتعديل استراتيجية السياسات في ظل تطور الجائحة وتأثيرها على النشاط. فحيثما كان من الوارد

أن تؤدي قواعد المالية العامة إلى تقييد الحركة، يصبح من المبرَّر تعليقها مؤقتا، مع الالتزام بمسار للضبط المالي التدريجي بعد انحسار الأزمة لاستعادة الالتزام بالقواعد على المدى المتوسط. ويمكن خلق حيز لاحتياجات الإنفاق العاجلة عن طريق إعطاء أولوية لإجراءات مكافحة الأزمة والحد من الدعم المُهْدِر للموارد والذي يفتقر إلى دقة الاستهداف. ومن شأن تمديد آجال استحقاق الدين العام وضمان أسعار فائدة منخفضة ثابتة قدر الإمكان أن يساعدا على تخفيض خدمة الدين وتحرير الموارد لإعادة توجيهها نحو جهود تخفيف الأزمة. وبالرغم من صعوبة اعتماد إجراءات جديدة للإيرادات أثناء الأزمة، فقد تحتاج الحكومات إلى النظر في رفع الضرائب التصاعدية على الأفراد الأكثر ثراء والأقل تأثرا نسبيا بالأزمة (بما في ذلك زيادة معدلات الضرائب على شرائح الدخل الأعلى، والعقارات الفاخرة، والكسب الرأسمالي، والثروة) وكذلك إجراء تغييرات في ضرائب الشركات بما يضمن سداد الشركات لضرائب تتناسب مع ربحيتها. وينبغي للبلدان أن تتعاون أيضا في تصميم نظام دولي لضرائب الشركات يواكب تحديات الاقتصاد الرقمي.

ومع استمرار انتشار الجائحة، ينبغي لكل البلدان — بما فيها البلدان التي يبدو أن الإصابات فيها قد بلغت ذروتها — أن تتأكد من قدرة نظم الرعاية الصحية لديها على مواكبة ارتفاع الطلب. ويعني هذا تأمين موارد كافية وإعطاء أولوية للإنفاق على الرعاية الصحية حسب الحاجة، بما في ذلك اختبارات الكشف عن الفيروس، وتتبع المخالطين، ومعدات الوقاية الشخصية، ومعدات الإنقاذ مثل أجهزة التنفس الاصطناعي، والمنشآت مثل غرف الطوارئ ووحدات العناية المركزة وعنابر العزل.

وينبغي للبلدان التي تشهد تصاعدا مستمرا في الإصابات بالفيروس أن تحتوي الجائحة بإجراءات التخفيف التي تبطئ سرعة انتقال العدوى. وكما يوضح الفصل الثاني، تتسم إجراءات الإغلاق العام بالفعالية في تخفيض الإصابات. وتؤدي إجراءات التخفيف — وهي استثمار ضروري في الصحة العامة — إلى تهيئة السبيل للوصول في نهاية المطاف إلى التعافي الاقتصادي من الهبوط الذي سببته القيود المفروضة على الحركة. وينبغي للسياسة الاقتصادية في مثل هذه الحالات أن تحد من الضرر بتخفيف حدة خسائر الدخل التي تتكبدها الأطراف المتضررة من الأفراد والشركات، مع دعم إعادة توزيع الموارد بعيدا عن القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر التي يرجح أن يظل نشاطها مقيدا لفترة ممتدة. وينبغي العمل على إعادة تدريب العمالة وإكسابهم مهارات جديدة قدر الإمكان حتى يتمكنوا من البحث عن وظائف في قطاعات أخرى. ولأن المرحلة الانتقالية قد تستغرق وقتا، فسوف يحتاج العمال المسرحون إلى دعم دخولهم لفترة ممتدة ريثما ينتهون من إعادة التدريب والبحث عن وظائف. وكعنصر مكمل لهذه الإجراءات — حيثما توافَر الحيز المالي — يمكن أن يساعد اتخاذ إجراءات تيسيرية واسعة النطاق من خلال السياسة النقدية وسياسة المالية العامة على الحيلولة دون تَعَمُّق الهبوط الاقتصادي واستمراره لفترة أطول، حتى إذا كانت قدرة هذه البلدان على تحفيز الإنفاق مكبلة في البداية بالقيود المفروضة على الحركة.

ومع بدء البلدان في إعادة فتح اقتصاداتها، يجب أن تكون السياسات داعمة للتعافي الاقتصادي بالمضي تدريجيا في إلغاء الدعم الموجه، وتيسير إعادة توزيع العاملين والموارد على القطاعات الأقل تأثرا بالتباعد الاجتماعي، وتقديم دفعة تنشيطية حيثما دعت الحاجة وبقدر الإمكان. وينبغي إعادة توزيع بعض موارد المالية العامة التي يوفرها إلغاء الدعم الموجه لاستخدامها في الاستثمار العام — بما في ذلك الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة نقل الطاقة الكهربية، وإجراء تعديلات تحديثية للمباني من أجل تخفيض بصمتها الكربونية. وبالإضافة إلى ذلك، مع وقف الإمدادات التي شكلت شريان حياة في بداية الأزمة، ينبغي التوسع في الإنفاق الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر ضعفا حيثما كانت هناك ثغرات في شبكة الأمان الاجتماعي. وفي هذه الحالات، يمكن للسلطات تعزيز الإجازات الأسرية والمرضية المدفوعة، وتوسيع نطاق الأهلية للحصول على تأمينات البطالة، وتقوية تغطية مزايا الرعاية الصحية حسب الحاجة. وفي الحالات التي تتسم بثبات توقعات التضخم، يمكن أن تساعد السياسة النقدية التيسيرية أثناء الفترة الانتقالية من خلال احتواء تكاليف الاقتراض.

وفيما بعد الوباء، ثمة حاجة للتعاون متعدد الأطراف بغية نزع فتيل التوترات التجارية والتكنولوجية بين البلدان ومعالجة الفجوات القائمة — كالتي تتعلق بتجارة الخدمات — في ظل نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على القواعد. كذلك يجب على البلدان أن تعمل بصورة جماعية لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ. وكما يناقش الفصل الثالث، فإن هناك حاجة للعمل المشترك — ولا سيما من جانب البلدان الأكثر إطلاقا للانبعاثات — الذي يجمع بين زيادة أسعار الكربون بصورة مطردة وإعطاء دفعة للاستثمارات الخضراء، من أجل تخفيض الانبعاثات بما يتوافق مع تقييد درجات الحرارة العالمية في حدود المستويات المستهدفة في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥. ومن الممكن أن يؤدي الاعتماد الواسع النطاق لحزمة إجراءات تخفيفية مواتية للنمو إلى زيادة النشاط العالمي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الخضراء على المدى القريب، مع تحمُّل الناتج تكاليف متواضعة على المدى المتوسط في سياق تحول الاقتصادات من الوقود الأحفوري إلى تكنولوجيات أنظف. ومقارنةً بسيناريو تظل فيه السياسات القائمة دون تغيير، من شأن هذه الحزمة أن ترفع الدخول بدرجة ملموسة في النصف الثاني من القرن عن طريق تجنب الأضرار والمخاطر الكارثية التي يجلبها تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يبدأ تحسن النتائج الصحية على الفور في كثير من البلدان بفضل انخفاض تلوث الهواء المحلي. وينبغي للمجتمع العالمي أن يتخذ خطوات عاجلة أيضا لتعزيز دفاعاته المضادة للأزمات الصحية المأساوية، وذلك، مثلا، عن طريق زيادة مخزونات معدات الحماية والإمدادات الطبية الضرورية، وتمويل الأبحاث، وضمان استمرار المساعدات الكافية للبلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك عن طريق الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية.

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الاقتصاد العالمي: الصعود من الهاوية وخطر الانتكاسة

أعطتنا الأشهر التي تلت صدور عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي لمحة سريعة عن مدى صعوبة استعادة النشاط الاقتصادي في ظل تزايد حدة الجائحة. وخلال شهري مايو ويونيو، ومع إعادة بلدان عديدة فتح اقتصاداتها بصورة مبدئية عقب حالة الإغلاق العام الكبير، بدأ الاقتصاد العالمي رحلة صعوده من الهاوية التي انزلق إليها في إبريل الماضي. ولكن مع انتشار الجائحة وتسارع وتيرتها في عدد من الأماكن، تباطأ العديد من البلدان في تنفيذ إعادة الفتح، والبعض الآخر في سبيله لمعاودة فرض إغلاقات جزئية. وفي حين جاء التعافي السريع في الصين مفاجئا وتجاوز جميع التوقعات، لا يزال الاقتصاد العالمي عرضة للانتكاسة في مسيرة صعوده الطويلة نحو العودة إلى مستويات النشاط في مرحلة ما قبل الجائحة.

- تحسنت مستويات النشاط في مايو ويونيو مع إعادة فتح الاقتصادات. وكان التحسن الذي تلا الركود في شهر إبريل ملحوظا بوجه خاص في مبيعات التجزئة بالطبع، حيث ارتفع الإنفاق الاستنسابي على السلع الاستهلاكية مع إعادة الفتح (الشكل البياني ١–١). غير أن الشركات التزمت الحذر في استجابتها لهذ الانتعاش، فلا يزال الإنتاج الصناعي أقل كثيرا من مستويات شهر ديسمبر في العديد من البلدان.
- جاءت نتائج إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني، بوجه عام، بمفاجآت إيجابية غير متوقعة. فمع إعادة فتح الاقتصادات ورفع القيود المفروضة على الإنفاق، عادت جميع الأنشطة عموما إلى طبيعتها بشكل أسرع مقارنة بتوقعات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. فخلال الربع الثاني، فاقت نتائج إجمالي الناتج المحلي التوقعات في الصين (فعقب إرخاء حالة الإغلاق العام في أوائل شهر إبريل، ساعدت الاستثمارات العامة في دعم النشاط ليسجل معدلات نمو موجبة خلال الربع الثاني) والولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو (حيث شهد الاقتصادان انكماشا غير مسبوق خلال الربع الثاني، وإن كان أقل حدة من المتوقع، وساهمت التحويلات الحكومية في دعم دخول الأسر). غير أن الأخبار لم تكن جميعها إيجابية. فقد جاء إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني أضعف من المتوقع، على سبيل المثال، في البلدان التي تراجع فيها الطلب المحلي عقب انكماش حاد للغاية في حجم الاستهلاك وانهيار في الاستثمارات (كما في حالة الهند)، والبلدان التي شهدت استمرارا في تفشي الجائحة (كما في حالة المكسيك)، والبلدان التي أثر فيها ضعف الطلب الخارجي تأثيرا سلبيا حادا على قطاعاتها التصديرية (في كوريا، على سبيل المثال)، وكذلك في البلدان التي أثر فيها الانخفاض الحاد في تدفقات التحويلات تأثيرا سلبيا على الإنفاق المحلي (في الفلبين، على سبيل المثال).
- بدأ تعافي التجارة العالمية في شهر يونيو مع تراخي حالة الإغلاق العام (الشكل البياني ١–٢). وتعد الصين من أهم البلدان المساهمة في هذا التعافي، حيث تعافت صادراتها عقب الانخفاضات الحادة التي شهدتها في بداية العام، مدعومة بعودة النشاط في مرحلة مبكرة مقارنة بالبلدان الأخرى والارتفاع الكبير في الطلب الخارجي على الأجهزة الطبية وغيرها من الأجهزة اللازمة لدعم التحول إلى العمل من بعد.
- لا تزال الجائحة تواصل انتشارها: ففي نهاية سبتمبر، تجاوز عدد حالات الإصابة المؤكدة حول العالم ٣٣ مليون حالة، وبلغ عدد الوفيات أكثر من مليون شخص — مقابل أكثر من ٧ ملايين إصابة و٤٠٠ ألف حالة وفاة وقت صدور عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وارتفع عدد الحالات المؤكدة ارتفاعا هائلا في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والهند وجنوب إفريقيا. فضلا عن ذلك، ارتفع عدد الحالات مجددا في الأماكن التي تمكنت في السابق من تسطيح منحنى الإصابات: أستراليا واليابان وإسبانيا وفرنسا.
- تعطلت عملية إعادة الفتح: فمع تجدد ارتفاع عدد الإصابات، تباطأت وتيرة إعادة الفتح في عدد من البلدان خلال شهر أغسطس، وتم فرض إغلاقات جزئية مجددا في بعض الحالات (الشكل البياني ١–٣).

كذلك تتضح الأضرار العميقة التي لحقت بالاقتصاد العالمي جراء الركود المصاحب للجائحة في مؤشرات سوق العمل ومعدلات التضخم.

- سوق العمل: وفقا لمنظمة العمل الدولية، تراجع عدد ساعات العمل عالميا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٩ بما يعادل خسارة ٤٠٠ مليون وظيفة بدوام كامل مقابل ما يعادل خسارة ١٥٥ مليون وظيفة بدوام كامل خلال الربع الأول. وأثرت الجائحة وحالات الإغلاق العام اللازمة لإبطاء انتشار الفيروس على النساء العاملات بوجه خاص، لا سيما في القطاع غير الرسمي: فحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، تتركز نسبة ٤٢٪ من النساء العاملات بوظائف غير رسمية في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، مقابل حوالي ٣٢٪ من الرجال العاملين بوظائف غير رسمية. واتساقا مع أنماط النشاط والتجارة على مستوى العالم، تحسنت مؤشرات التوظيف والقوة العاملة منذ شهر مايو. فعلى سبيل المثال، شهدت الولايات المتحدة انخفاضا كبيرا في معدل البطالة وارتفاعا

الشكل البياني ١-١: الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة

(المؤشر، ديسمبر ٢٠١٩ = ١٠٠، معدل موسميا)

شهدت مبيعات التجزئة تعافيا أقوى عموما مقارنة بالإنتاج الصناعي.

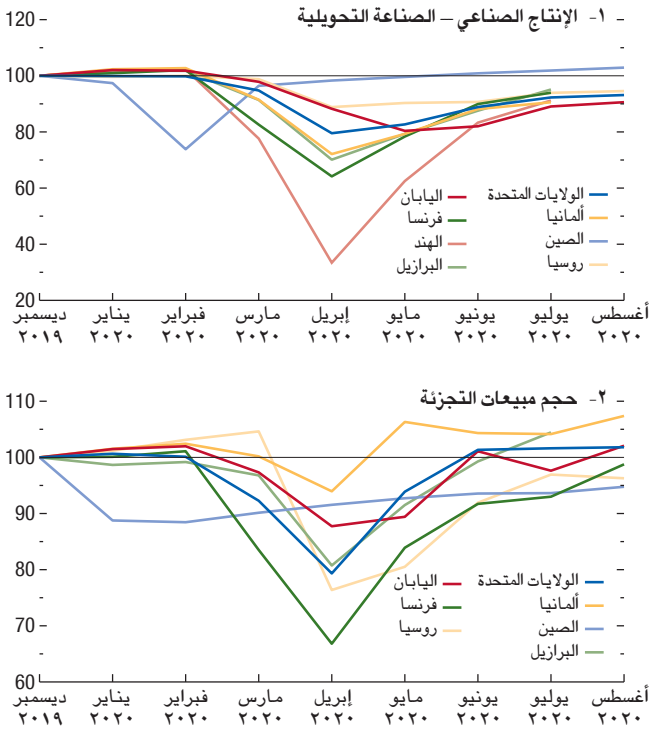

المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-٢: مؤشرات النشاط العالمي

(متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر، التغير السنوي ٪؛ الانحرافات عن ٥٠ بالنسبة لمؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

تحسنت مستويات التجارة العالمية والإنتاج الصناعي مع تراخي قيود الإغلاق.

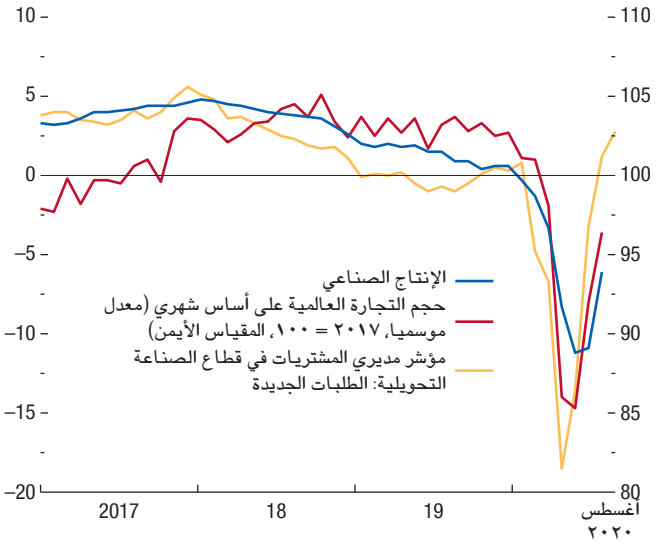

المصادر: مكتب تحليل السياسات الاقتصادية الهولندي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Markit Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في معدل توفير فرص العمل، كما تراجع عدد طلبات الاستفادة من برنامج ساعات العمل المخفضة في ألمانيا تراجعا كبيرا في مايو واستمر تراجعه بشكل مطرد حتى نهاية أغسطس، وشهدت مشاركة الإناث في القوة العاملة تعافيا جزئيا في اليابان اعتبارا من يوليو عقب خروج ما يقرب من مليون امرأة من صفوف القوة العاملة خلال الفترة من يناير إلى إبريل.

- التضخم: بالرغم من ارتفاع أسعار بعض البنود مثل المستلزمات الطبية، وتعافي أسعار السلع الأولية عقب هبوطها إلى مستوى القاع في إبريل (التقرير الخاص حول السلع الأولية، والشكل البياني ١-٤)، يبدو أن تداعيات ضعف الطلب الكلي قد تجاوزت تأثير انقطاعات العرض.[١] وبالمقارنة بين الفترات الزمنية، لا يزال التضخم في الاقتصادات المتقدمة دون مستويات ما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-٥). وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تراجع التضخم تراجعا حادا في أولى مراحل الجائحة، ولكنه عاود الارتفاع منذ ذلك الحين في بعض البلدان (في الهند على سبيل المثال بسبب انقطاعات العرض وارتفاع أسعار الغذاء).

[١] ينطوي هذا التقييم على محاذير مهمة. فسلة السلع والخدمات المستخدمة في قياس تضخم أسعار المستهلكين قد لا تكون ممثلة لأنماط الاستهلاك الفعلية خلال الجائحة، وقد تنتقص بالتالي من قيمة الزيادة الحقيقية في تكلفة المعيشة.

حالة ركود فريدة: نتجت عن جائحة كوفيد-١٩ حالة هبوط اقتصادي تختلف تماما عن حالات الركود السابقة عندما كانت القطاعات الموجهة لتقديم الخدمات تشهد عادة انخفاضات أقل في معدلات نموها مقارنة بالصناعة التحويلية. ولكن في سياق الأزمة الحالية، أدت استجابة الصحة العامة اللازمة لإبطاء انتشار العدوى، إلى جانب التغيرات السلوكية، إلى انكماش القطاعات الخدمية التي تعتمد على الاحتكاك المباشر — لا سيما تجارة الجملة والتجزئة والضيافة والفنون والترفيه — بدرجة أكبر مقارنة بالصناعة التحويلية (الشكل البياني ١-٦). ويشير حجم الانقطاعات إلى أن هذه القطاعات ستواجه صعوبة كبيرة في العودة إلى جزء من طبيعتها ما لم تتوافر لقاحات أو علاجات فعالة لمكافحة الفيروس.

تعاف قوي في الربع الثالث، وتباطؤ الزخم مع بداية الربع الرابع. تشير المؤشرات عالية التواتر إلى تعاف قوي، ولكن جزئي، في النشاط خلال الربع الثالث عقب بلوغه مستوى القاع خلال الربع الثاني. ولكن الزخم يبدو متباطئا مع بداية الربع الرابع. وتشير مسوح الأعمال التي أجاب عليها مديرو المشتريات إلى أن الشركات في الولايات المتحدة

الشكل البياني ١-٣: الإغلاقات الحكومية والاستجابات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩: المؤشر العالمي

تباطأت وتيرة إعادة الفتح مع زيادة عدد الإصابات الجديدة.

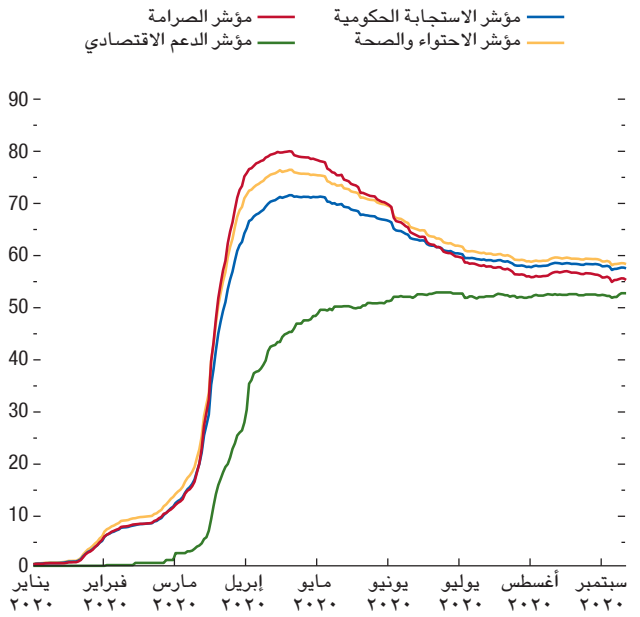

المصدر: أداة جامعة أوكسفورد لتتبع الاستجابة الحكومية في مواجهة كوفيد-١٩.

الشكل البياني ١-٤: أسعار السلع الأولية

(مخفض باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي، ٢٠١٤ = ١٠٠)

ارتفعت أسعار السلع الأولية منذ إبريل.

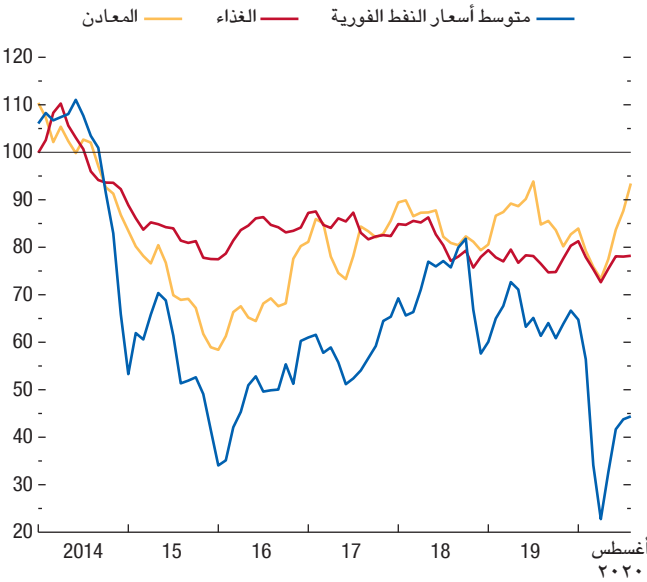

المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-٥: التضخم العالمي

(متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر، التغير السنوي ٪)

لا يزال التضخم دون مستوياته عموما في مرحلة ما قبل الجائحة.

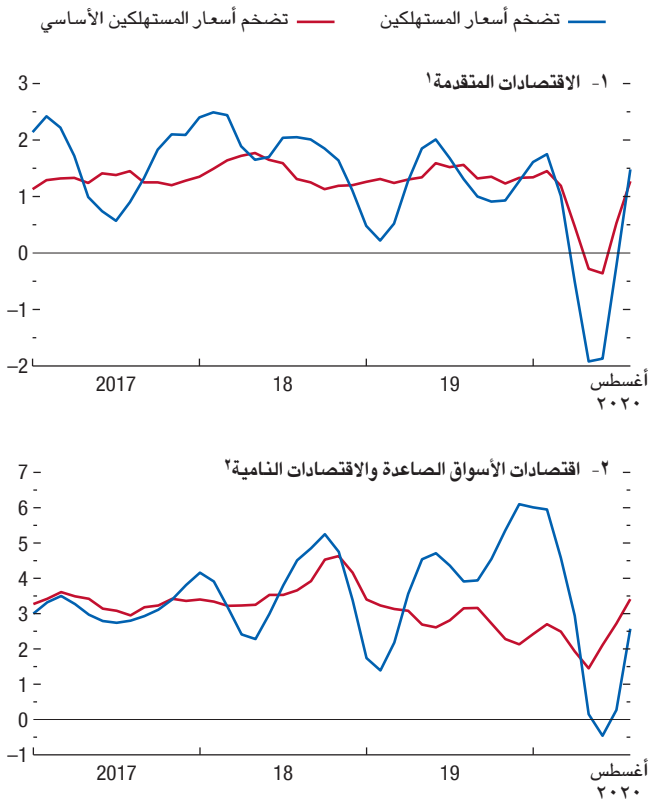

المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] الاقتصادات المتقدمة تضم النمسا وبلجيكا وكندا وسويسرا والتشيك وألمانيا والدانمرك وإسبانيا وإستونيا وفنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة واليونان ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا وليتوانيا ولكسمبرغ ولاتفيا وهولندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد ومقاطعة تايوان الصينية والولايات المتحدة.

[٢] اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تضم بلغاريا والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا وإندونيسيا والهند والمكسيك وماليزيا وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وتايلند وتركيا وجنوب إفريقيا.

ومنطقة اليورو والصين والبرازيل، على سبيل المثال، نجحت في زيادة الناتج خلال شهري يوليو وأغسطس مقارنة بالشهر السابق، بينما حدث العكس في بلدان أخرى (الهند واليابان وكوريا على سبيل المثال) — (الشكل البياني ١-٧). وبالنسبة لشهر سبتمبر، تشير هذه المؤشرات إلى تحسن النشاط في قطاع الصناعة التحويلية، بينما تشهد الخدمات انتكاسة إلى حد ما تعكس على الأرجح ارتفاع عدد الإصابات. وتشير بيانات أخرى عالية التواتر إلى ثبات مستويات النشاط — كما يتضح من مستويات الإنفاق الاستهلاكي اليومية في الولايات المتحدة على سبيل المثال (راجع Opportunity Insights Economic Tracker 2020). واستمر تقديم الطلبات الأسبوعية للاستفادة من إعانات البطالة في الولايات

الشكل البياني ١–٦: النمو القطاعي والدورة الاقتصادية

خلال فترة الركود الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩، شهدت القطاعات الخدمية انكماشا أكثر حدة مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية.

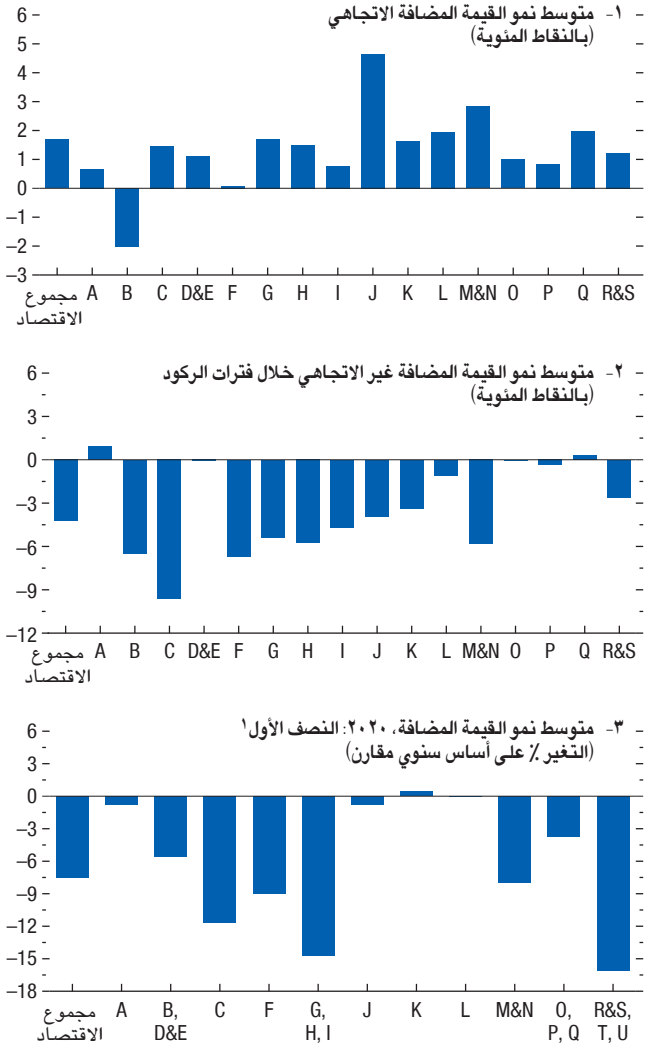

المصادر: قاعدة بيانات EU KLEMS؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند اللوحتان ١ و٢ إلى البيانات السنوية عن الفترة ١٩٩٥–٢٠١٧. ويختلف تصنيف القطاعات في اللوحة ٣ اختلافا طفيفا عنه في اللوحتين ١ و٢ بسبب فروق الإبلاغ في البيانات الوطنية القطاعية ربع السنوية. وفترات الركود هي السنوات التي يكون فيها مجموع نمو القيمة المضافة سالبا. ويشير "مجموع الاقتصاد" إلى القيمة المضافة للاقتصاد ككل. وتضم عينة البلدان النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتستند مجموعات القطاعات إلى التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الرابع: A = الزراعة والحراجة والصيد؛ B = التعدين والمحاجر؛ C = الصناعة التحويلية؛ D&E = المرافق؛ F = البناء؛ G = تجارة الجملة والتجزئة؛ H = النقل؛ I = خدمات الإقامة والغذاء؛ J = المعلومات والاتصالات؛ K = الأنشطة المالية والتأمينية؛ L = العقارات؛ M&N = الخدمات المهنية والإدارية؛ O = الإدارة العامة والدفاع؛ P = التعليم؛ Q = الصحة البشرية والعمل الاجتماعي؛ R&S = الفنون والترفيه والخدمات الأخرى؛ T = أنشطة الأسر كأرباب أعمال وأنشطة الأسر في إنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص؛ U = أنشطة المنظمات والهيئات خارج الأراضي الإقليمية.

١ ما عدا اليابان نظرا لنقص البيانات القطاعية المتاحة. بالنسبة للولايات المتحدة، تستخدم بيانات النمو للربع الأول من عام ٢٠٢٠ على أساس سنوي مقارن في الحسابات الواردة باللوحة ٣ بسبب نقص البيانات المتاحة عن الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

الشكل البياني ١–٧: مؤشرات مديري المشتريات، ٢٠٢٠

(المؤشر: ٥٠+ = توسع)

تشير مسوح الأعمال التي تم إجراؤها على مديري المشتريات إلى تعاف قوي ولكن جزئي في الأنشطة عقب بلوغها مستوى القاع خلال الربع الثاني.

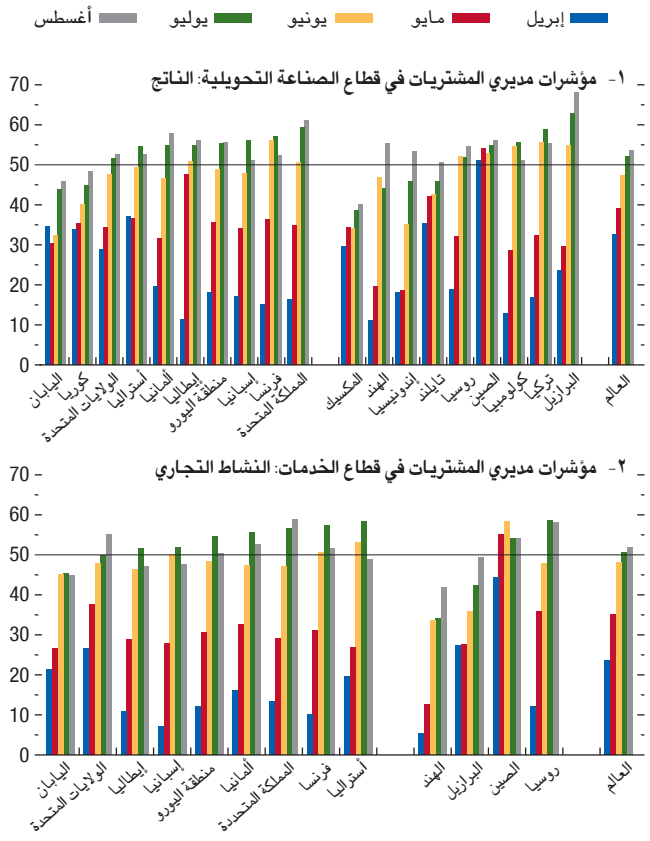

المصادر: مؤسسة IHS Markit؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المتحدة، لتصل إلى ما يقرب من مليون طلب في أواخر سبتمبر، مما يشير إلى استمرار تسريح العاملين على نطاق واسع وما له من تداعيات سلبية على دخول الأسر.

وقد حال الدعم الكبير من خلال السياسات دون تحقيق نتائج أكثر سوءا. فالأرقام غير المواتية التي تعكس حالة الركود المصاحبة لجائحة كوفيد–١٩ كان من الممكن أن تحمل دلالات أسوأ كثيرا لولا الدعم الكبير من خلال السياسات الذي حال دون استمرار تراجع النشاط. ووفقا لعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي، تم الإعلان حتى الآن عن تدابير استنسابية على جانبي الإيرادات والمصروفات في الاقتصادات المتقدمة تعادل ما يزيد على ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، إلى جانب مختلف أشكال دعم السيولة التي بلغت قيمتها ١١٪، بما في ذلك ضخ رؤوس الأموال المساهمة، وشراء الأصول، والقروض، وضمانات الائتمان. وتعد تدابير الاستجابة التي اتخذتها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أقل حجما، وإن كانت تظل

كبيرة: إذ بلغت حوالي ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في صورة تدابير استنسابية من خلال الميزانية، وأكثر من ٢٪ في صورة دعم للسيولة.

كذلك ساهمت المبادرات الجديدة على مستوى السياسات في تحسين الشعور العام. فبخلاف قيمتها المادية الكبيرة، ساهمت التدابير المبتكرة على مستوى السياسات في تعزيز الشعور العام. ومن أهم الأمثلة على هذه المبادرات الجديدة صندوق التعافي من الجائحة الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي بقيمة ٧٥٠ مليار يورو (وتمثل المنح أكثر من نصف قيمته) ومجموعة واسعة من السياسات المؤقتة التي كانت بمثابة شريان حياة في مختلف بلدان العالم. وتتضمن هذه السياسات تقديم تحويلات نقدية وعينية للشركات والأسر المتضررة، ودعم الأجور للحفاظ على الوظائف، وتوسيع نطاق تغطية تأمينات البطالة، وإرجاء دفع الضرائب، وإطلاق مبادرات تنظيمية لإرخاء قواعد التصنيف ومتطلبات تكوين المخصصات السارية على القروض غير المنتظمة بالبنوك، والإفراج عن الهوامش الوقائية للمساعدة في استيعاب الخسائر. وتضمنت التدابير التي اتخذتها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة مجموعة أكبر وأكثر تنوعا من مشتريات الأصول وتسهيلات إعادة الإقراض ودعم توفير الائتمان لعدد كبير من المقترضين. وأعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي أيضا عن إجراء عدد من التعديلات على استراتيجية السياسة النقدية، بما في ذلك التحول مع الوقت إلى هدف مرن لمتوسط معدل التضخم يساوي ٢٪. وشملت استجابة البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة مزيجا من تخفيضات أسعار الفائدة، ومجموعة جديدة من تسهيلات إعادة الإقراض، وعمليات شراء الأصول للمرة الأولى في حالات عديدة (راجع الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

واستمر تيسير الأوضاع المالية عموما. وكان لتدابير التصدي القوية من خلال السياسات دور حيوي في تعزيز الشعور العام والحيلولة دون تفاقم صدمة كوفيد-١٩ من خلال النظام المالي. وأمكن تيسير الأوضاع المالية منذ شهر يونيو في الاقتصادات المتقدمة ومعظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يعكس استمرار انفصال الأسواق المالية عن الاقتصاد الحقيقي والذي يرجع جزئيا إلى الدعم غير المسبوق من خلال السياسات (كما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

- عادت معظم أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة إلى مستواها في بداية العام (بل تجاوزته في بعض الحالات)، وظل العائد على السندات السيادية إما ثابتا عموما أو زاد تراجعه منذ يونيو (كما حدث في إيطاليا منذ تنفيذ إجراءات التعافي من الجائحة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي وتوسيع نطاق برنامج الشراء العاجل الذي نفذه البنك المركزي الأوروبي لمواجهة الجائحة)، واستمر انخفاض فروق العائد على سندات الشركات، لا سيما بالنسبة لأدوات الائتمان ذات العائد المرتفع (وهو ما حدث في الولايات المتحدة بفضل تسهيلات الإقراض الموجهة من بنك الاحتياطي الفيدرالي)، وذلك كما يتضح من الشكل البياني ١-٨. ويعكس تراجع أسعار الفائدة مزيجا من انخفاض العائد على الأصول الآمنة (اتساقا

الشكل البياني ١-٨: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع السوق النقدية والمالية

(٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

يتضح من الأوضاع المالية استمرار انفصال الأسواق المالية عن الاقتصاد الحقيقي.

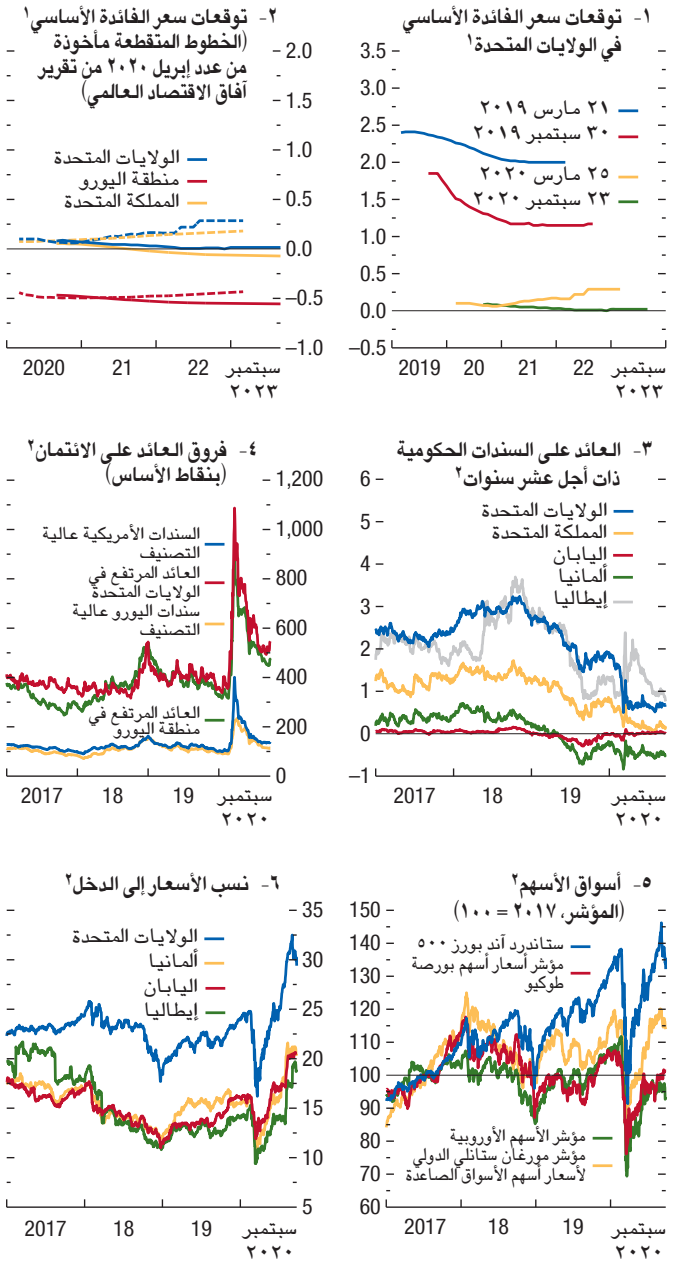

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Refinitiv Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تستند التوقعات إلى العقود المستقبلية لأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة، ومتوسط سعر الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة بالجنيه الإسترليني في المملكة المتحدة، وسعر الفائدة السائد بين البنوك في العقود الآجلة في منطقة اليورو. تم تحديث البيانات في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠.

[٢] البيانات حتى ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠.

مع التوقعات باستمرار انخفاض أسعار الفائدة الأساسية لدى البنوك المركزية في المستقبل القريب) وانكماش علاوات المخاطر — كما يتضح من اللوحة الأولى إلى اللوحة الرابعة في الشكل البياني ١–٨.

- وتراجع العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة عموما في الشهور الأخيرة. واستمر انكماش فروق العائد مقارنة بسندات الخزانة الأمريكية منذ يونيو تماشيا مع زيادة الإقبال على المخاطر، وكانت قد بدأت تراجعها عقب الإجراءات القوية التي اتخذها بنك الاحتياطي الفيدرالي في مارس لموازنة تأثير تشديد الأوضاع المالية وعجز السيولة بالدولار (الشكل البياني ١–٩). كذلك تحسن أداء أسواق الأسهم عموما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية منذ يونيو (لا سيما في الصين). وساعدت الخطوات المتخذة لدعم السيولة بالدولار (مثل خطوط تبادل النقد الأجنبي بين البنوك المركزية)، إلى جانب التعافي الجاري في الصين، على عودة تدفقات الحافظة إلى بعض الأسواق الصاعدة عقب تراجعها الحاد في مارس (الشكل البياني ١–١٠). ولكن كما أشار عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، تتفاوت وتيرة تعافي تدفقات الحافظة، حيث لا تزال بعض البلدان تشهد خروج تدفقات رأسمالية كبيرة.
- وبالنسبة للعملات الرئيسية، تراجع الدولار بأكثر من ٤٫٥٪ بالقيمة الفعلية الحقيقية خلال الفترة من إبريل إلى نهاية سبتمبر، وهو ما يعكس تحسن مزاج المستثمرين حول العالم تجاه تحمل المخاطر والمخاوف بشأن تأثير تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد–١٩ على وتيرة التعافي في الولايات المتحدة. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت قيمة اليورو بحوالي ٤٪ نتيجة تحسن الآفاق الاقتصادية وتباطؤ وتيرة زيادة الإصابات بالفيروس. كذلك ارتفعت قيمة عملات الاقتصادات المتقدمة المصدرة للسلع الأولية مع ارتفاع أسعار السلع الأولية. وتعافت معظم عملات الأسواق الصاعدة خلال الفترة من إبريل إلى يونيو عقب ضغوط حادة خلال فترة الاضطرابات السوقية في مارس. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت قيمة اليوان الصيني وظلت عملات اقتصادات الأسواق الصاعدة الآسيوية الأخرى ثابتة عموما بالقيمة الفعلية الحقيقية. وفي المقابل، تراجعت قيمة الروبل الروسي بسبب مجموعة من العوامل الجغرافية السياسية، كذلك انخفضت قيمة عملات البلدان التي تضررت بشدة نتيجة الجائحة أو التي تعاني من ضعف مركزها الخارجي أو ماليتها العامة (مثل الأرجنتين والبرازيل وتركيا) (الشكل البياني ١–١١).

اعتبارات متعلقة بالتنبؤات

درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن الجائحة والعوامل المصاحبة. أصبحت الصورة الكاملة لحجم الانكماش الذي شهده الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ أكثر وضوحا منذ صدور عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، مما يتيح المزيد من المعلومات التي يمكن الاستناد

الشكل البياني ١–٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة: الأوضاع النقدية والمالية

تراجعت فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة مقارنة بسندات الخزانة الأمريكية عقب الإجراءات التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي في مارس لموازنة تأثير زيادة تشديد الأوضاع المالية وعجز السيولة بالدولار.

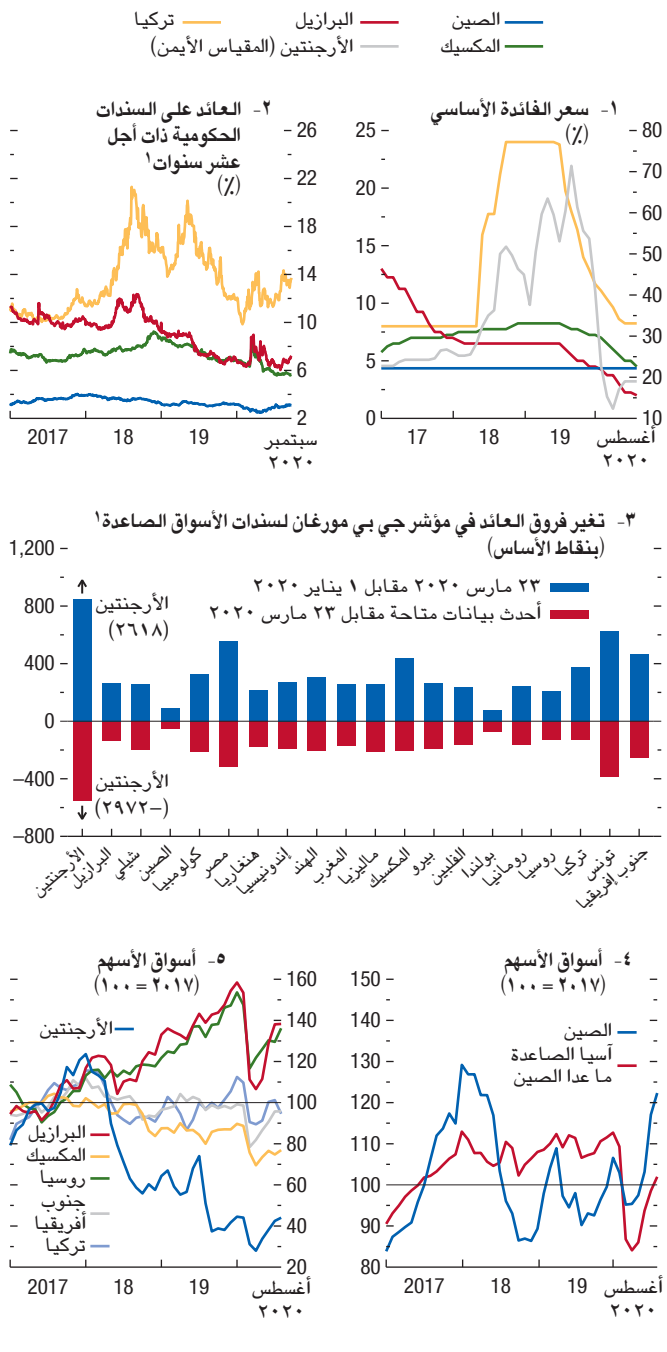

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة Refinitiv Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] البيانات عن الفترة حتى ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠.

الشكل البياني ١-١٠: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية

تفاوت تعافي تدفقات الحافظة بين الأسواق الصاعدة التي لا يزال بعضها يشهد تدفقات خارجة كبيرة.

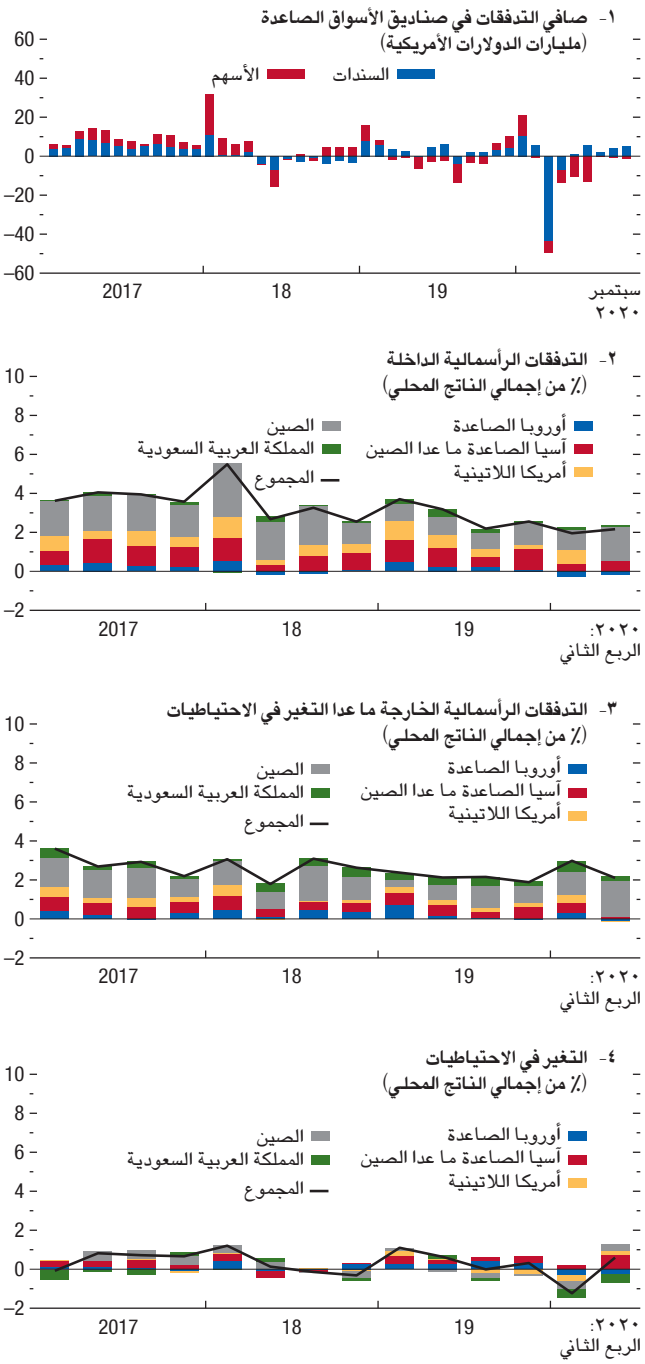

المصادر: مؤسسة EPFR Global؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛
ملحوظة: التدفقات الرأسمالية الداخلة هي صافي مشتريات غير المقيمين من الأصول المحلية. والتدفقات الرأسمالية الخارجة هي صافي مشتريات المقيمين المحليين من الأصول الأجنبية. وآسيا الصاعدة ما عدا الصين تتضمن الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند؛ وأوروبا الصاعدة تتضمن هنغاريا وبولندا ورومانيا وروسيا وتركيا؛ وأمريكا اللاتينية تتضمن البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١١: تغيرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، إبريل - سبتمبر ٢٠٢٠

(٪)

عكست تحركات العملات الرئيسية التحول في الشعور السائد حيال تحمل المخاطر.

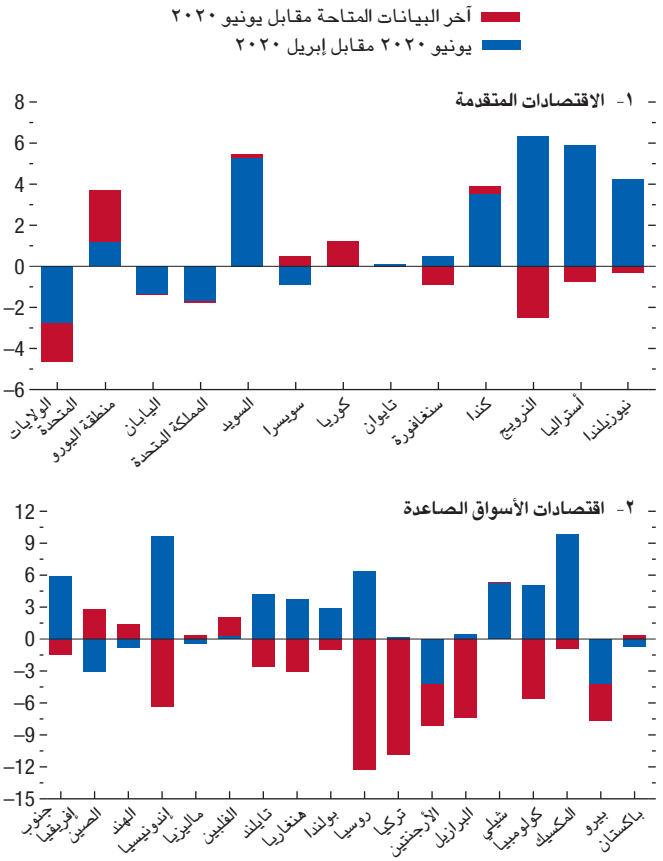

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: آخر بيانات متاحة في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

إليها في إعداد تنبؤات الأجل القريب. غير أن مدى استمرارية الصدمة لا يزال أمرا غير مؤكد ويتوقف على عوامل يصعب التنبؤ بها بطبيعة الحال، بما في ذلك مسار الجائحة، وتكلفة تصحيح الأوضاع التي تفرضها على الاقتصاد، وفعالية استجابة السياسة الاقتصادية، والتغير في المزاج المالي.

وتستند تنبؤات السيناريو الأساسي إلى الاعتبارات والافتراضات التالية:

- نتائج إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني كانت أقوى من المتوقع: تشير التطورات التي ناقشها القسم السابق إلى أن الوضع الأسوأ ربما يكون قد مضى في الوقت الحالي، لكن لا شيء مؤكد في ظل تفاقم الجائحة الذي يعوق عملية إعادة الفتح. وينطوي ما شهده الربع الثاني من تداعيات سلبية أقل حدة على النشاط مما كان متوقعا من قبل على رفع تنبؤات عام ٢٠٢٠. غير أن الاعتبارات الأخرى تؤثر سلبا على تنبؤات عام ٢٠٢١ وما بعده.

- استمرار التباعد الاجتماعي وتعزيز معايير السلامة في أماكن العمل. تفترض توقعات السيناريو الأساسي استمرار التباعد الاجتماعي في عام ٢٠٢١، وانتهاءه تدريجيا بمرور الوقت مع توافر اللقاح على نطاق واسع وتحسن العلاجات، وتراجع وتيرة انتقال العدوى محليا في جميع البلدان بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. وقد أحرزت تجارب اللقاحات تقدما بمعدل غير مسبوق، ووصل بعضها إلى مرحلة الاختبارات النهائية التي تسبق الموافقة على اللقاح أو رفضه. ولكن حتى بعد الموافقة على اللقاح، لن يمكن توسيع نطاق الحصول على اللقاح سوى بشكل تدريجي نظرا للوقت الذي ستستغرقه زيادة الإنتاج وتوزيع جرعات كافية على مستوى العالم بأسعار منخفضة. وفي البلدان التي يبدو فيها أن معدلات الإصابة قد تراجعت عن مستوى الذروة، من المفترض أن استمرار التغيرات السلوكية وتعزيز معايير الصحة والسلامة في أماكن العمل سيساهمان في إبقاء عدد الإصابات الجديدة عند مستوى يمكن معه لنظم الرعاية الصحية التعامل مع الحالات دون الحاجة إلى إغلاق الاقتصاد بالكامل مجددا. وبالنسبة للبلدان الأخرى التي تشهد ارتفاعا مستمرا في عدد الإصابات، يفترض السيناريو الأساسي أيضا إمكانية إغلاق مناطق معينة مجددا حتى وإن لم يتكرر فرض إغلاقات صارمة في جميع أنحاء البلاد.
- آثار غائرة: على غرار تنبؤات عددي إبريل ويونيو من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يفترض السيناريو الأساسي أيضا أن الهبوط الاقتصادي العميق الذي شهده هذا العام سيؤدي إلى الإضرار بالإمدادات المحتملة بدرجات متفاوتة عبر الاقتصادات. وسيتوقف أثر هذا الهبوط على عوامل مختلفة ترد مناقشتها في القسم الخاص بآفاق النمو على المدى المتوسط، بما في ذلك عدد الشركات التي ستقوم بإغلاق أبوابها وانسحاب العاملين المحبطين من صفوف القوة العاملة وعدم اتساق الموارد مع الاحتياجات (على مستوى القطاعات والوظائف والمناطق الجغرافية).
- الدعم من خلال السياسات والأوضاع المالية. تعكس أوضاع سياسة المالية العامة في السيناريو الأساسي مجموعة التدابير المباشرة بقيمة ٦ تريليونات دولار أمريكي على جانبي الضرائب والإنفاق التي تم الإعلان عنها وتنفيذها في مختلف أنحاء العالم حتى الآن استجابة للأزمة (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي). ومن المفترض استمرار البنوك المركزية الرئيسية في تطبيق السياسات الحالية حتى نهاية فترة التنبؤات في أواخر عام ٢٠٢٥. وتتسق تنبؤات السيناريو الأساسي مع استمرار الأوضاع المالية عند مستوياتها الحالية عموما.
- أسعار السلع الأولية. تشير التوقعات إلى وصول متوسط أسعار النفط الفورية للبرميل إلى ٤١ دولارا أمريكيا عام ٢٠٢٠ و٤٣,٨ دولار أمريكي عام ٢٠٢١، وهو ما يزيد على تنبؤات شهري إبريل ويونيو. وتشير منحنيات عقود النفط المستقبلية إلى أن الأسعار يُتوقع ارتفاعها لاحقا قرب مستوى ٤٨ دولارا أمريكيا، وهو ما يقل عن متوسط الأسعار عام ٢٠١٩ بنسبة ٢٥٪ تقريبا. وتشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود بوتيرة أسرع من الافتراضات الواردة في عددي إبريل ويونيو.

تعاف جزئي متوقع عام ٢٠٢١ عقب ركود عميق

وفقا للتوقعات، يسجل النمو العالمي –٤,٤٪ عام ٢٠٢٠، وهو ما يزيد على تنبؤات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية (الجدول ١–١). ويعكس تحسن التوقعات لعام ٢٠٢٠ مقارنة بعدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي التأثير الصافي لعاملين متعارضين: الدفعة الموجبة الناتجة عن تسجيل إجمالي ناتج محلي أعلى من المتوقع خلال الربع الثاني (في الاقتصادات المتقدمة خصوصا) مقابل الهبوط الناجم عن استمرار التباعد الاجتماعي وتعطل عملية إعادة الفتح في النصف الثاني من العام. وكما يرد في الإطار ١–١، تعتمد تنبؤات النمو العالمي والمجملات الإقليمية الواردة في الجدول ١–١ على مجموعة حديثة من أوزان تعادل القوى الشرائية لفرادى الاقتصادات عقب صدور نتائج مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧.[٢]

وكما ورد آنفا، ترسخت جذور التعافي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠. وتشير التوقعات إلى زيادة التعافي تدريجيا خلال عام ٢٠٢١. ومن المرجح استمرار التباعد الاجتماعي في ظل هذا التعافي لحين التصدي لمخاطر الصحة الراهنة (التي يناقشها الفصل الثاني) — وقد تضطر البلدان مجددا إلى تشديد التدابير التخفيفية حسب انتشار الفيروس (راجع أيضا الملحق ١–٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي على شبكة الإنترنت). ويُتوقع بلوغ النمو العالمي ٥,٢٪ عام ٢٠٢١، أي أقل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويشير التعافي المتوقع عام ٢٠٢١ في أعقاب الهبوط العميق الذي شهده عام ٢٠٢٠ إلى زيادة طفيفة متوقعة في إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية عن مستواه عام ٢٠١٩.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة –٥,٨٪ عام ٢٠٢٠، أي ما يزيد بمقدار ٢,٣ نقطة مئوية عن توقعات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويعكس رفع التوقعات بوجه خاص، تحسن نتائج إجمالي الناتج المحلي عن المتوقع خلال الربع الثاني في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وفي عام ٢٠٢١، يُتوقع ارتفاع معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى ٣,٩٪، ليصبح بذلك إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢١ في مجموعة الاقتصادات المتقدمة أقل من مستواه عام ٢٠١٩ بحوالي ٢٪. ومن المتوقع انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة ٤,٣٪، لينمو لاحقا بمعدل ٣,١٪ عام ٢٠٢١. وبالنسبة لمنطقة اليورو، يُتوقع أن تشهد انكماشا أعمق مقداره ٨,٣٪ عام ٢٠٢٠، مما يعكس هبوطا أكثر

[٢] طرأ تغير أساسي في الأوزان العالمية مقارنة بالمجموعة السابقة يتمثل في زيادة مقدارها ٣ نقاط مئوية في الوزن النسبي للاقتصادات المتقدمة (من ٤٠٪ إلى ٤٣٪ عام ٢٠١٩)، ويوازن هذه الزيادة انخفاض في الوزن النسبي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا سيما الصين والهند. ونظرا لعزو وزن أكبر للاقتصادات المتقدمة الأبطأ نموا في المجموعة الجديدة، تنتج عن تجميع التنبؤات القطرية القائمة على أوزان تعادل القوى الشرائية الجديدة كما وردت في عدد يونيو ٢٠٢٠ من مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي توقعات للنمو العالمي لعام ٢٠٢٠ أقل قليلا (–٥,٢٪) عن التوقعات الواردة في عدد يونيو (–٤,٩٪).

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

(التغير ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

		توقعات		الاختلاف عن توقعات عدد يونيو من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[1]		الاختلاف عن توقعات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[1]	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١
الناتج العالمي	٢,٨	-٤,٤	٥,٢	٠,٨	-٠,٢	-١,١	-٠,٥
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	-٥,٨	٣,٩	٢,٣	-٠,٩	٠,٣	-٠,٦
الولايات المتحدة	٢,٢	-٤,٣	٣,١	٣,٧	-١,٤	١,٦	-١,٦
منطقة اليورو	١,٣	-٨,٣	٥,٢	١,٩	-٠,٨	-٠,٨	٠,٥
ألمانيا	٠,٦	-٦,٠	٤,٢	١,٨	-١,٢	١,٠	-١,٠
فرنسا	١,٥	-٩,٨	٦,٠	٢,٧	-١,٣	-٢,٦	١,٥
إيطاليا	٠,٣	-١٠,٦	٥,٢	٢,٢	-١,١	-١,٥	٠,٤
إسبانيا	٢,٠	-١٢,٨	٧,٢	٠,٠	٠,٩	-٤,٨	٢,٩
اليابان	٠,٧	-٥,٣	٢,٣	٠,٥	-٠,١	-٠,١	-٠,٧
المملكة المتحدة	١,٥	-٩,٨	٥,٩	٠,٤	-٠,٤	-٣,٣	١,٩
كندا	١,٧	-٧,١	٥,٢	١,٣	٠,٣	-٠,٩	١,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[2]	١,٧	-٣,٨	٣,٦	١,١	-٠,٦	٠,٨	-١,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٧	**-٣,٣**	٦,٠	**-٠,٢**	٠,٢	**-٢,١**	**-٠,٥**
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٥	-١,٧	٨,٠	-٠,٩	٠,٦	-٢,٧	-٠,٥
الصين	٦,١	١,٩	٨,٢	٠,٩	٠,٠	٠,٧	-١,٠
الهند[3]	٤,٢	-١٠,٣	٨,٨	-٥,٨	٢,٨	-١٢,٢	١,٤
مجموعة آسيان-٥[4]	٤,٩	-٣,٤	٦,٢	-١,٤	٠,٠	-٢,٨	-١,٥
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,١	-٤,٦	٣,٩	١,٢	-٠,٣	٠,٦	-٠,٣
روسيا	١,٣	-٤,١	٢,٨	٢,٥	-١,٣	١,٤	-٠,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٠	-٨,١	٣,٦	١,٣	-٠,١	-٢,٩	٠,٢
البرازيل	١,١	-٥,٨	٢,٨	٣,٣	-٠,٨	-٠,٥	-٠,١
المكسيك	-٠,٣	-٩,٠	٣,٥	١,٥	٠,٢	-٢,٤	٠,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١,٤	-٤,١	٣,٠	٠,٤	-٠,٥	-١,٣	-١,٠
المملكة العربية السعودية	٠,٣	-٥,٤	٣,١	١,٤	٠,٠	-٣,١	٠,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٢	-٣,٠	٣,١	٠,٢	-٠,٣	-١,٤	-١,٠
نيجيريا	٢,٢	-٤,٣	١,٧	١,١	-٠,٩	-٠,٩	-٠,٧
جنوب إفريقيا	٠,٢	-٨,٠	٣,٠	٠,٠	-٠,٥	-٢,٢	-١,٠
للتذكرة							
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٣	-١,٢	٤,٩	-٠,٢	-٠,٣	-١,٦	-٠,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٠,٨	-٥,٠	٣,٢	٠,٧	-٠,٥	-١,٨	-١,٠
النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق	٢,٤	-٤,٧	٤,٨	١,٤	-٠,٥	-٠,٥	-٠,٦
حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)	١,٠	**-١٠,٤**	٨,٣	**١,٥**	٠,٣	٠,٦	**-٠,١**
الواردات							
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	-١١,٥	٧,٣	١,٧	٠,١	٠,٠	-٠,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-٠,٦	-٩,٤	١١,٠	٠,٠	١,٦	-١,٢	١,٩
الصادرات							
الاقتصادات المتقدمة	١,٣	-١١,٦	٧,٠	٢,٠	-٠,٢	١,٢	-٠,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٠,٩	-٧,٧	٩,٥	١,٦	٠,٢	١,٩	-١,٥
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)							
النفط[5]	-١٠,٢	-٣٢,١	١٢,٠	٩,٠	٨,٢	٩,٩	٥,٧
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)	٠,٨	٥,٦	٥,١	٥,٤	٤,٣	٦,٧	٥,٧
أسعار المستهلك							
الاقتصادات المتقدمة	١,٤	٠,٨	١,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[6]	٥,١	٥,٠	٤,٧	٠,٥	٠,١	٠,٣	٠,٢
سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (٪)							
على الودائع بالدولار الأمريكي (ستة أشهر)	٢,٣	٠,٧	٠,٤	-٠,٢	-٠,٢	٠,٠	-٠,٢
على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٥	٠,٠	-٠,١	٠,٠	-٠,١
على الودائع بالين الياباني (ستة أشهر)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٢٤ يوليو إلى ٢١ أغسطس ٢٠٢٠. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.

[1] تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات العدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وعدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وعدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند بيانات النمو العالمية والإقليمية إلى أوزان تعادل القوى الشرائية الجديدة المستمدة من مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ الصادر مؤخرا (راجع الإطار) ولا يمكن مقارنتها بالتالي بالبيانات الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

[2] باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

[3] بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويستند إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، والسنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ كسنة الأساس.

الجدول ١-١ (تتمة)
(التغير ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	على أساس سنوي مقارن				من ربع سنة إلى ربع سنة آخر[٧]			
			توقعات				توقعات	
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الناتج العالمي	٣,٥	٢,٨	-٤,٤	٥,٢	٣,١	٢,٧	-٢,٦	٣,٧
الاقتصادات المتقدمة	٢,٢	١,٧	-٥,٨	٣,٩	١,٧	١,٥	-٤,٩	٣,٨
الولايات المتحدة	٣,٠	٢,٢	-٤,٣	٣,١	٢,٥	٢,٣	-٤,١	٣,٢
منطقة اليورو	١,٨	١,٣	-٨,٣	٥,٢	١,١	١,٠	-٦,٦	٤,٨
ألمانيا	١,٣	٠,٦	-٦,٠	٤,٢	٠,٣	٠,٤	-٥,٢	٤,٦
فرنسا	١,٨	١,٥	-٩,٨	٦,٠	١,٤	٠,٨	-٦,٧	٤,٠
إيطاليا	٠,٨	٠,٣	-١٠,٦	٥,٢	٠,١	٠,١	-٨,٠	٣,٤
إسبانيا	٢,٤	٢,٠	-١٢,٨	٧,٢	٢,١	١,٨	-١٠,٨	٦,٦
اليابان	٠,٣	٠,٧	-٥,٣	٢,٣	-٠,٣	-٠,٧	-٢,٣	٠,٧
المملكة المتحدة	١,٣	١,٥	-٩,٨	٥,٩	١,٤	١,١	-٦,٤	٣,٧
كندا	٢,٠	١,٧	-٧,١	٥,٢	١,٨	١,٥	-٥,٩	٤,٩
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٧	١,٧	-٣,٨	٣,٦	٢,٣	٢,١	-٤,٢	٥,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٥	٣,٧	-٣,٣	٦,٠	٤,٣	٣,٨	-٠,٥	٣,٦
آسيا الصاعدة والنامية	٦,٣	٥,٥	-١,٧	٨,٠	٦,١	٥,١	٢,٢	٣,٦
الصين	٦,٧	٦,١	١,٩	٨,٢	٦,٦	٦,٠	٥,٨	٣,٩
الهند[٣]	٦,١	٤,٢	-١٠,٣	٨,٨	٥,٥	٣,١	-٤,٠	١,٤
مجموعة آسيان-٥[٤]	٥,٣	٤,٩	-٣,٤	٦,٢	٥,٣	٤,٦	-٢,١	٥,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	٣,٣	٢,١	-٤,٦	٣,٩	...	...	...	...
روسيا	٢,٥	١,٣	-٤,١	٢,٨	٢,٩	٢,٢	-٤,٥	٢,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,١	٠,٠	-٨,١	٣,٦	-٠,٢	-٠,٣	-٦,٥	٢,١
البرازيل	١,٣	١,١	-٥,٨	٢,٨	٠,٨	١,٦	-٤,٧	١,٧
المكسيك	٢,٢	-٠,٣	-٩,٠	٣,٥	١,٢	-٠,٨	-٧,٠	٢,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,١	١,٤	-٤,١	٣,٠	...	...	...	...
المملكة العربية السعودية	٢,٤	٠,٣	-٥,٤	٣,١	٤,٣	-٠,٣	-٥,٢	٦,٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٣	٣,٢	-٣,٠	٣,١	...	...	...	...
نيجيريا	١,٩	٢,٢	-٤,٣	١,٧	...	...	...	...
جنوب إفريقيا	٠,٨	٠,٢	-٨,٠	٣,٠	٠,٢	-٠,٦	-٥,٥	١,٠
للتذكرة								
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,١	٥,٣	-١,٢	٤,٩	...	...	...	...
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,٢	٠,٨	-٥,٠	٣,٢	...	...	...	...
النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق	٣,١	٢,٤	-٤,٧	٤,٨	٢,٦	٢,٣	-٣,٠	٣,٧
حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)	٣,٩	١,٠	-١٠,٤	٨,٣	...	...	...	...
الواردات								
الاقتصادات المتقدمة	٣,٦	١,٧	-١١,٥	٧,٣	...	...	...	...
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٠	-٠,٦	-٩,٤	١١,٠	...	...	...	...
الصادرات								
الاقتصادات المتقدمة	٣,٥	١,٣	-١١,٦	٧,٠	...	...	...	...
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,١	٠,٩	-٧,٧	٩,٥	...	...	...	...
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)								
النفط[٥]	٢٩,٤	-١٠,٢	-٣٢,١	١٢,٠	٩,٥	-٦,١	-٢٦,١	٦,٢
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)	١,٣	٠,٨	٥,٦	٥,١	-٢,٣	٤,٩	١٠,٣	-٠,٥
أسعار المستهلك								
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	١,٤	٠,٨	١,٦	١,٩	١,٤	٠,٨	١,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٦]	٤,٩	٥,١	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٥,١	٣,٥	٤,١
سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (٪)								
على الودائع بالدولار الأمريكي (ستة أشهر)	٢,٥	٢,٣	٠,٧	٠,٤	...	...	...	...
على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)	-٠,٣	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٥	...	...	...	...
على الودائع بالين الياباني (ستة أشهر)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	...	...	...	...

[٤] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.
[٥] متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٦١,٣٩ دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية ٤١,٦٩ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ و٤٦,٧٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٢١.
[٦] ما عدا فنزويلا. راجع الملحوظات القُطْرية عن فنزويلا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.
[٧] بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من الناتج السنوي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية.

الجدول ١–٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بالأسعار السوقية
(التغير ٪)

		توقعات		الاختلاف عن توقعات عدد يونيو من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[1]		الاختلاف عن توقعات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[1]	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١
الناتج العالمي	٢,٤	–٤,٧	٤,٨	١,٤	–٠,٥	–٠,٥	–٠,٦
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	–٥,٨	٣,٨	٢,٣	–١,٠	٠,٤	–٠,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٦	–٣,٠	٦,٢	٠,١	٠,١	–١,٧	–٠,٦
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٧	–٠,٧	٨,٠	–٠,٤	٠,٤	–١,٧	–٠,٧
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,١	–٤,٥	٣,٨	١,٣	–٠,٥	٠,٧	–٠,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	–٠,٥	–٨,١	٣,٦	١,٣	–٠,١	–٢,٨	٠,٢
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١,٠	–٥,٧	٣,٢	٠,٣	–٠,٤	–٢,١	–١,١
إفريقيا جنوب الصحراء	٢,٨	–٣,٥	٣,١	٠,٢	–٠,٣	–١,٥	–٠,٩
للتذكرة							
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,١	–١,٤	٤,٧	–٠,١	–٠,٣	–١,٦	–٠,٧

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تحسب معدلات النمو الإجمالية كمتوسط مرجح، ويتمثل الوزن المستخدم في متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي خلال الأعوام الثلاثة السابقة.
[1] تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات العدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

حدة مقارنة بالولايات المتحدة في النصف الأول من العام. وهكذا فإن عودة النمو للتعافي بمقدار ٥,٢٪ المتوقعة في عام ٢٠٢١ هي عودة أقوى من مستوى أقل. ويُتوقع هبوط الاقتصادات المتقدمة في آسيا بمعدلات أكثر اعتدالا إلى حد ما مقارنة بأوروبا بفضل احتوائها للجائحة بشكل أكبر، وهو ما يتضح أيضا في تراجع إجمالي الناتج المحلي بمعدلات أقل خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

وبالنسبة لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تشير التنبؤات إلى بلوغ النمو –٣,٣٪ عام ٢٠٢٠، أي أقل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، ليرتفع لاحقا إلى ٦٪ عام ٢٠٢١. وتعد آفاق الصين أقوى كثيرا مقارنة بمعظم البلدان الأخرى في هذه المجموعة، حيث يُتوقع نمو الاقتصاد بحوالي ١٠٪ خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ (١,٩٪ هذا العام و٨,٢٪ في العام التالي). فقد عاد النشاط إلى مستوياته المعتادة بوتيرة أسرع من المتوقع بعد إعادة فتح معظم أنحاء البلاد في أوائل إبريل، وسجل الربع الثاني ارتفاعا مفاجئا في إجمالي الناتج المحلي بفضل الدعم القوي من خلال السياسات وصلابة الصادرات.

ولا تزال الآفاق محفوفة بالمخاطر في عدد كبير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا الصين. ويعكس ذلك مزيجا من العوامل: استمرار تفشي الجائحة والضغوط المفروضة على نظم الرعاية الصحية؛ وتضرر القطاعات الأكثر أهمية مثل السياحة؛ والاعتماد الأكبر على التمويل الخارجي، بما في ذلك تحويلات المغتربين. وتشير التوقعات إلى انكماش جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هذا العام، لا سيما في آسيا الصاعدة، حيث تواصل الاقتصادات الكبيرة مثل الهند وإندونيسيا سعيها إلى السيطرة على الجائحة. وتم إجراء تعديلات كبيرة للغاية على تنبؤات الهند، حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي تراجعا أكثر حدة من المتوقع خلال الربع الثاني.

ونتيجة لذلك، يُتوقع انكماش الاقتصاد بمعدل ١٠,٣٪ عام ٢٠٢٠ قبل أن يعاود النمو بمعدل ٨,٨٪ عام ٢٠٢١. ولا تزال توجد فروق واضحة بين المناطق، حيث يواجه العديد من بلدان أمريكا اللاتينية المتضررة بشدة نتيجة الجائحة هبوطا اقتصاديا حادا، كما يُتوقع تسجيل انخفاضات حادة في الناتج في العديد من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلدان المصدرة للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء متأثرة بتراجع أسعار النفط أو النزاعات الأهلية أو الأزمات الاقتصادية. وحسب التوقعات، يبلغ معدل نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا الصين –٥,٧٪ عام ٢٠٢٠ و٥٪ عام ٢٠٢١. غير أن التعافي المتوقع عام ٢٠٢١ ليس كافيا لاستعادة مستويات النشاط المسجلة عام ٢٠١٩ في العام المقبل. وبالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل، يُتوقع أن يسجل النمو –١,٢٪ عام ٢٠٢٠ ليرتفع لاحقا إلى ٤,٩٪ عام ٢٠٢١. ونظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني وتدني مستويات الدخل قبل بداية الأزمة في هذه البلدان، سيكون لهذا الانكماش المحدود مقارنة بمعظم اقتصادات الأسواق الصاعدة تأثير حاد للغاية على مستويات المعيشة، لا سيما بالنسبة للفقراء (الإطار ١–٢).

ويعرض الجدول ١–٢ توقعات بديلة لمعدل النمو العالمي ومعدلات النمو الإجمالية لأهم مجموعات الاقتصادات باستخدام إجمالي الناتج المحلي بأسعار الصرف السوقية كأوزان.[3] وتعزى الأوزان القائمة على أسعار الصرف السوقية نصيبا أعلى كثيرا في إجمالي الناتج المحلي العالمي للاقتصادات المتقدمة الأبطأ نموا مقارنة بأوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في الجدول ١–١. ونظرا لاختلاف الأوزان، تقل توقعات النمو العالمي (–٤,٧٪ عام ٢٠٢٠ و٤,٨٪ عام ٢٠٢١) عنها في الجدول ١–١.

[3] تحديدا، تم إعداد التوقعات باستخدام أوزان عبارة عن متوسطات متحركة تغطي ثلاثة أعوام لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي.

البطالة. تشير توقعات النمو إلى فجوات سلبية كبيرة في الناتج هذا العام وعام ٢٠٢١، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء (الجداول من ١-١-١ إلى ١-١-٥ في الملحق). وأخذا في الاعتبار العمالة المستفيدة من برنامج ساعات العمل المخفضة وغيرهم من الأفراد الذين اضطروا إلى العمل بدوام جزئي، تصبح نسبة العمالة الجزئية في بعض الاقتصادات المتقدمة أعلى كثيرا مقارنة بنسبة العاطلين الكلية. وتتوافر بيانات أقل شمولا عن سوق العمل في اقتصادات الأسواق الصاعدة. غير أن المسوح والتقديرات الرسمية المتاحة تشير إلى أن معدلات البطالة في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة يُتوقع ارتفاعها بدرجة كبيرة هذا العام.

معدلا النمو على المدى المتوسط يعكس الآثار السلبية على الإمدادات المحتملة

عقب التعافي في عام ٢٠٢١، تشير تنبؤات السيناريو الأساسي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى حوالي ٣,٥٪ على المدى المتوسط، وهو ما يعني أن الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لن تحرز سوى تقدم محدود تجاه مسار النشاط الاقتصادي المتوقع للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ قبل جائحة كوفيد-١٩ (الشكل البياني ١-١٢)، مما يشير بدوره إلى انتكاسة حادة في وتيرة التحسن المتوقعة في متوسط مستويات المعيشة عبر جميع مجموعات البلدان (الشكل البياني ١-١٣).

وتراعي توقعات المدى المتوسط التأثير المتوقع لصدمة كوفيد-١٩ على الإمدادات المحتملة. وكما ورد آنفا، تعتمد التوقعات على الاقتصادات التي تسعى إلى التأقلم والعمل بطريقة تتلاءم مع متطلبات التباعد الاجتماعي خلال السنوات الأولى المعد عنها التنبؤات وتبدو عليها مجموعة من الآثار الغائرة (بما في ذلك من خلال حالات الإفلاس وتدني نسب المشاركة في القوة العاملة والمعوقات التي تحول دون إعادة توزيع الموارد). وقد يتطلب ذلك تعديلات هيكلية كبيرة، بما في ذلك إعادة توزيع الموارد من القطاعات التي سيعوق التباعد الاجتماعي أنشطتها، وإجراء تغييرات في أماكن العمل لرفع معايير السلامة، وتطبيق تكنولوجيات جديدة لدعم العمل من بُعد. ومع قيام الشركات بإجراء التعديلات اللازمة على أساليب الإنتاج والتوزيع بينما يتأقلم المستهلكون مع أساليب الاستهلاك الجديدة (كزيادة التحول إلى الشراء عبر الإنترنت)،

الشكل البياني ١-١٢: خسائر إجمالي الناتج المحلي: ٢٠١٩-٢٠٢١ مقابل ٢٠١٩-٢٠٢٥

(الفرق ٪ بين توقعات عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)

لن تحرز الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على المدى المتوسط سوى تقدم طفيف نحو تحقيق مستويات النشاط الاقتصادي المتوقعة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ قبل جائحة كوفيد-١٩.

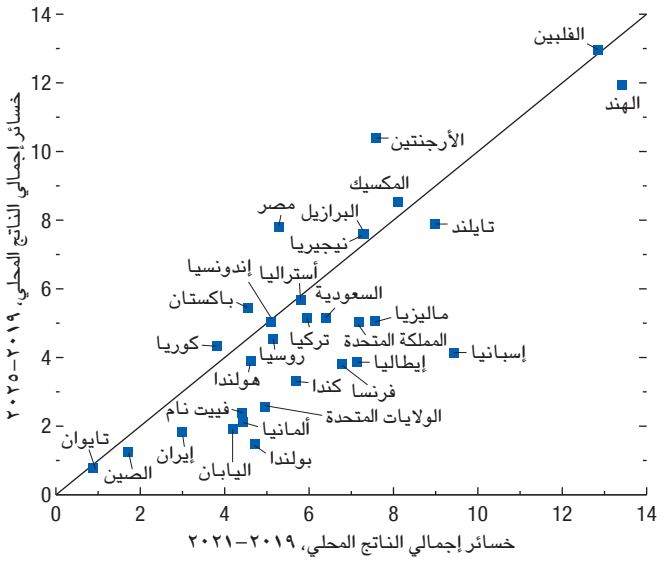

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٣: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: النمو التراكمي، ٢٠١٩-٢٠٢٥

(٪)

يشير تراجع آفاق النمو على المدى المتوسط إلى انتكاسة حادة في وتيرة تحسن متوسط الظروف المعيشية المتوقعة عبر جميع المجموعات القطرية.

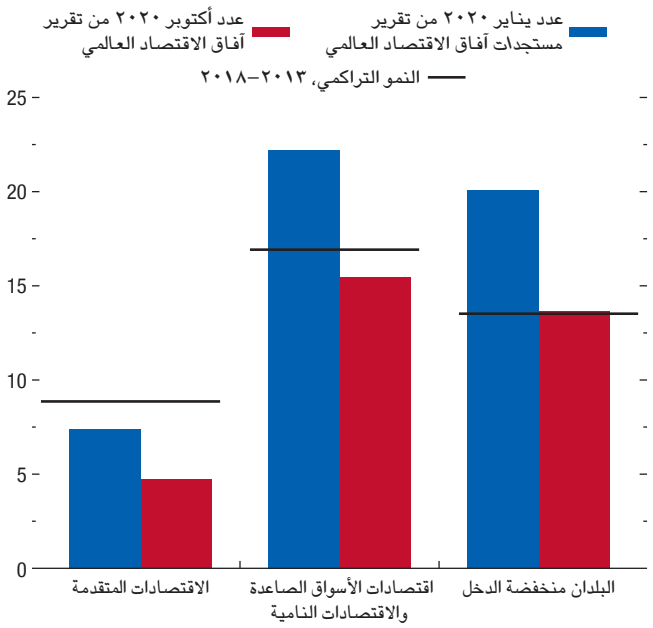

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

يُتوقع أن يكون لهذه التغييرات تأثيرات دائمة على الناتج الممكن عبر الاقتصادات.

وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة العشرة الكبرى، يُتوقع أن يظل متوسط إجمالي الناتج المحلي الممكن على المدى المتوسط أقل من تنبؤات عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (ما قبل الجائحة) بمقدار ٣,٥٪. وتسجل الأسواق الصاعدة العشر الكبرى تراجعا أكبر بنسبة ٥,٥٪ في المتوسط.

وفي مجموعة الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع تباطؤ النمو إلى ١,٧٪ على المدى المتوسط. وبخلاف تأثير الجائحة على النمو الممكن، تؤثر التداعيات الاقتصادية الكلية للتغيرات الديمغرافية (زيادة أعداد المسنين وتباطؤ النمو السكاني) على تنبؤات المدى المتوسط للمجموعة.

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع تراجع النمو إلى ٤,٧٪ بحلول عام ٢٠٢٥، أي أقل كثيرا عن متوسط الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٩ البالغ ٥,٦٪. وتتضمن أهم السمات التي تشكل آفاق المجموعة على المدى المتوسط التباطؤ الهيكلي في الصين الذي سبق الجائحة ويُتوقع استمراره عقب الانتعاشة الدورية القوية عام ٢٠٢١، وتراجع أسعار السلع الأولية، وضعف آفاق الطلب الخارجي نتيجة التراجع المتوقع في نمو الاقتصادات المتقدمة، واستمرار تدني حركة السفر عبر الحدود بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على السياحة.

التحديات أمام استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين

يصاحب تراجع آفاق النمو على المدى المتوسط زيادة كبيرة متوقعة في رصيد الدين السيادي — الذي كان مرتفعا بالفعل منذ البداية. كذلك يعكس تخفيض توقعات الناتج الممكن انكماش الوعاء الضريبي على المدى المتوسط عما كان متوقعا في السابق، مما يزيد من صعوبة خدمة التزامات الدين.

وكما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي، تشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة الدين السيادي إلى إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة بمقدار ٢٠ نقطة مئوية إلى حوالي ١٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي قبل نهاية عام ٢٠٢١. وخلال الفترة نفسها، يُتوقع ارتفاع الدين السيادي إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بما يزيد على ١٠ نقاط مئوية إلى حوالي ٦٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ورغم أنه من المتوقع احتواء خدمة الدين في ظل انخفاض أسعار الفائدة، يعد ذلك عامل تخفيف وخاصة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي تحوز رصيدا كبيرا من السندات السيادية ذات العائد السالب. ومن المتوقع ارتفاع نسبة خدمة الدين السيادي إلى الإيرادات الضريبية في عدد من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل (١–١٤).

الشكل البياني ١–١٤: نسبة تكلفة خدمة الدين العام إلى الإيرادات الضريبية الحكومية

(نسبة البلدان في المجموعة، ٪)

يُتوقع ارتفاع نسبة خدمة الدين السيادي إلى الإيرادات الضريبية في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

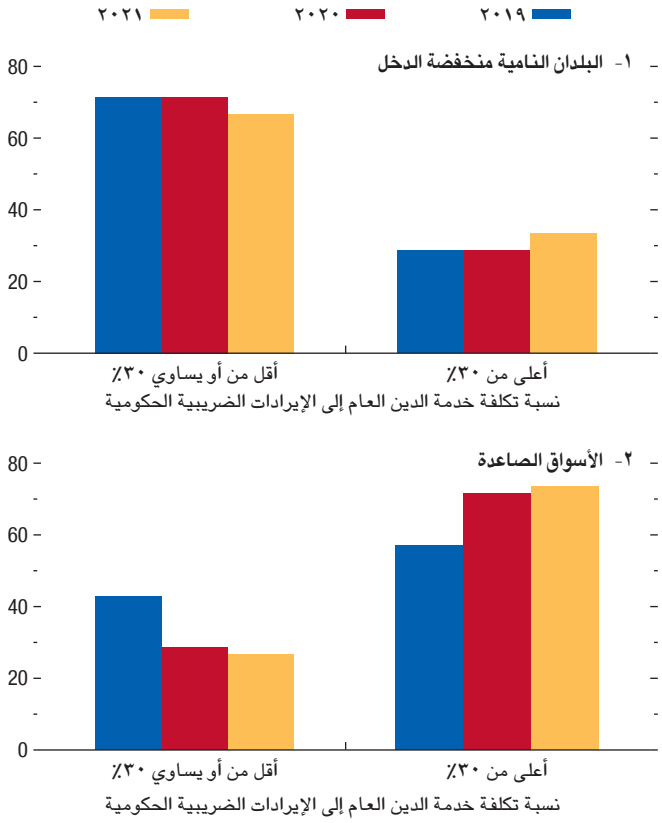

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تحسب أنصبة المجموعات القطرية على أساس البلدان التي تتوافر عنها بيانات.

ونظرا لأن نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية تخصص لخدمة الدين، سيقلل ذلك بالضرورة من الإيرادات المتبقية للمجالات ذات الأهمية، بما في ذلك احتياجات الإنفاق الاجتماعي التي ستتزايد في أعقاب فترة الأزمة لمواجهة معدلات الفقر المتنامية وأوجه عدم المساواة المتزايدة والمعوقات أمام مراكمة رأس المال البشري.

الفقر وعدم المساواة والمعوقات أمام مراكمة رأس المال البشري

الفقر. ستؤدي الجائحة إلى انعكاس مسار التقدم المحرز منذ التسعينات نحو تخفيض معدلات الفقر العالمية. فقد عانى المواطنون غير المستفيدين من شبكة الأمان الرسمية الذين يعتمدون على العمل بأجر يومي من فقدان دخولهم بشكل مفاجئ نتيجة تقييد حرية الحركة. ومن بين هؤلاء،

كان العمال المهاجرون الذين يعيشون بعيدا عن بلدانهم الأم أقل قدرة على الاستفادة من شبكات الدعم التقليدية. ونتيجة لذلك، قد تصل نسبة السكان الذين يعيشون حالة من الحرمان الشديد دون الحد الأدنى للدخل اليومي البالغ ١,٩٠ دولار أمريكي إلى حوالي ٩٠ مليون شخص هذا العام (الإطار ١–٢، وعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي، ودراسة WB 2020a).

عدم المساواة. كما يرد في الفصل الثاني، يقع الجزء الأكبر من التداعيات السلبية للجائحة على الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية، مثل العمالة الأصغر سنا والنساء. كذلك يتباين عبء الأزمة عبر القطاعات. فبناءً على تصنيف للوظائف حسب الخصائص التي تسهل أداءها من بعد، يتضح أن العمالة الأكثر تضررا من الجائحة تتركز في قطاعات خدمات الإقامة والأغذية، والنقل، والتجزئة، والجملة (دراسة Brussevich, Dabla-Norris, and Khalid 2020). ويبدو أيضا أن العاملين الأصغر سنا وغيرهم من العاملين وفق ترتيبات عمل أقل استقرارا وموظفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة لخطر التسريح. وبوجه عام، فإن الأشخاص ذوي الأجر المنخفض معرضون بشكل أكثر حدة لخطر فقدان وظائفهم مقارنة بالأشخاص في الشرائح الخمسية الأعلى في توزيع الأجور (راجع على سبيل المثال دراسة Shibata 2020 حول الولايات المتحدة الأمريكية). وتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نتائج مماثلة، حيث تزداد احتمالية فقدان الوظائف بالنسبة للعاملين في القطاع غير الرسمي مقارنة بالعاملين بعقود رسمية (راجع على سبيل المثال دراسة Jain and others 2020 حول جنوب إفريقيا).

وستؤدي هذه التطورات إلى تفاقم الاتجاهات السائدة قبل الأزمة. فقبل بداية الأزمة، شهد عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية متسارعة النمو زيادة كبيرة في مستويات عدم المساواة في الدخل مقارنة بأوائل التسعينات (الشكل البياني ١–١٥؛ راجع أيضا الملحق ١–١ من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي). وتعكس هذه التطورات مزيجا من العوامل، بما في ذلك تحيز عملية التحول التكنولوجي إلى المهارات من خلال تفضيل أصحاب المؤهلات الدراسية العليا، وتراجع أهمية النقابات العمالية، وزيادة القوة الاحتكارية للشركات في سوق العمل بسبب زيادة التركز السوقي وما صاحب ذلك من تراجع القوة التفاوضية للموظفين، والتغيرات في سياسة الضريبة التنازلية التي نتج عنها تخفيض الضرائب الحدية على الفئات الأعلى دخلا وتراجع ضريبة الشركات على مدار السنوات القليلة الماضية.

مراكمة رأس المال البشري. هناك جانب آخر مؤثر على أوضاع سوق العمل الحالية التي يعيشها الآباء وعلى مستقبل أبنائهم، ألا وهو إغلاق المدارس على نطاق واسع خلال الجائحة. فوفقا لدراسة UNESCO (2020)، يقدر عدد الطلاب المتأثرين بإغلاق المدارس والجامعات حول العالم بأكثر من ١,٦ مليار طالب. وتحد الفجوات في خدمات رعاية الأطفال من قدرة الآباء على العمل، لا سيما الأمهات (راجع الفصل الثاني). وبالنسبة للأطفال، يؤدي تعطيل المدارس إلى الحد من فرص التعلم. وينطبق ذلك خصوصا على الطلاب المعدمين الذين قد لا يستطيع آباؤهم توفير موارد تعليمية مكملة لهم على غرار الآباء الأغنياء. وتشير الشواهد إلى زيادة فقدان فرص التعلم كلما طالت فترة الانقطاع (دراسة Quinn and Polikoff 2017). وقد يتيح التعلم عبر الإنترنت ومن بعد حلا مؤقتا، ولكنه ليس بديلا فعالا (دراسة Baytiyeh 2018).

ويؤدي إغلاق المدارس إلى تفاقم الفروق الأساسية بين الأطفال في الحصول على التغذية والعيش في بيئة آمنة. فنظرا لأن معظم المدارس توفر وجبات مجانية أو مدعمة لأبناء الأسر منخفضة الدخل، قد يؤدي الإغلاق إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وضعف التغذية بالنسبة لأبناء هذه

الشكل البياني ١–١٥: التغير في مستويات عدم المساواة في الدخل منذ عام ١٩٩٠

(التغير في معامل جيني للدخل المتاح[١])

ارتفعت مستويات عدم المساواة في الدخل ارتفاعا حادا قبل جائحة كوفيد–١٩ مقارنة بأوائل التسعينات في العديد من الاقتصادات المتقدمة وفي بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية سريعة النمو.

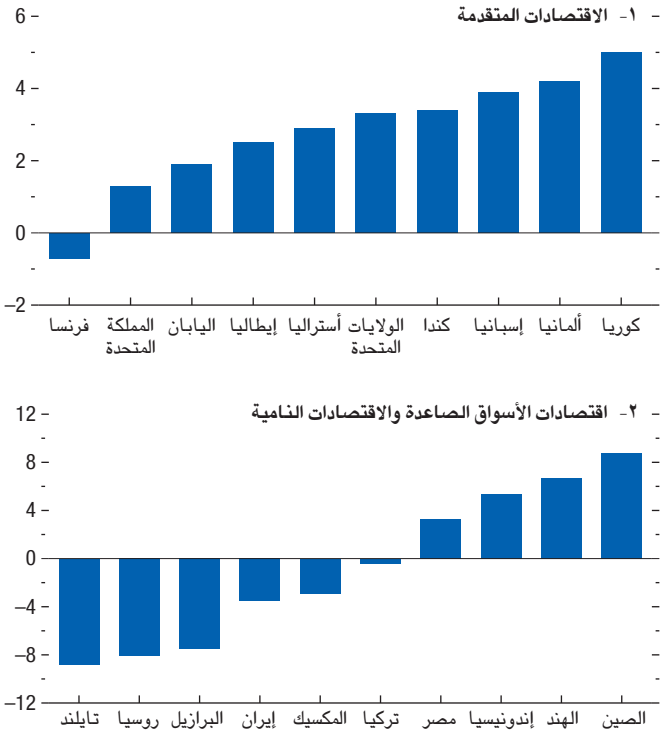

المصادر: قاعدة بيانات مؤشر جيني لدى إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات Standardized World Income Inequality؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] يحسب التغير على أساس آخر بيانات متاحة ناقص معامل جيني في عام ١٩٩٠.

الأسر (راجع دراسة Anderson, Gallagher, and Ramirez Ritchie 2017، ودراسة Ralston and others 2017). كذلك فإن الأطفال الذين لزموا منازلهم عقب إغلاق المدارس يرجح أن يصبحوا أكثر عرضة للعنف والاستغلال. وتشير شواهد سابقة في بعض البلدان إلى أن إغلاق المدارس يترتب عليه زيجات مبكرة وإرغام الأطفال على الانضمام إلى الميليشيات والاستغلال الجنسي والحمل في سن المراهقة وعمالة الأطفال (راجع دراسة Korkoyah and Wreh 2015، ودراسة UNDP 2015، ودراسة UNESCO 2020).

ويرجح أن تنشأ عن إغلاق المدارس تداعيات دائمة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مستقبلا ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمحاولة إعادة مراكمة رأس المال البشري المفقود. وكلما انخفضت مدة الدراسة على مدار الحياة انخفض الدخل مدى الحياة (دراسة Card 1999). ويؤدي تعطل الدراسة كذلك إلى تراجع مسار الكسب (راجع دراسة Light 1995، ودراسة Holmlund, Liu, and Skans 2008).

وإيجازا لما سبق، تنشأ عن تراجع آفاق نمو الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط توقعات بزيادة الدين والفقر وعدم المساواة وانخفاض حاد في مستوى مراكمة رأس المال البشري. وسيكون على صناع السياسات أيضا مواجهة التعقيدات الإضافية المرتبطة بآفاق التضخم والتجارة، وهي موضوع القسمين التاليين.

توقعات باستمرار تدني معدلات التضخم

على غرار آفاق النمو، يحيط قدر كبير من عدم اليقين بتوقعات التضخم على امتداد الأفق الزمني للتوقعات. وستكون تطورات الأسعار خلال الأعوام المقبلة نتاجا لقوى متعارضة (راجع دراسة Ebrahimy, Igan, and Martinez Peria 2020).

- يمكن أن تزداد الضغوط السعرية على سبيل المثال نتيجة تحرر الطلب من القيود المفروضة عليه، حيث بدأ المستهلكون في زيادة الإنفاق على البنود التي اضطروا إلى تأجيل استهلاكها بسبب الإغلاقات العامة والقيود المفروضة على حرية الحركة. وقد تزداد هذه الضغوط أيضا بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة اضطرابات العرض الدائمة. ومن شأن مصداقية أطر السياسة النقدية أن تؤثر أيضا على تطورات الأسعار. وقد تتراجع المصداقية إذا ما اُعتقد أن البنوك المركزية تدير السياسة النقدية لضمان استمرارية تدني تكلفة الاقتراض الحكومي لا لضمان استقرار الأسعار («هيمنة اعتبارات المالية العامة»). وفي هذه الحالة، يمكن أن ترتفع توقعات التضخم بسرعة بالغة بمجرد أن تبدأ الحكومة في تسجيل عجز كبير في ماليتها العامة.
- وتوجد في المقابل قوى معاكسة تؤثر على الطلب تتضمن زيادة دائمة في الادخار التحوطي من جانب المستهلكين بسبب تنامي مخاطر البطالة والإصابة بالمرض المتصورة، وانتقال القوة الشرائية إلى المقرضين الأقل ميلا إلى الإنفاق نظرا لقيام المقترضين بخدمة ديونهم المرتفعة التي تحملوها خلال الجائحة، والمخاوف بشأن القدرة المحدودة للسياسة النقدية على تشجيع الطلب (لا سيما في الاقتصادات المتقدمة)، مما يسبب تراجع توقعات التضخم ويؤدي إلى تباطؤ معدلات التضخم.

ويعكس التوزيع القطاعي للتضخم خلال الفترة التي سبقت الجائحة والستة أشهر الأولى منذ بدايتها لمحة عن التوقعات المحتملة. فيتضح من عينة تضم عددا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى أن معدلات التضخم قد تراجعت على نطاق واسع للغاية (راجع دراسة Freitag and Lian، قيد الإصدار). ويعكس ذلك ضعف الضغوط السعرية في القطاعات التي تأثرت فيها التطورات السعرية بحجم الطلب الكلي في السابق (الأثاث والتجهيزات، والمساكن بخلاف الطاقة، والترفيه، والمطاعم، والفنادق) والقطاعات «غير الدورية» حيث تكون تحركات الأسعار أقل حساسية تجاه تقلبات الطلب عادة (الملابس والأحذية، والاتصالات، والتعليم، والصحة، وخدمات النقل، والسلع والخدمات المتنوعة الأخرى) كما يتضح من الشكل البياني ١–١٦. ويُتوقع تراجع الطلب الكلي نسبيا وتباطؤ النشاط في الاقتصادات بدرجة كبيرة خلال عام ٢٠٢٢، وبالتالي استمرار ضعف الضغوط السعرية في القطاعات المتأثرة بالتقلبات الدورية. فضلا عن ذلك، يشهد التضخم في مجموعة القطاعات غير الدورية اتجاها مزمنا نحو الهبوط. ويُتوقع استمرار هذا الاتجاه نظرا لأن هذه القطاعات لن تشهد على الأرجح قيودا على العرض أو ارتفاعا في تكلفة وحدة العمل بسبب تباطؤ وتيرة الابتكار.

وبوجه عام، يتوقع المشاركون في الأسواق تراجع التضخم في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ١–١٧). وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة، لا تزال توقعات التضخم منخفضة نسبيا مقارنة بالمتوسطات التاريخية. وقد بدأ عدد من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة في تنفيذ مجموعة من عمليات شراء الأصول، غير أن هذه الإجراءات لم تنجح حتى الآن في تثبيت توقعات التضخم. ومن الأسباب المحتملة لذلك ضرورة وجود أطر للسياسة النقدية وحملات إعلامية أكثر مصداقية لإيضاح أن هذه الإجراءات تهدف أيضا إلى دعم عمليات السوق كجزء من الحفاظ على استقرار الأسعار.

وتماشيا مع تراجع آفاق النشاط، يُتوقع أن تظل معدلات التضخم منخفضة نسبيا خلال فترة التنبؤات. ففي مجموعة الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع أن يبلغ التضخم ٠,٨٪ خلال عام ٢٠٢٠ قبل أن يرتفع إلى ١,٦٪ عام ٢٠٢١ مع ترسخ جذور التعافي، ليستقر عموما عند مستوى ١,٩٪ لاحقا. وفي مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية،

الشكل البياني ١-١٦: المساهمة في التضخم الكلي
(بالنقاط المئوية)

تراجعت معدلات التضخم فيما يبدو على نطاق واسع يشمل القطاعات التي عادة ما كانت تطوراتها السعرية انعكاسا لحجم الطلب الكلي وكذلك في القطاعات الأخرى التي تعد تحركاتها السعرية أقل تأثرا عموما بتقلبات الطلب.

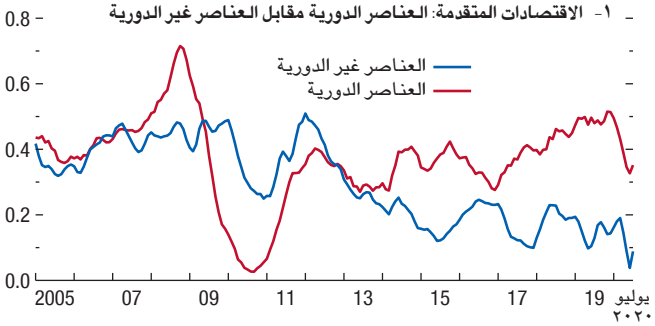

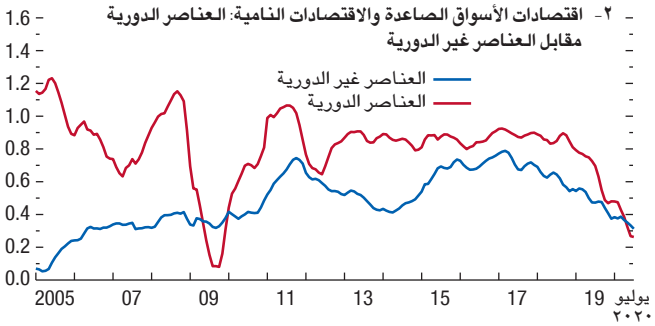

المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني الآثار الزمنية الثابتة لنماذج الانحدار التي تقدر انحدار المتوسط المتحرك للمساهمات في التضخم الكلي خلال ثلاثة أشهر على الآثار القطرية والزمنية الثابتة باستخدام أوزان إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية. وتقاس مساهمة أي من العناصر كالتغير في سعره على أساس سنوي مقارن مضروبا في وزنه في سلة مؤشر تضخم أسعار المستهلكين الأساسي. وتعكس الآثار القطرية الثابتة اختلافات توقيت إدراج البلدان في العينة، ويتم استعدال الآثار الزمنية الثابتة لتساوي مساهمات شهر يناير ٢٠٠٥. وتتضمن العناصر الدورية الأثاث والتجهيزات والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الدورية للمنازل والإسكان (ما عدا المرافق إذا توافرت البيانات اللازمة لاستبعادها) والترفيه والثقافة والمطاعم والفنادق. أما العناصر غير الدورية، فتتضمن الملابس والأحذية والاتصالات والتعليم والصحة والسلع والخدمات المتنوعة. ويستخدم تعريف العناصر الدورية كما ورد في دراسة Stock and Watson (2019)، باستثناء أن الدراسة لا تدرج بنود الأثاث والتجهيزات والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الدورية للمنازل في حساب معدلات التضخم المتأثرة بالتقلبات الدورية. وتستثنى عناصر الغذاء والطاقة لكشف الاتجاهات الأساسية بوضوح أكبر. ووفقا لدراسة Stock and Watson (2019)، تعد خدمات النقل من العناصر غير الدورية، ولكن تم استبعادها هنا نظرا لما شهدته من تقلبات خلال عام ٢٠٢٠ في الاقتصادات المتقدمة وعدم إمكانية إدراجها دون مزجها مع عنصر الوقود في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي حالة إدراج خدمات النقل، يستمر تأثير الاتجاه الهبوطي للعناصر غير الدورية في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية. وتضم الاقتصادات المتقدمة النمسا وبلجيكا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان ولاتفيا وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطا وهولندا والنرويج والبرتغال وسلوفينيا وكوريا الجنوبية وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتضم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الجزائر وشيلي والصين وكولومبيا ومصر وهنغاريا والهند وكازاخستان وماليزيا والمغرب وميانمار ونيجيريا وباكستان وبيرو والفلبين وبولندا وقطر ورومانيا وروسيا وصربيا والجمهورية السلوفاكية وجنوب إفريقيا وتايلند وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة وفييت نام.

الشكل البياني ١-١٧: مبادلات التضخم على أساس المقارنة بين خمس سنوات وأخرى
(٪: متوسط معدل التضخم المتوقع في ضوء القوى السوقية خلال فترة خمس سنوات تبدأ بعد خمس سنوات من التاريخ الموضح)

يُتوقع استمرار تراجع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة عموما.

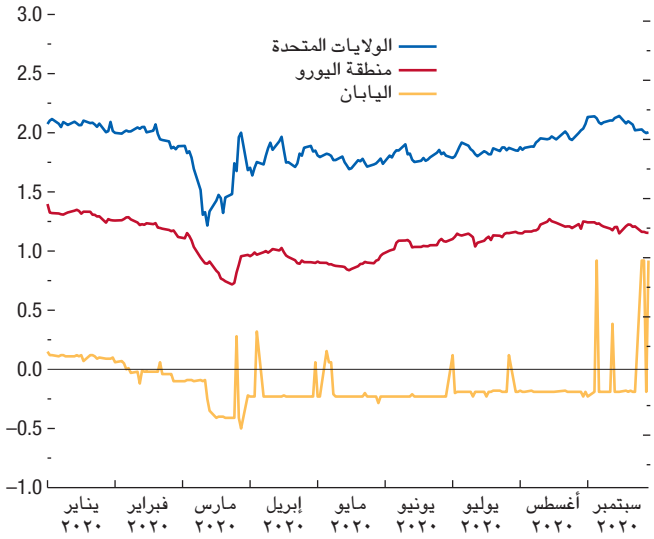

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

يُتوقع أن يبلغ التضخم ٥٪ هذا العام قبل أن يتراجع إلى ٤,٧٪ في العام التالي، لينخفض مجددا إلى ٤٪ على المدى المتوسط، أي دون المتوسط التاريخي للمجموعة.

تباطؤ تدفقات التجارة وانخفاض العجز والفائض

تشير التوقعات إلى تراجع كبير في نمو التجارة العالمية.

فمن المتوقع انكماش التجارة العالمية بما يزيد على ١٠٪ هذا العام — وهو انخفاض مماثل للانخفاضات المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩، وإن كان انكماش النشاط أكثر حدة هذا العام. وتعكس حالة الركود الحالية تراجعا حادا للغاية في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر والأقل اعتمادا على المعاملات التجارية مقارنة بالصناعة التحويلية التي تنكمش بشدة عادة خلال فترات الركود بسبب تراجع الطلب على السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة. وكما ورد في تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٠، يرجع الانخفاض المتوقع في حجم التجارة في جزء كبير منه إلى ضعف الطلب النهائي من جانب المستهلكين والشركات في ظل حالة الهبوط الاقتصادي التي يشهدها العالم. ومن المتوقع ألا يكون للقيود المفروضة على التجارة (على المستلزمات الطبية على سبيل المثال) واضطرابات سلاسل العرض سوى دور محدود في هذا الانهيار.

واتساقا مع التعافي المتوقع في النشاط العالمي، يُتوقع نمو حجم التجارة بحوالي ٨٪ عام ٢٠٢١ وبأكثر من ٤٪ قليلا في المتوسط في السنوات التالية. ويعكس تراجع حجم التجارة في جزء منه أيضا التحولات المحتملة في سلاسل العرض في ظل قيام الشركات بإعادة عمليات الإنتاج إلى بلدانها للحد من المخاطر المتصورة الناجمة عن الاعتماد على المنتجين الأجانب. وكانعكاس لهذا التطور المحتمل، يُتوقع أن تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي أقل كثيرا من مستوياتها خلال العقد الذي سبق الجائحة (الشكل البياني ١–١٨، اللوحة ١).

وبينما يُتوقع أن تعاني جميع البلدان من تراجع كبير في الصادرات والواردات، سيتفاوت حجم هذا التراجع فيما بينها. وتبدو آفاق التجارة قاتمة للغاية بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على السياحة، حيث يرجح أن تؤثر قيود السفر الدولي ومخاوف المستهلكين من العدوى تأثيرا حادا على نشاط السياحة حتى في الحالات التي يبدو فيها أن الجائحة قد تم احتواؤها في الوقت الحالي (اقتصادات الكاريبي على سبيل المثال). وتشير بيانات ميزان المدفوعات عن النصف الأول من العام إلى انهيار صافي إيرادات السياحة والسفر في البلدان التي تضطلع فيها هذه القطاعات بدور مهم (اليونان وأيسلندا والبرتغال وتركيا على سبيل المثال، الشكل البياني ١–١٨، اللوحة ٢). وكما يتضح من اللوحة ٣ في الشكل البياني ١–١٨، يُتوقع للبلدان التي يمثل فيها قطاعا السياحة والسفر نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي أن تشهد تراجعا أكبر في النشاط خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ مقارنة بتنبؤات ما قبل جائحة كوفيد–١٩. علاوة على ذلك، شهدت البلدان المصدرة للنفط صدمة حادة في معدلات التبادل التجاري نتيجة تراجع أسعار النفط، وتواجه حاليا آفاق خارجية أكثر صعوبة.

تحويلات المغتربين. تراجعت تدفقات تحويلات المغتربين تراجعا حادا خلال مراحل الإغلاق الأولى ولكنها أظهرت بوادر تعافٍ مؤخرا. غير أن خطر انخفاض المدفوعات والتحويلات الوافدة من العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأم لا يزال كبيرا، لا سيما بالنسبة لبلدان مثل بنغلاديش ومصر وغواتيمالا وباكستان والفلبين وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء بوجه أعم.

كذلك يُتوقع تراجع العجز والفائض في الحساب الجاري العالمي خلال عام ٢٠٢٠ إلى أقل مستوياتهما خلال العقدين الماضيين قبل استقرارهما لاحقا بشكل عام (الشكل البياني ١–١٩). وبالنسبة للبلدان الدائنة، يُتوقع تراجع الفوائض في شرق آسيا، وفي ألمانيا وهولندا ولكن بدرجة أقل، بسبب تردي الأوضاع الخارجية، بينما يُتوقع تحول الفائض في البلدان المصدرة للنفط إلى عجز طفيف. وتوازن هذه العوامل الزيادة الطفيفة في الفائض المتوقع للصين. وبالنسبة للبلدان المدينة، يُتوقع تسجيل مستويات عجز أقل في أمريكا اللاتينية،

الشكل البياني ١–١٨: نمو حجم التجارة العالمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة، وخدمات التجارة المرتبطة بالسفر

يعكس انكماش التجارة العالمية عام ٢٠٢٠ الانهيار الحاد في قطاعي السياحة والسفر. وبالنسبة للبلدان التي يشكل فيها هذان القطاعان نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، يُتوقع أن تشهد انخفاضات أكثر حدة في النشاط خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة.

١- نمو حجم التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة

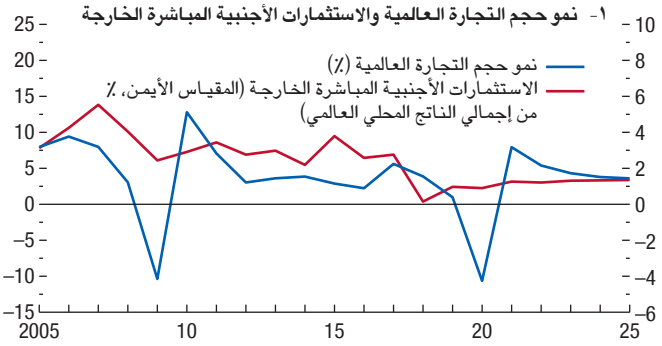

٢- ميزان الخدمات: السفر ونقل الركاب
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

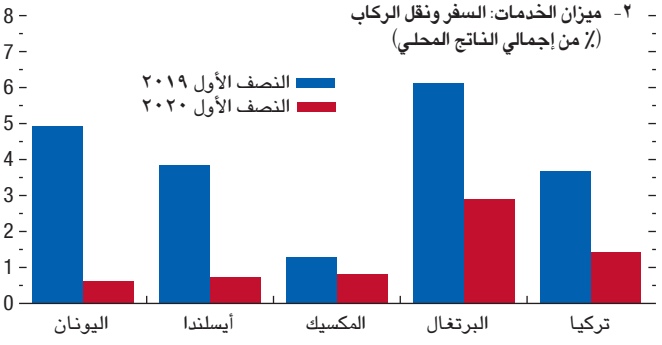

٣- التعديلات التي تم إجراؤها على مستوى إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٢١ (عدد أكتوبر ٢٠٢٠ مقابل عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) والنصيب المباشر للسياحة والنقل في إجمالي الناتج المحلي

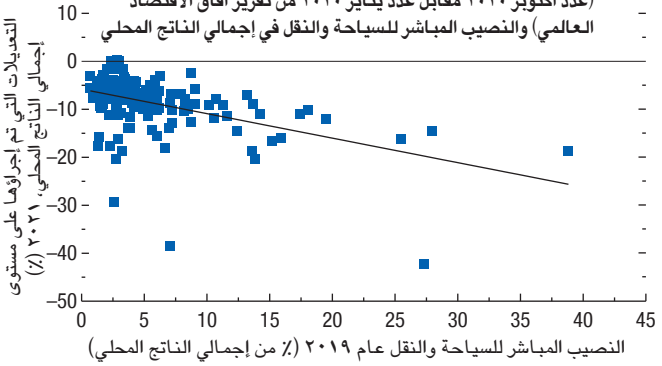

المصادر: المجلس العالمي للسفر والسياحة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

بالرغم من صدمات معدلات التبادل التجاري السالبة، وهو ما يعكس أساسا الضعف الشديد في مستويات الطلب المحلي، وفي الهند والمملكة المتحدة أيضا نتيجة انخفاض أسعار النفط وضعف الطلب المحلي. غير أنه يُتوقع زيادة المراكز الدائنة والمدينة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال

الشكل البياني ١-١٩: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

يُتوقع انكماش العجز والفائض في الحساب الجاري العالمي خلال ٢٠٢٠ إلى أقل مستوياتهما على الإطلاق على مدار العقدين الماضيين.

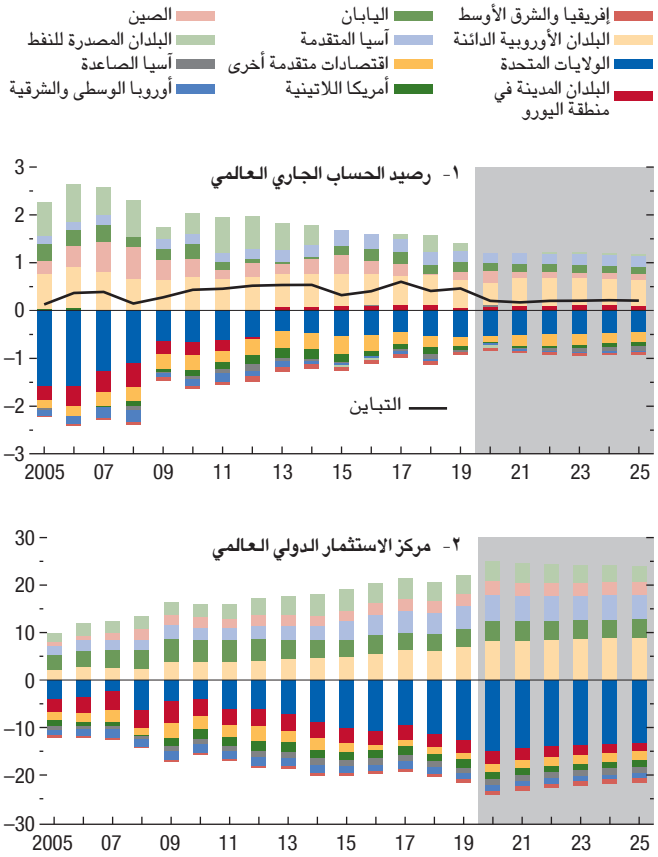

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آسيا المتقدمة = منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية؛ وإفريقيا والشرق الأوسط = جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس؛ وأوروبا الوسطى والشرقية = بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا؛ وآسيا الصاعدة = الهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفييت نام؛ والبلدان الأوروبية الدائنة = النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا، والبلدان المدينة في منطقة اليورو = قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا؛ وأمريكا اللاتينية = الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي؛ والبلدان المصدرة للنفط = الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعُمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا؛ واقتصادات متقدمة أخرى = أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

عام ٢٠٢٠: وترجع هذه الزيادة في النسب إلى انخفاض المقام بسبب الانخفاض الحاد في مستويات النشاط. ويُتوقع لاحقا انكماش النسب تدريجيا على مدار الأفق الزمني للتوقعات مع تعافي إجمالي الناتج المحلي واستمرار انحسار اختلالات الحساب الجاري.

مخاطر كبيرة من نتائج نمو أشد وطأة

في ظل حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن تطورات الجائحة، يصعب توفير تقييم كمي لميزان المخاطر المحيطة بتنبؤات السيناريو الأساسي المشار إليها آنفا.

فبالنسبة لاحتمالات تجاوز التوقعات:

- قد تتراجع حدة الركود عن المتوقع إذا ما عادت الأوضاع الاقتصادية إلى طبيعتها على نحو أسرع من المتوقع حاليا في القطاعات التي أعيد فتحها دون تجدد الإصابات.
- مد العمل بالتدابير المالية المضادة. تأخذ التنبؤات الحالية في اعتبارها التدابير التي تم تنفيذها وإعلانها حتى الآن فقط. ويُتوقع أن يصبح موقف سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة أقل تيسيرا للغاية خلال عام ٢٠٢١ تماشيا مع التحول المتوقع نحو مسار نمو مدفوع بأنشطة القطاع الخاص (الشكل البياني ١-٢٠). وسيؤدي مد العمل بالتدابير المالية المضادة إلى زيادة النمو العالمي عن مستواه المتوقع في السيناريو الأساسي خلال عام ٢٠٢١.
- وقد تحول تغيرات الإنتاج والتوزيع ونظم الدفع دون تسارع نمو الإنتاجية — بدءا من الأساليب الجديدة المستخدمة في

الشكل البياني ١-٢٠: موقف المالية العامة، ٢٠١٩-٢٠٢١

(التغير في رصيد المالية العامة الأولي الهيكلي، ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

قد يؤدي مد العمل بالتدابير المالية المضادة إلى تجاوز توقعات النمو العالمي.

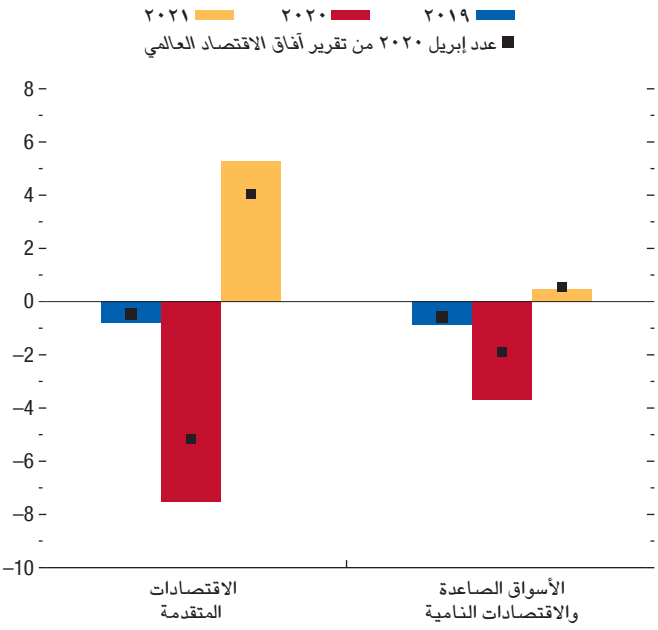

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

مجال الطب وحتى الخدمات القائمة على استخدام البيانات والعمل من بعد عبر قطاعات الاقتصاد الأوسع نطاقا.

- وفي ظل التقدم المحرز في مجال العلاج، يمكن لنظم الرعاية الصحية إدارة الأعباء الناتجة عن أعداد الإصابات بشكل أفضل، بينما قد تتيح التغيرات في أماكن العمل ومن جانب المستهلكين للحد من انتقال العدوى عودة النشاط بشكل أسرع إلى مستويات ما قبل الجائحة دون أن يؤدي ذلك إلى موجات إصابة متكررة.
- ويشكل إنتاج لقاح آمن وفعال العامل الأهم على الإطلاق مقارنة باحتمالات تجاوز التوقعات الأخرى. وفي حالة إنتاجه بالكمية المطلوبة وتوزيعه في جميع أنحاء العالم بأسعار معقولة، سيسهم هذا اللقاح في تحسين الشعور العام ورفع معدلات النمو عن مستواها في السيناريو الأساسي، بما في ذلك من خلال المساعدة في تحقيق تعاف شامل في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر والسفر. ويعرض إطار السيناريو ١ بعض هذه الجوانب، كما يتناول توقعات النمو وفقا لسيناريوهات بديلة.

غير أن مخاطر التطورات المعاكسة لا تزال كبيرة. وتتضمن ما يلي:

- فقد تشهد بعض الأماكن تجدد موجات تفشي الفيروس. وفي حالة اتساع دائرة انتشار الفيروس مجددا، وتباطؤ وتيرة التقدم المحرز في إنتاج العلاجات واللقاحات اللازمة عن المتوقع أو استمرار عدم المساواة بين البلدان في الحصول عليها، من الممكن أن يتراجع النشاط الاقتصادي عن المتوقع في ظل إعادة فرض التباعد الاجتماعي وتشديد إجراءات الإغلاق العام. كذلك قد تؤدي التداعيات عبر الحدود الناتجة عن زيادة ضعف الطلب الخارجي إلى تفاقم أثر الصدمات القطرية أو الإقليمية على النمو العالمي.
- من الممكن أن يؤدي الإلغاء المبكر للدعم المتاح من خلال السياسات، أو عدم توجيه الإجراءات المتخذة نحو الفئات المستحقة بدقة بسبب تحديات التصميم والتنفيذ، إلى تفكك العلاقات الاقتصادية القابلة للاستمرار والمنتجة، وبالتالي إلى تفاقم قضية سوء توزيع الموارد.
- يمكن تشديد الأوضاع المالية مجددا، على غرار ما حدث في شهر مارس، مما سيؤدي إلى انكشاف مواطن الضعف. وقد تشهد بعض الاقتصادات أزمات دين إلى جانب زيادة تباطؤ النشاط في حالة التوقف المفاجئ في عمليات الإقراض الجديدة (أو عدم تجديد الديون الحالية).
- عجز السيولة وحالات الإعسار. دائما ما تؤدي حالات الركود العميقة إلى حالة عجز واسعة النطاق في مستويات السيولة، حيث تشهد الشركات خسائر مباشرة على جانب الإيرادات بينما تظل مضطرة إلى دفع مصروفات الأجور والتكاليف الثابتة وأداء التزامات خدمة الدين. وقد تتحول حالات عجز السيولة المطولة بسهولة إلى حالات إفلاس وإغلاق شركات. وقد شهدت المرحلة الحالية عددا قليلا من حالات الإفلاس البارزة، في قطاعي التجزئة وتأجير السيارات على سبيل المثال، كما بلغ معدل التخلف عن سداد سندات الشركات أعلى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية (راجع عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات الاستقرار المالي العالمي). غير أن الإجراءات المضادة التي تم اتخاذها على مستوى السياسات بشكل سريع وحاسم حالت على الأرجح حتى الآن دون ازدياد حالات الإفلاس. ولكن نظرا لحدة الركود وإمكانية إلغاء جزء من الدعم العاجل في بعض البلدان، فإن تفشي حالات عجز السيولة الحادة والإفلاسات بين عدد كبير من الشركات أصبح يمثل خطرا ملموسا (الإطار ١–٣). وقد تنشأ عن هذه الأحداث خسائر كبيرة على مستوى الوظائف والدخول، واستمرار تراجع الطلب بالتالي، كما قد تؤدي في الوقت نفسه إلى استنزاف رؤوس الأموال الوقائية المصرفية وتقييد عرض الائتمان، مما يؤدي بالتالي إلى تفاقم حالة الهبوط الاقتصادي.
- اشتداد الاضطرابات الاجتماعية. تزايدت الاضطرابات الاجتماعية حول العالم خلال عام ٢٠١٩ قبل أن تنحسر في أوائل الجائحة (الإطار ١–٤). وفي حين تتفاوت أسباب هذا الانحسار عبر البلدان، فإنها تتضمن في حالات عديدة تراجع الثقة في المؤسسات وعدم تمثيل جميع الفئات في هياكل الحوكمة والفجوة المتصورة بين أولويات القادة والمشكلات التي يواجهها المواطنون. وفي يونيو، زادت الاضطرابات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء العالم احتجاجا على العنصرية المؤسسية وعدم المساواة العرقية. وقد يؤدي انتشار الاحتجاجات أو استمرارها لفترة أطول إلى آثار سلبية على الحالة المعنوية للمواطنين وتردي مستويات النشاط. كذلك قد يؤدي اشتداد الاضطرابات الاجتماعية إلى تعقيد الاقتصاد السياسي لجهود الإصلاح، مما سيؤثر بدوره على النمو أو استدامة الموارد العامة على المدى المتوسط.
- التوترات الجغرافية السياسية: يمكن أن تتجدد التوترات الجغرافية السياسية بالرغم من تراجعها ظاهريا خلال الجائحة (الشكل البياني ١–٢١). فضلا عن ذلك، تشكل الضغوط المفروضة على العلاقات بين أعضاء ائتلاف أوبك+ لمنتجي النفط (منظمة أوبك وروسيا والبلدان الأخرى المصدرة للنفط غير الأعضاء في منظمة أوبك) خطرا على عرض النفط العالمي. ومن شأن تراجع الأسعار مجددا على غرار ما حدث في شهر مارس أن يضر ضررا بالغا بالنشاط في البلدان المصدرة للنفط، ويؤدي إلى تراجع النمو عن المتوقع.
- عدم اليقين بشأن سياسة التجارة والمشكلات الناجمة عن التكنولوجيا: بالرغم من إعادة التأكيد مؤخرا على التزام الولايات المتحدة والصين بالمرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية الموقعة بينهما في بداية العام، لا تزال التوترات متصاعدة بين الاقتصادين الأكبر في العالم على العديد من الجبهات. فضلا عن ذلك، ينتهي الترتيب

الشكل البياني ١–٢١: مؤشر المخاطر الجغرافية السياسية

(مؤشر)

يبدو أن التوترات الجغرافية السياسية قد تراجعت حدتها خلال الجائحة ولكنها قد تشتد مجددا.

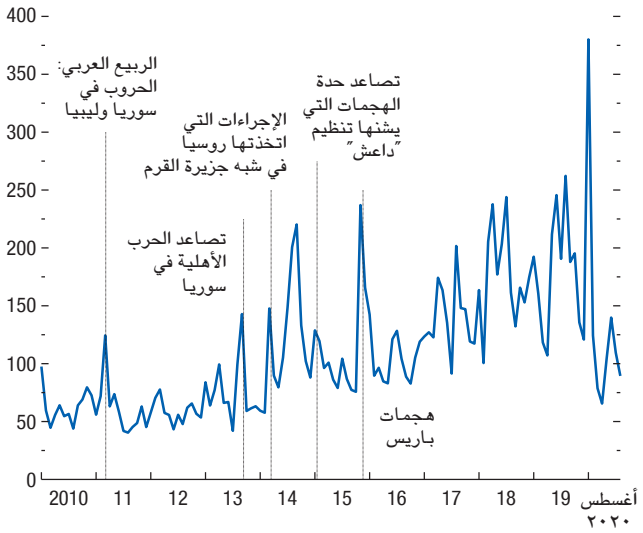

المصدر: دراسة Caldara and Iacoviello (2018).

ملحوظة: يعكس مؤشر المخاطر الجغرافية السياسية الوارد في دراسة Caldara and Iacoviello نتائج البحث باستخدام أجهزة الكمبيوتر في النصوص المحفوظة في الأرشيف الإلكتروني لإحدى عشرة جريدة محلية ودولية. ويحسب هذا المؤشر من خلال حساب عدد المقالات المرتبطة بمخاطر جغرافية سياسية المنشورة شهريا في كل جريدة (كنسبة من مجموع عدد المقالات المنشورة في الجريدة) واستعداله لتساوي قيمته ١٠٠ في المتوسط خلال العقد ٢٠٠٠–٢٠٠٩. داعش = الدولة الإسلامية.

الشكل البياني ١–٢٢: نسبة الواردات العالمية المتأثرة بالقيود الذاتية التي تفرضها البلدان على وارداتها

(٪)

لا تزال الحواجز التشويهية الجمركية وغير الجمركية التي تم فرضها خلال العامين الماضيين سارية حتى الآن.

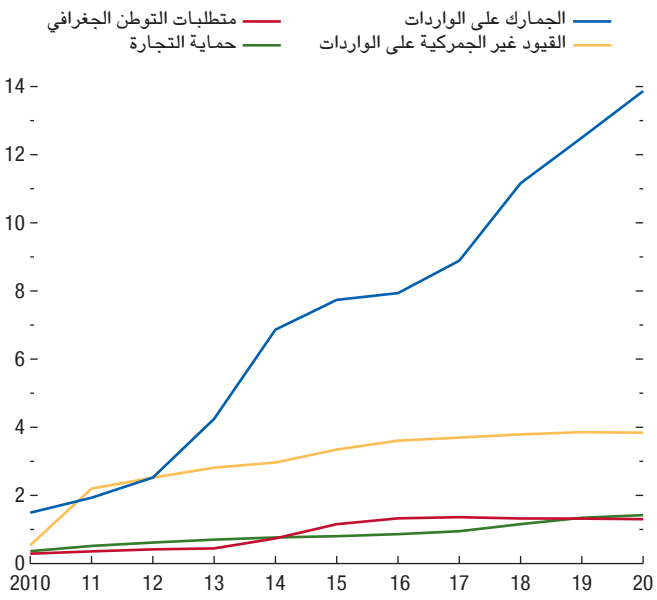

المصدر: مؤسسة Global Trade Alert.

الانتقالي بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وما لم يقم الطرفان بالتوصل إلى اتفاق تجاري والتصديق عليه قبل هذا التاريخ، يُتوقع تكثيف الحواجز التجارية فيما بينهما، مما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال وتعطيل ترتيبات الإنتاج عبر الحدود المعمول بها منذ فترة طويلة. كذلك فإن معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية التشويهية التي تم فرضها على مدار العامين الماضيين لا تزال سارية (الشكل البياني ١–٢٢). وتم تعليق عمل هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية بسبب أزمة اختيار أعضاء الهيئة، مما يثير شكوكا بشأن إنفاذ منظمة التجارة العالمية لالتزاماتها القانونية. وفي ظل انتشار النزاعات التجارية إلى المجال التكنولوجي، تواجه سلاسل العرض العالمية تهديدات إضافية بسبب ازدواجية المعايير والمنصات التكنولوجية. وعلى الجانب الإيجابي، دخلت اتفاقية التجارة المبرمة بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة حيز التنفيذ في ١ يوليو، مما سيساعد في الحد من عدم اليقين بشأن سياسة التجارة على المدى القريب (الشكل البياني ١–٢٣). غير أن استمرار النزاعات (حول الألومنيوم وقواعد المنشأ في قطاع السيارات وتجارة الألبان، على سبيل المثال) قد يعوق التنفيذ. وقد يزداد عدم اليقين مجددا بشأن سياسة التجارة في هذه السياقات أو المناقشات مع الشركاء التجاريين الآخرين، مما سيكون له تأثير سلبي على النمو العالمي.

- الكوارث الطبيعية المرتبطة بالطقس: تسببت زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالطقس وكثافتها، مثل العواصف الاستوائية والفيضانات وموجات الحر وموجات الجفاف وحرائق الغابات، في تبعات إنسانية مدمرة وخسائر كبيرة في الأرواح في العديد من المناطق خلال السنوات الأخيرة (في أستراليا والكاريبي وشرق وجنوب إفريقيا وجنوب آسيا، على سبيل المثال). وقد أدى تغير المناخ، وهو من أهم الأسباب وراء زيادة وتيرة الكوارث المرتبطة بالطقس وكثافتها، إلى آثار ملحوظة بالفعل — ليس فقط في المناطق التي شهدت هذه الكوارث. وقد تكون هذه الكوارث أيضا من العوامل المساهمة في الهجرة عبر الحدود والضغوط المالية (في قطاع التأمين على سبيل المثال) أو في زيادة أعباء الأمراض. كذلك قد تنشأ عن هذه الكوارث تداعيات دائمة يمتد تأثيرها عقب الحدث نفسه (كما حدث في بعض أنحاء شرق إفريقيا على سبيل المثال حيث أدت الأمطار الغزيرة في نهاية عام ٢٠١٩ وأوائل العام الجاري إلى الانتشار الهائل للجراد — في أزمة تعد الأسوأ خلال عدة عقود — وهو ما شكل خطرا كبيرا على إمدادات الغذاء في المنطقة).

الشكل البياني ١-٢٣: عدم اليقين بشأن السياسات والتوترات التجارية

(مؤشر)

تراجعت مؤخرا درجة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، بينما لا تزال التوترات التجارية متزايدة.

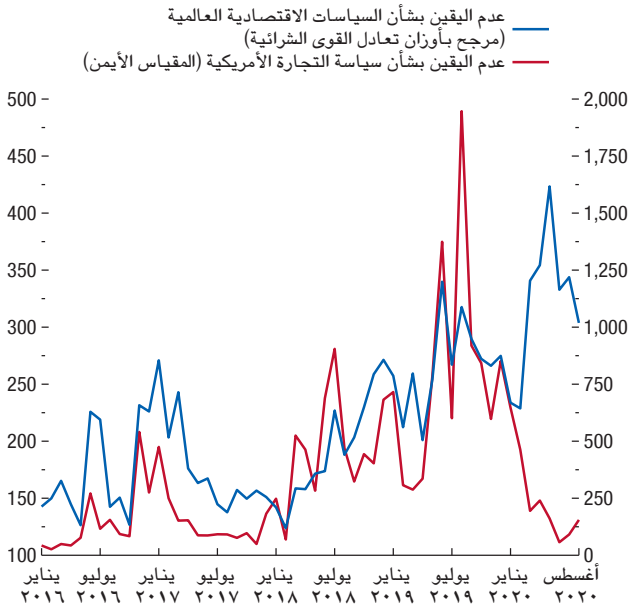

المصدر: مؤسسة Baker, Bloom, and Davis 2016.

ملحوظة: مؤشر Baker Bloom Davis لعدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية هو المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي لمؤشرات عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية الوطنية لعشرين بلدا: أستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وفرنسا وألمانيا واليونان والهند وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا والمكسيك وهولندا وروسيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وسط مؤشر عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٥ = ١٠٠، ووسط مؤشر عدم اليقين بشأن سياسة التجارة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٠ = ١٠٠.

أولويات السياسات على المدى القريب: ضمان كفاية الموارد الموجهة للرعاية الصحية والحد من الأضرار الاقتصادية

يقع الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي تحت وطأة أشد أزمات الصحة العامة ضررا وحالة الركود الأسوأ على الإطلاق خلال عدة عقود. ومن المتوقع أن يتراجع النشاط كثيرا عن مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة في جميع الاقتصادات الكبرى خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (الشكل البياني ١-٢٤). علاوة على ذلك، فإن احتمالات التطورات المعاكسة كبيرة. وعلى مستوى السياسات، ثمة أولوية مزدوجة ملحة تتمثل في ضمان كفاية الموارد المتاحة لنظم الرعاية الصحية والحد من الأضرار الاقتصادية.

مفاضلات صعبة: احتياجات ملحة على المدى القريب وتحديات على المدى المتوسط

إلى جانب التصدي للركود العميق على المدى القريب، سيكون على صناع السياسات مواجهة تحديات معقدة لوضع

الشكل البياني ١-٢٤: توقعات فجوة الناتج، ٢٠٢٠-٢٠٢٣

(٪)

من المتوقع أن يتراجع النشاط كثيرا عن مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة في جميع الاقتصادات خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

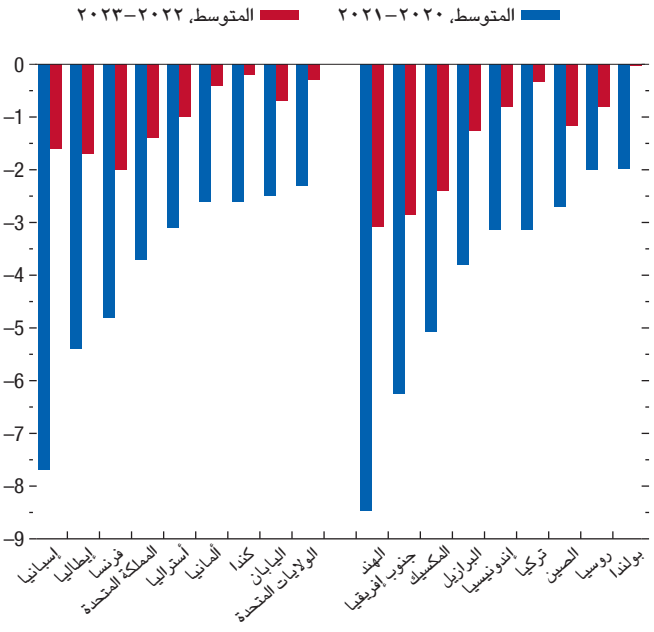

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الاقتصادات على مسار يمكنها من زيادة نمو إنتاجيتها مع ضمان المساواة في تقاسم المكاسب واستمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين. وتواجه بلدان عديدة بالفعل مفاضلات صعبة للغاية بين تنفيذ التدابير اللازمة لدعم النمو على المدى القريب وتجنب استمرار تراكم الديون التي سيكون من الصعب خدمتها مستقبلا نظرا لتداعيات الأزمة على الناتج الممكن. لذلك ينبغي أن يُراعى في تصميم السياسات الداعمة للاقتصاد على المدى القريب دعم الهدف الأعم المتمثل في وضع الاقتصادات على مسار يمكنها من تحقيق نمو أكثر قوة يتسم بالإنصاف والصلابة.

وينبغي أن تعطي التدابير المتخذة على جانبي الضرائب والإنفاق الأفضلية للمبادرات التي من شأنها المساعدة في زيادة الناتج الممكن، وضمان تحقيق نمو تشاركي يعود بالنفع على الجميع، وحماية الفئات المعرضة للخطر. وأي ديون إضافية تنشأ عن تمويل هذه المساعي سيمكن سدادها تلقائيا مستقبلا على الأرجح من خلال زيادة الحجم الكلي للاقتصاد والوعاء الضريبي المستقبلي مقارنة بالاقتراض لتمويل الدعم غير الموجه بدقة نحو الفئات المستحقة أو النفقات الجارية المهدرة. ويمكن دعم هذه الأهداف من خلال الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية ذات العائد المرتفع والتي من شأنها أيضا المساهمة في تحويل الاقتصاد إلى خفض الاعتماد على الكربون. كذلك يمكن للإنفاق على البحوث تيسير الابتكار واستخدام

التكنولوجيا، وهما أهم دوافع نمو الإنتاجية على المدى الطويل. فضلا على ذلك، يمكن من خلال حماية الإنفاق الاجتماعي على المجالات الحيوية ضمان توفير الحماية اللازمة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر وفي الوقت نفسه دعم النشاط على المدى القريب، نظرا لأن هذه المصروفات ستوجه إلى مجموعات أكثر ميلا إلى إنفاق دخلها المتاح مقارنة بالأغنياء. وفي جميع الحالات، سيكون من الضروري الالتزام بأعلى معايير شفافية الدين لتجنب أي مشكلات مستقبلية في التجديد وارتفاع علاوات المخاطر السيادية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة الاقتراض عبر الاقتصاد.

تعزيز التعاون متعدد الأطراف

يتضح من الطبيعة العالمية للصدمة وتداعياتها عبر الحدود والتحديات المشتركة الناتجة عنها مدى الحاجة إلى جهود كبيرة متعددة الأطراف لمكافحة الأزمة الصحية والاقتصادية.

تعاون متعدد الأطراف من أجل دعم نظم الرعاية الصحية: سيتعين دعم الجهود الوطنية في مجال الصحة من خلال التعاون المكثف متعدد الأطراف. ومن أهم الأولويات في هذا الصدد تمويل الالتزامات المسبقة بشراء اللقاحات التي تجري تجربتها في الوقت الحالي لتشجيع التوسع في تصنيع وتوزيع جرعات بأسعار معقولة في جميع أنحاء العالم (ومن أمثلة هذه المبادرات المنسقة متعددة الأطراف تحالف ابتكارات التأهب الوبائي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين). وفي ظل عدم اليقين وخطر الفشل المصاحبين لجهود البحث عن لقاحات فعالة وآمنة، يصبح التمويل العالمي من الأهمية بمكان. ومن الأولويات ذات الصلة دعم البلدان ذات القدرات المحدودة في قطاع الرعاية الصحية نظرا لأن قدرتها على تجنب وقوع كارثة إنسانية تتوقف بشكل أساسي على زيادة المساعدات الطبية المقدمة لها من المجتمع الدولي. وينبغي أن تواصل البلدان أيضا إلغاء القيود التجارية المفروضة على المستلزمات الطبية الضرورية وتبادل المعلومات عن الجائحة وعن الجهود المبذولة لإيجاد اللقاحات والعلاجات اللازمة.

الدعم المالي للبلدان التي تعاني من نقص الموارد. بخلاف المساعدة من خلال توفير الأجهزة الطبية والمعرفة الفنية، يحتاج عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — لا سيما البلدان منخفضة الدخل — إلى الحصول على الدعم من المجتمع الدولي من خلال تخفيف أعباء الدين وتقديم المنح والتمويل الميسر. واستنادا إلى المبادرة التي أطلقتها مجموعة العشرين بهدف تعليق سداد مدفوعات خدمة الدين المستحقة على البلدان منخفضة الدخل، ينبغي أن تحصل هذه البلدان على معاملة مماثلة من جانب الجهات الدائنة الخاصة بحيث يمكنها الحفاظ على السيولة الأجنبية وتوجيه الموارد إلى الإنفاق على الرعاية الصحية وتدابير الإغاثة. وفي الحالات التي تتطلب إعادة هيكلة الدين، ينبغي التوصل إلى اتفاق سريع بين جميع الدائنين والمقترضين من البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة بشروط مقبولة للطرفين. ومن شأن شبكة الأمان المالي العالمية تقديم المزيد من الدعم للبلدان التي تواجه عجزا في التمويل الخارجي. وكجزء من الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩، قام صندوق النقد الدولي بتوسيع نطاق أدواته الإقراضية لتتضمن تقديم خط ائتماني متجدد قابل لإعادة التمويل للبلدان الأعضاء التي تتمتع بأطر سياسات وأسس قوية، وتقديم قروض جديدة من خلال تسهيلاته الإقراضية الأخرى، ورفع الحد الأقصى للاستفادة من التسهيلات التمويلية الطارئة مؤقتا، وزيادة قدرته على تقديم منح لتخفيف أعباء الديون.

السياسات الوطنية

توفير الحيز اللازم لاستيعاب زيادة الإنفاق على التدابير المضادة للأزمة: تشهد عدة بلدان حاليا بالفعل استجابة كبيرة تتسم بالجرأة على صعيد السياسات الاقتصادية، وخاصة البلدان المتقدمة التي يتيح لها وضعها كبلدان مصدرة لعملات الاحتياطي مجالا أكبر لمواجهة الأزمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وكلما طالت مدة هذه الأزمة، زادت المطالبات المالية على الحكومات — بما في ذلك من خلال الإنفاق على الرعاية الصحية وإعانات البطالة والتحويلات النقدية والمبادرات المضادة للاتجاهات الدورية الهادفة إلى تشجيع النشاط. وينبغي أن تبذل الحكومات قصارى جهدها خلال الأزمة للتخفيف من حالة الهبوط الاقتصادي العميقة وأن تكون على استعداد لتكييف استراتيجياتها للاستجابة لتطورات الجائحة وتداعياتها على النشاط. وفي الحالات التي قد تحول فيها قواعد المالية العامة دون اتخاذ الإجراءات اللازمة، سيتطلب ذلك تعليق العمل مؤقتا بتلك القواعد مع الالتزام بمسار لضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا عقب انحسار الأزمة لمعاودة الامتثال للقواعد على المدى المتوسط. ويمكن توفير الحيز اللازم لاحتياجات الإنفاق الملحة من خلال إيلاء الأولوية للتدابير المضادة للأزمة والحد من أشكال الدعم المهدرة غير الموجهة بدقة نحو مستحقيها. ومن شأن الإدارة الاحترازية للديون — من خلال مد أجل استحقاق الاقتراض الحكومي وتثبيت أسعار الفائدة المنخفضة لأطول فترة ممكنة — توفير جانب من مصروفات خدمة الدين والإفراج عن بعض موارد الموازنة لإعادة توجيهها نحو جهود التخفيف من الأزمة (راجع أيضا التوصيات الواردة في IMF 2020). ورغم أنه سيكون من الصعب اتخاذ تدابير جديدة على جانب الإيرادات خلال الأزمة، قد تحتاج الحكومات إلى النظر في زيادة الضرائب التصاعدية على الفئات الأعلى دخلا والأقل تأثرا بالأزمة نسبيا (بما في ذلك زيادة معدلات الضرائب على شرائح الدخل المرتفع والعقارات مرتفعة القيمة والأرباح الرأسمالية والثروات) وتعديل ضريبة الشركات لضمان تناسب الضرائب المدفوعة مع الربحية (راجع أيضا الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي). وينبغي أن تتعاون البلدان أيضا على تصميم ضريبة

الشركات الدولية استجابة لتحديات الاقتصاد الرقمي. وبينما يتم تنفيذ هذه المبادرات، ينبغي أن تعلن السلطات المالية التزامها الواضح بضمان استدامة الموارد العامة، ووضع خطط تتسم بالمصداقية لضبط أوضاع المالية العامة بعد انحسار الأزمة.

ويمثل ما سبق أهدافا مشتركة على مستوى السياسات في جميع البلدان التي تواجه هذه الأزمة الصحية والاقتصادية التي يقع ضررها الأكبر على البلدان كثيفة الاعتماد على السياحة والصادرات النفطية والتحويلات الخارجية. ويزيد حجم التحديات عموما في البلدان التي عانت قبل الأزمة من مواطن ضعف كبيرة، وضيق الحيز المتاح من خلال السياسات، وقطاع غير رسمي كبير يحد من استفادة الفئات المعرضة للخطر من تدابير الإغاثة المقدمة من خلال السجلات الضريبية الحالية والقنوات المصرفية. وعادة ما يكون هناك ارتباط بين هذه السمات وتشديد قيود الاقتراض. وفي حالة عدم توفير دعم خارجي قوي، يمكن أن تقهر الأزمة الصحية والاقتصادية هذه الاقتصادات — لا سيما البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من هشاشة نظم الرعاية الصحية ونقص عرض الغذاء والمستلزمات الطبية وعدم استقرار الأوضاع الأمنية.

موارد الرعاية الصحية. في ظل استمرار انتشار الجائحة، يجب على جميع البلدان — بما في ذلك البلدان التي يبدو أن عدد الإصابات فيها قد بلغ مستوى الذروة بالفعل — ضمان قدرة نظم الرعاية الصحية بها على مواجهة زيادة الطلب على خدماتها. ويعني ذلك توفير موارد كافية وإيلاء الأولوية للإنفاق على الرعاية الصحية حسب اللزوم، بما في ذلك على إجراء الاختبارات، ورصد المخالطين، وأجهزة الحماية الشخصية، وأجهزة الإنقاذ مثل أجهزة التنفس الصناعي، والمرافق مثل غرف الطوارئ ووحدات العناية المركزة وعنابر العزل.

تنفيذ السياسات اللازمة للحد من الأضرار الاقتصادية في البلدان التي تشهد تسارع وتيرة تفشي الجائحة. تتمثل الأولوية الأهم بالنسبة للبلدان التي تشهد استمرار ارتفاع عدد الإصابات في إبطاء انتشار الفيروس. وكما يشير الفصل الثاني، تعد الإغلاقات إجراء فعالا لتقليل عدد الإصابات، حيث تمثل استثمارا ضروريا في مجال الصحة العامة تمهيدا للتعافي الاقتصادي في نهاية المطاف من الهبوط الحاد الناجم عن القيود المفروضة على حرية الحركة.

- في هذه الحالات، ينبغي أن تساهم تدابير السياسة الاقتصادية المضادة في الحد من الأضرار من خلال التخفيف من خسائر الدخل بالنسبة للأفراد والشركات. ومن أكثر التدابير فعالية في هذا الصدد تخفيف الضرائب مؤقتا عن كاهل الأفراد والشركات من الفئات المتضررة، ودعم أجور العاملين الذين تم منحهم إجازات إلزامية غير مدفوعة الأجر، والتحويلات النقدية، والسماح بإرجاء سداد المدفوعات المالية، ومنح الإجازات المرضية وإجازات رعاية الأسرة مدفوعة الأجر. كذلك ينبغي النظر في توسيع نطاق تغطية معايير استحقاق تأمينات البطالة، ليشمل أيضا المشتغلين بالأعمال الحرة، وذلك باعتباره من الجهود اللازمة لتعزيز شبكة الأمان الأوسع نطاقا. وقد ساهمت هذه التدابير بالفعل في دعم الدخل المتاح في العديد من الاقتصادات المتقدمة، وإلى حد ما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما حال دون استمرار التراجع الحاد في مستويات الإنفاق. ويمكن عندما تدعو الحاجة منح ضمانات ائتمانية مؤقتة وإعادة هيكلة القروض لمساعدة الشركات ذات الملاءة التي تنقصها السيولة على الحفاظ على وضعها المالي وحماية الوظائف التي ستظل ضرورية على الأرجح عقب انحسار الجائحة.
- وفي الوقت نفسه، ينبغي إعادة تدريب العاملين وتزويدهم بمهارات جديدة قدر الإمكان لمساعدتهم على البحث عن وظائف في قطاعات أخرى عند اللزوم. ونظرا لأن هذه الخطوة الانتقالية قد تستغرق بعض الوقت، سيتعين الاستمرار في توفير إعانات الدخل للعاملين المسرحين طوال فترة إعادة تدريبهم وبحثهم عن عمل.
- وكأدوات مكملة للتدابير الموجهة المذكورة، يمكن اتخاذ إجراءات استجابة واسعة النطاق من خلال سياسات النقد والتنظيم المالي والمالية العامة للمساعدة في الحيلولة دون تفاقم حالة الهبوط الاقتصادي واستمرارها لفترة أطول، حتى ولو سيكون دورها في تشجيع الإنفاق أقل فعالية عن المعتاد في حالات الركود الأخرى بسبب القيود المفروضة على حرية الحركة. ومن شأن هذه الاستجابات الأوسع نطاقا المساعدة في توفير المزيد من الائتمان (على سبيل المثال، من خلال دعم السيولة المقدم من البنوك المركزية، وتسهيلات إعادة الإقراض الموجهة إلى الشركات المتضررة، أو اتخاذ تدابير تنظيمية لإرخاء معايير تصنيف القروض ومتطلبات تكوين المخصصات بصورة مؤقتة). ويمكن احتواء الارتفاع في تكلفة الاقتراض من خلال تخفيض أسعار الفائدة الأساسية الصادرة عن البنك المركزي في الحالات التي لم تبلغ فيها أسعار الفائدة حدها الأدنى الفعلي بعد، أو من خلال مشتريات الأصول والإرشادات الاستشرافية في البلدان التي تطبق الحد الأدنى لأسعار الفائدة بالفعل. وبالنسبة للبنوك المركزية بالأسواق الصاعدة التي تقوم بتنفيذ عمليات شراء الأصول، من المهم الإفصاح بوضوح عن أهداف البرنامج ومدى اتساقه مع أهداف استقرار الأسعار، مما سيحد من المخاطر المتصورة بشأن هيمنة اعتبارات المالية العامة والتضخم وهروب رؤوس الأموال. ومن شأن التنشيط المالي من خلال استثمارات البنية التحتية العامة أو التخفيضات الضريبية واسعة النطاق (حسبما تسمح القيود التمويلية) دعم الثقة وحماية التدفقات النقدية للشركات والحد من حالات الإفلاس.

ومع تطور أوضاع الجائحة، يصبح تأثيرها على مختلف القطاعات أكثر وضوحا، كما يصبح صناع السياسات أكثر وعيا بالإجراءات الأكثر فعالية، وسيتعين بالتالي تعديل استجابة السياسة الاقتصادية للحد من الأضرار من خلال تجنب تركيز الموارد البشرية والمدخلات في القطاعات التي لن

تكون بنفس القوة كما كانت قبل الجائحة على الأرجح، ودعم الفئات المعرضة للخطر في الوقت نفسه.

دعم التعافي في البلدان التي تعيد فتح اقتصاداتها: كما ورد آنفا، تباطأت وتيرة عملية إعادة فتح النشاط الاقتصادي أو توقفت تماما بعد بدايتها في شهري مايو ويونيو في العديد من الاقتصادات. ولا يزال إغلاق أماكن العمل مستمرا، ولكن على نطاق أضيق مقارنة بالشهور القليلة الماضية. ومع إعادة فتح الاقتصادات في مختلف البلدان، يجب أن تدعم السياسات عملية التعافي من خلال سحب الدعم الموجه تدريجيا ومواصلة العمل على تيسير إعادة توزيع الموارد إلى القطاعات الأقل تضررا من التباعد الاجتماعي وتنفيذ أكبر قدر ممكن من التدابير التنشيطية.

- ينبغي إلغاء التدابير، مثل دعم الأجور والتحويلات النقدية وزيادة إعانات البطالة والضمانات الائتمانية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على نحو يتناسب مع وتيرة التعافي، على ألا يكون ذلك قبل ارتفاع مستويات النشاط بشكل دائم. فالإلغاء التدريجي المبكر لهذه التدابير الحيوية، لا سيما في الوقت الذي يتواصل فيه ارتفاع أعداد الإصابات على نحو قد يتطلب تكرار التدابير الاحتوائية، قد يزج بالاقتصاد في هوة الركود مجددا. كذلك تتوقف وتيرة إلغاء تدابير معينة على هيكل الاقتصاد. ففي الاقتصادات التي ترتفع فيها نسب الاشتغال بالأعمال الحرة والوظائف غير الرسمية على سبيل المثال، قد يتعين الاستمرار في تقديم التحويلات النقدية والعينية للأسر لفترة أطول في الوقت الذي يجري فيه إلغاء التدابير الأخرى تدريجيا. وبالنسبة للاقتصادات التي تتركز نسبة كبيرة من قوتها العاملة في المشروعات المتوسطة والكبيرة، قد يتعين الاستمرار في تقديم الضمانات الائتمانية ودعم السيولة للشركات وكذلك تقديم دعم الأجور للموظفين لتجنب حدوث ارتفاع مفاجئ في مستويات البطالة، حتى مع سحب التدابير الحيوية الأخرى تدريجيا.
- وبينما يتم الإفراج عن موارد المالية العامة التي سبق تخصيصها لتقديم الدعم الموجه، ينبغي إعادة توجيه جزء منها إلى الاستثمارات العامة، بما في ذلك الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة نقل الطاقة الكهربائية، وتعديل المباني للحد من بصمتها الكربونية (راجع أيضا الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي). وبينما يتم إلغاء هذه التدابير الحيوية، ينبغي أيضا زيادة الإنفاق الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. ففي حالة وجود بعض الفجوات على سبيل المثال، يمكن للسلطات عند اللزوم تعزيز تدابير شبكة الأمان، مثل الإجازات المرضية العائلية ومدفوعة الأجر، وتوسيع نطاق تغطية معايير استحقاق تأمينات البطالة ومزايا الرعاية الصحية.
- واستكمالا لهذه الجهود، يمكن المساعدة في تمهيد العملية الانتقالية من خلال تقديم دعم التوظيف للشركات وزيادة الإنفاق على إعادة التدريب، ودعم دخول العاملين المسرحين. ومن شأن التدابير الهادفة إلى الحد من جمود سوق العمل الذي يثني الشركات عن توظيف عاملين جدد المساعدة في إعادة توزيع الوظائف إلى القطاعات النامية. ومن المهم كذلك أن تتضمن عملية إعادة التوزيع إصلاح الميزانيات العمومية (راجع التفاصيل ذات الصلة في القسم الخاص بالسياسات اللازمة لمواجهة التحديات على المدى المتوسط والطويل).
- وخلال هذه المرحلة الانتقالية، يمكن في البلدان التي نجحت في تثبيت توقعات التضخم أن يكون تطبيق سياسات نقدية تيسيرية عاملا مساعدا من خلال ضمان استمرار تدني تكلفة الاقتراض وتوفير أوضاع ائتمانية داعمة. ويتضح من توقعات التضخم المنخفضة نسبيا على المدى المتوسط أن البنوك المركزية لديها الحيز اللازم للسماح بترسخ جذور التعافي قبل إلغاء سياساتها الحالية.

الحد من الأضرار في البلدان التي تتسع فيها رقعة القطاعات غير الرسمية: يعتمد العديد من الإجراءات التي تمت مناقشتها حتى الآن على وجود سجلات ضريبية جيدة وامتلاك معظم المواطنين لحسابات مصرفية لضمان وصول الإغاثة إلى من يحتاجها. غير أن هذه البنية التحتية لا تتوافر غالبا في الاقتصادات التي تتركز نسبة كبيرة من قوتها العاملة في القطاع غير الرسمي. وفي هذه البلدان، يمكن تقديم المساعدات الحكومية من خلال نظم الدفع الرقمية، على غرار ما حدث في بنن وكوت ديفوار (راجع أيضا دراسة Díez and others 2020). وفي بعض البلدان، تم استخدام قواعد البيانات المركزية التي تضم أرقام تعريف شخصية لتقديم المساعدات الموجهة إلى التجار بالأسواق وسائقي سيارات الأجرة والفئات الأخرى الأكثر تضررا من حالة الإغلاق (في توغو، على سبيل المثال). وتنشأ تحديات إضافية في الحالات التي لا تكون فيها لدى الأفراد هواتف محمولة أو أرقام هوية، مما قد يحول دون استفادتهم بالتالي من المدفوعات الرقمية. وفي هذه الحالات، تتضمن الحلول الممكنة لتقديم المساعدات توفير الدعم العيني من أغذية وأدوية وأساسيات أخرى من خلال الحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية ومنافذ السلع المدعمة (راجع دراسة Prady 2020).

ولمواجهة الصدمات المستقبلية، ينبغي أن يعمل صناع السياسات على تعزيز الآليات اللازمة لتقديم دعم تلقائي فوري بصورة مؤقتة في حالات الهبوط الاقتصادي. وكما أشار عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يمكن المساعدة في التخفيف من تداعيات الهبوط الاقتصادي من خلال إرساء قواعد لتنفيذ برامج التنشيط المالي في حالة تردي الأوضاع الاقتصادية الكلية — بما في ذلك توفير تحويلات موجهة بصفة مؤقتة للأسر منخفضة الدخل التي تعاني من عجز السيولة في حالة ارتفاع معدلات البطالة أو عدد طلبات الاستفادة من إعانات البطالة عن حد معين.

السياسات اللازمة لمواجهة التحديات على المدى المتوسط والطويل

تعد جائحة كوفيد-١٩ بمثابة تحول غير مسبوق لم يشهد العالم مثله منذ الحرب العالمية الثانية. وستؤدي الأضرار التي تلحق بالإمدادات المحتملة وتراكم الديون والانعكاسات على قضية عدم المساواة التي تمت مناقشتها آنفا إلى تفاقم

القضايا التي سبقت الجائحة، إلى جانب الانتكاسة في مستويات مراكمة رأس المال البشري التي تشكل تحديا غير مسبوق. ويناقش هذا القسم الأولويات على صعيد السياسات اللازمة للتصدي لهذه التحديات.

تحقيق نمو أقوى مراعٍ لاعتبارات الاستدامة البيئية

تباطأ نمو الإنتاجية بالفعل عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على السواء خلال الخمسة عشر عاما التي سبقت الجائحة، رجوعا إلى ما قبل وقوع الأزمة المالية العالمية (راجع دراسة Adler and others 2017، والفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويعكس تراجع الامدادات المحتملة حسب توقعات المدى المتوسط في جزء منه استمرار القوى التي أدت إلى انخفاض نمو الإنتاجية في السنوات التي سبقت الجائحة: تباطؤ نمو الاستثمارات نسبيا وآثاره السلبية على مراكمة رأس المال المادي، والتحسن الطفيف في مستويات رأس المال البشري، وتراجع مكاسب الكفاءة الناتجة عن دمج التكنولوجيا مع عوامل الإنتاج المتاحة، وهو ما يرجع جزئيا إلى عدم الاتساق على مستوى القطاعات.

وتتضمن مبادرات السياسات التي من شأنها مجابهة هذه القوى إصلاح الميزانيات العمومية والتخلص من الديون المتعثرة لضمان إمكانية تعافي الاستثمارات سريعا. وينبغي أن يعمل صناع السياسات أيضا على مواجهة جمود سوق العمل والحد من الحواجز التي تعوق النفاذ إلى القطاعات النامية وإعادة توجيه الموارد لها. وفي هذا الصدد، قد تؤدي الاضطرابات الناتجة عن الجائحة في قطاع الشركات — لا سيما خروج الشركات الأصغر حجما — إلى تعزيز اتجاه التركز والقوة السوقية المتزايد على نطاق واسع عبر الاقتصاد (راجع الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، مما يهدد الديناميكية والابتكار. ويتعين أن تضمن أطر سياسة التنافس وآليات الرقابة على عمليات اندماج الشركات عدم استغلال هذه التطورات في إساءة استخدام القوة السوقية وقدرة الشركات المبتدئة على المنافسة باستمرار مع الشركات القائمة على قدم المساواة.

تيسير الاستفادة من فرص النمو الجديدة، بما في ذلك من أجل سرعة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون: فضلا على ذلك، يشير الفصل الثالث إلى أن تعزيز الاستثمارات الخضراء من أجل زيادة الاعتماد على الموارد المتجددة، وتحسين كفاءة شبكة الكهرباء، وتعديل المباني للحفاظ على الطاقة جميعها عوامل قد تؤدي إلى حفز الاستثمار الرأسمالي في قطاعات مثل مواد البناء ونظم التدفئة الموفرة للطاقة، مع سرعة التحول إلى مسار نمو منخفض الكربون في الوقت نفسه. وتعد الاتفاقية التي وقعها الاتحاد الأوروبي لتخصيص ٣٠٪ من صندوق التعافي «الجيل التالي» للإنفاق المرتبط بتغير المناخ بمثابة خطوة في هذا الاتجاه. وبوجه أعم، يمكن أن تساعد جهود تشجيع الاستثمارات في مجالات النمو الجديدة على إعادة تنظيم الاقتصاد في مرحلة ما بعد الجائحة في ظل استفادة الشركات من الفرص الجديدة المتاحة. ومن فرص النمو الجديدة التي ظهرت خلال الجائحة التحول السريع إلى التجارة الإلكترونية، وزيادة رقمنة الاقتصاد، وإمكانية ابتكار مجموعة من الخدمات الجديدة القائمة على استخدام البيانات، إلى جانب فرص النمو في مجال الطب والتكنولوجيا الحيوية.

تشجيع تراكم رأس المال البشري

يُتوقع أن يكون توقف عملية التعلم في ظل إغلاق المدارس والجامعات لفترة طويلة من عام ٢٠٢٠ واحدا من أكثر تداعيات أزمة كوفيد-١٩ استمرارا. وقد لا يكون التعلم الافتراضي بديلا كافيا، حتى في الأماكن التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت السريع ويتاح للمستهلكين بسهولة التعلم عبر الإنترنت والحصول على برامج تعليمية مكملة في منازلهم. وقد يكون لتوقف عملية التعلم تداعيات طويلة المدى على إمكانات كسب الدخل للأفراد على مدار حياتهم ونمو الإنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل. وسيكون على صناع السياسات وضع استراتيجيات تعويضية للاستفادة منها عقب السيطرة على الجائحة والعودة إلى المدارس بشكل منتظم وآمن. وتتضمن الخيارات المتاحة تخصيص موارد تمويلية لتعديل مدة العام الدراسي، وتدريب المعلمين على استخدام المناهج التصحيحية لمعالجة الخسائر الناجمة عن توقف عملية التعلم، وتقديم دورات تعليمية مكملة بعد نهاية اليوم الدراسي أو التوسع فيها في حالة توافرها بالفعل (راجع دراسة WB 2020b). وفي الوقت نفسه، يتعين أن تغطي برامج التعليم والتدريب المهني الاحتياجات التدريبية التي تتطلبها الوظائف التي يرجح أن يزداد الطلب عليها (المسعفون، والممرضون، وفنيو المعامل، والمعرفة الرقمية بوجه أعم، بحيث يمكن لعدد أكبر من المواطنين الاستفادة من فرص العمل من بعد). ولكن حتى مع إجراء هذه التعديلات على برامج التدريب المهني، قد لا يكون الإقبال عليها كبيرا إذا ما تطلب التدريب اكتساب مهارات جديدة تماما أو صعبة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع دائم في نسب التسرب ووجود أعداد كبيرة من المواطنين خارج التعليم أو العمل أو التدريب.

زيادة المساواة في تقاسم المكاسب

كما أشير آنفا، تمثل الانتكاسة في مستويات مراكمة رأس المال البشري أحد العوامل التي يرجح أن تؤدي إلى زيادة عدم المساواة نتيجة للجائحة. وبخلاف الإنفاق على التعليم لمواجهة زيادة عدم المساواة، ينبغي أن تتضمن تدابير الإنفاق الاجتماعي زيادة المساعدات الاجتماعية (مثل التحويلات النقدية المشروطة، والبطاقات التموينية والتغذية العينية، ومدفوعات الرعاية الطبية لصالح الأسر

منخفضة الدخل)، وتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي (إرخاء معايير استحقاق تأمينات البطالة، وتوسيع نطاق تغطية إجازات رعاية الأسرة والإجازات المرضية مدفوعة الأجر)، والاستثمار في برامج إعادة التدريب وتعليم المهارات الجديدة لتحسين فرص العاملين المسرحين في العثور على وظائف جديدة.

معالجة فرط الديون

أصبح المجال محدودا لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها دفع نمو الإنتاجية وتسريع وتيرة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون والحد من أوجه عدم المساواة بسبب تصاعد مستويات الدين في مرحلة ما قبل الأزمة والتوقعات باستمرار ارتفاعها مستقبلا.

فرط المديونيات السيادية: سيتعين على الحكومات التي لديها رصيد كبير من الديون النظر في خيارات لزيادة الإيرادات وتخفيض المصروفات تدريجيا على المدى المتوسط. ويتضمن ذلك اتخاذ تدابير لزيادة تصاعدية قانون الضرائب على النحو المذكور آنفا. ويمكن أن تتضمن جهود توسيع الوعاء الضريبي الحد من تخفيضات ضرائب الشركات، وفرض حدود قصوى أكثر صرامة على التخفيضات الضريبية على الدخل الشخصي، وإقرار ضرائب قيمة مضافة في حالة عدم النص عليها في قانون الضرائب، وتوسيع نطاق تغطية السجلات الضريبية وتقديم الإقرارات إلكترونيا. وعلى جانب الإنفاق، سيساعد على ضبط أوضاع المالية العامة تخفيض بعض المصروفات مثل الدعم المهدر نتيجة عدم توجيهه بدقة نحو مستحقيه. وفي بعض الحالات، قد يتعين إعادة هيكلة الدين السيادي لتخفيف الضغوط التمويلية واستعادة القدرة على تحمل أعباء الدين، وإن كان ذلك ينطوي على تحديات بدوره، بما في ذلك تداعيات محتملة طويلة الأجل على مصداقية الكيان السيادي. وقد يتعين تفعيل شرط الإجراء الجماعي في حالة النص عليه للتعجيل بإعادة الهيكلة. وقد تتضمن خيارات إعادة الهيكلة مد آجال الاستحقاق، وتخفيض أسعار الفائدة، وتخفيض أصل الدين (تخفيض الدين ضمانا للسداد) وغير ذلك من مبادلات الديون (التي تتضمن إعادة التفاوض على الشروط).

فرط مديونية الشركات: تتطلب تسوية ديون الشركات المفرطة الناتجة عن الأزمة تصنيف الشركات بداية إلى شركات تتوافر لها مقومات الاستمرار وقابلة لإعادة الهيكلة وشركات لا تتوافر لها مقومات الاستمرار. وبالنسبة للشركات المؤثرة على النظام، يمكن النظر في ضخ رؤوس أموال مساهمة. وإذا ما كان نموذج عمل الشركة يبدو قابلا للاستمرار على المدى المتوسط، سيكون من الملائم إعادة هيكلة ميزانيتها العمومية وتقديم دعم السيولة اللازم لها. وقد يتعين تعزيز أطر إعادة الهيكلة خارج قاعات المحاكم (أو استحداثها) للمساعدة في التعامل مع الزيادة المتوقعة في عدد الحالات. كذلك سيتعين توفير حلول موحدة لإعادة الهيكلة ومجموعة من الحوافز (مواعيد نهائية لتنفيذ الاتفاقيات، وفرض غرامات على الدائنين، وتهديد بتصفية المدينين) للتعجيل بإعادة الهيكلة (راجع دراسة Liu, Garrido, and DeLong 2020). وللمساعدة في التعامل مع الزيادة المحتملة في القروض غير المنتظمة، ينبغي تشديد الرقابة التنظيمية من جانب الجهات الرقابية (على سبيل المثال، من خلال زيادة المخصصات المطلوبة، وشطب الديون، وإثبات الدخل)، وكذلك تعزيز القدرات الداخلية بالبنوك على إدارة القروض غير المنتظمة. ويمكن دعم تطوير أسواق الديون المتعثرة من خلال إتاحة معلومات المدينين بشكل أكبر، وإزالة الحواجز التنظيمية (السماح للمؤسسات غير المصرفية بامتلاك وإدارة القروض غير المنتظمة على سبيل المثال)، وتحسين جودة تقييمات الضمانات. وينبغي أيضا تعديل القواعد الضريبية التي تحول دون إعادة هيكلة الديون أو شطبها (راجع دراسة Aiyar and others 2015، ودراسة Awad and others 2020).

ويشكل كل من حجم الصدمة الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩، واحتمالات وجود تداعيات أكبر مقارنة بحالات الركود المعتادة نتيجة الإفلاسات، دافعا إلى تقديم دعم أكبر من المعتاد للشركات للحفاظ على ملاءتها، باستثناء الشركات المتعثرة بالفعل قبل بداية الأزمة. ومن شأن التدابير الضريبية، مثل ترحيل الخسائر الضريبية إلى فترات سابقة، المساعدة في دعم الشركات التي توافرت لها مقومات الاستمرار في السابق. وبالنسبة للشركات الكبيرة، يمكن أن يكون الدعم في شكل ضخ رؤوس أموال مساهمة مباشرة أو مطالبات دين ثانوية مقابل شهادات اكتتاب تتيح للخزانة العامة الاستفادة من العودة في نهاية المطاف إلى تحقيق الربحية. وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير المقيدة في البورصة التي لا يتاح بالتالي ضخ رؤوس أموال مساهمة مباشرة فيها، يمكن تقديم الدعم في صورة منح في الوقت الحالي تسترد جزئيا من خلال فرض ضريبة شركات بمعدل أعلى مستقبلا بشكل مؤقت.

وفي الحالات التي تحدث فيها تحولات دائمة أو هيكلية في سلاسل الاستهلاك والإنتاج وتكون فرص نجاح الشركة على المدى المتوسط ضعيفة، قد يلزم تصفيتها وإعادة توزيع رأس المال والعمالة من أجل استخدامهما بشكل أفضل. وبالنسبة للشركات التي فقدت مقومات استمرارها نتيجة تغيرات هيكلية دائمة، يتعين وجود إطار كفء وعادل لإفلاس الشركات لتوزيع الخسائر بين المستثمرين والبنوك والملاك.

سياسات متعددة الأطراف لضمان استمرار التعافي العالمي

وبخلاف الجائحة الحالية، كما يشير القسم الخاص بالمخاطر، فإن اشتداد حدة التوترات التجارية والتكنولوجية بين البلدان قد يؤدي إلى تراجع حاد في النمو العالمي عن توقعات السيناريو الأساسي. وسيساعد في تجنب هذه النتائج التعاون الفعال متعدد الأطراف بغرض تهدئة هذه التوترات

ومعالجة الفجوات في نظام التجارة متعدد الأطراف القائم على القواعد.

ويجب على البلدان أيضا العمل بشكل مشترك من أجل تنفيذ التزاماتها في مجال التخفيف من تغيرات المناخ. وكما يرد في الفصل الثالث، ثمة حاجة إلى العمل المشترك — لا سيما من جانب البلدان الأكثر توليدا لانبعاثات الكربون — على نحو يجمع بين تعزيز الاستثمارات البيئية وزيادة أسعار الكربون بشكل مطرد من أجل تراجع الانبعاثات إلى المستوى اللازم للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية وصولا إلى المستويات المستهدفة في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥. ومن شأن إقرار مجموعة من التدابير التخفيفية الداعمة للنمو على نطاق واسع زيادة مستويات النشاط العالمي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الصديقة للبيئة على المدى القريب، مع تحمل تكلفة إنتاج طفيفة على المدى المتوسط نتيجة تحول الاقتصادات من استخدام الوقود الأحفوري إلى التكنولوجيات الأنظف. ومقارنة بعدم تعديل السياسات، ستسهم مجموعة التدابير تلك في زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن من خلال تجنب الأضرار والمخاطر الكارثية الناجمة عن تغير المناخ. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي أيضا خطوات عاجلة لتعزيز أدوات مكافحة الأزمات الصحية المدمرة، ومنها على سبيل المثال زيادة مخزونات أجهزة الحماية والمستلزمات الطبية الأساسية، وتمويل البحوث، وضمان تقديم مساعدات مستمرة وكافية للبلدان التي تعاني من ضعف قدرات قطاعاتها الصحية، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم من المنظمات الدولية.

إطار السيناريو ١: سيناريوهات بديلة

يستخدم هذا الإطار نموذج مجموعة العشرين[١] لتقدير التأثير المحتمل على النشاط لمسارين بديلين لتطورات مكافحة جائحة كوفيد-١٩. في المسار الأول — التطورات المعاكسة — يتضح أن الصراع من أجل احتواء الفيروس سيكون أكثر صعوبة وأطول أمدا لحين توافر لقاح ما على نطاق واسع. وفي المسار الثاني — تجاوز التوقعات — يفترض تحقيق نجاح في مكافحة فيروس كورونا على مختلف الأصعدة.

مخاطر التطورات المعاكسة: ازدياد صعوبة جهود الاحتواء مع الوقت

يُفترض في سيناريو التطورات المعاكسة (الخط الأحمر في الشكل البياني ١ بالسيناريو) أن تدابير احتواء انتشار الفيروس — سواء الإلزامية أو الطوعية — تؤدي إلى زيادة طفيفة في التداعيات المباشرة على النشاط خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، حيث تزداد صعوبة احتواء الفيروس مع الوقت. ويُفترض أيضا في عام ٢٠٢١ أن يكون التقدم على كل الجبهات في مكافحة الفيروس أكثر تباطؤا مقارنة بافتراضات السيناريو الأساسي، بما في ذلك التقدم المحرز في إنتاج اللقاحات والعلاجات والالتزام بإرشادات التباعد الاجتماعي لاحتواء انتشار الفيروس. ويؤدي ذلك إلى تدهور النشاط في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر، مع انتقال تداعيات الدخل الناتجة عن هذا التدهور إلى القطاعات الأخرى. وتتفاقم تداعيات الطلب المحلي تلك من خلال التجارة. ويُفترض كذلك زيادة تشديد الأوضاع المالية، مع ارتفاع فروق العائد على سندات الشركات في الاقتصادات المتقدمة واتساع فروق العائد على سندات الكيانات السيادية والشركات في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويشهد عام ٢٠٢٠ ارتفاعا طفيفا فقط ولكنه يزداد قوة في عام ٢٠٢١ مع استمرار ضعف النشاط. وتعود الأوضاع المالية تدريجيا إلى الوضع المتوقع في السيناريو الأساسي عقب عام ٢٠٢٢. ويُفترض أن تستجيب سلطات المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة من خلال زيادة في التحويلات تتجاوز المستوى القياسي الذي تتطلبه أدوات الضبط التلقائي، بينما يُفترض أن تكون سلطات المالية العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة أكثر تقيدا، حيث تقتصر على استخدام أدوات الضبط التلقائي. وفي الاقتصادات المتقدمة التي تواجه قيودا على الحيز المتاح من خلال السياسات التقليدية، يُفترض أن تستخدم السلطات النقدية تدابير غير تقليدية لاحتواء ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل. ومن المفترض أيضا أن تنتج عن ضعف الأنشطة المطول آثار سلبية إضافية دائمة على طاقة العرض في الاقتصادات، مع تراجع رأس المال المنتج، وارتفاع معدلات البطالة الطبيعية بشكل مزمن، وانخفاض نمو الإنتاجية مؤقتا. ومن المفترض أن تكون هذه الآثار الغائرة ملحوظة بدرجة كبيرة خلال عام ٢٠٢٢ وما بعده. وتعرض اللوحة ١ في الشكل البياني ٢ بالسيناريو تفاصيل تأثير الطبقات الأربعة الأساسية لسيناريو التطورات المعاكسة على إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ومقارنة بالسيناريو الأساسي، يتراجع النمو العالمي عام ٢٠٢٠ بحوالي ٠,٧٥ نقطة مئوية وبثلاث نقاط مئوية تقريبا عام ٢٠٢١ في سيناريو التطورات المعاكسة. ويقع على اقتصادات الأسواق الصاعدة تأثير سلبي أكبر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة بسبب الحيز المالي المحدود الذي يقيد

الشكل البياني ١ بالسيناريو: التطورات البديلة في مكافحة فيروس كوفيد-١٩

(الانحرافات عن السيناريو الأساسي)

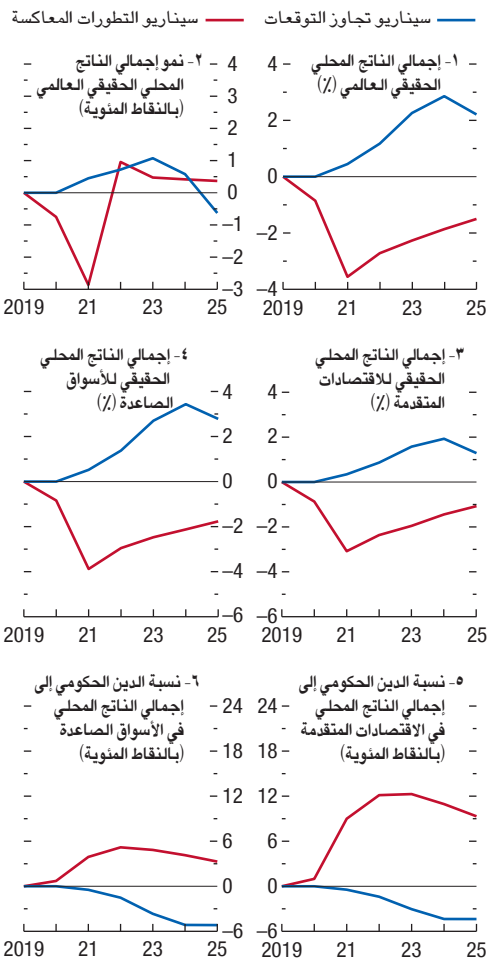

المصدر: نموذج محاكاة مجموعة العشرين المستخدم لدى صندوق النقد الدولي.

هذا الإطار من إعداد بن هانت وسوزانا مورسولا.

[١] نموذج مجموعة العشرين هو نموذج عالمي هيكلي للاقتصاد العالمي يرصد التداعيات الدولية وأهم العلاقات الاقتصادية بين قطاعات الأسر والشركات والحكومة، بما في ذلك السياسة النقدية.

إطار السيناريو ١ (تابع)

الشكل البياني ٢ بالسيناريو: سيناريو التطورات المعاكسة وسيناريو تجاوز التوقعات: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي

(انحراف ساسي)

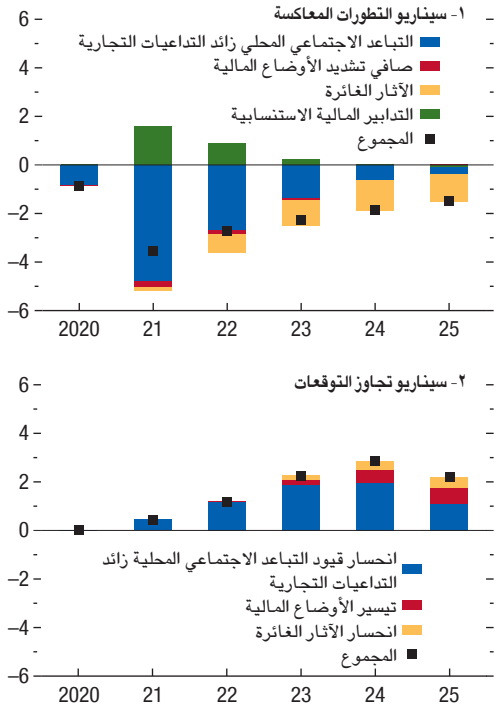

المصدر: نموذج محاكاة مجموعة العشرين المستخدم لدى صندوق النقد الدولي.

قدرتها على دعم مستويات الدخل. ونتيجة لذلك، تتفاقم الفروق في اقتصادات الأسواق الصاعدة حتى مع زيادة تشديد الأوضاع المالية، وتزداد حدتها بسبب تعرض هذه الاقتصادات لآثار غائرة أكثر قوة. وعقب عام ٢٠٢١، يرتفع النمو عن مستواه في السيناريو الأساسي لعدة سنوات، ولكن يظل مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي أقل من تنبؤات السيناريو الأساسي بحوالي ١,٥٪ في نهاية فترة توقعات تقرير آفاق النمو العالمي في ٢٠٢٥. ويتضاعف التأثير السلبي على مستوى إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة عنه في الاقتصادات المتقدمة. ويؤدي التأثير السلبي المطول على النشاط وما يصاحبه من ارتفاع في مصروفات المالية العامة لدعم الدخول إلى زيادة ملحوظة في المديونية العامة. وترتفع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بأكثر من عشر نقاط مئوية في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة، وبدرجة أقل مقدارها ٥ نقاط مئوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة بحلول عام ٢٠٢٢.

سيناريو تجاوز التوقعات: نجاح مكافحة الفيروس على مختلف الأصعدة

وفقا لسيناريو تجاوز التوقعات، (الخط الأزرق في الشكل البياني ١ بالسيناريو) يُفترض أن يكون كل ما يتعلق بمكافحة فيروس كوفيد–١٩ أفضل كثيرا من المتوقع في السيناريو الأساسي. فعلى جانب العلاج، تبدأ معدلات الوفاة في التراجع سريعا بفضل التقدم المحرز، مما يقلل من مشاعر الخوف ويساعد على استعادة الثقة. ومن شأن زيادة الاستثمارات بشكل سريع وكبير في قدرات إنتاج اللقاحات واتفاقيات التعاون المبرمة عبر سلسلة العرض العالمية أن تؤديا إلى توفير لقاح على نطاق واسع في مرحلة مبكرة. ويؤدي الانفتاح الكامل والشفافية في عرض البيانات العلمية الأساسية إلى زيادة الثقة في فعالية اللقاح وخلوه من المخاطر، وبالتالي إلى زيادة الإقبال عليه. وستسمح هذه التطورات جميعها بتعافي النشاط في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بوتيرة أسرع من المتوقع في السيناريو الأساسي، وهي القطاعات الأشد تضررا. فضلا عن ذلك، سيسهم تحسن الثقة بوجه عام في زيادة الإنفاق عبر القطاعات الأخرى مع انحسار عدم اليقين بشأن آفاق الدخل المستقبلية. وستؤدي زيادة قوة النشاط بدورها إلى تحسن الآفاق بالنسبة للشركات والحد من تدهور مراكز المالية العامة، وبالتالي إلى انخفاض علاوات المخاطر. كذلك سيؤدي تسارع وتيرة التعافي إلى الحد من عدد حالات الإفلاس، ومن اختلال سوق العمل، وإبطاء وتيرة تراجع نمو الإنتاجية عن المفترض في السيناريو الأساسي. ويبدأ تحسن العوامل المتعلقة بجانب العرض في ٢٠٢٣ ويستمر لاحقا. وعلى صعيد السياسات، يُفترض مع تحسن النشاط أن يتعلق ضغط النفقات بأدوات الضبط التلقائي ليس إلا، كما يُفترض أن تكون السلطات النقدية في جميع البلدان قادرة على توفير المناخ الملائم لتسريع وتيرة النمو دون التأثير على أهداف استقرار الأسعار. وتقدم اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢ بالسيناريو تحليلا تفصيليا لتأثير الطبقات الثلاثة الرئيسية لسيناريو تجاوز التوقعات على إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ووفقا لسيناريو تجاوز التوقعات، يرتفع النمو العالمي تدريجيا مقارنة بالسيناريو الأساسي، حيث يزداد النمو بحوالي نصف درجة مئوية عام ٢٠٢١، وبحوالي درجة مئوية واحدة بحلول عام ٢٠٢٣. وفي عام ٢٠٢٤، تتباطأ وتيرة الارتفاع، ليقل النمو قليلا عن مستواه في السيناريو الأساسي بحلول ٢٠٢٥. وبالرغم من التحسن الملحوظ في النشاط في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء، تستفيد اقتصادات الأسواق الصاعدة بشكل أكبر، حيث يفترض السيناريو الأساسي أن تأثير التقدم المحدود في تدابير مكافحة الفيروس يكون أكثر وضوحا في هذه الاقتصادات. علاوة على ذلك، تزداد الفروق أيضا بسبب التراجع الأكبر نسبيا في علاوات المخاطر وزيادة انحسار الآثار الغائرة التي يتم تسليط الضوء عليها في السيناريو الأساسي.

إطار السيناريو ١ (تتمة)

وبحلول عام ٢٠٢٥، يرتفع مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي بحوالي ٢٪ عن السيناريو الأساسي، مع تسجيل تحسن مضاعف تقريبا في اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ويؤدي تسارع النمو إلى تحسن مراكز المالية العامة، حيث تشهد الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء تراجعا في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بحوالي ٥ نقاط مئوية بحلول نهاية فترة توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وإذا ما استفادت سلطات المالية العامة أيضا من تجاوز توقعات النمو في إلغاء التدابير الاستنسابية مبكرا عن الموعد المفترض في السيناريو الأساسي، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تحسن أكبر في مراكز الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

الإطار ١-١: تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

نشر برنامج المقارنات الدولية في مايو ٢٠٢٠ والذي يعده ويصدره البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد من المنظمات الدولية الأخرى تعادلات القوى الشرائية الجديدة للسنة المرجعية ٢٠١٧ لعدد ١٧٦ اقتصادا مشاركا. ونُشرت كذلك النتائج المعدلة للسنة المرجعية السابقة ٢٠١١ وتقديرات تعادل القوى الشرائية السنوية للفترة ٢٠١٢–٢٠١٦.[١] وتستخدم تعادلات القوى الشرائية في تحويل مختلف العملات إلى عملة موحدة مع معادلة القوة الشرائية لتلك العملات من خلال إزالة الفروق في مستويات الأسعار بين الاقتصادات. وتعكس هذه التعادلات السعر النسبي لسلة معينة من السلع والخدمات عبر الاقتصادات مقارنة باقتصاد مرجعي (الولايات المتحدة).

هذا الإطار من إعداد جونغ جين لي ويفغينيا بوغاكيفا، بمساهمات من أنجيلا إسبيريتو ومهناز هيماتي.

[١] راجع ICP 2017 Report للاطلاع على المزيد من المعلومات عن نتائج مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ والمنهجية المستخدمة في إعداده.

وتعد تقديرات الناتج والنمو العالمية والإقليمية والتنبؤات ذات الصلة من المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية التي يتم عرضها في العديد من المطبوعات المهمة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، بما في ذلك تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند تعادلات القوى الشرائية المعدلة المستخدمة في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى بيانات الفترة ٢٠١١–٢٠١٧ المستمدة من مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧، التي يتم تطبيقها فيما بعد على السنوات التالية والسابقة باستخدام معدلات نمو مخفضات إجمالي الناتج المحلي النسبية (مخفض إجمالي الناتج المحلي لبلد ما مقسوما على مخفض إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة). واستنادا إلى هذه التعادلات، يحسب إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادلات القوى الشرائية، الذي يستخدم كأوزان ترجيحية لحساب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي والعالمي وغيره من مجملات القطاع الحقيقي، بما في ذلك التضخم.[٢]

[٢] راجع قسم الأسئلة المتكررة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على المزيد من المعلومات عن أساليب حساب المجملات وكيفية استخدام تعادلات القوى الشرائية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الجدول ١-١-١: التغيرات في أنصبة إجمالي الناتج المحلي العالمي نتيجة تعديل تعادلات القوى الشرائية

(٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	أنصبة إجمالي الناتج المحلي العالمي							
	الجديدة (برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧)			القديمة (برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١)			الفروق[٢]	أنصبة إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي
	٢٠١١	٢٠١٧	٢٠١٩[١]	٢٠١١	٢٠١٧[١]	٢٠١٩[١]	٢٠١٩	٢٠١٩
الاقتصادات المتقدمة	٤٥,٣	٤٤,٠	٤٣,١	٤٥,٢	٤١,٣	٤٠,٣	٢,٨	٥٩,١
الولايات المتحدة	١٦,٣	١٦,١	١٥,٩	١٦,٣	١٥,٢	١٥,١	٠,٩	٢٤,٤
منطقة اليورو[٣]	١٣,٢	١٢,٩	١٢,٥	١٣,٢	١١,٥	١١,٢	١,٣	١٥,٢
اليابان	٤,٨	٤,٣	٤,١	٤,٨	٤,٢	٤,٠	٠,٠	٥,٨
اقتصادات متقدمة أخرى[٤]	٧,٠	٦,٩	٦,٨	٦,٩	٦,٦	٦,٥	٠,٣	٨,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥٤,٧	٥٦,٠	٥٦,٩	٥٤,٨	٥٨,٧	٥٩,٧	٢,٨–	٤٠,٩
آسيا الصاعدة والنامية	٢٦,٥	٢٩,٩	٣١,٥	٢٦,٧	٣٢,٤	٣٤,١	٢,٦–	٢٤,١
الصين	١٤,٤	١٦,٣	١٧,٤	١٤,٥	١٨,١	١٩,٢	١,٨–	١٦,٨
الهند	٥,٩	٦,٨	٧,١	٦,١	٧,٥	٧,٨	٠,٧–	٣,٥
أوروبا الصاعدة والنامية	٧,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٧	٧,٢	٧,١	٠,٥	٤,٥
روسيا	٣,٤	٣,١	٣,١	٣,٦	٣,٢	٣,١	٠,٠	١,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨,٧	٨,٠	٧,٦	٨,٧	٧,٧	٧,٢	٠,٣	٥,٩
البرازيل	٣,١	٢,٥	٢,٤	٣,١	٢,٥	٢,٤	٠,١–	٢,١
المكسيك	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٨	٠,١	١,٤
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٩,٠	٧,٤	٧,١	٨,٧	٨,٤	٨,١	٠,٩–	٤,٥
المملكة العربية السعودية	١,٧	١,٣	١,٢	١,٤	١,٤	١,٣	٠,١–	٠,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٠	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٠,٠	٢,٠
نيجيريا	٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,١–	٠,٥
جنوب إفريقيا	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٤

المصادر: عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند الأنصبة الجديدة إلى البيانات الواردة في عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي بعد تعديلها في ضوء نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧، وتستند الأنصبة القديمة إلى عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

[١] بيانات قائمة على الاستقراء.

[٢] الفرق بين العمود ٣ والعمود ٦، بالنقاط المئوية.

[٣] إجمالي البلدان الأعضاء.

[٤] ما عدا مجموعة السبعة وبلدان منطقة اليورو.

الإطار ١-١ (تابع)

التغيرات في أوزان تعادل القوى الشرائية للمناطق والاقتصادات

يتضح من الجدول ١-١-١ ارتفاع نصيب اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في إجمالي الناتج المحلي العالمي وتراجع نصيب الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ بناء على بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ (الأعمدة ١-٣)، وهي نفس النتيجة التي خلص إليها برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ (الأعمدة ٤-٦). غير أن التركيز ينصب هنا على تعديل الأوزان لسنة معينة، حيث يتمثل التغير الرئيسي في تحول الوزن النسبي للاقتصادات المتقدمة التي أصبح نصيبها في الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٩ يقدر بنسبة ٤٣٪ وفقا للبيانات الحالية — أي أعلى من التقديرات السابقة البالغة ٤٠٪. وبالنظر إلى التغيرات التي طرأت على مختلف المناطق والاقتصادات، يتضح من التقديرات الحالية ارتفاع أنصبة بلدان منطقة اليورو والولايات المتحدة لعام ٢٠١٩ مقارنة بالتقديرات السابقة. وفي الوقت نفسه، تشير التعديلات التي طرأت على الصين والهند معا إلى تراجع أنصبة آسيا الصاعدة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل في الأوزان الجديدة. ويطرأ ارتفاع طفيف في الوزن العالمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا الصاعدة، بينما يتراجع الوزن العالمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويظل وزن إفريقيا جنوب الصحراء ثابتا تقريبا.

وقد تختلف أنصبة البلدان في إجمالي الناتج المحلي العالمي المستخدمة كأوزان لحساب نمو الناتج العالمي حسب ما إذا كانت أنصبة إجمالي الناتج المحلي مقومة على أساس تعادل القوى الشرائية أم أسعار الصرف السوقية.[٣] وبالرغم من تعديل تعادلات القوى الشرائية، تمثل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نسبة أقل كثيرا من إجمالي الناتج المحلي العالمي بأسعار الصرف السوقية تبلغ ٤١٪ مقابل نسبتها البالغة ٥٧٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي على أساس تعادل القوى الشرائية خلال ٢٠١٩، وهو ما يعكس قوتها الشرائية المحدودة في الأسواق الدولية.

العوامل وراء تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية

يمكن أن تنشأ فروق كبيرة بين تعادلات القوى الشرائية المحسوبة خلال دورة جديدة وتعادلات القوى الشرائية لدورة سابقة التي يعاد حسابها عن طريق الاستقراء نظرا لما تتضمنه الدورة الجديدة من معلومات إضافية وحديثة عن العالم. ونتجت عن فجوة الست سنوات بين دورات برنامج المقارنات الدولية فروق ملحوظة بالنسبة لبعض الاقتصادات.[٤] ومن الافتراضات التي يُستند إليها في استقراء تعادلات القوى الشرائية لأغراض حساب إجمالي الناتج المحلي هو أن الهيكل الاقتصادي لأي من البلدان مماثل للهيكل الاقتصادي للبلد المرجعي وتطرأ عليه نفس التغيرات بمرور الوقت. ولكن قد توجد في الممارسة العملية فروق كبيرة بين الهياكل والتغيرات. وتكون هذه الفروق ملحوظة خصوصا عند مقارنة الاقتصادات النامية باقتصاد متقدم. فعلى سبيل المثال، شهد الاقتصاد الصيني نموا سريعا في السنوات الأخيرة، وطرأت على هيكله تغيرات مختلفة تماما مقارنة بالتغيرات التي شهدها الهيكل الاقتصادي للولايات المتحدة.

وبالرغم من أن برنامج المقارنات الدولية يصدر قيما معدلة لتعادلات القوى الشرائية لعام ٢٠١١ في ضوء نتائج عام ٢٠١٧، لا تجرى سوى تعديلات طفيفة على عام ٢٠١١، ويتم تعديل تعادلات القوى الشرائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٧ استنادا إلى التقديرات الجديدة لعام ٢٠١٧ بدلا من التعديلات المحسوبة من خلال استقراء نتائج مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١. ويشير الشكل البياني ١-١-١ إلى تخفيض نصيب الصين في إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٩، مع تراجع سعر التحويل المستخدم في حساب تعادلات القوى الشرائية عن التقديرات السابقة. ويعني ذلك أن تقديرات الزيادة في الأسعار الكلية في الصين التي تم استقراؤها بناء على نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ كانت أقل من الواقع. ووفقا لنتائج برنامج

الشكل البياني ١-١-١: تعديل تعادلات القوى الشرائية للصين

(٪: العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي على المقياس الأيمن)

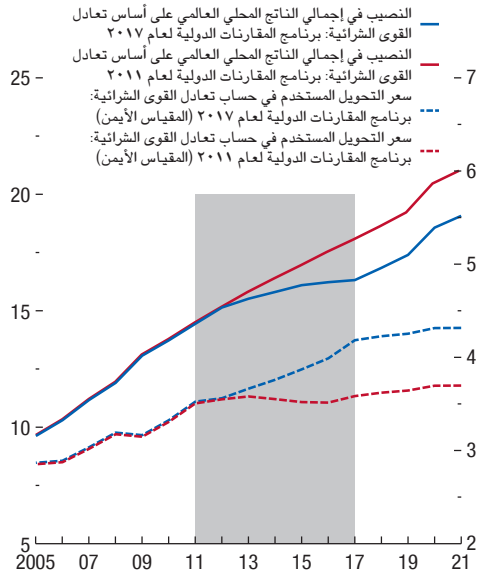

المصادر: عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير المناطق المظللة إلى السنوات التي تغطيها التقديرات الجديدة المستمدة من مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧.

[٣] يعرض الجدول ١-١ في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مقياسي الناتج العالمي.

[٤] بالرغم من دقة منهجية الاستقراء المستخدمة، ينبغي ألا يُتوقع أن تكون التقديرات القائمة على الاستقراء — مثل حساب قيم عام ٢٠١٧ استنادا إلى نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ — مماثلة لبيانات العام نفسه في مسح برنامج المقارنات الدولية الجديد لعام ٢٠١٧. راجع دراسة McCarthy (2013) ودراسة Deaton and Aten (2017).

الإطار ١-١ (تتمة)

المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧، أصبح مستوى الأسعار النسبية في الصين لعام ٢٠١٩ أعلى من سابقه، وتراجع بالتالي إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية. ويؤدي ذلك بالتالي إلى انخفاض نصيب الصين في الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٩ المحسوب على أساس تعادلات القوى الشرائية كما وردت في مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ (١٧,٤٪) مقارنة بنصيبها المقدر على أساس نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ (١٩,٢٪). ويعني ذلك أن زيادة الأسعار الكلية تتجاوز الفروق في مخفضات إجمالي الناتج المحلي.

تأثير تعديل تعادلات القوى الشرائية على النمو الإجمالي

ولتوضيح كيف يمكن للتغيير في الأوزان أن يؤثر على حساب معدلات النمو الإجمالية، يقارن الجدول١-١-٢ بين التنبؤات القطرية الإجمالية الواردة في عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي المحسوبة على أساس نتائج مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ وتلك المحسوبة على أساس نتائج مسح عام ٢٠١٧. وتعزي نتائج مسح عام ٢٠١٧ وزنا أقل لبلدان آسيا الصاعدة متسارعة النمو ووزنا أكبر للاقتصادات المتقدمة، مما يعني أن النمو العالمي المحسوب باستخدام الأوزان الجديدة أقل قليلا من التقديرات السابقة. وحسب التقديرات الحالية، يبلغ متوسط النمو العالمي ٣,٢٪ للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ و٣,٦٪ للفترة ٢٠١١-٢٠١٧، أي أقل من مستواه المحسوب باستخدام الأوزان القديمة بحوالي ٠,١ نقطة مئوية. وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، عند تجميع التنبؤات القطرية الواردة في عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي باستخدام الأوزان الجديدة، يبلغ معدل النمو العالمي الإجمالي المتوقع -٥,٢٪ لعام ٢٠٢٠ (مقابل -٤,٩٪ في نفس العدد من التقرير الذي استخدم الأوزان القديمة).[٥] كذلك يترتب على تخفيض الوزن النسبي للمنطقة الأسرع نموا تراجع طفيف في متوسط نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المحسوب باستخدام أوزان برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ مقارنة بالتقديرات المحسوبة باستخدام أوزان برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١.

[٥] تستند تقديرات أنصبة إجمالي الناتج المحلي والنمو الإجمالي المحسوبة في هذا الإطار باستخدام نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧ إلى أحدث البيانات الواردة في عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وقد تختلف عن التقديرات النهائية الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الجدول ١-١-٢: تعديل مجملات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
(٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	٢٠١١-٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
تعديل مجملات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي استنادا إلى نتائج مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١٧					
العالم	٣,٦	٣,٥	٢,٨	-٥,٢	٥,٤
الاقتصادات المتقدمة	١,٩	٢,٢	١,٧	-٨,١	٤,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٠	٤,٥	٣,٦	-٣,١	٥,٨
مجملات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي استنادا إلى نتائج مسح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١					
العالم	٣,٧	٣,٦	٢,٩	-٤,٩	٥,٤
الاقتصادات المتقدمة	١,٩	٢,٢	١,٧	-٨,٠	٤,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,١	٤,٥	٣,٧	-٣,٠	٥,٩
الفرق (بالنقاط المئوية)					
العالم	-٠,٠٥	-٠,٠٨	-٠,٠٨	-٠,٢٤	-٠,٠٤
الاقتصادات المتقدمة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	-٠,٠٧	٠,٠٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-٠,٠٤	-٠,٠٣	-٠,٠٥	-٠,١٣	-٠,٠٥

المصدر: عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ١-٢: الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد-١٩

يوثق هذا الإطار الانعكاسات المحتملة للجائحة على جهود الحد من الفقر، وزيادة العمر المتوقع، والتقدم المحرز نحو زيادة المساواة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع ارتفاع عدد الفقراء المدقعين بدرجة كبيرة هذا العام للمرة الأولى منذ أكثر من عشرين عاما، وقد يزداد عدم المساواة في الدخل في المتوسط عبر الاقتصادات إلى المستويات الملاحظة عام ٢٠٠٨، مما سيقضي على المكاسب المحققة منذ الأزمة المالية العالمية. ولا توجد أي انعكاسات على العمر المتوقع على الأرجح، بالرغم من مخاطر التطورات المعاكسة المرتبطة بهشاشة نظم الرعاية الصحية وتعليق خدمات العلاج المقدمة للمصابين بأمراض خطيرة أخرى.

وخلال العقدين السابقين لأزمة كوفيد-١٩، بلغ معدل نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ٤,١٪ في المتوسط — وهو ما يزيد على معدل النمو المسجل خلال العقدين السابقين (١٩٨٠-١٩٩٩) بمقدار نقطة مئوية واحدة. وفي ظل تباطؤ النمو السكاني، أصبح يوجد تفاوت واضح في نصيب الفرد من النمو: ٢,٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ مقابل ١,٠ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩. ومن المسائل المهمة في هذا الصدد قياس كم التقدم المحرز خلال العشرين عاما الماضية نحو تعزيز الشمول (فيما يتعلق بالحد من الفقر، وزيادة العمر المتوقع، وتعزيز المساواة) داخل البلدان.[١]

وفي ظل الجائحة، يُتوقع تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمقدار ٣,٣٪ عام ٢٠٢٠. وتؤثر هذه الأزمة بوجه خاص على العمالة المعرضة للمخاطر، وتهدد بالتالي التقدم المحرز قبل الأزمة على نحو قد يؤدي إلى تفاقم الفجوات المتبقية. وعلى هذه الخلفية، ثمة مسألة مهمة أخرى وهي مدى تأثير الجائحة على الشمول في هذه الاقتصادات.

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الشمول في مرحلة ما قبل الجائحة

تم إحراز تقدم ملحوظ نحو الحد من الفقر منذ عام ٢٠٠٠ وحتى بداية الجائحة.[٢] فقد تراجع عدد المواطنين الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار يوميا (على أساس تعادل القوى الشرائية في عام ٢٠١١) كنسبة من مجموع السكان من ٢٥٪ عام ٢٠٠٢ إلى ١٢٪ عام ٢٠١٨ في المتوسط، وحققت البلدان النامية منخفضة الدخل تقدما أكثر قوة في هذا الصدد (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ١).[٣] وإلى جانب التحسن في هامش الفقر الموسع (عدد الفقراء)، يتضح من مؤشر فجوة الفقر (الذي يقيس مدى تدني دخول الفقراء في بلد ما عن خط الفقر) تحسن الهامش المكثف (متوسط المسافة التي تفصل الفقراء عن كسب ١,٩٠ دولار يوميا)، حيث يشير إلى تراجع متوسط التحويلات النقدية السنوية اللازمة لخروج مواطن فقير واحد من دائرة الفقر المدقع من ٢٤٠ دولارا أمريكيا إلى ١٨٤ دولارا أمريكيا (في حالة توجيه التحويلات بدقة نحو مستحقيها).

كذلك عكست المؤشرات المرتبطة بالصحة تقدما ملحوظا قبل الأزمة، مشيرة إلى «تقارب» قوي في مقياس العمر المتوقع — حيث ارتفعت المستويات في جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقريبا، وكان الارتفاع أكثر قوة في البلدان التي يقل فيها العمر المتوقع للفرد مقارنة بغيرها، ومعظمها من البلدان النامية منخفضة الدخل (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ٢).[٤] ويبدو التقارب ملاحظا داخل البلدان أيضا: فقد تراجع عدم المساواة في العمر المتوقع بين مواطني البلد الواحد، ولكن بدرجة أقل. وسجلت مؤشرات الصحة الأخرى تقدما ملحوظا أيضا، بما في ذلك معدل الوفاة دون سن الخامسة، ومعدل وفيات الأمهات، والحصول على المياه النظيفة. غير أنه لا تزال توجد تحديات في نظم الرعاية الصحية في العديد من هذه الاقتصادات، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن الجائحة (راجع WB 2019).

وبالرغم من التقدم المحرز نحو الحد من الفقر وزيادة العمر المتوقع، تباطأت وتيرة التقدم خلال العقدين الماضيين نحو الحد من عدم المساواة في الدخل. وسجل معامل جيني (مقياس للتشتت الإحصائي يوضح مدى عدم المساواة في الدخل) تراجعا تدريجيا فحسب بمقدار ٣ نقاط مئوية — من ٤٤ إلى ٤١ في المتوسط — خلال هذه الفترة (الشكل البياني ١-٢-٢، اللوحة ١). ولا تزال توجد فجوات شاسعة تفصل العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عن متوسط مستوى الاقتصادات المتقدمة، بينما وصلت بعض اقتصادات هذه المجموعة إلى هذا المستوى بالفعل. وأحرزت البلدان النامية منخفضة الدخل تقدما أقل، مع زيادة عدم المساواة في ثلث هذه البلدان. وبالمثل، تشير نسبة بالما (Palma ratio) إلى أن أصحاب أعلى ١٠٪ من الدخل يساوي دخلهم الإجمالي ضعف الدخل الإجمالي لأصحاب أدنى ٤٠٪

هذا الإطار من إعداد غابرييلا شوغات وفوتوشي ناريتا، بمساهمات من مؤلفي دراسة Brussevich, Dabla-Norris, and Khalid (2020) ودراسة Bannister and Mourmouras (2017) وألب جونبيليج. ويمثل هذا الإطار جزءا من مشروع بحثي عن السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان منخفضة الدخل بدعم من مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة. ولا تعبر الأفكار الواردة هنا بالضرورة عن وجهة نظر المكتب.

[١] للاطلاع على المزيد من المناقشات حول البلدان النامية منخفضة الدخل، راجع دراسة Fabrizio and others (2017)، والفصل الأول من عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الذي يناقش التقدم المحرز في بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

[٢] راجع WB (2018) للاطلاع على المزيد من المناقشات.

[٣] نظرا لتشتت البيانات التي يجري تحليلها في هذا الإطار، يتم حساب متوسط نقاط البيانات لسنة ما خلال هذه السنة والسنوات الأربع السابقة.

[٤] راجع UNDP (2019) للاطلاع على المزيد من المناقشات.

الإطار ١–٢ (تابع)

الشكل البياني ١–٢–١: تطورات إيجابية

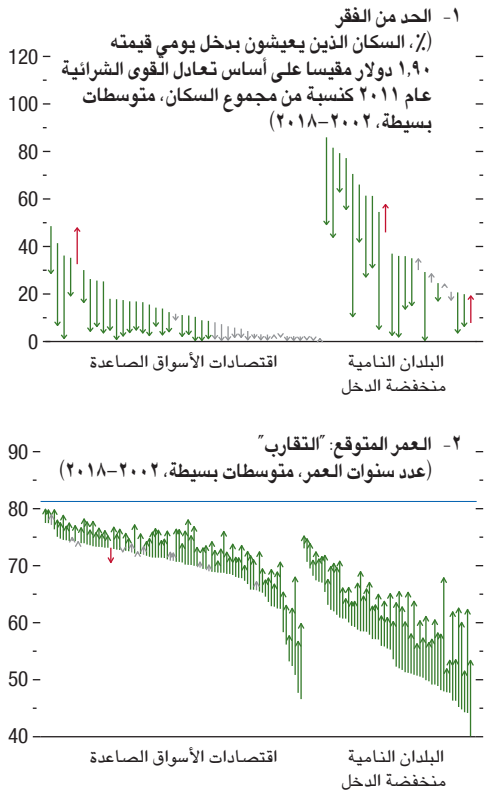

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

ملحوظة: كل بلد يمثله سهم يبدأ عند مستوى المتغير المعني في عام ٢٠٠٢ وينتهي عند مستوى عام ٢٠١٨. ويشير اللون الأخضر (الأحمر) إلى تحسن (تدهور) تزيد قيمته على نصف انحراف معياري. ويحسب متوسط نقاط البيانات لسنة ما خلال هذه السنة والسنوات الأربع السابقة.

الشكل البياني ١–٢–٢: الفجوات المتبقية

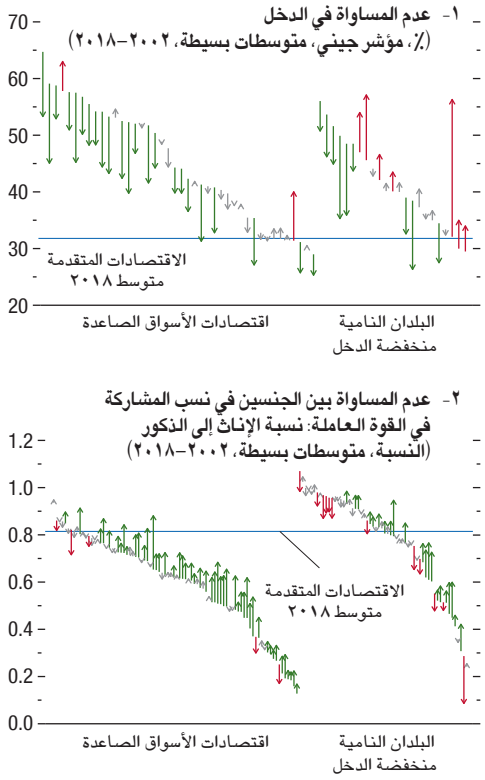

المصادر: منظمة العمل الدولية؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: كل بلد يمثله سهم يبدأ عند مستوى المتغير المعني في عام ٢٠٠٢ وينتهي عند مستوى عام ٢٠١٨. ويشير اللون الأخضر (الأحمر) إلى تحسن (تدهور) تزيد قيمته على نصف انحراف معياري. ويحسب متوسط نقاط البيانات لسنة ما خلال هذه السنة والسنوات الأربع السابقة. ويختلف تعريف مؤشر جيني حسب مسوح الأسر المعيشية التي يتم إجراؤها عبر البلدان (الدخل أو الاستهلاك، على سبيل المثال).

من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بينما لا يتجاوز الفرق ٢٥٪ في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة.

وعلى صعيد مجموعة أخرى من جوانب الشمول المرتبطة بعدم المساواة في الفرص، كان التقدم بطيئا أيضا. فقد بلغت نسبة الشباب غير النشطين (أي الشباب خارج التعليم أو العمل) ٢٠٪ تقريبا.[٥] وسجل مقياس عدم المساواة في التعليم (أي عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة داخل بلد ما) تراجعا طفيفا فحسب، وظلت معظم هذه الاقتصادات تعاني من فجوات شاسعة مقارنة بمتوسط الاقتصادات المتقدمة.[٦] وزادت المساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة، وإن كانت الفجوة بين الجنسين لا تزال كبيرة في نسب المشاركة في القوة العاملة (الشكل البياني ١–٢–٢، اللوحة ٢).[٧] وفي بعض الاقتصادات، يرتبط ضعف التقدم المحرز نحو زيادة نسب مشاركة الإناث في القوة العاملة بارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم. غير أن مستويات

[٥] راجع دراسة Ahn and others (2019) للاطلاع على مناقشة حول أسواق عمل الشباب في هذه الاقتصادات، ودراسة Duval and Loungani (2019) للاطلاع على مناقشة حول سياسات سوق العمل في هذه الاقتصادات. UNDP (2019) للاطلاع على المزيد من المناقشات.

[٦] يقوم بإعداد مؤشر عدم المساواة في التعليم مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لمنظمة الأمم المتحدة. راجع UNDP (2019) للاطلاع على المزيد من المناقشات.

[٧] راجع دراسة Brussevich and others (2018) ودراسة Ostry and others (2018) ودراسة Sahay and Cihak (2018) للاطلاع على مناقشات حول عدم المساواة بين الجنسين في القضايا الاقتصادية.

الإطار ١-٢ (تابع)

التحصيل الدراسي للنساء لا تزال أقل مقارنة بالرجال في معظم هذه الاقتصادات، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل.

تأثير الجائحة على الشمول

يُتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-١٩ إلى تعطيل الاتجاهات التي تشهد تحسنا في الوقت الحالي وتوسيع فجوات الشمول. وحسب تقديرات البنك الدولي، ستؤدي الجائحة إلى زيادة نسبة المواطنين الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار أمريكي يوميا على مستوى العالم بمقدار ١,١٤ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة، وهو ما يعني انزلاق ٩٠ مليون شخص تقريبا إلى هوة الفقر المدقع — وهي الزيادة الأولي على الإطلاق منذ عام ١٩٩٨.[٨] وفيما يتعلق بالعمر المتوقع، يُتوقع حاليا أن يكون تأثير الجائحة طفيفا.[٩] ولكن لا تزال هناك مجموعة من مخاطر التطورات المعاكسة المرتبطة بنظم الرعاية الصحية الأكثر هشاشة مقارنة بمثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة وتوقف خدمات الرعاية الصحية الأخرى المقدمة لمصابي فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والدرن (راجع دراسة Hogan and others 2020). وخلال الجوائح السابقة، اتسعت فجوة عدم المساواة في الدخل، لا سيما على المدى المتوسط (راجع دراسة Furceri and others 2020). غير أنه يُتوقع أن تكون الجائحة الحالية أكثر تأثيرا على عدم المساواة مقارنة بالجوائح السابقة نظرا لأن هذه الأزمة والتدابير الاحتوائية المصاحبة لها يقع تأثيرها الأكبر على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر (راجع دراسة Adams and others 2020 ودراسة Shibata 2020). كذلك تراجعت المساواة بين الجنسين، وقد تشهد انتكاسة حادة في ظل الظروف الحالية (راجع دراسة Alon and others 2020 ودراسة Georgieva and others 2020).

وبالرغم من صعوبة قياس الآثار التوزيعية للجائحة على العديد من الاقتصادات بطريقة مماثلة، تشير تقديرات محدودة النطاق تعكس تدني القدرة على العمل من بعد بالنسبة للوظائف منخفضة الأجر إلى حدوث انتكاسة قوية في التقدم المحرز منذ الأزمة المالية العالمية نحو الحد من عدم المساواة. وتقدر دراسة Brussevich, Dabla-Norris, and Khalid 2020 مدى القدرة على العمل عن بعد عبر ٣٥ اقتصادا، وتخلص إلى أن أصحاب الدخل المنخفض أقل قدرة عموما على العمل من بعد مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع (الشكل البياني ١-٢-٣، اللوحة ١). كذلك تشير البيانات المستمدة من مسوح آنية أخرى إلى أن القطاعات التي يسهل فيها أداء الوظائف عن بعد سجلت خسائر أقل في الوظائف خلال الفترة من فبراير إلى مايو ٢٠٢٠ في الولايات المتحدة

[٨] راجع WB (2020a). تساوي التقديرات توقعات السيناريو الأساسي دون تغير وضع عدم المساواة.

[٩] نظرا لأن السكان الأصغر سنا (الذين يبلغ وسيط أعمارهم ٢٧ عاما) أقل عرضة لمخاطر المرض، يقل عبء الوفيات مقارنة بالاقتصادات المتقدمة بعدة أضعاف (دراسة Decerf and others 2020).

الشكل البياني ١-٢-٣: إمكانية العمل من بعد وعدم المساواة في الدخل

١- إمكانية العمل من بعد، حسب شريحة الدخل الخمسية
(يتراوح المؤشر من صفر إلى ١، متوسطات بسيطة مقسومة على عدد الاقتصادات بين الأقواس على المحور السيني، كل عمود يمثل المتوسط مقسوما على عدد العاملين في كل من شرائح الدخل الخمسية في العينة)

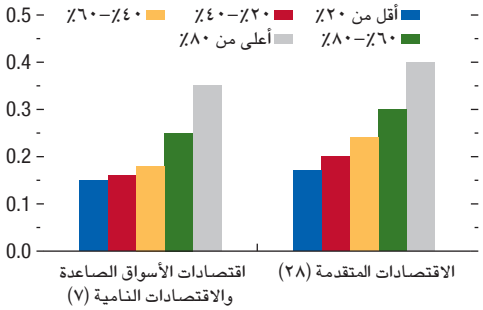

٢- الأثر التقديري على عدم المساواة في الدخل
(التغير ٪ في مؤشر جيني، تقدير الكثافة باستخدام نواة إيبانكنيكوف ونطاق سيلفرمان)

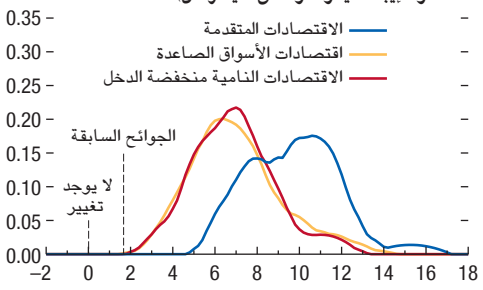

المصادر: دراسة Bick, Blandin, and Mertens 2020؛ ودراسة Brussevich and others 2020؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ٢، يتم تقدير الأثر على معامل جيني من خلال توزيع صدمة إجمالي الدخل (استنادا إلى توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الصادرة عن صندوق النقد الدولي) على الأنصبة في شرائح الدخل الخمسية بالتناسب مع إمكانية العمل من بعد التي تقاس باستخدام تقديرات معامل إمكانية العمل من بعد في نموذج انحدار فقدان الوظائف عبر القطاعات المقدر الذي يستند إلى البيانات الواردة في دراسة Bick, Blandin, and Mertens (2020, Appendix Table C1). وتحسب التغيرات بالنسبة المئوية في مؤشر جيني كالتغيرات في مؤشر جيني التقريبي القائم على الأنصبة في شرائح الدخل الخمسية فقط. ويستخدم (أقرب) متوسط مجموعة اقتصادية في حالة عدم توافر مؤشر لقياس إمكانية العمل من بعد. ويحسب متوسط نقاط البيانات لسنة ما خلال هذه السنة والسنوات الأربع السابقة. ويساوي الخط الرأسي "الجوائح السابقة" ١,٢٥٪ وفقا لنتائج دراسة Furceri and others (2020) حول صافي مؤشر جيني.

الإطار ١–٢ (تتمة)

(راجع دراسة Bick, Blandin, and Mertens 2020). وبتطبيق هذه النتائج على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن توزيع الانخفاض الكلي في الدخل (استنادا إلى أحدث توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الصادرة عن صندوق النقد الدولي) بين مجموعات الأشخاص مقسوما على شرائح الدخل الخمسية في كل اقتصاد حسب إمكانية العمل من بعد.[١٠] ويستخدم التأثير الناتج (مستبعدا منه أثر سياسات إعادة التوزيع أو أي عوامل أخرى) على أنصبة الدخل في شرائح الدخل الخمسية لتقدير التغير بالنسبة المئوية في معامل جيني في عام ٢٠٢٠. ويتضح أن متوسط معامل جيني لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يرتفع بمقدار ٢,٦ نقطة مئوية إلى ٤٢,٧، وهو رقم مماثل تقريبا لمستواه عام ٢٠٠٨، مما يشير إلى احتمالية خسارة المكاسب المحققة منذ الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ١–٢–٣، اللوحة ٢).

ويشير مقياس مبسط للرفاهية بخلاف إجمالي الناتج المحلي إلى أن الأزمة يُتوقع أن تقوض التقدم الكبير المحرز في مرحلة ما قبل الجائحة. ويستند هذا المقياس الذي اقترحته دراسة Jones and Klenow (2016) إلى أربعة عوامل: (١) نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي، و(٢) العمر المتوقع، و(٣) وقت الفراغ، و(٤) عدم المساواة في الاستهلاك.[١١] وعلى أساس هذه العوامل مجتمعة، تحسن متوسط مستوى الرفاهية في ٥٦ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تتوافر عنها بيانات خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٩ بما يعادل زيادة سنوية قدرها ٦٪ في مستويات الاستهلاك السنوي (الشكل البياني ١–٢–٤). وتجاوز ذلك نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها بمقدار ١,٣ نقطة مئوية. ويعزى نمو مستويات الرفاهية بالكامل تقريبا إلى زيادة العمر المتوقع. ويمكن أن تتراجع مستويات الرفاهية في عام ٢٠٢٠ بأكثر من ٨٪، وهو ما يرجع في جزء كبير منه إلى التغيرات المفرطة في عدم المساواة التي تتضح من التقديرات محدودة النطاق المستخدمة.

الشكل البياني ١–٢–٤: قياس نمو عوامل الرفاهية بخلاف إجمالي الناتج المحلي

(٪: نصيب الفرد من النمو السنوي مقارنة بعام ٢٠٠٢، متوسطات بسيطة عبر ٤٥ اقتصادا)

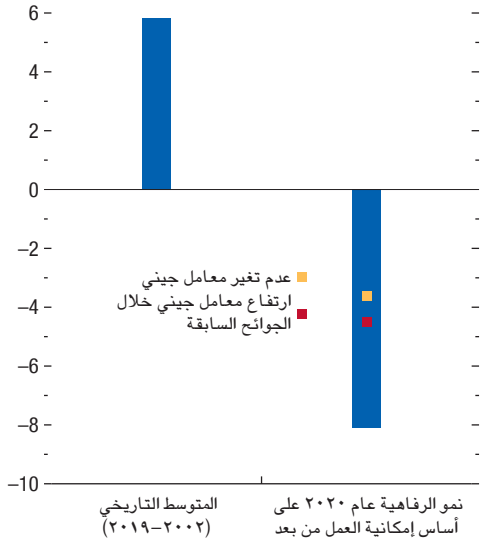

المصادر: جداول بن العالمية (الجدول ٩–١)؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند مؤشر الرفاهية إلى دراسة Jones and Klenow (2016, equation 7). وفي حالة استخدام سيناريوهات مختلفة لعدم المساواة في عام ٢٠٢٠، يستند سيناريو "عدم تغير معامل جيني" إلى أحدث مشاهدات متاحة، ويطبق سيناريو "ارتفاع معامل جيني خلال الجوائح السابقة" زيادة قدرها ١,٢٥٪ على جميع الاقتصادات استنادا إلى نتائج دراسة Furceri and others (2020) حول صافي مؤشر جيني، ويستند سيناريو "إمكانية العمل من بعد" إلى تقديرات محدودة النطاق تعتمد على مختلف درجات إمكانية العمل من بعد عبر مجموعات الدخل داخل البلدان (انظر الشكل البياني ١–٢–٣، اللوحة ٢). وتم استقراء البيانات الاقتصادية الكلية من أحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ويقدَّر الأثر على العمر المتوقع والتوظيف باستخدام نموذج متعدد المجموعات يقيس القابلية والإصابة والاستبعاد. ويحسب متوسط نقاط البيانات لسنة ما خلال هذه السنة والسنوات الأربع السابقة.

وقد أحرزت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقدما ملحوظا منذ عام ٢٠٠٠ نحو الحد من الفقر وزيادة العمر المتوقع. وتهدد جائحة كوفيد–١٩ بتقويض هذا التقدم، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر، واتساع الفجوات الحالية في عدم المساواة في الدخل والحصول على التعليم والمساواة بين الجنسين. وتعد سياسات إعادة التوزيع والتدابير الداعمة للفئات المتضررة من الأفراد والشركات أدوات ضرورية للتخفيف من التداعيات السلبية الكبيرة على مستويات عدم المساواة والرفاهية بوجه أعم.

[١٠] تتم معايرة تأثير الصدمة على أنصبة الدخل في الشرائح الخمسية حسب إمكانية العمل من بعد باستخدام تقديرات معامل إمكانية العمل من بعد في قياس انحدار خسائر الوظائف عبر القطاعات استنادا إلى البيانات المستمدة من دراسة Bick and others (2020, Appendix Table C1). ويستخدم متوسط (أقرب) مجموعة اقتصادات في حالة عدم توافر البيانات اللازمة لحساب مؤشر العمل عن بعد.

[١١] راجع دراسة Jones and Klenow (2016) التي تقترح مقياسا للرفاهية على أساس الاستهلاك السنوي بالنسبة المئوية. ويرصد المقياس المنفعة المتوقعة مدى الحياة لشخص تخيلي قبل مولده في بلد ما في سنة ما بناء على العديد من الافتراضات اللازمة لحساب هذا المقياس في مجموعة كبيرة من البلدان باستخدام البيانات الإجمالية فقط. راجع ملحق دراسة Jones and Klenow (2016) عبر الإنترنت للاطلاع على مناقشة مفصلة حول المحاذير التي ينبغي مراعاتها عند استخدام هذا المقياس. راجع أيضا دراسة Bannister and Mourmouras (2017)، وهي دراسة مكملة تتناول خسائر الرفاهية الصافية الناتجة عن القضايا البيئية..

الإطار ١-٣: تزايد مخاطر الإفلاس والإعسار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة — التقييم وخيارات السياسات

سيؤثر الركود الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ تأثيرا حادا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص. وعادة ما تكون هذه الشركات أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالشركات الأكبر حجما بسبب رؤوس أموالها الوقائية المحدودة وفرصها القليلة في الحصول على الائتمان، من بين عوامل أخرى. غير أن تداعيات الأزمة الحالية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يرجح أن تكون أكثر حدة مقارنة بالأزمات السابقة نظرا لأن هذه المشروعات تتركز أساسا في القطاعات الأكثر تضررا، كالمطاعم والفنادق والفنون والترفيه. وسيؤدي ذلك بالطبع إلى زيادة مخاطر السيولة والملاءة، مما سيشكل تهديدا لمستويات التوظيف والدين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتضمن هذا الإطار تقييما للوظائف المعرضة للخطر، ويناقش خيارات السياسات المتاحة لمعالجة مخاطر الإفلاس المتزايدة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وباستخدام نفس البيانات والإطار، يقيم الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي الانعكاسات على الاستقرار المالي، مع التركيز بوجه خاص على مخاطر الدين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويستند التحليل إلى المنهجية المقترحة في دراسة Gourinchas and others (2020) ويستخدم بيانات مستمدة من قاعدة بيانات Orbis عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر ٢١ اقتصادا (معظمها من الاقتصادات المتقدمة).[1] ولتقييم مخاطر السيولة في شركة ما، ينظر التحليل فيما إذا كانت الشركة لديها سيولة نقدية كافية في نهاية عام ٢٠٢٠ لتغطية مصروفاتها التشغيلية والمالية بافتراض أنه يمكنها تجديد الديون التي اقترب أجل استحقاقها دون إمكانية تحمل ديون جديدة. وبالمثل، يركز التحليل عند تقييم مخاطر الإعسار على ما إذا كانت الشركة يُتوقع أن تسجل صافي حقوق ملكية سالبا في نهاية عام ٢٠٢٠. ووفقا للتحليل، تشكل الشركات المتعثرة من ٩٪ إلى ١٣٪ من مجموع وظائف المشروعات الصغيرة والمتوسطة (في العينة)، وذلك حسب مقياس الإعسار المستخدم — الإعسار أو نقص السيولة. ويمثل ذلك حوالي ضعف الوظائف المعرضة للخطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب مخاطر السيولة (وزيادة بنسبة ٥٠٪ بسبب مخاطر الإعسار) مقارنة بسيناريو خال من كوفيد-١٩ (انظر الشكل البياني ١-٣-١، اللوحة ١). وباستخدام نقص السيولة كأحد مقاييس الإعسار، ترتفع نسبة الوظائف المعرضة للخطر ارتفاعا حادا إلى ٣٠٪ و٤٠٪ في قطاع الفنون والترفيه وقطاع الأغذية والإقامة على الترتيب، وهو ما يعكس زيادة التراجع في مستويات الناتج وارتفاع الكثافة الوظيفية في هذين القطاعين مقارنة بغيرهما (الشكل البياني ١-٣-١، اللوحة ٢).[2]

الشكل البياني ١-٣-١: مخاطر السيولة والملاءة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كوفيد-١٩ خلال عام ٢٠٢٠

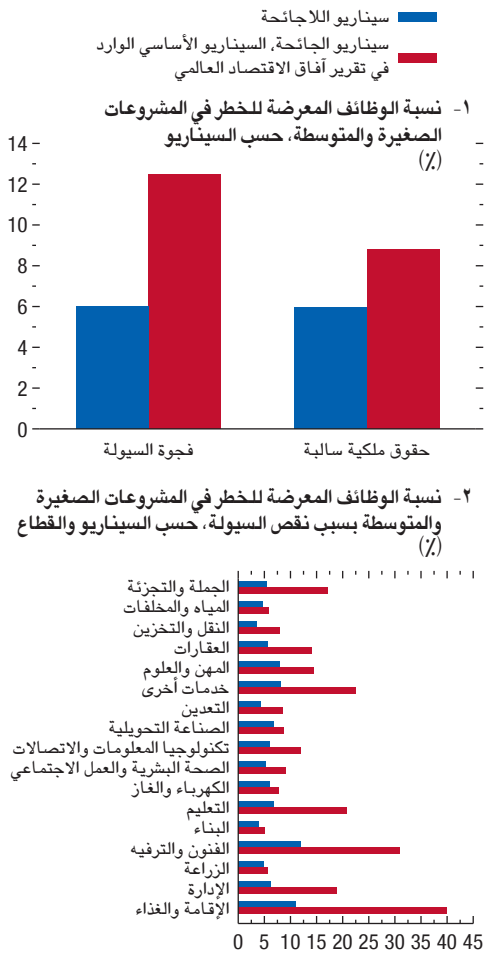

المصادر: قاعدة بيانات Orbis؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تقيس الأعمدة نسبة الوظائف المعرضة للخطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة فجوات السيولة أو تراجع حصص الملكية إلى مستويات سالبة في الشركات في سيناريو اللاجائحة خلال عام ٢٠٢٠ (الأعمدة الزرقاء) وسيناريو الجائحة باستخدام توقعات السيناريو الأساسي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على مستوى البلدان (الأعمدة الحمراء). ويتم تجميع البيانات على مستوى الشركات، ثم على المستوى القطري باستخدام الأوزان القطاعية، وعبر البلدان باستخدام أوزان إجمالي الناتج المحلي.

هذا الإطار من إعداد فيديريكو ديبث وكيارا ماغي.

[1] تشمل هذه البلدان أستراليا والنمسا وبلجيكا والجمهورية التشيكية وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا وبولندا والبرتغال ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة.

[2] يؤدي إدراج الدعم الحكومي الكبير الذي تقدمه معظم البلدان في القياس إلى تخفيض هذه التوقعات. ويصعب قياس هذا الدعم نظرا لاختلاف أشكاله وتباين معدلات الاستفادة منها عبر الشركات والبلدان. وفي ضوء أوجه القصور تلك، تشير تقديرات المحاكاة الأولية إلى أن الدعم الحكومي المعلن ربما يكون قد حال بدرجة كبيرة دون زيادة عجز السيولة ومعدلات الإعسار في بعض البلدان الأوروبية (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لأوروبا).

الإطار ١–٣ (تتمة)

وتتطلب الزيادة الكبيرة المتوقعة في مستوى المخاطر تقديم المزيد من الدعم من جانب الحكومة. وعادة ما تكون النصيحة في هذه الحالة هي تقديم السيولة للشركات ذات الملاءة التي تعاني من نقص السيولة، وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة لتسهيل سرعة إعادة توزيع الموارد، ولكن هذه المرة مختلفة. فحجم الصدمة، وعدم اليقين بشأن المدة التي ستستغرقها، والتداعيات المالية الكلية المصاحبة لحالات الإفلاس الجماعية جميعها عوامل تبرر اللجوء بشكل أكبر من المعتاد إلى خيار دعم الملاءة. علاوة على ذلك، يتعين تخفيض التكلفة القانونية والمالية لقضايا الإفلاس للحد من مخاطر تراكم العمل على محاكم الإفلاس.

وقد تنطوي الخيارات المتعددة التي يمكن للحكومة من خلالها تقديم دعم الملاءة على مفاضلات مهمة — مثل الموازنة بين نطاق تغطية الدعم وانخفاض تكلفته، والحد قدر الإمكان من حالات الإفلاس غير المبررة، واحتواء تكلفة المالية العامة، والتشجيع على الحفاظ على الشركات (والوظائف) وإعادة توزيع الموارد. ويوضح الشكل البياني ١–٣–٢ أثر خيارين توضيحيين على معدلات الإعسار المتوقعة — منح جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٥٪ من إيراداتها السنوية في مرحلة ما قبل الجائحة (وهو ما يعادل أكثر من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) إما في صورة قروض حكومية أو ضخ أدوات شبيهة برؤوس الأموال المساهمة. ويؤدي الخيار الثاني فقط إلى الحد من مخاطر الإعسار — وكذلك إلى تخفيض نسبة الوظائف المعرضة للخطر بحوالي ٣ نقاط مئوية مقارنة باللوحة ١ في الشكل البياني ١–٣–١.[٣] وتأتي هذه الميزة على حساب زيادة مخاطر المالية العامة، لا سيما إذا تعثرت الشركات عن سداد ديونها في نهاية المطاف نظرا لأن مطالبات الدين ستكون لها الأولوية على مطالبات الأدوات الشبيهة برأس المال.

وبوجه عام، تتطلب المخاطر المتزايدة وما ينتج عنها من تداعيات على التعافي دعم الشركات لفترة أطول وضخ الأدوات الشبيهة برأس المال — على الأقل في البلدان التي يتوفر لها الحيز المالي اللازم. وبالنسبة للشركات الأكبر حجما، تتضمن الخيارات المتاحة ضخ رؤوس الأموال المساهمة مباشرة أو مطالبات الدين الثانوية مقابل شهادات الاكتتاب على سبيل المثال. وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تقديم المنح مع زيادة معدل ضريبة الشركات مستقبلا بشكل مؤقت، وسيكون لهذا الخيار نفس تأثير ضخ رؤوس الأموال المساهمة. غير أن هذا النهج قد تنشأ عنه تحديات بالنسبة للإدارة الضريبية، وسيتعين تصميمه بدقة. وستترتب على جميع هذه الخيارات مخاطر مالية متزايدة نظرا لأن ضخ الأدوات الشبيهة برأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد لا يجذب الشركات التي تتوافر لها مقومات الاستمرار فقط، بل الشركات التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار أيضا وتراهن على النجاة.

الشكل البياني ١–٣–٢: التغير في نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات حقوق الملكية السالبة، حسب سيناريو السياسات والمنطقة

(بالنقاط المئوية)

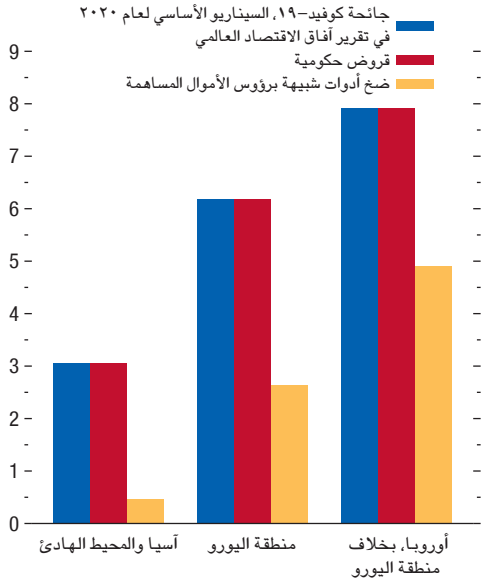

قاعدة بيانات Orbis؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تقيس الأعمدة التغير في نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات حقوق الملكية السالبة في سيناريو يخلو من تدخلات السياسات (الأعمدة الزرقاء) والقروض الحكومية (الأعمدة الحمراء) وضخ أدوات شبيهة برؤوس الأموال المساهمة (الأعمدة الصفراء). وتحسب التغيرات من خلال مقارنة سيناريو الجائحة الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بسيناريو مغاير لعام ٢٠٢٠ يخلو من جائحة كوفيد–١٩. ويتم تجميع البيانات على مستوى الشركات، ثم على المستوى القطري باستخدام الأوزان القطاعية، وعبر البلدان باستخدام أوزان إجمالي الناتج المحلي.

٣ ينطوي تطبيق السياستين على تقديم تحويلات نقدية بنفس القيمة، ولذلك فهما على نفس القدر من الفعالية في التخفيف من مخاطر السيولة.

الإطار ١-٤: الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩

انخفضت حدة الاضطرابات الاجتماعية خلال الشهور الأخيرة بسبب تراجع حرية الحركة. ويتسق ذلك مع التجارب الماضية التي تلت الجوائح مباشرة. غير أن الفترة التي سبقت أزمة كوفيد-١٩ شهدت اضطرابات مرتفعة ومتنامية. ومع انتهاء الأزمة، قد تتجدد الاضطرابات في البلدان التي توقفت عن إحراز تقدم في مواجهة القضايا الاجتماعية والسياسية الأساسية وأدت الأزمة إلى انكشاف مشكلاتها أو تفاقمها.

وتراجعت حدة الاضطرابات الاجتماعية تراجعا ملحوظا مع فرض حالة الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي. فقد انخفض مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار انخفاضا حادا منذ مارس ٢٠٢٠، والذي يحسب عدد التقارير الإعلامية التي تتناول الاضطرابات الاجتماعية.[١] وبلغ معدل تواتر أحداث الاضطرابات الرئيسية — التي تتحدد على أساس ارتفاع مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار في البلد المعني — أقل مستوياته في خمس سنوات تقريبا. ويرتبط انخفاض الاضطرابات الاجتماعية ارتباطا وثيقا بالتراجع العام في حرية الحركة الناتج عن القواعد المطبقة، مثل تعليمات البقاء في المنازل والتباعد الاجتماعي الطوعي كما يتضح من الشكل البياني ١-٤-١ (اتساقا مع نتائج الفصل الثاني). ومن الاستثناءات الملحوظة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد عنف الشرطة سريعا في بداية يونيو (الشكل البياني ١-٤-٢)، ولبنان.[٢]

وقبل تفشي جائحة كوفيد-١٩، استمر تصاعد الاضطرابات لعدة سنوات. وشهدت الفترة من أواخر عام ٢٠١٩ إلى أوائل عام ٢٠٢٠ احتجاجات كبرى، لا سيما في الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وغيرهما أيضا، بما في ذلك بيلاروس وبوليفيا وشيلي وفرنسا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والهند وإيران والعراق. وكان ذلك استمرارا لاتجاه أطول أجلا منذ عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-٤-١)، وشهد هذا الاتجاه انعكاسا في المسار لتتراجع الاضطرابات تدريجيا بعد أن بلغت مستوى الذروة في أعقاب الربيع العربي عام ٢٠١١.

وتشير التجارب التاريخية إلى أن البلدان التي تبتلى بالمزيد من الجوائح تشهد اضطرابات أكثر تواترا. ويعرض الجدول ١-٤-١ شواهد إحصائية مقطعية حول عدد الاضطرابات الاجتماعية والجوائح منذ عام ١٩٩٠. وتستمد بيانات الجوائح من قاعدة بيانات EM-DAT الدولية للكوارث التي تتضمن معلومات عن توقيت أكثر من ١٢٠٠ جائحة وموقعها الجغرافي منذ عام ١٩٩٠. وتشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة دالة إحصائيا بين هذين المتغيرين عبر البلدان. وتنطبق هذه النتيجة على المناطق، وتظل ثابتة باختلاف تواتر الجوائح وحدتها.

الشكل البياني ١-٤-١: نسبة البلدان التي تشهد اضطرابات شهريا مقيسة بمؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار

(٪: الانحراف ٪ عن السيناريو الأساسي على المقياس الأيمن)

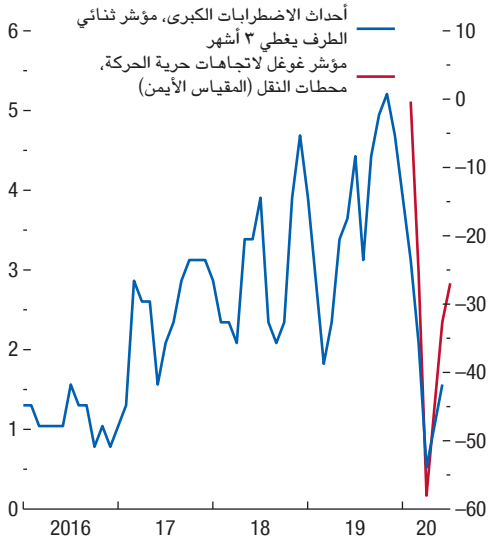

المصادر: مؤسسة Factiva؛ وتقارير حركة المجتمع الصادرة عن شركة غوغل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مؤشر غوغل لاتجاهات حرية الحركة هو متوسط شهري بسيط لانحراف حرية النقل في جميع البلدان عن مستواها في السيناريو الأساسي.

غير أن هذه العلاقة الإحصائية المقطعية ليست سببية على الأرجح. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي عوامل مشتركة، مثل المنطقة الجغرافية أو مستوى الدخل، إلى زيادة الاضطرابات وزيادة الجوائح أو اشتداد وطأتها. وللنظر في هذه الاحتمالية، يعرض الجدول ١-٤-٢ نتائج نموذج ديناميكي تم استخدامه لتقدير انحدار السلاسل الزمنية المقطعية.[٣] ويتضمن هذا النموذج بعض الدوافع المشتركة، بما في ذلك الآثار القطرية والزمنية والاحتجاجات الأخيرة. وتشير النتائج إلى شواهد إحصائية ضعيفة للغاية على زيادة احتمالية الاضطرابات عقب

هذا الإطار من إعداد فيليب باريت وصوفيا تشين. وقدمت لويزا كاليكستو المساعدة البحثية.

[١] مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار هو مؤشر يقيس الاضطرابات الاجتماعية ويتم حسابه على أساسه التقارير الإخبارية. وتتضمن دراسة Barrett and others (2020) تفاصيل عن المؤشر وكيفية استخدامه في التعرف على أحداث الاضطرابات الرئيسية.

[٢] يعد رد الفعل القوي في التقارير الإخبارية على القضية الأمريكية دليلا أيضا على أن هذا المنهج لا يزال يرصد الاحتجاجات بالرغم من وجود أحداث أخرى مهمة.

[٣] تحديدا، يمثل نموذج الاحتمال الخطي: $y_{i,t} = \alpha_i + \eta_t + \sum_{j=1}^{m} \beta_j x_{i,t}^{j} + \gamma' z_{i,t} + e_{i,t}$، حيث الرمز $y_{i,t}$ مؤشر لاضطرابات اجتماعية شهدها البلد i في السنة t، وحيث α_i وη_t آثار قطرية وزمنية ثابتة، والرمز $x_{i,t}^{j}$ مؤشر متغير يساوي ١ في حالة تكرر الكارثة الأخيرة في j فترات سابقة (في الممارسة العملية، يتم تجميع الفترات السابقة لتعزيز قوة النموذج)، و$z_{i,t}$ متجه المتغيرات الضابطة. ويتم تجنب النماذج غير الخطية لإدراج مجموعة كبيرة من الآثار القطرية والزمنية الثابتة. وتشير دراسة Barrett and others (2020) إلى أن الاضطرابات الاجتماعية الأخيرة في الداخل والبلدان المجاورة ترتبط بتزايد الاضطرابات الاجتماعية مستقبلا، وتدرج بالتالي كتغيرات ضابطة. ولا يستبعد هذا التحليل قصير المدى الآثار الأطول أجلا للجوائح على الاضطرابات، كتلك التي يناقشها عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الإطار ١-٤ (تابع)

الشكل البياني ١-٤-٢: المقالات الصحفية اليومية التي تتناول الاحتجاجات في الولايات المتحدة، إبريل - يونيو ٢٠٢٠

(المؤشر، إبريل ٢٠٢٠ = ١٠٠)

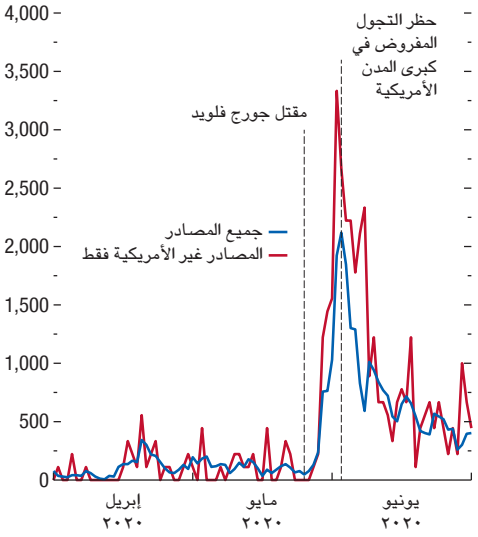

المصادر: مؤسسة Factiva؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجوائح. بل إن العكس هو الصحيح، حيث تتراجع احتمالية الاضطرابات الاجتماعية في جميع البلدان عقب الجوائح (راجع المواصفتين ٢ و٣ تحديدا). وتتسق تجربة كوفيد-١٩ حتى الآن مع النمط التاريخي.

كذلك يتضمن التاريخ الحديث أمثلة قليلة على الاضطرابات التي تربطها علاقة سببية واضحة بالجوائح. فنادرا ما كانت المخاوف بشأن الصحة العامة من الدوافع الرئيسية وراء الاضطرابات الاجتماعية الكبرى خلال العقدين الماضيين، بالرغم من الجوائح العديدة (ومعظمها جوائح فيروسية) التي شهدتها هذه الفترة. وبينما تتفاوت المطالب، فإن مزاعم المحتجين في مختلف الأحداث، بدءا من الربيع العربي عام ٢٠١١، والاضطرابات في أمريكا اللاتينية في أواخر عام ٢٠١٩، والاحتجاجات على الإجراءات التقشفية في أوروبا عقب الركود الكبير، وحتى مختلف الاضطرابات التي شهدتها آسيا، ترتبط ظاهريا على الأقل بحالة من عدم الرضا حيال قضايا اجتماعية أو سياسية، لا بقضايا الصحة العامة. وفي الوقت نفسه، نشأ عدد من أزمات الصحة العامة الرئيسية، وإن كانت أقل حدة مقارنة بجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة «سارس» (٢٠٠٢-٢٠٠٤) وإنفلونزا الطيور H5N1 (٢٠٠٣ إلى الآن) وإنفلونزا الخنازير H1N1 (٢٠٠٩-٢٠١٠) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية «MERS» (٢٠١٢ إلى الآن) وجائحة إيبولا في غرب إفريقيا (٢٠١٣-٢٠١٦).

وتوجد عدة عوامل قد تفسر وجود فترة فاصلة طويلة بين الجوائح والاضطرابات. فالأزمات الإنسانية عادة ما تعوق التواصل والنقل اللازمين لتنظيم الاحتجاجات الكبرى. وقد ينحاز الرأي العام إلى التماسك والتضامن في أوقات الضغوط. أو ربما تستفيد النظم الحاكمة من حالات الطوارئ لدعم قوتها وإخماد الانشقاقات.

وستتجدد الاضطرابات على الأرجح مع انحسار الجائحة. ويشير هذا التحليل إلى تصاعد الاضطرابات قبل بداية أزمة كوفيد-١٩ وتراجعها مع استمرار الأزمة. ومن منطلق هذا المنطق، يُتوقع مع انحسار الأزمة تجدد الاضطرابات في نفس المناطق التي شهدتها من قبل، ليس بسبب أزمة كوفيد-١٩ في حد ذاتها، ولكن بسبب القضايا الاجتماعية والسياسية التي لم تعالج بعد. وقد تتزايد التهديدات في المناطق التي أدت فيها الأزمة إلى انكشاف المشكلات الراهنة أو تفاقمها، مثل نقص الثقة في المؤسسات أو ضعف الحوكمة أو الفقر أو عدم المساواة.[٤]

[٤] يناقش العديد من الدراسات كيف يمكن لهذه العوامل أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي (دراسة Alesina and Perotti 1996) والنزاعات الأهلية (تتضمن دراسة Blattman and Miguel 2010 مسحا لهذه النزاعات).

الجدول ١-٤-١: الانحدارات الإحصائية المقطعية

(العلاقة الإحصائية المقطعية بين الاضطرابات الاجتماعية والجوائح)

	متغير تابع: عدد أحداث الاضطرابات الاجتماعية، ١٩٩٠-٢٠١٩			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عدد الجوائح	٠,٠٥٦***	٠,٠٤٤**		
	(٠,٠١٣)	(٠,٠١٩)		
عدد الوفيات نتيجة الجوائح			٠,٠٠٠٢***	٠,٠٠٠١*
			(٠,٠٠٠٠٥)	(٠,٠٠٠١)
آثار إقليمية ثابتة	لا	نعم	لا	نعم
المشاهدات	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨
معامل التحديد	٠,٠٨٠	٠,١٠٩	٠,٠٥٨	٠,٠٩٧
معامل التحديد المعدل	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٥٠	٠,٠٦٠

المصادر: قاعدة بيانات EM-DAT؛ ومؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يعرض الشكل البياني الأخطاء المعيارية الثابتة بين أقواس.
$p < .05$*؛ $p < .01$**؛ $p < .001$***.

الإطار ١–٤ (تتمة)

الجدول ١–٤–٢: الانحدارات الديناميكية – الجوائح
(احتمالات مشروطة لحدوث الاضطرابات الاجتماعية في أعقاب الجوائح)

	متغير تابع: أحداث الاضطرابات الاجتماعية					
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
الجائحة، الشهر الحالي		−٠,٠٠٣	−٠,٠٠٦**	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣
		(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٥)
الجائحة، آخر ٢–٣ أشهر		−٠,٠٠٣	−٠,٠٠٦*	−٠,٠٠١	−٠,٠٠١	−٠,٠٠٣
		(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٥)
الجائحة: آخر ٤–٦ أشهر		−٠,٠٠٥*	−٠,٠٠٩***	−٠,٠٠٣	−٠,٠٠٣	−٠,٠٠٣
		(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٥)
عدد الشهور منذ آخر اضطرابات اجتماعية					٠,٠٠٠٠٠	−٠,٠٠٠٠٠
					(٠,٠٠٠٠٢)	(٠,٠٠٠٠٣)
عدد الشهور منذ آخر اضطرابات اجتماعية، البلدان المجاورة						٠,٠٠٠٠٢
						(٠,٠٠٠٠٣)
المتغير الثابت	٠,٠١٤***	٠,٠١٥***				
	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)				
آثار قطرية ثابتة		لا	نعم	نعم	نعم	نعم
آثار زمنية ثابتة		لا	لا	نعم	نعم	نعم
معامل التحديد	٠,٠١٤	٠,٠١٥	٠,٠١٩	٠,٠٣٦	٠,٠٤٤	٠,٠٤٩
المشاهدات	٢٧,٢٢٣	٢٧,٢٢٣	٢٧,٢٢٣	٢٧,٢٢٣	١٧,٨٩٣	١٤,٩٥٢

المصادر: قاعدة بيانات EM-DAT؛ ومؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تتضمن جميع المواصفات أيضا المزيد من الجوائح السابقة التي لا تعكس أنماطا إحصائية ثابتة. ويعرض الشكل البياني الأخطاء المعيارية العنقودية المزدوجة بين أقواس.
$p < .05$*؛ $p < .01$**؛ $p < .001$***.

تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

على الرغم من زيادة التقلبات، ظل مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأولية ثابتا عموما من فبراير إلى أغسطس ٢٠٢٠، وهما الفترتان المرجعيتان لعددي إبريل وأكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١–ت خ–١، اللوحة ١). ويعكس ذلك مرحلتين مختلفتين: الفترة من فبراير إلى إبريل عندما تراجع المؤشر بنسبة ٢٤٪ مع اشتداد وطأة جائحة كوفيد–١٩، والفترة من إبريل إلى أغسطس التي شهدت ارتفاع المؤشر مجددا بنسبة ٣١٪ في ظل إرخاء تدابير الإغلاق العام واستئناف النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان. غير أن وتيرة التعافي تفاوتت عبر السلع الأولية حسب الأوضاع في قطاعات الاستهلاك النهائي والمناطق المتضررة من تفشي الجائحة، وأيضا حسب قابلية تخزين السلعة ومرونة عرضها. وتعافت أسعار الطاقة وبعض المواد الزراعية الخام في مرحلة لاحقة عقب تعافي أسعار المعادن. وكانت أسعار الغذاء أقل تضررا، رغم أن التغيرات طالت مجموعة كبيرة من السلع الزراعية الأولية. ويتضمن هذا التقرير الخاص تحليلا متعمقا لأوضاع أسواق الفحم أيضا.

تعافي أسعار الطاقة عقب إبريل

تراجعت أسعار النفط بنسبة ٦٠٪ ما بين فبراير وإبريل ٢٠٢٠ في ظل انهيار الطلب العالمي على النفط والمخاوف بشأن الطاقة التخزينية نتيجة تفشي الجائحة (انظر الشكل البياني ١–ت خ–٢). وفي مارس، لم تتمكن مجموعة بلدان أوبك+ (بلدان منظمة أوبك، وروسيا، والبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في منظمة أوبك) من الاتفاق على تخفيض العرض لاستعادة النظام في الأسواق، ولكن مع زيادة هبوط أسعار النفط، قررت المجموعة في منتصف إبريل تخفيض الإنتاج بمقدار ٩,٧ مليون برميل يوميا في مايو ويونيو (وتم تمديد العمل بالاتفاق لاحقا حتى شهر يوليو)، وبمقدار ٧,٧ مليون برميل يوميا حتى ديسمبر ٢٠٢٠، وبمقدار ٥,٨ مليون برميل يوميا حتى إبريل ٢٠٢٢. كذلك تضرر منتجو النفط الخام الأمريكي نتيجة انهيار أسعار عقود مزيج غرب تكساس الوسيط المستقبلية الأقرب استحقاقا إلى –٣٧ دولارا أمريكيا في إبريل. ونتيجة الانخفاض المطول في أسعار النفط، توقف إنتاج الآبار، مما أدى إلى تراجع حاد في أعمال الحفر وارتفاع كبير في طلبات إشهار الإفلاس المرفوعة من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة. وأدى ذلك إلى تراجع غير مسبوق في إنتاج النفط الخام الأمريكي بمقدار مليوني برميل يوميا في مايو ٢٠٢٠.

وبفضل خفض العرض اعتبارا من نهاية إبريل، تعافت أسعار النفط لترتفع من أقل من ١٠ دولارات إلى أكثر من ٤٠ دولارا أمريكيا للبرميل في مطلع يونيو، ولكنها ظلت حتى أغسطس أقل من أسعار بداية يناير بحوالي ٢٥ دولارا أمريكيا. لذلك شهد العديد من شركات النفط خسائر كبيرة، وتسريحا

الشكل البياني ١–ت خ–١: تطورات أسواق السلع الأولية

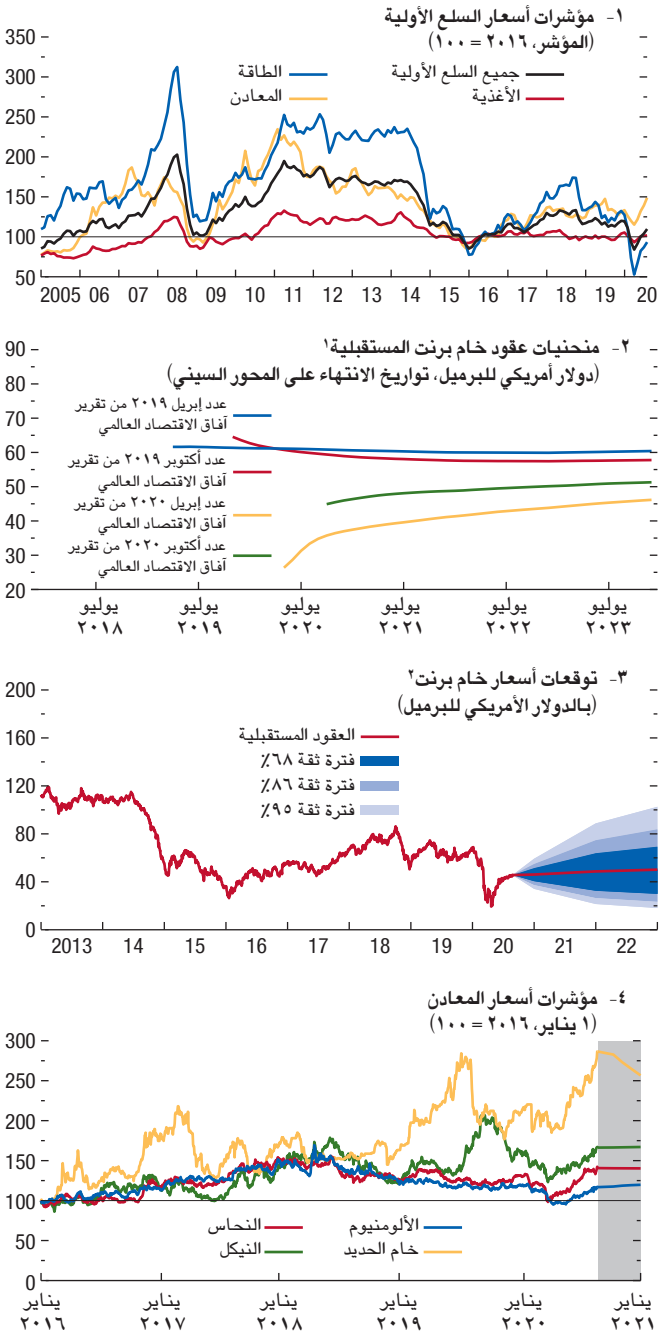

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، ومؤسسة Refinitiv Datastream، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] أسعار العقود المستقبلية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي افتراضات السيناريو الأساسي المستخدم في كل عدد من أعداد التقرير، وهي مستمدة من أسعار العقود المستقبلية. وتستند الأسعار الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من التقرير إلى الأسعار في نهاية يوم ٢١ أغسطس ٢٠٢٠.

[2] مستمدة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠.

الشكل البياني ١–ت خ–٢: معدلات استخدام طاقة تخزين النفط

(٪)

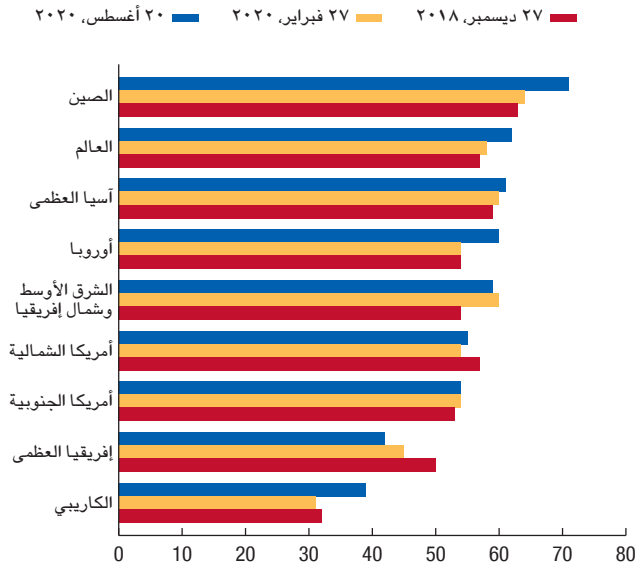

المصادر: مؤسسة URSA Space Systems، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: البلدان والمناطق حسب التعريف المستخدم لدى مؤسسة URSA Space Systems.

الشكل البياني ١–ت خ–٣: مؤشرات قيادة السيارات والسير على مستوى العالم

(المؤشر، ١٣ يناير ٢٠٢٠ = ١٠٠)

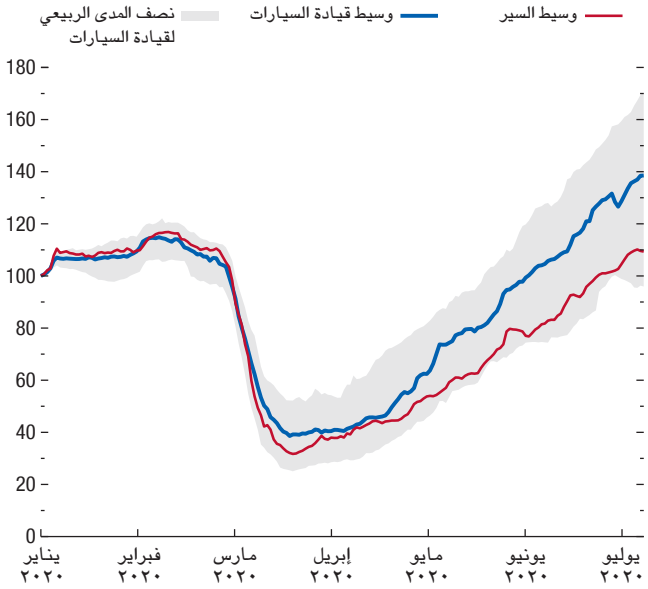

المصادر: شركة آبل، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تعبر البيانات عن متوسط متحرك يغطي ٧ أيام لمؤشرات التنقل الصادرة عن شركة آبل.

ضخما للعاملين، وخفضا لقيمة الأصول نتيجة إعادة تقييم الأسعار المتوقعة والاستثمارات.

وعلى جانب الطلب، أدى تفشي فيروس كوفيد–١٩ إلى انهيار حاد في أسعار النفط نتيجة منع السفر وما صاحب ذلك من انخفاض كبير في الطلب العالمي على الوقود السائل في النصف الأول من عام ٢٠٢٠. وقد تعافت معدلات الحركة المرورية على الطرق في العديد من البلدان (انظر الشكل البياني ١–ت خ–٣) من ناحية، بينما من الناحية الأخرى استمر تباطؤ حركة النقل الجوي — لا سيما الرحلات الدولية. لذلك تتوقع الوكالة الدولية للطاقة تراجع الطلب على النفط هذا العام بمقدار ٨,١ مليون برميل يوميا، ليصل إلى ٩١,٩ مليون برميل يوميا، على أن يرتفع مجددا بمقدار ٥,٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢١ — وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن توقعات إبريل التي أشارت إلى تراجع الطلب بمقدار ٩,٣ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠.

وفي أسواق الغاز الطبيعي، اقتربت الأسعار الفورية من تسجيل انخفاضات غير مسبوقة خلال الشهور الأخيرة، حيث ظل جزء كبير من المخزونات دون استخدام عقب شتاء معتدل، واقترن ذلك بتراجع الطلب وأسعار النفط. وأدى ذلك إلى قيام منتجي النفط بحرق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي غير المرغوب فيه كمنتج ثانوي لاستخراج النفط — بما يعادل ٤٠٠ طن متري من ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠١٩، وهو مستوى غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٩ حسب البنك الدولي. وفي أواخر أغسطس، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بسبب الزيادة غير المتوقعة في مستويات الطلب خلال الشتاء، وعدم اليقين بشأن العرض في آسيا، وأنماط التداول الفنية. وكمنافس للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، شهد الفحم أيضا ضغوطا خافضة للأسعار، بالرغم من أن انقطاع العرض في جنوب إفريقيا والطلب القوي من المشترين في القطاع الصناعي الهندي ساهما في دعم أسعار الفحم في جنوب إفريقيا، بينما تراجعت الأسعار في أستراليا بسبب تشديد القيود الاستيرادية الحاد في الصين وخطة اليابان لوقف العمل تدريجيا في محطات توليد الكهرباء باستخدام الفحم بحلول ٢٠٣٠ نظرا لعدم كفاءتها (راجع القسم الخاص بالفحم).

واعتبارا من بداية سبتمبر، يتضح من عقود النفط المستقبلية ارتفاع أسعار خام برنت إلى ٥٠ دولارا أمريكيا بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى مخاوف بشأن الطلب على المدى القريب (الشكل البياني ١–ت خ–١، اللوحة ٢). كذلك تشير افتراضات السيناريو الأساسي، والتي تستند أيضا إلى أسعار العقود المستقبلية، إلى بلوغ متوسط الأسعار السنوية ٤١,٧ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠٢٠ — وهو ما يعد انخفاضا بنسبة ٣٢٪ عن متوسط عام ٢٠١٩ — و٤٦,٧ دولار أمريكي للبرميل عام ٢٠٢١ بالنسبة لمتوسط أسعار النفط الفورية الصادر عن صندوق النقد الدولي. وفي الوقت الحالي، تشهد سوق النفط درجة كبيرة من عدم اليقين نظرا لعدم السيطرة على جائحة كوفيد–١٩ حتى الآن (الشكل البياني ١–ت خ–١، اللوحتان ٢ و٣). غير أن المخاطر متوازنة بوجه عام. وتتضمن احتمالات تجاوز الأسعار المتوقعة تصاعد الأحداث الجغرافية–السياسية في الشرق الأوسط وتسارع وتيرة احتواء الجائحة والتراجع الحاد في الاستثمارات في قطاع إنتاج النفط والغاز والمزيد من الإفلاسات في قطاع الطاقة. وبالنسبة لمخاطر التطورات السلبية، يتمثل أهمها في تباطؤ النشاط الاقتصادي

الشكل البياني ١–ت خ–٤: أسعار السلع الأولية خلال جائحة كوفيد–١٩

(٪)

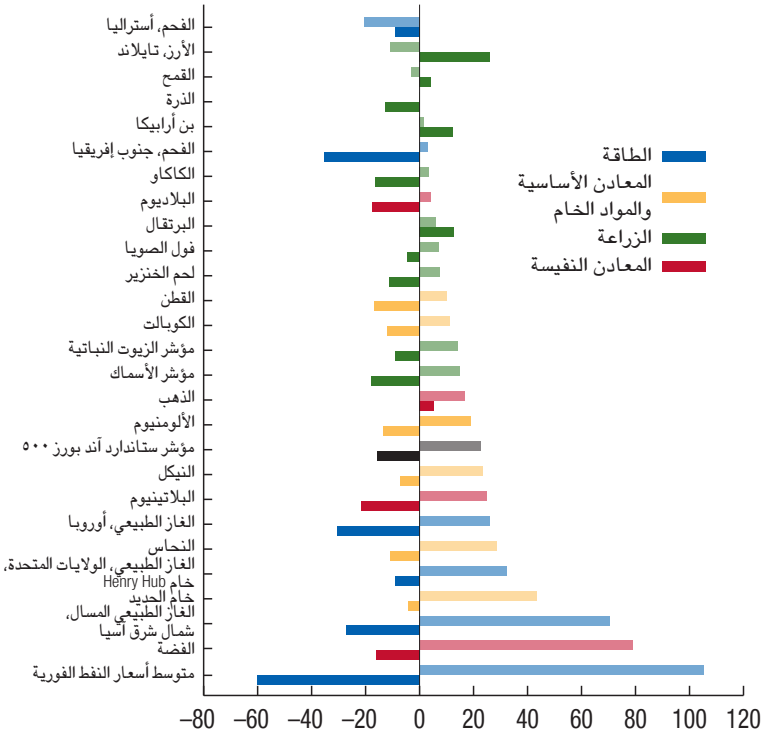

المصادر: مؤسسة Argus، ومؤسسة Bloomberg L.P.، ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، ومؤسسة Thomson Reuters Datastream، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الألوان القاتمة التغير بالنسبة المئوية في أسعار السلع الأولية خلال الفترة فبراير–إبريل ٢٠٢٠، بينما تمثل الألوان الهادئة التغير بالنسبة المئوية خلال الفترة إبريل–أغسطس ٢٠٢٠.

مجددا في ظل المخاوف بشأن المخزونات الكبيرة غير المستغلة. ومن مخاطر التطورات السلبية الأخرى التي تهدد أسعار النفط، زيادة نمو حجم الإنتاج النفطي في عدد من البلدان بخلاف مجموعة أوبك+، وعودة الإنتاج النفطي في ليبيا إلى مستوياته الطبيعية على نحو أسرع من المتوقع، ووقف العمل باتفاقية أوبك+. وعلى المدى المتوسط والطويل، تعد الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات في مختلف بلدان العالم بغرض الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مخاطر التطورات السلبية الأخرى التي تهدد الطلب على النفط (راجع الإطار ١–ت خ–١).

تعافي أسعار المعادن في ظل عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد

ارتفعت أسعار المعادن الأساسية بنسبة ١٨,٢٪ خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس ٢٠٢٠. وأثر تباطؤ النشاط الصناعي العالمي تأثيرا سلبيا حادا على الأسعار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ (الشكل البياني ١–ت خ–٤). ومنذ ذلك الحين، ساعد انقطاع العرض في قطاع التعدين بسبب الجائحة وتحسن النشاط الصناعي في الصين — التي تمثل نصف الطلب على المعادن الأساسية — في عودة أسعار المعادن إلى مستوياتها في مرحلة ما قبل الجائحة. كذلك ساهم اتخاذ تدابير تنشيطية غير مسبوقة والارتفاع الذي شهدته أسواق الأسهم في تحسن مزاج المستثمرين تجاه المعادن. واستمر ارتفاع أسعار المعادن النفيسة بسبب تزايد الطلب على الأصول الآمنة في ظل المخاوف بشأن ظهور موجة ثانية من الإصابات وما قد يصاحب ذلك من تطبيق سياسات نقدية تنشيطية لفترات مطولة.

وبالنسبة للمعادن الأساسية، سجلت أسعار خام الحديد أقصى ارتفاع لها خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس، بنسبة ٣٧,٠٪، وهو أعلى مستوى لها خلال العام، بينما ارتفعت أسعار النحاس بنسبة ١٤,٤٪ في ظل التفاؤل المتزايد حيال التعافي الاقتصادي في الصين، وتراجع المخزونات، وانقطاع العرض في البلدان المنتجة الرئيسية (شيلي وبيرو). ولم تتعاف أسعار الألومنيوم (+٣,٠٪)، الذي كان عرضه أقل تأثرا بالجائحة مقارنة بالمعادن الأخرى، بسبب تباطؤ مبيعات السيارات عالميا. وبالنسبة لأسعار النيكل والكوبالت، وهما من المكونات الأساسية في صناعة الصلب المقاوم للصدأ وبطاريات السيارات الكهربائية، ارتفع سعر النيكل بنسبة ١٤,٦٪، بينما انخفض سعر الكوبالت بنسبة ١,٩٪.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار المعادن الأساسية بنسبة ٠,٨٪ على أساس سنوي متوسط عام ٢٠٢٠، وبنسبة ٣,٠٪ عام ٢٠٢١ في ظل المخاوف حيال تأثير الجائحة على المدى الطويل. ومن أهم المخاطر التي تهدد بتراجع أسعار المعادن ظهور موجة ثانية محتملة من الإصابات بفيروس كوفيد–١٩، واستمرار الطلب القوي في الصين، والتوترات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ويتجاوز تأثير هذه المخاطر الأثر الناجم عن الانقطاع المحتمل في العرض لدى منتجي المعادن الرئيسيين. ومن المتوقع ارتفاع مؤشر أسعار المعادن النفيسة بنسبة ٢٨,٤٪ عام ٢٠٢٠ وبنسبة ١٠,٤٪ عام ٢٠٢١ بسبب الآثار الناجمة عن زيادة عدم اليقين على مستوى العالم واستمرار العمل بالسياسات النقدية التيسيرية.

تراجع أسعار الغذاء في ظل وفرة الإمدادات العالمية

ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة ٠,٧٪، وهو ما يعكس التغيرات الناتجة عن الجائحة في أوضاع الطلب والعرض، مع اختلاف التداعيات على أسعار الغذاء باختلاف المناطق والسلع الزراعية الأولية. ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة الجائحة، تراجع الطلب على المواد الزراعية الخام وعلف الماشية في البداية. وظلت أسعار معظم المحاصيل الأساسية، مثل القمح والذرة وفول الصويا وزيت النخيل، مستقرة أو تراجعت منذ بداية الجائحة بسبب العرض العالمي الكبير والانهيار الأولي في أسعار النفط الخام (الشكل البياني ١–ت خ–٤).

وتراجع مؤشر أسعار اللحوم، وفي مقدمتها لحم الخنزير، بنسبة ٧,١٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي لإبريل، حيث سجلت أسعار لحم الخنزير في معاملات الجملة انخفاضا بنسبة ٤,٥٪ تفاقمت حدته بسبب العرض الموسمي الكبير على مستوى المزارع، ويرجع هذا الانخفاض إلى إغلاق عدد من مصانع تجهيز اللحوم في الولايات المتحدة عقب إصابة العاملين

بفيروس كورونا المستجد. ونتج عن ذلك تراجع في الطاقة التجهيزية، مما أدى إلى انخفاض العرض المتاح لقنوات التجزئة، وتفاوت بين أسعار الجملة والتجزئة التي ارتفعت بوجه عام.[1] وأثر تراجع سعر الجملة على أسعار اللحوم الأخرى والأسماك التي شهدت اتجاها هبوطيا مماثلا.

وتعافت أسعار الأغذية الأساسية، مثل القمح والأرز، وهو ما نتج في البداية عن قيام المستهلكين باختزان كميات كبيرة من السلع الغذائية، وتراجعت الأسعار لاحقا في ظل وفرة العرض وانتهاء الطفرة الأولية في حجم الطلب. وبالرغم من ذلك، ارتفعت أسعار الأرز بنسبة ١٢,٦٪. وانخفضت أسعار الذرة بنسبة ١٣,٠٪ بسبب انهيار الطلب على الإيثانول، حيث وصلت الأسعار إلى أدنى مستوياتها خلال ١٠ سنوات في مايو. كذلك انخفضت أسعار فول الصويا بنسبة ١٣,٠٪ بداية من شهر فبراير بسبب العرض العالمي الوفير، بالرغم من زيادة مشتريات الصين في شهر يونيو كجزء من الاتفاق التجاري مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٠.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع طفيف في أسعار الغذاء بنسبة ٠,٤٪ على أساس سنوي مقارن في ٢٠٢٠، لترتفع مجددا بنسبة ٤,٣٪ في العام اللاحق بسبب تشديد أوضاع العرض (اللحوم على سبيل المثال)، وهو ما يرجع جزئيا إلى التأخر المتوقع في سلسلة العرض. ويعد استمرار الانقطاعات في سلسلة العرض والقيود التصديرية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء من أهم الأسباب وراء احتمالات تجاوز التوقعات. فقد يؤدي تجدد التوترات بين الولايات المتحدة والصين إلى تعطيل تجارة الغذاء وتراجع أسعار الغذاء في الولايات المتحدة وارتفاعها في البلدان المصدِّرة المنافسة.

الفحم: الماضي والحاضر والمستقبل

تعكف بلدان عديدة في الوقت الحالي على اتخاذ خطوات تجاه الحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري، لا سيما الفحم، في سعيها نحو مستقبل أكثر استدامة. فنظرا لكثافته الكربونية المرتفعة، يمثل الفحم مصدر نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أو أقل قليلا، على مستوى العالم، وحوالي ثلاثة أرباع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع الكهرباء. وفي غياب النظم اللازمة للتخفيف من حدة التلوث، يسهم الفحم في تلوث الهواء المحلي، مما قد تكون له آثار حادة مدمرة على الصحة البشرية (راجع دراسة Smith, Mehta, and Maeusezahl-Feuz 2004). وفي ظل التراجع غير المسبوق في الطلب على الكهرباء خلال عام ٢٠٢٠، ازدادت أفضلية مصادر الطاقة المتجددة على مصادر الوقود الأحفوري التقليدية، مثل الفحم والغاز الطبيعي. ففي أوروبا، حيث تراجع استهلاك الكهرباء بأكثر من ١٠٪ في شهر إبريل، انخفض نصيب الفحم (الوقود الأحفوري) في توليد الكهرباء إلى أقل من ٨٪ (٣٠٪) — وهو انخفاض غير مسبوق. ولكن مع تعافي الطلب على الكهرباء، استأنف العالم استخدام الفحم.

لماذا يستمر الإقبال على استخدام الفحم إذن رغم تداعياته السلبية الخارجية الكبيرة؟ وأي الاقتصادات والقطاعات الاقتصادية أكثر اعتمادا على الفحم؟ استغنت بعض البلدان في الماضي عن استخدام الفحم؛ فكيف تسنى لها القيام بذلك، وهل يمكن تكرار الأمر؟ وهل ستؤدي الجائحة إلى التباطؤ في وقف استخدام الفحم أم التعجيل بذلك؟ يبحث هذا القسم في هذه المسائل من خلال دراسة استخدام الفحم عبر التاريخ وحتى ظهور الجائحة الحالية، واتجاهات إنتاجه واستهلاكه عبر البلدان.

استخدام الفحم والتصنيع والتحول إلى الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة

الذروة

بدأ الاعتماد على الفحم خلال الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر في إنجلترا، ثم انتشر إلى أوروبا القارية والولايات المتحدة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وأدت سلسلة من الابتكارات التكنولوجية (بما في ذلك المحرك البخاري وأفران إنتاج الصلب التي تعمل بالفحم) إلى تحول جذري في الصناعة التحويلية وتعدين الفحم والنقل (القاطرات والسفن البخارية على سبيل المثال). وساهم ذلك في تشجيع النمو الاقتصادي السريع والتحول الصناعي والتوسع الحضري، مما أدى إلى زيادة هائلة في حجم الطلب. وساعد التحول إلى الفحم في أوروبا أيضا على الحد من الجور على الغابات الناجم عن قرون طويلة شهدت اجتثاث الأخشاب بكثافة — وهو تحول كبير في قطاع الطاقة نتيجة استغناء الاقتصادات الصناعية عن الكتلة الحيوية (أي الوقود المستمد من الخشب).[2,3] لذلك وحتى بداية الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ارتفع استهلاك الفحم، كما ارتفع نصيبه من مزيج الطاقة، ارتفاعا طرديا في جميع البلدان تقريبا.

التراجع والنهضة

خلال ثلاثينات القرن الماضي، ولا سيما عقب الحرب العالمية الثانية، حلت بدائل الوقود الأحفوري الأكثر نقاء — مثل النفط ثم الغاز الطبيعي لاحقا — محل الفحم بشكل متزايد في قطاعات النقل والإسكان والتجارة، بل في قطاع توليد الكهرباء أيضا (الشكل البياني ١–ت خ–٥). وكان الفحم رخيصا، لا سيما الفحم الكبريتي منخفض الجودة، ولكنه كان

[1] ارتفع المؤشر الفرعي المنسق لأسعار المستهلكين للأغذية والمشروبات غير الكحولية على سبيل المثال بنسبة ٤,٥٪ خلال الفترة من فبراير إلى يونيو في الولايات المتحدة وبنسبة ١,٣٪ في منطقة اليورو. أما في الصين، فقد تراجع المؤشر الفرعي لأسعار المستهلكين للأغذية بنسبة ٩,٧٪.

[2] تتمتع أوروبا حاليا بالفعل بغطاء غابات أكبر مما كان عليه منذ قرن مضى (راجع دراسة Fuchs and others 2015). ولكن بالرغم من أعمال التشجير، تعد الغابات البدائية في أوروبا الغربية نادرة للغاية. انظر لوحة Hunting in the Pontine Marshes للرسام هوراس فيرنيه (١٨٣٣) التي تعرض صورة حية للغابات الإيطالية في حقبة ما قبل الثورة الصناعية.

[3] وبالمثل، ساعد صعود صناعة النفط الأمريكية في القرن التاسع عشر على حماية عدد من أنواع الحيتان من الانقراض، حيث تم إحلال مصابيح الكيروسين سريعا محل المصابيح التي استخدمت زيت الحوت للإنارة والشموع في القرن التاسع عشر.

الشكل البياني ١–ت خ–٥: الفحم، ١٨٥٠–٢٠١٧

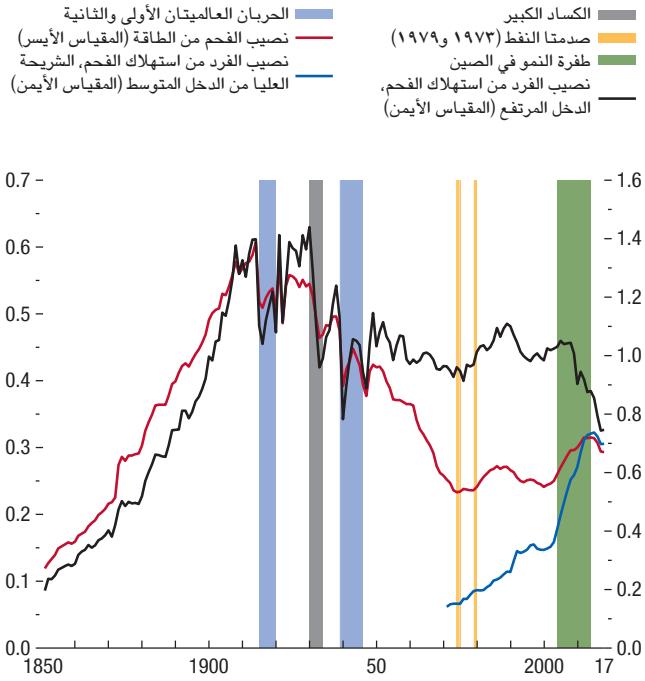

المصادر: دراسة B.R. Mitchell، وقاعدة بيانات Maddison Project Database (2018)، ومنظمة الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يقصد بطفرة النمو في الصين السنوات ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١١ عندما تجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي ١٢٪، فيما عدا عام ٢٠٠٩. تستخدم فئات الدخل حسب تعريفها لدى البنك الدولي.

الشكل البياني ١–ت خ–٦: تفكيك عناصر التغير في الكثافة العالمية للفحم

(٪)

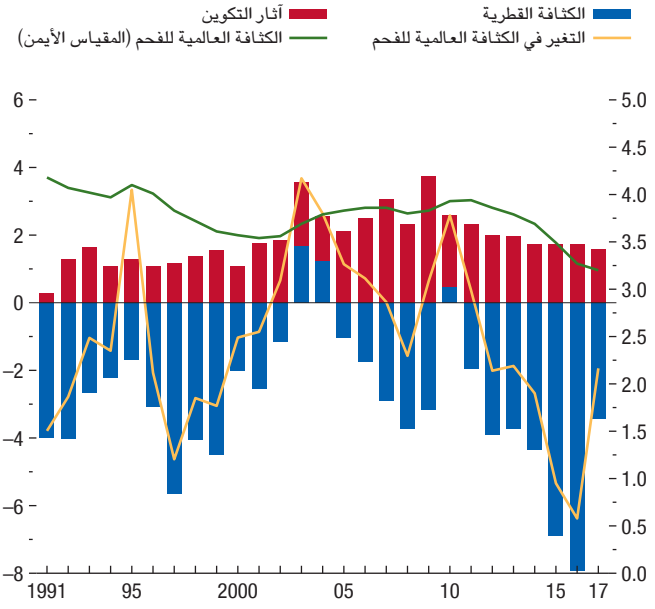

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أيضا من أهم أسباب تلوث الهواء والضرر البيئي.[٤] لذلك سرعان ما تراجع نصيب الفرد من استهلاك الفحم، ونصيب الفحم من مزيج الطاقة خصوصا — وازداد هذا التراجع نتيجة التوسع في صناعة السيارات التي تعتمد على البنزين.

ولكن هذا التراجع في استخدام الفحم توقف بصورة مفاجئة خلال السبعينات، بل ازداد استخدام الفحم إلى حد ما نتيجة ثلاثة عوامل أساسية (الشكل البياني ١–ت خ–٥): (١) المخاوف حيال أمن الطاقة (بسبب الصدمة النفطية المزدوجة خلال السبعينات)، و(٢) زيادة استخدام الكهرباء كمصدر للطاقة في الاستخدام النهائي، و(٣) النمو الاقتصادي السريع في الأسواق الصاعدة. وساهم العاملان الأول والثاني في زيادة الطلب على الفحم لأغراض توليد الكهرباء في العديد من الاقتصادات المتقدمة التي أرادت الحد من اعتمادها على النفط بسبب المخاوف حيال أمن الطاقة.[٥] وفي فترة لاحقة مع نهاية القرن، مع تحول النمو الاقتصادي إلى أسواق تزداد فيها كثافة استخدام الفحم (أي استهلاك الفحم لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي) والمرونة الدخلية للطلب على الفحم (مثل الصين والهند)، ارتفع حجم الطلب على الفحم في الاقتصادات الصاعدة، وتجاوز هذا الارتفاع تأثير تراجع استخدام الفحم في الاقتصادات المتقدمة.[٦] وأدى ذلك إلى ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك الفحم على مستوى العالم، ونصيب الفحم من الطاقة، وكذلك كثافة الفحم مجددا: نهضة الفحم (الشكل البياني ١–ت خ–٦).

وفي الوقت الحالي، تمثل البلدان الخمسة الأكثر استهلاكا للفحم (الصين والهند والولايات المتحدة وروسيا واليابان) ٧٦,٧٪ من الاستهلاك العالمي للفحم (الشكل البياني ١–ت خ–٧). وتمثل الصين حوالي نصف الاستهلاك العالمي للفحم عقب الارتفاع السريع في الطلب على الفحم المستخدم لأغراض التصنيع وتوليد الكهرباء في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إثر طفرة البنية التحتية. وفي الواقع، تمثل الاقتصادات الصاعدة حاليا، وفي مقدمتها الصين، حيث لا يزال الطلب على الفحم للأغراض الصناعية كبيرا، نصيب الأسد — ٧٦,٨٪ — من استهلاك الفحم. وتستأثر الصناعة العالمية بحوالي ٢٠٪ من مجموع استهلاك الفحم (الجدول ١–ت خ–١).

وفي الاقتصادات المتقدمة، يرتبط الطلب على الفحم أساسا بتوليد الكهرباء نظرا لتراجع الصناعات كثيفة الاعتماد على

[٤] أثناء ظاهرة الضباب الدخاني الكبير الذي شهدتها لندن (٥–٩ ديسمبر ١٩٥٢)، وبسبب أوضاع الطقس، أدت ملوثات الهواء الناتجة عن احتراق الفحم وحافلات النقل العام التي تعمل بوقود الديزل إلى تغطية المدينة بطبقة من الضباب. ووفقا للتقديرات الواردة في التقارير الطبية الصادرة عن حكومة المملكة المتحدة، نتج عن هذا الغطاء الضبابي ٤ آلاف حالة وفاة مباشرة و١٠٠ ألف مريض.

[٥] تراجع نصيب الفحم في الطاقة عام ١٩٧٣ على مستوى العالم.

[٦] ازداد اعتماد الصين والهند على الفحم لتلبية الاحتياج المتزايد على الطاقة في ظل تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي (دراسة Steckel, Edenhofer, and Jakob 2015).

الشكل البياني ١–ت خ–٧: استهلاك الفحم، حسب البلد
(٪)

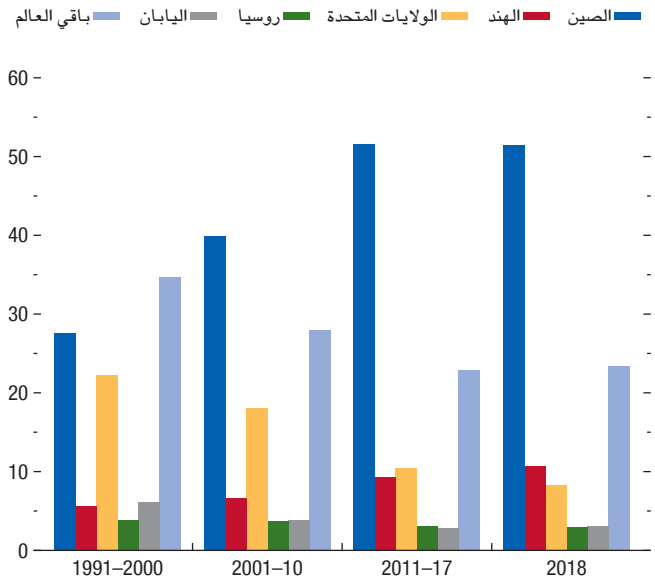

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وتقرير أرصدة الطاقة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الفحم، مثل الصلب والأسمنت. وفي ظل استمرار تحول الأنظمة الاقتصادية إلى استخدام الكهرباء، يُتوقع ارتفاع الطلب على الطاقة الناتجة عن توليد الكهرباء في الاقتصادات المتقدمة، حيث يتراجع مجموع الطلب على الطاقة.[٧] وبينما لا يوجد بديل اقتصادي فعال لفحم الكوك في القطاع الصناعي (صناعة الصلب والأسمنت على سبيل المثال)، تتنافس البدائل منخفضة الكربون مع الفحم لاجتذاب الاستثمارات في محطات الطاقة الجديدة. ويتضح ذلك في الأسواق الصاعدة خصوصا التي يُتوقع أن تسجل النمو الأكبر على الإطلاق في طاقة توليد الكهرباء.

التداعيات السلبية الخارجية الناتجة عن استخدام الفحم: الصحة والبيئة وانبعاثات الكربون

تنبعث من محطات الطاقة الكهربائية التي تستخدم الحرارة الناتجة عن احتراق الفحم عدة مواد — منها ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين وبعض المواد الجزيئية والزئبق — في الهواء والأنهار والجداول المائية والبحيرات. وتعد هذه الانبعاثات مضرة بصحة الإنسان (سموم)، كما تؤدي إلى تدهور البيئة (ملوثات).[٨] وطالما أُعتبر أن تلوث الهواء نتيجة احتراق الفحم

[٧] ازداد دور الكهرباء كمصدر للطاقة بصورة طردية. ففي عام ٢٠١٧، شكل توليد الكهرباء حوالي ٤١٪ من مجموع الطلب على الطاقة، مقابل ٢٦٪ عام ١٩٧١.

[٨] من شأن الانبعاثات الناجمة عن احتراق الكربون تدمير الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية والجهاز العصبي للإنسان (راجع دراسة Smith, Mehta, and Maeusezahl-Feuz 2004).

الجدول ١–ت خ–١: استهلاك الفحم، حسب القطاع
(٪)

	البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	المجموع
توليد الكهرباء	٢٠,١	٥٠,٧	٧٠,٨
الصناعة	٢,٢	١٩,٤	٢١,٦
قطاعات أخرى	٠,٩	٦,٧	٧,٦
المجموع	٢٣,٢	٧٦,٨	١٠٠,٠

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تتضمن «قطاعات أخرى» الإسكان والتجارة والاستخدامات الأخرى بخلاف الطاقة.

وغيره من أنواع الوقود الأحفوري هي المشكلة البيئية الأخطر على الإطلاق في الاقتصادات المتقدمة.[٩] ففي أوروبا والولايات المتحدة على سبيل المثال، صدرت قوانين بداية من الثمانينات والتسعينات للتشجيع على استخدام تكنولوجيات التخفيف من التلوث البيئي، مثل أجهزة تنقية الغازات، للحد من انبعاثات محطات الفحم.[١٠] وقررت بلدان أخرى التوقف (ببطء) عن استخدام الفحم كليا، مع إحلال الطاقة النووية والمائية والغاز الطبيعي — والطاقة المتجددة مؤخرا — محل الفحم بخطى متمهلة.

وبالرغم من اتخاذ خطوات للتخفيف من الآثار البيئية المباشرة للفحم، يؤدي احتراق الفحم أيضا إلى انبعاث ثاني أكسيد الكربون. ويعد الفحم أكثر كثافة كربونية مقارنة بأنواع الوقود الأولية المستخدمة كمصدر للطاقة. ويعني ذلك أن إحلال مصادر الطاقة الأخرى محل الفحم سيسهم في تنقية نظام الطاقة من الكربون بدرجة تعتمد على البديل المستخدم. ويمكن ترتيب مصادر الطاقة من حيث كثافة الكربون من خلال مقارنة عامل الانبعاثات لكل منها مقيسا بطن ثاني أكسد الكربون لكل وحدة من الطاقة المتولدة. ويراعي هذا المقياس الكثافة الكربونية للوقود لكل وحدة طاقة ومتوسط كفاءة التكنولوجيا المستخدمة في توليد الطاقة. وعند حرق الفحم لتوليد الحرارة والكهرباء، تنطلق منه انبعاثات كربونية أكبر بمقدار ٢,٢ مرة مقارنة بالغاز الطبيعي — وهو البديل الأحفوري الواقعي الوحيد في قطاع توليد الكهرباء (الشكل البياني ١–ت خ–٨). ونظرا لارتفاع عامل انبعاثات الفحم وكذلك ارتفاع نصيبه من الاستهلاك العالمي للطاقة، تبلغ مساهمته في الانبعاثات حوالي ٤٤٪ من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و٧٢٪ من جميع انبعاثات قطاع الطاقة (الشكل البياني ١–ت خ–٩).[١١]

[٩] وفقا لدراسة Fouquet (2011)، أدت أنشطة التعدين والنقل واحتراق الفحم في الاقتصاد البريطاني، بحلول عام ١٨٨٠، إلى حدوث أضرار خارجية بلغت ما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[١٠] من أهم الإنجازات في هذا الصدد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود، وهي الاتفاقية الأولى المعنية بتلوث الهواء على المستوى الإقليمي، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٣.

[١١] وفقا للوكالة الدولية للطاقة، بلغ نصيب الطاقة في مجموع انبعاثات غازات الدفيئة ٧٤,٢٪ عام ٢٠١٥. وتشكل النسبة المتبقية انبعاثات غاز الدفيئة من الزراعة وإزالة الغابات وتحويل الأراضي بوجه أعم.

الشكل البياني ١–ت خ–٨: معامل الانبعاثات
(طن متري من ثاني أكسيد الكربون لكل ميغا وات في الساعة)

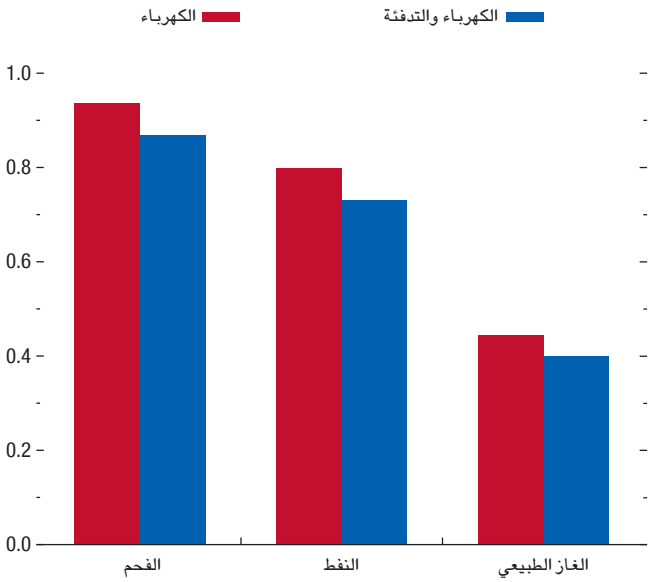

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١–ت خ–٩: متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية
(بالطن المتري من ثاني أكسيد الكربون)

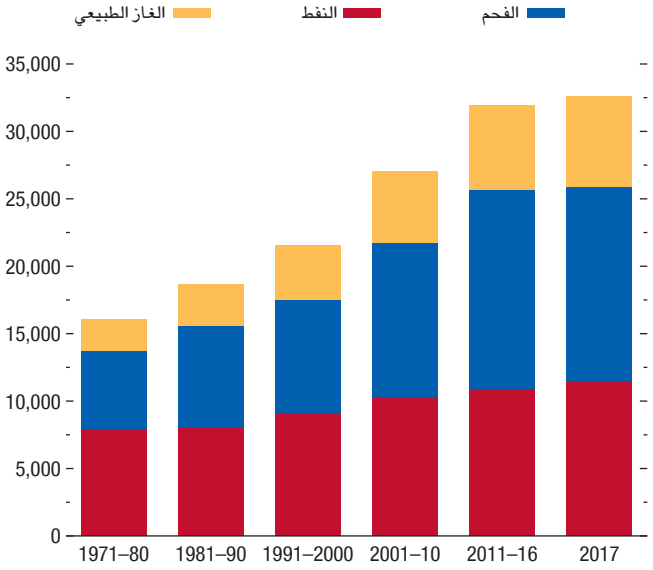

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

متى يمكن للبلدان الحد من اعتمادها على الفحم؟ وبأي معدل؟

أدى استحداث مصادر الطاقة الجديدة وصعودها لاحقا، لا سيما عقب الحرب العالمية الثانية، إلى زيادة أنواع الطاقة المتاحة وتراجع الاعتماد على الفحم. وفي الوقت الحالي، ارتفع نصيب الفرد من استهلاك الفحم بالفعل في ٧٣ بلدا من ٨٤ بلدا تجاوز فيها نصيب الفحم من مجموع استهلاك الطاقة ٥٪ في بعض الأحيان. وبغض النظر عن حجم اعتمادها المطلق على الفحم في ذروة الاستهلاك، بلغ متوسط التراجع السنوي عبر هذه البلدان ٢,٣٪ خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ٢٠١٧ (الشكل البياني ١–ت خ–١٠). ويعني ذلك أن سحب الفحم تدريجيا عقب بلوغ نصيب الفرد من استهلاك الفحم مستوى الذروة يستغرق ٤٣ عاما في المتوسط.

ويتضح وجود تفاوتات صارخة عبر مجموعات الدخل عند مقارنة مزيج الطاقة بين البلدان (الجدول ١–ت خ–٢). فالبلدان الفقيرة تعتمد اعتمادا أساسيا على الكتلة الحيوية لسد احتياجات الطاقة، بينما تعتمد البلدان متوسطة الدخل اعتمادا كبيرا على الفحم.[١٢] وفي البلدان مرتفعة الدخل، يتراجع نصيب الفحم في مزيج الطاقة مع نمو نصيب الطاقة النووية والغاز الطبيعي.

وقد تساعد فرضية سلم الجودة في تفسير العلاقة الملاحظة بين الدخل ومزيج الطاقة. وتشير هذه الفرضية إلى أنه مع زيادة الدخل، لا يتم اختيار مصادر الطاقة بناء على انخفاض تكلفتها وتوافرها فقط، ولكن تكون الأولوية الأكبر لكفاءتها وملاءمتها وتأثيرها البيئي الطفيف وسلامتها.[١٣] ويأتي الوقود الحيوي في نهاية هذا السلم، بينما يأتي الفحم والنفط والطاقة المائية في الدرجات الوسطى، وتحتل الدرجات العليا المصادر كثيفة الاعتماد على رأس المال، مثل الطاقة النووية والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة. ويتسق انخفاض أسعار توليد الكهرباء من خلال حرق الفحم (الشكل البياني ١–ت خ–١١) مع الدور المهم للفحم في مزيج الطاقة في البلدان في الشريحة الدنيا والعليا من الدخل المتوسط بوصفه من مصادر الطاقة منخفضة التكلفة والوفيرة غالبا (الجدول ١–ت خ–٢).[١٤،١٥] ويمكن أن تؤثر موارد البلدان من مصادر الطاقة المتنافسة، مثل إمكانية توليد الطاقة المائية، على درجة الإقبال على استخدام الفحم خلال مختلف مراحل التنمية.

[١٢] راجع العلاقة بين مستوى الدخل واستهلاك الكتلة الحيوية في الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

[١٣] راجع دراسة Stokey (1998) للاطلاع على نموذج نظري للطلب على الجودة البيئية.

[١٤] حتى في الوقت الحالي، تعد محطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الفحم من أقل محطات الطاقة الكهربائية من حيث تكلفة التشغيل الحدية. وتراجعت تكلفة الرياح والطاقة الشمسية تراجعا كبيرا على مستوى المحطات، بينما يتراجع العائد من زيادة استخدام الطاقة المتجددة في شبكة الكهرباء بسبب الانقطاعات.

[١٥] تتمثل إحدى الطرق المعتادة لمقارنة بدائل إنتاج الطاقة الكهربائية في متوسط تكلفة الكهرباء على مدار العمر التشغيلي للمحطة، أي القيمة الحاضرة لسعر الطاقة الكهربائية المنتجة (يعبر عنها عادة بالسنت لكل كيلو وات في الساعة)، ويراعي هذا المقياس العمر الاقتصادي للمحطة وتكلفة إنشائها وتشغيلها وصيانتها وتكلفة الوقود.

الشكل البياني ١–ت خ–١٠: وقف استخدام الفحم

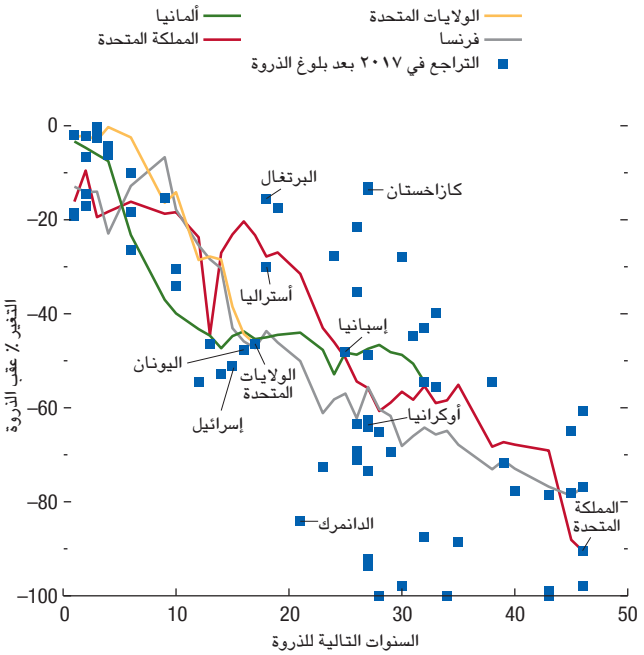

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: ذروة استخدام الفحم في كل بلد يقصد بها السنة التي شهدت أعلى نصيب للفرد من استهلاك الفحم. المربعات الزرقاء = تراجع نصيب الفرد من استهلاك الفحم في ٢٠١٧ بعد بلوغ الذروة. يعرض الشكل البياني مسار سحب الفحم في مجموعة مختارة من البلدان.

تحليل تجريبي

يُستخدم أحد نماذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية لاختبار العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل والاعتماد على الفحم، والتي تعرف بأنها نصيب الفحم من مجموع عرض الطاقة الأولية (الاعتماد النسبي على الفحم) أو نصيب الفرد من استهلاك الفحم (الاعتماد المطلق على الفحم). ويحيد التحليل أثر العوامل ذات الخصوصية القطرية، مثل نصيب الصناعة التحويلية من القيمة المضافة الاسمية، ونصيب الفرد من احتياطيات الفحم، وإمكانية توليد الطاقة المائية (راجع الملحق الأول على شبكة الإنترنت من خلال هذا الرابط www.imf.org/en/Publications/WEO للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا حول هذا الموضوع).

وتؤيد النتائج بقوة وجود علاقة معكوسة على شكل حرف U بين الدخل ونصيب الفحم في مزيج الطاقة، حيث يستحوذ الفحم على أكبر نصيب له عند بلوغ مستوى الدخل ٩٦٠٠ دولار أمريكي للفرد — أي عندما يصبح البلد في مصاف بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. فعلى سبيل المثال، يتوقع التوصيف الأساسي أنه خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ٢٠١٧ ساهم نصيب الفرد من الدخل في تراجع نصيب الفحم بمقدار ٦,٤ نقطة مئوية في الولايات المتحدة و٥,٢ نقطة مئوية في اليابان وزيادة نصيب الفحم بمقدار ١٢,٢ نقطة مئوية في الهند و١١,٣ نقطة مئوية في الصين.

كذلك تشير النتائج إلى أن موارد الطاقة، مثل الطاقة المائية واحتياطيات الفحم، لها دور كمي مهم — يتجاوز دور الصناعة التحويلية والقوانين البيئية الذي لم تنشأ عنه سوى آثار طفيفة حسب النتائج التي تم التوصل إليها. وتصاحب الشتاءات الحادة أيضا زيادة في استخدام الفحم.

وعلى غرار العلاقة بين نصيب الفحم والدخل، تعد العلاقة بين نصيب الفرد من استهلاك الفحم والدخل غير خطية إلى حد كبير. ويشير التوصيف الموصى به إلى علاقة على شكل حرف S مع نصيب الفرد من الدخل: فعند انخفاض مستويات الدخل، يتسارع نمو استهلاك الفحم، ليصل إلى ذروته عند مستوى الدخل المتوسط، ثم يتراجع لاحقا. وتتراوح نقطة التحول في الاعتماد المطلق على الفحم التي يتراجع استهلاك الفحم بعدها من ٣٥ ألف دولار أمريكي إلى ٣٩ ألف دولار أمريكي.

وبمقارنة نقطتي التحول في مقياسي الاعتماد على الفحم، يتضح أن «نقطة التحول في نصيب الفحم (أو النسبية)» تطرأ قبل «نقطة التحول في نصيب الفرد (أو المطلقة)». فعند مستويات الدخل المتوسطة والمرتفعة، يزداد بالفعل إحلال الوقود الأسرع نموا والأعلى جودة، مثل النفط والطاقة النووية والغاز الطبيعي، محل الفحم، مما يؤدي إلى تراجع نصيبه في مزيج الطاقة. غير أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة يواصل نموه لاحقا (ولكن بوتيرة أكثر تباطؤا مقارنة ببعض مصادر الطاقة الأخرى) لتلبية الطلب سريع النمو على الطاقة. وبافتراض نمو نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٤٪ سنويا، يستغرق الأمر ٣٣ عاما أخرى للانتقال من نقطة التحول في نصيب الفحم إلى نقطة التحول في نصيب الفرد. وتتسق هذه

الجدول ١–ت خ–٢: مزيج الطاقة، حسب مجموعات الدخل، ٢٠١٧

(٪)

أنصبة الطاقة الأولية من:	الكتلة الحيوية	الفحم	النفط الخام	الغاز الطبيعي	الطاقة المائية	الطاقة المتجددة	الطاقة النووية
البلدان منخفضة الدخل	٨٠,٨	٢,٣	١٣,٣	٠,٩	٢,٨	١,٦	٠,٠
بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط	٢٦,٢	٢٦,٩	٢٦,٦	١٤,٤	١,٨	٢,٣	١,٨
بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط	٥,٢	٤٠,٩	٢٥,٠	٢١,٥	٣,٤	١,٤	٢,٥
البلدان مرتفعة الدخل	٥,٧	١٥,٨	٣٦,٦	٢٩,٠	٢,١	١,٦	٩,٢
العالم	١٢,٩	٢٨,٠	٢٩,٩	٢٣,٣	٢,٦	١,٦	١,٦

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مجموعات الدخل حسب تعريف البنك الدولي.

الشكل البياني ١–ت خ–١١: متوسط تكلفة الكهرباء للاستثمارات الجديدة، ٢٠١٩

(بالدولار الأمريكي لكل ميغاوات في الساعة)

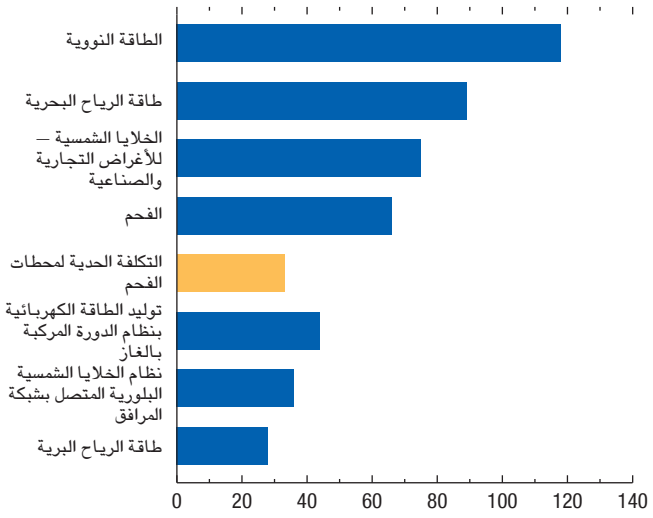

المصدر: دراسة Lazard 2019.

ملحوظة: يستند الشكل البياني إلى التقديرات الدنيا الواردة في القسم بعنوان *Levelized Cost of Energy Comparison—Unsubsidized Analysis* بدراسة Lazard. وتمثل الأعمدة الصفراء متوسط التكلفة الحدية لتشغيل محطات توليد الكهرباء القائمة التي تعتمد على استخدام الفحم.

النتائج مع الفكرة التي تشير إلى تباطؤ إحلال أنواع وقود الطاقة الجديدة محل أنواع وقود الطاقة القديمة.

كذلك يتضح من مزيج تقديرات متوسط وتيرة التراجع وتقديرات الفترة الزمنية الفاصلة بين ذروتي الاعتماد النسبي والمطلق على الفحم أن سحب الفحم تدريجيا عقب استحواذه على أكبر نصيب في مزيج الطاقة سيستغرق في المتوسط ٧٦ عاما. وبالنسبة للمملكة المتحدة التي توشك على القضاء نهائيا على استخدام الفحم، استغرق تحقيق هذا الإنجاز ١٠٠ عام تقريبا (الشكل البياني ١–ت خ–١٠). وبالنسبة للصين، حيث وصل نصيب الفحم إلى ذروته عام ٢٠١٣، يُفترض استهلاك الفحم طوال ٣٨ سنة أخرى في ظل الأوضاع المعتادة. ويعكس ذلك في حالة المملكة المتحدة أيضا أهمية الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات نتيجة تسعير الكربون على مستوى المرافق، وكانت المملكة المتحدة من بين البلدان التي شهدت أسرع تراجع على الإطلاق في استخدام الفحم خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ نظرا لإحلال الغاز الطبيعي محل الفحم (الشكل البياني ١–ت خ–٣).[١٦] وفي المقابل، شهدت الولايات المتحدة تراجعا مماثلا، وإن كان أكثر اعتدالا، بسبب القوى السوقية، حيث أدت ثورة الغاز الصخري إلى تراجع أسعار الغاز الطبيعي. ويعد الغاز

[١٦] في عام ٢٠١٣، أصبحت المملكة المتحدة أول بلد في الاتحاد الأوروبي يطبق أداة داعمة لتسعير الكربون — ضريبة تدفعها الشركات التي تولد الكهرباء من الوقود الأحفوري إلى جانب نظام تداول الانبعاثات الأوروبي الذي يتيح لشركات الطاقة شراء تصاريح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبلغت قيمة الضريبة في البداية ٩ جنيهات إسترلينية لكل طن متري من ثاني أكسيد الكربون، وتضاعفت تدريجيا حتى وصلت إلى ١٨ جنيها إسترلينيا.

الجدول ١–ت خ–٣: الإحلال السريع للفحم في مجموعة مختارة من البلدان خلال السنوات الأخيرة

البلد	العام	الخفض المحقق خلال ٥ سنوات (٪)	النصيب الأولي (٪)	البديل الأساسي
المملكة المتحدة	٢٠١٨	–١٢,٤	١٧,٠	الغاز الطبيعي
إسرائيل	٢٠١٨	–٩,٤	٢٩,٨	الغاز الطبيعي
اليونان	٢٠١٨	–٨,٩	٢٩,٩	الغاز الطبيعي
كازاخستان	٢٠١٦	–٨,١	٥١,٣	الغاز الطبيعي
إسبانيا	٢٠١٠	–٦,٨	١٢,٨	مزيج
أستراليا	٢٠١٤	–٦,٥	٣٩,٧	الغاز الطبيعي
البرتغال	٢٠١٠	–٦,٣	١٣,٥	الغاز الطبيعي
الصين	٢٠١٧	–٦,٢	٦٩,٧	مزيج
الدانمرك	٢٠١٨	–٥,٩	١٥,٧	الوقود الحيوي
أوكرانيا	٢٠١٧	–٥,٨	٣٥,٨	الطاقة النووية
الولايات المتحدة	٢٠١٨	–٥,٣	١٩,٦	الغاز الطبيعي

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يتكون «المزيج» من الغاز الطبيعي والطاقة النووية والطاقة المتجددة.

الطبيعي هو الدافع الرئيسي، مدعوما بمصادر الطاقة المتجددة أحيانا، وراء الحالات التي شهدت مؤخرا التحول الأسرع على الإطلاق من استخدام الفحم (الجدول ١–ت خ–٣).

ومن غير المستغرب ما نتج عن جائحة كوفيد–١٩ من تراجع حاد في استهلاك الفحم في العديد من البلدان المستهلكة للفحم (راجع الفصل الثالث). فنظرا لأن التكلفة الحدية للطاقة المتجددة منخفضة للغاية، تركز الجزء الأكبر من تراجع إنتاج الكهرباء في النصيب المتولد عن الغاز الطبيعي والفحم، مما أدى في بعض المناطق إلى زيادة غير مسبوقة في أنصبة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء (الشكل البياني ١–ت خ–١٢). ولكن لا يزال من المبكر للغاية القول بأن المهمة قد انتهت بنجاح. فأولا، شهدت أسعار الغاز الطبيعي المزيد من الضغوط الخافضة مقارنة بالفحم، وهو ما يرجع جزئيا إلى نقص إمكانات تخزين الغاز الطبيعي (الشكل البياني ١–ت خ–١٣). وثانيا، أدى تعافي الطلب على الكهرباء إلى معاودة استخدام الفحم.

وتشير هذه الاعتبارات والأمثلة السابقة والتحليلات الاقتصادية الكلية إلى أن الفحم لن يمكن سحبه بالكامل إلا بعد فترة طويلة من تزايد أهمية مصادر الطاقة منخفضة الكربون في مزيج الطاقة. ويوجد سببان رئيسيان وراء الاستمرار في استخدام الفحم. أولا، يصعب إحلال مصادر طاقة أخرى محل الفحم المستخدم لأغراض الصناعة الذي لا يزال يمثل ٣٣٪ من استهلاك الفحم في الأسواق الصاعدة التي يتركز فيها الجزء الأكبر من استخدام الفحم لأغراض الصناعة. ثانيا، والأهم، تعد محطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الفحم من الأصول ذات العمر الاقتصادي الطويل الذي يتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ عاما، مما يجعل معدل تقادم محطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الفحم المنشأة حديثا منخفضا للغاية ما لم تطرأ تعديلات كبيرة على متوسط تكلفة الكهرباء المتولدة عن مصادر الطاقة المتجددة على مدار العمر التشغيلي للمحطات أو يتم التدخل في السياسات.

وتؤدي الجائحة وتداعياتها على النشاط الاقتصادي إلى تغيرات مختلفة في آفاق المدى المتوسط بالنسبة للفحم

الشكل البياني ١–ت خ–١٢: المساهمة في نمو قطاع توليد الكهرباء في أوروبا

(على أساس سنوي مقارن، ٪)

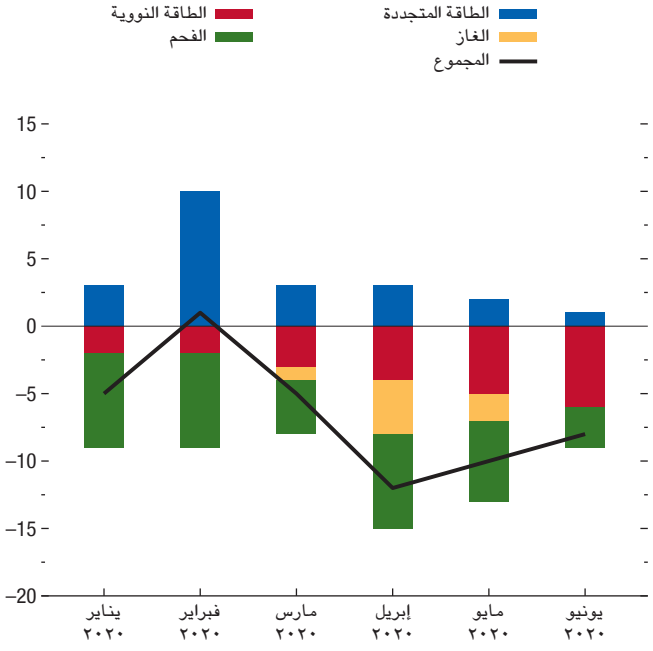

المصدر: مؤسسة EMBER.

ملحوظة: تمثل البيانات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ بلدا.

الشكل البياني ١–ت خ–١٣: أسعار الفحم والغاز الطبيعي في ٢٠٢٠

(١٥–٢ يناير = ١٠٠)

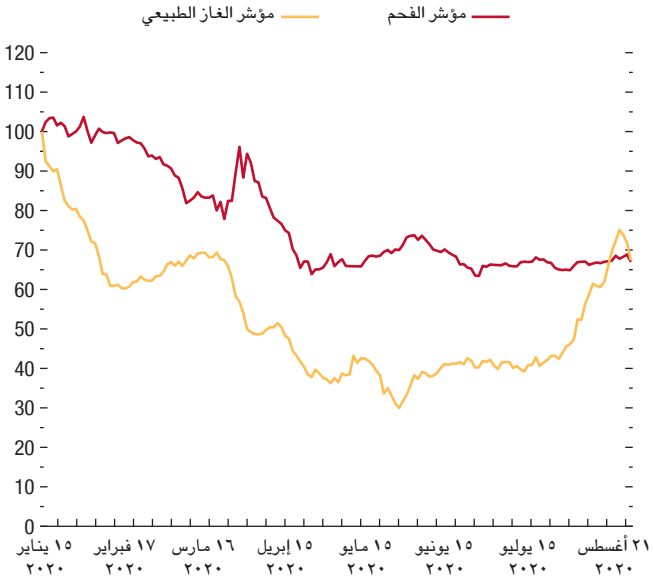

المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مؤشر الفحم هو المتوسط البسيط لأسعار الفحم في أستراليا وجنوب إفريقيا. ومؤشر الغاز الطبيعي هو المتوسط البسيط لأسعار الغاز الطبيعي المسال في سوق تداول الغاز الهولندية وآسيا.

ومحطات توليد الكهرباء باستخدام الفحم، ولكن الأثر لا يزال غير واضح عموما. فمن ناحية، سيؤدي تراجع الطلب على الكهرباء حال استمراره لفترة أطول إلى الحد من استخدام محطات توليد الكهرباء باستخدام الفحم على الأرجح، مما سيشجع على إغلاقها، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. ومن ناحية أخرى، يُتوقع في الأسواق الصاعدة نمو الطلب على الكهرباء بقوة حتى وإن لم يتعاف تماما وصولا إلى اتجاهات ما قبل الجائحة. وقد يؤدي تراجع محتمل في أسعار الفحم، يصاحبه انخفاض أسعار الكهرباء بالجملة، إلى إبطاء وتيرة الاستثمار في الطاقة المتجددة لصالح الفحم في حالة عدم التدخل من جانب السياسات.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من تفاوت الاعتماد على الفحم لا يمكن تفسيره، وذلك على عكس الدراسات التي تتناول مجموع استهلاك الطاقة.[١٧] وقد يعكس ذلك في جزء منه عوامل الاقتصاد السياسي التي تؤدي إلى فروق قطرية في سياسات الطاقة. وفي بعض البلدان، تبلغ قيمة احتياطيات الفحم أضعاف إجمالي الناتج المحلي، مما يزيد من مخاطر تعطل أصول الفحم. وقد تؤدي المصالح القوية لشركات التعدين المحلية في البلدان الأكثر استهلاكا وإنتاجا للفحم، لا سيما في آسيا، بما في ذلك الصين والهند، إلى المزيد من التعقيد والتأخر في سحب الفحم في البلدان الأكثر استهلاكا وإنتاجا له (راجع الملحق ٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مناقشات أكثر تفصيلا حول هذا الموضوع).

الاستنتاجات

سيؤدي الحد من انبعاثات الكربون الناتجة عن الفحم إلى قطع شوط طويل في مكافحة تغير المناخ، كما ستساعد تنقية قطاع توليد الكهرباء من الكربون في تعظيم منافع التحول العالمي إلى السيارات الكهربائية ووسائل النقل الكهربائية بوجه أعم — نظرا لأن السيارات الكهربائية سيتم شحنها بكهرباء منخفضة الكربون.

وعادة ما يبدأ التحول عن استخدام الفحم في البلدان مرتفعة الدخل، ويستغرق إتمامه عدة عقود. وربما أدت الجائحة إلى تراجع استهلاك الفحم، ولكنه قد يكون مؤقتا ليس إلا. علاوة على ذلك، تستحوذ البلدان التي شهدت مؤخرا، أو لم تشهد بعد، ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك الفحم إلى مستوى الذروة (بما في ذلك الصين والهند وإندونيسيا) على نصيب الأسد من الاستهلاك العالمي للفحم، وهو ارتفاع سيستغرق تراجعه سنوات طويلة بالتالي ما لم تتخذ إجراءات فعالة على مستوى السياسات. وقد يساعد في هذا الصدد الاستمرار في تطبيق تخفيضات كبيرة على أسعار البدائل منخفضة الكربون، مثل الطاقة الشمسية والرياح،

[١٧] راجع التقرير الخاص حول السلع الأولية في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على تحليل لاتجاهات الطلب على الطاقة.

ولكن تجنبا لمشكلة الانقطاعات المصاحبة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة، سيلزم على الأرجح توفير الغاز الطبيعي (وهو أقرب بديل للفحم) حتى وإن لم يتعاف الطلب على الكهرباء تماما إلى اتجاهات ما قبل الجائحة.

وبالرغم من أن تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه قد تكون حلا فعالا، سيكون من المكلف للغاية تعديل المحطات الحالية أو بناء محطات فحم جديدة باستخدام هذه التكنولوجيا في ظل عدم فرض تسعيرة مرتفعة على الكربون (راجع دراسة IMF 2019 للاطلاع على تحليل مفصل حول منافع تسعير الكربون). ويشير البعض إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لزيادة الاستثمار في احتجاز الكربون وتخزينه قد تكون كبيرة، نظرا لأن التكنولوجيات التي أثبتت فعاليتها، مثل الرياح والشمس، يمكن استخدامها بالفعل في الحد من انبعاثات الكربون (راجع دراسة Jacobson 2020 على سبيل المثال). ولكن قد يكون من الحكمة تنويع استراتيجيات التخفيف والاستثمار في مجموعة منها، نظرا لأن مشكلة انقطاع الطاقة المتجددة، لا سيما في حالة الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في شبكة الكهرباء، ليس لها حل حتى الآن، وقد يلزم بالتالي استخدام الفحم لأغراض توليد الكهرباء في بعض المواقع.

ويمكن التعجيل بتراجع الفحم في حالة استعداد الحكومات لتعويض الأطراف الخاسرة من وقف استخدامه واعتبار جائحة كوفيد–١٩ فرصة للتعجيل بتحقيق هذا الهدف. وفي الأسواق الصاعدة، يمكن الحد من درجة الاعتماد على الفحم إذا ما أمكن تخفيف القيود على رأس المال لصالح الاستثمار في الطاقة المتجددة. ويمكن للمجتمع الدولي توفير المساعدات المالية والفنية (اللازمة لبناء الشبكات وتوليد الكهرباء المتقطعة من مصادر الطاقة المتجددة) والحد من تمويل محطات الفحم الجديدة، على الأقل في حالة توافر البدائل.

الإطار ١–ت خ–١: ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟

يعد هذا الإطار تحديثا لتقييم انبعاثات الكربون العالمية الوارد في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشير أحدث البيانات المتاحة عن أواخر عام ٢٠١٩ إلى تراجع انبعاثات الكربون العالمية إلى أقل من ٠,٥٪ عقب ارتفاع مقلق في ٢٠١٧ و٢٠١٨ تجاوز ٢٪ (الشكل البياني ١–ت خ–١–١).

ولا تزال الصين محركا أساسيا وراء نمو الانبعاثات، وازداد تأثيرها مجددا عام ٢٠١٩ عقب فترة من التراجع التدريجي. وشهد عام ٢٠١٩ تراجعا كبيرا في مساهمة الهند والأسواق الصاعدة الأخرى، إلى جانب تراجع الانبعاثات في جميع اقتصادات مجموعة السبعة.

ويمكن عزو تراجع الانبعاثات العالمية عام ٢٠١٩ في الأساس إلى انخفاض كثافة الطاقة وتراجع نمو الدخل (الشكل البياني ١–ت خ–١–٢).[١] ويتسق ذلك مع الأعوام السابقة، ويعكس على الأرجح التباطؤ الدوري في الإنتاج الصناعي العالمي عام ٢٠١٩. ولا يزال الحد من الانبعاثات الكربونية من أدوات التخفيف المهمة في ٢٠١٩، حيث استمر إحلال الرياح والطاقة الشمسية والغاز الطبيعي محل الفحم بوصفها مصادر الطاقة ذات الأولوية في قطاعات الكهرباء في جميع البلدان الكبرى من حيث حجم الانبعاثات.

وفي عام ٢٠٢٠، ستؤدي الجائحة والإغلاقات العامة المصاحبة لها إلى تراجع الانبعاثات على الأرجح، بالرغم من أن الجزء الأكبر من هذا التراجع سينتهي بمجرد عودة النمو الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية. لذلك ينبغي أن يستغل صناع السياسات هذه الأزمة بوصفها فرصة للاستثمار في نمو أكثر خضارا من أجل تراجع دائم في حجم الانبعاثات (راجع Georgieva 2020).

الشكل البياني ١–ت خ–١–١: المساهمة في الانبعاثات العالمية، حسب البلد/المنطقة

(التغير ٪)

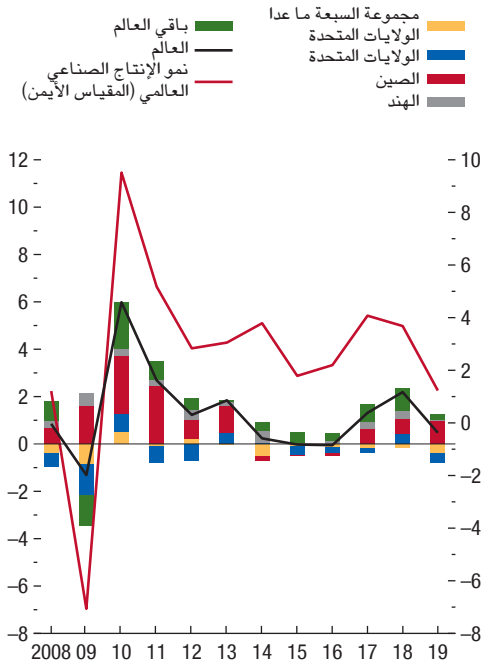

المصادر: شركة بريتيش بتروليوم، والوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مجموعة السبعة = كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الشكل البياني ١–ت خ–١–٢: المساهمة في الانبعاثات العالمية، حسب المصدر

(التغير ٪)

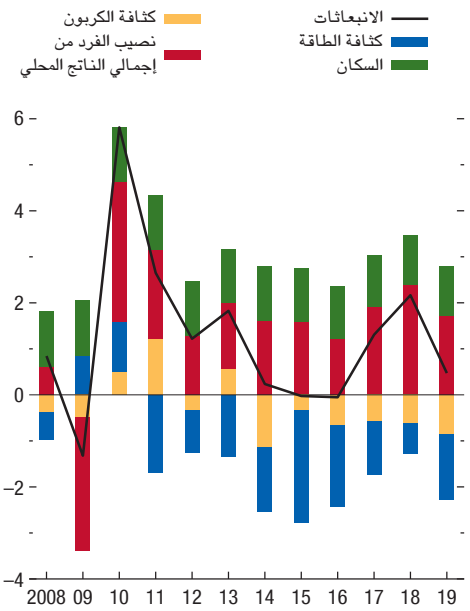

المصادر: شركة بريتيش بتروليوم، والوكالة الدولية للطاقة، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

هذا الإطار من إعداد كلير لي ونيكو فالكس.

[١] يشير عدد أكتوبر ٢٠١٩ من آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن مجموع الانبعاثات يمكن حسابه كحاصل ضرب كثافة الكربون (انبعاثات الكربون لكل وحدة طاقة) وكثافة الطاقة (الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وعدد السكان.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
أوروبا	١,٦	-٧,٠	٤,٧	٣,٠	٢,٠	٢,٤	٢,١	١,٧	١,٩	...	...	...
أوروبا المتقدمة	١,٤	-٨,١	٥,٢	١,٣	٠,٥	١,٠	٢,٣	٢,١	٢,٣	٦,٦	٨,٠	٨,٥
منطقة اليورو[٤،٥]	١,٣	-٨,٣	٥,٢	١,٢	٠,٤	٠,٩	٢,٧	١,٩	٢,٤	٧,٦	٨,٩	٩,١
ألمانيا	٠,٦	-٦,٠	٤,٢	١,٣	٠,٥	١,١	٧,١	٥,٨	٦,٨	٣,١	٤,٣	٤,٢
فرنسا	١,٥	-٩,٨	٦,٠	١,٣	٠,٥	٠,٦	-٠,٧	-١,٩	-١,٨	٨,٥	٨,٩	١٠,٢
إيطاليا	٠,٣	-١٠,٦	٥,٢	٠,٦	٠,١	٠,٦	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٩,٩	١١,٠	١١,٨
إسبانيا	٢,٠	-١٢,٨	٧,٢	٠,٧	-٠,٢	٠,٨	٢,٠	٠,٥	٠,٩	١٤,١	١٦,٨	١٦,٨
هولندا	١,٧	-٥,٤	٤,٠	٢,٧	١,٢	١,٥	٩,٩	٧,٦	٩,٠	٣,٤	٥,٥	٤,٥
بلجيكا	١,٤	-٨,٣	٥,٤	١,٢	٠,٦	١,٢	-١,٢	٠,٠	-٠,٨	٥,٤	٦,١	٧,٦
النمسا	١,٦	-٦,٧	٤,٦	١,٥	١,٢	١,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٥	٤,٥	٥,٨	٥,٥
أيرلندا	٥,٩	-٣,٠	٤,٩	٠,٩	-٠,٢	٠,٦	-١١,٤	٥,٠	٥,٥	٥,٠	٥,٦	٦,٢
البرتغال	٢,٢	-١٠,٠	٦,٥	٠,٣	٠,٠	١,١	-٠,١	-٣,١	-٣,٥	٦,٥	٨,١	٧,٧
اليونان	١,٩	-٩,٥	٤,١	٠,٥	-٠,٦	٠,٧	-٢,١	-٧,٧	-٤,٥	١٧,٣	١٩,٩	١٨,٣
فنلندا	١,١	-٤,٠	٣,٦	١,١	٠,٧	١,٣	-٠,٥	-١,٨	-٠,٧	٦,٨	٨,٤	٨,٦
الجمهورية السلوفاكية	٢,٤	-٧,١	٦,٩	٢,٨	١,٥	١,٥	-٢,٩	-٣,١	-٤,١	٥,٨	٧,٨	٧,١
ليتوانيا	٣,٩	-١,٨	٤,١	٢,٢	١,٣	١,٧	٤,٣	٧,٢	٤,٥	٦,٣	٨,٢	٧,٥
سلوفينيا	٢,٤	-٦,٧	٥,٢	١,٦	٠,٥	١,٨	٥,٧	٤,٥	٣,٩	٤,٦	٨,٠	٦,٠
لكسمبرغ	٢,٣	-٥,٨	٥,٩	١,٧	٠,٤	١,٤	٤,٥	٣,٨	٤,٣	٥,٤	٦,٥	٧,٠
لاتفيا	٢,٢	-٦,٠	٥,٢	٢,٧	٠,٦	١,٨	-٠,٥	٢,٠	-٠,٨	٦,٣	٩,٠	٨,٠
إستونيا	٥,٠	-٥,٢	٤,٥	٢,٣	٠,٢	١,٤	٢,٦	٤,٠	٢,٠	٤,٤	٧,٨	٦,١
قبرص	٣,٢	-٦,٤	٤,٧	٠,٦	-٠,٦	١,٠	-٦,٧	-١٠,٦	-٩,١	٧,١	٨,٠	٧,٠
مالطا	٤,٩	-٧,٩	٤,٨	١,٥	٠,٨	١,١	٩,٦	٧,٦	٨,٣	٣,٦	٤,٢	٤,٢
المملكة المتحدة	١,٥	-٩,٨	٥,٩	١,٨	٠,٨	١,٢	-٤,٠	-٢,٠	-٣,٨	٣,٨	٥,٤	٧,٤
سويسرا	١,٢	-٥,٣	٣,٦	٠,٤	-٠,٨	٠,٠	١١,٥	٨,٥	٩,٠	٢,٣	٣,٢	٣,٦
السويد	١,٣	-٤,٧	٣,٥	١,٦	٠,٨	١,٤	٤,٢	٣,٢	٤,٢	٦,٨	٨,٧	٩,٣
الجمهورية التشيكية	٢,٣	-٦,٥	٥,١	٢,٩	٣,٣	٢,٤	-٠,٤	-٠,٧	-٠,٥	٢,٠	٣,١	٣,٤
النرويج	١,٢	-٢,٨	٣,٦	٢,٢	١,٤	٣,٣	٤,١	٢,٨	٤,٤	٣,٧	٤,٥	٤,٣
الدانمرك	٢,٣	-٤,٥	٣,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٩	٧,٨	٦,٤	٦,٦	٥,٠	٦,٢	٦,٠
آيسلندا	١,٩	-٧,٢	٤,١	٣,٠	٢,٧	٢,٨	٦,٢	٠,٠	٠,٢	٣,٦	٧,٢	٧,٠
سان مارينو	١,١	-١١,٠	٥,٧	١,٠	٠,٥	٠,٨	٠,٧	-٤,٥	-١,٢	٧,٧	١٠,١	٨,٤
أوروبا الصاعدة والنامية[٦]	٢,١	**-٤,٦**	٣,٩	٦,٦	٥,٢	٥,٢	١,٤	**-٠,٣**	٠,١	...	...	...
روسيا	١,٣	-٤,١	٢,٨	٤,٥	٣,٢	٣,٢	٣,٨	١,٢	١,٨	٤,٦	٥,٦	٥,٢
تركيا	٠,٩	-٥,٠	٥,٠	١٥,٢	١١,٩	١١,٩	١,٢	-٣,٧	-٠,٩	١٣,٧	١٤,٦	١٢,٤
بولندا	٤,١	-٣,٦	٤,٦	٢,٣	٣,٣	٢,٣	٠,٤	٣,٠	١,٨	٣,٣	٣,٨	٥,١
رومانيا	٤,١	-٤,٨	٤,٦	٣,٨	٢,٩	٢,٥	-٤,٦	-٥,٣	-٤,٥	٣,٩	٧,٩	٦,٠
أوكرانيا[٧]	٣,٢	-٧,٢	٣,٠	٧,٩	٣,٢	٦,٠	-٢,٧	٤,٣	-٣,٠	٨,٥	١١,٠	٩,٦
هنغاريا	٤,٩	-٦,١	٣,٩	٣,٤	٣,٦	٣,٤	-٠,٨	-١,٦	-٠,٩	٣,٤	٦,١	٤,٧
بيلاروس[٧]	١,٢	-٣,٠	٢,٢	٥,٦	٥,١	٥,١	-١,٨	-٣,٣	-٢,٢	٠,٣	١,٤	١,١
بلغاريا[٥]	٣,٤	-٤,٠	٤,١	٢,٥	١,٢	١,٧	٤,٠	١,٩	٢,٣	٤,٢	٥,٦	٤,٥
صربيا	٤,٢	-٢,٥	٥,٥	١,٩	١,٥	١,٩	-٦,٩	-٦,٤	-٦,٥	١٠,٩	١٣,٤	١٣,٠
كرواتيا	٢,٩	-٩,٠	٦,٠	٠,٨	٠,٣	٠,٨	٢,٨	-٣,٢	-٣,١	٧,٨	٩,٣	١٠,٣

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف-٥ وألف-٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

[٥] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ما عدا في حالة سلوفينيا.

[٦] تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

[٧] راجع الملحوظات القطرية الخاصة ببيلاروس وأوكرانيا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

جدول المرفق ١–١–٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
آسيا	٤,٦	٢,٢–	٦,٩	٢,٧	٢,٥	٢,٥	١,٨	١,٨	١,٣	...	...	...
آسيا المتقدمة	١,٢	٤,٢–	٢,٩	٠,٧	٠,٢	٠,٧	٤,٣	٣,٦	٣,٥	٣,١	٤,٠	٣,٨
اليابان	٠,٧	٥,٣–	٢,٣	٠,٥	٠,١–	٠,٣	٣,٦	٢,٩	٣,٢	٢,٤	٣,٣	٢,٨
كوريا	٢,٠	١,٩–	٢,٩	٠,٤	٠,٥	٠,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٤	٣,٨	٤,١	٤,١
أستراليا	١,٨	٤,٢–	٣,٠	١,٦	٠,٧	١,٣	٠,٦	١,٨	٠,١–	٥,٢	٦,٩	٧,٧
مقاطعة تايوان الصينية	٢,٧	٠,٠	٣,٢	٠,٥	٠,١–	١,٠	١٠,٧	٩,٦	٩,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٨
سنغافورة	٠,٧	٦,٠–	٥,٠	٠,٦	٠,٤–	٠,٣	١٧,٠	١٥,٠	١٤,٥	٢,٣	٣,٠	٢,٦
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	١,٢–	٧,٥–	٣,٧	٢,٩	٠,٣	٢,٤	٦,٢	٤,٤	٤,٧	٣,٠	٥,٢	٤,٤
نيوزيلندا	٢,٢	٦,١–	٤,٤	١,٦	١,٧	٠,٦	٣,٤–	٢,٠–	٢,٤–	٤,١	٦,٠	٧,٠
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٤,٧–	٥٢,٣–	٢٣,٩	٢,٨	١,٧	١,٨	٣٤,٨	٢٣,٥–	٦,٧–	١,٧	٢,٣	٢,٠
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٥	١,٧–	٨,٠	٣,٣	٣,٢	٢,٩	٠,٦	١,٠	٠,٣	...	...	...
الصين	٦,١	١,٩	٨,٢	٢,٩	٢,٩	٢,٧	١,٠	١,٣	٠,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٦
الهند[٤]	٤,٢	١٠,٣–	٨,٨	٤,٨	٤,٩	٣,٧	٠,٩–	٠,٣	٠,٩–	...	...	...
مجموعة آسيان–٥	٤,٩	٣,٤–	٦,٢	٢,١	١,٥	٢,٣	١,١	٠,٨	٠,١	...	...	...
إندونيسيا	٥,٠	١,٥–	٦,١	٢,٨	٢,١	١,٦	٢,٧–	١,٣–	٢,٤–	٥,٣	٨,٠	٦,٨
تايلند	٢,٤	٧,١–	٤,٠	٠,٧	٠,٤–	١,٨	٧,١	٤,٢	٤,٦	١,٠	١,٠	١,٠
ماليزيا	٤,٣	٦,٠–	٧,٨	٠,٧	١,١–	٢,٤	٣,٤	٠,٩	١,٨	٣,٣	٤,٩	٣,٤
الفلبين	٦,٠	٨,٣–	٧,٤	٢,٥	٢,٤	٣,٠	٠,١–	١,٦	١,٥–	٥,١	١٠,٤	٧,٤
فييت نام	٧,٠	١,٦	٦,٧	٢,٨	٣,٨	٤,٠	٣,٤	١,٢	١,٧	٢,٢	٣,٣	٢,٧
بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى[٥]	٦,٦	١,٧–	٧,٨	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٢,٥–	٣,٤–	٣,٧–	...	...	...
بنود للتذكرة												
آسيا الصاعدة[٦]	٥,٤	١,٧–	٨,٠	٣,٢	٣,١	٢,٨	٠,٧	١,١	٠,٤	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف–٥ وألف–٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

[٥] بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور–ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

[٦] آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان–٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام) والصين والهند.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
أمريكا الشمالية	١,٩	-٤,٩	٣,٣	٢,٠	١,٦	٢,٧	-٢,١	-٢,٠	٢,٠-	...	...	...
الولايات المتحدة	٢,٢	-٤,٣	٣,١	١,٨	١,٥	٢,٨	-٢,٢	-٢,١	٢,١-	٣,٧	٨,٩	٧,٣
كندا	١,٧	-٧,١	٥,٢	١,٩	٠,٦	١,٣	-٢,٠	-٢,٠	٢,٤-	٥,٧	٩,٧	٧,٩
المكسيك	-٠,٣	-٩,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٤	٣,٣	-٠,٣	١,٢	٠,١-	٣,٥	٥,٢	٥,٨
بورتو ريكو[٤]	٢,٠	-٧,٥	١,٥	٠,١	١,٦-	٠,٦	...	...	...	٨,٣	١٢,٠	١١,٥
أمريكا الجنوبية[٥]	-٠,٢	-٨,١	٣,٦	١٠,١	٧,٩	٨,٦	-٢,٣	-٠,٦	٠,٧-	...	...	...
البرازيل	١,١	-٥,٨	٢,٨	٣,٧	٢,٧	٢,٩	-٢,٨	٠,٣	٠,٠	١١,٩	١٣,٤	١٤,١
الأرجنتين	-٢,١	-١١,٨	٤,٩	٥٣,٥	...	...	-٠,٩	٠,٧	١,٢	٩,٨	١١,٠	١٠,١
كولومبيا	٣,٣	-٨,٢	٤,٠	٣,٥	٢,٤	٢,١	-٤,٢	-٤,٠	٣,٩-	١٠,٥	١٧,٣	١٥,٨
شيلي	١,١	-٦,٠	٤,٥	٢,٣	٢,٩	٢,٧	-٣,٨	-١,٦	٢,٩-	٧,٢	١١,٤	١٠,٢
بيرو	٢,٢	-١٣,٩	٧,٣	٢,١	١,٨	١,٩	-١,٤	-١,١	٠,٣-	٦,٦	١٢,٥	٨,٨
فنزويلا	-٣٥,٠	-٢٥,٠	-١٠,٠	١٩,٩٠٦	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	٨,٤	-٤,١	٤,١-	٤٧,٦	٥٤,٤	٥٧,٣
إكوادور	٠,١	-١١,٠	٤,٨	٠,٣	٠,٠	١,٠	-٠,١	-٢,٠	٠,١-	٣,٨	٨,١	٥,٦
باراغواي	٠,٠	-٤,٠	٥,٥	٢,٨	٢,٩	٣,٢	-١,٠	-٠,٧	٠,٠	٦,١	٧,٠	٦,١
بوليفيا	٢,٢	-٧,٩	٥,٦	١,٨	١,٧	٤,١	-٣,٣	-٢,٦	٣,٥-	٤,٠	٨,٠	٤,٠
أوروغواي	٠,٢	-٤,٥	٤,٣	٧,٩	١٠,٠	٨,٢	-٠,٦	-١,٧	٣,٣-	٨,٩	٩,٧	٩,٠
أمريكا الوسطى[٦]	٣,٢	-٥,٩	٣,٦	٢,٠	١,٨	٢,٢	-١,٢	-٣,١	٢,٩-	...	...	...
الكاريبي[٧]	٠,٧	-٥,٤	٣,٩	٤,٢	٧,١	٧,٨	-٢,٤	-٩,٩	٧,٥-	...	...	...
بنود للتذكرة												
أمريكا اللاتينية والكاريبي[٨]	٠,٠	-٨,١	٣,٦	٧,٧	٦,٢	٦,٧	-١,٧	-٠,٥	٠,٨-	...	...	...
الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي[٩]	٢,٨	-١٥,١	٥,٨	٠,٨	٠,٦	١,٥	-٧,٧	-٢١,٠	٢٠,٥-	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. وتستبعد فنزويلا من المجملات. ويُرجى مراجعة الجدولين ألف-٥ وألف-٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] بورتو ريكو هي أراضٍ تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

[٥] راجع الملحوظات الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملحوظات القُطْرية» في الملحق الإحصائي.

[٦] يقصد بأمريكا الوسطى أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية وتتضمن كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

[٧] تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو.

[٨] منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظات الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملحوظات القُطْرية» في الملحق الإحصائي.

[٩] يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغيلا ومونتسيرات، وهما ليسا عضوين في صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١,٤	−٤,١	٣,٠	٧,٨	٩,٣	٩,٣	٠,٧	−٣,٧	−٢,٧	...	...	...
البلدان المصدرة للنفط[٤]	٠,٣	−٦,٠	٣,٣	٦,٣	٧,٣	٨,٠	٢,٩	−٣,٣	−٢,٠	...	...	...
المملكة العربية السعودية	٠,٣	−٥,٤	٣,١	−٢,١	٣,٦	٣,٧	٥,٩	−٢,٥	−١,٦	٥,٦	...	...
إيران	−٦,٥	−٥,٠	٣,٢	٤١,٠	٣٠,٥	٣٠,٠	١,١	−٠,٥	٠,٣	١٠,٧	١٢,٢	١٢,٤
الإمارات العربية المتحدة	١,٧	−٦,٦	١,٣	−١,٩	١,٥−	١,٥	٨,٤	٣,٦	٧,٥	...	...	...
العراق	٤,٤	−١٢,١	٢,٥	−٠,٢	٠,٨	١,٠	١,١	−١٢,٦	−١٢,١	...	...	...
الجزائر	٠,٨	−٥,٥	٣,٢	٢,٠	٣,٥	٣,٨	−١٠,١	−١٠,٨	−١٦,٦	١١,٤	١٤,١	١٤,٣
كازاخستان	٤,٥	−٢,٧	٣,٠	٥,٢	٦,٩	٦,٢	−٣,٦	−٣,٣	−٢,٨	٤,٨	٧,٨	٥,٨
قطر	٠,٨	−٤,٥	٢,٥	−٠,٦	٢,٢−	١,٨	٢,٤	−٠,٦	٢,٦	...	...	...
الكويت	٠,٤	−٨,١	٠,٦	١,١	١,٠	٢,٣	٩,٤	−٦,٨	−٢,٨	...	...	...
عمان	−٠,٨	−١٠,٠	−٠,٥	٠,١	١,٠	٣,٤	−٤,٦	−١٤,٦	−١٢,٩	...	...	...
أذربيجان	٢,٢	−٤,٠	٢,٠	٢,٧	٣,٠	٣,١	٩,١	−٣,٦	−٤,٤	٤,٨	٦,٥	٥,٨
تركمانستان	٦,٣	١,٨	٤,٦	٥,١	٨,٠	٦,٠	٥,١	١,٠	١,٨	...	...	...
البلدان المستوردة للنفط[٥]	٣,٢	−١,١	٢,٥	١٠,٣	١٢,٤	١١,٣	−٥,٨	−٤,٥	−٤,٧	...	...	...
مصر	٥,٦	٣,٥	٢,٨	١٣,٩	٥,٧	٦,٢	−٣,٦	−٣,٢	−٤,٢	٨,٦	٨,٣	٩,٧
باكستان	١,٩	−٠,٤	١,٠	٦,٧	١٠,٧	٨,٨	−٤,٩	−١,١	−٢,٥	٤,١	٤,٥	٥,١
المغرب	٢,٢	−٧,٠	٤,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٨	−٤,١	−٧,٣	−٥,٢	٩,٢	١٢,٥	١٠,٥
أوزبكستان	٥,٦	٠,٧	٥,٠	١٤,٥	١٣,٠	١٠,٧	−٥,٦	−٦,٤	−٧,٤	...	...	...
السودان	−٢,٥	−٨,٤	٠,٨	٥١,٠	١٤١,٦	١٢٩,٧	−١٥,١	−١٢,٧	−١٠,٧	٢٢,١	٢٥,٠	٢٢,٠
تونس	١,٠	−٧,٠	٤,٠	٦,٧	٥,٨	٥,٣	−٨,٥	−٨,٣	−٨,٧	١٤,٩	...	...
الأردن	٢,٠	−٥,٠	٣,٤	٠,٧	٠,٣−	١,٤	−٢,٣	−٦,٨	−٥,٧	١٩,١	...	...
لبنان	−٦,٩	−٢٥,٠	...	٢,٩	٨٥,٥	...	−٢٧,٤	−١٦,٣	...	...	...	...
أفغانستان	٣,٩	−٥,٠	٤,٠	٢,٣	٥,٤	٤,٨	١١,٧	٩,٥	٧,٨	...	...	...
جورجيا	٥,١	−٥,٠	٥,٠	٤,٩	٥,٣	٢,٥	−٥,١	−١٠,٨	−٨,٥	١١,٦	...	...
طاجيكستان	٧,٥	١,٠	٦,٠	٧,٨	٨,١	٧,٠	−٢,٣	−٧,١	−٤,٥	...	...	...
أرمينيا	٧,٦	−٤,٥	٣,٥	١,٤	٠,٩	٢,٠	−٨,٢	−٨,٨	−٧,٣	١٨,٩	٢٢,٣	٢١,١
جمهورية قيرغيزستان	٤,٥	−١٢,٠	٩,٨	١,١	٨,٠	٥,٥	−٥,٦	−١٣,٤	−١٢,٨	٦,٦	٦,٦	٦,٦
بنود للتذكرة												
القوقاز وآسيا الوسطى	٤,٨	−٢,١	٣,٩	٦,٦	٧,٦	٦,٤	−١,٥	−٤,١	−٣,٨	...	...	...
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٠,٩	−٤,٤	٢,٩	٨,٠	٩,٥	٩,٧	٠,٩	−٣,٦	−٢,٦	...	...	...
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٠,٨	−٥,٠	٣,٢	٨,٢	٩,٤	٩,٩	١,٣	−٣,٩	−٢,٧	...	...	...
إسرائيل[٦]	٣,٤	−٥,٩	٤,٩	٠,٨	٠,٥−	٠,٢	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٦,٠	٥,٦
بلدان المغرب العربي[٧]	٢,١	−٨,١	٧,٨	٢,٣	٣,٤	٣,٧	−٧,٠	−١٢,٧	−١٢,٣	...	...	...
بلدان المشرق العربي[٨]	٤,٣	١,٢	٢,٤	١١,٨	٨,٣	٨,٣	−٦,٨	−٤,٤	−٤,٧	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف-٥ وألف-٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] تشمل البحرين وليبيا واليمن.

[٥] تشمل جيبوتي وموريتانيا والصومال والضفة الغربية وغزة. ولا تتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية. راجع الملحوظات الخاصة بلبنان في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

[٦] تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية، ولكنها غير مدرجة في حساب المجملات الإقليمية.

[٧] يشمل المغرب العربي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

[٨] يشمل المشرق العربي مصر والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة. ولا يتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٢	−٣,٠	٣,١	٨,٥	١٠,٦	٧,٩	−٣,٦	−٤,٨	−٤,١	...	...	...
البلدان المصدرة للنفط[٤]	١,٦	−٤,١	٢,٠	١١,٧	١٣,٤	١٣,٣	−٢,١	−٣,٧	−٢,٢	...	...	...
نيجيريا	٢,٢	−٤,٣	١,٧	١١,٤	١٢,٩	١٢,٧	−٣,٨	−٣,٦	−٢,٠	...	...	...
أنغولا	−٠,٩	−٤,٠	٣,٢	١٧,١	٢١,٠	٢٠,٦	٥,٧	−١,٣	٠,١	...	...	...
غابون	٣,٨	−٢,٧	٢,١	٢,٠	٣,٠	٣,٠	−٠,٣	−٩,١	−٦,٠	...	...	...
جمهورية الكونغو	−٠,٦	−٧,٠	−٠,٨	٢,٢	٢,٥	٢,٦	٣,٥	−٥,٧	−١,٩	...	...	...
تشاد	٣,٠	−٠,٧	٦,١	−١,٠	٢,٨	٣,٠	−٤,٩	−١٣,٣	−٩,٧	...	...	...
البلدان متوسطة الدخل[٥]	٢,٢	−٥,١	٣,٨	٤,٠	٤,٣	٤,٤	−٣,٢	−٣,١	−٢,٩	...	...	...
جنوب إفريقيا	٠,٢	−٨,٠	٣,٠	٤,١	٣,٣	٣,٩	−٣,٠	−١,٦	−١,٨	٢٨,٧	٣٧,٠	٣٦,٥
غانا	٦,٥	٠,٩	٤,٢	٧,٢	١٠,٦	٨,٧	−٢,٧	−٣,٤	−٢,٩	...	...	...
كوت ديفوار	٦,٥	١,٨	٦,٢	٠,٨	١,٢	١,٤	−٢,٧	−٣,٧	−٢,٩	...	...	...
الكاميرون	٣,٩	−٢,٨	٣,٤	٢,٥	٢,٨	٢,٢	−٤,٤	−٥,٤	−٤,٥	...	...	...
زامبيا	١,٤	−٤,٨	٠,٦	٩,٨	١٤,٥	١٣,٣	٠,٦	−١,٠	٠,٠	...	...	...
السنغال	٥,٣	−٠,٧	٥,٢	١,٠	٢,٠	٢,٠	−٧,٧	−٩,٢	−٩,٩	...	...	...
البلدان منخفضة الدخل[٦]	٥,٩	٠,١	٣,٤	١٠,١	١٤,٤	٦,٣	−٥,٩	−٧,٧	−٧,٦	...	...	...
إثيوبيا	٩,٠	١,٩	٠,٠	١٥,٨	٢٠,٢	١١,٥	−٥,٣	−٤,٥	−٤,٦	...	...	...
كينيا	٥,٤	١,٠	٤,٧	٥,٢	٥,٣	٥,٠	−٥,٨	−٤,٩	−٥,٤	...	...	...
تنزانيا	٧,٠	١,٩	٣,٦	٣,٤	٣,٦	٣,٧	−٢,٣	−٣,٢	−٤,٤	...	...	...
أوغندا	٦,٧	−٠,٣	٤,٩	٢,٩	٤,٢	٤,٨	−٦,٥	−٨,٠	−٥,٩	...	...	...
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤,٤	−٢,٢	٣,٦	٤,٧	١١,٥	١٢,١	−٣,٨	−٤,٨	−٤,٠	...	...	...
مالي	٥,١	−٢,٠	٤,٠	−٢,٩	٠,٥	١,٥	−٤,٢	−٢,٠	−١,٢	...	...	...
مدغشقر	٤,٨	−٣,٢	٣,٢	٥,٦	٤,٣	٥,٥	−٢,٣	−٤,٢	−٢,٩	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدول ألف-٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] ٪. قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] تشمل غينيا الاستوائية وجنوب السودان.

[٥] تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل.

[٦] تشمل بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا وملاوي ومالي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي

(التغير السنوي ٪، بسعر الدولار الدولي الثابت عام ٢٠١٧ على أساس تعادل القوى الشرائية)

	متوسط ٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١
العالم	٢,٤	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٦	٢,٤	١,٦	–٥,٦	٤,٠
الاقتصادات المتقدمة	١,١	٠,٦	٠,٩	١,٦	١,٨	١,٢	٢,١	١,٨	١,٣	–٦,٢	٣,٦
الولايات المتحدة	٠,٩	١,٥	١,٢	١,٨	٢,٣	١,٠	١,٧	٢,٤	١,٧	–٤,٧	٢,٦
منطقة اليورو[١]	٠,٧	–١,٢	–٠,٥	١,١	١,٧	١,٦	٢,٤	١,٧	١,٢	–٨,٥	٥,١
ألمانيا	١,٢	٠,٢	٠,٢	١,٨	٠,٦	١,٤	٢,٢	١,٠	٠,٣	–٦,٠	٤,٢
فرنسا	٠,٦	–٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,٧	٠,٨	٢,٠	١,٦	١,٤	–١٠,٠	٥,٧
إيطاليا	–٠,٣	–٣,٣	–٢,٤	–٠,٥	٠,٨	١,٥	١,٨	١,٠	٠,٥	–١٠,٥	٥,٣
إسبانيا	٠,٣	–٣,٠	–١,١	١,٧	٣,٩	٣,١	٢,٩	٢,٣	١,٩	–١٢,٨	٧,١
اليابان	٠,٥	١,٧	٢,٢	٠,٥	١,٣	٠,٥	٢,٣	٠,٥	٠,٩	–٤,٩	٢,٧
المملكة المتحدة	٠,٨	٠,٨	١,٥	١,٨	١,٥	١,١	١,٣	٠,٧	٠,٩	–١٠,٤	٥,٤
كندا	١,٠	٠,٧	١,٣	١,٨	–٠,١	٠,٠	١,٩	٠,٦	٠,٢	–٨,٤	٤,١
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٨	١,٣	١,٨	٢,٢	١,٥	١,٧	٢,٤	٢,٠	١,١	–٤,٦	٣,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٧	٣,٧	٣,٥	٣,١	٢,٨	٣,٠	٣,٤	٣,٢	٢,٣	–٤,٧	٤,٨
آسيا الصاعدة والنامية	٧,٣	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٥	٤,٦	–٢,٧	٧,٢
الصين	١٠,١	٧,٤	٧,٣	٦,٧	٦,٤	٦,٢	٦,٤	٦,٣	٥,٨	١,٥	٧,٩
الهند[٣]	٦,١	٤,٢	٥,١	٦,٢	٦,٨	٧,١	٥,٩	٥,٠	٣,٠	–١١,٢	٧,٧
مجموعة آسيان–٥[٤]	٣,٩	٤,٩	٣,٧	٣,٤	٣,٧	٣,٩	٤,٣	٤,٢	٣,٨	–٤,٥	٥,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	٤,٧	٢,٨	٢,٨	١,٥	٠,٥	١,٦	٣,٩	٣,٢	١,٩	–٤,٧	٣,٧
روسيا	٥,٠	٣,٨	١,٥	–١,١	–٢,٢	٠,٠	١,٨	٢,٦	١,٤	–٤,٢	٢,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٢	١,٧	١,٧	٠,١	–٠,٨	–١,٩	٠,٢	٠,١	–١,٣	–٩,١	٢,٧
البرازيل	٢,٨	١,٠	٢,١	–٠,٣	–٤,٤	–٤,١	٠,٥	٠,٥	٠,٣	–٦,٤	٢,٢
المكسيك	٠,٤	٢,٢	٠,٠	١,٥	٢,٠	١,٤	٠,٩	١,١	–١,٤	–٩,٩	٢,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,٣	١,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٢,٣	٠,٠	٠,٠	–٠,٦	–٦,٤	١,٠
المملكة العربية السعودية	١,٤	٢,٥	٠,٠	٢,٥	١,٧	–٠,٦	–٣,٣	٠,٠	–١,٦	–٧,٣	١,١
إفريقيا جنوب الصحراء	٢,٨	١,٩	٢,٣	٢,٥	٠,٥	–١,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٤	–٥,٦	٠,٥
نيجيريا	٥,٩	١,٥	٢,٦	٣,٥	٠,٠	–٤,٢	–١,٨	–٠,٧	–٠,٤	–٦,٧	–٠,٨
جنوب إفريقيا	٢,٢	٠,٧	٠,٩	٠,٣	–٠,٣	–١,١	–٠,١	–٠,٧	–١,٣	–٩,٤	١,٥
بنود للتذكرة											
الاتحاد الأوروبي	١,٢	–٠,٩	–٠,٢	١,٥	٢,١	١,٩	٢,٨	٢,١	١,٦	–٧,٨	٥,٠
البلدان النامية منخفضة الدخل	٣,٦	٢,٠	٣,٥	٣,٩	٢,٢	١,٦	٢,٦	٢,٨	٢,٩	–٣,٣	٢,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,٠	٠,٧	–٠,٥	–٠,٤	٠,٢	٢,٥	–٠,٩	–٠,٩	–١,٣	–٧,٥	١,٠

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] البيانات محسوبة كمجموع فرادى بلدان منطقة اليورو.

[٢] لا تشمل بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

[٣] راجع الملحوظات القطرية للهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

[٤] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.

المراجع

Adams, Abi, Teodora Boneva, Marta Golin, and Christopher Rauh. 2020. "Inequality in the Impact of the Coronavirus Shock: Evidence from Real Time Surveys." CEPR Discussion Paper 14665, Centre for Economic Policy Research, London.

Adler, Gustavo, Romain A. Duval, Davide Furceri, Sinem Kiliç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ahn, JaeBin, Zidong An, John C. Bluedorn, Gabriele Ciminelli, Zsoka Kóczán, Davide Malacrino, Daniela Muhaj, and Patricia Neidlinger. 2019. "Work in Progress: Improving Youth Labor Market Outcomes in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.

Aiyar, Shekhar, Wolfgang Bergthaler, Jose M. Garrido, Anna Ilyina, Andreas Jobst, Kenneth Kang, Dmitriy Kovtun, Yan Liu, Dermot Monaghan, and Marina Moretti. 2015. "A Strategy for Resolving Europe's Problem Loans." IMF Staff Discussion Note 15/19, International Monetary Fund, Washington, DC.

Alesina, Alberto, and Roberto Perotti. 1996. "Income Distribution, Political Instability, and Investment." *European Economic Review* 40 (6): 1203–28.

Alon, Titan, Matthias Doepke, Jane Olmstead-Rumsey, and Michèle Tertilt. 2020. "This Time It's Different: The Role of Women's Employment in a Pandemic Recession." Unpublished.

Anderson, Michael L., Justin Gallagher, and Elizabeth Ramirez Ritchie. 2017. "School Lunch Quality and Academic Performance." NBER Working Paper 23218, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Awad, Rachid, Caio Ferreira, Ellen Gaston, and Luc Riedweg. 2020. "Banking Sector Regulatory and Supervisory Response to Deal with Coronavirus Impact (with Q and A)." Special Series on COVID-19, International Monetary Fund, Washington, DC.

Bannister, Geoffrey J., and Alexandros Mourmouras. 2017. "Welfare vs. Income Convergence and Environmental Externalities." IMF Working Paper 17/271, International Monetary Fund, Washington, DC.

Baker, Scott R., Nicholas Bloom, and Steven J. Davis. 2016. "Measuring Economic Policy Uncertainty." *Quarterly Journal of Economics*, 131 (4): 1593–636.

Barrett, Philip, Maximilian Appendino, Kate Nguyen, and Jorge de Leon Miranda. 2020. "Measuring Social Unrest Using Media Reports." IMF Working Paper 20/129, International Monetary Fund, Washington, DC.

Baytiyeh, Hoda. 2018. "Online Learning during Post-Earthquake School Closures." *Disaster Prevention and Management* 27 (2): 215–27.

Bick, Alexander, Adam Blandin, and Karel Mertens. 2020. "Work from Home after the COVID-19 Outbreak." Working Paper 2017, Federal Reserve Bank of Dallas, TX.

Blattman, Christopher, and Edward Miguel. 2010. "Civil War." *Journal of Economic Literature* 48 (1): 3–57.

Brussevich, Mariya, Era Dabla-Norris, Christine Kamunge, Pooja Karnane, Salma Khalid, and Kalpana Kochhar. 2018. "Gender, Technology, and the Future of Work." IMF Staff Discussion Note 18/07, International Monetary Fund, Washington, DC.

Brussevich, Mariya, Era Dabla-Norris, and Salma Khalid. 2020. "Who Will Bear the Brunt of Lockdown Policies? Evidence from Tele-Workability Measures across Countries." IMF Working Paper 20/88, International Monetary Fund, Washington, DC.

Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. 2018. "Measuring Geopolitical Risk." International Finance Discussion Papers 1222.

Card, David. 1999. "The Causal Effect of Education on Earnings." Chapter 30 in *Handbook of Labor Economics*, vol. 3a, edited by Orley Ashenfelter and David Card. Amsterdam: Elsevier Science.

Deaton, Angus, and Bettina Aten. 2017. "Trying to Understand the PPPs in ICP2011: Why Are the Results So Different?" *American Economic Journal: Macroeconomics* 9 (1): 243–64.

Decerf, Benoit, Francisco H. G. Ferreira, Daniel Gerszon Mahler, and Olivier Sterck. 2020. "Lives and Livelihoods: Estimates of the Global Mortality and Poverty Effects of the COVID-19 Pandemic." Policy Research Working Paper 9277, World Bank, Washington, DC.

Díez, Federico, Romain Duval, Chiara Maggi, Yi Ji, Ippei Shibata, and Marina Medes Tavares. 2020. "Options to Support the Incomes of Informal Workers during COVID-19." Special Series on COVID-19, International Monetary Fund, Washington, DC.

Duval, Romain A., and Prakash Loungani. 2019. "Designing Labor Market Institutions in Emerging and Developing Economies: Evidence and Policy Options." IMF Staff Discussion Note 19/04, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ebrahimy, Ehsan, Deniz Igan, and Sole Martinez Peria. 2020. "The Impact of COVID-19 on Inflation: Potential Drivers and Dynamics." Special Series on COVID-19, International Monetary Fund, Washington, DC.

Fabrizio, Stefania, Davide Furceri, Rodrigo Garcia-Verdu, Bin Grace Li, Sandra V. Lizarazo, Marina Mendes Tavares, Futoshi Narita, and Adrian Peralta-Alva. 2017. "Macroeconomic Structural Policies and Income Inequality in Low-Income Developing Countries." IMF Staff Discussion Note 17/01, International Monetary Fund, Washington, DC.

Fouquet, Roger. 2011. "Long Run Trends in Energy-Related External Costs." *Ecological Economics* 70 (12): 2380–89.

Freitag, Andreas, and Weicheng Lian. Forthcoming. "Global Disinflation: Cyclical or Downward Trend?" IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.

Fuchs, Richard, Martin Herold, Peter H. Verburg, Jan G. P. W. Clevers, and Jonas Eberle. 2015. "Gross Changes in Reconstructions of Historic Land Cover/Use for Europe between 1900 and 2010." *Global Change Biology* 21 (1): 299–313.

Lakner, Christoph, Daniel Gerszon Mahler, Mario Negre, and Espen Beer Prydz. 2020. "How Much Does Reducing Inequality Matter for Global Poverty?" Global Poverty Monitoring Technical Note 13, World Bank, Washington, DC.

Lazard. 2019. *Lazard's Levelized Cost of Energy Analysis—Version 13.0,* 20. New York

Light, Audrey. 1995. "The Effects of Interrupted Schooling on Wages." *Journal of Human Resources* 30 (3): 472–502.

Liu, Yan, José Garrido, and Chanda DeLong. 2020. "Private Debt Resolution Measures in the Wake of the Pandemic." Special Series on COVID-19, International Monetary Fund, Washington, DC.

McCarthy, Paul. 2013. "Extrapolating PPPs and Comparing ICP Benchmark Results." Chapter 18 in *Measuring the Real Size of the World Economy: The Framework, Methodology and Results of the International Comparison Program*. World Bank: Washington, DC.

Opportunity Insights Economic Tracker. 2020. https://tracktherecovery.org.

Ostry, Jonathan D., Jorge Alvarez, Raphael A. Espinoza, and Chris Papageorgiou. 2018. "Economic Gains from Gender Inclusion: New Mechanisms, New Evidence." IMF Staff Discussion Note 18/06, International Monetary Fund, Washington, DC.

Prady, Delphine. 2020. "Reaching Households in Emerging and Developing Economies: Citizen ID, Socioeconomic Data, and Digital Delivery." Special Series on Fiscal Policies to Respond to COVID-19, International Monetary Fund, Washington, DC.

Quinn, David M., and Morgan Polikoff. 2017. "Summer Learning Loss: What Is It, and What Can We Do about It?" Brookings Institution, Washington, DC.

Ralston, Katherine, Katie Treen, Alisha Coleman-Jensen, and Joanne Guthrie. 2017. "Children's Food Security and USDA Child Nutrition Programs." *Economic Information Bulletin* 174, United States Department of Agriculture, Economic Research Service, Washington, DC.

Sahay, Ratna, and Martin Cihak. 2018. "Women in Finance: A Case for Closing Gaps." IMF Staff Discussion Note 18/05, International Monetary Fund, Washington, DC.

Shibata, Ippei. 2020. "The Distributional Impact of Recessions: The Global Financial Crisis and the Pandemic Recession." IMF Working Paper 20/96, International Monetary Fund, Washington, DC.

Smith, Kirk R., Sumi Mehta, and Mirjam Maeusezahl-Feuz. 2004. "Indoor Air Pollution from Household Use of Solid Fuels." In *Comparative Quantification of Health Risks: Global and Regional Burden of Disease Attributable to Selected Major Risk Factors*, edited by Majid Ezzati and others, 1435–493. Geneva: World Health Organization.

Steckel, Jan Christoph, Ottmar Edenhofer, and Michael Jakob. 2015. "Drivers for the Renaissance of Coal." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112 (29): E3775–81.

Furceri, Davide, Prakash Loungani, Jonathan D. Ostry, and Pietro Pizzuto. 2020. "Will COVID-19 Affect Inequality? Evidence from Past Pandemics." COVID Economics 12, May 1, Centre for Economic Policy Research.

Georgieva, Kristalina. 2020. "Beyond the Crisis." *Finance & Development 57* (2).

Georgieva, Kristalina, Stefania Fabrizio, Cheng Hoon Lim, and Marina M. Tavares. "The COVID-19 Gender Gap." *IMFBlog*, July 21, International Monetary Fund, Washington, DC.

Google LLC. 2020. "Google COVID-19 Community Mobility Reports." https://www.google.com/covid19/mobility.

Global Economic Uncertainty. 2020. https://www.policyuncertainty.com/global_monthly.html.

Gourinchas, Pierre-Olivier, Şebnem Kalemli-Özcan, Veronika Penciakova, and Nick Sander. 2020. "COVID-19 and Business Failures." IMF Working Paper 20/207, International Monetary Fund, Washington, DC.

Hogan, Alexandra B., Britta L. Jewell, Ellie Sherrard-Smith, Juan F. Vesga, Oliver J. Watson, Charles Whittaker, and others. 2020. "Potential Impact of the COVID-19 Pandemic on HIV, Tuberculosis, and Malaria in Low-Income and Middle-Income Countries: A Modelling Study." *The Lancet Global Health,* July. https://doi.org/10.1016/S2214-109X(20)30288-6.

Holmlund, Bertil, Qian Liu, and Oskar Nordström Skans. 2008. "Mind the Gap? Estimating the Effects of Postponing Higher Education." *Oxford Economic Papers* 60 (4): 683–710.

Inklaar, Robert, Harmen de Jong, Jutta Bolt, and Jan van Zanden. 2018. "Rebasing 'Maddison': New Income Comparisons and the Shape of Long-Run Economic Development." GGDC Research Memorandum GD-174, Groningen Growth and Development Centre, University of Groningen, Netherlands.

International Energy Agency (IEA). 2018. *World Energy Outlook 2018*, Paris. https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2018.

International Labour Organization (ILO). 2020. *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work,* 5th ed. Geneva.

International Monetary Fund (IMF). 2020. "Debt Management Responses to the Pandemic." Special Series on COVID-19, Washington, DC.

Jacobson, Mark Z. 2020. "Evaluation of Coal and Natural Gas with Carbon Capture as Proposed Solutions to Global Warming, Air Pollution, and Energy Security." Stanford University, Stanford, CA.

Jain, Ronak, Joshua Budlender, Rocco Zizzamia, and Ihsaan Bassier. 2020. "The Labor Market and Poverty Impacts of COVID-19 in South Africa." CSAE Working Paper WPS/202014, Center for the Study of African Economies, Harvard University, Cambridge, MA.

Jones, Charles I., and Peter J. Klenow. 2016. "Beyond GDP? Welfare across Countries and Time." *American Economic Review* 106 (9): 2426–57.

Korkoyah, Dala T., and Francis F. Wreh. 2015. *Ebola Impact Revealed: An Assessment of the Differing Impact of the Outbreak on the Women and Men in Liberia.* Nairobi: Oxfam.

United Nations Development Programme (UNDP). 2019. "Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century." New York.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2020. "Education: From Disruption to Recovery." New York. https://en.unesco.org/covid19/educationresponse.

US Trade Policy Uncertainties. 2020. https://www.policyuncertainty.com/categorical_epu.html.

World Bank (WB). 2018. *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle.* Washington, DC.

World Bank (WB). 2019. *World Bank Annual Report 2019: Ending Poverty, Investing in Opportunity.* Washington, DC.

World Bank (WB). 2020a. "Projected Poverty Impacts of COVID-19 (Coronavirus)." World Bank Brief, June 8, Washington, DC.

World Bank (WB). 2020b. "The COVID-19 Pandemic: Shocks to Education and Policy Responses." World Bank Report 148198, Washington, DC.

Stock, James H., and Mark W. Watson. 2019. "Slack and Cyclically Sensitive Inflation." NBER Working Paper 25987, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Stokey, Nancy L. 1998. "Are There Limits to Growth? *International Economic Review* 39 (1): 1–31.

Tongia, Rahul, and Samantha Gross. 2018. "Working to Turn Ambition into Reality: The Politics and Economics of India's Turn to Renewable Power." Cross-Brookings Initiative on Energy and Climate Paper Series, Brookings Institution, Washington, DC.

Tongia, Rahul, and Samantha Gross. 2019. "Coal in India." Cross-Brookings Initiative on Energy and Climate Paper Series, Brookings Institution, Washington, DC.

United Nations Development Programme (UNDP). 2015. "Assessing Sexual and Gender Based Violence during the Ebola Crisis in Sierra Leone." New York. https://www.sl.undp.org/content/sierraleone/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/assessing-sexual-and-gender-based-violence-during-the-ebola-cris.html.

الفصل ٢

الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية

فرضت معظم البلدان تدابير إغلاق صارمة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ لاحتواء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد–١٩) وحماية الفئات السكانية المعرضة للخطر. وفي الوقت نفسه، انكمش النشاط الاقتصادي انكماشا حادا على مستوى العالم. ويهدف هذا الفصل إلى تحليل طبيعة الأزمة الاقتصادية خلال السبعة أشهر الأولى من الجائحة، ويخلص إلى أن فرض حالة الإغلاق العام كان من أهم العوامل التي أدت إلى الركود، غير أن التباعد الاجتماعي الطوعي نتيجة تزايد عدد الإصابات قد ساهم بدرجة كبيرة أيضا في حالة الانكماش الاقتصادي. لذلك؛ وبالرغم من أن إرخاء قيود الإغلاق قد يؤدي إلى تعاف جزئي، فمن المرجح أن يستمر تباطؤ النشاط الاقتصادي لحين انحسار المخاطر الصحية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان توفير الحماية اللازمة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر وإيجاد السبل الملائمة لدعم النشاط الاقتصادي في ظل التباعد الاجتماعي، وذلك على سبيل المثال من خلال الحد من كثافة الاتصال المباشر في أماكن العمل وزيادة الاعتماد على العمل من المنزل قدر الإمكان. ويعرض هذا الفصل شواهد جديدة أيضا على عدم توازن تداعيات الإغلاق، التي وُجد أنها تؤثر بدرجة أكبر على تنقلات النساء والفئات الأصغر سنا. ويستدعي ذلك اتخاذ تدابير موجهة على مستوى السياسات للحيلولة دون اتساع فجوة عدم المساواة. وأخيرا يبين التحليل أن الإغلاق العام من شأنه أن يحد كثيراً من أعداد المصابين بفيروس كوفيد–١٩، لا سيما إذا ما تم فرض الإغلاق في مرحلة مبكرة من الجائحة واتسم بقدر كاف من التشديد. لذلك، فبالرغم من تكلفته الاقتصاديةً على المدى القصير، قد يمهد الإغلاق الطريق نحو تسريع وتيرة التعافي من خلال احتواء انتشار الفيروس والحد من الحاجة إلى التباعد الاجتماعي الطوعي مع الوقت، مما قد يكون له آثار إيجابية على الاقتصاد ككل. وستظل هذه المسألة من مجالات البحث المهمة مستقبلا لدى توافر بيانات جديدة في هذا الشأن.

مقدمة

أثارت جائحة كوفيد–١٩ تحديات صحية غير مسبوقة على مستوى العالم. ولاحتواء انتشار الفيروس، لجأت معظم البلدان إلى فرض تدابير إغلاق صارمة، حيث تم إغلاق المدارس والأعمال ومنع المواطنين أحيانا من مغادرة منازلهم إلا للضرورة. وفي غضون ذلك، انكمش النشاط الاقتصادي انكماشا هائلا كما ورد في الفصل الأول. ولم تستثن الأزمة أيا من البلدان، حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي تراجعا حادا في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ويهدف هذا الفصل بداية إلى إلقاء الضوء على مدى تأثُّر الانكماش الاقتصادي بفعل الإغلاقات العامة الحكومية مقابل تأثره بالحد من التفاعل الاجتماعي الذي لجأ إليه المواطنون طوعا مخافة الإصابة بالفيروس أو نشره. وهي مسألة مهمة لتقييم طبيعة الركود بأثر رجعي وفهم نقاط القوة في مرحلة التعافي التالية. فإذا كانت الإغلاقات العامة مسؤولة عن الجزء الأكبر من الانكماش الاقتصادي، سيكون من المنطقي أن نتوقع تعافيا اقتصاديا سريعا بمجرد رفع هذه القيود. ولكن إذا كان التباعد الاجتماعي الطوعي هو السبب الأساسي وراء حالة الانكماش، فيرجح أن يستمر تباطؤ النشاط الاقتصادي لحين انحسار المخاطر الصحية.

ويبدأ التحليل بدراسة الارتباط بين حالات الإغلاق والنشاط الاقتصادي عبر البلدان باستخدام عينة كبيرة من البلدان. ويخلص إلى أن البلدان التي فرضت إغلاقات عامة أكثر صرامة سجلت تراجعا أكبر في النمو مقارنة بتنبؤات ما قبل جائحة كوفيد–١٩، حتى بعد استبعاد تأثير حدة الجائحة محليا. ثم يقيم الفصل تأثير الإغلاقات العامة باستخدام مجموعة من متغيرات النشاط الاقتصادي البديلة عالية التواتر، لا سيما مؤشرات التنقل المجتمعي الصادرة عن شركة غوغل وإعلانات الوظائف الخالية على الموقع الإلكتروني Indeed.[١] وتشير نتائج الانحدار إلى أن الإغلاقات العامة لها تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي. غير أن التباعد الاجتماعي الطوعي نتيجة تزايد عدد الإصابات بالفيروس يمكن أن تنشأ عنه أيضا تداعيات سلبية قوية على الاقتصاد. وفي الواقع، يشير التحليل إلى أن الإغلاق

أعد هذا الفصل فرانشيسكا كاسيللي وفرانشيسكو غريغولي (قائد مشارك لفريق الإعداد) ووانشنغ ليان وداميانو ساندري (قائد مشارك لفريق الإعداد)، بدعم من جونغ جين لي وزايو واي سون. وأفاد الفصل أيضا من الآراء والتعليقات القيمة من جانب يوري غوردونيشنكو والمشاركين في حلقات النقاش الداخلية.

[١] تتضمن تقارير التنقل المجتمعي عن شركة غوغل معلومات عن معدلات الحضور اليومية في مختلف المواقع مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. وتعكس البيانات الوضع الوطني في مجموعة كبيرة من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما تتوافر بيانات على المستوى دون القومي لعدد من البلدان. ويمكن تنزيل البيانات من خلال هذا الرابط https://www.google.com/covid19/mobility/. وحصل صندوق النقد الدولي على معلومات لمستخدمين مجهولين من موقع التوظيف Indeed عن إعلانات الوظائف اليومية في ٢٢ بلدا موزعة حسب فئات الوظائف.

العام والتباعد الاجتماعي الطوعي كان لهما نفس التأثير تقريبا على الركود الاقتصادي. وكان للتباعد الاجتماعي تأثير أكبر على انخفاض التنقلات في الاقتصادات المتقدمة حيث يستطيع المواطنون العمل من المنزل بسهولة أكبر وتحمُّل فترات البطالة المؤقتة بفضل مدخراتهم الشخصية والمزايا الحكومية.

وعند تحليل مسار التعافي المستقبلي، تشير أهمية التباعد الاجتماعي الطوعي بوصفه من العوامل المساهمة في الهبوط الاقتصادي إلى أن رفع قيود الإغلاق العام لن يؤدي على الأرجح إلى عودة النشاط الاقتصادي سريعا إلى مستواه الممكن في حالة استمرار المخاطر الصحية. ويصح ذلك خصوصا إذا ما تم رفع قيود الإغلاق العام في الوقت الذي لا تزال فيه أعداد الإصابات مرتفعة نسبيا نظرا لأن تأثير الإغلاق العام على التنقلات يبدو أقل في هذه الحالات. ومما يؤثر بالسلب أيضا على توقعات التعافي الاقتصادي السريع ما يشير إليه التحليل من أن التأثير الإيجابي لإرخاء حالة الإغلاق على التنقلات أقل من تأثير تشديد قيود الإغلاق العام. ويتضح من هذه النتائج أن الاقتصادات ستظل تعمل دون طاقتها التشغيلية الممكنة مع استمرار المخاطر الصحية حتى مع رفع قيود الإغلاق العام تماما. لذلك ينبغي أن يتجنب صناع السياسات التعجيل بسحب الدعم المقدم من خلال السياسات، مع النظر في السبل التي من شأنها حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر ودعم النشاط الاقتصادي في ظل استمرار التباعد الاجتماعي. ومن هذه السبل، اتخاذ تدابير للحد من كثافة الاحتكاك المباشر وتعزيز إجراءات الأمان والسلامة في أماكن العمل، على سبيل المثال من خلال التشجيع على استخدام المدفوعات اللاتلامسية وتيسير إعادة توزيع الموارد تدريجيا على القطاعات الأقل اعتمادا على الاحتكاك المباشر، والتشجيع على العمل من المنزل، من خلال زيادة سرعة الإنترنت ودعم الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال.

ويساهم الفصل أيضا في الشواهد التجريبية المتزايدة على الآثار غير المتوازنة للأزمة، التي تقع تأثيراتها الأشد وطأة على المواطنين الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية. وباستخدام مؤشرات إجمالية جديدة لقياس حجم التنقلات بناء على بيانات مستخدمين مجهولين في عدد من البلدان الأوروبية تم الحصول عليها من شركة فودافون، يشير التحليل إلى أن الإغلاق العام يؤثر بشكل أكبر عادة على تنقلات النساء مقارنة بالرجال، لا سيما خلال فترة إغلاق المدارس.[٢] ويتضح من ذلك أن النساء يتحملن الجزء الأكبر من عبء رعاية الأطفال، مما قد يهدد فرص توظيفهن. وتشير بيانات فودافون أيضا إلى أن الإغلاق العام يؤثر بشكل أكبر عادة على تنقلات الفئات الأصغر سنا المعرضة للمخاطر الاقتصادية بشكل أكبر بسبب اعتماد أفرادها على دخل العمل واشتغالهم بوظائف أقل استقرارا عموما. ويتطلب ذلك بالتالي التدخل الموجه من خلال السياسات لحماية فرص النساء والفئات العمرية الأقل في العمل والحيلولة دون اتساع فجوة عدم المساواة.

وأخيرا، يخلص الفصل إلى أن الإغلاق العام من شأنه أن يحد كثيراً من أعداد الإصابات. وعادة ما يظهر تأثير الإغلاق العام على حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-١٩ خلال أسابيع قليلة بسبب فترة حضانة الفيروس والوقت الذي يستغرقه إجراء الاختبارات. ويؤكد ذلك على أهمية التدخل المبكر، نظرا أيضا لأن الإغلاق العام يكون أكثر فعالية في تحجيم الإصابات إذا ما تم فرضه في مرحلة مبكرة من تفشي الجائحة في بلد ما. ويشير التحليل أيضا إلى أن الإغلاق العام يجب أن يكون صارما بدرجة كافية للحد من الإصابات على نطاق واسع.

ويتضح من فعالية الإغلاق العام في الحد من عدد الإصابات أنه قد يمهد للتعجيل بتعافي الاقتصاد في حالة نجاحه في احتواء الجائحة، وقد يحد بالتالي من التباعد الاجتماعي الطوعي. لذلك فإن التكلفة الاقتصادية على المدى القصير الناتجة عن الإغلاق العام يمكن أن يعوضها تسارع معدل النمو على المدى المتوسط، مما قد يؤدي إلى تأثير إيجابي كلي على الاقتصاد. ويجدر إجراء المزيد من البحث مستقبلا في هذه المسألة المهمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يواصل صناع السياسات البحث عن سبل بديلة لاحتواء أعداد الإصابات قد تكون أقل تكلفة على الاقتصاد مقارنة بالإغلاق العام، مثل التوسع في إجراء الاختبارات ورصد المخالطين والتشجيع على استخدام الكمامات والعمل من المنزل. ومع فهم آلية انتقال الفيروس بشكل أفضل بمرور الوقت، قد تستطيع البلدان أيضا استخدام تدابير موجهة بدلا من فرض الإغلاق العام، من خلال التركيز على حماية الفئات المعرضة للمخاطر وفرض قيود على التجمعات الكبيرة في الأماكن المغلقة على سبيل المثال.

ويساهم هذا التحليل في الدراسات المتزايدة عن الجائحة وتداعيات الإغلاق العام والتي يناقشها الإطار ٢-١. ولا نزال في مرحلة فهم الأزمة — حيث تشير بعض الدراسات إلى التأثير الكبير للإغلاق العام، بينما تؤكد دراسات أخرى على دور التباعد الاجتماعي الطوعي. وتوثق الدراسات أيضا التأثير غير المتوازن للجائحة على الفئات السكانية المعرضة للمخاطر، وتتضمن شواهد على فعالية الإغلاق العام والكمامات في احتواء الإصابات.

[٢] أعد هذه المؤشرات فريق البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في شركة فودافون، وتم الحصول عليها لأغراض التحليل دون الكشف عن هوية المستخدمين بموجب اتفاقية تضمن سرية هذه البيانات. ولحماية خصوصية الأفراد والأقليات، تم حساب مؤشرات التنقلات على أساس إجمالي على مستوى المقاطعات لما لا يقل عن ٥٠ عميلا. ويخضع بروتوكول تبادل البيانات لعدد من الضوابط الفنية والتنظيمية، بما في ذلك تقييم التحليل وفقا للاعتبارات الأخلاقية قبل تنفيذه.

شواهد قطرية مقارنة حول الإغلاق العام والنشاط الاقتصادي

يبدأ التحليل بعرض عدد من الشواهد القطرية المقارنة على الارتباط بين الإغلاق العام والنشاط الاقتصادي باستخدام عينة تضم ٥٢ اقتصادا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتوضح اللوحة ١ في الشكل البياني ٢–١ الارتباط بين صرامة قيود الإغلاق العام خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ وتراجع إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة.[٣] ويشير الشكل البياني إلى أن البلدان التي فرضت إغلاقا عاما أكثر صرامة سجلت تراجعا أكثر حدة في مستويات إجمالي الناتج المحلي.

وتشير اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢–١ إلى ثبات الارتباط السالب بين الإغلاق العام والنشاط الاقتصادي عند استخدام مؤشرات أخرى إلى جانب إجمالي الناتج المحلي. فعلى سبيل المثال، يترتب على تشديد صرامة الإغلاق العام تراجع مستويات الاستهلاك والاستثمار والإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة ومؤشرات مديري المشتريات في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات وزيادة معدلات البطالة.[٤] وتظل هذه الارتباطات ثابتة، سواء عند إدراج أو استبعاد تأثير حدة الجائحة في بلد ما على أساس إجمالي عدد حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد–١٩ مقسوما على عدد السكان.

لذلك يعرض الشكل البياني ٢–١ شواهد دالة على أن الإغلاق العام عادة ما تكون له تداعيات اقتصادية سلبية على المدى القصير. غير أنه يتعين توخي الحرص في تفسير هذه النتائج نظرا للمخاوف المتعلقة بتأثير المتغيرات المحذوفة على التحليلات القطرية المقارنة والمتغيرات الداخلية الخاصة بالإغلاق العام. ولا يعد قرار فرض الإغلاق العام قرارا عشوائيا، بل قد يعكس خصائص قطرية ثابتة زمنيا تؤثر أيضا على النتائج الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، قد لا تحتاج البلدان التي تمتلك رؤوس أموال اجتماعية أكبر نسبيا تشديد قيود الإغلاق العام — نظرا لأن المواطنين يأخذون حذرهم بشكل أكبر تجنبا لإصابة الآخرين — كما أنه يمكنها أيضا مواجهة التداعيات الاقتصادية للأزمة بقوة أكبر. وقد ينشأ عن ذلك ارتباط سالب ظاهري بين صرامة الإغلاق العام والنشاط الاقتصادي. ولزيادة دقة النموذج من خلال استبعاد أثر الخصائص القطرية الثابتة زمنيا، يعيد القسم التالي تحليل التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام باستخدام سلاسل زمنية مختلفة من البيانات عالية التواتر.

الشكل البياني ٢–١: الإغلاق العام والنشاط الاقتصادي

يوجد ارتباط بين تشديد تدابير الإغلاق العام وزيادة الانكماش الاقتصادي.

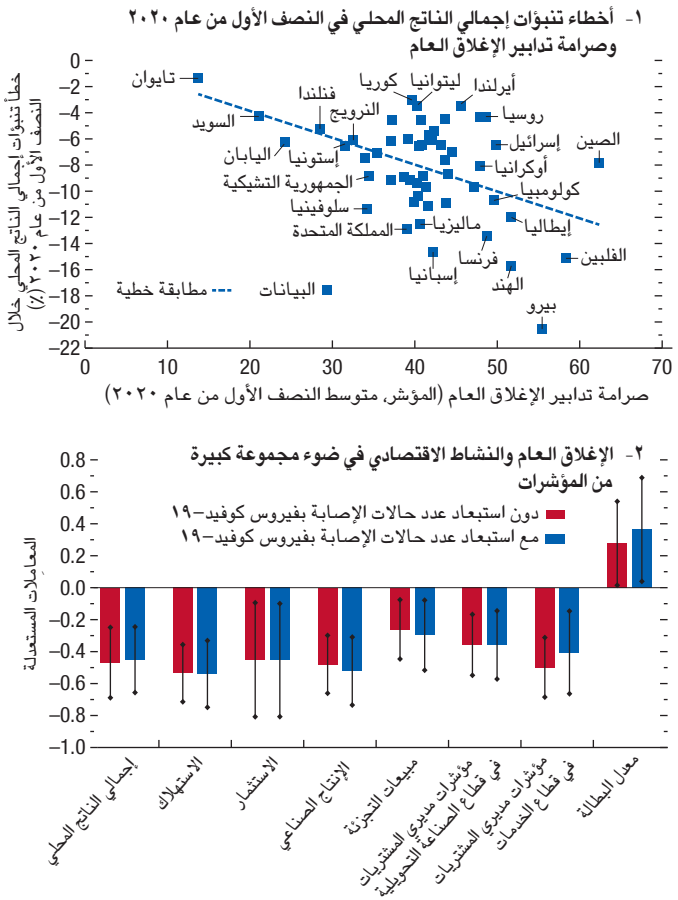

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وأداة جامعة أوكسفورد لتتبع الاستجابة الحكومية في مواجهة كوفيد–١٩، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١: يقصد بأخطاء تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الانحرافات عن توقعات النصف الأول من عام ٢٠٢٠ الواردة في عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويعرض جدول الملحق ٢–١–٢ على شبكة الإنترنت قائمة كاملة بالبلدان. اللوحة ٢: بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والاستثمار، يستخدم التحليل بيانات النصف الأول من عام ٢٠٢٠. بالنسبة للمؤشرات الأخرى المتاحة على أساس شهري، يستخدم التحليل بيانات الأشهر الثلاثة الأولى بعد أول ١٠٠ حالة إصابة بفيروس كوفيد–١٩ في البلد المعني. وتستبعد نماذج الانحدار تأثير لوغاريتم عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد–١٩ مقسوما على أساس عدد السكان عام ٢٠١٩. وتشير المعاملات المستعدلة على المحور الرأسي إلى تأثير ارتفاع مؤشر الإغلاق العام بمقدار انحراف معياري واحد على كل من المتغيرات الاقتصادية المستعدلة على أساس انحرافها المعياري. وتحسب الانحرافات المعيارية على أساس الفروق القطرية في العينة. وتشير الخطوط الرأسية إلى نطاقات الثقة البالغة ٩٠٪. راجع الملحق ٢–٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

٣ يستخدم التحليل مؤشرا يقيس صرامة الإغلاق العام من خلال حساب متوسط عدد من المؤشرات الفرعية — إغلاقات المدارس وأماكن العمل وإلغاء الفعاليات العامة وفرض قيود على التجمعات وتعطيل وسائل النقل العام وإلزام المواطنين بالبقاء في المنازل وفرض قيود على التنقلات المحلية وضوابط على السفر الدولي — استنادا إلى أداة جامعة أوكسفورد لتتبع الاستجابة الحكومية في مواجهة كوفيد–١٩.

٤ تشير بيانات إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والاستثمار إلى النصف الأول من عام ٢٠٢٠. بالنسبة للمؤشرات الأخرى المتاحة بتواتر شهري، يغطي التحليل أول ثلاثة أشهر بعد أول ١٠٠ حالة إصابة مؤكدة بفيروس كوفيد–١٩ في كل بلد لمقارنة النتائج الاقتصادية بين البلدان التي تمر بنفس المرحلة من الجائحة. راجع الملحق ٢–٢ عل شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل. ويمكن الاطلاع على جميع الملاحق من خلال الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

تقييم تداعيات الإغلاق العام باستخدام البيانات عالية التواتر

يُستخدم نوعان من البيانات اليومية لتقدير مؤشر بديل عالي التواتر للنشاط الاقتصادي. أولا، يستخدم التحليل بيانات التنقلات المتاحة من شركة غوغل، والتي تعكس معدل الحضور في أماكن مختلفة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة.[٥] وتتسم هذه البيانات بميزة مهمة، وهي أنها تغطي مجموعة كبيرة من البلدان، كما أنها متاحة على المستوى دون القومي. وتؤكد بيانات إعلان الوظائف المستمدة من موقع Indeed، وهو أحد محركات البحث عن الوظائف الخالية عبر الإنترنت، النتائج التي تم التوصل إليها بناء على بيانات التنقلات. ولا تغطي البيانات المستمدة من الموقع الإلكتروني Indeed سوى عدد أقل من البلدان، غير أنها ترصد أوضاع سوق العمل بشكل أكثر مباشرة.

الإغلاق العام والتنقلات

ولتقييم أثر الإغلاق العام على التنقلات، يستخدم التحليل توقعات محلية تتضمن آثارا قطرية ثابتة ومتغيرات زمنية صورية لاستبعاد تأثير الخصائص القطرية الثابتة زمنيا والصدمات العالمية على الترتيب. وتجدر الإشارة إلى أن فرض الإغلاق العام يعد أحد خيارات السياسات المرتبطة بمتغيرات داخلية ويعتمد على مرحلة تفشي الجائحة وحجم التنقلات. فعلى سبيل المثال، تزداد احتمالات فرض الحكومات لحالة الإغلاق العام مع زيادة حدة المخاطر الصحية. وفي الوقت نفسه، يميل الفرد عادة إلى تقليل تحركاته خشية الإصابة بالفيروس بغض النظر عن حالة الإغلاق العام. وقد ينشأ عن ذلك ارتباط سالب ظاهري بين حالة الإغلاق العام والتنقلات. وللحد من هذه المخاوف المتعلقة بالعوامل الداخلية، يستبعد إطار الانحدار عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد–١٩ ويدرج بيانات مؤشر التنقلات خلال فترات سابقة. وبعبارة أخرى، يحاول التحليل التجريبي قياس أثر تشديد حالة الإغلاق العام على التنقلات في مرحلة معينة من مراحل الجائحة في البلد المعني. ويعرض الملحق ٢–٣ عبر الإنترنت المزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

ويتم تقدير الانحدار باستخدام البيانات الوطنية لعدد ١٢٨ بلدا. وتوضح اللوحة ١ في الشكل البياني ٢–٢ أن الإغلاق العام عادة ما يكون له تأثير سلبي دال إحصائيا على حجم التنقلات. فعادة ما يؤدي الإغلاق العام الكامل الذي يتضمن جميع التدابير التي اتخذتها الحكومات خلال الجائحة — إغلاق المدارس وفرض القيود على السفر وإغلاق الأعمال وأوامر التزام المنزل — إلى تراجع حجم التنقلات بحوالي ٢٥٪ في أسبوع واحد. وتبدأ معدلات التنقل في العودة

[٥] تستند البيانات إلى مواقع الهواتف الخلوية الخاصة بمالكي الهواتف الذكية الذين يوافقون على تبادل البيانات عن الأماكن المتواجدين فيها مع شركة غوغل. ونظرا لأن هؤلاء قد تكون لهم سمات شخصية تختلف عن عموم السكان — مثل مستوى الدخل أو السن أو سهولة استخدام الإنترنت — قد تكون مؤشرات التنقلات غير ممثلة لبلد ما بالكامل، لا سيما في البلدان الأكثر فقرا التي يقل فيها عدد المواطنين الذين يملكون هواتف ذكية.

الشكل البياني ٢–٢: تأثير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي على التنقلات

(٪)

يؤثر الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي تأثيرا سلبيا كبيرا على التنقلات.

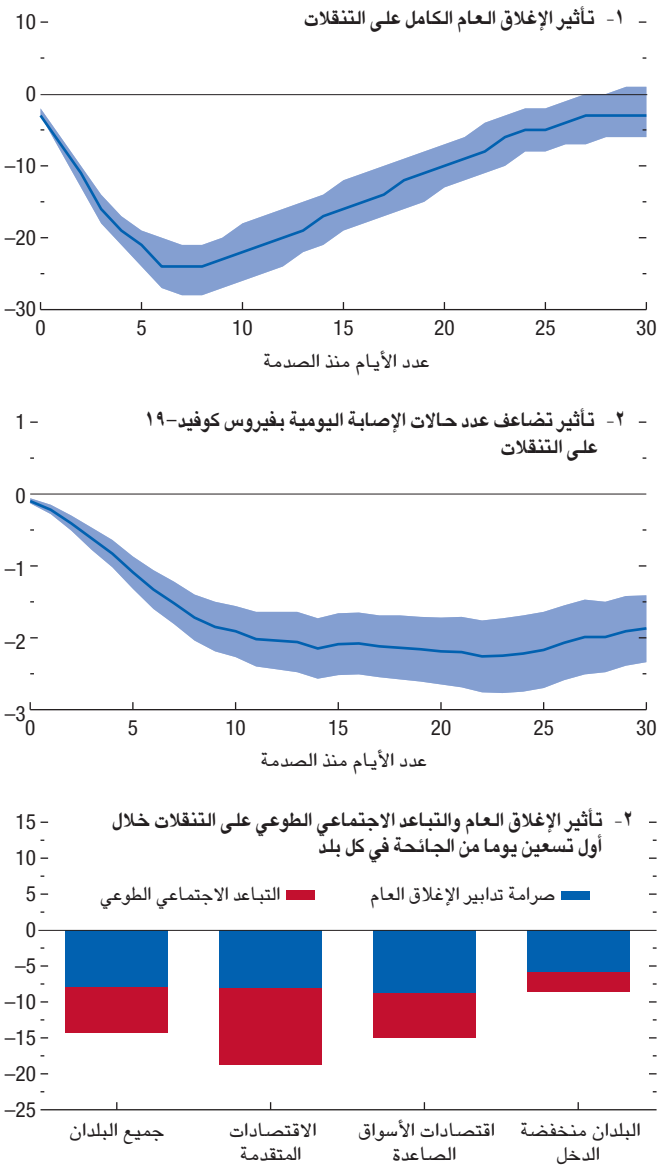

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير المناطق المظللة في اللوحتين ١ و٢ إلى فترات الثقة البالغة ٩٠٪ المحسوبة على أساس أخطاء معيارية مجمعة على مستوى البلد. وفي اللوحة ٣، تختلف التسعين يوما الأولى من الجائحة من بلد لآخر نظرا لأنه يتم حسابها بدءا من ظهور أول حالة بفيروس كوفيد–١٩ في كل بلد. راجع الملحق ٢–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مصادر البيانات والبلدان التي يغطيها التحليل.

إلى مستوياتها السابقة تدريجيا لاحقا مع انحسار الصدمة الناجمة عن تشديد حالة الإغلاق العام كما يتضح من الملحق ٢–٣ على شبكة الإنترنت.[٦]

ولمعالجة المخاوف المتعلقة بالمتغيرات الداخلية بشكل أكبر، تُقدَّر آثار الإغلاق العام أيضا باستخدام البيانات دون القومية. ويغطي التحليل ١٥ بلدا من مجموعة العشرين قامت بفرض الإغلاق العام على المستوى الوطني استجابة لموجات تفشٍ محلية حادة، ويقيم الأثر على التنقلات في المناطق التي تقلّ فيها حالات الإصابة بفيروس كوفيد–١٩ نسبيا. ويساعد هذا المنهج في تشخيص النموذج بدقة أكبر نظرا لأن فرض الإغلاق العام على المستوى الوطني كان من العوامل الخارجية التي أثرت على الأوضاع في المناطق الأقل تضررا من الجائحة. وكما يتضح من الملحق ٢–٣ على شبكة الإنترنت، تؤكد النتائج أن حالات الإغلاق العام لها تأثير سلبي قوي على حجم التنقلات. وتظل هذه النتائج ثابتة عند استبعاد تأثير عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد–١٩ على المستوى الإقليمي والوطني.

غير أن الإغلاق العام ليس هو العامل الوحيد الذي يساهم في تراجع التنقلات. فخلال أي جائحة، يقلل الفرد طواعية من اختلاطه بالآخرين مع زيادة الحالات والخوف من الإصابة بالمرض. وتوثق عدة دراسات هذا الجانب، حيث تشير إلى ارتباط قوي بين انتشار جائحة كوفيد–١٩ وحجم التنقلات، حتى بعد استبعاد تأثير الإغلاق العام الحكومي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة (راجع دراسة Aum, Lee, and Shin 2020، ودراسة Goolsbee and Syverson 2020، ودراسة Maloney and Taskin 2020). واتساقا مع هذه الدراسات، يمكن لإطار الانحدار المستخدم أن يلقي الضوء على قوة التباعد الاجتماعي الطوعي من خلال رصد التأثير على التنقلات الناتج عن زيادة أعداد الإصابات بفيروس كوفيد–١٩ في ظل صرامة الإغلاق العام المطبق.[٧] ويتضح من اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢–٢ أن زيادة أعداد الإصابات بفيروس كوفيد–١٩ يكون لها تأثير سلبي كبير عادة على التنقلات. ويؤدي تضاعف عدد الحالات اليومي إلى انكماش حجم التنقلات بحوالي ٢٪.

ولفهم المزيد عن الأهمية النسبية للإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي في ظل تزايد أعداد الإصابة بفيروس كوفيد–١٩، تعرض اللوحة ٣ في الشكل البياني ٢–٢ مساهمة كل منها في الحد من التنقلات خلال الشهور الثلاثة الأولى من الجائحة في كل بلد. وقد كان للإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي كليهما تأثير كبير على التنقلات، مع تساوي تأثيرهما تقريبا في الأسواق الصاعدة. وكان التباعد الاجتماعي الطوعي أقل تأثيرا في البلدان منخفضة الدخل وأكثر تأثيرا في الاقتصادات المتقدمة. وتعكس هذه الفروق على الأرجح قدرة الأفراد في البلدان الأكثر تقدما على العمل من المنزل بسهولة أكبر، بل التوقف عن العمل مؤقتا اعتمادا على مدخراتهم الشخصية أو مزايا الضمان الاجتماعي. وفي المقابل، غالبا ما لا يستطيع مواطنو البلدان منخفضة الدخل الالتزام بالتباعد الاجتماعي الطوعي نظرا لعدم توافر الموارد المالية اللازمة لمواجهة فقدان الدخل المؤقت. ويؤكد ذلك على أهمية الدعم الدولي لضمان توافر الحيز اللازم في موازنات البلدان منخفضة الدخل لتوسيع نطاق تغطية شبكات الأمان.

وتشير مساهمة التباعد الاجتماعي الطوعي الكبيرة في الحد من التنقلات إلى أن رفع قيود الإغلاق العام قد لا يؤدي سوى إلى تعاف جزئي في النشاط الاقتصادي في حالة استمرار المخاطر الصحية. واتساقا مع هذه النتيجة الضمنية، تبين اللوحة ١ في الشكل البياني ٢–٣ ضعف تأثير الإغلاق العام على حجم التنقلات عندما تكون الإصابات مرتفعة نسبيا. ويرجح أن يكون السبب في ذلك هو شعور المواطنين بعدم الارتياح إزاء معاودة التنقل عند رفع قيود الإغلاق العام إذا ظلوا يستشعرون وجود قدر كبير من خطر الإصابة بالفيروس أو انتشاره. ويحذر ذلك من التعجيل بإلغاء الإغلاق العام قبل الأوان أملا في انتعاش النشاط الاقتصادي. وتعرض اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢–٣ شواهد إضافية تنفي توقع حدوث تعافٍ اقتصادي كبير نتيجة مجرد إرخاء قيود الإغلاق العام، حيث تشير إلى أن إرخاء قيود الإغلاق العام عادة ما يكون له تأثير إيجابي على التنقلات، غير أن حجمه أقل مقارنة بتأثير تشديد قيود الإغلاق العام. وتعد هذه الفروق دالة إحصائيا حسبما يرد في الملحق ٢–٣ على شبكة الإنترنت.

ويتضح من أهمية التباعد الاجتماعي الطوعي إلى جانب التحسن الطفيف في حجم التنقلات عقب إرخاء قيود الإغلاق العام أن الطاقة التشغيلية للاقتصادات من المرجح أن تظل دون المستوى الممكن ما دامت المخاوف الصحية مستمرة.[٨] ويتمثل أول الانعكاسات الضمنية لهذه النتيجة في ضرورة تحاشي صناع السياسات التعجيل بسحب الدعم المقدم من خلال السياسات تجنبا لتفاقم حالة الهبوط الاقتصادي، وضرورة الاستمرار في حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر

[٦] يشير الملحق ٢–٣ على شبكة الإنترنت أيضا إلى أن النتائج تظل ثابتة عند استبعاد حالات الوفاة بفيروس كوفيد–١٩ بدلا من الإصابات، واستخدام مؤشرات التنقل الفرعية المتاحة من شركة غوغل، واستبعاد تأثير إجراء الاختبارات ورصد المخالطين والحملات الإعلامية العامة، ومراعاة التباين بين البلدان من حيث التأثير على حجم التنقلات حسب الكثافة السكانية ومؤشرات الحوكمة ورأس المال الاجتماعي.

[٧] وبخلاف رد فعل الأفراد تجاه انتشار جائحة كوفيد–١٩، قد يلجأون إلى التباعد الاجتماعي الطوعي بسبب عوامل أخرى، مثل البيانات الصادرة عن مسؤولي الصحة العامة، أو أخبار المشاهير الذين أصيبوا بالفيروس، أو حتى فرض الإغلاق العام من جانب الحكومة. لذلك قد تكون تقديرات التباعد الاجتماعي الطوعي الذي خلص إليها التحليل أقل من الواقع. وتظل النتائج ثابتة عند استبعاد أعداد الوفيات بفيروس كوفيد–١٩ بدلا من عدد الإصابات. ولا يلزم استعدال عدد حالات الإصابة أو الوفاة بفيروس كوفيد–١٩ على أساس عدد السكان، نظرا لأن الانحدارات تتضمن آثارا قطرية ثابتة وعدد السكان لا يتغير خلال فترة التحليل.

[٨] نظرا لحدة الهبوط الاقتصادي، من المحتمل أن تكون الأزمة قد أدت أيضا إلى تراجع مستوى الناتج الممكن، مما قد يؤدي إلى خسائر دائمة حتى بعد انتهاء الجائحة، وهي مسألة جديرة بالبحث مستقبلا.

الشكل البياني ٢–٣: تحليل متعمق لتداعيات الإغلاق العام على التنقلات

(٪)

يقل تأثير الإغلاق العام على التنقلات مع ارتفاع أعداد الإصابات بفيروس كوفيد–١٩. وعادة ما يكون إرخاء تدابير الإغلاق العام أقل تأثيرا على التنقلات مقارنة بتشديد تدابير الإغلاق العام.

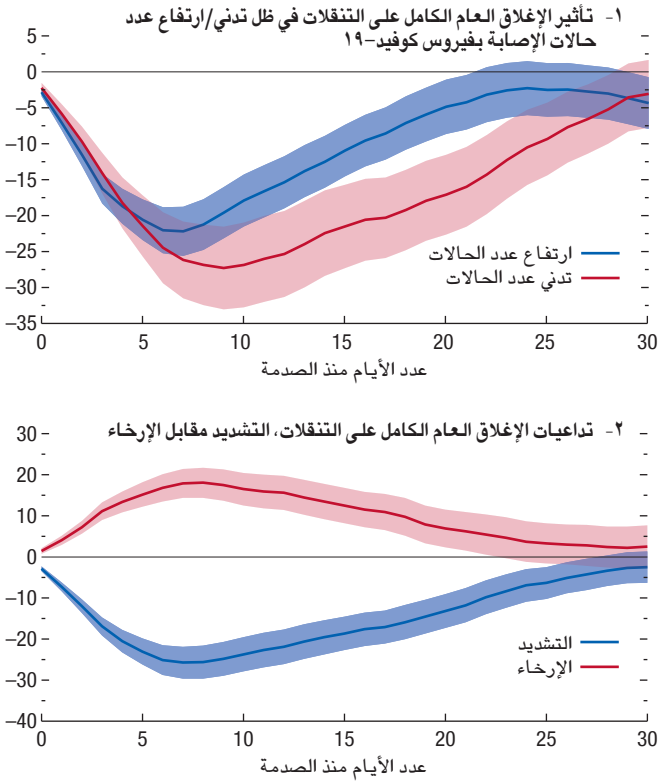

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: راجع الملحق ٢–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مصادر البيانات والبلدان التي يغطيها التحليل. ويشير ارتفاع وتدني عدد الحالات في اللوحة ١ إلى المئين الخامس والسبعين والمئين الخامس والعشرين في التوزيع القطري للوغاريتم عدد حالات الإصابة اليومية بفيروس كوفيد–١٩، على الترتيب. وتشير المناطق المظللة في اللوحتين ١ و٢ إلى فترات الثقة البالغة ٩٠٪ المحسوبة على أساس أخطاء معيارية مجمعة على مستوى البلد.

من خلال الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي. وثانيا، من المهم إيجاد السبل اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي بما يتسق مع استمرار التباعد الاجتماعي. ومن هذه السبل اتخاذ تدابير للحد من كثافة الاحتكاك المباشر وتعزيز إجراءات الأمان والسلامة في أماكن العمل — من خلال التشجيع على استخدام المدفوعات اللاتلامسية على سبيل المثال — وتيسير إعادة توزيع الموارد على القطاعات الأقل اعتمادا على الاحتكاك المباشر. وينبغي لصناع السياسات أيضا التشجيع على العمل من المنزل، من خلال زيادة سرعة الإنترنت، ودعم الاستثمارات القوية في قطاع تكنولوجيا المعلومات التي من شأنها حماية الوظائف خلال الجائحة، كما هو موضح في الإطار ٢–٢.

الإغلاق العام وإعلانات الوظائف الخالية

يمكن أيضا تحليل مدى أهمية الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي في الأزمة الجارية باستخدام البيانات الخاصة بعدد إعلانات الوظائف الخالية في ٢٢ بلدا المستمدة من الموقع الإلكتروني Indeed. ويستخدم التحليل إطارا للتوقعات المحلية يحاكي الإطار المستخدم في تحليل بيانات التنقلات. وتوضح اللوحتان ١ و٢ في الشكل البياني ٢–٤ أن تشديد الإغلاق العام وارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد–١٩ ينتج عنهما تأثير سلبي دال إحصائيا على عدد إعلانات الوظائف الخالية، مما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام بيانات التنقلات. ويبدو أن الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي نتيجة ارتفاع عدد الإصابات كان لهما دور كبير في تراجع عدد إعلانات الوظائف الخالية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الجائحة في كل بلد (اللوحة ٣). واتساقا مع نتائج تحليل حجم التنقلات، يعد التباعد الاجتماعي الطوعي أكثر تأثيرا نسبيا نظرا لأن عينة البلدان معظمها من الاقتصادات المتقدمة.

ويمكن تقسيم البيانات المستمدة من الموقع الإلكتروني Indeed حسب فئات الوظائف، وهو ما يوفر رؤى إضافية تتسق مع النتائج المعروضة حتى الآن. أولا، تشير اللوحة ١ في الشكل البياني ٢–٥ إلى أن الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي على السواء ساهما في تراجع عدد إعلانات الوظائف الخالية. فقد انخفض عدد الوظائف كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر — مثل الوظائف في قطاعات الضيافة والعناية الشخصية والغذاء — قبل صدور أوامر التزام المنزل، وهو ما قد يرجع إلى التباعد الاجتماعي الطوعي الذي التزم به العملاء كإجراء تحوطي ضد خطر الإصابة. وفي المقابل بدأت إعلانات وظائف قطاع الصناعة التحويلية — التي لا تتطلب الاتصال المباشر مع العملاء — في التراجع قرب تطبيق أوامر التزام المنزل، وهو ما يعكس تأثير تدابير الإغلاق العام. ويشير الشكل البياني أيضا إلى تراجع إعلانات الوظائف الخالية بشكل أكبر في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية، وهو ما قد يعكس الانخفاض الأكبر في الطلب الكلي نتيجة التباعد الاجتماعي الطوعي. وثانيا، تتسق الشواهد التي تعرضها اللوحة ٢ مع فكرة استبعاد حدوث تعاف قوي في النشاط الاقتصادي نتيجة إرخاء قيود الإغلاق العام. وبالتزامن مع إلغاء أوامر التزام المنزل، ارتفع عدد إعلانات الوظائف الخالية ارتفاعا طفيفا حتى في قطاع الصناعة التحويلية الذي يعد من القطاعات الأقل اعتمادا على الاحتكاك المباشر.

الإغلاق العام: تداعيات غير متوازنة بين الجنسين والمجموعات العمرية

تتسبب الجائحة في آثار غير متناسبة على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية من السكان. وكما يتضح من الإطار ٢–١، توثق الدراسات وجود تداعيات سلبية قوية على الأسر الأقل دخلا والعاملين من حملة المؤهلات الدراسية

الشكل البياني ٢-٤: تأثير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي على إعلانات الوظائف الخالية

(٪)

يؤثر الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي تأثير سلبيا كبيرا على إعلانات الوظائف الخالية.

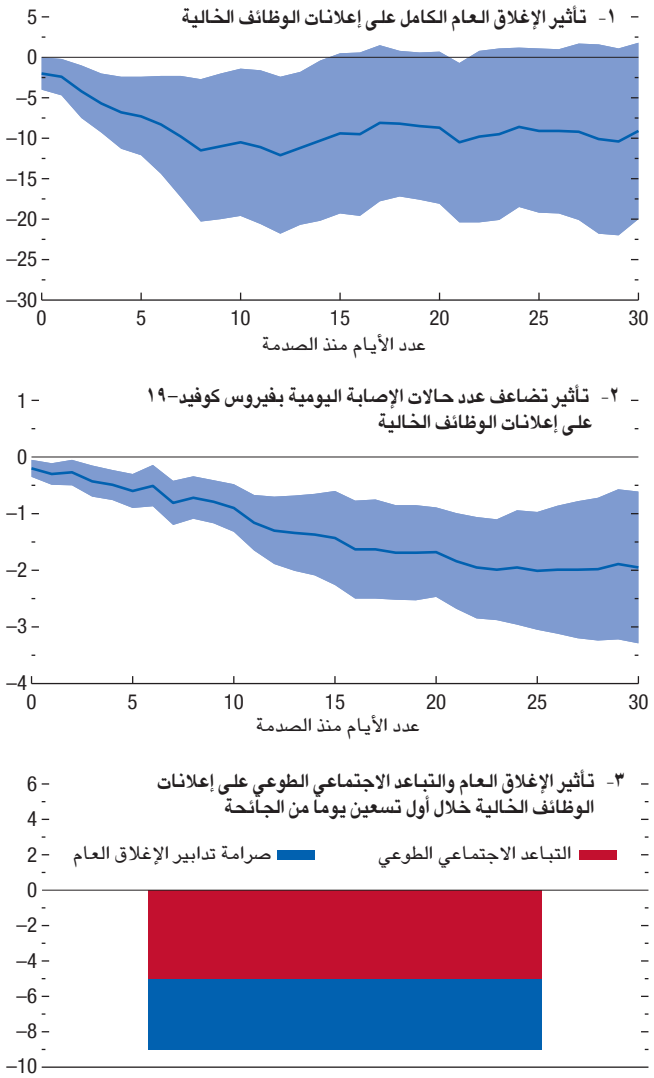

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: راجع الملحق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مصادر البيانات والبلدان التي يغطيها التحليل. تشير المناطق المظللة في اللوحتين ١ و٢ إلى فترات الثقة البالغة ٩٠٪ المحسوبة على أساس أخطاء معيارية مجمعة على مستوى البلد.

الشكل البياني ٢-٥: إعلانات الوظائف الخالية، حسب القطاع، قرب صدور أوامر التزام المنزل

(مستعدلة لتساوي ١٠٠، قبل صدور أوامر التزام المنزل بأربعين يوما)

يؤكد تحليل إعلانات الوظائف الخالية على أهمية الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي. فقد تراجعت الوظائف في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر قبل فرض حالة الإغلاق العام، بينما تراجعت الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية قرب صدور أوامر التزام المنزل. واستمر تراجع الوظائف الخالية حتى بعد إلغاء أوامر التزام المنزل على المستوى الوطني.

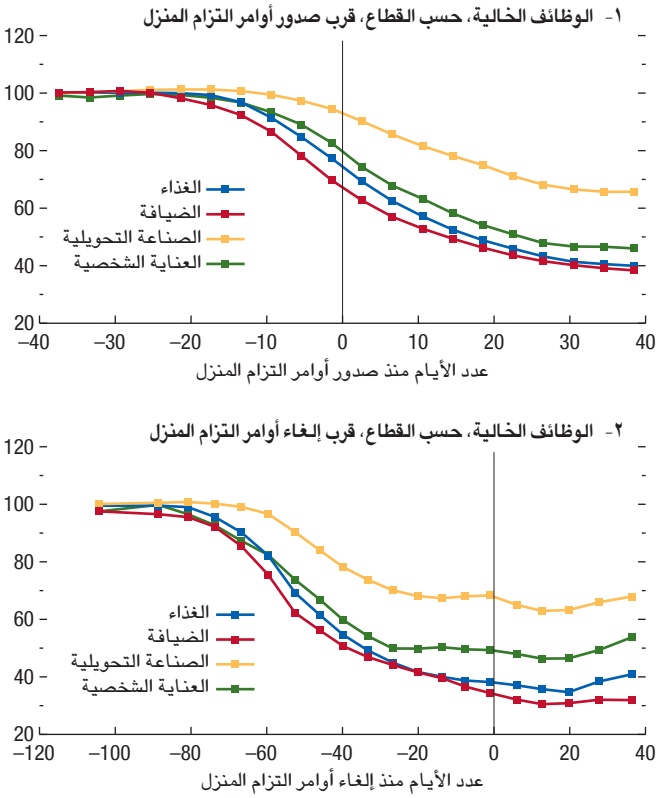

المصدر: الموقع الإلكتروني Indeed، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني رسوما انتشارية عبارة عن نقاط تعكس التغير بمرور الوقت في المتوسط المتحرك للوظائف الخالية في مختلف الفئات على مدار ٧ أيام. ويقسم متغير المحور السيني إلى عشرين نقطة متساوية في الحجم. وتتضمن العينة البلدان التي أصدرت أوامر بالتزام المنزل على المستوى الوطني وفقا لأداة جامعة أوكسفورد لتتبع الاستجابة الحكومية في مواجهة كوفيد-١٩. وتشمل بلدان العينة الإمارات العربية المتحدة والنمسا وبيلاروس وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والهند وأيرلندا وإيطاليا والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وبولندا وسنغافورة.

البسيطة والأقليات والمهاجرين والنساء. فعلى سبيل المثال، وعلى عكس فترات الركود السابقة، كان انخفاض الوظائف أكبر عموما بين النساء مقارنة بالرجال. ويعرض هذا القسم المزيد عن الأثر غير المتوازن على النساء باستخدام بيانات جديدة عن التنقلات في إيطاليا والبرتغال وإسبانيا تم الحصول عليها من شركة فودافون. وبتحليل الاتصالات عبر الأبراج الخلوية، يمكن لشركة فودافون تصميم مؤشرات لقياس حجم التنقلات حسب نوع الجنس استنادا إلى المعلومات التي يقدمها العملاء وقت الاشتراك في خدمة الهاتف. ويتم استخدام مجملات البيانات على مستوى المقاطعات لحماية خصوصية العملاء. وتتيح بيانات فودافون أيضا مؤشرات منفصلة لحجم التنقلات لكل فئة عمرية على حدة، وهو ما يمكننا من تحليل أنماط التنقلات خلال جائحة كوفيد-١٩ من منظور مهم وجديد.

وتعرض اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٦ حجم تنقلات الأفراد من الرجال والنساء في الفئة العمرية من ٢٥ عاما

الشكل البياني ٢-٦: توزيع تأثير الإغلاق العام على التنقلات حسب نوع الجنس والفئة العمرية

(٪)

يؤثر الإغلاق العام تأثيرا غير تناسبي على النساء والعاملين الأصغر سنا.

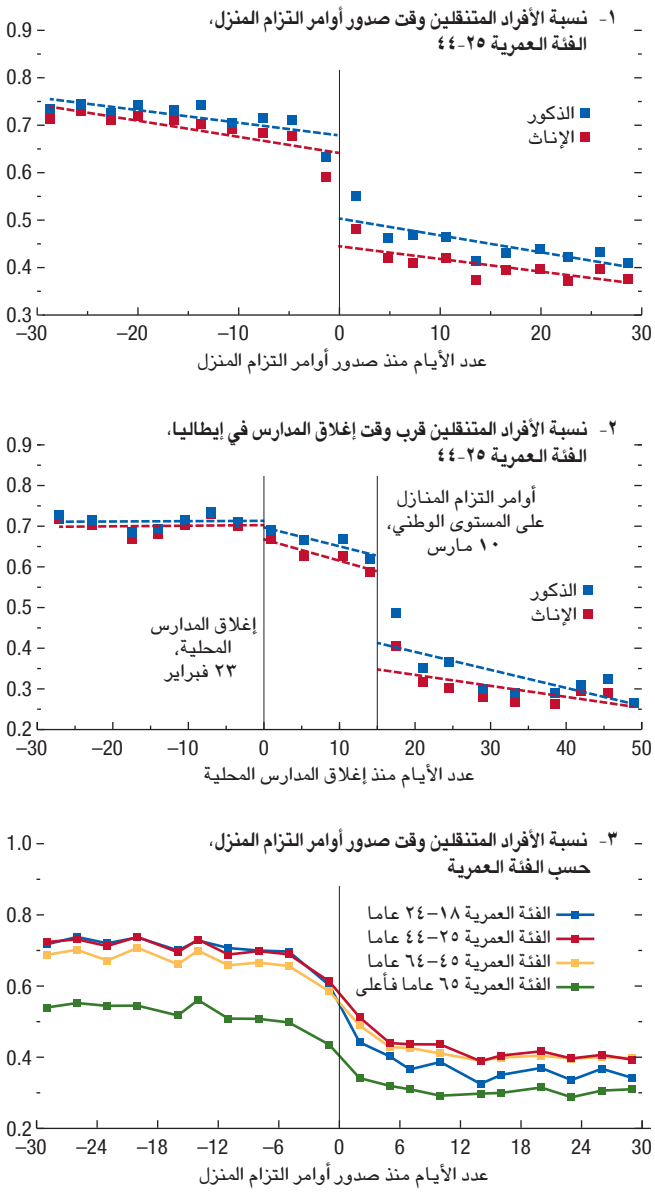

المصدر: شركة فودافون، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض جميع اللوحات رسوما انتشارية عبارة عن نقاط تقع قرب صدور أوامر التزام المنزل. وفي اللوحتين ١ و٢، تستبعد الآثار الثابتة، بما في ذلك اسم المقاطعة واليوم الذي صدرت فيه الأوامر، من سلسلة البيانات. وتستخدم اللوحة ٢ عينة تغطي فقط المناطق الخمس في شمال إيطاليا التي قامت بإغلاق المدارس قبل صدور أوامر التزام المنزل. ويقسم المحور السيني إلى عشرين نقطة متساوية في الحجم.

إلى ٤٤ عاما قبل وبعد صدور أوامر التزام المنزل بثلاثين يوما. وقد تزامنت هذه القرارات مع حدوث تراجع كبير في التنقلات بين الرجال والنساء، مما أدى إلى انخفاض بحوالي ٢٠٪ في أعداد المواطنين الذين يغادرون منازلهم في اليوم الواحد. غير أن التأثير على النساء كان أكبر بحوالي ٢٪، وهو فارق طفيف ولكنه دال إحصائيا. ونظرا لتزامن صدور أوامر التزام المنزل في إيطاليا والبرتغال وإسبانيا مع إغلاق المدارس في جميع المناطق تقريبا، فإن تراجع تنقلات النساء بشكل أكبر قد يعكس تحمل النساء على الأرجح لمسؤولية رعاية الأطفال أثناء إغلاق المدارس. واتساقا مع هذه الفرضية، تعكس البيانات فروقا أقل بين الرجال والنساء في المرحلة العمرية من ٤٥ عاما حتى ٦٤ عاما الذين لا يكون لديهم أطفال صغار على الأرجح يحتاجون إلى الرعاية بالمنزل.

وتعرض اللوحة ٢ شواهد إضافية على دور النساء في رعاية الأطفال. فبالتركيز على عدد قليل من المناطق في شمال إيطاليا التي أغلقت مدارسها قبل فرض الإغلاق العام على المستوى الوطني، يتضح من بيانات التنقلات أن الفجوة بين الجنسين قد اتسعت بالفعل خلال فترة إغلاق المدارس. وأدت أوامر التزام المنزل على مستوى البلد ككل إلى زيادة الفجوة بشكل أكبر، وهو ما قد يعكس ارتفاع نسبة توظيف النساء في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر (مثل التجزئة والسياحة والضيافة) التي أغلقت أبوابها خلال فترة الإغلاق العام على المستوى الوطني. لذلك يتضح من الشواهد الواردة في اللوحتين ١ و٢ وجود أثر غير تناسبي لتدابير الإغلاق العام على النساء، مما يتطلب تدخلات موجهة من خلال السياسات لدعم النساء (من خلال منحهن إجازات الوالدية على سبيل المثال) وتجنب أي تأثير دائم على فرصهن في العمل.[٩]

وتكشف البيانات المقدمة من شركة فودافون أيضا عن عدم توازن تداعيات الإغلاق العام عبر المجموعات العمرية. وتشير اللوحة ٣ إلى أن أوامر التزام المنزل أدت إلى تراجع كبير في التنقلات عبر جميع الفئات العمرية. غير أن التأثير على الفئات العمرية الأقل كان أكبر كثيرا. فقد تراجعت تنقلات المواطنين في سن العمل تراجعا حادا قرب صدور أوامر التزام المنزل رغم أنهم كانوا أكثر تنقلا في البداية لحاجتهم إلى الذهاب لأعمالهم. وكان التراجع أكبر بالنسبة للمواطنين في المرحلة العمرية من ١٨ إلى ٢٤ عاما (وإن كان بعضهم من الطلاب) ومن ٢٥ إلى ٤٤ عاما، وأقل كثيرا بالنسبة للمواطنين في المرحلة العمرية من ٦٥ عاما فأعلى الذين أصبحوا لا يعملون بوجه عام وتراجعت حركتهم بالفعل قبل صدور أوامر التزام المنزل. وتشير هذه النتائج

[٩] ينطوي التحليل على عدد من أوجه القصور. فعلى سبيل المثال، لا تغطي العينة سوى عدد محدود من البلدان الأوروبية، ولا تعكس البيانات أي معلومات عن الوضع الوظيفي قبل الإغلاق العام وبعده، إلى جانب عدد من العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة أو تراجع عدم المساواة بين الجنسين خلال الجائحة. وهي مسائل مهمة جديرة بالبحث مستقبلا.

إلى أن الإغلاق العام عادة ما يكون ذا أثر غير تناسبي على العاملين الأصغر سنا، مما قد يؤدي إلى اتساع فجوة عدم المساواة بين الأجيال.[١٠] وبينما يمكن للمواطنين الأكبر سنا الاعتماد على دخلهم التقاعدي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، يعتمد العاملون الأصغر سنا على دخل العمل وغالبا ما يعملون بعقود مؤقتة تكون أكثر عرضة للإنهاء خلال الأزمات.

الإغلاق العام والإصابة بفيروس كوفيد–١٩

تترتب على الإغلاق العام تكلفة اقتصادية ضخمة على المدى القصير، ولكنها أيضا بمثابة استثمار في الصحة العامة لحماية الفئات السكانية المعرضة للمخاطر من هذا الفيروس سريع الانتشار. وفي هذا القسم، ينظر التحليل في فعالية الإغلاق العام في كبح معدلات الإصابة. ويقدر انحدار معدلات نمو حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد–١٩ باستخدام التوقعات المحلية على درجة صرامة الإغلاق العام مع استبعاد الآثار القطرية والزمنية الثابتة والمتغيرات الأخرى التي من شأنها التأثير على عدد الإصابات، مثل درجات الحرارة والرطوبة الخارجية والحملات الإعلامية العامة وإجراء الاختبارات ورصد المخالطين. ويعرض الملحق ٢–٥ على شبكة الإنترنت المزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

وتوضح اللوحة ١ في الشكل البياني ٢–٧ أن الإغلاق العام عادة ما يكون له تأثير سالب على أعداد الإصابات، حيث يؤدي تشديد الإغلاق العام إلى انخفاض أعداد الإصابات التراكمية بحوالي ٤٠٪ بعد مرور ٣٠ يوما. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الإغلاق العام على حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد–١٩ عادة ما يتضح بعد مرور أسبوعين على الأقل بسبب فترة حضانة الفيروس والوقت الذي يستغرقه إجراء الاختبارات. وهو أمر يتعين أخذه في الاعتبار لإدارة توقعات المواطنين بشأن فعالية الإغلاق العام على النحو الملائم. علاوة على ذلك، يشير التأثير المتأخر على أعداد الإصابات إلى ضرورة فرض الإغلاق العام قبل تسارع معدلات زيادة الإصابات.

وتعرض اللوحتان ٢ و٣ في الشكل البياني ٢–٧ شواهد إضافية على مزايا فرض الإغلاق العام في مرحلة مبكرة من الجائحة. وتعكس اللوحة ٢ تطور أعداد الإصابات منذ حالة الإصابة الأولى بفيروس كوفيد–١٩، مع توزيع البلدان حسب عدد الأيام الفاصلة بين ظهور الحالة الأولى وبلوغ درجة الصرامة القصوى في فرض تدابير الإغلاق العام. وقد شهدت البلدان التي عجلت بفرض الإغلاق العام نتائج أفضل من حيث حجم انتشار الجائحة. وتزداد الفروق بين البلدان

[١٠] بالرغم من أن تنقلات المواطنين الأصغر سنا تأثرت بشكل أكبر نتيجة الإغلاق العام، عانى المواطنون الأكبر سنا من التبعات الصحية لفيروس كوفيد–١٩ أكثر من غيرهم، حيث يكون معدل الوفيات الناتجة عن الفيروس أعلى كثيرا في الفئة العمرية من ٦٥ عاما فأعلى.

الشكل البياني ٢–٧: تأثير الإغلاق العام على أعداد الإصابات بفيروس كوفيد–١٩

يعد الإغلاق العام أداة فعالة للحد من أعداد الإصابات، لا سيما في المراحل المبكرة من الجائحة.

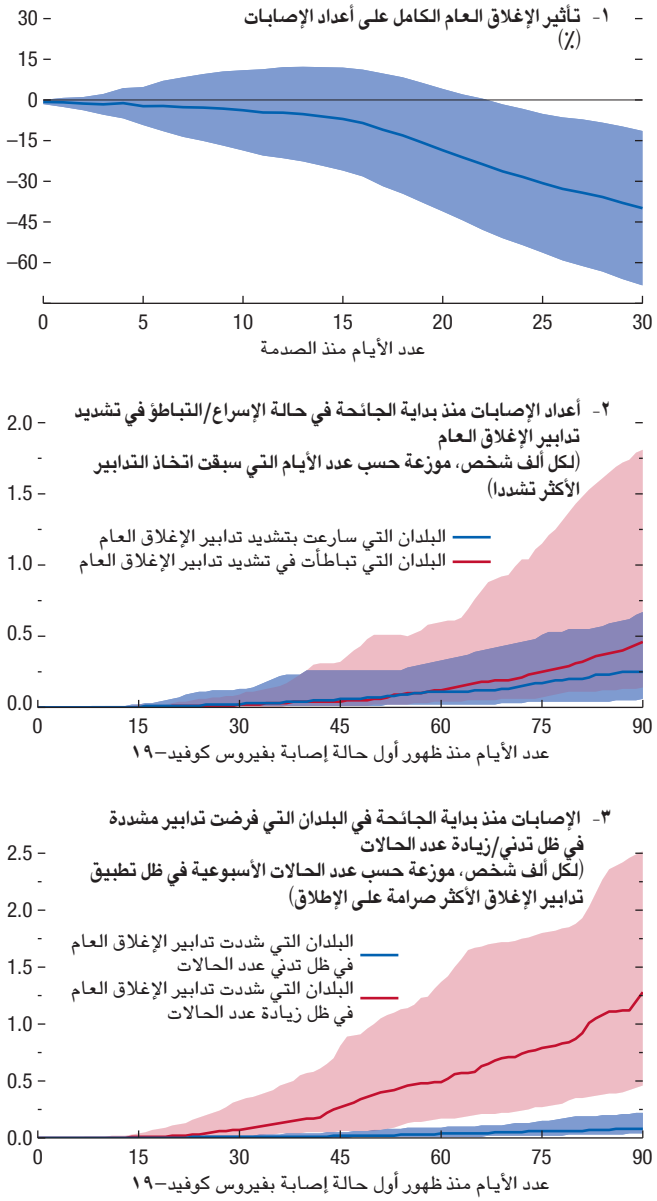

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: راجع الملحق ٢–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مصادر البيانات والبلدان التي يغطيها التحليل. وتعرض اللوحة ١ تأثير الإغلاق العام الكامل على أعداد الإصابات، وتعرض اللوحتان ٢ و٣ عدد الإصابات منذ ظهور أول حالة إصابة بفيروس كوفيد–١٩. وتشير المنطقة المظللة في اللوحة ١ إلى فترات الثقة البالغة ٩٠٪ المحسوبة على أساس الأخطاء المعيارية الواردة في دراسة دريسكول–كراي، وتشير المناطق المظللة في اللوحتين ٢ و٣ إلى نصف المدى الربيعي.

إذا ما تم توزيعها حسب عدد حالات الإصابة وقت فرض الإغلاق العام (اللوحة ٣). وشهدت البلدان التي فرضت حالة الإغلاق العام بينما كانت أعداد الحالات لا تزال منخفضة إصابات أقل كثيرا خلال الشهور الثلاثة الأولى من الجائحة مقارنة بالبلدان التي طبقت الإغلاق العام بعد ارتفاع أعداد الحالات بالفعل.

وغالبا ما يُستند إلى التكلفة الاقتصادية الملاحظة نتيجة الإغلاق العام على المدى القصير رغم فعاليته في تخفيض عدد الحالات لتصوير الإغلاق العام بوصفه مفاضلة بين إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش. غير أنه ينبغي إعادة النظر في هذه الفكرة في ضوء النتائج الأولى التي يتضح منها أن ارتفاع أعداد الإصابات يمكن أن تكون له تداعيات سلبية حادة أيضا على النشاط الاقتصادي. لذلك يمكن للإغلاق العام من خلال دوره في إحكام السيطرة على أعداد الإصابات أن يمهد الطريق نحو تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي عندما يصبح المواطنون أكثر ارتياحا تجاه استئناف أنشطتهم المعتادة. وبعبارة أخرى، يمكن تعويض التكلفة الاقتصادية للإغلاق العام على المدى القصير من خلال زيادة النشاط الاقتصادي مستقبلا، مما قد يؤدي إلى تأثير إيجابي صاف على الاقتصاد. ويجدر البحث مستقبلا في هذا المجال المهم لدى توافر المزيد من البيانات.

تدابير الإغلاق العام الفردية والآثار غير الخطية

استخدم التحليل حتى الآن مؤشرا لقياس صرامة الإغلاق العام يجمع بين مجموعة كبيرة من المقاييس الأساسية التي تتضمن، على سبيل المثال، القيود المفروضة على السفر وإغلاق المدارس وأماكن العمل وأوامر التزام المنزل. ومن الصعب تفكيك آثار هذه التدابير بسبب الارتباط الوثيق فيما بينها نظرا لأن البلدان غالبا ما تطبقها بصورة متلاحقة وسريعة لاحتواء أعداد الإصابات. علاوة على ذلك اتبعت البلدان نفس التسلسل عموما، بدءا بفرض القيود على السفر الدولي وحتى إلزام المواطنين بالبقاء في منازلهم، كما يتضح من اللوحة ١ في الشكل البياني ٢–٨. لذلك عادة ما يرصد التحليل التجريبي الأثر الحدي لأحد التدابير على أساس التدابير المطبقة بالفعل، وهو ما يقلل من أهمية التدابير التي تطبق في مرحلة لاحقة، كما يرد في الملحق ٢–٦ على شبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال، وجد أن إلزام المواطنين بالبقاء في منازلهم ليس له سوى تأثير طفيف نظرا لأن عددا من التدابير الأخرى قد تم تطبيقه بالفعل.

ويمكن استخدام منهج تحليلي أكثر دقة من خلال تقييم ما إذا كان الاستمرار في تشديد تدابير الإغلاق العام يظل له تأثيرات مماثلة على الوضع الاقتصادي والجائحي. ويمكن لصناع السياسات الاسترشاد بهذا التحليل في تحديد ما إذا كان من الأفضل الاعتماد على تدابير إغلاق معتدلة على المدى الطويل أم فرض تدابير أكثر صرامة. ولإلقاء الضوء على هذه القضية، يستخدم التحليل الحدود التربيعية لمؤشر

الشكل البياني ٢–٨: تدابير الإغلاق العام الفردية وآثارها غير الخطية

عادة ما تطبق البلدان مختلف تدابير الإغلاق العام بنفس التسلسل. وكلما ازدادت صرامة تدابير الإغلاق العام تراجع تأثيرها الحدي على التنقلات وازداد تأثيرها على أعداد الإصابات.

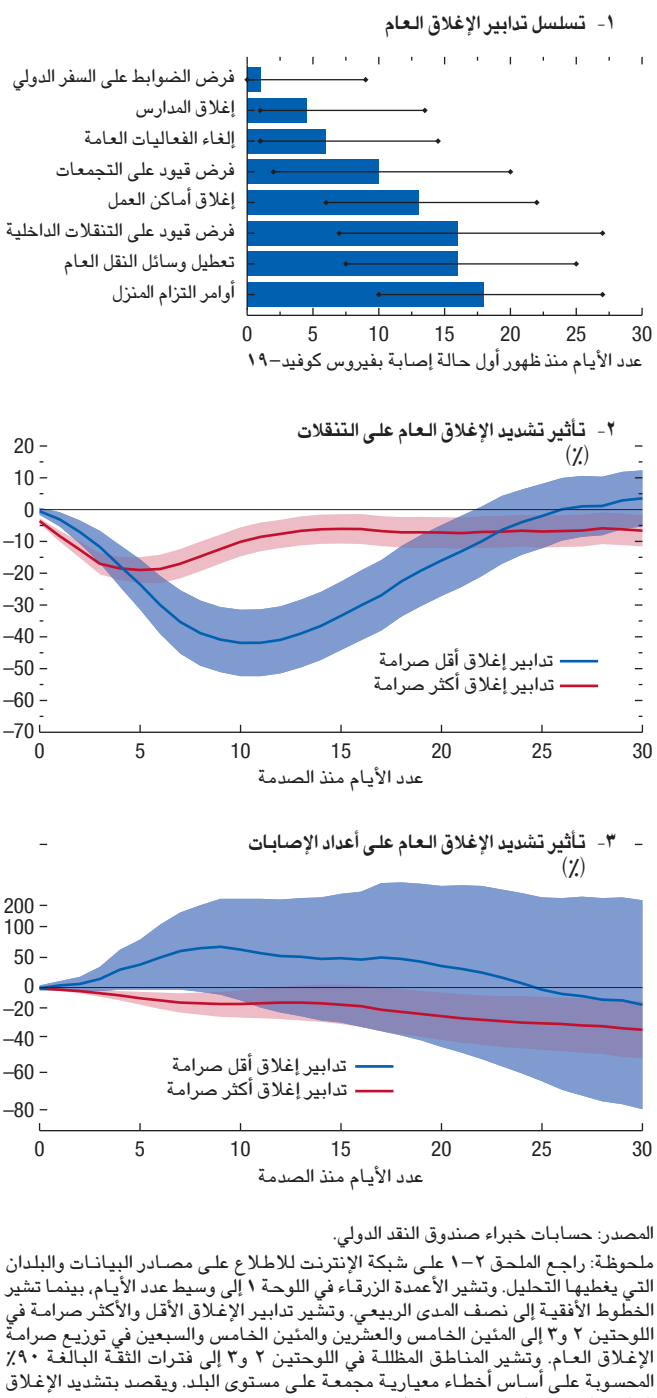

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: راجع الملحق ٢–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مصادر البيانات والبلدان التي يغطيها التحليل. وتشير الأعمدة الزرقاء في اللوحة ١ إلى وسيط عدد الأيام، بينما تشير الخطوط الأفقية إلى نصف المدى الربيعي. وتشير تدابير الإغلاق الأقل والأكثر صرامة في اللوحتين ٢ و٣ إلى المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين في توزيع صرامة الإغلاق العام. وتشير المناطق المظللة في اللوحتين ٢ و٣ إلى فترات الثقة البالغة ٩٠٪ المحسوبة على أساس أخطاء معيارية مجمعة على مستوى البلد. ويقصد بتشديد الإغلاق العام زيادة قدرها ١٠٠ وحدة في المؤشر.

الإغلاق العام في إطار الانحدار. وتشير اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢–٨ إلى أن تطبيق المزيد من تدابير الإغلاق العام عادة ما يكون تأثيره الحدي أقل قوة على التنقلات في حالة وجود تدابير أخرى مطبقة بالفعل — أي عندما يكون مؤشر صرامة الإغلاق العام مرتفعا نسبيا بالفعل. ويشير ذلك إلى أن الإغلاق العام يقل تأثيره الحدي السالب على الاقتصاد كلما ازدادت صرامته. فعلى سبيل المثال، لا يكون لأوامر التزام المنزل سوى تأثير سالب طفيف على النشاط الاقتصادي في حالة قيام الحكومات بإغلاق أماكن العمل بالفعل.

وعلى العكس، يتضح من اللوحة ٣ أن الإغلاق العام تزداد فعاليته تدريجيا في الحد من الإصابات بفيروس كوفيد–١٩ عندما يكون صارما بدرجة كافية. أما قيود الإغلاق المعتدلة، فيبدو أنها غير فعالة في الحد من الإصابات. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن منع الاحتكاك الشخصي في حالات قليلة فقط، مثل إغلاق المدارس فقط، لا يعد كافيا للحد بدرجة كبيرة من الانتشار على مستوى المجتمع. ويتعين اتخاذ المزيد من التدابير لإحكام السيطرة على الفيروس بفعالية، مثل إغلاق أماكن العمل أو إلزام المواطنين بالبقاء في منازلهم.

وتشير هذه النتائج إلى أن تخفيض عدد الحالات إلى مستوى معين قد يتطلب قيام صناع السياسات بتطبيق تدابير إغلاق صارمة على مدار فترة أقصر بدلا من فرض تدابير معتدلة لفترة طويلة. وبناء على التجارب السابقة، يبدو أن تشديد تدابير الإغلاق العام تترتب عليه تكلفة اقتصادية أكبر قليلا، ولكنه يؤدي في الوقت نفسه إلى تراجع أكبر كثيرا في أعداد الإصابات. وسيكون من المهم إعادة النظر في هذه النتائج مع تطور وضع الجائحة نظرا لاحتمالية تغير الميزة النسبية للتدابير المعتدلة مقابل التدابير الصارمة. فعلى سبيل المثال، في حالة النجاح في الحد من أعداد الإصابات من خلال التوسع في رصد المخالطين واستخدام الكمامات، قد يكفي تطبيق تدابير إغلاق معتدلة لاحتواء موجات التفشي المحلية الجديدة.

النتائج

يوثق هذا الفصل الدور الكبير للإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي استجابة لتزايد أعداد الإصابات في تراجع مستويات النشاط الاقتصادي خلال الجائحة. ويخلص تحليل المؤشرات الاقتصادية القطرية المقارنة ومؤشرات النشاط الاقتصادي البديلة عالية التواتر، مثل بيانات التنقلات وإعلانات الوظائف الخالية المستمدة من شركة غوغل والموقع الإلكتروني Indeed، إلى شواهد متسقة حول تأثير الإغلاق العام. ويظل التأثير السالب للإغلاق العام على التنقلات ثابتا عند استخدام البيانات دون القومية لزيادة دقة النموذج الحسابي المستخدم.

وبالرغم من الآثار الاقتصادية السالبة للإغلاق العام على المدى القصير، فإن عدم السيطرة على أعداد الإصابات قد يسفر عن تداعيات اقتصادية وخيمة. ويعزى ذلك إلى الأضرار الاقتصادية الحادة الناجمة عن التباعد الاجتماعي الطوعي الناتج عن تزايد الإصابة بكوفيد –١٩. وفي الاقتصادات المتقدمة، يزداد تأثير التباعد الاجتماعي الطوعي في الحد من حجم التنقلات، نظرا لأن المواطنين في هذه الاقتصادات يمكنهم البقاء في منازلهم بسهولة أكبر بفضل ترتيبات العمل من بعد، وامتلاكهم مدخرات شخصية أكبر مقارنة بغيرهم، وتمتعهم بقدر أكبر من مزايا الضمان الاجتماعي.

ونظرا للدور الكبير للتباعد الاجتماعي الطوعي في حالة الركود الحالية، ينبغي عدم توقع حدوث تعاف اقتصادي سريع بمجرد رفع قيود الإغلاق العام. وينطبق ذلك تحديدا على البلدان التي ترفع قيود الإغلاق العام في مرحلة مبكرة بينما لا تزال أعداد الإصابات مرتفعة نسبيا. وفي هذه الحالة، عادة ما يكون للإغلاق العام تأثير أقل على حجم التنقلات نظرا لأن قرارات الأفراد نابعة على الأرجح من خوفهم من الإصابة بالفيروس. ومما يؤثر بالسلب أيضا على توقعات التعافي الاقتصادي الكبير ما يشير إليه التحليل من أن رفع قيود الإغلاق العام أقل تأثيرا على التنقلات مقارنة بتأثير تشديد قيود الإغلاق العام.

ويتضح من هذه النتائج أن النشاط الاقتصادي سيظل متباطئا على الأرجح مع استمرار المخاطر الصحية الحادة. لذلك ينبغي أن يتجنب صناع السياسات التعجيل بسحب الدعم المقدم من خلال السياسات، مع مواصلة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي. ومن المهم أيضا دعم النشاط الاقتصادي على نحو يتناسب مع استمرار التباعد الاجتماعي، من خلال التشجيع على العمل من المنزل وتيسير إعادة توزيع الموارد على القطاعات الأقل اعتمادا على الاحتكاك المباشر والتشجيع على تطبيق التكنولوجيات الحديثة للحد من كثافة الاحتكاك المباشر في بعض القطاعات، على سبيل المثال.

ويسوق الفصل شواهد جديدة أيضا على الآثار غير المتوازنة للإغلاق العام الذي يقع تأثيره الأكبر على الفئات السكانية الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية. فوفقا لبيانات التنقلات في بعض البلدان الأوروبية المستمدة من شركة غوغل، يتضح أن تدابير الإغلاق العام — لا سيما إغلاق المدارس — عادة ما تؤدي إلى تراجع أكبر في تنقلات النساء. ويعكس ذلك على الأرجح تحمل النساء لدور أكبر في رعاية الأبناء، مما قد يهدد فرصهن في العمل خلال الأزمة. وعادة ما يسفر الإغلاق العام أيضا عن تراجع أكبر في تنقلات الفئات الأصغر سنا، وهي نتيجة مقلقة نظرا لأن العاملين الأصغر سنا يعتمدون على دخل العمل وغالبا ما يعملون بعقود مؤقتة تكون أكثر عرضة للإنهاء. لذلك يلزم التدخل الموجه من خلال السياسات، من خلال زيادة إعانات البطالة لصالح الفئات المعرضة للمخاطر ودعم حصول الآباء على إجازات مدفوعة الأجر، لضمان عدم

اتساع فجوة عدم المساواة بين الجنسين وبين الأجيال بسبب الأزمة.

ويخلص التحليل أيضا إلى أن الإغلاق العام يعد أداة قوية للحد من أعداد الإصابات، لا سيما عند تطبيقه بدرجة كافية من الصرامة في مرحلة مبكرة من الجائحة في بلد ما. ونظرا أيضا لتناقص التكلفة الحدية للإغلاق العام على النشاط الاقتصادي مع زيادة صرامة تدابير الإغلاق المطبقة، قد يرغب صناع السياسات في تشديد قيود الإغلاق العام سريعا عند ارتفاع عدد الإصابات بدلا من الاعتماد على فرض تدابير معتدلة في مرحلة متأخرة من الجائحة. غير أنه سيتعين إعادة تقييم هذه التوصيات في ضوء ما يستجد من معلومات عن الفيروس ووسائل مكافحته. ومن مجالات البحث المهمة دراسة فعالية الأدوات الموجهة مقارنة بفرض الإغلاق العام، مثل حظر التجمعات الكبيرة في الأماكن المغلقة أو تدابير عزل الأفراد الأكثر عرضة لمخاطر الفيروس.

وفي ضوء فعالية الإغلاق العام في الحد من أعداد الإصابات والنتائج التي تشير إلى التأثير السلبي الحاد للإصابات على النشاط الاقتصادي بسبب التباعد الاجتماعي الطوعي، ينبغي النظر إلى تكلفة الإغلاق العام من منظور مهم وجديد. فالفكرة السائدة عن الإغلاق العام غالبا ما تصوره كمفاضلة بين إنقاذ الأرواح ودعم الاقتصاد. ويغفل هذا التوصيف أن الإغلاق العام رغم تكلفته الاقتصادية على المدى القصير قد يؤدي إلى تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي من خلال احتواء الفيروس والحد من التباعد الاجتماعي الطوعي. وهذه المكاسب المحققة على المدى المتوسط قد توازن تأثير تكلفة الإغلاق العام على المدى القصير، بل قد تؤدي إلى آثار إيجابية كلية على الاقتصاد. ويتعين إجراء المزيد من البحث في هذه المسألة المهمة مع تطور الأزمة وتوافر المزيد من البيانات. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يبحث صناع السياسات عن سبل بديلة لاحتواء الإصابات ربما تكون أقل تكلفة على الاقتصاد. وحسب نصيحة خبراء الصحة العامة، قد تتضمن هذه السبل التوسع في إجراء الاختبارات ورصد المخالطين والتشجيع على استخدام الكمامات والعمل من المنزل.

غير أن ما يعرضه هذا الفصل من نتائج تحليلية وانعكاسات على السياسات ينطوي على عدد من المحاذير. أولا، يحاول التحليل التخفيف من الشواغل المتعلقة بتأثير المتغيرات الداخلية على نتائج الإغلاق العام، حيث يوضح أن النتائج تظل ثابتة عند استخدام البيانات الإحصائية المقطعية والسلاسل الزمنية، وكذلك عند الاعتماد على البيانات القومية ودون القومية حال توافرها. ولكن لا يمكن إغفال الشواغل المتعلقة بتشخيص النموذج تماما، بما في ذلك كيفية قياس التباعد الاجتماعي الطوعي. وثانيا، يعتمد التحليل على مؤشرات قصيرة المدى، مثل التنقلات وإعلانات الوظائف الخالية، لا يمكن معها قياس النشاط الاقتصادي بشكل كامل. وسيتعين إعادة النظر في نتائج الفصل لدى توافر المؤشرات الاقتصادية التقليدية. ثالثا، يركز التحليل على التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام، وهو يغفل بذلك آثارا جانبية مهمة، مثل تأثير الإغلاق العام على التحصيل الدراسي ومشكلات الصحة النفسية، وهي مجالات جديرة بالبحث مستقبلا.

الإطار ٢-١: نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام

صدرت دراسات عديدة بشكل سريع ومتزايد لمناقشة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. ويعرض هذا الإطار بإيجاز نظرة عامة على بعض هذه الدراسات التي تركز على تداعيات تدابير الإغلاق العام.[١]

التداعيات الاقتصادية لتدابير الإغلاق العام واعتبارات عدم المساواة

يشير عدد من المؤلفين إلى الدور الكبير للإغلاق العام في فقدان الوظائف والتراجع الحاد في مستويات الإنفاق وتدهور الأوضاع الاقتصادية المحلية في الولايات المتحدة (راجع دراسات Baek and others 2020، وBaker and others 2020، وBéland, Brodeur, and Wright 2020، و Chernozhukov, Kasahara, and Schrimpf 2020، و Coibion Gorodnichenko, and Weber 2020، وGupta and others 2020). وتم توثيق آثارا مماثلة عبر مختلف البلدان (راجع دراسات Carvalho and others 2020، وChronopoulos, Lukas, and Wilson 2020، وDeb and others 2020a، و Demirgüç-Kunt, Lokshin, and Torre 2020).

وتشير دراسات أخرى إلى أن التباعد الاجتماعي الطوعي كان له دور أهم مقارنة بتدابير الإغلاق العام (راجع دراسات Allcott and others 2020، وBartik and others 2020، وKahn, Lange, and Wiczer 2020، و Maloney and Taskin 2020). وتوضح هذه الدراسات أن تنقلات الأفراد والأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة قد شهدت تراجعا قبل فرض الإغلاق العام (Chetty and others 2020)، وأن رفع قيود الإغلاق العام لم ينتج عنه سوى تعاف محدود في مستوى التنقلات (دراسة Dave and others 2020b) والنشاط الاقتصادي (ويستثنى من ذلك دراسات مثل Cajner and others 2020 وGlaeser and others 2020). وتتوصل دراسة Goolsbee and Syverson (2020) إلى وجود فروق بسيطة في معدل زيارات المواطنين لمتاجر التجزئة القريبة التي خضعت لقيود تنظيمية مختلفة نظرا لاختلاف موقعها الجغرافي. وتعرض دراسة Chen and others (2020b) نتائج مماثلة، حيث تجري تحليلا موسعا يغطي أوروبا أيضا دون التوصل إلى أي شواهد ثابتة على تداعيات الإغلاق العام. ويتضح من حالة السويد أهمية التباعد الاجتماعي الطوعي — فبالرغم من تجنب فرض تدابير إغلاق صارمة، شهد البلد انخفاضات مقاربة في حجم التنقلات والنشاط الاقتصادي مقارنة بالبلدان المماثلة (راجع دراسات Andersen and others 2020a، وBorn, Dietrich, and Müller 2020، و Bricco and others 2020، وChen and others 2020b). وتخلص دراسة Aum, Lee, and Shin (2020) إلى نتائج مماثلة نسبيا بناء على تحليل تجربة كوريا الجنوبية.

ووفقا لعدد من الدراسات، وقع التأثير الأكبر للجائحة في مراحلها الأولى على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية، سواء في الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى (راجع Alstadsæter and others 2020، و Béland, Brodeur, and Wright 2020). وتتضمن هذه الفئات الأفراد الأقل دخلا والحاصلين على مؤهلات دراسية بسيطة (راجع Cajner and others 2020، وChetty and others 2020، و Shibata 2020)، والأقليات (دراسة Fairlie, Couch, and Xu 2020)، والمهاجرين (دراسة Borjas and Cassidy 2020)، والنساء (راجع Alon and others 2020a، وDel Boca and others 2020، وPapanikolaou and Schmidt 2020). ومن أسباب ذلك أن العاملين الأقل أجرا غالبا ما لا يمكنهم أداء وظائفهم من المنزل (راجع Barrero, Bloom, and Davis 2020، وDingel and Neiman 2020، وGottlieb and others 2020). وينذر ذلك باحتمالية تزايد عدم المساواة (راجع Mongey, Pilossoph, and Weinberg 2020، وPalomino, Rodríguez, and Sebastian 2020).

وتستخدم بعض الدراسات نماذج الإنتاج الهيكلية الثرية لتوقع الأضرار الناجمة عن تدابير الإغلاق العام، وتوصل معظمها إلى وجود آثار كبيرة للغاية على الأنشطة الاقتصادية (راجع Barrot, Grassi, and Sauvagnat 2020، وBaqaee and Farhi 2020a، وBonadio and others 2020، وCakmaklı and others 2020، و Fadinger and Schymik 2020، وInoue and Todo 2020)، ومستويات السيولة والملاءة في الشركات (راجع Carletti and others 2020، وGourinchas and others 2020، وSchivardi and Romano2020). وتحلل دراسة Chen and others (2020a) ردود الأفعال في أسواق الأسهم وتسوق شواهد تتسق مع المعتقد السوقي السائد بأن السياسات التخفيفية تعود بالنفع على الشركات على المدى الطويل. فضلا عن ذلك، تنظر بعض الدراسات في العلاقة السببية المحتملة بين صدمات العرض وعجز الطلب (راجع Guerrieri and others 2020) وتفاعل هذه الصدمات مع أوجه الجمود الاسمية (راجع Baqaee and Farhi 2020b).

تأثير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي على أعداد الإصابات

توثق مجموعة من التحليلات التجريبية أيضا الدور الكبير للتباعد الاجتماعي والإغلاق العام في إبطاء وتيرة انتشار الفيروس (راجع Chernozhukov, Kasahara, and Schrimpf 2020، وCiminelli and Garcia-Mandico 2000، وDave and others 2020a، وDeb and others 2020b، وDemirgüç-Kunt, Lokshin, and Torre 2020، وdi Porto, Naticchioni, and Scrutinio 2020، و Fang, Wang, and Yang 2020، وFriedson and others 2020،

هذا الإطار من إعداد نيكولا بييري.

[١] في وقت كتابة هذا الإطار، لم تكن معظم الدراسات المشار إليها قد خضعت لمراجعة النظراء، ويتعين لذلك توخي الحذر في تفسير نتائجها.

الإطار ٢–١ (تتمة)

و2020 Glaeser, Gorback, and Redding، و Imai and others 2020، و2020 Jinjarak and others، و Yilmazkuday 2020). غير أن هناك عدة عوامل أثرت على الفعالية والامتثال، مثل رأس المال الاجتماعي (راجع Barrios and others 2020، و2020 Ding and others)، وتوافر خدمات الإنترنت السريع (راجع Chiou and Tucker 2020)، والمخاوف بشأن مسار الانتخابات (راجع Pulejo and Querubín 2020)، وعدم استقرار الوظائف (راجع Levy Yeyati and Sartorio 2020)، وسياسات الإجازات المرضية (راجع Andersen and others 2020b). وتشير بعض الدراسات أيضا إلى أن السياسات التخفيفية الأقل صرامة، مثل ارتداء الكمامات والتوسع في إجراء الاختبارات، يمكن أن يكون لها دور مهم في إبطاء انتشار الإصابات (راجع Chernozhukov, Kasahara, and Schrimpf 2020، و2020 Gapen and others).

السياسات التخفيفية المثلى والمنظورات التاريخية

تستخدم بعض الدراسات نماذج نظرية (كمية غالبا) للوقوف على خصائص السياسات التخفيفية المثلى وتحليل الأضرار الاقتصادية الناجمة عنها. راجع على سبيل المثال دراسات Acemoglu and others (2020)، و Akbarpour and others (2020)، و Alvarez, Argente, and Lippi (2020)، و Bodenstein, Corsetti, and Guerrieri (2020)، و Cakmaklı and others (2020)، و Checo, Grigoli, and Mota (2020)، و Eichenbaum, Rebelo, and Trabandt (2020)، و Farboodi, Jarosch, and Shimer (2020)، و Favero, Ichino, and Rustichini (2020)، و Jones, Philippon, and Venkateswaran (2020). وتحلل هذه النماذج عدة قضايا منها الخطر الأكبر الذي يهدد كبار السن، ودور التباعد الاجتماعي الطوعي، والطاقة الاستيعابية المحدودة للمستشفيات. ويوثق العديد من هذه الدراسات الدور المهم لسياسات الإغلاق الموجهة والتدخلات المبكرة، بينما تركز دراسات أخرى على مدى الاختلاف الذي قد تكون عليه السياسات المثلى في الاقتصادات النامية (راجع Alon and others 2020b، و von Carnap and others 2020).

وتناقش دراسات قليلة التأثير الاقتصادي للإغلاق العام من منظور تاريخي. وتخلص دراسة Correia, Luck, and Verner (2020) إلى أن الإغلاق العام الذي فرضته المدن الأمريكية لاحتواء الإنفلونزا الإسبانية كان له تأثير إيجابي على النمو لاحقا، بالرغم من أن دراسة Lilley, Lilley, and Rinaldi (2020) تعيد النظر في هذه الشواهد وتعتبرها غير حاسمة. وتحلل دراسة Bodenhorn (2020) تأثير الإنفلونزا الإسبانية في الجنوب الأمريكي، ولا تجد شواهد على أن الإغلاق الإلزامي للشركات أدى إلى المزيد من الإخفاقات في هذا القطاع.

الإطار ٢-٢: دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة

يحلل هذا الإطار كيف أدى استخدام الشركات لتكنولوجيا المعلومات إلى تعديل مسار تداعيات الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي على سوق العمل في الولايات المتحدة. فمن شأن تكنولوجيا المعلومات تخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة من خلال عدة وسائل من بينها تسهيل العمل من بعد، أو تشجيع البيع عبر الإنترنت، أو تنظيم توصيل السلع والخدمات دون أي احتكاك مباشر. ويخلص التحليل إلى أن مستويات التوظيف كانت أكثر صلابة في الولايات الأمريكية التي يزداد فيها اعتماد الشركات على تكنولوجيا المعلومات. وتوضح اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٢-١ الزيادة في معدلات البطالة خلال الفترة من فبراير إلى إبريل في كل ولاية نتيجة تشديد تدابير الإغلاق العام خلال نفس الفترة. وبالمثل، توضح اللوحة ٢ الارتباط بين زيادة معدلات البطالة وانخفاض التنقلات. وفي الولايات التي يقل فيها مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات، يوجد ارتباط قوي بين صرامة تدابير الإغلاق العام وانخفاض التنقلات وارتفاع معدلات البطالة. وعلى العكس، لا يرتبط الإغلاق العام والتنقل بمعدلات البطالة المتزايدة في الولايات الأكثر استخداما لتكنولوجيا المعلومات. ويشير ذلك إلى أن تكنولوجيا المعلومات من شأنها توفير قدر كبير من الحماية للاقتصادات المحلية خلال الجائحة.

وتؤكد بيانات الأفراد المستمدة من المسح السكاني الحالي هذا النمط، وهو مسح مشترك يصدر عن مكتب التعداد الأمريكي ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي. وتزداد احتمالات البطالة في إبريل بالنسبة للمجيبين الذين يعيشون في المناطق الإحصائية الحضرية التي شهدت تراجعا أكبر في حجم التنقلات، وإن كان استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشركات يحد من هذا التأثير.[١] وتزداد احتمالات البطالة المقترنة بالتراجع الكبير في التنقلات (انحراف معياري واحد يساوي ١٠ نقاط مئوية) بنسبة ٢٥٪ في المناطق الإحصائية الحضرية التي يقل اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات عنها في المناطق التي تعتمد بدرجة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات (٥ نقاط مئوية مقابل ٤ نقاط مئوية).

ويتناول التحليل أيضا تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات عبر مختلف فئات العاملين (اللوحة ٣، الشكل البياني ٢-٢-١). وتسهم تكنولوجيا المعلومات في تخفيف تأثير البطالة الناتج عن تراجع التنقلات بالنسبة للذكور

هذا الإطار من إعداد نيكولا بييري ويانيك تيمر. ويستند التحليل بشكل كبير إلى دراسة Pierri and Timmer (2020) التي تتضمن تفاصيل فنية حول هذا الموضوع.

[١] وفقا لمكتب التعداد الأمريكي، يقصد بالمنطقة الإحصائية الحضرية أي منطقة جغرافية ذات كثافة سكانية مرتفعة نسبيا وترتبطها علاقات اقتصادية قوية بمختلف المناطق..

الشكل البياني ٢-٢-١: التأثير السالب لتطبيق تكنولوجيا المعلومات على معدلات البطالة في الولايات المتحدة

(٪)

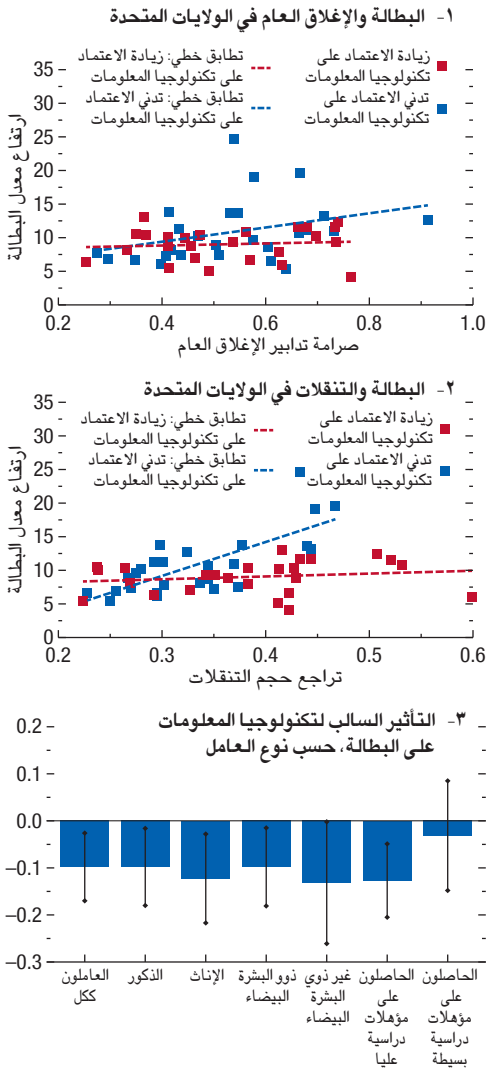

المصادر: تقرير التنقل المجتمعي الصادر عن شركة غوغل، ومؤسسة Keystone، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعكس المحور الصادي في اللوحتين ١ و٢ ارتفاع معدل البطالة على مستوى الولايات خلال الفترة من فبراير إلى إبريل ٢٠٢٠ بالنسبة المئوية. ويعرض المحور السيني في اللوحة ١ متوسط صرامة تدابير الإغلاق العام خلال الفترة من فبراير إلى إبريل ٢٠٢٠، كما يعرض المحور السيني في اللوحة ٢ متوسط انخفاض حجم التنقلات. وتوضح اللوحة ٣ نتائج الانحدار باستخدام بيانات مستمدة من المسح السكاني الحالي، كما يُستخدم متغير صوري تابع لتحديد ما إذا كان المجيب عاطلا عن العمل في إبريل ٢٠٢٠، ومتغيرات مستقلة تشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات وتراجع التنقلات في المنطقة الحضرية الإحصائية التي يعيش المجيب فيها والتفاعلات فيما بينهما. ويوضح المحور الصادي في اللوحة ٣ حجم معامل حد التفاعل في كل عينة فرعية. ويُقصد بالحاصلين على مؤهلات دراسية بسيطة المجيبون الذين لم يتموا تعليمهم الثانوي. راجع دراسة Pierri and Timmer (2020) للاطلاع على المزيد من البيانات.

الإطار ٢-٢ (تتمة)

والإناث والعاملين من ذوي البشرة البيضاء والعاملين من غير ذوي البشرة البيضاء على حد سواء، وإن كانت لا تخفف من تأثير البطالة على الأفراد ذوي المؤهلات الدراسية البسيطة. لذلك ففي حين قد يسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات عموما في توفير قدر كبير من الحماية لأسواق العمل ضد تداعيات جائحة فيروس كورونا، يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة عدم المساواة بين الأفراد من أصحاب المؤهلات الدراسية العليا والبسيطة.

المراجع

Acemoglu, Daron, Victor Chernozhukov, Iván Werning, and Michael D. Whinston. 2020. "A Multi-Risk SIR Model with Optimally Targeted Lockdown." NBER Working Paper 27102, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Akbarpour, Mohammad, Cody Cook, Aude Marzuoli, Simon Mongey, Abhishek Nagaraj, Matteo Saccarola, Pietro Tebaldi, Shoshana Vasserman, and Hanbin Yang. 2020. "Socioeconomic Network Heterogeneity and Pandemic Policy Response." Becker Friedman Institute for Economics Working Paper 2020–75, University of Chicago, IL.

Allcott, Hunt, Levi Boxell, Jacob Conway, Billy Ferguson, Matthew Gentzkow, and Benjamin Goldman. 2020. "Economic and Health Impacts of Social Distancing Policies during the Coronavirus Pandemic." https://ssrn.com/abstract=3610422.

Alon, Titan M., Matthias Doepke, Jane Olmstead-Rumsey, and Michèle Tertilt. 2020a. "The Impact of COVID-19 on Gender Equality." NBER Working Paper 26947, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Alon, Titan M., Minki Kim, David Lagakos, and Mitchell VanVuren. 2020b. "How Should Policy Responses to the COVID-19 Pandemic Differ in the Developing World?" NBER Working Paper 27273, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Alstadsæter, Annette, Bernt Bratsberg, Gaute Eielsen, Wojciech Kopczuk, Simen Markussen, Oddbjorn Raaum, and Knut Røed. 2020. "The First Weeks of the Coronavirus Crisis: Who Got Hit, When, and Why? Evidence from Norway." NBER Working Paper 27131, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Alvarez, Fernando, David Argente, and Francesco Lippi. 2020. "A Simple Planning Problem for COVID-19 Lockdown." NBER Working Paper 26981, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Andersen, Asger L., Emil T. Hansen, Niels Johannesen, and Adam Sheridan. 2020a. "Pandemic, Shutdown and Consumer Spending: Lessons from Scandinavian Policy Responses to COVID-19." arXiv preprint arXiv:2005.04630.

Andersen, Martin, Johanna Catherine Maclean, Michael F. Pesko, and Kosali I. Simon. 2020b. "Effect of a Federal Paid Sick Leave Mandate on Working and Staying at Home: Evidence from Cellular Device Data." NBER Working Paper 27138, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Anderson, Michael L. 2014. "Subways, Strikes, and Slowdowns: The Impacts of Public Transit on Traffic Congestion." *American Economic Review* 104 (9): 2763–96.

Aum, Sangmin, Sang Yoon (Tim) Lee, and Yongseok Shin. 2020. "COVID-19 Doesn't Need Lockdowns to Destroy Jobs: The Effect of Local Outbreaks in Korea." NBER Working Paper 27264, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Baek, Chaewon, Peter B. McCrory, Todd Messer, and Preston Mui. 2020. "Unemployment Effects of Stay-at-Home Orders: Evidence from High Frequency Claims Data." Institute for Research on Labor and Employment Working Paper 101–20. http://irle.berkeley.edu/files/2020/07/Unemployment-Effects-of-Stay-at-Home-Orders.pdf.

Baker, Scott R., R. A. Farrokhnia, Steffen Meyer, Michaela Pagel, and Constantine Yannelis. 2020. "How Does Household Spending Respond to an Epidemic? Consumption during the 2020 COVID-19 Pandemic." NBER Working Paper 26949, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Baqaee, David, and Emmanuel Farhi. 2020a. "Supply and Demand in Disaggregated Keynesian Economies with an Application to the COVID-19 Crisis." NBER Working Paper 27152, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Baqaee, David, and Emmanuel Farhi. 2020b. "Nonlinear Production Networks with an Application to the COVID-19 Crisis." NBER Working Paper 27281, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Barrero, Jose Maria, Nicholas Bloom, and Steven J. Davis. 2020. "The Future of Working from Home." Unpublished.

Barrios, John M., Efraim Benmelech, Yael V. Hochberg, Paola Sapienza, and Luigi Zingales. 2020. "Civic Capital and Social Distancing during the COVID-19 Pandemic." NBER Working Paper 27320, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Barrot, Jean-Noël, Basile Grassi, and Julien Sauvagnat. 2020. "Sectoral Effects of Social Distancing." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 3, Centre for Economic Policy Research, London.

Bartik, Alexander W., Marianne Bertrand, Feng Lin, Jesse Rothstein, and Matthew Unrath. 2020. "Measuring the Labor Market at the Onset of the COVID-19 Crisis." NBER Working Paper 27613, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Béland, Louis-Philippe, Abel Brodeur, and Taylor Wright. 2020. "COVID-19, Stay-At-Home Orders, and Employment: Evidence from CPS Data." IZA Discussion Paper 13282, Institute of Labor Economics, Bonn.

Bodenhorn, Howard. 2020. "Business at the Time of the Spanish Influenza." NBER Working Paper 27495, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Bodenstein, Martin, Giancarlo Corsetti, and Luca Guerrieri. 2020. "Social Distancing and Supply Disruptions in a Pandemic." CEPR Discussion Paper 14629, Centre for Economic Policy Research, London.

Bonadio, Barthélémy, Zhen Huo, Andrei A. Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. 2020. "Global Supply Chains in the Pandemic." NBER Working Paper 27224, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Borjas, George J., and Hugh Cassidy. 2020. "The Adverse Effect of the COVID-19 Labor Market Shock on Immigrant Employment." NBER Working Paper 27243, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Based on Private Sector Data." NBER Working Paper 27431, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Chiou, Lesley, and Catherine Tucker. 2020. "Social Distancing, Internet Access and Inequality." NBER Working Paper 26982, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Chronopoulos, Dimitris K., Marcel Lukas, and John O. S. Wilson. 2020. "Consumer Spending Responses to the COVID-19 Pandemic: An Assessment of Great Britain." https://ssrn.com/abstract=3586723.

Ciminelli, Gabriele, and Silvia Garcia-Mandico. 2020. "Business Shutdowns and COVID-19 Mortality." Unpublished.

Coibion, Olivier, Yuriy Gorodnichenko, and Michael Weber. 2020. "The Cost of the COVID-19 Crisis: Lockdowns, Macroeconomic Expectations, and Consumer Spending." NBER Working Paper 27141, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Correia, Sergio, Stephan Luck, and Emil Verner. 2020. "Pandemics Depress the Economy, Public Health Interventions Do Not: Evidence from the 1918 Flu." https://ssrn.com/abstract=3561560.

Dave, Dhaval M., Andrew I. Friedson, Kyutaro Matsuzawa, Drew McNichols, and Joseph J. Sabia. 2020a. "Did the Wisconsin Supreme Court Restart a COVID-19 Epidemic? Evidence from a Natural Experiment." NBER Working Paper 27322, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Dave, Dhaval M., Andrew I. Friedson, Kyutaro Matsuzawa, and Joseph J. Sabia. 2020b. "When Do Shelter-in-Place Orders Fight COVID-19 Best? Policy Heterogeneity across States and Adoption Time." NBER Working Paper 27091, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Davis, Lucas W. 2008. "The Effect of Driving Restrictions on Air Quality in Mexico City." *Journal of Political Economy* 116 (1): 38–81.

Deb, Pragyan, Davide Furceri, Jonathan D. Ostry, and Nour Tawk. 2020a. "The Effect of Containment Measures on the COVID-19 Pandemic." CEPR Discussion Paper 15086, Centre for Economic Policy Research, London.

Deb, Pragyan, Davide Furceri, Jonathan D. Ostry, and Nour Tawk. 2020b. "The Economic Effects of COVID-19 Containment Measures." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 24, Centre for Economic Policy Research, London.

Del Boca, Daniela, Noemi Oggero, Paola Profeta, and Maria Cristina Rossi. 2020. "Women's Work, Housework and Childcare, before and during COVID-19." IZA Discussion Paper 13409, Institute of Labor Economics, Bonn.

Demirgüç-Kunt, Asli, Michael Lokshin, and Iván Torre. 2020. "The Sooner, the Better: The Early Economic Impact of Non-Pharmaceutical Interventions during the COVID-19 Pandemic" World Bank Policy Research Working Paper 9257.

di Porto, Edoardo, Paolo Naticchioni, Vincenzo Scrutinio. 2020. "Partial lockdown and the spread of COVID-19: Lessons from the Italian case" Unpublished.

Born, Benjamin, Alexander M. Dietrich, and Gernot J. Müller. 2020. "Do Lockdowns Work? A Counterfactual for Sweden." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 16, Centre for Economic Policy Research, London.

Bricco, Jana, Florian Misch, Khaled Sakr, and Alexandra Solovyeva. 2020. "What are the Economic Effects of Pandemic Containment Policies? Evidence from Sweden." IMF Working Paper 20/191, International Monetary Fund, Washington, DC.

Cajner, Tomaz, Leland D. Crane, Ryan A. Decker, John Grigsby, Adrian Hamins-Puertolas, Erik Hurst, Christopher Kurz, and Ahu Yildirmaz. 2020. "The US Labor Market during the Beginning of the Pandemic Recession." NBER Working Paper 27159, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Cakmaklı, Cam, Selva Demiralp, Sebnem Kalemli-Ozcan, Sevcan Yesiltas, and Muhammed A. Yildirim. 2020. "COVID-19 and Emerging Markets: An Epidemiological Model with International Production Networks and Capital Flows." NBER Working Paper 27191, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Carletti, Elena, Tommaso Oliviero, Marco Pagano, Loriana Pelizzon, and Marti G. Subrahmanyam. 2020. "The COVID-19 Shock and Equity Shortfall: Firm-Level Evidence from Italy." CEPR Discussion Paper 14831, Centre for Economic Policy Research, London.

Carvalho, Vasco M., Stephen Hansen, Álvaro Ortiz, Juan Ramón García, Tomasa Rodrigo, Sevi Rodriguez Mora, and José Ruiz. 2020. "Tracking the COVID-19 Crisis with High-Resolution Transaction Data." CEPR Discussion Paper 14642, Centre for Economic Policy Research, London.

Checo, Ariadne, Francesco Grigoli, Jose M. Mota. 2020. "Assessing Heterogeneous Containment Policies to Fight COVID-19." Unpublished.

Chen, Chen, Sudipto Dasgupta, Thanh D. Huynh, and Ying Xia. 2020a. "Were Stay-at-Home Orders during COVID-19 Harmful for Business?–The Market's View." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 32, Centre for Economic Policy Research, London.

Chen, Sophia, Deniz Igan, Nicola Pierri, and Andrea Presbitero. 2020b. "Tracking the Economic Impact of COVID-19 and Mitigation Policies in Europe and the United States." IMF Working Paper 20/125, International Monetary Fund, Washington, DC.

Chernozhukov, Victor, Hiroyuki Kasahara, and Paul Schrimpf. 2020. "Causal Impact of Masks, Policies, Behavior on Early COVID-19 Pandemic in the US." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 35, Centre for Economic Policy Research, London.

Chetty, Raj, John N. Friedman, Nathaniel Hendren, Michael Stepner, and the Opportunity Insights Team. 2020. "How Did COVID-19 and Stabilization Policies Affect Spending and Employment? A New Real-Time Economic Tracker

Paper 27650, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Goolsbee, Austan, and Chad Syverson. 2020. "Fear, Lockdown, and Diversion: Comparing Drivers of Pandemic Economic Decline 2020." NBER Working Paper 27432, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Gottlieb, Charles, Jan Grobovšek, Markus Poschke, and Fernando Saltiel. 2020. "Lockdown Accounting." IZA Discussion Paper 13397, Institute of Labor Economics, Bonn.

Gourinchas, Pierre-Olivier, Sebnem Kalemli-Ozcan, Veronika Penciakova, and Nick Sander. 2020. "COVID-19 and SME Failures." IMF Working Paper 20/207, International Monetary Fund, Washington, DC.

Guerrieri, Veronica, Guido Lorenzoni, Ludwig Straub, and Iván Werning. 2020. "Macroeconomic Implications of COVID-19: Can Negative Supply Shocks Cause Demand Shortages?" NBER Working Paper 26918, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Gupta, Sumedha, Laura Montenovo, Thuy D. Nguyen, Felipe Lozano Rojas, Ian M. Schmutte, Kosali I. Simon, Bruce A. Weinberg, and Coady Wing. 2020. "Effects of Social Distancing Policy on Labor Market Outcomes." NBER Working Paper 27280, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Hausman, Catherine, and David S. Rapson. 2018. "Regression Discontinuity in Time: Considerations for Empirical Applications." *Annual Review of Resource Economics* 10 (1): 533–52.

Imai, Natsuko, Katy A. M. Gaythorpe, Sam Abbott, Sangeeta Bhatia, Sabine van Elsland, Kiesha Prem, Yang Liu, and Neil M. Ferguson. 2020. "Adoption and Impact of Non-Pharmaceutical Interventions for COVID-19." *Wellcome Open Research* 5:59. https://doi.org/10.12688/wellcomeopenres.15808.1.

Inoue, Hiroyasu, and Yasuyuki Todo. 2020. "The Propagation of the Economic Impact through Supply Chains: The Case of a Mega-City Lockdown to Contain the Spread of COVID-19." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 2, Centre for Economic Policy Research, London.

Jinjarak, Yothin, Rashad Ahmed, Sameer Nair-Desai, Weining Xin, and Joshua Aizenman. 2020. "Accounting for Global COVID-19 Diffusion Patterns, January-April 2020." NBER Working Paper 27185, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Jones, Callum J., Thomas Philippon, and Venky Venkateswaran. 2020. "Optimal Mitigation Policies in a Pandemic: Social Distancing and Working from Home." NBER Working Paper 26984, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Kahn, Lisa, Fabian Lange, and David Wiczer. 2020. "Labor Demand in the Time of COVID-19: Evidence from Vacancy Postings and UI Claims." NBER Working Paper 27061, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Ding, Wenzhi, Ross Levine, Chen Lin, and Wensi Xie. 2020. "Social Distancing and Social Capital: Why US Counties Respond Differently to COVID-19." https://ssrn.com/abstract=3624495.

Dingel, Jonathan, and Brent Neiman. 2020. "How Many Jobs Can Be Done at Home?" NBER Working Paper 26948, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Eichenbaum, Martin S., Sergio Rebelo, and Mathias Trabandt. 2020. "The Macroeconomics of Epidemics." NBER Working Paper 26882, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Fadinger, Harald, and Jan Schymik. 2020. "The Costs and Benefits of Home Office during the COVID-19 Pandemic: Evidence from Infections and an Input-Output Model for Germany." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 9, Centre for Economic Policy Research, London.

Fairlie, Robert W., Kenneth Couch, and Huanan Xu. 2020. "The Impacts of COVID-19 on Minority Unemployment: First Evidence from April 2020 CPS Microdata." NBER Working Paper 27246, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Fang, Hanming, Long Wang, and Yang. 2020. "Human Mobility Restrictions and the Spread of the Novel Coronavirus (2019-nCoV) in China." NBER Working Paper 26906, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Farboodi, Maryam, Gregor Jarosch, and Robert Shimer. 2020. "Internal and External Effects of Social Distancing in a Pandemic." NBER Working Paper 27059, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Favero, Carlo A., Andrea Ichino, and Aldo Rustichini. 2020. "Restarting the Economy while Saving Lives under COVID-19." CEPR Discussion Paper 14664, Centre for Economic Policy Research, London.

Friedson, Andrew I., Drew McNichols, Joseph J. Sabia, and Dhaval Dave. 2020. "Did California's Shelter-in-Place Order Work? Early Coronavirus-Related Public Health Effects." NBER Working Paper 26992, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Gapen, Michael, Jonathan Millar, Blerina Uruçi, and Pooja Sriram. 2020. "Assessing the Effectiveness of Alternative Measures to Slow the Spread of COVID-19 in the United States." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 40, Centre for Economic Policy Research, London.

Glaeser, Edward L., Caitlin S. Gorback, and Stephen J. Redding. 2020. "How Much Does COVID-19 Increase with Mobility? Evidence From New York and Four Other US Cities." NBER Working Paper 27519, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Glaeser, Edward L., Ginger Zhe Jin, Benjamin T. Leyden, and Michael Luca. 2020. "Learning from Deregulation: The Asymmetric Impact of Lockdown and Reopening on Risky Behavior During COVID-19." NBER Working

Pierri, Nicola, and Yannick Timmer. 2020. "IT Shields: Technology Adoption and Economic Resilience during the COVID-19 Pandemic." IMF Working Paper 20/208, International Monetary Fund, Washington, DC.

Pulejo, Massimo, and Pablo Querubín. 2020. "Electoral Concerns Reduce Restrictive Measures during the COVID-19 Pandemic." NBER Working Paper 27498, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Schivardi, Fabiano, and Guido Romano. 2020. "A Simple Method to Estimate Firms Liquidity Needs during the COVID-19 Crisis with an Application to Italy." CEPR COVID Economics: Vetted and Real-Time Papers 35, Centre for Economic Policy Research, London.

Shibata, Ippei. 2020. "The Distributional Impact of Recessions: The Global Financial Crisis and the Pandemic Recession." IMF Working Paper 20/96, International Monetary Fund, Washington, DC.

von Carnap, Tillmann, Ingvild Almås, Tessa Bold, Selene Ghisolfi, and Justin Sandefur. 2020. "The Macroeconomics of Pandemics in Developing Countries: An Application to Uganda." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 27, Centre for Economic Policy Research, London.

Yilmazkuday, Hakan. 2020. "Stay-at-Home Works to Fight against COVID-19: International Evidence from Google Mobility Data." https://ssrn.com/abstract=3571708.

Levy Yeyati, Eduardo, and Luca Sartorio. 2020. "Take Me Out: De Facto Limits on Strict Lockdowns in Developing Countries." CEPR COVID Economics Vetted and Real-Time Papers 39, Centre for Economic Policy Research, London.

Lilley, Andrew, Matthew Lilley, and Gianluca Rinaldi. 2020. "Public Health Interventions and Economic Growth: Revisiting the Spanish Flu Evidence." https://ssrn.com/abstract=3590008Documentos de Trabajo Gobierno Nro 8.

Maloney, William, and Temel Taskin. 2020. "Determinants of Social Distancing and Economic Activity during COVID-19: A Global View." World Bank Policy Research Working Paper 9242, Washington, DC.

Mongey, Simon, Laura Pilossoph, and Alex Weinberg. 2020. "Which Workers Bear the Burden of Social Distancing Policies?" NBER Working Paper 27085, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Palomino, Juan C., Juan G. Rodríguez, and Raquel Sebastian. 2020. "Wage Inequality and Poverty Effects of Lockdown and Social Distancing in Europe." SSRN. https://ssrn.com/abstract=3615615.

Papanikolaou, Dimitris, and Lawrence D. W. Schmidt. 2020. "Working Remotely and the Supply-Side Impact of COVID-19." NBER Working Paper 27330, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

الفصل ٣

تخفيف تغير المناخ — الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع

ما لم يُتخذ المزيد من الإجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، سيكون الكوكب على مشارف الوصول لدرجات حرارة لم يشهدها عبر ملايين السنين، وهو ما قد ينذر بعواقب كارثية. ويشير التحليل الوارد في هذا الفصل إلى أن البدء بتنشيط الاستثمار الأخضر إلى جانب الزيادة الطردية في أسعار الكربون من شأنهما تحقيق الخفض المطلوب في حجم الانبعاثات مقابل تأثيرات انتقالية معقولة على الناتج العالمي، مما سيسهم في وضع الاقتصاد العالمي على مسار أكثر قوة واستدامة على المدى المتوسط. ويكتسب تسعير الكربون أهمية بالغة في مسألة التخفيف نظرا لأن زيادة أسعار الكربون تشجع على كفاءة استخدام الطاقة وإعادة توزيع الموارد من الأنشطة مرتفعة الكربون إلى الأنشطة منخفضة الكربون. ويمكن في البداية اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار الأخضر من أجل تعزيز الاقتصاد الكلي على المدى القصير وتخفيض تكلفة التأقلم مع زيادة أسعار الكربون. وتنشأ عن تسعير الكربون للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر على أساس صاف بحلول منتصف القرن الجاري تكلفة معقولة قد تتراجع لاحقا مع استحداث ابتكارات تكنولوجية جديدة نتيجة تسعير الكربون والبحوث الخضراء ودعم التطوير. ويمكن للحكومات حماية الفئات الأكثر تضررا من الإجراءات التخفيفية من خلال توفير تحويلات نقدية موجهة ممولة من إيرادات تسعير الكربون.

مقدمة

يستمر تصاعد ظاهرة الاحترار العالمي بخطى سريعة، حيث تشير التقديرات إلى أن ارتفاع متوسط درجات الحرارة على سطح الكوكب بلغ نحو درجة مئوية واحدة منذ الثورة الصناعية، وهناك اعتقاد بتسارع وتيرته. وتعد العقود التالية للثمانينات كلٌ أدفأ من سابقه، وكانت السنوات الخمس السابقة (٢٠١٥–٢٠١٩) هي الأدفأ على الإطلاق، ويُرجح أن عام ٢٠١٩ هو ثاني أدفأ عام. وتتضح الضغوط المتزايدة على مختلف النظم في كوكب الأرض من زيادة تواتر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالطقس.[١] ويستمر ارتفاع منسوب مياه البحار حول العالم، وثمة شواهد متزايدة على أن العالم أصبح أقرب مما كان يُعتقد في السابق من مواجهة تغيرات حادة غير قابلة للتصحيح — وهو ما يطلق عليه النقطة الحرجة (راجع دراسة Lenton and others 2019).

ووفقا للدراسات العلمية، يُعزى الجزء الأكبر من ظاهرة الاحترار العالمي إلى انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية، لا سيما الكربون الناتج عن حرق الوقود الأحفوري (راجع IPCC 2014, 2018a) (راجع الإطار ٣–١ للاطلاع على مسرد المصطلحات).[٢] وقد حذر العلماء من أن ارتفاع درجات الحرارة عن مستويات ما قبل حقبة الثورة الصناعية يجب أن يظل أقل كثيرا من درجتين مئويتين — ١,٥ درجة مئوية في الوضع المثالي — لتجنب الوصول إلى النقطة المناخية الحرجة وتعرض النظم الطبيعية والاجتماعية–الاقتصادية لضغوط حادة (راجع IPCC 2014, 2018a). وقد أقر صناع السياسات حول العالم هدف احتواء ارتفاع درجات الحرارة بحلول ٢١٠٠ في حدود ١,٥ درجة مئوية إلى درجتين مئويتين في إطار اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥. ويتطلب الوصول إلى هذا الهدف تحقيق خفض كبير وسريع في مستوى الانبعاثات الكربونية، حيث يتعين تحديدا تخفيض صافي انبعاثات الكربون إلى صفر بحلول منتصف القرن (راجع IPCC 2014, 2018a). ويعني ذلك ضرورة القضاء على انبعاثات الكربون أو إزالة ما تبقى من انبعاثات كربونية من الغلاف الجوي باستخدام مصارف الكربون الطبيعية (مثل الغابات والمحيطات) أو الصناعية (مثل احتجاز الكربون وتخزينه). وحتى مع هذه التخفيضات الكبيرة، قد تتجاوز درجات الحرارة مؤقتا المستوى المستهدف لحين تراجع التراكمات الكربونية في الغلاف الجوي بدرجة كافية من خلال امتصاصها عن طريق مصارف الكربون.

هذا الفصل من إعداد فيليب باريت، وكريستيان بوغمانز، وبنجامين كارتون، ويوهانّس أوغستر، وفلورانس جوموت (قائد الفريق)، وعادل محمد، وإفجينيا بوغاتشيفا، ومارينا تاڤاريس، وسايمون ڤويت، بالتعاون مع المستشارَين الخارجيَين وارويك ماكيبين ووايفنغ ليو اللذين أعدا نماذج المحاكاة، وبمساهمة من توماس براند. وقدم كل من سريجوني بانرجي وإيريك بانغ وجيدين كيم الدعم البحثي، وقدمت دانييلا روهاس فرنانديز المساعدة التحريرية.

١ راجع أيضا الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء، والفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Kahn and others (2019). وتمثل سياسات التأقلم أحد العناصر المهمة الأخرى في الاستراتيجية الهادفة إلى الحد من الخسائر الناجمة عن تغير المناخ، وفي بعض الحالات، قد يوجد تداخل بينها وبين سياسات التخفيف (كما في حالة صون الغابات المطيرة)، ولكنها لا تدخل في نطاق هذا الفصل.

٢ غاز الدفيئة هو أي غاز يساهم في زيادة تأثير الاحتباس الحراري من خلال امتصاص الأشعة تحت الحمراء (صافي الطاقة الحرارية) المنبعثة من سطح الأرض وإعادة توجيهها إلى سطح الأرض. ومن هذه الغازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز والغازات المفلورة. ويركز الفصل على انبعاثات الكربون الناتجة عن استهلاك الوقود الأحفوري، وهو من أهم أسباب انبعاثات غاز الدفيئة التي هي من صنع الإنسان. وتناقش دراسة IMF (2019) السياسات اللازمة لكبح مصادر انبعاثات غاز الدفيئة المهمة الأخرى بخلاف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استهلاك الوقود الأحفوري محليا (الحراجة والزراعة وتسرب غاز الميثان والانبعاثات الناتجة عن العمليات الصناعية والغازات المفلورة والانبعاثات الناتجة عن النقل الجوي والبحري الدولي).

وكانت الاستجابات الملموسة من خلال السياسات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة غير كافية على الإطلاق حتى الآن.[٣] وبالرغم من تراجع الانبعاثات نتيجة أزمة كوفيد-١٩، من الواضح بالفعل أنه لن يكون سوى تراجع مؤقت. وفي حالة عدم تعديل السياسات الحالية، يمكن أن ترتفع درجات الحرارة العالمية بدرجتين إلى خمس درجات إضافية قبل نهاية هذا القرن، لتصل إلى مستويات غير مسبوقة منذ ملايين السنين، مما سيؤدي إلى أضرار مادية واقتصادية متزايدة وتفاقم مخاطر الكوارث في جميع أنحاء الكوكب (الشكل البياني ٣-١).[٤] وتتضمن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ (على سبيل المثال لا الحصر) تراجع الإنتاجية بسبب التغيرات في غلة المحاصيل الزراعية وإنتاج المزارع السمكية ومعاناة العاملين في المناطق المفتوحة من ارتفاع درجات الحرارة، وتكرار تعطل الأنشطة الاقتصادية وزيادة الأضرار المادية في رأس المال المنتج والبنية التحتية والمباني نتيجة زيادة تواتر الكوارث الطبيعية وحدتها وارتفاع منسوب مياه البحر (في المناطق الساحلية)، وتردي الصحة والخسائر المحتملة في الأرواح بسبب الكوارث الطبيعية وزيادة انتشار الأمراض المعدية، وتحول الموارد إلى مجالات التأقلم وإعادة الإعمار (راجع على سبيل المثال دراسة Batten 2018).[٥] ولا يوجد يقين بشأن تأثير تراكمات الانبعاثات الكربونية في الغلاف الجوي على درجات الحرارة («الحساسية تجاه تغير المناخ») أو حجم الأضرار المتوقعة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة إلى مستوى معين، كما أن التقديرات الحالية تستند إلى التفاوتات الطفيفة في درجات الحرارة خلال فترات سابقة ولا تعكس بالتالي العديد من الأضرار بدرجة كافية — بما في ذلك الأضرار التي تؤثر على العالم الطبيعي والمخاطر الكارثية. غير أن جميع التقديرات تتوقع أضرارا جسيمة، كما تشير الدراسات الأخيرة التي تأخذ في اعتبارها الآثار غير الخطية المحتملة وإمكانية تراجع النمو الاقتصادي لفترات

الشكل البياني ٣-١: المخاطر الناجمة عن عدم تخفيف تغيرات المناخ

في ظل المسار الحالي للانبعاثات، تتراجع احتمالية احتواء الاحترار العالمي دون ١,٥ درجة مئوية إلى ٥٠٪ خلال ١٥ عاما تقريبا. وترتفع درجات الحرارة العالمية في سيناريو المسار المعتاد إلى مستويات غير مسبوقة منذ ملايين السنين، مما سيؤدي إلى خسائر جسيمة في الدخل وزيادة خطر النتائج الكارثية.

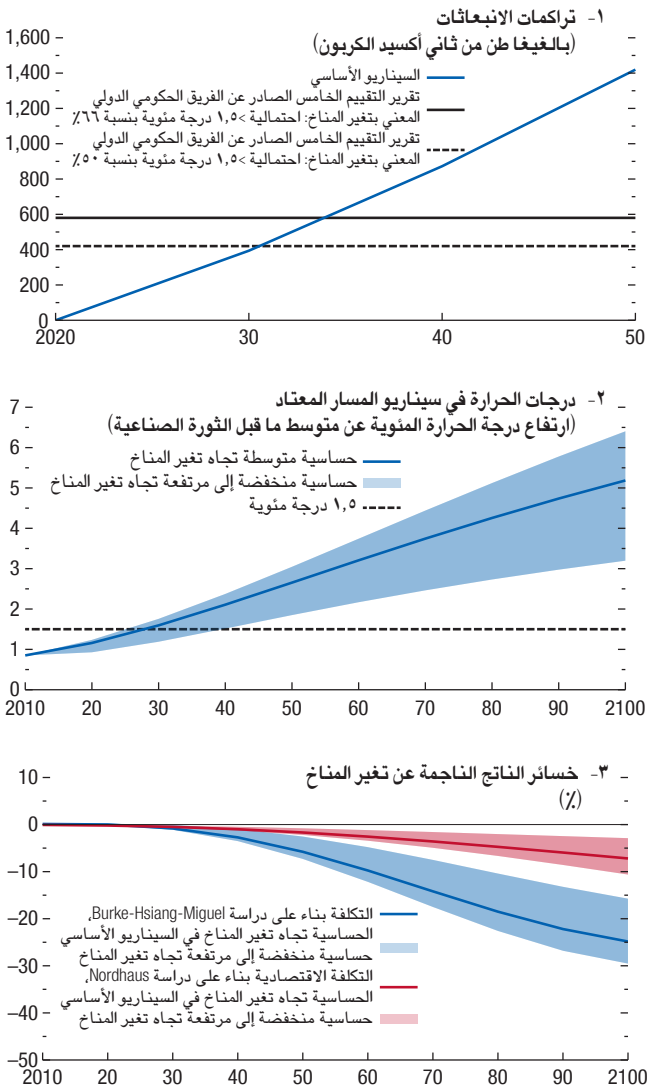

المصادر: دراسة Burke, Hsiang, and Miguel 2015، ودراسة IPCC (2014, 2018a)، ودراسة Nordhaus 2010، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يشير السيناريو الأساسي في اللوحة ١ إلى تراكمات الانبعاثات في سيناريو عدم التخفيف من التغيرات المناخية استنادا إلى نموذج الاقتصاد الكلي العالمي G-Cubed، وتمثل الخطوط المتقطعة الحد الأقصى للانبعاثات اللازم لكبح ظاهرة الاحترار العالمي. وتوضح اللوحة ٢ متوسط درجات الحرارة العالمية في سيناريو المسار المعتاد. ويفترض الخط المتصل حساسية قدرها ٣ تجاه تغير المناخ (الزيادة على المدى الطويل في درجات الحرارة نتيجة تضاعف مخزون الكربون في الغلاف الجوي على المدى الطويل)، وتفترض المنطقة المظللة درجة حساسية تجاه تغير المناخ تتراوح من ١,٥ إلى ٤,٥ (راجع دراسة Heal 2017، ودراسة Hassler, Krusell, and Olovsson 2018). وتعرض اللوحة ٣ الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تغير المناخ مقارنة بثبات درجات الحرارة عند مستوياتها الحالية. وتفترض الخطوط المتصلة حساسية قدرها ٣ تجاه تغير المناخ، بينما تفترض المنطقة المظللة درجة حساسية تتراوح من ١,٥ إلى ٤,٥ (راجع دراسة Heal 2017، ودراسة Hassler, Krusell, and Olovsson 2018). تحسب التكلفة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات معينة استنادا إلى دراسة Nordhaus (2010) أو دراسة Burke, Hsiang and Miguel (2015).

[٣] بالنسبة لمعظم البلدان، تعد المساهمات المحددة وطنيا التي تعهدت بها في ظل اتفاقية باريس غير كافية لتحقيق هدف احتواء ارتفاع درجات الحرارة في حدود ١,٥ درجة مئوية أو درجتين مئويتين، بل إنه من غير المرجح الوفاء بهذه المساهمات نفسها في ظل السياسات الحالية (راجع Climate Action Tracker Warming Projections Global Update — December 2019). وترددت آراء من جهات أخرى بشأن قصور السياسات المعلنة، مثل الوكالة الدولية للطاقة التي أشارت إلى الحاجة إلى سياسات أكثر طموحا لبلوغ هذه الأهداف (IEA 2019).

[٤] في حالة عدم تطبيق سياسات لتخفيف آثار تغير المناخ أو عدم هجرة أعداد كبيرة من السكان، يمكن أن يشهد ثلث سكان العالم متوسط درجات حرارة سنوية تتجاوز ٢٩ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٧٠. وقد وصلت درجات الحرارة إلى هذه المستويات بالفعل، ولكن في مساحة لا تتجاوز ٠,٨٪ من مساحة كوكب الأرض ويقع الجزء الأكبر منها في إفريقيا، ويُتوقع أن تغطي ١٩٪ من مساحة الأرض بحلول عام ٢٠٧٠ (راجع دراسة Xu and others 2020).

[٥] سيؤدي تغير المناخ أيضا إلى تعقيد إدارة استقرار الاقتصاد الكلي، نظرا لأن التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية تزيد من تقلبات الناتج والأسعار، كما تفرض ضغوطا على استدامة المالية العامة نتيجة التكلفة الناجمة عن الكوارث الطبيعية — بدءا من إعادة الإعمار وحتى الاستثمار في التأقلم مع هذه التغيرات. وأخيرا وليس آخرا، سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة الفقر وعدم المساواة نظرا لأن البلدان منخفضة الدخل والفئات منخفضة الدخل في أي بلد عادة ما تكون أكثر عرضة للصدمات وأقل قدرة على مواجهتها أو التأقلم مع تغير المناخ.

مطولة (دراسة Burke, Hsiang, and Miguel 2015 على سبيل المثال) إلى أضرار أكبر كثيرا مما كان متوقعا في السابق. ومن شأن مختلف التغيرات الناتجة عن الاحترار العالمي، مثل ذوبان الغطاء الجليدي وارتفاع منسوب مياه البحار وزيادة حموضة المحيطات، أن تؤدي في حد ذاتها إلى تفاقم ظاهرة الاحترار العالمي، وسيكون من الصعب علاجها على مدار زمني بشري (IPCC 2014, 2018a).

وتنشأ عن أزمة كوفيد–١٩ تحديات وفرص بالنسبة لخطة تخفيف تغير المناخ. فبينما قد تسهم التدابير التخفيفية على الأرجح في زيادة الدخل على المدى الطويل من خلال الحد من الأضرار والمخاطر المادية الجسيمة، قد يؤدي التحول الاقتصادي الذي تتطلبه هذه التدابير إلى تراجع النمو خلال الفترة الانتقالية، لا سيما في البلدان شديدة الاعتماد على صادرات الوقود الأحفوري والبلدان التي تشهد نموا اقتصاديا وسكانيا سريعا. وفي ظل الركود العالمي الحالي، تزداد صعوبة إقرار السياسات التخفيفية اللازمة وضرورة الوقوف على كيفية تحقيق الأثر التخفيفي اللازم على نحو يراعي مستويات التوظيف والنمو ويوفر الحماية للفقراء. غير أن الوضع الحالي ينطوي أيضا على فرص لوضع الاقتصاد على مسار أكثر مراعاة للاعتبارات البيئية (راجع أيضا عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي).[٦] كذلك أدت الأزمة إلى تراجع كبير في الاستثمارات، ويمكن السعي من خلال السياسات إلى ضمان اتساق تكوين تعافي الإنفاق الرأسمالي مع جهود الحد من الانبعاثات الكربونية من خلال إرسال إشارات سعرية صحيحة وغير ذلك من الحوافز المالية. فضلا عن ذلك، يمكن أن يكون التنشيط المالي — الذي سيلزم القيام به على الأرجح في أعقاب الجائحة — فرصة لتقوية البنية التحتية العامة الخضراء وتعزيز صلابتها.

ويعتبر هذا الفصل أن الخفض المستهدف لصافي الانبعاثات الكربونية إلى صفر بحلول عام ٢٠٥٠ أمر مسلم به، وينظر في السبل الممكنة لتصميم السياسات التخفيفية مع مراعاة القيود المرتبطة بقابلية تنفيذها من المنظور السياسي.[٧] وتحديدا، يطرح الفصل السؤالين التاليين:

- أي مزيج من أدوات السياسات — تسعير الكربون، وتحفيز الاستثمارات في القطاعين العام والخاص، ودعم البحوث والتطوير — من شأنه تخفيض صافي انبعاثات الكربون العالمية إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ على نحو يراعي اعتبارات النمو والتوظيف والتوزيع؟
- هل يمكن للسياسات التخفيفية محكمة التصميم والتسلسل أن تساهم في إصلاح تبعات أزمة كوفيد–١٩ على الاقتصاد؟

ورغم أهمية قضايا التنسيق الدولي، فإن تعمق هذا الفصل في مناقشة مسألة خفض الانبعاثات (إلى مستوى الصفر على أساس صاف) لا يدع مجالا كبيرا لمقارنة جهود التخفيف عبر البلدان، لا سيما البلدان الكبيرة. لذلك يُفترض تراجع الانبعاثات بنفس القدر في جميع البلدان/المناطق (باستثناء مجموعة مختارة من الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات الأخرى التي يفترض ثبات مستوى انبعاثاتها الحالي).

ومن أجل نشاط بشري خال بدرجة كبيرة من الكربون، سيتعين استخدام الطاقة بكفاءة وزيادة نصيب المصادر منخفضة الكربون في عرض الطاقة بشكل أكبر كثيرا مقارنة بالعقود الماضية. ويتطلب تشجيع هذه التغيرات زيادة أكبر في أسعار الطاقة كثيفة الكربون مقارنة بالطاقة والسلع والخدمات الأخرى منخفضة الكربون عما هي عليه في الوقت الحالي. فالأسعار الحالية للوقود الأحفوري بخسة للغاية، وهو ما يعكس عدم تحمل التكلفة الإنتاجية والبيئية بالكامل — بما في ذلك تكلفة تلوث الهواء والاحترار العالمي. ووفقا لدراسة Coady and others (2019)، بلغت التكلفة التقديرية لدعم الطاقة على مستوى العالم — أي الفجوة بين السعر الحالي والسعر الكفء (أي السعر الذي يعكس تكلفة العرض والتكلفة البيئية والاعتبارات المتعلقة بالإيرادات) — ٤,٧ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٥، وهي تكلفة ضخمة للغاية تعادل حوالي ٦,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وباستخدام مقياس أضيق نطاقا للدعم، يعكس فقط الفروق بين القيمة الفعلية التي يدفعها المستهلكون نظير استخدام الوقود وتكلفة الفرصة البديلة لعرض الوقود، تقدر دراسة Coady and others (2019) حجم الدعم العالمي بحوالي ٣٠٥ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠١٥.

ويمكن للحكومات استخدام مجموعة مختلفة من التدابير لزيادة السعر النسبي للأنشطة كثيفة الكربون. وتتضمن المجموعة الأولى من السياسات رفع سعر الكربون إما من خلال ضرائب الكربون أو برامج تداول انبعاثات الكربون من أجل تسعير المؤثرات الخارجية الناتجة عن الانبعاثات. وسيحد التسعير الصحيح للكربون من استخدامه، وسيسهم في زيادة عرض البدائل منخفضة الكربون في الوقت نفسه. وبينما يركز الفصل على ضرائب الكربون كإحدى وسائل رفع أسعار الكربون، يعد استحداث نظام للرسوم والتخفيضات الضريبية أو فرض قواعد على الانبعاثات أدوات بديلة أو مكملة أقل كفاءة ولكنها تسهم في رفع السعر الضمني للكربون وقد تكون أقل إثارة للمعارضة السياسية (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي للاطلاع على

[٦] للاطلاع على مناقشة حول هذا الموضوع، راجع دراسة Batini and others (2020)، ودراسة Bhattacharya and Rydge (2020)، ودراسة Black and Parry (2020)، ودراسة Hepburn and others (2020).

[٧] تعكف جميع البلدان تقريبا في الوقت الحالي على تعديل استراتيجياتها المناخية بموجب اتفاقية باريس (المساهمات المحددة وطنيا) قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠٢١ (المؤتمر السادس والعشرون). والتزمت ٧٠ بلدا تقريبا بتخفيض صافي انبعاثاتها إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما يستلزم موازنة الانبعاثات الموجبة بانبعاثات سالبة (مثل الإحلال الجزئي للوقود الحيوي محل الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء مع احتجاز الكربون وتخزينه، والتوسع في تخزين الكربون من خلال الغابات، وتكنولوجيات احتجاز الكربون من الهواء مباشرة).

مناقشة حول كفاءة/جدوى هذه المفاضلات).[٨] أما المجموعة الثانية من السياسات، فتستهدف مباشرة زيادة توافر مصادر الطاقة منخفضة الكربون وتخفيض تكلفتها، كما تعالج الإخفاقات السوقية الأوسع نطاقا (الانتشار غير الطوعي للمعرفة وعوامل الانتشار الشبكي الخارجية ووفورات الحجم) التي تعوق توفير هذه المصادر. وتتضمن مجموعة الأدوات التي يستند إليها هذا المنهج توفير الدعم والضمانات السعرية لزيادة الطلب والاستثمار والعرض في قطاع الطاقة منخفضة الكربون، والاستثمار العام المباشر في التكنولوجيا والبنية التحتية منخفضة الكربون، ودعم البحوث والتطوير لتشجيع الابتكار.[٩]

وتتضمن خيارات السياسات الأخرى مواصلة تطوير التكنولوجيات الخالية من الانبعاثات وتطبيقها، مثل احتجاز الكربون وتخزينه، والتي يُفترض أن لها دورا في تصميم استراتيجيات الحد من الانبعاثات التي يناقشها هذا الفصل، وإدارة الأشعة الشمسية، وهي من الوسائل التي يمكن أن تكون فعالة من الناحية النظرية ولكن تطبيقها ينطوي على قدر كبير من عدم اليقين والمخاطر والفجوات المعرفية.[١٠]

ولا تزال أدوات السياسات التخفيفية المثلى مثار جدل كبير من حيث كيفية الجمع بينها وتسلسل تنفيذها وانعكاساتها الاقتصادية الكلية. فبعض المعلقين يشيرون إلى أن السيطرة على تغير المناخ من خلال تسعير الكربون مع زيادة مستويات الناتج والرفاهية على المدى الطويل من شأنها كبح النمو على المدى القصير إلى المتوسط نظرا لأن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة (لا سيما بالنسبة للفقراء) وتسريح العاملين وتراجع الأرباح في الأنشطة كثيفة الكربون. غير أن بعض هذه الآثار يمكن الحد منها إذا ما استخدمت إيرادات تسعير الكربون في تعزيز النمو (من خلال تمويل الاستثمارات المنتجة أو خفض الضرائب التشويهية على سبيل المثال). ويؤكد البعض على إمكانية «النمو الأخضر»، مشيرين إلى أن الدعم الحكومي للاستثمارات والتكنولوجيات المستدامة — مع زيادة أسعار الكربون المتوقعة — من شأنه تشجيع النشاط على المدى القصير إلى المتوسط من خلال زيادة الاستثمارات الصافية، لا سيما عندما تكون الطاقة التشغيلية للاقتصاد دون مستواها الممكن.[١١] ووفقا لرأي آخر، فإن سياسات الحد من الكربون التي تركز على سياسة الابتكار (مثل دعم البحوث) يمكن أن تنشأ عنها موجة تغيرات تكنولوجية من شأنها زيادة الإنتاجية والنمو على المدى المتوسط إلى الطويل.

ويتناول الفصل هذه المسائل بثلاث طرق. تتولى الطريقة الأولى تقييم السياسات التخفيفية التي تم تنفيذها في عينة كبيرة من البلدان على مدار الخمسة والعشرين عاما الماضية تقريبا، وتحليل دورها في التحول من الأنشطة مرتفعة الكربون إلى الأنشطة منخفضة الكربون وتأثير ذلك على النشاط ككل. ويركز التحليل على قطاع الطاقة الكهربائية الذي استهدفته العديد من هذه السياسات. وتستخدم الطريقة الثانية ثلاثة نماذج اقتصادية كلية لدراسة السياسات التخفيفية اللازمة لخفض صافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ وكيفية تصميمها لمراعاة اعتبارات النمو قدر الإمكان. وفي الجزء الثالث من النهج المستخدم، يتم تحليل الآثار التوزيعية لسياسات التخفيف باستخدام نموذج لتقدير أثرها على استهلاك الأسر ودخلها من العمل، والنظر في مختلف الطرق التي يمكن من خلالها استخدام إيرادات ضريبة الكربون في تخفيف الآثار المعاكسة على الفئات التي ستكون سبل معيشتها هي الأكثر تضررا من جراء هذه السياسات.

ويخلص الفصل إلى أن سياسات تخفيف تغير المناخ كانت لها إسهامات مهمة في إعادة توزيع الابتكارات وتوليد الكهرباء والتوظيف تجاه الأنشطة منخفضة الكربون دون أن تكون لذلك أي آثار سلبية على الاقتصاد ككل. واستنادا إلى هذه النتائج التجريبية، تشير نماذج المحاكاة المستخدمة في هذا الفصل إلى أن خفض صافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ لا يزال ممكنا، وإن كان المجال المتاح للإبقاء على ارتفاع درجات الحرارة ضمن حدود آمنة سينغلق سريعا. وسيسهم ذلك في وضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو مستمر خلال النصف الثاني من القرن الجاري وما بعده، وسرعان ما ستتحقق منافع إضافية كبيرة من سياسات التخفيف على المستوى المحلي — وهو ما يرجع

[٨] الرسوم والتخفيضات هي عبارة عن تدابير قطاعية (النقل أو الصناعة أو الطاقة الكهربائية على سبيل المثال) يتم بموجبها فرض رسوم متغيرة على الشركات/السلع التي تتجاوز انبعاثاتها (ثاني أكسيد الكربون لكل كيلووات في الساعة على سبيل المثال) «نقطة محورية» ما، ومنح دعم مقابل للشركات/السلع التي تقل انبعاثاتها عن هذه النقطة. وهي مزيج يجمع بين تسعير الكربون وسياسات العرض الخضراء، وقد تكون أكثر قبولا من الناحية السياسية لأنها لا تؤدي إلى زيادة أسعار الطاقة. ويمكن استخدام الرسوم والتخفيضات كأداة منفصلة أو كأداة مكملة لتعزيز الأدوات الأخرى (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي).

[٩] قد يكون من الأفضل استخدام مجموعة كبيرة من التدابير، نظرا لأن هذين النوعين من السياسات يُتوقع أن يكون لهما تأثير مشترك فعال. فعلى سبيل المثال، قد تحظى زيادة أسعار الكربون بقبول أكبر لدى الجمهور — مما سيجعلها أكثر استمرارية بالتالي — في حالة توافر مصادر الطاقة منخفضة الكربون بتكلفة معقولة. وعلى العكس، فإن الدعم قد لا يشجع على تنفيذ استثمارات خاصة قوية في التكنولوجيات منخفضة الكربون إذا لم يكن من المتوقع ارتفاع أسعار الكربون بدرجة كافية مستقبلا.

[١٠] يقصد بإدارة الأشعة الشمسية موازنة الاحترار الناتج عن الانبعاثات المتراكمة في الغلاف الجوي، بينما يساهم احتجاز الكربون وتخزينه في الحد بشكل مباشر من تراكم غاز الدفيئة في الغلاف الجوي.

[١١] بينما يشير مصطلحا «منخفض الكربون» و«مرتفع الكربون» إلى مقياس معين (ثاني أكسيد الكربون)، ظهر مصطلح «الأخضر» للمرة الأولى في الدراسات البيئية، ويشير عادة إلى الأنشطة التي ليس لها سوى تأثير طفيف (للغاية) على البيئة. وعادة ما يستخدم مصطلح «الأخضر» للإشارة إلى الأنشطة منخفضة الكربون، وإن كانت هذه الأنشطة ليست خضراء تماما، بل أكثر خضارا من غيرها فحسب. فعلى سبيل المثال، تعد الرياح والشمس من مصادر الطاقة منخفضة الكربون، ولكنهما كثيفا الاعتماد على الأرض والموارد/المواد. والأمر نفسه ينطبق على مصادر الطاقة الأخرى منخفضة الكربون، مثل الطاقة المائية أو النووية، مما يعني أن حل مشكلة ما يؤدي إلى مشكلة أخرى في عالم تتعدد فيه مشكلات البيئة. ويشير مصطلح «الطاقة المتجددة» إلى طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وكذلك إلى حقيقة أن هذه التكنولوجيات لا تحتاج إلى الوقود الأحفوري غير المتجدد على المدار الزمني البشري.

أساسا إلى انخفاض معدلات الوفاة والإصابة بالأمراض نتيجة انحسار التلوث البيئي.[١٢] ويمكن من خلال البدء بتنشيط الاستثمار الأخضر مع فرض أسعار معتدلة على الكربون بداية وزيادتها تدريجيا لاحقا تحقيق الخفض اللازم في الانبعاثات دون آثار سلبية كبيرة على الناتج. وستسهم حزمة التنشيط المالي الخضراء في دعم مستويات إجمالي الناتج المحلي والتوظيف خلال فترة التعافي من أزمة كوفيد-١٩ وتمهيد الطريق لزيادة أسعار الكربون من خلال تعزيز الإنتاجية في القطاعات منخفضة الكربون. ومع ترسخ جذور التعافي، تصبح أسعار الكربون المعلنة مسبقا والمتزايدة تدريجيا أداة قوية لتحقيق خفض سريع وكبير في انبعاثات الكربون على النحو اللازم وصولا إلى مستوى الصفر على أساس صاف بحلول عام ٢٠٥٠.

وخلال هذه الفترة الانتقالية، ستترتب على زيادة أسعار الكربون خسائر عالمية على مستوى الناتج، ولكنها لا تعدو أن تكون خسائر معتدلة مقارنة بمكاسب الدخل المتوقعة من تجنب الأضرار المناخية خلال النصف الثاني من القرن الجاري وما بعده. وستنشأ عن عدم التصدي لتغيرات المناخ آثار سلبية جسيمة على النمو في المدى المتوسط والطويل، مما يجعل منافع التخفيف أكبر كثيرا مقارنة بأي منفعة مؤقتة قد تنتج عن الامتناع عن مواجهة هذه التغيرات.[١٣] وستتراجع التكلفة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية بشكل أكبر إذا ما تم استحداث تكنولوجيات جديدة منخفضة الكربون، وهو سبب قوي بالفعل لتعزيز حوافز الابتكار الناتجة عن تسعير الكربون من خلال توفير الدعم اللازم لأنشطة البحوث والتطوير الخضراء في مرحلة مبكرة للمساعدة في إزالة المعوقات التي تحول دون استحداث تكنولوجيات جديدة.

وتتفاوت التكلفة الاقتصادية للتحول إلى الأنشطة منخفضة الكربون من بلد لآخر. فيُتوقع أن تكون التكلفة الانتقالية أكبر في البلدان ذات النمو الاقتصادي والسكاني السريع (مثل الهند، وبدرجة أقل الصين)، والبلدان شديدة الاعتماد على الطاقة مرتفعة الكربون (مثل الصين)، ومعظم البلدان المنتجة للنفط. أما بالنسبة للبلدان سريعة النمو، فتظل هذه التكاليف قليلة نظرا لمعدلات النمو المتوقعة على مدار الثلاثين سنة القادمة (حتى مع تنفيذ سياسات التخفيف)، لا سيما إذا ما قورنت بأضرار تغير المناخ الجسيمة التي يمكن تجنبها والمنافع الإضافية الناتجة عن تخفيف تغيرات المناخ، مثل تراجع معدلات التلوث والوفاة المحلية. ولكن تطبيق سياسات التخفيف في الاقتصادات المتقدمة وحدها لن يمكنها من احتواء الانبعاثات العالمية وارتفاع درجات الحرارة ضمن حدود آمنة، بل يلزم اتخاذ إجراءات مشتركة بين الاقتصادات الأكبر حجما لتجنب تداعيات تغير المناخ الأشد وطأة. وبالنسبة للبلدان المنتجة للوقود الأحفوري، سيكون من الصعب عليها تنويع أنشطتها الاقتصادية بالشكل المطلوب، وإن كان تخفيف تغير المناخ عالميا سيعود بالنفع على العديد منها.

وأخيرا، بما أن تسعير الكربون سيؤثر تأثيرا غير تناسبي على الأسر الأكثر فقرا، فمن الممكن تعويض الأسر الأكثر فقرا ونسبتها ٢٠٪ تماما من خلال إعادة تدوير سدس إلى ربع إيرادات ضرائب الكربون في صورة تحويلات موجهة تستهدف هذه الأسر، بينما سيتطلب تعويض الأربعين في المائة الأكثر فقرا من الأسر إعادة تدوير من ٤٠٪ إلى ٥٥٪ من إيرادات ضريبة الكربون. علاوة على ذلك، سيمكن من خلال توجيه جانب محدود من الإنفاق الحكومي إلى القطاعات منخفضة الكربون دعم انتقال الوظائف من القطاعات مرتفعة الكربون إلى القطاعات منخفضة الكربون. وسيكون اتخاذ إجراءات واعية وحاسمة من جانب الحكومات لتحقيق الشمول أمرا جوهريا لتعزيز قبول هذا التحول على المستوى الاجتماعي والسياسي.

أدوات التخفيف: كيف كان أداء السياسات حتى الآن؟

شهدت العشرون سنة الماضية، أو نحو ذلك، زيادة كبيرة في الابتكارات والاستثمارات العالمية في تكنولوجيات الطاقة النظيفة في ظل تشديد صرامة السياسات البيئية (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ١).[١٤] وتغطي السياسات البيئية مجموعة كبيرة من الأدوات المستخدمة بدرجات متفاوتة. فمنذ التسعينات، توسع العالم في فرض حدود قصوى على الانبعاثات، لا سيما في محطات الطاقة (الكهربائية)، ودعم البحوث والتطوير («أدوات غير سوقية»)، وازدادت صرامة هذه الإجراءات مع الوقت. ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ازداد استخدام «الأدوات السوقية»، مثل برامج تداول انبعاثات الكربون وتعريفة التغذية الكهربائية من المصادر المتجددة، بينما لم تُطبق ضرائب الكربون إلى الآن بصورة ملزمة في معظم البلدان (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٢).[١٥]

[١٢] راجع دراسة Parry, Veung, and Heine (2015) وعدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي للاطلاع على تفاصيل حول التكلفة وصافي المنافع المحلية الناتجة عن فرض ضريبة بقيمة ٥٠ دولارا أمريكيا على طن الكربون في بلدان مجموعة العشرين.

[١٣] راجع أيضا دراسة Stern (2007) ودراسة Hassler, Krusell, and Olovsson (2018).

[١٤] يستخدم هذا الفصل مؤشر صرامة السياسات البيئية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في دراسة OECD (2018). راجع دراسة Botta and Koźluk (2014) للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

[١٥] وفقا لنظام تعريفة التغذية الكهربائية، تُبرم عقود طويلة الأجل مع منتجي الكهرباء المتجددة تضمن حصولهم على سعر ثابت لكل وحدة كهرباء تتم تغذيتها في الشبكة. وتتضمن برامج التداول منح شهادات خضراء وبيضاء وبرامج أخرى معنية بانبعاثات مختلف الملوثات. وبالنسبة للشهادات الخضراء والبيضاء، فهي عبارة عن أوسمة تمنح عند بلوغ مستويات الطاقة المتجددة (معايير الحافظة) أو توفير الطاقة المستهدفة. وبالنسبة لبرامج تداول الانبعاثات، يتم تخصيص أو بيع عدد محدد من تصاريح الانبعاثات من جانب مؤسسة مركزية، ويتم تعديل السعر حسب العرض والطلب. وفي المقابل، تحدد ضريبة الكربون (أو الملوثات الأخرى) السعر، أو العلاوة السعرية بعبارة أدق، ويتغير حجم الانبعاثات تلقائيا على هذا الأساس.

الشكل البياني ٣-٢: السياسات البيئية ونصيب الابتكارات ووسائل توليد الكهرباء النظيفة

ازداد نصيب الابتكارات ووسائل توليد الكهرباء النظيفة بدرجة كبيرة نتيجة تشديد السياسات البيئية، بينما ظل الاعتماد على ضرائب الكربون محدودا للغاية على مدار التاريخ.

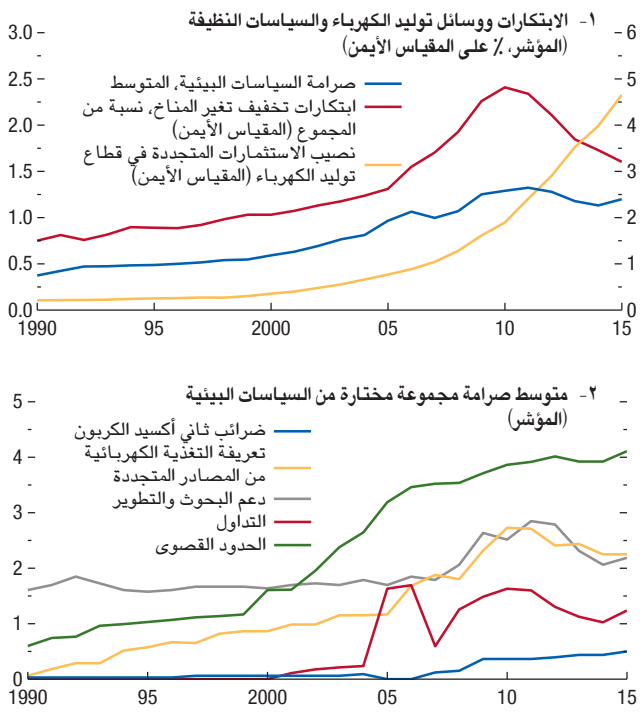

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات إحصاءات براءات الاختراع العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وخلال الفترة نفسها، تضاعف نصيب ابتكارات الطاقة النظيفة (مقيسا بعدد طلبات براءات الاختراع)[١٦] من مجموع ابتكارات الطاقة، وتمثل ابتكارات الكهرباء النظيفة في الوقت الحالي نصف مجموع الابتكارات في مجال الكهرباء في أكبر خمسة بلدان من حيث حجم الابتكارات (مقابل ١٥٪ عام ١٩٩٠). كذلك ارتفع نصيب الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء على مستوى العالم ارتفاعا كبيرا من صفر تقريبا عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٥٪ عام ٢٠٢٠، وتزداد هذه النسبة كثيرا في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، تتسارع وتيرة التحول في قطاع توليد الكهرباء، فقد ازداد نصيب الطاقة المتجددة على مستوى العالم بمعدل نصف نقطة مئوية سنويا بحلول عام ٢٠١٠، وارتفع هذا المعدل إلى نقطة مئوية كاملة بحلول عام ٢٠١٦.

ويشير التحليل الاقتصادي السياسي إلى أن تشديد السياسات البيئية في العديد من البلدان كان ذا دور مهم في تحول تكوين الابتكارات والاستثمارات في قطاع الطاقة تجاه الأنشطة منخفضة الكربون (الشكل البياني ٣-٣، والملحقان ٣-١ و٣-٢ على شبكة الإنترنت).[١٧] وتحديدا، تشير التقديرات إلى أن زيادة صرامة السياسات البيئية ساهمت في تحقيق الإنجازات التالية:

- ٣٠٪ من الزيادة في حجم ابتكارات الطاقة النظيفة على مستوى العالم، وهو ما يعادل تأثير حدوث ارتفاع دائم في أسعار النفط قدره ٦٦ دولارا أمريكيا للبرميل. ويعزى الجزء المتبقي من الزيادة حتى عام ٢٠١٠ إلى ارتفاع أسعار النفط، وإن كانت الفترة اللاحقة لعام ٢٠١٠ شهدت عكس هذا الاتجاه. وفي قطاع الكهرباء، ساهمت السياسات البيئية في زيادة نصيب الابتكار في تكنولوجيات الكهرباء النظيفة و«الرمادية» (الابتكارات الرمادية تحد من التلوث الناتج عن التكنولوجيات القذرة) على حساب التكنولوجيات القذرة.[١٨] وساهمت السياسات البيئية في زيادة الابتكارات في قطاع الكهرباء عموما (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ١).
- ٥٥٪ من الزيادة في نصيب الموارد المتجددة في توليد الكهرباء. فقد نتج عن تشديد السياسات البيئية تراجع نصيب الفحم وتأثير غير مؤكد على نصيب الغاز الطبيعي — وهو تأثير مصاحب غالبا للطاقة المتجددة (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٢). ونظرا لأن الموارد المتجددة تتوافر بصورة متقطعة بطبيعة الحال، يتطلب ذلك وجود طاقة احتياطية في صورة بطاريات أو مولدات لإرسال الكهرباء إلى الشبكة سريعا، من خلال المحطات التي تعمل بالطاقة الكهرومائية أو الغاز الطبيعي. وبوجه عام، لا يبدو أن للسياسات البيئية تأثيرا سلبيا ملحوظا على مجموع الكهرباء المولدة.

وتوجد مجموعة مختلفة من أدوات السياسات التي ثبتت فعاليتها في تشجيع الابتكارات والاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة.

- وقد أثبتت السياسات السوقية وغير السوقية — لا سيما دعم البحوث والتطوير وبرامج التداول والحدود القصوى للانبعاثات وتعريفة التغذية الكهربائية من المصادر

[١٦] يركز التحليل على الابتكارات النظيفة في قطاع الطاقة نظرا لنصيبه الكبير في مجموع الانبعاثات وابتكارات التكنولوجيا النظيفة وتأثره المباشر بمعظم السياسات البيئية التي يغطيها هذا التحليل. ويقصد بابتكارات الطاقة النظيفة في هذا الفصل عدد طلبات براءة الاختراع في مجال تكنولوجيات تخفيف تغير المناخ المرتبطة بتوليد الكهرباء أو نقلها أو توزيعها حسب التصنيف الوارد في دراسة Haščič and Migotto (2015).

[١٧] تغطي التحليلات حوالي ٣٠ اقتصادا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. ويختلف التوصيف المستخدم من تحليل لآخر، ولكنها تستبعد جميعها بوجه عام تأثير العوامل القطرية الثابتة والديناميكيات العالمية (من خلال الآثار القطرية والزمنية الثابتة)، والتغيرات في أسعار الطاقة، واحتياطيات النفط والغاز، والتعديلات التنظيمية. ويمكن الاطلاع على جميع الملاحق من خلال الرابط www.imf.org/en/Publications/WEO.

[١٨] من أمثلة التكنولوجيات الرمادية التكنولوجيات التي تسمح باستخدام الحرارة الناتجة عن حرق الوقود والمخلفات أو الوقود من المصادر غير الأحفورية. راجع دراسة Dechezleprêtre, Martin, and Mohnen (2017) للاطلاع على تفاصيل حول هذا التصنيف.

الشكل البياني ٣-٣: تأثير تشديد السياسات على الابتكارات في مجال الكهرباء، وتوليد الكهرباء، ومستويات التوظيف، حسب نوع التكنولوجيا

ساهم تشديد السياسات البيئية في تشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيات الطاقة المخففة لتغير المناخ، وزيادة نصيب توليد الكهرباء من المصادر المتجددة، وكذلك زيادة مستويات التوظيف في القطاعات "الخضراء" وتراجعها في القطاعات "الداكنة".

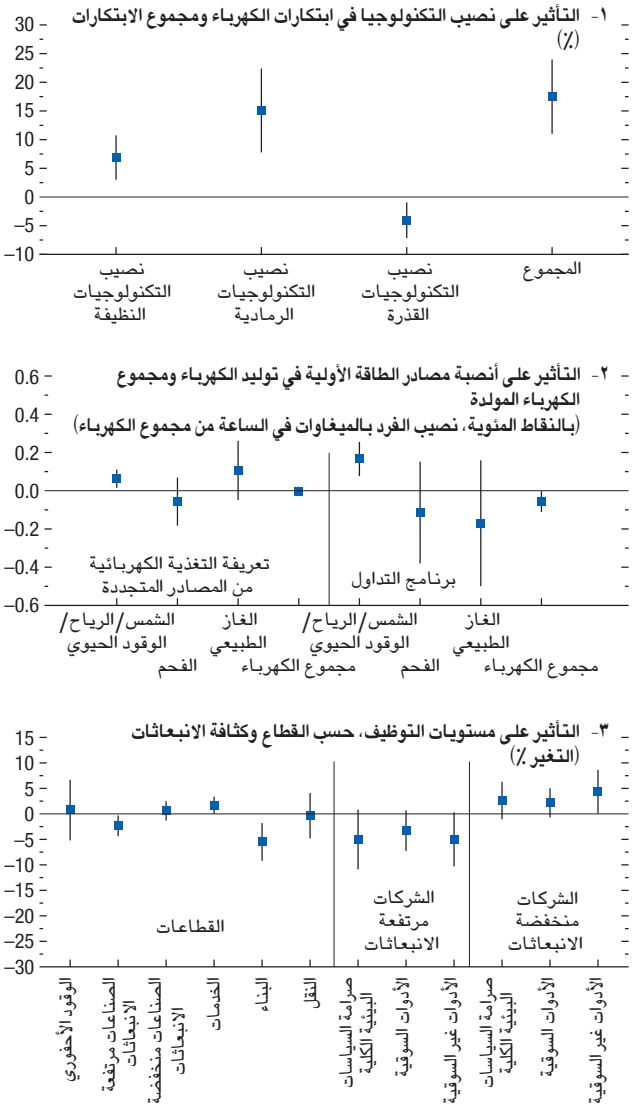

المصادر: دراسة Dechezleprêtre, Martin, and Mohnen 2017، والوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجداول بن العالمية، وقاعدة بيانات Worldscope، وقاعدة بيانات إحصاءات براءات الاختراع العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض جميع اللوحات تقديرات بالنقاط ونطاقات الثقة البالغة ٩٠٪. وتوضح اللوحة ١ تأثير تشديد مؤشر السياسات البيئية بمقدار وحدة واحدة على الابتكار في مختلف التكنولوجيات ومجموع الابتكار في قطاع الكهرباء. وتعرض اللوحة ٢ تأثير تشديد مؤشر السياسات بمقدار وحدة واحدة على نصيب مصادر الطاقة الأولية في توليد الكهرباء وعلى نصيب الفرد من مجموع الكهرباء المولدة. وتعرض اللوحة ٣ تأثير تشديد السياسات بمقدار انحراف معياري واحد على مستويات التوظيف. وتشير الأعمدة الستة جهة اليسار إلى تأثير تشديد السياسات السوقية على التوظيف في الشركات العاملة في مجموعة مختارة من القطاعات. وتشير الأعمدة الستة جهة اليمين إلى تأثير تشديد مجموع السياسات السوقية وغير السوقية على مستويات التوظيف في الشركات مرتفعة (منخفضة) الانبعاثات الكربونية على الترتيب (حسب عينة أصغر حجما تضم عددا من الشركات التي تقوم بإبلاغ بيانات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن أنشطتها).

المتجددة — فعالية في تشجيع الابتكارات النظيفة. واتضح أيضا أن أسعار النفط من أهم محددات الابتكارات في مجال الطاقة النظيفة.[١٩] وفي حين ساهم تشديد السياسات البيئية واستمرار ارتفاع أسعار النفط على السواء في تشجيع الابتكارات في مجال الطاقة النظيفة حتى عام ٢٠١٠، فإن التوسع في استحداث الابتكارات النظيفة قد توقف منذ ذلك الحين. وتزامن ذلك مع تخفيف القيود التنظيمية جزئيا وطفرة النفط والغاز الصخريين التي شهدتها الولايات المتحدة، مما أدى إلى كبح ارتفاع أسعار النفط.[٢٠] وتشير دراسة Popp and others (2020) أيضا إلى الدور المحتمل لفقاعة التكنولوجيا النظيفة التي ظهرت في وقت سابق وتراجع أرباح الابتكارات النظيفة. وبالرغم من أن الأثر التقديري لارتفاع أسعار الكربون لم يكن دالا إحصائيا بأي حال من الأحوال — وهو ما قد يعكس الاستخدام المحدود لهذه الأداة وقوتها الإحصائية المحدودة أيضا — يشير التأثير الكبير لأسعار النفط على الابتكارات النظيفة إلى أن السياسات التي تزيد من تكلفة الطاقة القذرة قد تكون حافزا قويا على الابتكار في مجال الطاقة النظيفة.

- وتعد تعريفة التغذية الكهربائية وبرامج التداول (التي تتضمن منح شهادات خضراء لتحقيق معايير الحافظة المتجددة وبرامج تداول الانبعاثات الكربونية) من الأدوات التي يبدو أن لها تأثيرا إيجابيا واضحا على الاستثمار في توليد الكهرباء من المصادر المتجددة.[٢١] ويجري في الوقت الحالي سحب برامج الشهادات الخضراء تدريجيا في عدد من البلدان، ويُتوقع أن تزداد أهمية ضرائب الكربون وبرامج تداول الانبعاثات. ومع زيادة نصيب المصادر المتجددة في توليد الكهرباء، ستزداد أهمية مواجهة مشكلة الانقطاعات، وهو ما قد يستلزم تنفيذ استثمارات عامة ضخمة في الشبكات والابتكارات (مثل تكنولوجيات التخزين).

وأخيرا، ينظر التحليل في تأثير تشديد السياسات البيئية على مستويات التوظيف في القطاعات مرتفعة ومنخفضة الكربون (راجع الملحق ٣-٣ على شبكة الإنترنت). ويتمثل أحد المخاوف المقترنة بسياسات الحد من الانبعاثات الكربونية في خسائر الوظائف الناجمة عن هذه السياسات في الأنشطة كثيفة الكربون، مثل مناجم الفحم، وإنتاج النفط والغاز الصخريين، والصناعات التحويلية كثيفة الكربون،

[١٩] يُستند في تقدير تأثير أسعار النفط إلى نموذج انحدار مستقل يتضمن متغيرات ضابطة مماثلة وإن كان يخلو من الآثار السنوية الثابتة.

[٢٠] تناقش دراسة Acemoglu and others (2019) دور ثورة الغاز الصخري في انحسار الابتكارات في مجال الطاقة النظيفة.

[٢١] وفقا لنظام تعريفة التغذية الكهربائية، يتم إبرام عقود طويلة الأجل مع منتجي الكهرباء من المصادر المتجددة تضمن لهم سعرا ثابتا لكل وحدة كهرباء تتم تغذيتها في الشبكة. وتعد الشهادات الخضراء وسيلة لتنفيذ معايير الحافظة المتجددة التي تفرضها الحكومة، مقيسة على أساس كمية الكهرباء التي يتعين على المرافق توليدها من مصادر متجددة كنسبة مئوية من مجموع الكهرباء المولدة.

والنقل.[٢٢] غير أن التأثير الصافي لسياسات الحد من انبعاثات الكربون على الوظائف يتوقف أيضا على عدد الوظائف الجديدة في الأنشطة منخفضة الكربون، وفي قطاع الطاقة (مثل توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، وفي الاقتصاد ككل بوجه أعم. وتزداد كثافة الوظائف في قطاع إنتاج الطاقة المتجددة عنها في قطاع توليد الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري (راجع أدناه).[٢٣] غير أن الإحلال قد لا يكون كاملا (نظرا لأن سياسات التخفيف تسهم في كبح الانبعاثات جزئيا من خلال خفض الطلب على الطاقة وكثافتها)، ويمكن أن يكون الأثر الصافي غير دال إحصائيا أو سالبا بالتالي. وتشير الشواهد المستمدة من الشركات إلى أن خسارة الوظائف في بعض القطاعات مرتفعة الانبعاثات (مثل الصناعات التحويلية مرتفعة الانبعاثات والنقل) نتيجة زيادة تشديد السياسات البيئية يمكن موازنتها من خلال توفير وظائف جديدة في عدد من القطاعات منخفضة الانبعاثات (مثل الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية منخفضة الانبعاثات).[٢٤] وعادة ما يكون التأثير الصافي على مجموع الوظائف محدودا وغير ملحوظ حسب درجة الإحلال بين الأنشطة مرتفعة ومنخفضة الانبعاثات (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٣).[٢٥] وبوجه عام، يبدو أن التأثير على الوظائف يكون أكبر وسالبا صافيا استجابة للتغيرات في السياسات غير السوقية، في حين أن السياسات السوقية، مثل تعريفة التغذية الكهربائية وبرامج التداول، يكون تأثيرها أقل وموجبا صافيا. ولا يكون التأثير على مستويات التوظيف في الصناعات القائمة على الوقود الأحفوري دالا إحصائيا، وهو ما يعكس الآثار المتضادة للسياسات القائمة على الضرائب (آثار سالبة) والسياسات القائمة على تداول الانبعاثات (آثار موجبة). وبوجه عام، تشير الشواهد إلى أن السياسات البيئية نجحت في إعادة توزيع الوظائف من القطاعات مرتفعة الكربون إلى القطاعات منخفضة الكربون. غير أن هذا التحول في اتجاهات التوظيف قد يفرض تكلفة على العاملين المتضررين، لذلك سيكون من المهم دراسة التداعيات التوزيعية الناجمة عن تأثير سياسات المناخ على سوق العمل (راجع القسم بعنوان «كيفية تحقيق الشمول»).

كيفية خفض صافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠

يتناول هذا الجزء من الفصل مجموعات سياسات تخفيف تغير المناخ اللازمة للوصول بصافي الانبعاثات الكربونية إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد الكلي. ويتعين إجراء التحليل باستخدام نماذج التوازن العام لمحاكاة آثار السياسات التخفيفية الطموحة، نظرا لأن هذه السياسات تؤثر على الاقتصاد من خلال مختلف القنوات وتنشأ عنها انعكاسات سلبية وإيجابية على الناتج في ظل انكماش بعض القطاعات وتوسع البعض الآخر. ولا يمكن التنبؤ بدقة بالآثار الصافية لهذه السياسات نظرا لاعتمادها على القوة النسبية لمختلف القنوات.

الآليات

تؤثر سياسات التخفيف بوجه عام على الانبعاثات الكربونية والاقتصاد الكلي من خلال الفرق بين أسعار الوقود الأحفوري وأسعار الطاقة النظيفة وأسعار الطاقة ككل.

السعر النسبي للوقود الأحفوري والطاقة منخفضة الكربون

يؤدي تسعير الكربون وسياسات العرض الخضراء إلى زيادة أسعار الطاقة المتولدة عن الوقود الأحفوري مقارنة بالطاقة منخفضة الكربون من خلال رفع أسعار الكربون و/أو خفض سعر مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من مصادر الطاقة منخفضة الكربون. ونتيجة لارتفاع سعر الطاقة المتولدة عن الوقود الأحفوري مقارنة بالطاقة النظيفة، يزداد الطلب على الطاقة المتجددة وعلى الأنشطة منخفضة الكثافة الكربونية بوجه أعم، مما يؤدي بالتالي إلى إعادة توزيع الاستثمارات والابتكارات والعمالة في هذا الاتجاه. وبالنسبة للأثر الصافي على النشاط الاقتصادي، فيتوقف على المعدل النسبي لانكماش القطاعات مرتفعة الكربون ومدى إمكانية توسع القطاعات منخفضة الكربون (حيث يمكن أن تعوق تكلفة تعديل مسار رأس المال التوسع السريع في هذه القطاعات). وبالنسبة للأثر الصافي على الاستثمار ومستويات التوظيف، فيتوقف أيضا على كثافة رأس المال وعنصر العمل النسبية في القطاعات. وعادة ما تزداد كثافة رأس المال في القطاعات مرتفعة الكربون (مثل الطاقة المتولدة عن الوقود الأحفوري والصناعات التحويلية الثقيلة)، بينما تزداد كثافة العمالة في القطاعات منخفضة الكربون (مثل الطاقة المتجددة والعديد من الخدمات). لذلك فعند تساوي جميع العوامل الأخرى، يمكن أن يكون التأثير الصافي لإعادة توزيع النشاط من القطاعات مرتفعة الكربون إلى القطاعات منخفضة الكربون موجبا بدرجة أكبر (سالبا بدرجة أقل) بالنسبة لمستويات التوظيف مقارنة بالاستثمار. وأخيرا، يمكن أن يؤدي اتساع الفروق بين أسعار الطاقة المتولدة عن الوقود الأحفوري والطاقة النظيفة إلى انعكاسات على حجم الثروات وأصول معطلة. فالأنشطة كثيفة الكربون لها بصمة كبيرة على الحوافظ المالية في الاقتصادات المتقدمة والقيمة المالية الصافية للبلدان المصدرة للوقود. لذلك ففي سيناريو خفض الانبعاثات الكربونية بشكل حاد، قد يؤدي التقادم المبكر

٢٢ تشير الدراسات إلى أن سياسات التخفيف من تغيرات المناخ الأكثر تشددا، مثل ضرائب الكربون، أدت إلى خسارة العاملين من ذوي المهارات المنخفضة والعاملين في الصناعات مرتفعة الكربون لوظائفهم، وإن كان التأثير على مستويات التوظيف الكلية أقل وضوحا. راجع دراسة Kahn (1997) ودراسة Yamazaki (2017) للاطلاع على مناقشة حول التأثير على مستويات التوظيف عبر مختلف القطاعات، ودراسة Yip (2018) ودراسة Marin and Vona (2019) للاطلاع على الآثار على عبر مختلف فئات المهارات، ودراسة Metcalf and Stock (2020) التي تتناول الآثار على مستويات التوظيف الكلية. وتجدر الإشارة إلى دراسة Yamazaki (2017) التي توضح أن ضرائب الكربون ذات التأثير الحيادي على الإيرادات ينشأ عنها تأثير إيجابي محدود ولكن دال إحصائيا على مستويات التوظيف.

٢٣ عادة ما تكون الكثافة الوظيفية في أعمال وتركيبات توليد الطاقة المتجددة أكبر منها في قطاع تكنولوجيات الوقود الأحفوري، نظرا لأن الاستثمارات في طاقة توليد الكهرباء المتجددة عادة ما تكون في صورة إضافة عديد قليل نسبيا من وحدات التوليد المنفصلة.

٢٤ تتضمن قطاعات الصناعة التحويلية مرتفعة الانبعاثات الكيماويات والفلزات والمعادن والورق والتغليف والأغذية.

٢٥ يؤدي تشديد السياسات إلى زيادة التكلفة التي تتحملها الشركات مرتفعة الانبعاثات، حسب مرونة الطلب، وإلى تراجع الناتج (ومستويات التوظيف). وفي المقابل، قد يزداد الطلب على عنصر العمل في القطاعات/الشركات التي يمكن فيها إحلال العمالة محل الطاقة، مثل القطاعات الخدمية على سبيل المثال (راجع دراسة Yamazaki 2017).

لرؤوس الأموال كثيفة الانبعاثات الكربونية إلى خسارة الثروات وتراجع الطلب الكلي في بعض الاقتصادات. ويتناول الفصل الخامس من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي الانعكاسات المحتملة لتعثر الشركات كثيفة الكربون على الاستقرار المالي نتيجة زيادة أسعار الكربون. وفي الوقت نفسه، قد تشهد البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في قطاع الطاقة المتجددة والتكنولوجيات منخفضة الكربون انعكاسات إيجابية على حجم الثروات.

أسعار الطاقة ككل

يؤثر تسعير الكربون وسياسات العرض الخضراء على أسعار الطاقة ككل، ولكن بصورة مختلفة. ففي حين يؤدي فرض ضريبة على الكربون إلى زيادة أسعار الطاقة ككل مما قد يضر بالنشاط الاقتصادي، فإنه يشجع أيضا على كفاءة استخدام الطاقة والحد من معدلات استخدامها. غير أن الإيرادات المتأتية من تسعير الكربون يمكن استخدامها في موازنة هذه التكاليف، من خلال تقديم حوافز مباشرة على سبيل المثال لتشجيع عرض الطاقة النظيفة، أو تمويل البنية التحتية العامة الخضراء التي من شأنها الحد من كثافة استخدام الطاقة في الأنشطة الاقتصادية أو زيادة كفاءة الطاقة المتجددة.[٢٦] ويمكن استخدام الإيرادات أيضا في توفير تحويلات للأسر لتجنب أي أضرار قد تلحق بالفقراء، وزيادة القبول على المستوى السياسي (عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي). وفي المقابل، تسهم سياسات العرض الخضراء في خفض أسعار الطاقة ككل، مما قد يؤدي إلى رفع مستويات إجمالي الناتج المحلي، بناء على كيفية تمويل الدعم المتاح من خلال السياسات (الضرائب مقابل الاقتراض). غير أن سياسات العرض الخضراء لا تشجع كفاءة استخدام الطاقة، وقد تصاحبها زيادة استهلاك الطاقة، بما في ذلك المصادر كثيفة الكربون (نظرا لانقطاعات الطاقة المتجددة). وتفسر هذه الفروق السبب في أن ضرائب الكربون أكثر كفاءة في الحد من الانبعاثات وأعلى تكلفة من حيث تأثيرها السلبي على الناتج.[٢٧] ومن خلال الجمع بين سياسات العرض الخضراء وتسعير الكربون، يسهم ذلك مبدئيا في تراجع الانبعاثات نتيجة تخفيف التغيرات المناخية إلى حد كبير دون آثار سلبية كبيرة على الناتج والاستهلاك خلال الفترة الانتقالية.

وإلى جانب إرسال الإشارات السعرية من خلال تسعير الكربون وسياسات العرض الخضراء، يمكن للحكومات تشجيع التكنولوجيات الخضراء بشكل مباشر من خلال توفير الحوافز اللازمة للبحوث. ودائما ما يكون حجم السوق هو الدافع الأساسي وراء الابتكارات، لذلك سيكون ارتفاع أسعار الكربون (الذي يساهم في توسيع أسواق الأنشطة منخفضة الكربون وانكماش أسواق الأنشطة كثيفة الكربون) بمثابة حافز للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الأكثر خضارا، مما يؤدي إلى تراجع أسعار التكنولوجيات الخضراء بمرور الوقت وزيادة الحد من الانبعاثات الكربونية. وتجدر الإشارة إلى أن وجود آلية الزيادة هذه يعني إمكانية خفض الانبعاثات من خلال فرض تسعيرة أقل على انبعاثات الكربون. وتؤيد الاعتبارات الاقتصادية دعم أنشطة البحوث والتطوير الخضراء إلى جانب فرض ضرائب الكربون من أجل التصدي للإخفاقات السوقية المتعددة (راجع على سبيل المثال دراسة Acemoglu and others 2012, 2016، ودراسة Stiglitz and others 2014). وقد تتضمن هذه الإخفاقات الانتشار غير الطوعي للمعرفة الناتجة عن الابتكارات، وهو أمر لا تأخذه الشركات الخاصة في اعتبارها عادة؛ والاعتماد على المسار البحثي السابق، مما يعطي التكنولوجيات القائمة ميزة على غيرها وتنشأ عنه حواجز تحول دون نفاذ التكنولوجيات الجديدة (من خلال وفورات الحجم والتكلفة الغارقة وآثار الانتشار الشبكي)؛ وصعوبة الحصول على التمويل بسبب درجة عدم اليقين/المخاطر الكبيرة والفاصل الزمني الطويل لحين تحقق المنافع المرجوة من الابتكارات وعدم توافر المعرفة والمعلومات اللازمة لدى المستثمرين. وعلى غرار سياسات العرض الخضراء الأخرى، يسهم دعم أنشطة البحوث والتطوير الخضراء في تراجع أسعار الطاقة ككل، ورفع مستويات الناتج، وإن كان يؤدي أيضا إلى موازنة انخفاض الانبعاثات جزئيا من خلال زيادة استهلاك الطاقة. وقد كان لبرامج البحث الحكومية على مدار التاريخ دور كبير في الإنجازات التكنولوجية الضخمة (الهبوط على القمر والنموذج الأولي للإنترنت على سبيل المثال). لذلك قد يلزم تدخل الحكومة بشكل أكبر — بما في ذلك من خلال التعاون الدولي — للمساعدة في استحداث تكنولوجيات من شأنها دعم التحول إلى أنشطة منخفضة الكربون.

مجموعة شاملة من تدابير التخفيف

يمكن الوصول بصافي الانبعاثات الكربونية إلى المستوى الصفري المستهدف بحلول عام ٢٠٥٠ في كل بلد من خلال مجموعة شاملة من السياسات المراعية للنمو (لا سيما على المدى القصير) التي تتضمن توفير تحويلات تعويضية للأسر لضمان تحقيق الشمول. وسيتم تنفيذ هدف عام ٢٠٥٠ من خلال تخفيض الانبعاثات الكلية بنسبة ٨٠٪ بافتراض أن التوسع في مصارف الانبعاثات الطبيعية (مثل الغابات) واستخدام بعض تكنولوجيات الحد من الانبعاثات (مثل تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه) سيسهمان في امتصاص الانبعاثات الكربونية المتبقية (راجع دراسة IPCC 2018a, b). ولتحقيق هذا الخفض الكبير في حجم الانبعاثات على مستوى العالم، يجب على كل بلد/إقليم خفض انبعاثاته بنسبة ٨٠٪، ولا يتسع المجال لمقارنة جهود التخفيف عبر البلدان. وتستثنى من ذلك مجموعة مختارة من الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات الأخرى التي يُفترض ثبات مستوى انبعاثاتها الحالي نظرا للانكماش الكبير في أنشطتها الاقتصادية نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط. ويتم تصميم حزمة السياسات على نحو يراعي أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وكذلك قابلية تنفيذ هذه الحزمة من المنظور

[٢٦] من الخيارات الأخرى لإعادة تدوير إيرادات ضريبة الكربون تخفيض الضرائب التشويهية على عنصري العمل ورأس المال (راجع دراسة Goulder 1995 ودراسة Goulder and Parry 2008).

[٢٧] تعد ضريبة الكربون وسيلة فعالة للغاية في الحد من الانبعاثات أيضا نظرا لأنها تفرض الغرامة الأكبر على أنواع الوقود الأكثر تلويثا للبيئة.

السياسي، وتتضمن (١) محفزات مالية خضراء لرفع مستويات الطلب والعرض في الاقتصاد بغرض دعم التعافي من أزمة كوفيد–١٩، والمساعدة في خفض تسعيرة الكربون اللازمة لتحقيق مستوى الانبعاثات المستهدف، و(٢) زيادة أسعار الكربون تدريجيا، و(٣) توفير تحويلات تعويضية للأسر. وتحديدا، تتضمن الحزمة العناصر التالية:

- سياسات العرض الخضراء: تتضمن تقديم دعم بنسبة ٨٠٪ على إنتاج الطاقة المتجددة وبرنامج استثمار عام أخضر مدته عشر سنوات (تبلغ قيمته في البداية ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتتراجع تراجعا خطيا لتصل إلى صفر على مدار عشر سنوات، وتنفذ لاحقا استثمارات عامة إضافية للحفاظ على رصيد رأس المال الأخضر القائم). ويُفترض تركز الاستثمارات العامة في قطاعات الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة الأخرى منخفضة الكربون، والبنية التحتية لقطاع النقل، والخدمات — ويستفيد القطاع الأخير من زيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني (راجع الملحق ٣–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل).[٢٨]
- تسعير الكربون: تتم معايرة أسعار الكربون على النحو اللازم لخفض الانبعاثات بنسبة ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ أخذا في الاعتبار خفض الانبعاثات الناتج عن المحفزات المالية الخضراء. ووفقا للافتراضات المستخدمة، تضمن زيادة أسعار الكربون بمعدل نمو سنوي مرتفع (٧٪) انخفاض سعر الكربون في البداية وارتفاعه تدريجيا.[٢٩] وتبلغ أسعار الكربون الأولية اللازمة لتحقيق الخفض المطلوب ٦ –٢٠ دولارا أمريكيا لطن ثاني أكسيد الكربون (حسب البلد المعني)، وتصل إلى ١٠–٤٠ دولارا لطن ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠٣٠، ثم إلى ٤٠–١٥٠ دولارا لطن ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠٥٠.[٣٠،٣١]
- التحويلات التعويضية: تحصل الأسر على تعويض يعادل ربع إيرادات ضريبة الكربون، وهو ما يُفترض أن يحمي القدرة الشرائية للأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية الموجهة (راجع القسم بعنوان «كيفية تحقيق الشمول»).
- السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة: يتطلب تنفيذ حزمة السياسات المشار إليها آنفا تيسير أوضاع المالية العامة، وهو ما يتطلب بدوره تمويل الدين خلال العقد الأول في ظل تراجع طويل الأجل في أسعار الفائدة بسبب انخفاض مستويات التضخم في الوقت الحالي.

نماذج المحاكاة

تتم محاكاة السياسات باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي *G-Cubed* (راجع دراسة McKibbin and Wilcoxen 1999, 2013، ودراسة Liu and others 2020، والملحق ٣–٤ على شبكة الإنترنت). ويضم النموذج ١٠ بلدان/أقاليم، والبيانات التفصيلية لقطاعات الطاقة، وتوقعات الوحدات الاقتصادية الاستشرافية، وأوجه الجمود الحقيقية والاسمية، وسياسات المالية العامة والسياسات النقدية. وهو نموذج ملائم لدراسة تأثير سياسات التخفيف على انبعاثات الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري وعلى الديناميكيات الاقتصادية الكلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتُحاكَى ديناميكيات درجات الحرارة طويلة الأجل وتقديرات أضرار تغير المناخ المتجنبة باستخدام نموذج التقييم المتكامل الوارد في دراسة Hassler and others (2020) ومجموعة مختلفة من دوال أضرار تغير المناخ. وتستخدم عمليات المحاكاة تلك التي يعرضها الفصل لتوضيح أهم الآليات الفعلية وكوسيلة للقياس الكمي أيضا. غير أن القيم المستخدمة في إعداد هذه التوقعات طويلة المدى تنطوي بطبيعتها على قدر كبير من عدم اليقين.

وفي حالة عدم تنفيذ أي سياسات جديدة للتخفيف من التغيرات المناخية، يُتوقع استمرار زيادة انبعاثات الكربون العالمية بمعدل سنوي يبلغ ١,٧٪ في المتوسط لتصل إلى ٥٧,٥ غيغا طن بحلول عام ٢٠٥٠ (الشكل البياني ٣–٤).[٣٢] وأي تحسن في كفاءة استخدام الطاقة أو نفاذ الطاقة المتجددة إلى الأسواق إلى حد ما — نتيجة استمرار السياسات الحالية وزيادات مستقلة أخرى (نتيجة تفضيلات المستهلكين على سبيل المثال) — ليس من شأنها موازنة قوى النمو السكاني والاقتصادي التي تعد الدافع الأساسي وراء الانبعاثات. وفي حين ساهمت الاقتصادات المتقدمة بنصيب الأسد في الانبعاثات على مدار التاريخ، تعد الصين والهند، بوصفهما من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة ومتسارعة النمو، من أكبر البلدان من حيث حجم الانبعاثات ويُتوقع زيادة نصيبهما من الانبعاثات الكربونية بشكل مستمر مستقبلا. غير أن نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدين لا يزال محدودا نسبيا عنه في الاقتصادات

[٢٨] تناقش دراسة IEA (2020a) فرص الاستثمار الأخضر في قطاعي الطاقة والنقل وكفاءة استخدام الطاقة (تحديث المباني على سبيل المثال). راجع أيضا دراسة McCollum and others (2018) للاطلاع على القيمة التقديرية لاستثمارات الطاقة اللازمة للوفاء بتعهدات اتفاقية باريس وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

[٢٩] تخلص دراسة Gollier (2018a, b) إلى أنه على عكس قاعدة هوتلنغ (التي تفترض تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عند زيادة ضريبة الكربون بمعدل نمو مساو لسعر الفائدة)، تتضمن معظم السيناريوهات التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ زيادة ضريبة الكربون بمعدل نمو يفوق سعر الفائدة بسبب القيود السياسية المفروضة على حجم ضريبة الكربون في البداية.

[٣٠] يوجد تفاوت كبير بين تقديرات أسعار الكربون اللازمة لخفض الانبعاثات إلى مستوى معين (راجع على سبيل المثال دراسة IPCC 2014، الشكل البياني ٦–٢١–أ، أو دراسة Stiglitz and others 2014). وتعكس أسعار الكربون المنخفضة نسبيا في نماذج المحاكاة الواردة في هذا الفصل (١) الجمع بين تسعير الكربون وغيره من الأدوات (الاستثمار في البنية التحتية الخضراء والدعم الأخضر) التي تحقق تراجعا جزئيا في حجم الانبعاثات، و(٢) ارتفاع معدل النمو المفترض لأسعار الكربون، مما يؤدي إلى تركز الزيادات في المراحل اللاحقة، و(٣) حقيقة أن نموذج الاقتصاد الكلي العالمي ينطوي على قابلية أكبر للإحلال بين الطاقة مرتفعة الكربون والطاقة منخفضة الكربون (استنادا إلى شواهد اقتصادية قياسية) مقارنة بالنماذج الهندسية.

[٣١] يستمر ارتفاع السعر الحقيقي للكربون حتى عام ٢٠٨٠.

[٣٢] تخلص دراسة Black and Parry (2020) إلى أن الخفض اللازم في الانبعاثات لتحقيق الاستقرار المستهدف في درجات الحرارة لم يطرأ عليه أي تغيير بفعل الأزمة الاقتصادية الحالية. غير أن أزمة كوفيد–١٩ يمكن أن تؤدي إلى تغيرات سلوكية على المدى الطويل قد ينشأ عنها ارتفاع أو انخفاض في حجم الانبعاثات — كتراجع استخدام وسائل النقل العام وزيادة الاعتماد على السيارات الخاصة أو زيادة استخدام وسائل التواصل الرقمية، مما قد يؤدي إلى انخفاض حجم الانتقالات والسفر. ويفترض السيناريو الأساسي زيادات اتجاهية (أو زيادات تتجاوز الاتجاه العام بقليل) في كفاءة استخدام الطاقة.

الشكل البياني ٣–٤: المحاكاة باستخدام نموذج G-Cubed، السيناريو الأساسي

سيترتب على عدم تغيير السياسات استمرار ارتفاع انبعاثات الكربون العالمية بسبب النمو الاقتصادي والسكاني. ولن يكون التراجع المستمر في كثافة استخدام الطاقة كافيا لموازنة هذه القوى.

١- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السيناريو الأساسي في حالة عدم التدخل
(بالغيغا طن من ثاني أكسيد الكربون)

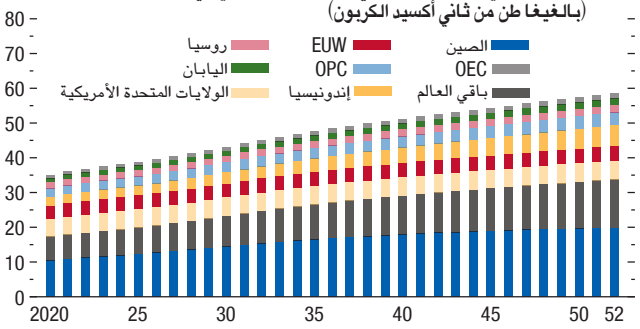

٢- تحليل التغير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية
(التغير ٪)

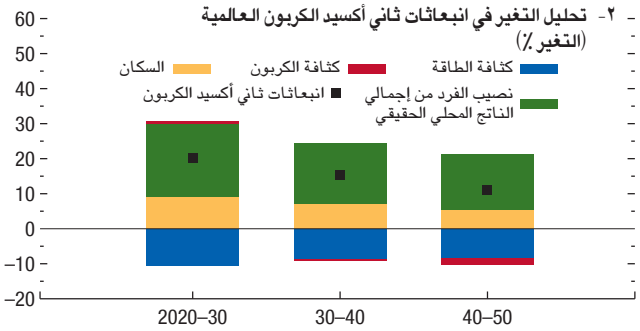

٣- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السيناريو الأساسي
(التغير ٪)

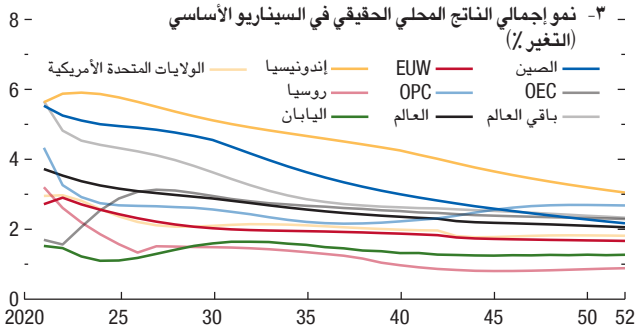

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يحاكي السيناريو الأساسي باستخدام نموذج G-Cubed الوارد في دراسة McKibbin and Wilcoxen (1999, 2013) ودراسة Liu and others (2020). راجع الملحق ٣–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على افتراضات السيناريو الأساسي. EUW = الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة؛ OEC = أستراليا وكندا وأيسلندا وليختنشتاين ونيوزيلندا؛ OPC = مجموعة مختارة من البلدان المصدرة للنفط والاقتصادات الأخرى.

المتقدمة. ويُفترض تراجع النمو العالمي تدريجيا من ٣,٧٪ عام ٢٠٢١ إلى ٢,١٪ عام ٢٠٥٠، وهو ما يعكس تراجع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة مع اقترابها من تحقيق مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة. وتحدد توقعات النمو الاقتصادي على مدار الثلاثين عاما القادمة النمو المتوقع في الانبعاثات المستقبلية وبالتالي حجم الجهود اللازمة لاحتواء

الشكل البياني ٣–٥: درجات الحرارة العالمية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

تؤدي حزمة السياسات المقترحة مصحوبة باستخدام وسائل احتجاز الكربون وتخزينه إلى خفض انبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر بحلول منتصف القرن الجاري، كما تساعد في احتواء ارتفاع درجات الحرارة في حدود درجتين مئويتين على المدى الطويل.

١- درجات الحرارة
(الزيادة بالدرجة المئوية عن متوسط ما قبل الثورة الصناعية)

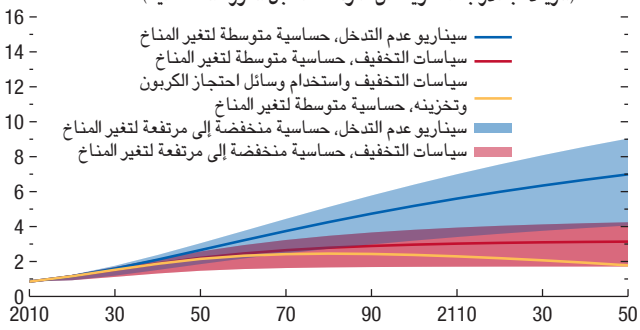

٢- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية السنوية
(بالغيغا طن من ثاني أكسيد الكربون)

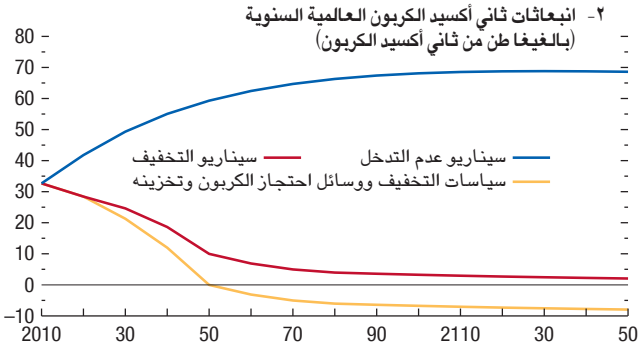

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند الحسابات إلى نموذج تقييم متكامل يتضمن تغيرات تقنية خارجية. وتعرض اللوحة ١ متوسط درجات الحرارة العالمية وفق ثلاثة سيناريوهات: سيناريو عدم التدخل، وتطبيق حزمة سياسات التخفيف، وتطبيق حزمة سياسات التخفيف بالإضافة إلى وسائل احتجاز الكربون وتخزينه. وتفترض الخطوط المتصلة حساسية لتغير المناخ (أي ارتفاع درجات الحرارة على المدى الطويل نتيجة تضاعف رصيد الكربون في الغلاف الجوي على المدى الطويل) قدرها ٣، بينما تتفاوت درجة الحساسية من ١,٥ إلى ٤,٥ في المناطق المظللة (راجع دراسة Heal 2017، ودراسة Hassler, Krusell, and Olovsson 2018).

ارتفاع درجات الحرار في حدود ١,٥ درجة مئوية — درجتين مئويتين. غير أن معظم السيناريوهات الحالية (IPCC 2014, 2018a) تشير إلى أن عدم تعديل السياسات الحالية سيؤدي إلى استمرار تزايد انبعاثات الكربون بقوة، مما يؤدي إلى تجاوز درجات الحرارة المستويات الآمنة المتفق عليها في اتفاقية باريس وزيادة خطر الأضرار الكارثية التي قد تلحق بالكوكب.

وكما يتضح من تجارب المحاكاة، فإن البدء بتنفيذ حزمة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار الأخضر مع زيادة أسعار الكربون بشكل مطرد من شأنهما تحقيق الخفض اللازم في الانبعاثات دون آثار سلبية كبيرة على الناتج.

وباستخدام حزمة السياسات المقترحة، تنخفض انبعاثات الكربون العالمية بحوالي ٧٥٪ عن مستوياتها الحالية، لتصل إلى حوالي ٩ غيغا طن بحلول منتصف القرن الحالي (الشكل البياني ٣–٥). وبذلك يصل صافي الانبعاثات إلى مستوى

الصفر بحلول منتصف القرن وإلى مستويات سالبة لاحقا باستخدام تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه. وعلى المدى الطويل، يمكن احتواء ارتفاع درجات الحرارة في حدود درجتين مئويتين عقب ارتفاع أولي طفيف. وبذلك تسمح حزمة السياسات بتجنب جزء كبير من الأضرار الجسيمة الناجمة عن تغير المناخ، لا سيما خطر النتائج الكارثية، مما يمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق دخل أكبر مستدام اعتبارا من النصف الثاني من القرن (راجع أدناه).

وبالنظر عن قرب إلى الثلاثين عاما القادمة، يتضح أن التكلفة الانتقالية معتدلة وأن دفعة التنشيط المالي الخضراء وتسعير الكربون لكل منهما دور أساسي في هذه العملية الانتقالية (الشكل البياني ٣–٦). وخلال السنوات الأولى، تحقق حزمة السياسات تأثيرا موجبا صافيا على النمو العالمي، مما يعني أنها قد تدعم التعافي من أزمة كوفيد–١٩. وبعد مرور ١٥ عاما، يتراجع إجمالي الناتج المحلي بحوالي ١٪ عن مستواه في السيناريو الأساسي في حالة عدم تغير السياسات. وتتسق تكلفة الناتج الانتقالية التقديرية في تجارب المحاكاة الواردة في هذا الفصل مع نطاق التقديرات المستخدمة في الدراسات الأخرى (١٪ إلى ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٥٠)، ولكنها أقرب إلى الحد الأدنى للنطاق — مما يعكس دور استثمارات البنية التحتية الخضراء في دعم النشاط وقابلية إحلال أكبر بين الطاقة مرتفعة الكربون والطاقة منخفضة الكربون في نموذج الاقتصاد الكلي العالمي مقارنة بالنماذج الهندسية (راجع الفصل السادس من تقرير IPCC 2014). وتكلفة الناتج تلك لا تعدو كونها خسائر معتدلة مقارنة بالنمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي العالمي التراكمي بنسبة ١٢٠٪ على مدار الثلاثين عاما التالية (الشكل البياني ٣–٦، اللوحتان ٢ و٣). واعتبارا من منتصف القرن الجاري فصاعدا، تزداد المنافع الناتجة عن تجنب الأضرار بفضل سياسات تخفيف تغير المناخ التي تسهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو عن مستوياتهما في السيناريو الأساسي (الشكل البياني ٣–٧).

وبالنظر عن كثب في تأثيرات مختلف الأدوات المستخدمة في حزمة السياسات، يتضح أن جميعها مكملة لبعضها البعض:

- الحد من الانبعاثات: تساعد الدفعة التنشيطية الخضراء المستمدة من المالية العامة في الحد من الانبعاثات بدرجة كبيرة، ولكن تأثيرها أقل كثيرا مقارنة بتسعير الكربون الذي يمثل أداة قوية لتحقيق خفض سريع وضخم في الانبعاثات نظرا لفعاليته في زيادة كفاءة استخدام الطاقة، بينما تؤدي سياسات العرض الخضراء إلى انخفاض أسعار الطاقة ككل وزيادة استهلاك الطاقة بالتالي (الشكل البياني ٣–٦، اللوحة ١).
- التكلفة الاقتصادية: بينما يؤدي تسعير الكربون إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من خلال ارتفاع تكلفة الطاقة، يسهم التنشيط المالي الأخضر في زيادته، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (الشكل البياني ٣–٦، اللوحة ٢). أولا، يزيد التنشيط المالي الأخضر مباشرة من مستويات إجمالي الناتج المحلي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري. وثانيا، يسهم تنشيط الاستثمار الأخضر بشكل غير مباشر في الحد من خسائر الناتج الناجمة عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال خفض انبعاثات الكربون المستقبلية وبالتالي مستوى ضرائب الكربون اللازمة لتحقيق الخفض المستهدف في الانبعاثات. ويؤدي التنشيط المالي الأخضر بداية إلى تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة مستويات الطلب الكلي، وتسهم استثمارات البنية التحتية الخضراء لاحقا في تحسين إنتاجية القطاعات منخفضة الكربون، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار الخاص في هذه القطاعات ويساعد في زيادة الناتج الاقتصادي الممكن. وبذلك تكفي آثار تنشيط الاستثمار الأخضر لموازنة التكلفة الاقتصادية لضريبة الكربون في السنوات الأولى. ونتيجة لذلك، تؤدي حزمة السياسات إلى زيادة الناتج خلال الخمس عشرة سنة الأولى بحوالي ٠٫٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في كل سنة (على أساس متوسط على مدار الفترة). وبعد مرور ١٥ عاما، يزداد العبء الناجم عن ضريبة الكربون، مما يؤدي إلى خسائر طفيفة في مستوى الناتج الصافي. ويبدو التراجع الصافي في الناتج العالمي نتيجة حزمة السياسات معتدلا — حيث يبلغ حوالي ٠٫٧٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٣٦ — ٢٠٥٠ ويزيد قليلا على ١٪ بحلول عام ٢٠٥٠ — مقارنة بالنمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي العالمي التراكمي بنسبة ١٢٠٪ على مدار الثلاثين عاما القادمة. ويتراجع متوسط النمو السنوي، عقب ارتفاعه خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بفضل تنشيط الاستثمار الأخضر، بعُشْر نقطة مئوية فقط في العقد الثالث من القرن وبأقل من عُشْر نقطة مئوية في العقد الرابع (الشكل البياني ٣–٦، اللوحة ٣). وبمرور الوقت، يستفيد النشاط الاقتصادي من تجنب الأضرار الناجمة عن تغير المناخ — مثل تراجع الإنتاجية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية — مما يعني زيادة مستوى الناتج عنه في حالة عدم تغير السياسات. وتتفاوت تقديرات الأضرار الناجمة عن تغير المناخ حسب التأثير المفترض لتراكمات الكربون على درجات الحرارة والمنهجيات المستخدمة في تحليل العلاقات بين الأضرار الاقتصادية ودرجات الحرارة. وتشير الدراسات الصادرة حديثا (دراسة Burke, Hsiang, and Miguel 2015، على سبيل المثال) إلى أضرار أكبر كثيرا من التقديرات السابقة اتساقا مع المخاطر الجسيمة التي حذر منها العلماء.[٣٣] وحسب التقديرات الواردة بهذه الدراسات، سرعان ما تزداد مكاسب الناتج الصافية المتحققة من تخفيف التغيرات المناخية عقب عام ٢٠٥٠، لتصل إلى ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢١٠٠ (الشكل البياني ٣–٧). غير أن هذه التقديرات تبخس من قدر المنافع المتحققة من تخفيف تغيرات المناخ نظرا لأنها لا تأخذ في

٣٣ تنشأ الفروق الكبيرة بين المقاييس المختلفة نتيجة عدم اليقين بشأن جانبين يتعلقان بتكلفة تغير المناخ: أولا، ما إذا كان ارتفاع درجات الحرارة يؤثر على مستوى الناتج (كما في دراسة Nordhaus 2010) أو معدل نموه (كما في دراسة Dell, Jones, and Olken 2012، ودراسة Burke, Hsiang, and Miguel 2015)، وثانيا، ما إذا كانت العلاقات الملاحظة في البيانات التاريخية بين درجات الحرارة والناتج يمكن الاستناد إليها مستقبلا (لا سيما إذا كانت هذه العلاقات غير خطية). وقد تؤدي الاختلافات في التنبؤ بهذين الجانبين على مدار فترات طويلة إلى فروق كبيرة في تكلفة تغيرات المناخ والمكاسب الناتجة عن تخفيف هذه التغيرات.

الشكل البياني ٣–٦: محاكاة نتائج استخدام حزمة السياسات الشاملة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي G-Cubed، النتائج العالمية

(الانحراف عن السيناريو الأساسي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

من شأن تنفيذ دفعة مبدئية لتنشيط الاستثمار الأخضر مع زيادة أسعار الكربون بصورة طردية تحقيق الخفض اللازمة في الانبعاثات دون آثار سلبية كبيرة على الناتج. وستسهم حزمة التنشيط بداية في رفع مستويات إجمالي الناتج المحلي العالمي، مما سيدعم التعافي من أزمة كوفيد–١٩، ولكنها ستؤدي لاحقا إلى تراجع النشاط العالمي لفترة ما مع انحسار تأثير الدفعة الاستثمارية واستمرار ارتفاع أسعار الكربون. وفي النصف الثاني من القرن الجاري، سيسهم خفض الانبعاثات في وضع الاقتصاد العالمي على مسار أكثر قوة واستدامة.

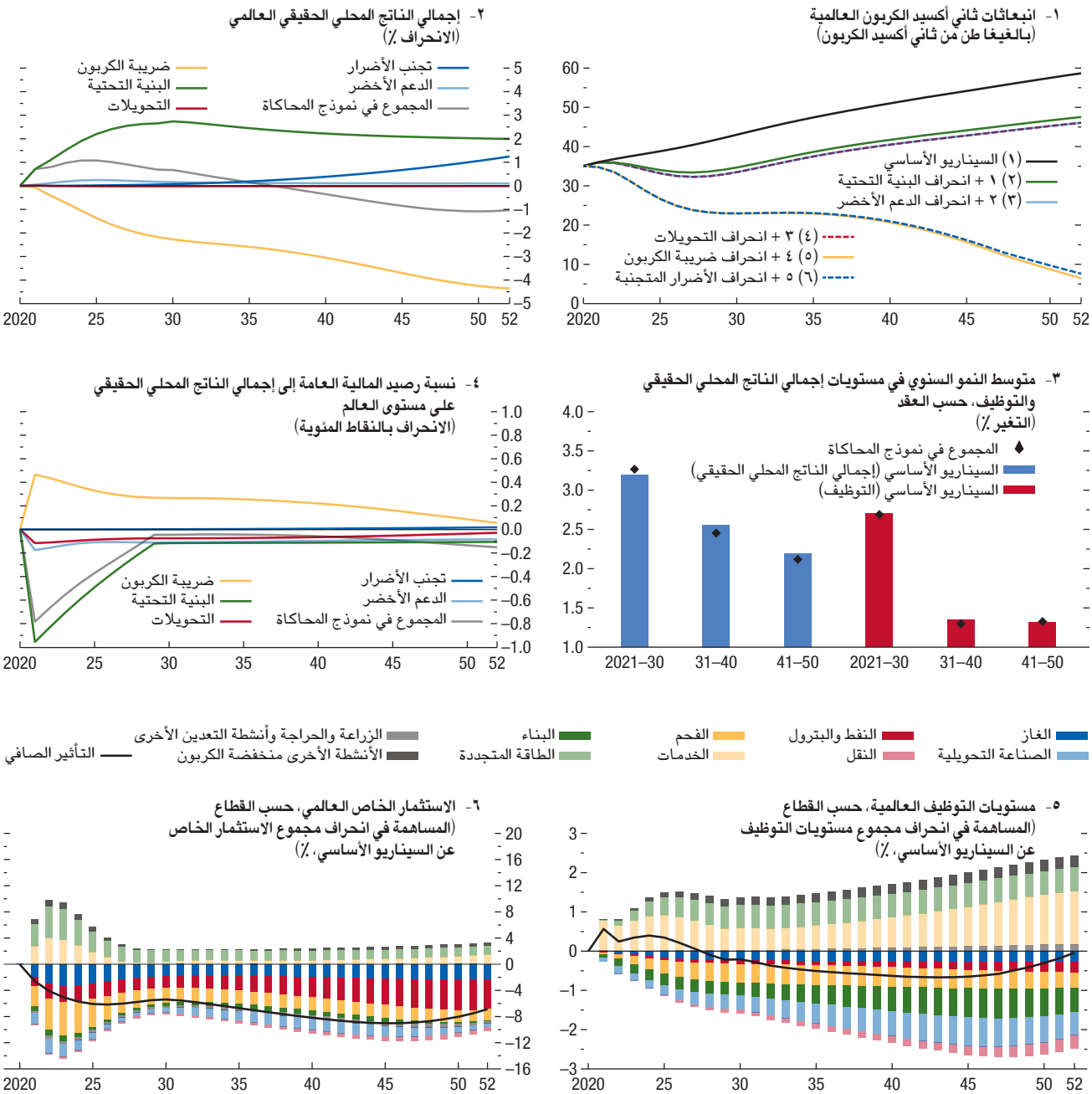

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تجرى عمليات المحاكاة باستخدام نموذج G–Cubed الوارد في دراسة McKibbin and Wilcoxen (1999, 2013) ودراسة Liu and others (2020). وتتم معايرة حزمة سياسات تخفيف تغير المناخ بحيث تؤدي إلى خفض الانبعاثات الكلية بنسبة ٨٠٪ في جميع البلدان/المناطق، وتتضمن (١) زيادة أسعار الكربون تدريجيا، و(٢) دفعة تنشيطية خضراء مستمدة من المالية العامة مكونة من استثمارات في البنية التحتية الخضراء ودعم لإنتاج الطاقة المتجددة، و(٣) تحويلات تعويضية للأسر. ويوضح الشكل البياني أيضا تأثير تجنب أضرار تغير المناخ الناتج عن تنفيذ حزمة السياسات. راجع الملحق ٣–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تنفيذ نموذج المحاكاة.

الشكل البياني ٣–٧: مكاسب الناتج على المدى المتوسط إلى الطويل نتيجة تخفيف التغيرات المناخية

(٪ من إجمالي الناتج المحلي في السيناريو الأساسي)

تنشأ عن تخفيف التغيرات المناخية مكاسب كبيرة على مستوى الناتج في النصف الثاني من القرن.

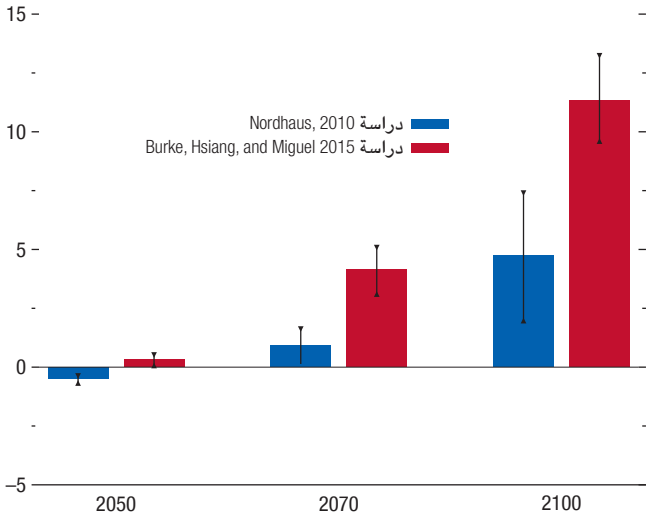

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني التفاوت في مكاسب الناتج المحققة بفضل تخفيف التغيرات المناخية. ويرجع هذا التفاوت إلى عدم اليقين بشأن جانبين، وهما التكاليف المحلية المترتبة على ارتفاع درجات الحرارة وفقا لدراسة Nordhaus (2010) أو دراسة Burke, Hsiang, and Miguel 2015، والحساسية لتغير المناخ المقيسة كالزيادة في درجات الحرارة على المدى الطويل نتيجة تضاعف تركز ثاني أكسيد الكربون، والتي تتفاوت من ١,٥ إلى ٤,٥ ويبلغ متوسطها ٣ (راجع النص للاطلاع على مناقشة حول هذا الموضوع).

الشكل البياني ٣–٨: مضاعفات مستويات التوظيف

(متوسط عدد سنوات العمل لكل غيغاوات في الساعة، مقيسا على أساس العمر الاقتصادي للمرافق)

تزداد كثافة الوظائف في أنشطة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة والاستثمارات الداعمة لكفاءة استخدام الطاقة عنها في أنشطة توليد الكهرباء من الوقود الأحفوري.

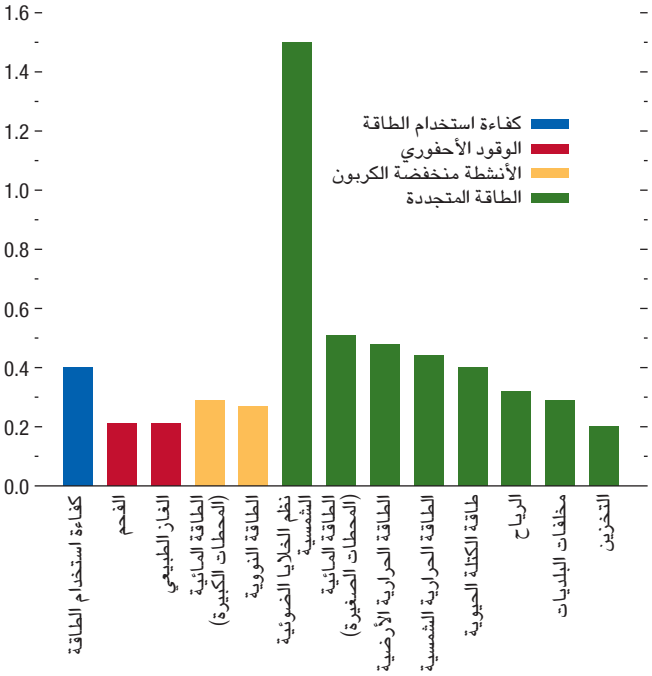

المصادر: دراسة Wei, Patadia, and Kammen 2010، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعكس كل عمود مجموع سنوات العمل الناتجة عن كل غيغاوات في الساعة. ويتضمن ذلك الوظائف المباشرة وغير المباشرة. وتستثنى من عمود كفاءة الطاقة الآثار التبعية على الوظائف (كالآثار الناتجة عن تغير الأسعار النسبية على سبيل المثال). وتحسب الوظائف الجديدة، سواء في المرحلة الأولى لإنشاء الأصل أو في مرحلة تشغيل وصيانة القدرات الإنتاجية الجديدة، على أساس متوسط على مدار العمر الاقتصادي المعتاد للمرافق.

اعتبارها الحجم الحقيقي لبعض الأضرار الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة — أو تتجاهلها تماما — مثل زيادة تواتر وحدة الكوارث الطبيعية، وارتفاع منسوب مياه البحار، وخطر تفاقم التغيرات المناخية الكارثية.

- التكلفة على المالية العامة: بالنسبة للمالية العامة، تؤدي حزمة السياسات بداية إلى تدهور رصيد المالية العامة، مما يتطلب التمويل بالدين، نظرا لأن إيرادات ضريبة الكربون أقل من حجم الإنفاق الأولي على البنية التحتية والدعم والتحويلات التعويضية المقدمة للأسر. وتكفي إيرادات ضريبة الكربون لاحقا لتمويل المزيد من البنى التحتية الخضراء والتحويلات المقدمة للأسر الفقيرة (الشكل البياني ٣–٦، اللوحة ٤).

ويتسق تأثير سياسات تخفيف تغير المناخ على مستويات التوظيف العالمية إلى حد كبير مع تأثيرها على الناتج (الشكل البياني ٣–٦، اللوحة ٥). ويرتفع معدل التوظيف بداية، حيث ترتفع مستويات التوظيف العالمية بحوالي ١٢ مليون شخص في المتوسط سنويا خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٧، لتتراجع تراجعا طفيفا لاحقا مقارنة بمستواها في السيناريو الأساسي خلال الفترة الانتقالية لحين ارتفاع مستويات الناتج والنمو. ورغم هذا التراجع مقارنة بالسيناريو الأساسي، يستمر نمو مستويات التوظيف بقوة خلال هذه الفترة (الشكل البياني ٣–٦، اللوحة ٣). فالقطاعات المتنامية منخفضة الكربون، مثل الطاقة المتجددة وتحديث المباني وإنتاج السيارات الكهربائية وقطاع الخدمات، عادة ما تزداد فيها كثافة العمالة مقارنة بالقطاعات مرتفعة الكربون الآخذة في الانكماش (مثل إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري، والنقل، والصناعات التحويلية الثقيلة) — سواء على المدى القصير أو الطويل — ومن شأنها توفير فرص عمل عديدة (الشكل البياني ٣–٨). غير أن سيناريو تنفيذ حزمة السياسات المقترحة يترتب عليه إعادة توزيع نسبة كبيرة من الوظائف تبلغ ٢٪ تقريبا من القطاعات مرتفعة الكربون إلى القطاعات منخفضة الكربون، وهو ما قد يؤدي إلى فترة انتقالية صعبة بالنسبة لبعض العاملين الذين سيكونون في حاجة إلى تعلم مهارات جديدة والحصول على دعم من الحكومة (راجع أدناه).

وبالنسبة للاستثمار الخاص، تؤدي حزمة السياسات إلى انكماش عالمي حاد نظرا لأن ضريبة الكربون تؤدي إلى صدمة سالبة على جانب الثروات وتراجع رصيد رأس المال المرغوب على المدى الطويل (الشكل البياني ٣–٦، اللوحة ٦). كذلك فإن القطاعات المتنامية منخفضة الكربون (الطاقة المتجددة

والخدمات) تقل كثافة رأس المال بها مقارنة بالقطاعات المنكمشة (إنتاج الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري والصناعات التحويلية)، مما يؤدي إلى المزيد من التراجع في الطلب على الاستثمارات الرأسمالية. وأخيرا، يعد قطاع الطاقة المتجددة أقل حجما من قطاع الوقود الأحفوري، ويستغرق توسعه وقتا كبيرا بسبب التكلفة الناتجة عن تعديل مسار رأس المال، وإن كان الاستثمار في البنية التحتية الخضراء والدعم المقدم من شأنهما تشجيع الاستثمار الخاص في الطاقة المتجددة وقطاعات الطاقة الأخرى منخفضة الكربون.[٣٤] ويوجد تفاوت إلى حد ما عبر البلدان والمناطق: حيث يتراجع الاستثمار الخاص بدرجة كبيرة للغاية في البلدان التي يزداد فيها حجم قطاعات الوقود الأحفوري مقارنة بغيرها، بينما تنشأ عن حزمة السياسات آثار إيجابية أكبر على الاستثمار الخاص في البلدان التي يزداد فيها حجم قطاعات الطاقة منخفضة الكربون بالفعل وتقل تكلفة زيادة رأس المال المادي نسبيا (مثل أوروبا واليابان، راجع أدناه). وفي ظل الوضع الحالي الذي يتسم بتراجع مستويات الاستثمار الخاص والانخفاض الحاد في أسعار الفائدة، يمكن أن يكون لسياسات الدعم الخضراء تأثير إيجابي أكبر على الاستثمار الخاص في الأجل القريب مقارنة بالنموذج المستخدم.

وإيجازا لما سبق، سيساعد مزيج من تسعير الكربون ودفعة مبدئية لتنشيط الاستثمار الأخضر في تعافي الاقتصاد من أزمة كوفيد–١٩ على المدى القريب مع وضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو مستدام دون آثار سلبية كبيرة على النمو خلال الفترة الانتقالية. وسيساهم التيسير المالي الأخضر في زيادة النمو والتوظيف خلال السنوات القليلة الأولى التي تشهد كسادا اقتصاديا كبيرا، بالرغم من فرض ضريبة الكربون. ومن منظور الاقتصاد الكلي والموارد العامة، يعد العقد التالي هو أفضل وقت يمكن فيه للحكومات الاستثمار والاقتراض بسبب استمرار انخفاض أسعار الفائدة لفترة طويلة على الأرجح في العديد من البلدان الأكبر من حيث حجم الانبعاثات، مما يشير إلى أن تكثيف الاستثمارات في هذه الفترة سيكون أمرا مرغوبا وفي المتناول. ومع ترسخ جذور التعافي، سيكون من الضروري زيادة ضرائب الكربون لتحقيق الخفض الكبير المرغوب في حجم الانبعاثات، دون أن يكون لذلك آثار سلبية كبيرة على النمو. وعلى المدى الأطول، سيكون الاقتصاد على مسار صاعد من حيث النمو والناتج بفضل تجنب الأضرار الجسيمة الناجمة عن تغير المناخ.

الفروق عبر البلدان

في حين تنشأ عن حزمة السياسات آثار معتدلة نسبيا بالحسابات العالمية على الناتج خلال الفترة الانتقالية، تتفاوت هذه الآثار تفاوتا كبيرا عبر البلدان (الشكل البياني ٣–٩، اللوحة ١).

فبعض الاقتصادات المتقدمة قد تشهد تكلفة اقتصادية أقل خلال الفترة الانتقالية — بل قد تحقق مكاسب على غرار أوروبا. وكلما كان نصيب الطاقة المتجددة كبيرا بالفعل في الاقتصاد، كانت أرصدة رأس المال الأولية أكبر، مما يسهل من زيادة رأس المال دون تحمل تكلفة كبيرة نتيجة تعديل المسار.[٣٥] وتمتلك أوروبا بداية قطاع طاقة متجددة كبيرا، مما يعني أن تكلفة تعديل المسار لكل وحدة استثمار إضافي أقل كثيرا مقارنة بالبلدان الأخرى.[٣٦] وفي المقابل، تمتلك الولايات المتحدة والصين رؤوس أموال كبيرة في قطاع الوقود الأحفوري مقارنة برأس المال من الوقود غير الأحفوري، ويوازن تراجع الاستثمارات في هذه القطاعات الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة الذي يتحمل تكلفة أكبر من أجل زيادة رأسماله.

وبالنسبة للبلدان التي تشهد نموا اقتصاديا أو سكانيا سريعا (الهند خصوصا، والصين بدرجة أقل) ومعظم البلدان المنتجة للنفط، فيُتوقع أن تشهد تكلفة اقتصادية أكبر نتيجة التخلي عن أشكال الطاقة الرخيصة، مثل الفحم أو النفط. غير أن تكلفة الناتج تلك تظل معتدلة مقارنة بمعدلات النمو في معظم البلدان حسب السيناريو الأساسي. فعلى سبيل المثال، يزداد إجمالي الناتج المحلي للهند في حالة تطبيق حزمة السياسات بنسبة ٢٧٧٪ عام ٢٠٥٠ عن مستواه الحالي، وهو معدل أقل قليلا مقارنة بسيناريو عدم تغيير السياسات (٢٨٧٪). ولكن الأهم أن هذه التكلفة الاقتصادية يتعين الموازنة بينها وبين أضرار تغير المناخ التي أمكن تجنبها والمنافع الإضافية الناتجة عن تخفيف التغيرات المناخية.

ونفس البلدان التي ستتحمل تكلفة اقتصادية أكبر ستشهد أيضا العديد من المنافع الإضافية المباشرة نتيجة كبح انبعاثات الكربون (الشكل البياني ٣–٩، اللوحة ٢). وتتمثل هذه المنافع في تراجع مخاطر الوفاة وتحسن الصحة بفضل انحسار تلوث الهواء (نتيجة الحد من استخدام الفحم والغاز الطبيعي) وتراجع الاختناقات المرورية وخطر حوادث الطرق والحد من الأضرار التي تلحق بالطرق (نتيجة الضرائب المفروضة على وقود البنزين والديزل). ورغم أن قيمة إنقاذ الأرواح تتجاوز كثيرا أي مكاسب اقتصادية، إلى جانب صعوبة قياس القيمة الاقتصادية للحياة والصحة، تشير التقييمات الحالية (راجع على سبيل المثال عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي ودراسة Parry, Veung, and Heine 2015) إلى أن العديد من البلدان ستشهد مكاسب اقتصادية كبيرة نتيجة هذه المنافع الإضافية — بقيمة ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي فور تطبيق حزمة السياسات و٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٥٠ في الصين، و٠,٣٪ بصورة فورية و١,٤٪ بحلول ٢٠٥٠ في الهند.[٣٧] وتنشأ عن مزيج الآثار على إجمالي الناتج المحلي

[٣٤] وفقا لنموذج الاقتصاد الكلي العالمي، يهتم المستثمرون بالتخطيط للمستقبل، وتكون قابلية الإحلال أكبر مقارنة بالنماذج الأخرى (راجع دراسة McKibbin and Wilcoxen 1999, 2013، ودراسة Liu and others 2020).

[٣٥] بافتراض أن تكلفة التعديل تمثل دالة تربيعية في معدل الاستثمار.

[٣٦] تحلل دراسة IMF (2020a) سيناريوهات تخفيف التغيرات المناخية في الاتحاد الأوروبي باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب (Envisage CGE). وتخلص إلى ضرورة فرض سعر أعلى على الكربون لتحقيق أهداف تخفيف التغيرات المناخية في أوروبا، وإلى أن دعم إنتاج الطاقة المتجددة سيتيح خفض تسعيرة الكربون اللازمة. ويعد التصدي للتغيرات المناخية من الأهداف المعلنة لصندوق التعافي الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي مؤخرا.

[٣٧] تقدر دراسة Parry, Veung, and Heine (2015) سعرا لثاني أكسيد الكربون يراعي التكلفة الخارجية المحلية غير المرتبطة بالتغيرات المناخية الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري حول العالم. ويبلغ متوسط السعر الكفء لثاني أكسيد الكربون ٥٧,٥ دولار للطن في المتوسط (عام ٢٠١٠)، ويتفاوت ما بين ١١ دولارا و٨٥ دولارا حسب وضع كل بلد/إقليم في نموذج G-Cubed. وتعكس هذه التكلفة في

الشكل البياني ٣–٩: محاكاة نتائج تنفيذ حزمة السياسات الشاملة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي G-Cubed، الفروق القطرية

تتفاوت الآثار على الناتج بدرجة كبيرة عبر البلدان، حيث تتحمل معظم البلدان المنتجة للنفط والبلدان سريعة النمو الاقتصادي والسكاني تكلفة أكبر على المدى المتوسط. غير أن هذه البلدان تستفيد بالقدر الأكبر أيضا من تجنب أضرار تغير المناخ والمنافع الإضافية الناتجة عن ذلك.

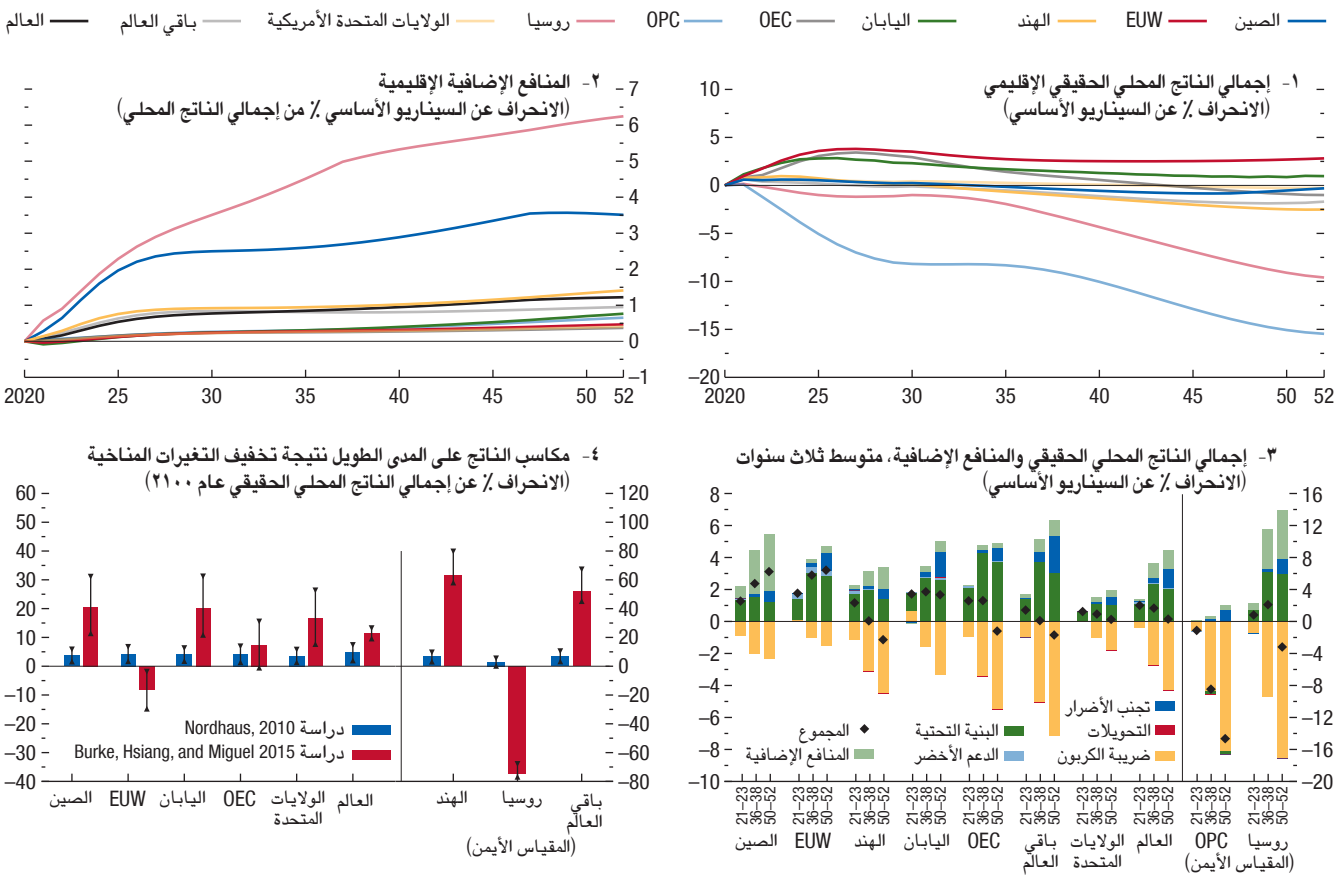

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند اللوحات ١ و٢ و٣ إلى نتائج المحاكاة باستخدام نموذج G–Cubed الوارد في دراسة McKibbin and Wilcoxen (1999, 2013) ودراسة Liu and others (2020). وتتم معايرة حزمة سياسات تخفيف تغير المناخ بحيث تؤدي إلى خفض الانبعاثات الكلية بنسبة ٨٠٪ في جميع البلدان/المناطق، وتتضمن (١) زيادة أسعار الكربون تدريجيا، و(٢) دفعة تنشيطية خضراء مستمدة من المالية العامة مكونة من استثمارات في البنية التحتية الخضراء ودعم لإنتاج الطاقة المتجددة، و(٣) تحويلات تعويضية للأسر. ويوضح الشكل البياني أيضا تأثير تجنب أضرار تغير المناخ الناتج عن تنفيذ حزمة السياسات. راجع الملحق ٣–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول نموذج المحاكاة. وتعرض اللوحة ٤ التفاوت في مكاسب الناتج المحققة بفضل تخفيف التغيرات المناخية بحلول عام ٢١٠٠. ويرجع هذا التفاوت إلى عدم اليقين بشأن جانبين، وهما التكاليف المحلية المترتبة على ارتفاع درجات الحرارة وفقا لدراسة Nordhaus (2010) أو دراسة Burke, Hsiang, and Miguel 2015، والحساسية لتغير المناخ المقيسة كالزيادة في درجات الحرارة على المدى الطويل نتيجة تضاعف تركز ثاني أكسيد الكربون، والتي تتفاوت من ١,٥ إلى ٤,٥ ويبلغ متوسطها ٣ (راجع النص للاطلاع على مناقشة حول هذا الموضوع). EUW = الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة؛ OEC = أستراليا وكندا وأيسلندا وليختنشتاين ونيوزيلندا؛ OPC = مجموعة مختارة من البلدان المصدرة للنفط والاقتصادات الأخرى.

الأساس المنافع الصحية الإضافية الناتجة عن الحد من تلوث الهواء في محطات الفحم، وتراجع العوامل الخارجية المرتبطة باستخدام السيارات. وتتفاوت المنافع الإضافية عبر البلدان لكل وحدة خفض في انبعاثات الكربون، وتشهد روسيا والصين المنافع الأكبر على الإطلاق. راجع دراسة Karlsson, Alfredsson, and Westling (2020) للاطلاع على التقديرات النقدية المتاحة للمنافع الإضافية في جودة الهواء. واستنادا إلى مجموعة من الشواهد شبه التجريبية في الصين، تخلص دراسة Ebenstein and others (2017) إلى أن زيادة الجسيمات الدقيقة البالغ قطرها ١٠ ميكرون في الهواء بمقدار عشرة ميكروغرام في المتر المكعب الواحد تحد من العمر المتوقع بحوالي ٠,٦٤ عام، وبالتالي فإن التزام الصين ككل بمعيار الفئة الأولى المعني بتركز الجسيمات الدقيقة بقطر ١٠ ميكرون سيؤدي إلى إنقاذ ٣,٧ مليار سنة من حياة السكان. وإلى جانب تراجع معدل الوفيات، تشير الدراسات أيضا إلى منافع كبيرة نتيجة تراجع معدلات الإصابة بالأمراض (أي انخفاض الإنفاق على الرعاية الصحية) بفضل السياسات البيئية. فعلى سبيل المثال، فإن انخفاض تركز الجسيمات الدقيقة بقطر ٢,٥ ميكرون في الصين من متوسطه الحالي إلى المستوى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية (حوالي سدس المتوسط الحالي) يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الرعاية الصحية بمقدار ٤٢ مليار دولار أمريكي مقارنة بمستويات الإنفاق عام ٢٠١٥، أي حوالي ٧٪ من الإنفاق السنوي الوطني على الرعاية الصحية (راجع على سبيل المثال دراسة Barwick and others 2018).

الحقيقي والمنافع الإضافية منفعة صافية للصين خلال المرحلة الانتقالية، وتكلفة انتقالية أقل في الهند وروسيا وغيرهما (الشكل البياني ٣–٩، اللوحة ٣).[٣٨]

وفي غياب التعاون العالمي على صعيد السياسات، تزداد الأضرار الناجمة عن تغير المناخ بصورة حادة عقب عام ٢٠٥٠. لذلك ستشهد جميع البلدان منافع ضخمة نتيجة تجنب الأضرار المناخية في النصف الثاني من القرن بفضل حزمة السياسات المقترحة. ويُتوقع تحقيق منافع كبيرة نتيجة تخفيف التغيرات المناخية في بعض البلدان خصوصا التي تتحمل تكلفة انتقالية أكبر مقارنة بغيرها. وتعد الهند من البلدان الأكثر تضررا من الاحترار العالمي بسبب ارتفاع درجات الحرارة بها. لذلك ستشهد الهند مكاسب صافية نتيجة تخفيف التغيرات المناخية — مقارنة بالامتناع عن تطبيق حزمة السياسات — تصل إلى ٦٠٪ – ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢١٠٠ (الشكل البياني ٣–٩، اللوحة ٤). ورغم أن تقديرات خسائر تغير المناخ تقل قليلا في المناطق الأكثر برودة (أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا على سبيل المثال)، فربما تكون أقل حدة عن الوضع الفعلي نظرا لأنها لا تأخذ في اعتبارها عددا من الأضرار (مثل ارتفاع منسوب مياه البحار، والكوارث الطبيعية، والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية جراء ذوبان الطبقة دائمة التجمد في روسيا) والتداعيات العالمية المعاكسة الناتجة عن الاضطرابات الاقتصادية الحادة في أجزاء أخرى حول العالم.

وأحيانا ما يشار إلى أن البلدان التي ساهمت بالنصيب الأكبر في رصيد انبعاثات الكربون العالمية — أي الاقتصادات المتقدمة — ينبغي أن تتحمل الجانب الأكبر من عبء التخفيف. غير أن الاقتصادات المتقدمة لا يمكنها احتواء درجات الحرارة العالمية ضمن الحدود الآمنة بمفردها، حيث يُتوقع تراجع نصيبها من الانبعاثات العالمية إلى ٢٣٪ عام ٢٠٥٠ مقابل ٣٢٪ من الانبعاثات العالمية في حالة عدم تغيير السياسات. ووفقا لسيناريو تنفرد فيه الاقتصادات المتقدمة بإقرار السياسات التخفيفية اللازمة، تتراجع انبعاثاتها بالفعل، ولكن زيادة الانبعاثات في البلدان الأخرى مقارنة بالسيناريو الأساسي توازن هذا التراجع جزئيا. ويعكس ذلك نوعين من «التسرب»: أولا، يؤدي تراجع الطلب من الاقتصادات المتقدمة على الوقود الأحفوري إلى انخفاض أسعار الوقود الأحفوري العالمية مما يزيد من استهلاكه في البلدان الأخرى، وثانيا، يرجح انتقال بعض الأنشطة كثيفة الكربون التي كانت تنفذ في السابق في الاقتصادات المتقدمة إلى البلدان التي لا تفرض ضرائب على الكربون.

ووفقا لسيناريو تنفرد فيه الاقتصادات المتقدمة بخفض انبعاثاتها الكربونية الكلية بنسبة ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، تزداد الانبعاثات العالمية إلى ٤٨ غيغا طن بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما يزيد كثيرا عن المستويات الحالية (الشكل البياني ٣–١٠). وفي المقابل، يؤدي التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان والهند — بوصفها البلدان الخمسة الكبرى (الإقليم الاقتصادي) — إلى تراجع كبير في حجم الانبعاثات العالمية خلال العقود الثلاثة التالية، وسوف تتراجع الانبعاثات العالمية بنحو ٥٥٪ عن مستويات السيناريو الأساسي و٢٥٪ عن المستويات الحالية بحلول منتصف القرن، وسيكون هناك تشابه كبير للغاية في التأثير الذي سيقع على إجمالي الناتج المحلي لكل بلد من البلدان المشاركة، كما هو الحال في سيناريو العمل العالمي. ويناقش عدد أكتوبر ٢٠١٩

الشكل البياني ٣–١٠: المحاكاة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي G-Cubed، المشاركة الجزئية في تخفيف التغيرات المناخية

لن تتمكن الاقتصادات المتقدمة وحدها من احتواء ارتفاع درجات الحرارة ضمن المستويات الآمنة. في حين يؤدي التعاون بين البلدان الخمسة الكبرى (الإقليم الاقتصادي) إلى تحقيق خفض كبير في الانبعاثات العالمية.

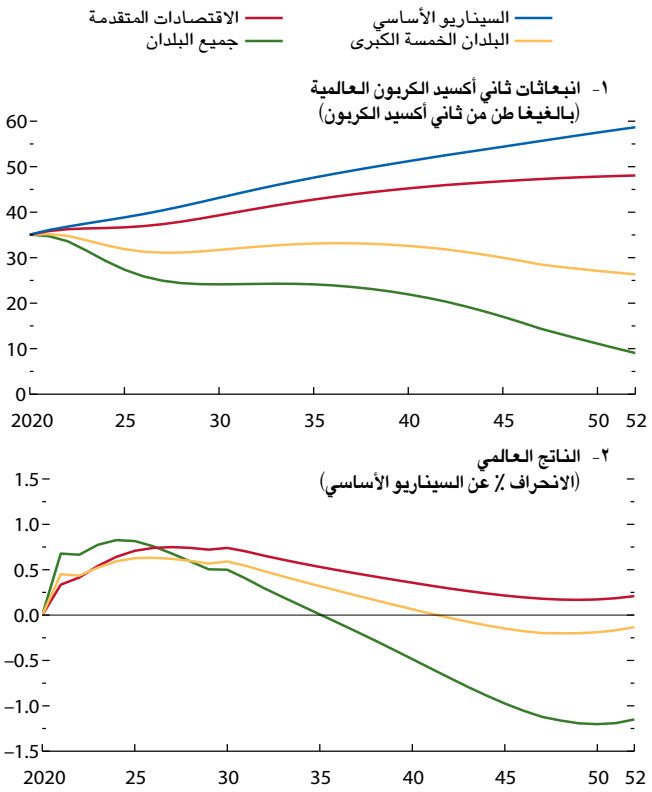

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند الشكل البياني إلى نتائج المحاكاة باستخدام نموذج G-Cubed الوارد في دراسة McKibbin and Wilcoxen (1999, 2013) ودراسة Liu and others (2020). وتتم معايرة حزمة سياسات تخفيف تغير المناخ بحيث تؤدي إلى خفض الانبعاثات الكلية بنسبة ٨٠٪ في جميع البلدان/المناطق ما عدا مجموعة مختارة من البلدان المصدرة للنفط والاقتصادات الأخرى (سيناريو "جميع البلدان") بحلول عام ٢٠٥٠، وتتضمن (١) زيادة أسعار الكربون تدريجيا، و(٢) دفعة تنشيطية خضراء مستمدة من المالية العامة مكونة من استثمارات في البنية التحتية الخضراء ودعم لإنتاج الطاقة المتجددة، و(٣) تحويلات تعويضية للأسر. ويوضح الشكل البياني أيضا تأثير تجنب أضرار تغير المناخ الناتج عن تنفيذ حزمة السياسات. راجع الملحق ٣–٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول نموذج المحاكاة. ويفترض سيناريو "الاقتصادات المتقدمة" و"البلدان الخمسة الكبرى" بقيام الاقتصادات المتقدمة والأقاليم الخمسة الأكبر من حيث إجمالي الناتج المحلي (الصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان والولايات المتحدة) منفردة باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف التغيرات المناخية.

[٣٨] تشير دراسة Bento, Jacobson, and Liu (2018) أيضا إلى أن تكلفة تنفيذ ضريبة الكربون تكون أقل كثيرا في حالة وجود قطاع غير رسمي كبير لأن ضريبة الكربون تحد من التشوهات النسبية بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي – نظرا لأن القطاع غير الرسمي يضطر إلى شراء الطاقة من القطاع الرسمي، يمكن أن تؤدي هذه الآليات إلى توسع القطاع الرسمي المعزز للرفاهية.

من تقرير الراصد المالي فرض حد أدنى لتسعيرة الكربون بين البلدان الأكبر من حيث حجم الانبعاثات — مع إمكانية تخفيض الحد الأدنى أو توفير تحويلات للأسر في البلدان الأقل دخلا — بوصفه ترتيبا فعالا لدعم تنفيذ الالتزامات المتضمنة في اتفاقية باريس. وتتيح هذه الأداة هدفا واضحا على أساس مقياس موحد، كما ستضمن عدم التعرض لخسائر التنافسية الدولية المحتملة نتيجة ارتفاع تكلفة الطاقة.

ويُتوقع أن تشهد البلدان المصدرة للوقود الأحفوري الخسائر الاقتصادية الأكبر على الإطلاق نتيجة التحول إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون (راجع دراسة Mirzoev and others 2020 للاطلاع على مناقشة حول مخاطر التحول الكربوني في بلدان مجلس التعاون الخليجي). فحتى في حالة عدم فرض ضرائب محلية على الكربون، سيؤدي تراجع الطلب العالمي على الوقود الأحفوري إلى انخفاض حاد في الإيرادات المالية والأنشطة الاقتصادية في هذه الاقتصادات. فضلا عن ذلك، يعتمد الهيكل الصناعي في العديد من البلدان المصدرة للنفط على الطاقة الرخيصة، مما يجعل عملية إعادة الهيكلة والتنويع اللازمة في هذه الاقتصادات أكثر صعوبة وأشد وطأة. ويمكن من خلال فرض ضرائب تصدير (إتاوات) على المبيعات النفطية — في حالة الاتفاق على ذلك فيما بين منتجي النفط — زيادة الإيرادات المستمدة من الاحتياطيات النفطية (خلال الفترة التي يستمر فيها الطلب على النفط) والمساهمة في الوقت نفسه في خفض الكربون في الاقتصادات الأخرى (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي). غير أن العديد من البلدان المصدرة للنفط تستفيد أيضا من تدابير تخفيف تغير المناخ العالمية. فعلى سبيل المثال، سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى طقس أشد حرارة في بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط حيث تمثل ندرة المياه مصدر قلق متزايد بالفعل. وقد أدرك العديد من البلدان المصدرة للنفط التحديات الناتجة عن التحول إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون، وتسعى جاهدة إلى تنويع اقتصاداتها بدلا من الاعتماد على النفط. ويجري حاليا تنفيذ سياسات لتعزيز القطاع غير النفطي من خلال تحسين القوانين المنظمة للأعمال، وزيادة توافر الائتمان، وإصلاحات سوق العمل، وزيادة مصادر الإيرادات الحكومية غير النفطية.

مكاسب دعم الابتكارات التكنولوجية

تعد استجابة التكنولوجيا («التطورات التقنية ذات المنشأ الداخلي») لضرائب الكربون أو دعم البحوث والتطوير عاملا مهما في تعزيز آثار تسعير الكربون وتيسير التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ونظرا لصعوبة إدراج هذه الآلية في نموذج G–Cubed، يستخدم هذا الفصل النموذج المبسط الوارد في دراسة Hassler and others (2020) لشرح الأثر الناجم عن دعم الابتكار التكنولوجي (الشكل البياني ٣–١١، راجع الملحق ٣–٥ على شبكة الإنترنت). وبافتراض تأثر التغير التكنولوجي بشكل ملحوظ نتيجة تسعير الكربون — إلى جانب تقديم دعم (بقيمة ٧٠٪) لأنشطة البحث والتطوير الخضراء — يتيح ذلك تحقيق نفس الخفض المستهدف في حجم الانبعاثات ولكن بنصف سعر الكربون اللازم لتحقيق هذا الخفض في السيناريو القائم على نموذج G–Cubed. وهكذا تسهم التغيرات التقنية ذات المنشأ الداخلي ودعم البحوث والتطوير في خفض تكلفة سياسات التخفيف خلال الفترة الانتقالية بدرجة كبيرة، ليرتفع بذلك إجمالي الناتج المحلي إلى مستواه في السيناريو الأساسي خلال فترة أقل (منتصف العقد الرابع من القرن الحادي والعشرين تقريبا) مقارنة بسيناريو يخلو من الابتكار.

وغالبا ما يُستشعر التأثير الإيجابي لهذه السياسة على المدى المتوسط إلى الطويل (بعد عام ٢٠٣٠)، نظرا لأن تحقق الآثار المرجوة من الابتكار وانتشار المعرفة الجديدة عبر الاقتصاد العالمي يستغرقان وقتا طويلا.[٣٩]

٣٩ تنشأ عن هذه السياسة آثار مباشرة طفيفة نظرا لأن حجم قطاع الطاقة الخضراء يكون محدودا عادة في البداية.

الشكل البياني ٣–١١: دور التقدم التكنولوجي الأخضر

تنشأ عن السياسات الهادفة إلى انكماش أسواق الوقود القذر وتوسع أسواق الوقود النظيف تغيرات تكنولوجية خضراء من شأنها تحقيق خفض مماثل في الانبعاثات مع تخفيض ضرائب الكربون والآثار السلبية على الناتج في الوقت نفسه.

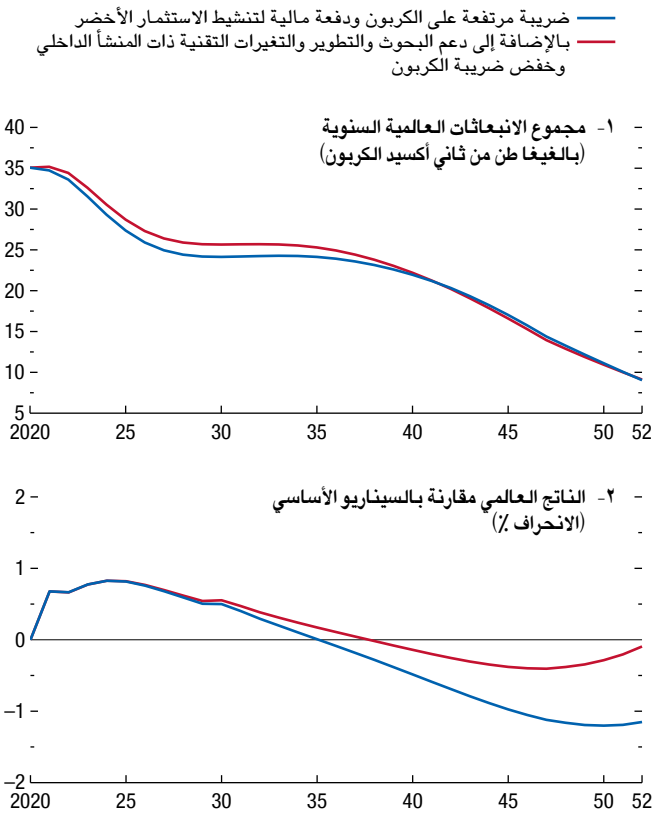

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تقارن اللوحات بين نتائج محاكاة حزمة السياسات الشاملة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي ونتائج المحاكاة باستخدام صيغة أشمل لنموذج التقييم المتكامل الوارد في دراسة Hassler and others (2020) تتضمن تطورات تقنية ذات منشأ داخلي. ويتضمن نموذج المحاكاة الثاني ضريبة أقل على الكربون ودعم أنشطة البحوث والتطوير الخضراء والاستجابة التكنولوجية ذات المنشأ الداخلي تجاه السياسات المطبقة. راجع الملحق ٣–٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

الشكل البياني ٣–١٢: إمكانات خفض الانبعاثات في قطاع الكهرباء

يوجد مجال كبير لخفض الانبعاثات في قطاع الكهرباء، إلى جانب سهولة المفاضلة بين الانبعاثات والناتج نظرا لتوافر تكنولوجيات بديلة منخفضة الكربون.

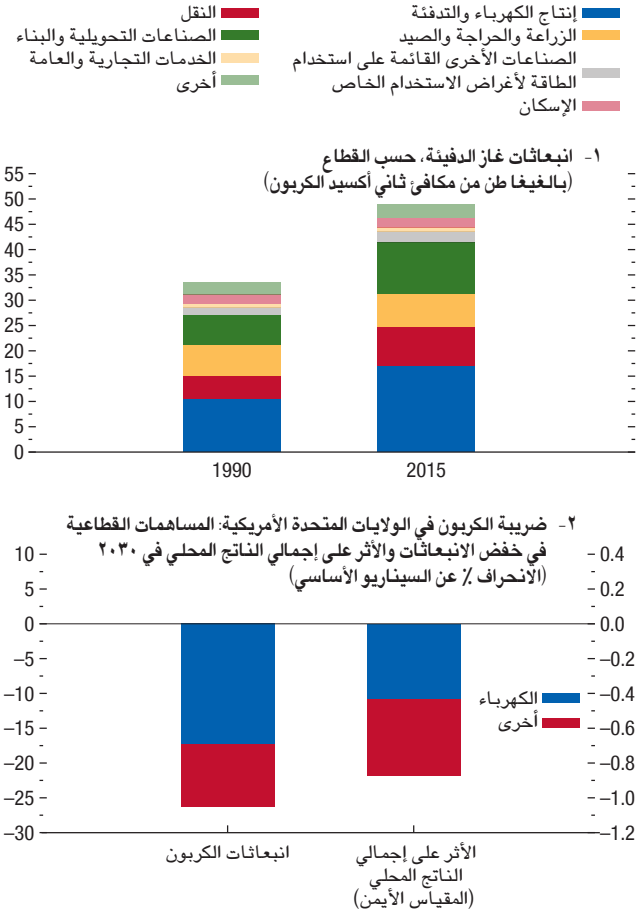

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند اللوحة ٢ إلى تأثير ضريبة الكربون في محاكاة نتائج حزمة السياسات الشاملة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي G-Cubed.

ويشير التحليل بوجه عام إلى أن فرض سعر أقل على انبعاثات الكربون، مصحوبا باستخدام دعم أنشطة البحث والتطوير الخضراء في مرحلة مبكرة، من شأنه تحقيق نفس المنافع المكتسبة من خفض الانبعاثات باستخدام ضريبة أعلى، ومقابل تكلفة كلية أقل على الناتج خلال المرحلة الانتقالية. غير أن الاعتماد على دعم البحوث والتطوير فقط لا يمكن أن يؤدي إلى خفض الانبعاثات بالقدر والسرعة اللازمين لاحتواء ارتفاع درجات الحرارة ضمن الحدود الآمنة.[٤٠]

ويعد قطاع الكهرباء مثالا جيدا على دور التكنولوجيا في الحد من الانبعاثات، حيث تنشأ عنه إلى جانب قطاع التدفئة حوالي ٤٠٪ من مجموع انبعاثات الكربون العالمية (الشكل البياني ٣–١٢). وتنتج ثلاثة أرباع هذه الانبعاثات عن توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الفحم. وتعد زيادة نصيب الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء هي الخطوة الأولى تجاه خفض الكربون نظرا لأن التكنولوجيات البديلة منخفضة الكربون متاحة بالفعل ومنافس اقتصادي جيد بسبب التراجع الحاد في الأسعار خلال العقد الماضي — فعلى سبيل المثال، انخفضت تكلفة توليد الكهرباء من الرياح بنسبة ٧٠٪ (راجع دراسة Lazard 2019). ويسهل ذلك المفاضلة بين الانبعاثات والناتج على المدى القريب في هذا القطاع، وهو ما يتضح في تجارب المحاكاة باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي العالمي أيضا، حيث يتركز حوالي ثلثي خفض الانبعاثات خلال السنوات العشر الأولى في قطاع توليد الكهرباء. علاوة على ذلك، تتولد عن إنتاج الكهرباء منخفضة الكربون منافع إضافية للحد من انبعاثات الكربون؛ إذ إن الاستخدامات النهائية الأخرى للطاقة (السيارات والتدفئة وغيرها) تعمل بالكهرباء. ويتناول الإطار ٣–٢ بمزيد من التفصيل كيفية خفض الانبعاثات في قطاع الكهرباء باستخدام التكنولوجيات الحالية (راجع أيضا الملحق ٣–٦ على شبكة الإنترنت).

كيفية تحقيق الشمول

تحجب الانعكاسات الاقتصادية الكلية المعتدلة لسياسات التخفيف التي ناقشها القسم السابق آثارا متفاوتة على الأسر منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل والعاملين في القطاعات المنكمشة والمتنامية (مثل استخراج الوقود الأحفوري والصناعات التحويلية مقابل الطاقة النظيفة والخدمات). فعلى سبيل المثال، يرجح أن يقع على الأسر منخفضة الدخل ضرر أكبر من تسعير الكربون مقارنة بالأسر مرتفعة الدخل في حالة عدم اتخاذ التدابير التعويضية اللازمة. ففي العديد من البلدان، ينفق الفقراء نسبة أكبر من دخولهم على السلع كثيفة الاعتماد على الطاقة، مثل الكهرباء والتدفئة (الشكل البياني ٣–١٣، اللوحة ١). كذلك تكون الأسر منخفضة الدخل أكثر عرضة لخسارة دخل العمل نظرا لأن أفرادها عادة ما يعملون بوظائف منخفضة المهارات في القطاعات كثيفة الكربون (الصناعات التحويلية والنقل والطاقة، الشكل البياني ٣–١٣، اللوحة ٢). وتشير مسوح الآراء إلى أن العاملين ذوي المهارات المنخفضة لا يفضلون عادة حماية البيئة على حساب النمو الاقتصادي، والعكس صحيح بالنسبة للعاملين ذوي المهارات العالية. وتحظى اعتبارات حماية البيئة بأقل درجات الدعم بين العاملين ذوي المهارات المنخفضة في القطاعات كثيفة الكربون (الشكل البياني ٣–١٤).[٤١]

وتتفاوت الآثار التوزيعية لتسعير الكربون عبر البلدان على الأرجح. فتسعير الكربون لا يكون تنازليا دائما، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث يقل توافر الكهرباء وامتلاك السلع المعمرة، مما يؤدي إلى انخفاض استهلاك الطاقة المباشر من جانب الأسر الأكثر فقرا (راجع عدد

[٤٠] راجع أيضا على سبيل المثال دراسة Bosetti and others (2011) ودراسة Newell (2015) ودراسة Dechezleprêtre and Popp (2017).

[٤١] راجع أيضا دراسة IMF (تصدر قريبا).

الشكل البياني ٣-١٣: توزيع الاستهلاك والتوظيف وأثر ضرائب الكربون

تنفق الأسر في الشريحة الخمسية الدنيا من توزيع الدخل جزءا أكبر قليلا من دخلها على الطاقة مقارنة بالأسر الأكثر ثراء، كما يعمل أفرادها عادة في القطاعات كثيفة الاعتماد على الطاقة. ومن شأن ضرائب الكربون الحد من مستويات الفقر وعدم المساواة إذا ما صاحبها توفير تحويلات للأسر، كما تسهم في دعم تحول الوظائف تجاه القطاعات التي تقل فيها كثافة استخدام الطاقة إذا ما اقترنت بالإنفاق على القطاعات منخفضة الطاقة من جانب الحكومة.

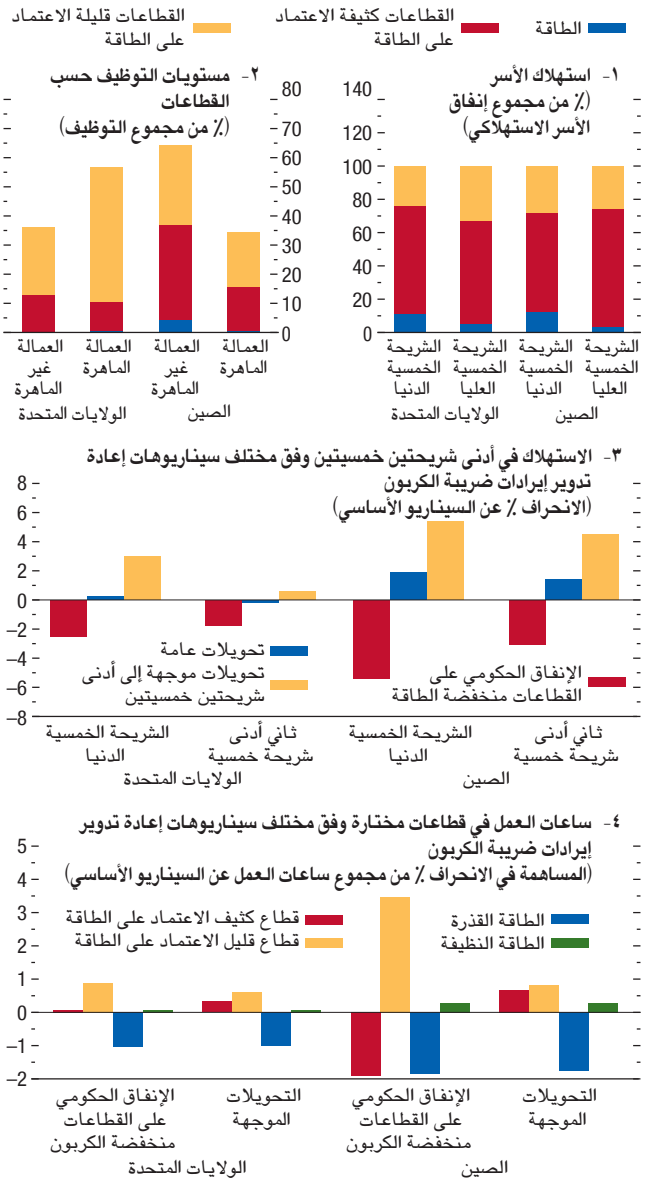

المصادر: مسح المجتمع الأمريكي، والمسح الزمني للأسر في الصين، ومسح الإنفاق الاستهلاكي، ومكتب الإحصاءات الوطنية في الصين، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند اللوحتان ١ و٢ إلى البيانات المستمدة من المسوح. في اللوحة ١، تتضمن سلع الطاقة الكهرباء والتدفئة والغاز والنفط. وتتضمن السلع كثيفة الاعتماد على الطاقة في معظمها السلع الصناعية والنقل، بينما تتضمن السلع قليلة الاعتماد على الطاقة الخدمات ما عدا النقل. وفي اللوحة ٢، يقصد بالعمالة غير الماهرة العاملون الحاصلون على الشهادة الثانوية أو أقل، بينما يقصد بالعمالة الماهرة العاملون الحاصلون على مؤهل أعلى من الشهادة الثانوية. وتستخدم اللوحتان ٣ و٤ نموذجا يضم وحدات اقتصادية مختلفة من قطاعات متعددة تمت معايرته لحساب أنصبة الناتج القطاعية لمحاكاة تأثير فرض ضريبة قدرها ٥٠ دولارا أمريكيا على كل طن من ثاني أكسيد الكربون، حيث تستخدم الإيرادات في تمويل الإنفاق الحكومي على (١) السلع قليلة الاعتماد على الطاقة، و(٢) التحويلات النقدية العامة، و(٣) التحويلات النقدية الموجهة إلى أدنى شريحتين خمسيتين في توزيع الدخل. وفي اللوحة ٣، يعرض كل عمود التغير بالنسبة المئوية في استهلاك الشريحة الخمسية المعنية مقارنة بالسيناريو الأساسي. وفي اللوحة ٤، يعكس كل عمود التغير بالنسبة المئوية في ساعات العمل مقارنة بالسيناريو الأساسي، مع ترجيح عدد الساعات بمستويات التوظيف في كل قطاع حسب السيناريو الأساسي.

الشكل البياني ٣-١٤: تأييد الرأي العام لسياسات حماية البيئة

(٪)

عادة ما يكون الأفراد من أصحاب المهارات العالية، لا سيما العاملين منهم في الصناعات النظيفة، أكثر تأييدا لحماية البيئة. بينما يكون الأفراد من أصحاب المهارات المنخفضة الذين يعملون في الصناعات مرتفعة الكربون، وهم المجموعة الأكثر تضررا من التغيرات اللازمة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، هم الأقل تأييدا للسياسات البيئية.

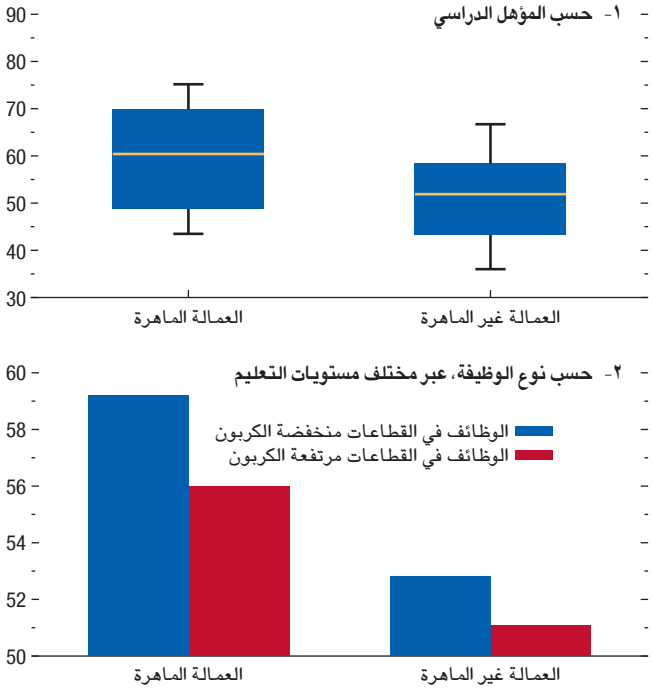

المصادر: دراسة القيم الأوروبية (٢٠١٧)؛ ومسح القيم العالمية، الموجة السابعة (٢٠١٧-٢٠٢٠)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني نسبة المجيبين الذين يؤمنون بضرورة إيلاء الأولوية لحماية البيئة حتى ولو أدى ذلك إلى تراجع النمو الاقتصادي وفقدان عدد من الوظائف. وتعرض اللوحة ١ نطاق القيم عبر ٧٧ بلدا، حيث يمثل الإطار المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين، وتمثل الخطوط الطرفية على الجانبين المئين العاشر والمئين التسعين، ويعبر الخط الأفقي عن الوسيط. ويستخدم المؤهل الدراسي كمؤشر بديل لمستوى المهارات: العمالة الماهرة حاصلة على مؤهل أعلى من الشهادة الثانوية، والعمالة غير الماهرة حاصلة على الشهادة الثانوية أو أقل. وتعرض اللوحة ٢ متوسط الأفراد في ٤٧ بلدا. ويقصد بالوظائف في القطاعات مرتفعة الكربون الصناعات التي تتطلب مهارات عالية، والوظائف التي لا تتطلب مهارات، والوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة، وأعمال الزراعة.

أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي للاطلاع على مناقشات إضافية حول هذا الموضوع). وبالمثل، قد يتفاوت الأثر التوزيعي من خلال دخل العمل عبر البلدان. ولكن في الحالات التي يحتمل فيها أن يؤدي تسعير الكربون إلى آثار سلبية على الأسر والعمالة المعرضة للخطر، سيكون من الضروري تحقيق العدالة والشمول لضمان استدامة استراتيجيات التخفيف وقبولها على المستوى السياسي.

ويمكن من خلال مجموعة مختلفة من السياسات الحد من الآثار المعاكسة لارتفاع أسعار الكربون على الأسر. وتتضمن هذه السياسات خصم إيرادات تسعير الكربون كليا أو جزئيا من خلال التحويلات النقدية العامة أو الموجهة — أو استخدام جزء من الإيرادات لتمويل زيادة الإنفاق العام في القطاعات منخفضة الكربون، مما سيؤدي إلى توفير وظائف جديدة وموازنة خسائر الوظائف في القطاعات كثيفة الكربون. وبالنسبة لمختلف خيارات التحويلات النقدية، تعد التعويضات الموجهة التي تستهدف الأسر منخفضة الدخل خيارا فعالا من حيث تكلفته. ويوضح الشكل البياني ٣–١٣، اللوحة ٣، أثر ضريبة مقدارها ٥٠ دولارا أمريكيا لكل طن من ثاني أكسيد الكربون على الاستهلاك في ظل استخدام مختلف خيارات إعادة تدوير الإيرادات، وذلك باستخدام أحد نماذج التوازن العام الذي يضم مجموعة مختلفة من الوحدات الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين ويراعي تأثير ضريبة الكربون على الاستهلاك والتوظيف (راجع الملحق ٣–٧ على شبكة الإنترنت، ودراسة Tavares التي تصدر قريبا). وتشير تجارب المحاكاة إلى أن إعادة تدوير إيرادات ضريبة الكربون بالكامل لتوفير تحويلات نقدية تستهدف المجموعات منخفضة الدخل (التي تنتمي إلى أدنى شريحتين خمسيتين في توزيع الدخل) من شأنها زيادة الاستهلاك (انظر الشكل البياني ٣–١٣، اللوحة ٣، والملحق ٣–٧ على شبكة الإنترنت للاطلاع على الآثار الكاملة على توزيع الاستهلاك ككل). ويمكن حماية استهلاك الأسر في الشريحة الخمسية الدنيا (يتم تثبيت مستويات الاستهلاك عموما) من خلال إعادة توزيع حوالي ربع وسدس إيرادات الكربون، على الترتيب، على هذه المجموعة في الولايات المتحدة والصين. وفي المقابل، تتطلب حماية مستويات الاستهلاك في أدنى شريحتين خمسيتين في الولايات المتحدة والصين تخصيص ٥٥٪ و٤٠٪ من الإيرادات على الترتيب. كذلك يتيح خصم إيرادات الكربون بالكامل من خلال التحويلات العامة تجنب تراجع استهلاك الأسر في أدنى شريحتين خمسيتين، ولكن بتكلفة مالية أعلى كثيرا.[٤٢]

وفي حين تسهم التحويلات النقدية العامة والموجهة في حماية الاستهلاك الخاص، لا يساعد أي منها في تيسير التحول الوظيفي على نحو ملموس. وفي المقابل، لن تنجح زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات منخفضة الكربون — وهو إجراء مماثل لسياسات العرض الخضراء التي ناقشها القسم السابق — في حماية استهلاك الأسر الأكثر فقرا، ولكنها ستحول دون تراجع مستويات التوظيف الكلية، كما ستشجع إعادة توزيع العمالة تجاه القطاعات منخفضة الكربون بشكل أكبر (الشكل البياني ٣–١٣، اللوحة ٤).

وفي الواقع العملي، عادة ما تواجه الحكومات التي تسعى إلى فرض ضريبة على الكربون مطالبات بحماية الأسر منخفضة الدخل من ارتفاع الأسعار وتعويض خسائر الوظائف في الصناعات كثيفة الكربون. وتشير نماذج المحاكاة المستخدمة إلى أن تسعير الكربون من شأنه توليد إيرادات كافية للإنفاق على الهدفين في حالة توجيه دعم الدخل بدقة نحو الفئات المستحقة.

وتعد الرسوم والتخفيضات أداة ضرورية مكملة لسياسات التخفيف الأخرى. وهي عبارة عن نظام للرسوم والتخفيضات الضريبية على المنتجات أو الأنشطة التي تزيد أو تقل كثافة انبعاثاتها عن متوسط معين، أو قواعد (مثل معدلات الانبعاثات أو معايير كفاءة الطاقة) يمكن تطبيقها في حالة عدم إمكانية تسعير انبعاثات الكربون أو فرض ضريبة عليها بالقدر المطلوب (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي). ويمكن تصميم الرسوم والتخفيضات حسب الأوضاع في أسواق معينة، ويتحدد تأثيرها على الانبعاثات على أساس حجم السوق المستهدفة وكثافة استخدامها للطاقة. ووفقا للنموذج المستخدم، تتكون الرسوم والتخفيضات من ضريبة قدرها ٥٠ دولارا أمريكيا لطن ثاني أكسيد الكربون تفرض على استهلاك الطاقة القذرة على مستوى الشركات والأسر، مع استخدام الإيرادات في تمويل دعم مقدم لتشجيع استهلاك الطاقة النظيفة. والفرق الوحيد بين هذه التجربة وسابقتها هو إنفاق الإيرادات على الدعم لتشجيع استهلاك الطاقة النظيفة، ولكن مكون تعبئة الإيرادات واحد (ضريبة الكربون).

وتشير تجارب المحاكاة إلى أن تأثيرات الرسوم والتخفيضات على الاستهلاك في الشريحة الخمسية الدنيا وعدم المساواة تقل عنها في حالة فرض ضرائب على الكربون إذا لم تتخذ أي إجراءات لتخفيف الأثر على التوزيع (الشكل البياني ٣–١٥). والسبب في ذلك أن التأثير على أسعار الطاقة محدود (تفرض الضريبة والدعم على تنويعات مختلفة من نفس السلعة)، وأن الرسوم والتخفيضات تسهم في زيادة توظيف العمالة منخفضة المهارات، على أساس صاف (نظرا لأن قطاع الطاقة المتجددة تزداد فيه كثافة العمالة مقارنة بقطاع الطاقة القذرة).

وأخيرا، تؤثر سياسات التخفيف بشكل أكبر على بعض المجتمعات مقارنة بغيرها على الأرجح، مما يضيف بعدا جغرافيا لعدم المساواة. لذلك من الضروري أن يكون التحول عادلا بالنسبة للمجتمعات والأقاليم الأكثر تضررا، وقد يتطلب ذلك — بخلاف تزويد العاملين بالمهارات الجديدة اللازمة — تقديم دعم فعال لهذه المجتمعات من جانب الحكومة.

[٤٢] تعد إصلاحات دعم الوقود في إيران عام ٢٠١٠ وتسعير الكربون في كولومبيا البريطانية من أمثلة الإصلاحات الناجحة التي تضمنت توفير تحويلات تعويضية للأسر (إلى جانب تدابير أخرى). راجع دراسة Guillaume, Zytek, and Frazin (2011) ودراسة Carl and Fedor (2016).

الشكل البياني ٣-١٥: الآثار التوزيعية للرسوم والتخفيضات

(الاستهلاك، الانحراف ٪ عن السيناريو الأساسي، والتغير في مؤشر جيني)

يمكن أن تساعد الرسوم والتخفيضات في الحد من انبعاثات الكربون، ولكن يتعين أن يصاحبها أيضا صرف تحويلات للأسر.

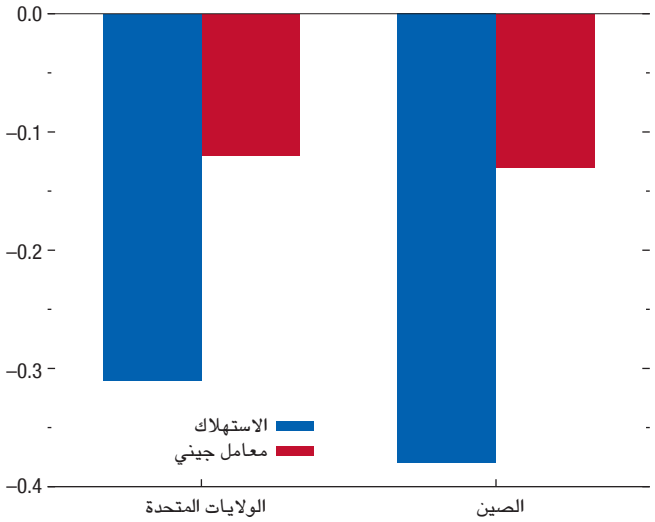

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني نتائج محاكاة فرض ضريبة بقيمة ٥٠ دولارا أمريكيا على كل طن من ثاني أكسيد الكربون على استهلاك الأسر والشركات من الطاقة القذرة باستخدام نموذج يضم وحدات اقتصادية مختلفة من قطاعات متعددة. وتستخدم الإيرادات في تمويل دعم الطاقة النظيفة. ويعرض العمود الأول تغير الاستهلاك بالنسبة المئوية في الشريحة الخمسية الدنيا مقارنة بالسيناريو الأساسي، بينما يعرض العمود الثاني التغير في معامل جيني مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويقاس معامل جيني على مقياس من صفر (مساواة تامة) إلى ١٠٠ (لا مساواة على الإطلاق).

الاستنتاجات

تتسارع وتيرة انغلاق المجال المتاح للوصول بالانبعاثات الصافية إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ واحتواء ارتفاع درجات الحرارة ضمن المستويات الآمنة. ويشير التحليل الوارد في هذا الفصل إلى أن البدء بتنشيط الاستثمار الأخضر مع زيادة أسعار الكربون بصورة طردية من شأنهما تحقيق الخفض اللازم في الانبعاثات مقابل تكلفة معقولة على الناتج العالمي خلال الفترة الانتقالية. وستسهم الدفعة التنشيطية الخضراء المستمدة من المالية العامة في تعزيز الاقتصاد الكلي على المدى القصير وخفض تكلفة التكيف مع ارتفاع أسعار الكربون. ويعد تسعير الكربون عاملا أساسيا في تخفيف تغير المناخ نظرا لأن زيادة أسعار الكربون تشكل حافزا على كفاءة استخدام الطاقة وإعادة توزيع الموارد من الأنشطة مرتفعة الكربون إلى الأنشطة منخفضة الكربون. وتعد التكلفة الانتقالية لتسعير الكربون اللازم لخفض الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول منتصف القرن الجاري معقولة إذا ما قورنت بالنمو المتوقع للاقتصاد العالمي على مدار العقود الثلاثة القادمة، كما يمكن خفضها مع تطور الابتكارات التكنولوجية استجابة لتسعير الكربون ودعم أنشطة البحث والتطوير الخضراء. وعلى المدى المتوسط، ستساعد هذه الاستراتيجية في وضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو أكثر قوة واستدامة من خلال تجنب أضرار تغير المناخ ومخاطر النتائج الكارثية.

ويتطلب احتواء درجات الحرارة العالمية ضمن المستويات الآمنة جهدا عالميا. فالاقتصادات المتقدمة لن يمكنها النجاح بمفردها في تخفيف التغيرات المناخية نظرا لتراجع نصيبها من الانبعاثات العالمية. وفي المقابل، من شأن التعاون المشترك بين البلدان الخمسة الكبرى التي تشكل اتحادا اقتصاديا — الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي واليابان والهند — تحقيق خفض كبير في الانبعاثات العالمية. وفي حين تتفاوت التكلفة الاقتصادية لتخفيف تغيرات المناخ عبر البلدان، يحقق الجميع استفادة كبيرة من تجنب أضرار تغير المناخ ومن المنافع الإضافية الناتجة عن التخفيف، مثل تراجع مستويات التلوث ومعدلات الوفاة. وسيساعد التزام أنشطة البناء بقواعد الاستدامة في الوقت الحالي، بدلا من الاضطرار إلى إعادة بناء البنية التحتية لاحقا، في الحد من التكلفة الانتقالية لتخفيف تغيرات المناخ. وبالنسبة للبلدان المصدرة للوقود الأحفوري، سيتطلب تمهيد الفترة الانتقالية التعجيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية. ويتناول هذا الفصل الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات تخفيف تغير المناخ. ومن القضايا المهمة الأخرى التنسيق الدولي الذي من شأنه إتاحة الفرصة لتقاسم أعباء تكلفة التخفيف بأشكال مختلفة. ويجدر إجراء المزيد من الدراسات حول كيفية تنسيق السياسات الدولية المعنية بتغير المناخ — نظرا لأن البلدان تجد صعوبة حتى الآن في التعاون من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من الانبعاثات (راجع على سبيل المثال دراسة Barrett 2005, 2013, 2016، ودراسة Lessmann and others 2015، ودراسة Nordhaus 2015). غير أن التحليل المتعلق بكيفية تحقيق هذا التعاون لا يدخل في نطاق هذا الفصل.

وأخيرا وليس آخرا، يترتب على الحد من انبعاثات الكربون حدوث تحولات اقتصادية هيكلية ذات آثار متفاوتة عبر المجموعات السكانية الفرعية. ولتحقيق الشمول وضمان أقصى قدر ممكن من التأييد لسياسات التخفيف، يمكن للحكومات استخدام جزء من إيرادات ضريبة الكربون في دعم التحول الوظيفي وتوفير تحويلات نقدية موجهة لحماية الأسر الأكثر فقرا من خسارة قدراتها الشرائية. وقد يتعين أيضا تنفيذ سياسات مكانية تستهدف تعويض المناطق والأقاليم التي يرجح فيها زيادة إهدار العمالة نتيجة التسريح من القطاعات مرتفعة الكربون.

الإطار ٣-١: المصطلحات

الأضرار المتجنبة: قيمة الأحداث الناجمة عن تغير المناخ التي أمكن تجنبها، مثل خسائر المحاصيل وارتفاع منسوب مياه البحار وأحداث الطقس المتطرفة.

ثاني أكسيد الكربون: أهم غازات الدفيئة، وينتج عن احتراق الوقود الأحفوري، وتصنيع الأسمنت، ومختلف ممارسات الحراجة. وتظل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالقة في الغلاف الجوي لمدة ١٠٠ عام في المتوسط.

ضريبة الكربون: ضريبة يتم فرضها على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي ينشأ معظمها عن احتراق الوقود الأحفوري الذي يمثل الكربون أحد مكوناته. ومن المنظور الإداري، يعد فرض الضريبة على عرض الوقود الأحفوري — الفحم والنفط والغاز الطبيعي — بالتناسب مع محتواه الكربوني هو الوسيلة الأسهل على الإطلاق لتنفيذ هذه الضريبة.

ابتكارات الطاقة النظيفة: عدد طلبات براءات الاختراع في مجال تكنولوجيات تخفيف التغيرات المناخية المرتبطة بتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها.

المنافع المصاحبة: تراجع خطر الوفاة وتحسن الصحة نتيجة انخفاض تلوث الهواء (بسبب الحد من استخدام الفحم والغاز الطبيعي) وانخفاض الاختناقات المرورية وخطر الحوادث المرورية وتلفيات الطرق.

السياسات المراعية لاعتبارات التوزيع: السياسات الساعية لتخفيف الآثار السلبية للسياسات على استهلاك المجموعات منخفضة الدخل (أو غير ذلك من مقاييس الرفاهية الأسرية).

وفورات الحجم: مزايا التكلفة التي تحصل عليها الشركات نتيجة حجم عملياتها، حيث تتناقص تكلفة إنتاج الوحدة كلما زاد حجم الإنتاج.

نظام تداول الانبعاثات: سياسة سوقية تهدف إلى خفض الانبعاثات (يشار إليها أحيانا باسم «الحدود القصوى والتداول») تلتزم بموجبها المصادر التي تسري عليها هذه السياسة بحيازة تصاريح لكل طن من انبعاثاتها أو (في حالة تطبيق برنامج يستهدف عمليات الإنتاج الرئيسية) محتوى الانبعاثات المادي في الوقود. ويكون مجموع التصاريح ثابتا، وينتج عن تداول التصاريح في السوق سعرا سوقيا للانبعاثات. وتعد مزادات التصاريح من مصادر الإيرادات القيمة للحكومة.

المؤثرات الخارجية: تكلفة تنشأ عن ممارسات أفراد أو شركات ويتحملها أفراد آخرون أو شركات أخرى (ربما في المستقبل، كما في حالة التغيرات المناخية) دون أن يأخذها الطرف الأول في اعتباره.

الرسوم والتخفيضات: رسوم متغيرة تفرض على الشركات التي تتجاوز معدلات انبعاثاتها (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل كيلووات في الساعة على سبيل المثال) «نقطة محورية» ما، ودعم مقابل يمنح للشركات التي تقل انبعاثاتها عن هذه النقطة. ويمكن عوضا عن ذلك تطبيق الرسوم والتخفيضات على معدلات استهلاك الطاقة (استهلاك السيارة من البنزين في الميل الواحد على سبيل المثال) بدلا من معدلات الانبعاثات. ويمكن تطبيق نظام الرسوم والتخفيضات على العديد من مجالات تخفيف التغيرات المناخية (وليس جميعها) التي تستخدم فيها ضريبة الكربون ولكن دون زيادة كبيرة في أسعار الطاقة.

تعريفة التغذية الكهربائية من المصادر المتجددة: عقود طويلة الأجل تضمن لمنتجي الكهرباء من المصادر المتجددة سعرا ثابتا لكل وحدة كهرباء تتم تغذيتها في الشبكة.

التكنولوجيات الرمادية: التكنولوجيات التي تسهم عادة في معالجة آثار التلوث الناجمة عن التكنولوجيات «القذرة». ومن أمثلتها التكنولوجيات التي تستخدم الحرارة الناجمة عن احتراق الوقود أو المخلفات أو الوقود المستخرج من مصادر غير أحفورية.

سياسات العرض الخضراء: سياسات تهدف إلى زيادة عرض الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك برامج الدعم والاستثمار.

الشهادات الخضراء/البيضاء: شهادات تمنح عند تحقيق أهداف الطاقة المتجددة/توفير الطاقة على الترتيب.

غاز الدفيئة: غاز في الغلاف الجوي يسمح بمرور أشعة الشمس، بينما يحتجز ويمتص الحرارة التي تشع من الأرض. ويعد ثاني أكسيد الكربون أهم غازات الدفيئة على الإطلاق.

الأنشطة مرتفعة الكربون: الأنشطة التي تنطوي على توليد طاقة مكونة من الكربون أو تنبعث منها كميات كبيرة نسبيا من ثاني أكسيد الكربون.

المساهمات المحددة وطنيا: استراتيجيات مناخية، بما في ذلك التزامات بتخفيف التغيرات المناخية، مقدمة من البلدان الأعضاء في اتفاقية باريس البالغ عددها ١٩٠ بلدا. وتلتزم البلدان برفع تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا كل عامين وتقديم (اعتبارا من عام ٢٠٢٠) تعديلات على هذه المساهمات (يُتوقع أن تتضمن التزامات أكثر صرامة بمرور الوقت) كل خمسة أعوام.

اتفاقية باريس: اتفاق دولي (تم إقراره عام ٢٠١٦) معني بإجراءات تخفيف التغير المناخي والتأقلم معها وتمويلها. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية في احتواء متوسط ارتفاع درجات الحرارة بحيث لا تتجاوز مستويات ما قبل الثورة الصناعية بأكثر من ١,٥ درجة مئوية إلى درجتين مئويتين.

الطاقة المتجددة: تتضمن عادة الطاقة المتولدة من الخلايا الضوئية الشمسية وحرارة الشمس والرياح وحرارة الأرض والكتلة الحيوية والمصادر الكهرومائية. وغالبا ما تنقسم محطات الطاقة الكهرومائية إلى «محطات كبيرة» و« محطات صغيرة» نظرا للآثار البيئية الكبيرة الناتجة عن النوع الأول.

البحوث والتطوير: أنشطة مبتكرة تقوم بها الشركات والحكومات بهدف استحداث منتجات وتكنولوجيات جديدة.

إعادة تدوير الإيرادات: استخدام الإيرادات الضريبية (الكربونية) لأغراض مثل خفض الضرائب الأخرى المفروضة على الأسر والشركات أو تمويل الاستثمارات العامة.

الإطار ٣-٢: نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء — الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية

يتناول هذا الفصل بمزيد من التفصيل كيفية خفض الانبعاثات في قطاع الكهرباء — الذي يمثل مع التدفئة حوالي ٤٠٪ من الانبعاثات العالمية — باستخدام التكنولوجيات الحالية. ولهذا الغرض، يضيف التحليل بعض التعديلات إلى النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (دراسة Laxton and others 2020) ليتضمن قطاع كهرباء يولد الطاقة الكهربائية باستخدام الفحم أو الغاز الطبيعي أو الطاقة المتجددة أو الطاقة النووية أو الكهرومائية. ويرصد النموذج المعوقات الناجمة عن انقطاع مصادر الطاقة المتجددة (التفاوت غير المرغوب في الناتج بسبب التفاوت في توافر طاقة الشمس والرياح) والتي تحول دون نفاذ هذه المصادر إلى الأسواق، حيث يجمع ما بين توليد الكهرباء من المصادر المتجددة وطاقة إنتاجية احتياطية مرنة لتغطية عجز الإنتاج (راجع الملحق ٣-٦ على شبكة الإنترنت، ويمكن الاطلاع على جميع الملاحق من خلال الرابط www.imf.org/en/Publications/WEO). وبدراسة تأثير فرض ضريبة موحدة على الكربون بقيمة ٥٠ دولارا أمريكيا في الولايات المتحدة وأوروبا والصين، يمكن تحليل أثر مزيج الطاقة الكهربائية والهيكل الاقتصادي الحاليين في كل بلد على النتائج المرجوة من تطبيق ضريبة الكربون.

وتشير تجارب المحاكاة للولايات المتحدة إلى أن تطبيق سياسة معتدلة تهدف إلى فرض ضريبة تدريجية على الكربون بقيمة ٥٠ دولارا أمريكيا على مدار عشر سنوات في قطاع الكهرباء، مصحوبة بدعم أولي كبير للاستثمار في الطاقة المتجددة، من شأنها الحد بدرجة كبيرة من الانبعاثات الكربونية في قطاع الكهرباء مقابل تكلفة محدودة للغاية على الناتج (الشكل البياني ٣-٢-١، اللوحات ١-٣). ويكون تأثير مزيج السياسات حياديا على الموازنة عند فرض ضريبة الكربون بالكامل بعد مرور عشر سنوات، وتنشأ عنه إيرادات (بقيمة ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي تقريبا) تكفي لتمويل الدعم. ولكن خلال الفترة التي تسبق تحقق الإيرادات المرجوة بالكامل، يمول الدعم من خلال الاستدانة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج بحوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويميز تسعير الكربون بين التكنولوجيات المختلفة حسب كثافة انبعاثاتها الكربونية، وتنشأ عنه آثار سلبية بالتالي على إنتاج الكهرباء باستخدام الفحم (والكهرباء المتولدة عن الغاز أيضا ولكن بدرجة أقل). ويؤدي تغير الأسعار النسبية، إلى جانب تراجع أسعار الطاقة المتجددة بسبب الدعم، إلى إعادة موازنة مزيج الكهرباء بحيث يقل الاعتماد على الفحم ويزداد استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة، لتتراجع انبعاثات قطاع الكهرباء بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٣٠. ورغم تراجع الغاز، فإن دوره كطاقة احتياطية لتوليد الكهرباء المتجددة يوازن هذا التراجع.

وبينما يتراجع الاستثمار والتوظيف في قطاع الفحم، يؤدي الدعم إلى زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة،

هذا الإطار من إعداد بنجامين كارتون وسايمون ڤويت.

الشكل البياني ٣-٢-١: الحد من الانبعاثات الكربونية في قطاع الكهرباء

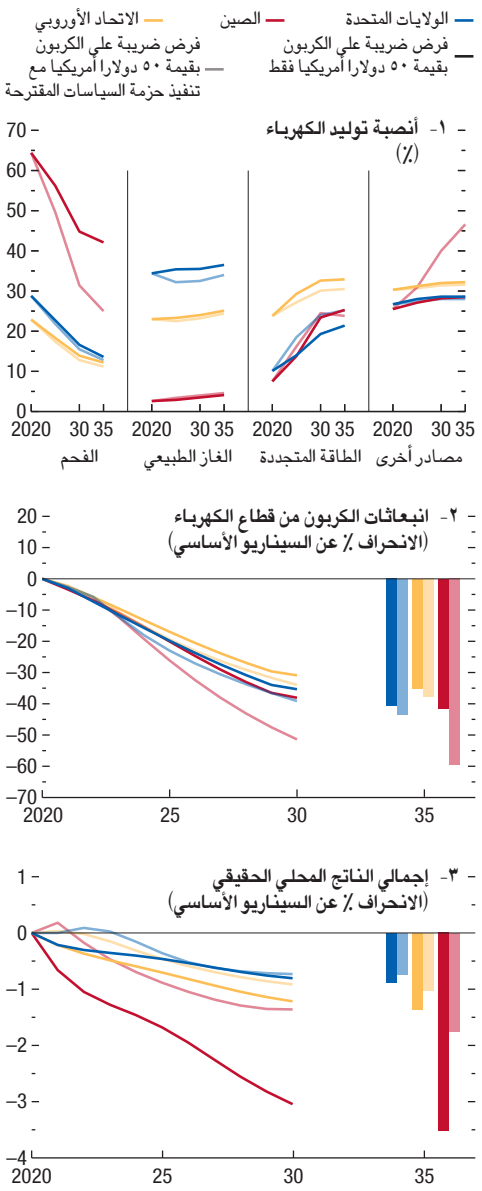

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند الشكل البياني إلى النموذج الكلي لتخفيف انبعاثات الكربون. محاكاة تأثير فرض ضريبة بقيمة ٥٠ دولارا أمريكيا على كل طن من ثاني أكسيد الكربون بصورة تدريجية على مدار عشر سنوات، سواء منفردة أو مع حزمة سياسات. وتتضمن حزمة السياسات في كل من الأقاليم الثلاثة تقديم دعم أولي كبير لتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتطبيق سياسة نقدية تيسيرية على المدى القصير. وبالنسبة للصين، تتضمن حزمة السياسات أيضا مضاعفة نصيب الطاقة النووية والمائية على مدار ٢٠ عاما.

الإطار ٣-٢ (تتمة)

مما يوازن جزءا كبيرا من الخسائر في استثمارات قطاع الفحم. لذلك يؤدي مزيج السياسات إلى الحد بدرجة كبيرة من الانبعاثات، بينما يمكن تخفيف الضرر الاقتصادي (تراجع الناتج عن مستواه في السيناريو الأساسي بمقدار ٠,٥٪ على مدار ١٠ سنوات) مع تأقلم الاقتصاد من خلال إعادة توزيع العمالة والاستثمار من قطاع الفحم إلى قطاع الطاقة المتجددة.

وقد أحرز الاتحاد الأوروبي تقدما نسبيا في تحقيق التحول المرجو في قطاع الكهرباء (حيث يبلغ نصيب كل من الفحم والطاقة المتجددة حوالي ٢٠٪). ولكن في الوقت نفسه، يقل نصيب الغاز الطبيعي كثيرا مقارنة بالولايات المتحدة، مما يحول دون مواصلة التوسع في استخدام الطاقة المتجددة نظرا لأن انخفاض نصيب الغاز الطبيعي يقلل من مرونة الشبكة النسبية في استيعاب أي زيادة جديدة في توليد الكهرباء المتقطعة. ومع انحسار المجال أمام خفض ناتج الفحم أو التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، يتراجع دور ضريبة الكربون إلى حد ما في خفض الانبعاثات.

ويؤدي نصيب الفحم المرتفع في توليد الكهرباء في الصين — حوالي ٧٠٪ — إلى تضخيم الزيادة في تكلفة الكهرباء الناتجة عن تسعير الكربون، مما يؤدي إلى تراجع أكبر في مستويات الناتج. وتزيد ضريبة الكربون من نصيب الطاقة المتجددة بحوالي ٢٠ نقطة مئوية، ولكنها زيادة لا تكفي منفردة لخفض نصيب الفحم إلى مستويات مستدامة. ونظرا لمحدودية الغاز الطبيعي، يُستخدم الفحم نفسه كمصدر احتياطي في إنتاج الطاقة المتجددة (بافتراض إمكانية تعديل الشبكة لزيادة مرونتها كما ورد في دراسة IEA 2019)، مما يحد من فرصة الخفض. وإلى جانب دعم الطاقة المتجددة، تفترض حزمة السياسات الاقتصادية الكلية التوسع في استخدام الطاقة النووية (مع مراعاة الوقت الذي يستغرقه بناء المحطات)، مما يؤدي إلى مزاحمة توليد الكهرباء من خلال الفحم. وبالرغم من تراجع الانبعاثات بنفس النسبة المئوية المسجلة في المناطق الأخرى، يعادل الخفض المحقق في الصين بالقيمة المطلقة حوالي ثلاثة أضعاف الخفض المحقق في الولايات المتحدة بسبب زيادة حجم الانبعاثات في الصين مقارنة بالولايات المتحدة.

وبوجه عام، تمثل هذه السياسة أداة فعالة للغاية في كبح الانبعاثات الناتجة عن الكهرباء مقابل تكلفة اقتصادية كلية زهيدة، لا سيما إذا ما أمكن تيسير إعادة توزيع العمالة. وستسهم تكنولوجيا تخزين الطاقة الكهربائية المتجددة، التي قد يمكن استحداثها على المدى القريب، في زيادة نفاذ الطاقة المتجددة إلى الأسواق وهو ما نتج عن تسعير الكربون. وفي ظل التكلفة الاقتصادية الكلية الطفيفة التي تنشأ عن التحول إلى الكهرباء منخفضة الكربون، من المستغرب أن تعجز السياسات الحالية وخطط الإلغاء التدريجي لاستخدام الفحم عموما عن تنفيذ ما يلزم لتجنب أضرار مناخية لن يمكن إصلاحها بأي حال من الأحوال. ووفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، سيستهلك إنتاج الكهرباء من الفحم وحده في ظل الخطط الاستثمارية والسياسات الحالية والمقترحة معظم موازنة الكربون المتبقية (راجع IEA 2019).

المراجع

Acemoglu, Daron, Philippe Aghion, Leonardo Bursztyn, and David Hémous. 2012. "The Environment and Directed Technical Change." *American Economic Review* 102 (1): 131–66.

Acemoglu, Daron, Ufuk Akcigit, Douglas Hanley, and William Kerr. 2016. "Transition to Clean Technology." *Journal of Political Economy* 124 (1): 52–104.

Acemoglu, Daron, and David Autor. 2011. "Skills, Tasks, and Technologies: Implications for Employment and Earnings." In *Handbook of Labor Economics* 4: 1043–171. North Holland: Elsevier.

Acemoglu, Daron, David Hemous, Lint Barrage, and Philippe Aghion. 2019. "Climate Change, Directed Innovation, and Energy Transition: The Long-Run Consequences of the Shale Gas Revolution." In *2019 Meeting Papers* 1302. New York: Society for Economic Dynamics.

Barrett, Scott. 2005. "The Theory of International Environmental Agreements." In *Handbook of Environmental Economics* 3: 1457–516. Amsterdam: Elsevier.

Barrett, Scott. 2013. "Climate Treaties and Approaching Catastrophes." *Journal of Environmental Economics and Management* 66 (2): 235–50.

Barrett, Scott. 2016. "Coordination vs. Voluntarism and Enforcement in Sustaining International Environmental Cooperation." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 113 (5): 14515–22.

Barwick, Panle Jia, Shanjun Li, Deyu Rao, and Nahim Bin Zahur. 2018. "The Morbidity Cost of Air Pollution: Evidence from Consumer Spending in China." NBER Working Paper 24688, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Batini, Nicoletta, Mehdi Benatiya Andaloussi, Pierpaolo Grippa, Andy Jobst, and William Oman. 2020. "Earth Day—The Impact of COVID-19 on Climate Change Policies." SPARK Seminar Presentation, International Monetary Fund, Washington, DC, April 22. http://www-intranet.imf.org/departments/ILU/Documents/SPARK_Earth%20Day.pptx.

Batten, Sandra. 2018. "Climate Change and the Macro-Economy: A Critical Review." Bank of England Working Paper 706, London.

Ben-David, Itzhak, Stefanie Kleimeier, and Michael Viehs. 2018. "Exporting Pollution: Where Do Multinational Firms Emit CO_2?" NBER Working Paper 25063, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Bento, Antonio M., Mark R. Jacobsen, and Antung A. Liu. 2018. "Environmental Policy in the Presence of an Informal Sector." *Journal of Environmental Economics and Management* 90: 61–77.

Bhattacharya, Amar, and James Rydge, under the guidance of Nicholas Stern. 2020. "Better Recovery, Better World: Resetting Climate Action in the Aftermath of the COVID Pandemic." Informal Note for Members of the Coalition of Finance Ministers for Climate Action.

Black, Simon, and Ian Parry. 2020. "Implications of the Global Economic Crisis for Carbon Pricing: A Quantitative Assessment for Coalition Member Countries." Informal Note for Members of the Coalition of Finance Ministers for Climate Action. https://www.cape4financeministry.org/sites/cape/files/inline-files/IMF-WB%20Coalition%20Note%20-%20Implications%20of%20the%20Global%20Economic%20Crisis%20for%20Carbon%20Pricing.pdf.

Bolt, Jutta, Robert Inklaar, Herman J. de Jong, and Jan Luiten van Zanden. 2018. "Rebasing 'Maddison': New Income Comparisons and the Shape of Long-Run Economic Development." GGDC Research Memorandum 174, Groningen Growth and Development Centre, University of Groningen, Netherlands.

Bosetti, Valentina, Carlo Carraro, Romain Duval, and Massimo Tavoni. 2011. "What Should We Expect from Innovation? A Model-Based Assessment of the Environmental and Mitigation Cost Implications of Climate-Related R&D." *Energy Economics* 33 (6): 1313–20.

Botta, Enrico, and Tomasz Koźluk. 2014. "Measuring Environmental Policy Stringency in OECD Countries." OECD Economics Department Working Papers 1177, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Bourcet, Clémence. 2020. "Empirical Determinants of Renewable Energy Deployment: A Systematic Literature Review." *Energy Economics* 85 (104563).

British Petroleum (BP). 2019. *BP Statistical Review of World Energy*. http://www.bp.com/statisticalreview.

Burke, Marshall, Solomon M. Hsiang, and Edward Miguel. 2015. "Global Non-Linear Effect of Temperature on Economic Production." *Nature* 527 (7577): 235–39.

Burke, Paul J. 2010. "Income, Resources, and Electricity Mix." *Energy Economics* 32 (3): 616–26.

Calderón, César, Enrique Moral-Benito, and Luis Servén. 2015. "Is Infrastructure Capital Productive? A Dynamic Heterogeneous Approach." *Journal of Applied Econometrics* 30 (2): 177–98.

Carl, Jeremy, and David Fedor. 2016. "Tracking Global Carbon Revenues: A Survey of Carbon Taxes versus Cap-and-Trade in the Real World." *Energy Policy* 96: 50–77.

Chateau, Jean, Ruben Bibas, and Elisa Lanzi. 2018. "Impacts of Green Growth Policies on Labour Markets and Wage Income Distribution: A General Equilibrium Application to Climate and Energy Policies." OECD Environment Working Papers 137, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Coady, David, Ian Parry, Nghia-Piotr Le, and Baoping Shang. 2019. "Global Fossil Fuel Subsidies Remain Large: An Update Based on Country-Level Estimates." IMF Working Paper 19/89, International Monetary Fund, Washington, DC.

Dechezleprêtre, Antoine, Ralf Martin, and Myra Mohnen. 2017. "Knowledge Spillovers from Clean and Dirty Technologies: A Patent Citation Analysis." Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment Working Paper 135, London School of Economics.

Greenstone, Michael. 2002. "The Impacts of Environmental Regulations on Industrial Activity: Evidence from the 1970 and 1977 Clean Air Act Amendments and the Census of Manufactures." *Journal of Political Economy* 110 (6): 1175–219.

Guillaume, Dominique, Roman Zytek, and Mohammad Reza Farzin. 2011. "Iran: The Chronicles of the Subsidy Reform." IMF Working Paper 11/167, International Monetary Fund, Washington, DC.

Haerpfer, C., R. Inglehart, A. Moreno, C. Welzel, K. Kizilova, J. Diez-Medrano, M. Lagos, and others, eds. 2020. *World Values Survey: Round Seven–Country-Pooled Datafile.* Madrid and Vienna: JD Systems Institute and WVSA Secretariat. http://www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV7.jsp.

Haščič, Ivan, and Mauro Migotto. 2015. "Measuring Environmental Innovation Using Patent Data." OECD Environment Working Paper 89, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Hassler, John, Per Krusell, and Conny Olovsson. 2018. "The Consequences of Uncertainty: Climate Sensitivity and Economic Sensitivity to the Climate." *Annual Review of Economics* 10: 189–205.

Hassler, John, Per Krusell, Conny Olovsson, and Michael Reiter. 2020. "On the Effectiveness of Climate Policies." https://www.bde.es/f/webpi/SES/seminars/2020/Fich/sie20200226.pdf.

Heal, Geoffrey. 2017. "The Economics of the Climate." *Journal of Economic Literature* 55 (3): 1046–63.

Hepburn, Cameron, Brian O'Callaghan, Nicholas Stern, Joseph Stiglitz, and Dimitri Zenghelis. 2020. "Will COVID-19 Fiscal Recovery Packages Accelerate or Retard Progress on Climate Change?" *Oxford Review of Economic Policy*. https://doi.org/10.1093/oxrep/graa015.

High-Level Commission on Carbon Prices. 2017. *Report of the High-Level Commission on Carbon Prices*. Washington, DC: World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2014. "Summary for Policymakers." In *Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change,* edited by O. Edenhofer, R. Pichs-Madruga, Y. Sokona, E. Farahani, S. Kadner, K. Seyboth, A. Adler, and others. New York.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2018a. "Summary for Policymakers. In *Global Warming of 1.5°C. An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C above Pre-industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty,* edited by V. Masson-Delmotte, P. Zhai, H.-O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P. R. Shukla, A. Pirani, and others. In press.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2018b. Special Report on Global Warming of 1.5 °C (SR15). Chapter 4 in *Strengthening and Implementing the Global Response.* Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change.

Dechezleprêtre, Antoine, and David Popp. 2017. "Fiscal and Regulatory Instruments for Clean Technology Development in the European Union." In *Energy Tax and Regulatory Policy in Europe: Reform Priorities,* edited by Ian Parry, Karen Pittel, and Herman Vollebergh. Cambridge, MA: MIT Press.

Dell, Melissa, Benjamin F. Jones, and Benjamin A. Olken. 2012. "Temperature Shocks and Economic Growth: Evidence from the Last Half Century." *American Economic Journal: Macroeconomics* 4 (3): 66–95.

Deschenes, Olivier. 2018. "Environmental Regulations and Labor Markets." *IZA World of Labor*, Institute of Labor Economics, Bonn.

Ebenstein, Avraham, Maoyong Fan, Michael Greenstone, Guojun He, and Maigeng Zhou. 2017. "New Evidence on the Impact of Sustained Exposure to Air Pollution on Life Expectancy from China's Huai River Policy. *Proceedings of the National Academy of Sciences* 114 (39): 10384–89.

Eggertsson, Gauti B. 2012. "Was the New Deal Contractionary?" *American Economic Review* 102 (1): 524–55.

European Values Survey. 2020. European Values Study 2017: Integrated Dataset (EVS 2017). GESIS Data Archive, Cologne. ZA7500 Data file Version 3.0.0, doi:10.4232/1.13511.

Fremstad, Anders, and Mark Paul. 2019. "The Impact of a Carbon Tax on Inequality." *Ecological Economics* 163: 88–97.

Fried, Stephie, Kevin Novan, and William Peterman. 2018. "The Distributional Effects of a Carbon Tax on Current and Future Generations." *Review of Economic Dynamics* 30: 30–46.

Fuss, Sabine, William F. Lamb, Max W. Callaghan, Jérôme Hilaire, Felix Creutzig, Thorben Amann, Tim Beringer, and others. 2018. "Negative Emissions—Part 2: Costs, Potentials, and Side Effects." *Environmental Research Letters* 13 (6).

Garín, Julio, Robert Lester, and Eric Sims. 2019. "Are Supply Shocks Contractionary at the ZLB? Evidence from Utilization-Adjusted TFP Data." *Review of Economics and Statistics* 101 (1): 160–75.

Gillingham, Kenneth, and James H. Stock. 2018. "The Cost of Reducing Greenhouse Gas Emissions." *Journal of Economic Perspectives* 32 (4): 53–72.

Gollier, Christian. 2018a. "On the Efficient Growth Rate of Carbon Price under a Carbon Budget." Toulouse School of Economics, University of Toulouse-Capitole.

Gollier, Christian. 2018b. "The Cost-Efficiency Carbon Pricing Puzzle." Toulouse School of Economics, University of Toulouse-Capitole.

Goulder, Lawrence H. 1995. "Environmental Taxation and the Double Dividend: A Reader's Guide." *International Tax and Public Finance* 2: 157–83.

Goulder, Lawrence H., and Ian W. H. Parry. 2008. "Instrument Choice in Environmental Policy." *Review of Environmental Economics and Policy* 2: 152–74.

Grainger, Corbett A., and Charles D. Kolstad. 2010. "Who Pays a Price on Carbon?" *Environmental and Resource Economics* 46 (3): 359–76.

Lenton, Timothy M., Johan Rockström, Owen Gaffney, Stefan Rahmstorf, Katherine Richardson, Will Steffen, and Hans Joachim Schellnhuber. 2019. "Climate Tipping Points—Too Risky to Bet Against." https://www.nature.com/articles/d41586-019-03595-0.

Lessmann, Kai, Ulrike Kornek, Valentina Bosetti, Rob Dellink, Johannes Emmerling, Johan Eyckmans, Miyuki Nagashima, and others. 2015. "The Stability and Effectiveness of Climate Coalitions." *Environmental and Resource Economics* 62 (4): 811–36.

Liu, Mengdi, Ronald Shadbegian, and Bing Zhang. 2017. "Does Environmental Regulation Affect Labor Demand in China? Evidence from the Textile Printing and Dyeing Industry." *Journal of Environmental Economics and Management* 86: 277–94.

Liu, Weifeng, Warwick J. McKibbin, Adele Morris, and Peter J. Wilcoxen. 2020. "Global Economic and Environmental Outcomes of the Paris Agreement." *Energy Economics* 90: 1–17.

Marin, Giovanni, and Francesco Vona. 2019. "Climate Policies and Skill-Biased Employment Dynamics: Evidence from EU Countries." *Journal of Environmental Economics and Management* 98 (102253).

McCollum, David L., Wenji Zhou, Christoph Bertram, Harmen-Sytze De Boer, Valentina Bosetti, Sebastian Busch, Jacques Després, and others. 2018. "Energy Investment Needs for Fulfilling the Paris Agreement and Achieving the Sustainable Development Goals." *Nature Energy* 3 (7): 589–99.

McKibbin, Warwick J., and Peter J. Wilcoxen. 1999. "The Theoretical and Empirical Structure of the G-Cubed Model." *Economic Modelling* 16 (1): 123–48.

McKibbin, Warwick J., and Peter J. Wilcoxen. 2013. "A Global Approach to Energy and the Environment: The G-Cubed Model." Chapter 17 in *Handbook of Computable General Equilibrium Modelling,* 995–1068. North Holland: Elsevier.

Metcalf, Gilbert E. 2019. "The Distributional Impacts of US Energy Policy." *Energy Policy* 129: 926–29.

Metcalf, Gilbert E., and James H. Stock. 2020, "Measuring the Macroeconomic Impact of Carbon Taxes." *AEA Papers and Proceedings* 110, American Economic Association, Nashville, TN.

Mirzoev, Tokhir N., Ling Zhu, Yang Takhar, Tian Zhang, Erik Roos, Andrea Pescatori, and Akito Matsumoto. 2020. "The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region." IMF Departmental Paper 20/01, International Monetary Fund, Washington, DC.

Morris, Jennifer S., John M. Reilly, and Sergey Paltsev. 2010. "Combining a Renewable Portfolio Standard with a Cap-and-Trade Policy: A General Equilibrium Analysis." MIT Joint Program on the Science and Policy of Global Change. http://globalchange.mit.edu/publication/13783.

Newell, Richard G. 2015. "The Role of Energy Technology Policy alongside Carbon Pricing." In *Implementing a US Carbon Tax: Challenges and Debates,* edited by Ian Parry, Adele Morris, and Roberton C. Williams III. New York: Routledge.

International Energy Agency (IEA). 2019. *World Energy Outlook*. Paris. https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2019.

International Energy Agency (IEA). 2020a. *Sustainable Recovery*. Paris. https://www.iea.org/reports/sustainable-recovery.

International Energy Agency (IEA). 2020b. *World Energy Investment 2020*. Paris. https://www.iea.org/reports/world-energy-investment-2020.

International Energy Agency (IEA). 2020c. *Green Stimulus after the 2008 Crisis*. Paris. https://www.iea.org/articles/green-stimulus-after-the-2008-crisis.

International Hydropower Association (IHA). 2020. *Hydropower Status Report*. London.

International Monetary Fund (IMF). 2019. "Fiscal Policies for Paris Climate Strategies—From Principle to Practice." IMF Policy Paper 19/010, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2020a. "EU Climate Mitigation Policy." IMF Policy Paper, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2020b. Primary Commodity Price Tables, Washington, DC. www.imf.org/external/np/res/commod/index.asp.

International Monetary Fund (IMF). 2020c. "Sectoral Policies for Climate Change Mitigation in the EU." IMF Policy Paper, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). Forthcoming. "Fiscal Policies to Address Climate Change in Asia and the Pacific: Opportunities and Challenges." IMF Policy Paper, Washington, DC.

International Renewable Energy Agency (IRENA). 2020. *Renewable Capacity and Energy Statistics*. Abu Dhabi.

Johnstone, Nick, Ivan Haščič, and David Popp. 2010. "Renewable Energy Policies and Technological Innovation: Evidence Based on Patent Counts." *Environmental and Resource Economics* 45 (1): 133–55.

Kahn, Matthew E. 1997. "Particulate Pollution Trends in the United States." *Regional Science and Urban Economics* 27: 87–107.

Kahn, Matthew E., Kamiar Mohaddes, N. Ryan, C. Ng, M. Hashem Pesaran, Mehdi Raissi, and Jui-Chung Yang. 2019. "Long-Term Macroeconomic Effects of Climate Change: A Cross-Country Analysis." NBER Working Paper 26167, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Karlsson, Mikael, Eva Alfredsson, and Nils Westling. 2020. "Climate Policy Co-Benefits: A Review." *Climate Policy* 20 (3): 292–316.

Koske, Isabell, Isabelle Wanner, Rosamaria Bitetti, and Omar Barbiero. 2015. "The 2013 Update of the OECD's Database on Product Market Regulation." OECD Economics Department Working Papers 1200, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Laxton, Douglas, Susanna Mursula, Michael Kumhof, and Dirk Muir. 2010. *The Global Integrated Monetary and Fiscal Model (GIMF): Theoretical Structure*. Washington, DC: International Monetary Fund.

Lazard. 2019. "Levelized Cost of Energy Analysis." https://www.lazard.com/perspective/lcoe2019.

Stiglitz, Joseph E., and Bruce C. Greenwald, with commentary and contributions from Philippe Aghion, Kenneth J. Arrow, Robert M. Solow, and Michael Wood Ford. 2014. *Creating a Learning Society: A New Approach to Growth, Development, and Social Progress*. New York: Columbia University Press.

Tavares, Marina M. Forthcoming. "Carbon Pricing Winners and Losers: Workers, Consumers, and Policy Options."

United Nations (UN). 2019. *World Population Prospects 2019: Highlights*. New York: United National Department for Economic Social Affairs.

United States Department of Energy. 2017. *US Energy and Employment Report*. Washington, DC.

Van der Werf, Edwin. 2008. "Production Functions for Climate Policy Modeling: An Empirical Analysis." *Energy Economics* 30 (6): 2964–79.

Van Reenen, John. 1997. "Employment and Technological Innovation: Evidence from UK Manufacturing Firms." *Journal of Labor Economics* 15 (2): 255–84.

Verdolini, Elena, Francesco Vona, and David Popp. 2018. "Bridging the Gap: Do Fast-Reacting Fossil Technologies Facilitate Renewable Energy Diffusion?" *Energy Policy* 116: 242–56.

Wei, Max, Shana Patadia, and Daniel M. Kammen. 2010. "Putting Renewables and Energy Efficiency to Work: How Many Jobs Can the Clean Energy Industry Generate in the US?" *Energy Policy* 38 (2): 919–31.

Wieland, Johannes F. 2019. "Are Negative Supply Shocks Expansionary at the Zero Lower Bound?" *Journal of Political Economy* 127 (3): 973–1007.

Xu, Chi, Timothy A. Kohler, Timothy M. Lenton, Jens-Christian Svenning, and Marten Scheffer. 2020. "Future of the Human Climate Niche." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117 (21): 11350–55.

Yamazaki, Akio. 2017. "Jobs and Climate Policy: Evidence from British Columbia's Revenue-Neutral Carbon Tax." *Journal of Environmental Economics and Management* 83: 197–216.

Yip, Chi Man. 2018. "On the Labor Market Consequences of Environmental Taxes." *Journal of Environmental Economics and Management* 89: 136–52.

Nordhaus, William D. 2010. Excel file for RICE model as of April 26, 2010. Ann Arbor, MI: Interuniversity Consortium for Political and Social Research [distributor], 2010-11-17. https://doi.org/10.3886/ICPSR28461.v1.

Nordhaus, William D. 2015. "Climate Clubs: Overcoming Free-Riding in International Climate Policy." *American Economic Review* 105 (4): 1339–70.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2018. "Environmental Policy Stringency index (Edition 2017)," OECD Environment Statistics (database).

Papageorgiou, Chris, Marianne Saam, and Patrick Schulte. 2017. "Substitution between Clean and Dirty Energy Inputs: A Macroeconomic Perspective." *Review of Economics and Statistics* 99 (2): 281–90.

Parry, Ian, Chandara Veung, and Dirk Heine. 2015. "How Much Carbon Pricing Is in Countries' Own Interests? The Critical Role of Co-Benefits." *Climate Change Economics* 6 (0) 4: 1550019.

Popp, David, Ivan Haščič, and Neelaskshi Medhi. 2011. "Technology and the Diffusion of Renewable Energy." *Energy Economics* 33 (4): 648–62.

Popp, David, Jacquelyn Pless, Ivan Haščič, and Nick Johnstone. 2020. "Innovation and Entrepreneurship in the Energy Sector." NBER Working Paper 27145, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Rodríguez, Miguel Cárdenas, Ivan Haščič, Nick Johnstone, Jérôme Silva, and Antoine Ferey. 2015. "Renewable Energy Policies and Private Sector Investment: Evidence from Financial Microdata." *Environmental and Resource Economics* 62 (1): 163–88.

Smith, Michael G., and Johannes Urpelainen. 2014. "The Effect of Feed-in Tariffs on Renewable Electricity Generation: An Instrumental Variables Approach." *Environmental and Resource Economics* 57 (3): 367–92.

Stavropoulos, Spyridon, and Martijn J. Burger. 2020. "Modelling Strategy and Net Employment Effects of Renewable Energy and Energy Efficiency: A Meta-Regression." *Energy Policy* 136 (111047).

Stern, Nicholas. 2007. *The Economics of Climate Change: The Stern Review*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

الملحق الإحصائي

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية. ويتألف من سبعة أقسام هي كالتالي: الافتراضات، وما الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، والملحوظات القطرية، والخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

يعرض القسم الأول تلخيصا للافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع معلومات رئيسية مختارة لكل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويقدم القسم السادس معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية (تتضمن هذه الوثيقة الملحق الإحصائي ألف أما الملحق الإحصائي باء فهو متاح إلكترونياً على الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO).

وقد أُعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٠. وتظهر الأرقام ذات الصلة بالفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ بنفس درجة العناية المتوخاة في البيانات التاريخية لمجرد التيسير؛ وحيث إن هذه الأرقام مجرد توقعات، فلا يتوقع أن تكون بنفس الدرجة من الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ٢٤ يوليو إلى ٢١ أغسطس ٢٠٢٠. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، تشير هذه الافتراضات إلى بلوغ متوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٣٩١ و١,٤٣٠، ومتوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل اليورو ١,١٤٣ و١,٢٣٠ ومتوسط سعر تحويل الين مقابل الدولار الأمريكي ١٠٧,٢ و١٠٥,٩، على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض بلوغه ٤١,٦٩ دولار للبرميل في ٢٠٢٠ و٤٦,٧٠ دولار للبرميل في ٢٠٢١.

ويُفترض كذلك مواصلة السلطات الوطنية تنفيذ السياسات المعتمدة لديها. ويقدم الإطار ألف–١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا على صعيد السياسات والتي تستند إليها التوقعات في اقتصادات مختارة.

وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض بلوغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ٠,٧٪ في ٢٠٢٠ و٠,٤٪ في ٢٠٢١، ومتوسط سعر الفائدة في مؤشر ليبور على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو –٠,٤٪ في عام ٢٠٢٠ و–٠,٥٪ في عام ٢٠٢١، ومتوسط سعر الفائدة في مؤشر ليبور على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني ٠,٠٪ في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

وجدير بالذكر أنه فيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو وعملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩، على النحو المبين في الإطار ٥–٤ من عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع كذلك الإطار ٥–٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على تفاصيل كيفية تحديد أسعار التحويل:

١ يورو	= ١٣,٧٦٠٣	شلن نمساوي
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
	= ٠,٥٨٥٢٧٤	جنيه قبرصي[١]
	= ١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
	= ١٥,٦٤٦٦	كرون استوني[٢]
	= ٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
	= ٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
	= ٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية[٣]
	= ٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه آيرلندي
	= ١,٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
	= ٠,٧٠٢٨٠٤	لاتس لاتفي[٤]
	= ٣,٤٥٢٨٠	ليتاس ليتواني[٥]
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
	= ٠,٤٢٩٣٠	ليرة مالطية[١]
	= ٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
	= ٢٠٠,٤٨٢	إسكودو برتغالي
	= ٣٠,١٢٦٠	كورونا سلوفاكية[٦]
	= ٢٣٩,٦٤٠	تولار سلوفيني[٧]
	= ١٦٦,٣٨٦	بيزيتا إسبانية

١ تم تحديد السعر في أول يناير ٢٠٠٨.
٢ تم تحديد السعر في أول يناير ٢٠١١.
٣ تم تحديد السعر في أول يناير ٢٠٠١.
٤ تم تحديد السعر في أول يناير ٢٠١٤.
٥ تم تحديد السعر في أول يناير ٢٠١٥.
٦ تم تحديد السعر في أول يناير ٢٠٠٩.
٧ تم تحديد السعر في أول يناير ٢٠٠٧.

ما الجديد

- في أعقاب الإصدار الأخير من مسح «برنامج المقارنات الدولية» لعام ٢٠١٧ حول معايير تعادل القوى الشرائية، تم تحديث تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لأوزان تعادل القوى الشرائية وإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الإطار ١–١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- بدءا من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تُعرض البيانات والتنبؤات المتعلقة بكل من بنغلاديش وتونغا على أساس السنة المالية.
- بيانات الضفة الغربية وغزة مدرجة حاليا في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. تمت إضافة الضفة الغربية وغزة إلى المجموعة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٥ اقتصادا الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشترك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القُطرية بانتظام على أساس افتراضات شاملة متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاسا للمعلومات المأخوذة من الهيئات المصدرية الوطنية والمنظمات الدولية.

وتتسق عموما البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقا لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وقد تمت بالفعل مواءمة جميع المعايير الإحصائية للقطاعات المختلفة والتي يضعها صندوق النقد الدولي– أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ – مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعبر هذه المعايير عن مدى اهتمام صندوق النقد الدولي بصفة خاصة بالمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جديا عملية مواءمة البيانات القُطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات تماما مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قُطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تتواءم سوى جزئيا مع هذه الأدلة. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المُحدَّثة، بالنسبة لكثير من البلدان، لن يكون له سوى أثر طفيف على الأرصدة والمجملات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير جزئيا وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.[١]

وتُستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ورغم محاولة مواءمة بيانات إجمالي وصافي الدين وفقا للتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعاريف الرسمية نتيجة نقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة في البلدان المعنية. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وإمكانية مقارنتها على المستوى الدولي، فإن الفروق في نطاق تغطية القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على نحو شامل. ومع توافر مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات قد يترتب عليها إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللاطلاع على توضيحات بالنسبة للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمعة للمجموعات القُطْرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويُعَبَّر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة،[٢] ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُستخدم متوسطات مرجحة حسابيا لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية – ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمعة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجملات النقدية في المجموعات القُطْرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاث السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمعة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي

[١] يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ويتوقع اتباع نمط مشابه في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. يرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

[٢] تُحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

للمجموعة.[٣] ومعدلات التضخم السنوية هي تغيرات بالنسب المئوية البسيطة عن السنوات السابقة، باستثناء في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمعة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع البيانات للبلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المحددة.

يتم تصحيح الأرقام المجمعة لجميع قطاعات منطقة اليورو، ما لم يُذكر خلاف ذلك، لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة. وتُستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدَّلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، باستثناء قبرص وآيرلندا والبرتغال وإسبانيا والتي تقوم بإبلاغ البيانات المعدَّلة لاستبعاد الآثار التقويمية. وبالنسبة للبيانات قبل عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعة.

الأرقام المجمعة لبيانات المالية العامة هي مجملات البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من القوى العاملة للمجموعة.

الأرقام المجمعة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات.

غير أن الأرقام المجمعة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب مئوية في كل بلد على حدة مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

وتُحتسب الأرقام المجمعة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

وتشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول (واو) في الملحق الإحصائي قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.

وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام عن عام ٢٠١٩ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» في الملحق الإحصائي قوائم بآخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، ومؤشرات ميزان المدفوعات لكل بلد.

ملحوظات قُطرية

فيما يخص ألبانيا، تم إعداد التوقعات قبل بعثة المناقشات الأولى في إطار المراقبة اللاحقة للبرنامج التي اختتمت أعمالها في ٢٨ سبتمبر وبالتالي فإنها لا تعكس التحديثات التي تم إدخالها أثناء البعثة.

وفيما يخص الأرجنتين، تم استبعاد متغيرات المالية العامة، والتضخم من النشر للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٥ و٢٠٢٠–٢٠٢٥، بالترتيب، لأنها ترتبط إلى حد كبير بالمفاوضات حول البرنامج التي لم يتخذ قرار بشأنها بعد. ويبدأ مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي الوطني للأرجنتين في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترات السابقة، كانت بيانات مؤشر أسعار المستهلكين في الأرجنتين تعكس بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (في الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (في الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظرا لضعف القدرة على مقارنة هذه السلاسل من البيانات نتيجة الفروق في التغطية الجغرافية، والأوزان، وأخذ العينات، والمنهجية، فإن عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا يتضمن متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلكين للفترة من ٢٠١٤–٢٠١٦ ومعدل التضخم في نهاية الفترة ٢٠١٥–٢٠١٦. كذلك أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل في ديسمبر ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة جديدة من البيانات متاحة بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

وفيما يخص أستراليا، لا تعكس التوقعات بيانات الموازنة العامة للكومنولث في ٦ أكتوبر، نظرا لصدورها بعد التاريخ النهائي (٢٨ سبتمبر) لإدراجها في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

أما البيانات والتنبؤات الخاصة ببنغلاديش فتُعرض على أساس السنة المالية بدءا من عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. غير أن مجملات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية التي تشمل بنغلاديش تستند إلى بيانات السنة التقويمية.

وفي بيلاروس، تم إعداد التوقعات قبل انعقاد الانتخابات الرئاسية في ٩ أغسطس ٢٠٢٠.

وتشمل سلسلة بيانات المالية العامة في الجمهورية الدومينيكية ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد العوامل الدورية وهي عن القطاع العام الموحد (الذي يتضمن الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي)؛ أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي عن الحكومة المركزية.

وبالنسبة لبيانات المالية العامة في إكوادور فهي انعكاس لصافي الإقراض/الاقتراض للقطاع العام غير المالي. وتعكف السلطات الإكوادورية حاليا، بدعم فني من الصندوق، على

[٣] راجع الإطار ١–١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ للاطلاع على موجز عن الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، و«الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية» في مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يوليو ٢٠١٤، والإطار ألف–٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف–١ في عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضا Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing Power Parity Based Weights for the *World Economic Outlook*," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106–23.

إجراء تعديلات في بيانات المالية العامة التاريخية بالنسبة لصافي إقراض/اقتراض القطاع العام غير المالي، خلال الفترة من ٢٠١٢–٢٠١٧، بهدف تصحيح الأخطاء الإحصائية المكتشفة مؤخرا في إعداد البيانات على مستوى الحكومات دون القومية وفي مدى الاتساق بين البيانات فوق الخط وبيانات التمويل حسب القطاعات الفرعية.

ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند وفق الحسابات القومية مع اعتماد سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة الأساس للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١، وبعد ذلك تكون سنة الأساس هي ٢٠١١/٢٠١٢.

وفيما يخص لبنان، تم حذف التوقعات بالنسبة للفترة من ٢٠٢١–٢٠٢٥ نتيجة ارتفاع درجة عدم اليقين بشأنها.

وعلى خلفية الحرب الأهلية وضعف القدرات، تتراجع إمكانية الاعتماد على بيانات ليبيا، ولا سيما ما يتعلق بالحسابات القومية والتوقعات على المدى المتوسط.

وتُستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

وتتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة في أوكرانيا بدءا من عام ٢٠٠٠ وتُستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠.

واعتبارا من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب قانون جديد ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط. وتقيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات وتوقعات الفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تبلغ ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، وصفر٪ في الأعوام التالية. راجع التقرير القُطْري رقم ١٩/٦٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي للاطلاع على مزيد من التفاصيل.[٤] ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/الاقتراض.

وفي عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة لأوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تنقيح البيانات التاريخية. ووفقا لهذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة – والتي تُستبعد منها بيانات البنك المركزي – فإن أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي لا يتم ترصيدها في بيانات الدين. وفي هذا السياق، فإن سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في الماضي للبنك المركزي تشكل الآن جزءا من دين القطاع العام غير المالي. أما بيانات الدين الإجمالي والصافي عن الفترة ٢٠٠٨–٢٠١١ فهي تقديرات أولية.

وبالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية في فنزويلا، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية كأساس للتوقعات، فإنها تزداد تعقيدا بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم فهم البَيانات المبلغة بشكل تام، والصعوبات في تفسير بعض المؤشرات الاقتصادية التي تُبَلِّغها في ظل التطورات الاقتصادية. وحسابات المالية العامة تشمل الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك (FOGADE)، وعينة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليوس دي فنزويلا» (PDVSA)، أما بيانات ٢٠١٨–٢٠١٩ فهي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغة أنه ينبغي الحذر عند تفسير توقعات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، يتم تقدير إجمالي الناتج المحلي الاسمي بافتراض ارتفاع مخفِّض إجمالي الناتج المحلي بما يتسق مع توقعات خبراء الصندوق لمتوسط معدل التضخم. وتعد توقعات نسبة الدين الخارجي العام إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام تقديرات خبراء الصندوق لمتوسط سعر الصرف خلال العام. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمعة في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي عام ٢٠١٩ استحدثت السلطات في زيمبابوي عملة دولار «نظام التسوية الإجمالية الآنية»، الذي أطلق عليه لاحقا اسم دولار زيمبابوي، وتعمل حاليا على إعادة تقويم إحصاءات حساباتها القومية حسب هذه العملة. وتخضع البيانات الحالية للمراجعة. وقد سبق وقف تداول دولار زيمبابوي في عام ٢٠٠٩، وظلت زيمبابوي تعمل بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٩ في ظل نظام متعدد العملات مع اعتماد الدولار الأمريكي كوحدة الحساب.

تصنيف البلدان

موجز التصنيف القُطْري

تُصنف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، وهما: الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.[٥] ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير قاطعة، سواء اقتصادية أو غير

[٤] راجع تقرير خبراء الصندوق رقم 19/64 حول مشاورات المادة الرابعة مع أوروغواي *Uruguay: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation*, Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2019).

[٥] لا يشير مصطلحا «بلد» أو «اقتصاد»، حسب استخدامهما في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. فبعض الكيانات الإقليمية المذكورة في التقرير لا تشكل دولا، وإن كان يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية بشكل منفصل ومستقل.

اقتصادية، كما أنه تطور بمرور الوقت. ويتمثل الهدف من ذلك في تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» فكرة عامة عن التصنيف القُطري، ويوضح عدد البلدان في كل مجموعة حسب المنطقة مع الإشارة بإيجاز إلى بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القُطْري، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق، كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابع اقتصاداتها.

الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٩ اقتصادا. وتتألف المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة، من أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا. كذلك تُصَنَّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت.

ويعرض الجدول «جيم» قائمة بأسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (عددها ١٥٦) جميع الاقتصادات غير المصنفة كاقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا بأوروبا الوسطى والشرقية)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (والتي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصَنَّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين اقتصادات المركز الدائن الصافي والمركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هاء» العناصر التفصيلية لتكوين الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ويميز معيار التحليل لإيرادات التصدير بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC 3) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITCs 0, 1, 2, 4, and 68)). وتُصَنَّف الاقتصادات ضمن مجموعة من هذه المجموعات إذا تجاوز المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات ٥٠٪ من مجموع صادراتها في المتوسط في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩.

وتركز المعايير المالية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل. وتُصَنَّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي لديها، حال توافره، أقل من صفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو أي تاريخ سابق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠١٩. ويتم التمييز بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.[٦]

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها مؤهلة للمشاركة في مبادرتهما المتعلقة بالديون والمعروفة باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة بحيث تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة ومعقولة.[٧] وقد أفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (محدد بمبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٦ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي)، وسماتها الهيكلية متسقة مع ضعف التنمية والتحولات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية الوثيقة لا تكفي حتى يمكن اعتبارها عموما في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

[٦] خلال الفترة من ٢٠١٥–٢٠١٩، تحمل ٢٧ اقتصادا متأخرات المدفوعات الخارجية أو أبرم اتفاقات لإعادة جدولة ديونه الرسمية أو ديون مصارفه التجارية. ويُشار إلى هذه المجموعة كاقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٩.

[٧] راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative, IMF Pamphlet Series, No. 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

الجدول ألف – التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٩ [١]

(٪ من مجموع المجموعة أو العالم)

		إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		عدد السكان	
	عدد الاقتصادات	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
الاقتصادات المتقدمة	**٣٩**	**١٠٠,٠**	**٤٣,١**	**١٠٠,٠**	**٦٣,٠**	**١٠٠,٠**	**١٤,١**
الولايات المتحدة		٣٧,٠	١٥,٩	١٦,٣	١٠,٣	٣٠,٧	٤,٣
منطقة اليورو	١٩	٢٩,٠	١٢,٥	٤١,٧	٢٦,٣	٣١,٧	٤,٥
ألمانيا		٨,١	٣,٥	١١,٧	٧,٤	٧,٨	١,١
فرنسا		٥,٦	٢,٤	٥,٨	٣,٦	٦,١	٠,٩
إيطاليا		٤,٦	٢,٠	٤,١	٢,٦	٥,٦	٠,٨
إسبانيا		٣,٥	١,٥	٣,١	٢,٠	٤,٣	٠,٦
اليابان		٩,٤	٤,١	٥,٨	٣,٧	١١,٨	١,٧
المملكة المتحدة		٥,٦	٢,٤	٥,٨	٣,٦	٦,٢	٠,٩
كندا		٣,٣	١,٤	٣,٥	٢,٢	٣,٥	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٦	١٥,٧	٦,٨	٢٦,٩	١٦,٩	١٦,١	٢,٣
للتذكرة							
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٧	٧٣,٥	٣١,٧	٥٣,٠	٣٣,٤	٧١,٦	١٠,١
		الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم	الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم	الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم
الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	**١٥٦**	**١٠٠,٠**	**٥٦,٩**	**١٠٠,٠**	**٣٧,٠**	**١٠٠,٠**	**٨٥,٩**
المجموعات الإقليمية							
آسيا الصاعدة والنامية	٣٠	٥٥,٤	٣١,٥	٤٩,١	١٨,٢	٥٦,١	٤٨,٢
الصين		٣٠,٥	١٧,٤	٢٩,١	١٠,٨	٢١,٥	١٨,٥
الهند		١٢,٥	٧,١	٥,٩	٢,٢	٢١,٠	١٨,١
آسيان–٥	٥	١٠,٠	٥,٧	١٢,٥	٤,٦	٨,٨	٧,٦
أوروبا الصاعدة والنامية	١٦	١٣,٤	٧,٦	١٦,٨	٦,٢	٥,٨	٥,٠
روسيا		٥,٤	٣,١	٥,٣	٢,٠	٢,٣	١,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣	١٣,٣	٧,٦	١٣,٧	٥,١	٩,٧	٨,٣
البرازيل		٤,٢	٢,٤	٢,٩	١,١	٣,٢	٢,٨
المكسيك		٣,٤	٢,٠	٥,٤	٢,٠	٢,٠	١,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٣٢	١٢,٦	٧,٢	١٥,٩	٥,٩	١٢,٥	١٠,٧
السعودية		٢,٢	١,٢	٣,١	١,٢	٠,٥	٠,٤
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٥	٥,٤	٣,١	٤,٥	١,٧	١٥,٩	١٣,٦
نيجيريا		١,٤	٠,٨	٠,٨	٠,٣	٣,١	٢,٧
جنوب إفريقيا		١,٠	٠,٦	١,٢	٠,٤	٠,٩	٠,٨
المجموعات التحليلية [٢]							
حسب مصدر إيرادات التصدير							
الوقود	٢٧	١٥,٧	٨,٩	٢٠,٧	٧,٧	١١,٧	١٠,٠
غير الوقود	١٢٨	٨٤,٣	٤٨,٠	٧٩,٣	٢٩,٣	٨٨,٣	٧٥,٨
منها: منتجات أولية	٣٦	٥,٦	٣,٢	٥,٢	١,٩	٩,٢	٧,٩
حسب مصدر التمويل الخارجي							
اقتصادات المركز المدين الصافي	١٢٣	٥٣,٧	٣٠,٦	٥٠,٥	١٨,٧	٦٨,٥	٥٨,٨
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين							
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٥–٢٠١٩	٢٧	٣,٨	٢,٢	٢,٩	١,١	٧,٦	٦,٦
مجموعات أخرى							
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٣٩	٢,٨	١,٦	٢,٠	٠,٧	١١,٩	١٠,٢
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥٩	٨,٢	٤,٦	٧,٤	٢,٨	٢٣,٢	١٩,٩

[١] تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويُعبِّر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

[٢] استبعدت سوريا من مصدر إيرادات التصدير واستبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمعة لمجموعات المركز الخارجي الصافي لنقص البيانات.

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	آيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات أخرى متقدمة		
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	إقليم ماكاو الإداري الخاص[2]	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة[1]	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتوريكو	
إسرائيل	سان مارينو	

[1] أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

[2] أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	آيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

الجدول دال – الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

	الوقود	منتجات أولية غير الوقود
آسيا الصاعدة والنامية		
	بروني دار السلام	كيريباتي
	تيمور–ليشتي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
		جزر مارشال
		بابوا غينيا الجديدة
		جزر سليمان
		توفالو
أوروبا الصاعدة والنامية		
	روسيا	
أمريكا اللاتينية والكاريبي		
	إكوادور	الأرجنتين
	ترينيداد وتوباغو	بوليفيا
	فنزويلا	شيلي
		غيانا
		باراغواي
		بيرو
		سورينام
		أوروغواي
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى		
	الجزائر	أفغانستان
	أذربيجان	موريتانيا
	البحرين	الصومال
	إيران	السودان
	العراق	طاجيكستان
	كازاخستان	أوزبكستان
	الكويت	
	ليبيا	
	عُمان	
	قطر	
	المملكة العربية السعودية	
	تركمانستان	
	الإمارات العربية المتحدة	
	الجمهورية اليمنية	
إفريقيا جنوب الصحراء		
	أنغولا	بنن
	تشاد	بوركينا فاسو
	جمهورية الكونغو	بوروندي
	غينيا الاستوائية	جمهورية إفريقيا الوسطى
	غابون	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	نيجيريا	كوت ديفوار
	جنوب السودان	إريتريا
		غينيا
		غينيا–بيساو
		ليبيريا
		ملاوي
		مالي
		سيراليون
		جنوب إفريقيا
		زامبيا
		زمبابوي

الجدول هاء – الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل

	صافي المركز الخارجي[1]	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[2]	البلدان النامية منخفضة الدخل
آسيا الصاعدة والنامية			
بنغلاديش	*		*
بوتان	*		*
بروني دار السلام	•		
كمبوديا	*		*
الصين	•		
فيجي	*		
الهند	*		
إندونيسيا	*		
كيريباتي	•		*
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	*		*
ماليزيا	*		
ملديف	*		
جزر مارشال	*		
ميكرونيزيا	•		
منغوليا	*		
ميانمار	*		*
ناورو	*		
نيبال	•		*
بالاو	*		
بابوا غينيا الجديدة	*		*
الفلبين	*		
ساموا	*		
جزر سليمان	*		*
سري لانكا	*		
تايلند	*		
تيمور–ليشتي	•		*
تونغا	*		
توفالو	*		
فانواتو	*		
فييت نام	*		*
أوروبا الصاعدة والنامية			
ألبانيا	*		
بيلاروس	*		
البوسنة والهرسك	*		
بلغاريا	*		
كرواتيا	*		
هنغاريا	*		
كوسوفو	*		
مولدوفا	*		*
الجبل الأسود	*		

	صافي المركز الخارجي[1]	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[2]	البلدان النامية منخفضة الدخل
مقدونيا الشمالية	*		
بولندا	*		
رومانيا	*		
روسيا	•		
صربيا	*		
تركيا	*		
أوكرانيا	*		
أمريكا اللاتينية والكاريبي			
أنتيغوا وباربودا	*		
الأرجنتين	•		
أروبا	*		
جزر البهاما	*		
بربادوس	*		
بليز	*		
بوليفيا	*	•	
البرازيل	*		
شيلي	*		
كولومبيا	*		
كوستاريكا	*		
دومينيكا	•		
الجمهورية الدومينيكية	*		
إكوادور	*		
السلفادور	*		
غرينادا	*		
غواتيمالا	*		
غيانا	*	•	
هايتي	*	•	*
هندوراس	*	•	*
جامايكا	*		
المكسيك	*		
نيكاراغوا	*	•	*
بنما	*		
باراغواي	*		
بيرو	*		
سانت كيتس ونيفس	*		
سانت لوسيا	*		
سانت فنسنت وجزر غرينادين	*		
سورينام	*		
ترينيداد وتوباغو	•		
أوروغواي	*		
فنزويلا	•		

الجدول هاء – الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل (تتمة)

	صافي المركز الخارجي[1]	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[2]	البلدان النامية منخفضة الدخل
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى			
أفغانستان	•	•	*
الجزائر	•		
أرمينيا	*		
أذربيجان	•		
البحرين	•		
جيبوتي	*		*
مصر	*		
جورجيا	*		
جمهورية إيران الإسلامية	•		
العراق	•		
الأردن	*		
كازاخستان	*		
الكويت	•		
جمهورية قيرغيزستان	*		*
لبنان	*		
ليبيا	•		
موريتانيا	*	•	*
المغرب	*		
عُمان	*		
باكستان	*		
قطر	•		
المملكة العربية السعودية	•		
الصومال	*	*	*
السودان	*	*	*
الجمهورية العربية السورية[3]	. . .		
طاجيكستان	*		*
تونس	*		
تركمانستان	•		
الإمارات العربية المتحدة	•		
أوزبكستان	•		*
الضفة الغربية وغزة	*		
الجمهورية اليمنية	*		*
إفريقيا جنوب الصحراء			
أنغولا	*		
بنن	*	•	*
بوتسوانا	•		
بوركينا فاسو	*	•	*
بوروندي	*	•	*
كابو فيردي	*		

	صافي المركز الخارجي[1]	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[2]	البلدان النامية منخفضة الدخل
الكاميرون	*	•	*
جمهورية إفريقيا الوسطى	*	•	*
تشاد	*	•	*
جزر القمر	*	•	*
جمهورية الكونغو الديمقراطية	*	•	*
جمهورية الكونغو	*	•	*
كوت ديفوار	*	•	*
غينيا الاستوائية	•		
إريتريا	•	*	*
إسواتيني	•		
إثيوبيا	*	•	*
غابون	•		
غامبيا	*	•	*
غانا	*	•	*
غينيا	*	•	*
غينيا–بيساو	*	•	*
كينيا	*		*
ليسوتو	*		*
ليبريا	*	•	*
مدغشقر	*	•	*
ملاوي	*	•	*
مالي	*	•	*
موريشيوس	•		
موزامبيق	*	•	*
ناميبيا	*		
النيجر	*	•	*
نيجيريا	*		*
رواندا	*	•	*
سان تومي وبرينسيبي	*	•	*
السنغال	*	•	*
سيشيل	*		
سيراليون	*	•	*
جنوب إفريقيا	•		
جنوب السودان[3]	. . .		*
تنزانيا	*	•	*
توغو	*	•	*
أوغندا	*	•	*
زامبيا	*	•	*
زمبابوي	*		*

[1] يشير وجود النقطة (النجمة) إلى أن البلد من بلدان المركز الدائن الصافي (المركز المدين الصافي).
[2] يشير وجود النقطة بدلا من علامة النجمة إلى أن البلد بلغ نقطة الإنجاز، مما يسمح لها بالحصول على التخفيف الكامل للديون والذي تم الالتزام به عند نقطة اتخاذ القرار.
[3] استبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمعة لمجموعات المركز الخارجي الصافي لعدم وجود قاعدة بيانات متكاملة.

الجدول واو– الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية[1]

	الحسابات القومية	مالية الحكومة
جزر البهاما		يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بربادوس		إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بوتسوانا		إبريل/مارس
دومينيكا		يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
إسواتيني		إبريل/مارس
إثيوبيا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
هايتي	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة		إبريل/مارس
الهند	إبريل/مارس	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس	إبريل/مارس
جامايكا		إبريل/مارس
ليسوتو	إبريل/مارس	إبريل/مارس
ملاوي		يوليو/يونيو
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
موريشيوس		يوليو/يونيو
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
ناميبيا		إبريل/مارس
ناورو	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
نيبال	أغسطس/يوليو	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
بورتوريكو	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
رواندا		يوليو/يونيو
سانت لوسيا		إبريل/مارس
ساموا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
سنغافورة		إبريل/مارس
تايلند		أكتوبر/سبتمبر
تونغا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
ترينيداد وتوباغو		أكتوبر/سبتمبر

[1] تشير كل البيانات إلى السنة التقويمية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية

البلد	العملة	الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
أفغانستان	الأفغاني الأفغانستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٣/٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ألبانيا	ليك ألباني	خبراء الصندوق	٢٠١٨	١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الجزائر	دينار جزائري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
أنغولا	كوانزا أنغولي	NSO and MEP	٢٠١٨	٢٠٠٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
أنتيغوا وبربودا	دولار شرق الكاريبي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠٠٦[6]	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	البنك المركزي	٢٠١٩
الأرجنتين	بيزو أرجنتيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
أرمينيا	درام أرميني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
أروبا	فلورين أروبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
أستراليا	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٨/٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
النمسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
أذربيجان	مانات أذربيجان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
جزر البهاما	دولار بهاما	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
البحرين	دينار بحريني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بنغلاديش	تاكا بنغلاديش	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠٦/٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨
بربادوس	دولار بربادوس	NSO and CB	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بيلاروس	روبل بيلاروسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بلجيكا	يورو	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	البنك المركزي	٢٠١٩
بليز	دولار بليز	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بنن	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بوتان	نغولتروم بوتاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١/٢٠٠٠[6]	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨
بوليفيا	بوليفيانو بوليفيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
البوسنة والهرسك	ماركا بوسنية للتحويل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بوتسوانا	بولا بوتسواني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
البرازيل	ريال برازيلي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بروني دار السلام	دولار بروناي	NSO and GAD	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	NSO and GAD	٢٠١٨
بلغاريا	ليف بلغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بوركينا فاسو	فرنك إفريقي	NSO and MEP	٢٠١٨	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بوروندي	فرنك بوروندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
كابو فيردي	إيسكودو كابو فيردي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
كمبوديا	ريل كمبودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
الكاميرون	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
كندا	دولار كندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جمهورية إفريقيا الوسطى	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
تشاد	فرنك إفريقي	البنك المركزي	٢٠١٧	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
شيلي	بيزو شيلي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٣[6]	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الصين	يوان صيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
كولومبيا	بيزو كولومبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جزر القمر	فرنك جزر القمر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠٧	...	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فرنك كونغو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	البنك المركزي	٢٠١٩
جمهورية الكونغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
كوستاريكا	كولون كوستاريكي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	البنك المركزي	٢٠١٩

استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة[3]
من ١٩٩٦
من ٢٠٠٥
من ٢٠٠٠
من ١٩٨٠
من ١٩٩٥
من ١٩٩٤
من ٢٠٠٥
من ١٩٩٥
من ٢٠٠٠
من ١٩٩٦
من ٢٠١١
من ١٩٨٠
من ٢٠٠٣
من ٢٠٠٥
من ٢٠٠٧

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
أفغانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	NSO, MoF, and CB	٢٠١٨	BPM 6
ألبانيا	خبراء الصندوق	٢٠١٨	١٩٨٦	CG,LG,SS,MPC, NFPC	...	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
الجزائر	البنك المركزي	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
أنغولا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	...	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
أنتيغوا وبربودا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
الأرجنتين	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
أرمينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
أروبا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
أستراليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٤	CG,SG,LG,TG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
النمسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
أذربيجان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	...	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
جزر البهاما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5
البحرين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بنغلاديش	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	...	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
بربادوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	١٩٨٦	BCG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5
بيلاروس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بلجيكا	البنك المركزي	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بليز	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,MPC	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بنن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
بوتان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
بوليفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS,NMPC, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
البوسنة والهرسك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بوتسوانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
البرازيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بروني دار السلام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	...	CG, BCG	النقدية	NSO, MEP, and GAD	٢٠١٨	BPM 6
بلغاريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بوركينا فاسو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الالتزامات	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
بوروندي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6
كابو فيردي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	BPM 6
كمبوديا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
الكاميرون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,NFPC, NMPC	مزيج	وزارة المالية	٢٠١٨	BPM 6
كندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS، أخرى	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
جمهورية إفريقيا الوسطى	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 5
تشاد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٣	BPM 5
شيلي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
الصين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	...	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	النقدية	قسم الإدارة العامة	٢٠١٩	BPM 6
كولومبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	...	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
جزر القمر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي و خبراء الصندوق	٢٠١٨	BPM 5
جمهورية الكونغو الديمقراطية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
جمهورية الكونغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6
كوستاريكا	وزارة المالية و/أو الخزانة و البنك المركزي	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
كوت ديفوار	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
كرواتيا	كونا كرواتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
قبرص	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الجمهورية التشيكية	كورونة تشيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الدانمرك	كرونة دانمركي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جيبوتي	فرنك جيبوتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
دومينيكا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الجمهورية الدومينيكية	بيزو دومينيكي	البنك المركزي	٢٠١٨	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٧	البنك المركزي	٢٠١٩
إكوادور	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO and CB	٢٠١٩
مصر	جنيه مصري	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٧/٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩
السلفادور	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
غينيا الاستوائية	فرنك إفريقي	MEP and CB	٢٠١٧	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٩
إريتريا	ناكفا إريترية	خبراء الصندوق	٢٠١٨	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
إستونيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
إسوتيني	ليلانغيني سوازيلندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
إثيوبيا	بير إثيوبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٦/٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
فيجي	دولار فيجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
فنلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
فرنسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
غابون	فرنك إفريقي	وزارة المالية	٢٠١٩	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
غامبيا	دلاسي غامبيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
جورجيا	لاري جورجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ألمانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
غانا	سيدى غانى	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
اليونان	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
غرينادا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
غواتيمالا	غويتزال غواتيمالي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
غينيا	فرنك غيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
غينيا–بيساو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
غيانا	دولار غيانا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٢[6]	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
هايتي	غورد هايتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	١٩٨٧/١٩٨٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨
هندوراس	لمبيرا هندوراسي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	دولار هونج كونج	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
هنغاريا	فورينت هنغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	المنظمات الدولية الاقتصادية	٢٠١٩
آيسلندا	كرونا آيسلندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
الهند	روبية هندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٢/٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩
إندونيسيا	روبية اندونيسية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
إيران	ريال إيراني	البنك المركزي	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٢/٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨
العراق	دينار عراقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣/١٩٦٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
آيرلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
إسرائيل	شيكل اسرائيلى جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
إيطاليا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جامايكا	دولار جامايكا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
كوت ديفوار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
كرواتيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
قبرص	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
الجمهورية التشيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
الدانمرك	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
جيبوتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
دومينيكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
الجمهورية الدومينيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS,NMPC	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
إكوادور	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,SG,LG,SS,NFPC	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
مصر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	CG,LG,SS,MPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 5
السلفادور	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,LG,SS, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
غينيا الاستوائية	MoF and MEP	٢٠١٧	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 5
إريتريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
إستونيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١/١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
إسوتيني	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
إثيوبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	١٩٨٦	CG,SG,LG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠/٢٠١٩	BPM 5
فيجي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
فنلندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
فرنسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
غابون	خبراء الصندوق	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5
غامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠١٨	BPM 5
جورجيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
ألمانيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
غانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
اليونان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
غرينادا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	الحكومة المركزية	الالتزامات	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
غواتيمالا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
غينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	CB and MEP	٢٠١٩	BPM 6
غينيا–بيساو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
غيانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,SS,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
هايتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 5
هندوراس	ووزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS، أخرى	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
هنغاريا	MEP and NSO	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS,NMPC	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
آيسلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
الهند	MoF and IMF staff	٢٠١٩/٢٠١٨	١٩٨٦	CG,SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
إندونيسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
إيران	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 5
العراق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
آيرلندا	MoF and NSO	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
إسرائيل	MoF and NSO	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS	...	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
إيطاليا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
جامايكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠/٢٠١٩	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
اليابان	ين ياباني	قسم الإدارة العامة	٢٠١٩	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	قسم الإدارة العامة	٢٠١٩
الأردن	دينار أردني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
كازاخستان	تنغ كازاخستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٤	البنك المركزي	٢٠١٩
كينيا	شلن كينيي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
كيريباتي	دولار استرالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		خبراء الصندوق	٢٠١٧
كوريا	وون كوريا الجنوبية	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
كوسوفو	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الكويت	دينار كويتي	MEP and NSO	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO and MEP	٢٠١٩
جمهورية قيرغيزستان	سوم قيرغيزستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كب لاوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
لاتفيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
لبنان	ليرة لبنانية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩
ليسوتو	لوتي ليسوتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
ليبيريا	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠١٨	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩
ليبيا	دينار ليبي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٧	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ليتوانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
لكسمبرغ	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
إقليم ماكاو الإداري الخاص	باتاكا ماكاوية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
مدغشقر	أرياري مالاغاشي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ملاوي	كواشا مالاوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١١	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ماليزيا	رينجت ماليزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ملديف	روفية ماليدفية	MoF and NSO	٢٠١٩	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩
مالي	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
مالطا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جزر مارشال	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٠٤/٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧
موريتانيا	أوقية موريتانية جديدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
موريشيوس	روبية موريشيوس	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
المكسيك	بيزو مكسيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ميكرونيزيا	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٠٤/٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧
مولدوفا	لاو مولدوفي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
منغوليا	توغروج منغولي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الجبل الأسود	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
المغرب	درهم مغربي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
موزامبيق	موتيكال موزمبيقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
ميانمار	كيات ميانمار	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٦/٢٠١٥	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨
ناميبيا	دولار ناميبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ناورو	دولار أسترالي	...	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠٧/٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩
نيبال	روبية نيبالية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١/٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨
هولندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
نيوزيلندا	دولار نيوزيلندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠/٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
نيكاراغوا	كوردوبا نيكاراغوا	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٤	البنك المركزي	٢٠١٩
النيجر	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
نيجيريا	نيرا نيجيري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
مقدونيا الشمالية	دينار مقدوني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
النرويج	كرون نرويجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
اليابان	قسم الإدارة العامة	٢٠١٨	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	BPM 6
الأردن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
كازاخستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
كينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
كيريباتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	BPM 6
كوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
كوسوفو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	...	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
الكويت	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
جمهورية قيرغيزستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	...	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
لاتفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
لبنان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠١٩	BPM 5
ليسوتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
ليبيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
ليبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6
ليتوانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
لكسمبرغ	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
إقليم ماكاو الإداري الخاص	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	BPM 6
مدغشقر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
ملاوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	NSO and GAD	٢٠١٨	BPM 6
ماليزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
جزر المالديف	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
مالي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
مالطا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
جزر مارشال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 6
موريتانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
موريشيوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
المكسيك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,SS,NMPC,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
ميكرونيزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٠١	CG,SG	...	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 6
مولدوفا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
منغوليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
الجبل الأسود	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١/١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
المغرب	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	GAD	٢٠١٩	BPM 6
موزامبيق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	CG,SG	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
ميانمار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٤	CG,NFPC	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
ناميبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
ناورو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
نيبال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 5
هولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
نيوزيلندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
نيكاراغوا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠١٨	BPM 6
النيجر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
نيجيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
مقدونيا الشمالية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
النرويج	NSO and MoF	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
عمان	ريال عماني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
باكستان	روبية باكستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠٦/٢٠٠٥[6]	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩
بالاو	دولار أمريكي	وزارة المالية	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٥/٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		وزارة المالية	٢٠١٩/٢٠١٨
بنما	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بابوا غينيا الجديدة	كينا بابوا غينيا الجديدة	NSO and MoF	٢٠١٥	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥
باراغواي	غواراني باراغواي	البنك المركزي	٢٠١٨	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠١٨
بيرو	سول بيروفي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩
الفلبين	بيزو فلبيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بولندا	زلوتي بولندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
البرتغال	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
بورتوريكو	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	١٩٥٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨
قطر	ريال قطري	NSO and MEP	٢٠١٩	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO and MEP	٢٠١٩
رومانيا	اللو الروماني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
روسيا	روبل روسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
رواندا	فرنك رواندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
ساموا	تالا ساموا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨
سان مارينو	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٧	أخرى		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
ساو تومي وبرينسيبي	دوبرا ساو تومي وبرينسيبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
المملكة العربية السعودية	ريال سعودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
السنغال	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
صربيا	دينار صربي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سيشيل	روبية سيشيل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سيراليون	ليون سيراليون	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سنغافورة	دولار سنغافورة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الجمهورية السلوفاكية	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سلوفينيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جزر سليمان	دولار جزر سليمان	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الصومال	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩
جنوب أفريقيا	راند جنوب أفريقيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
جنوب السودان	جنيه جنوب السودان	مكتب الإحصاء القومي و خبراء الصندوق	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
إسبانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سري لانكا	روبية سريلانكية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سانت كيتس ونيفيس	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سانت لوسيا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
السودان	جنيه سوداني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	١٩٨٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سورينام	دولار سورينامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
عمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
باكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠/٢٠١٩	BPM 6
بالاو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	...	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
بنما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS,NFPC	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
بابوا غينيا الجديدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
باراغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS,MPC, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
بيرو	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5
الفلبين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بولندا	MoF ad NSO	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
البرتغال	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
بورتوريكو	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٠١	...	الاستحقاق	...	...	...
قطر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠١٩	BPM 5
رومانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
روسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
رواندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	CG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
ساموا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
سان مارينو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	...	الحكومة المركزية	...	أخرى	٢٠١٨	...
ساو تومي وبرينسيبي	وزارة المالية والجمارك	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
المملكة العربية السعودية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
السنغال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠١٩	BPM 6
صربيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١/١٩٨٦	CG,SG,LG,SS, other	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
سيشيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧	BPM 6
سيراليون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
سنغافورة	MoF ad NSO	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
الجمهورية السلوفاكية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
سلوفينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
جزر سليمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
الصومال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5
جنوب أفريقيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS, other	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
جنوب السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة، وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٩	...	الحكومة المركزية	النقدية	MoF, NSO, and MEP	٢٠١٨	BPM 6
إسبانيا	MoF ad NSO	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
سري لانكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
سانت كيتس ونيفيس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
سانت لوسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨/٢٠١٧	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
سانت فنسنت وجزر غرينادين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
سورينام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
السويد	كرونة سويدي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سويسرا	فرنك سويسري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
سوريا	ليرة سورية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١١
مقاطعة تايوان الصينية	دولار تايواني جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
طاجيكستان	ساماني طاجيكستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
تنزانيا	شلن تنزاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
تايلند	البات التايلندي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٨	٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٩
تيمور–ليشتي	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٥[6]	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
توغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
تونغا	بانغا تونغي	البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٧/٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨
ترينيداد و توباغو	دولار ترينيداد و توباغو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
تونس	دينار تونسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
تركيا	ليرة تركية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
تركمانستان	مانات تركمان جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
توفالو	دولار أسترالي	مستشاري PFTAC	٢٠١٨	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨
أوغندا	شلن أوغندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٩/٢٠١٨
أوكرانيا	هريفنيا أوكرانية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الإمارات العربية المتحدة	درهم إماراتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
المملكة المتحدة	جنيه بريطاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الولايات المتحدة	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
أوروغواي	بيزو أوروغواي	البنك المركزي	٢٠١٩	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
أوزبكستان	سوم أوزبكستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠١٩
فانواتو	فاتو فانواتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
فنزويلا	بوليفار سوبيرانو فنزويلي	البنك المركزي	٢٠١٨	١٩٩٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠١٩
فييت نام	دونغ فيتنامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
الضفة الغربية وغزة	شيقل اسرائيلي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
اليمن	ريال يمني	خبراء الصندوق	٢٠١٩	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO, CB and IMF staff	٢٠١٩
زامبيا	كواشا زامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩
زيمبابوي	دولار زيمبابوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٢	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
السويد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	BPM 6
سويسرا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
سوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٩	BPM 5
مقاطعة تايوان الصينية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
طاجيكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
تنزانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية, الحكومة المحلية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
تايلند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٠١	CG,BCG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
تيمور–ليشتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
توغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
تونغا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	CB and NSO	٢٠١٩/٢٠١٨	BPM 6
ترينيداد و توباغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩/٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
تونس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5
تركيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS, other	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
تركمانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية, الحكومة المحلية	النقدية	NSO and IMF staff	٢٠١٥	BPM 6
توفالو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	...	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠١٢	BPM 6
أوغندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
أوكرانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
الإمارات العربية المتحدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	CG,BCG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
المملكة المتحدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية, الحكومة المحلية	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
الولايات المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
أوروغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	CG,LG,SS, NFPC NMPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
أوزبكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	CB and MEP	٢٠١٩	BPM 6
فانواتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
فنزويلا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	BCG,NFPC, SS, Other	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
فييت نام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 5
الضفة الغربية وغزة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	BPM 6
اليمن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية, الحكومة المحلية	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠١٩	BPM 5
زامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
زيمبابوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	CB and MoF	٢٠١٨	BPM 6

ملحوظة: BPM= دليل ميزان المدفوعات ؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

[1] CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

[2] سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها فترات أخرى والتي تظهر الأسعار في مقام نسب السعر المستخدمة في حساب المؤشر .

[3] استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة يسمح للبلدان قياس نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر دقة عن طريق الحد من أو إلغاء التحيز السالب في سلسلة حجم مبنية على الأرقام القياسية حيث أن مكونات متوسط الحجم تستخدم أوزان ترجيحية مأخوذة من سنة سابقة ليست بعيدة.

[4] BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = هيئات القطاع العام النقدي، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = هيئات القطاع العام غير المالي؛NMPC = هيئات القطاع العام المالي غير النقدي؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صناديق الضمان الاجتماعي؛ TG = الحكومات الإقليمية.

[5] معايير المحاسبة؛ A= (الاستحقاق): المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C= (النقدية): المحاسبة على أساس النقد؛ CB= (الالتزامات): المحاسبة على أساس الالتزامات؛ Mixed= (مزيج): مزيج من المحاسبة على اساس النقد والاستحقاق.

[6] سنة الأساس لا تساوي ١٠٠ لأنه لا يتم قياس إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنفس الطريقة التي يقاس بها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، أو يتم تعديل البيانات موسميا.

الإطار ألف–١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عادة إلى الموازنات المعلنة رسميا والمعدلة حسب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي وتوقعات نتائج المالية العامة. وفي حالة عدم الإعلان رسميا عن الموازنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرجح تنفيذها. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح الذي تنتهجه السياسات. وفي حالة عدم توافر المعلومات الكافية لخبراء الصندوق لتقدير خطط السلطات بشأن الموازنة وتوقعات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضا لافتراضات محددة تستخدم في بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضا الجداول «باء–٥» إلى «باء–٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).[١]

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة بالنسبة لنتائج الموازنة وخطط الموازنة للحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم، وتدابير المالية العامة التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاءات الأسترالي؛ ومراجعات منتصف السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ لحكومة الكومنولث وحكومات الولايات، وتقرير «الآفاق الاقتصادية والمالية العامة» الصادر في يوليو ٢٠٢٠، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة إلى البيانات المستمدة من مكتب «إحصاءات النمسا»، وتوقعات السلطات، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى برنامج الاستقرار خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ (الذي لا يغطي سوى سنتين بسبب صدمة جائحة كوفيد–١٩)، ومشروع خطة الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠، والمعلومات الأخرى المتاحة بشأن خطط المالية العامة التي وضعتها السلطات، مع إجراء تعديلات عليها لمراعاة افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٠ تعكس الإعلانات بشأن السياسات كما في ٣١ يوليو. وبالنسبة لإعلانات السياسات على المدى المتوسط فهي تفترض الامتثال للحد الأقصى للإنفاق بموجب الدستور.

كندا: تُحدد التوقعات باستخدام تنبؤات السيناريو الأساسي في الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٩، وتقرير «Economic and Fiscal Snapshot 2020»، وأحدث مستجدات موازنات المقاطعات. ويجري خبراء الصندوق بعض التعديلات لمراعاة عوامل منها التنبؤات حسب الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضا آخر البيانات الإحصائية الصادرة عن الحسابات الاقتصادية القومية من مؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

شيلي: تستند التوقعات إلى تقارير المالية العامة ربع السنوية الصادرة عن السلطات، والمعدلة لمراعاة توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس.

الصين: تشير التقديرات إلى حدوث توسع كبير في المالية العامة في عام ٢٠٢٠ استنادا إلى الإجراءات الضريبية والمتعلقة بالإنفاق المدرجة في الموازنة العامة والتي تم الإعلان عنها لموازنة أثر التبعات الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩. وبالنسبة لعام ٢٠٢١ من المتوقع حدوث توسع ضئيل نظرا لتوقعات بقاء فجوة الناتج كبيرة نسبيا.

الدانمرك: تتسق التقديرات لعام ٢٠٢٠ مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسبما يكون ملائما وفق الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وبالنسبة لعام ٢٠٢١، تشمل التوقعات أهم سمات خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات.

فرنسا: تقديرات عام ٢٠١٩ وتوقعات عام ٢٠٢٠ وما بعده تستند إلى التدابير التي نص عليها قانون موازنة عام ٢٠١٨، وقانون موازنة عام ٢٠١٩، وقانون الموازنة لعام ٢٠٢٠، والمعدلة لمراعاة الفروق في الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية، وتوقعات الإيرادات. وتعكس بيانات المالية العامة التاريخية التعديلات والتحديثات المدخلة في مايو ٢٠١٩ على حسابات المالية العامة وبيانات الدين والحسابات القومية التاريخية.

ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠٢٠ والأعوام اللاحقة إلى برنامج الاستقرار لعام ٢٠٢٠، والموازنات التكميلية، وتحديثات البيانات من هيئة الإحصاءات القومية ووزارة المالية، المعدلة لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق والافتراضات المتعلقة بأوجه مرونة الإيرادات. وتشمل تقديرات إجمالي الدين

[١] تعرَّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، المصحح لمراعاة عوامل لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويُحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين. وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي أجواء كثيفة من عدم اليقين.

الإطار ألف-١ (تابع)

محافظ الأصول متراجعة القيمة والأعمال الثانوية المحولة إلى المؤسسات التي في سبيلها إلى التصفية وغيرها من العمليات المساندة للقطاع المالي والاتحاد الأوروبي.

اليونان: تعكس البيانات التاريخية منذ ٢٠١٠ التعديلات التي تتسق مع تعريف الرصيد الأولي في إطار الرقابة المعززة بشأن اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات المالية العامة التي وضعتها السلطات بشأن النفقات في الأجل المتوسط.

هنغاريا: تنطوي توقعات المالية العامة على توقعات خبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠٢٠.

الهند: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات تنفيذ الموازنة. وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط المالية العامة التي وضعتها السلطات مع التعديلات التي أضيفت وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على مستوى الحكومات دون المركزية بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام.

إندونيسيا: تتفق توقعات صندوق النقد الدولي مع الإلغاء التدريجي للدفعة المالية التنشيطية في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك عودة عجز المالية العامة إلى أقل من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٣.

آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٠ ومستجدات برنامج الاستقرار لعام ٢٠٢٠.

إسرائيل: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات إحصاءات مالية الحكومة التي أعدها المكتب المركزي للإحصاءات. وتفترض التوقعات التنفيذ الجزئي لحزمتي التدابير المالية التي قدمها البرلمان استجابة لصدمة جائحة كوفيد-١٩.

إيطاليا: تستنير تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي بخطط المالية العامة المتضمنة في موازنة الحكومة لعام ٢٠٢٠ والموازنات التكميلية التي صدرت الموافقة عليها. وتتضمن توقعات الديون رصيد سندات التوفير البريدي.

اليابان: تعكس التوقعات التدابير من المالية العامة التي أعلنتها الحكومة، كما في ١١ سبتمبر، مع تعديلات لمراعاة افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تنطوي تنبؤات الأجل المتوسط على المسار متوسط الأجل لرصيد المالية العامة الكلي في موازنة عام ٢٠٢١ وخطة المالية العامة متوسطة الأجل المعلنة في موازنة عام ٢٠٢١، وتعديلات خبراء الصندوق.

المكسيك: تسترشد توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٠ بالموازنة المعتمدة ولكن مع مراعاة الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-١٩ على نتائج المالية العامة، بينما تفترض التوقعات لعام ٢٠٢١ والأعوام التالية الامتثال للقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية. وتعكس التوقعات البيانات المتاحة حتى ٣١ أغسطس ٢٠٢٠. وبالتالي فإنها لا تأخذ في الحسبان مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠٢١.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ إلى تنبؤات خبراء الصندوق وتستنير بخطة مشروع الموازنة التي وضعتها السلطات وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية». وقد تم تعديل البيانات التاريخية في أعقاب قيام المكتب المركزي للإحصاء بإصدار بيانات الاقتصاد الكلي المعدلة في شهر يونيو ٢٠١٤ نتيجة اعتماد «النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية» (ESA 2010)، والتعديلات في مصادر البيانات.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدتها السلطات، المعدلة لمراعاة التنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند التوقعات بعد ذلك إلى افتراض عدم حدوث أي تغييرات في السياسات.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى «خطط بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» (FEGPs)، التي أُعدَّت في أكتوبر ٢٠١٨ وتم اعتمادها من مجلس الرقابة. وتماشيا مع افتراضات هذه الخطة، تفترض توقعات الصندوق تقديم مساعدات فيدرالية لإعادة الإعمار بعد أن دمر إعصار ماريا الجزيرة في سبتمبر ٢٠١٧. وتفترض التوقعات أيضا تراجع الإيرادات نتيجة ما يلي: إلغاء التمويل الفيدرالي المخصص لبورتو ريكو بموجب قانون «الرعاية الصحية في المتناول» اعتبارا من عام ٢٠٢٠؛ وإلغاء حوافز الضريبة الفيدرالية اعتبارا من عام ٢٠١٨ التي حيدت آثار «قانون بورتو ريكو رقم ١٥٤» بشأن الشركات الأجنبية؛ وآثار «قانون التخفيضات الضريبية والوظائف» الذي يخفض الميزة الضريبية الممنوحة للشركات الأمريكية التي تقوم بالإنتاج في بورتو ريكو. ونظرا لكثافة أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات، فقد تختلف بعض افتراضات «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» عن افتراضات الصندوق، وخاصة الافتراضات المتعلقة بآثار إصلاح ضريبة الشركات والامتثال الضريبي والتعديلات الضريبية (الرسوم والمعدلات)؛ وتخفيض الدعم والنفقات، وتجميد التكاليف التشغيلية لفاتورة الأجور، وتحسين الحركية؛ وتخفيض المصروفات؛ ورفع كفاءة الرعاية الصحية. وعلى جانب النفقات، تتضمن الإجراءات تمديد العمل بالقانون رقم ٦٦، الذي يتم بموجبه تجميد جانب كبير من الإنفاق الحكومي، حتى نهاية ٢٠٢٠؛ وتخفيض تكاليف التشغيل؛ وتخفيضات في الدعم الحكومي؛ وتخفيضات في الإنفاق على التعليم. ورغم أن افتراضات الصندوق على مستوى السياسات مماثلة للافتراضات في سيناريو «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» بالنسبة للتدابير الكاملة، فإن توقعات الصندوق للإيرادات والنفقات والأرصدة المالية مختلفة عن التوقعات الواردة في الخطة. ويرجع ذلك إلى اثنين من الفروق الجوهرية في المنهجيات المستخدمة: أولهما أن توقعات الصندوق قائمة

الإطار ألف-١ (تابع)

على أساس الاستحقاق، بينما تقوم التوقعات الواردة في «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» على الأساس النقدي. ثانيهما، أن هناك فروقا كبيرة بين افتراضات الاقتصاد الكلي للصندوق والافتراضات الواردة في الخطة.

روسيا: سوف تكون سياسة المالية العامة مضادة للاتجاهات الدورية في عام ٢٠٢٠. وسوف تتسم بدرجة من الانضباط في عام ٢٠٢١ لتعود بعد ذلك للتوافق مع قاعدة المالية العامة في ٢٠٢٢.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات المالية العامة في السيناريو الأساسي الذي وضعه خبراء الصندوق إلى تفهم خبراء الصندوق لسياسات الحكومة المحددة معالمها في موازنة عام ٢٠٢٠ والإجراءات الحكومية المعلنة لمواجهة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-١٩ وتراجع أسعار النفط. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتفهم خبراء الصندوق لسياسة المملكة الحالية لتصدير النفط.

سنغافورة: بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠، تستند التوقعات إلى الموازنة العامة (١٨ فبراير ٢٠٢٠) والموازنات التكميلية اللاحقة (٢٦ مارس، ٦ إبريل، ٢١ إبريل، ٢٦ مايو). ويفترض خبراء الصندوق أن حزم تدابير الدعم للسنة المالية ٢٠٢٠ هي لسنة واحدة فقط؛ وبالنسبة لبقية فترة التوقعات، يفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات.

جنوب إفريقيا: تستند افتراضات المالية العامة إلى مراجعة موازنة عام ٢٠٢٠. وتستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساسا على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملات الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة من ناحية المفاهيم.

إسبانيا: توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٠ تتضمن التدابير الاستنسابية المعتمدة استجابة لأزمة كوفيد-١٩، وزيادات معاشات التقاعد وأجور القطاع العام المقررة بموجب التشريعات، والحد الأدنى الضروري لدعم الدخل. وبالنسبة لتوقعات المالية العامة اعتبارا من ٢٠٢١ والأعوام اللاحقة فهي تفترض انتهاء صلاحية التدابير المؤقتة المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ وعدم حدوث تغيرات أخرى في السياسات. وتعكس توقعات الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ المبالغ المنصرفة بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

السويد: تستند تقديرات المالية العامة لعام ٢٠١٩ إلى البيانات المتاحة من وزارة المالية السويدية. وتستند التوقعات لعام ٢٠٢٠ إلى المعلومات المبدئية عن قانون الموازنة العامة لخريف عام ٢٠٢٠. ويُحسب تأثير التطورات الدورية باستخدام معيار قياس المرونة[٢] لعام ٢٠١٤ الذي وضعته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لمراعاة فجوتي الناتج والتوظيف.

سويسرا: تعكس توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٠ الدفعة التنشيطية الاستنسابية التي أعلنتها السلطات والتي يجيزها سياق قاعدة كبح الدين في «الظروف الاستثنائية».

تركيا: تستند التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الراصد المالي إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى «بيان موازنة ٢٠٢٠» وتعديلاته التقديرية من جانب «مكتب مسؤولية الموازنة». وتعكس توقعات النفقات التدابير المتعلقة بالاستجابة لتفشي فيروس كورونا. وبالإضافة إلى ذلك يتم تعديل توقعات الإيرادات لمراعاة الفروق بين تنبؤات خبراء الصندوق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن هذه المتغيرات في توقعات السلطات للمالية العامة. وتفترض التوقعات انتهاء العمل بالتدابير المتخذة استجابة لتفشي جائحة فيروس كورونا في الوقت المعلن، وكذلك اتخاذ إجراءات تيسيرية إضافية على مستوى المالية العامة مقارنة بالسياسات المعلنة حتى تاريخه وذلك على مدار العامين القادمين لدعم التعافي الاقتصادي، على أن يبدأ ضبط الأوضاع تدريجيا بعد ذلك بهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الدين العام في غضون خمس سنوات. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي»، (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢. ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي قد يكون أو لا يكون، وفقا لخبراء الصندوق، مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني». ويختلف إجمالي الناتج المحلي في العام المالي عن إجمالي الناتج المحلي في العام الحالي. وتُعرَض حسابات المالية العامة على أساس العام المالي. ولا تراعي التوقعات التعديلات المدخلة على الحسابات (بما في ذلك قروض الطلاب) التي تم تنفيذها في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في يناير ٢٠٢٠ والمعدل لمراعاة افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار «قانون الاعتمادات المالية التكميلية للاستعداد لمرض فيروس كورونا ومجابهته» (Coronavirus Preparedness and Response Supplemental Appropriations Act)، و«قانون الاستجابة الأولى لفيروس كورونا للعائلات» (Families First Coronavirus Response Act)، و«برنامج حماية الرواتب» (Paycheck Protection Program)، و«قانون تعزيز الرعاية الصحية» (Health Care Enhancement Act). وأخيرا، تُعدَّل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاسا لتنبؤات خبراء

[٢] راجع دراسة Robert Price, Thai-Thanh Dang, and Yvan Guillemette. "New Tax and Expenditure Elasticity Estimates for EU Budget Surveillance", ضمن أوراق العمل رقم ١١٧٤ الصادرة عن إدارة الاقتصاد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, December 2019).

الإطار ألف-١ (تتمة)

الصندوق بشأن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية — والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ولنظم التقاعد ذات المزايا المحددة — ويتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة. ويجري إعداد البيانات باستخدام نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولدى ترجمتها إلى إحصاءات مالية الحكومة فإن ذلك يجري وفقا للنظام المتبع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتبدأ معظم سلاسل البيانات في عام ٢٠٠١ بسبب نقص البيانات المتاحة.

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. وهذا يعني ضمنا، في معظم الحالات، عدم مسايرة السياسة النقدية لتطورات الدورة الاقتصادية، فترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما توحي المؤشرات الاقتصادية أن التضخم سوف يتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، بينما تنخفض عند وجود مؤشرات توحي بأنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هوامش التراخي الاقتصادي كبيرة. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ٠,٧٪ في ٢٠٢٠ و٠,٤٪ في عام ٢٠٢١ (راجع الجدول ١-١). ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر ٠,٤٪ في عام ٢٠٢٠ و٠,٥٪ في عام ٢٠٢١. ومن المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر صفر٪ في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

الأرجنتين: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع حدوث زيادة حقيقية متواضعة هذا العام وضرورة التمويل النقدي لعجز المالية العامة وإعادة امتصاص هذه السيولة.

أستراليا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع التقارب التدريجي لمعدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف.

كندا: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء صندوق النقد الدولي.

شيلي: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

الصين: يُتوقع أن تكون السياسة النقدية تيسيرية في عام ٢٠٢٠ وتظل داعمة في عام ٢٠٢١ (ولكن بدرجة أقل مقارنة بعام ٢٠٢٠).

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق.

اليونان: أسعار الفائدة تستند إلى أسعار «ليبور» في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع افتراض فارق في العائد بالنسبة لليونان. وتوقعات النقود بمعناها الواسع تقوم على أساس الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية وافتراضات تدفقات الودائع.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة لا يزال ملائما.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم المستهدف من بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع الحفاظ على معدلات التضخم في حدود النطاق المستهدف من البنك المركزي.

إسرائيل: تنطوي الافتراضات على موقف تيسيري متوسط للسياسة النقدية في الأجل القصير وعودة السياسة غير النقدية إلى طبيعتها تدريجيا في الأجل المتوسط.

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشيا مع توقعات السوق.

المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

هولندا: التوقعات النقدية تستند إلى توقعات خبراء الصندوق لسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على السندات باليورو لمدة ستة أشهر.

نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

البرتغال: تستند التوقعات النقدية إلى التوقعات المتعلقة بالقطاع العيني وقطاع المالية العامة.

روسيا: تفترض التوقعات النقدية اعتماد البنك المركزي الروسي موقفا تيسيريا معتدلا في السياسة النقدية.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: افتراضات السياسة النقدية متفقة مع الحفاظ على التضخم في حدود النطاق المستهدف بين ٣٪ و٦٪.

السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.

سويسرا: تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في سعر الفائدة الأساسي في ٢٠٢٠-٢٠٢١.

تركيا: آفاق الأوضاع النقدية والمالية تفترض عدم استمرار السياسة النقدية التيسيرية في ٢٠٢٠.

المملكة المتحدة: يستند مسار أسعار الفائدة في الأجل القصير إلى توقعات أسعار الفائدة السوقية.

الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشيا مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا.

قائمة بالجداول[1]

الناتج

الجدول ألف–١: موجز الناتج العالمي
الجدول ألف–٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي
الجدول ألف–٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف–٤: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

الجدول ألف–٥: موجز بيانات التضخم
الجدول ألف–٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف–٧: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

الجدول ألف–٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

الجدول ألف–٩: موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

الجدول ألف–١٠: موجز أرصدة الحساب الجاري
الجدول ألف–١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف–١٢: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

الجدول ألف–١٣: موجز أرصدة الحساب المالي

تدفق الأموال

الجدول ألف–١٤: موجز صافي الإقراض والاقتراض

السيناريو الأساسي متوسط الأجل

الجدول ألف–١٥: موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

[1] في هذه الجداول، عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.

الجدول ألف– ١ موجز الناتج العالم[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط							توقعات		
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥
العالم	٤,١	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٨	٣,٥	٢,٨	**٤,٤–**	٥,٢	٣,٥
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	١,٢	١,٤	٢,١	٢,٤	١,٨	٢,٥	٢,٢	١,٧	**٥,٨–**	٣,٩	١,٧
الولايات المتحدة	١,٨	٢,٢	١,٨	٢,٥	٣,١	١,٧	٢,٣	٣,٠	٢,٢	٤,٣–	٣,١	١,٨
منطقة اليورو	١,١	٠,٩–	٠,٢–	١,٤	٢,٠	١,٩	٢,٦	١,٨	١,٣	٨,٣–	٥,٢	١,٤
اليابان	٠,٦	١,٥	٢,٠	٠,٤	١,٢	٠,٥	٢,٢	٠,٣	٠,٧	٥,٣–	٢,٣	٠,٦
اقتصادات أخرى متقدمة[٢]	٢,٩	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٢,١	٢,٢	٢,٨	٢,٣	١,٧	٥,٥–	٤,٣	٢,١
الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٥	٥,٤	٥,١	٤,٧	٤,٣	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٣,٧	**٣,٣–**	٦,٠	٤,٧
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	٨,٦	٧,٠	٦,٩	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٧	٦,٣	٥,٥	١,٧–	٨,٠	٥,٩
أوروبا الصاعدة والنامية	٤,٨	٣,١	٣,١	١,٨	١,٠	١,٩	٤,١	٣,٣	٢,١	٤,٦–	٣,٩	٢,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣,٦	٢,٩	٢,٩	١,٣	٠,٤	٠,٦–	١,٤	١,١	٠,٠	٨,١–	٣,٦	٢,٥
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٥,٦	٥,١	٣,١	٣,١	٢,٧	٤,٥	٢,٦	٢,١	١,٤	٤,١–	٣,٠	٣,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٩	٤,٨	٥,١	٥,٢	٣,٢	١,٥	٣,١	٣,٣	٣,٢	٣,٠–	٣,١	٤,٣
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٥,٦	٥,٣	٢,٦	٢,٢	٠,٣	١,٥	١,٠	٠,٩	٠,٢	٥,٤–	٢,٨	٢,١
غير الوقود	٦,٧	٥,٤	٥,٧	٥,٣	٥,١	٥,١	٥,٦	٥,٢	٤,٣	٢,٩–	٦,٦	٥,١
منها: منتجات أولية	٤,٥	٢,٥	٤,١	٢,٢	٢,٩	١,٧	٢,٨	١,٧	١,٠	٧,١–	٤,٥	٣,٣
حسب مصدر التمويل الخارجي												
اقتصادات المركز المدين الصافي	٥,٣	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,١	٤,١	٤,٨	٤,٤	٣,٤	٥,٦–	٥,٥	٤,٩
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٥–٢٠١٩	٤,٥	١,٨	٢,٩	١,٦	٠,٣	٢,٧	٣,٠	٣,٦	٣,٢	٢,٤–	٢,٦	٤,٩
المجموعات الأخرى												
الاتحاد الأوروبي	١,٥	٠,٧–	٠,٠	١,٧	٢,٥	٢,١	٣,٠	٢,٣	١,٧	٧,٦–	٥,٠	١,٦
البلدان النامية منخفضة الدخل	٦,٣	٤,٨	٥,٩	٦,٢	٤,٧	٣,٩	٤,٩	٥,١	٥,٣	١,٢–	٤,٩	٥,٧
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,٣	٥,١	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٤,٩	٢,٠	١,٢	٠,٨	٥,٠–	٣,٢	٢,٩
للتذكرة												
معدل النمو الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة	٢,٢	١,٠	١,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٣,٠	٢,٧	١,٩	٦,١–	٤,٦	١,٨
الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٧	٤,٣	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٤,٨–	٤,٠	٣,٥
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٣	٥,١	٥,٣	٥,٤	٣,٩	٤,٣	٤,٥	٤,٠	٤,٥	١,٨–	٣,٦	٥,٠
نصيب الفرد من الناتج[٣]												
الاقتصادات المتقدمة	١,١	٠,٦	٠,٩	١,٦	١,٨	١,٢	٢,١	١,٨	١,٣	٦,٢–	٣,٦	١,٤
الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٧	٣,٧	٣,٥	٣,١	٢,٨	٣,٠	٣,٤	٣,٢	٢,٣	٤,٧–	٤,٨	٣,٦
البلدان النامية منخفضة الدخل	٣,٦	٢,٠	٣,٥	٣,٩	٢,٢	١,٦	٢,٦	٢,٨	٢,٩	٣,٣–	٢,٧	٣,٤
معدل النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٢,٩	٢,٦	٣,٣	٣,١	٢,٤	**٤,٧–**	٤,٨	٢,٩
قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)												
بأسعار الصرف السائدة في السوق	٥٣,٩٠٣	٧٤,٨٠٥	٧٦,٩٩٠	٧٩,٠٦٠	٧٤,٨٢٩	٧٦,٠٢٢	٨٠,٧١٦	٨٥,٦٩٠	٨٧,٥٥٢	٨٣,٨٤٥	٩١,٠٣١	١١٣,٤٨٢
على أساس تعادل القوى الشرائية	٧٥,٠٢٦	١٠٠,٠٣٢	١٠٤,٩٥٤	١٠٨,٨٧٦	١١١,١٢٦	١١٥,٣٣٦	١٢١,٥٢٢	١٢٨,٧١٢	١٣٤,٥٥٧	١٣٠,١٨٧	١٣٩,٨٢٤	١٧٤,٤٣٤

[١] إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
[٢] ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.
[٣] نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدوليةعلى أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف –٢ الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي

(التغير السنوي ٪)

	متوسط										توقعات			من ربع عام رابع إلى آخر[1] توقعات	
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥	Q4:٢٠١٩[2]	Q4:٢٠٢٠[2]	Q4:٢٠٢١[2]
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	١,٢	١,٤	٢,١	٢,٤	١,٨	٢,٥	٢,٢	١,٧	**٥,٨–**	**٣,٩**	١,٧	**١,٥**	**٤,٩–**	**٣,٨**
الولايات المتحدة	١,٨	٢,٢	١,٨	٢,٥	٣,١	١,٧	٢,٣	٣,٠	٢,٢	٤,٣–	٣,١	١,٨	٢,٣	٤,١–	٣,٢
منطقة اليورو	١,١	٠,٩–	٠,٢–	١,٤	٢,٠	١,٩	٢,٦	١,٨	١,٣	٨,٣–	٥,٢	١,٤	١,٠	٦,٦–	٤,٨
ألمانيا	١,١	٠,٤	٠,٤	٢,٢	١,٥	٢,٢	٢,٦	١,٣	٠,٦	٦,٠–	٤,٢	١,٢	٠,٤	٥,٢–	٤,٦
فرنسا	١,٣	٠,٣	٠,٦	١,٠	١,١	١,١	٢,٣	١,٨	١,٥	٩,٨–	٦,٠	١,٧	٠,٨	٦,٧–	٤,٠
إيطاليا	٠,٢	٣,٠–	١,٨–	٠,٠	٠,٨	١,٣	١,٧	٠,٨	٠,٣	١٠,٦–	٥,٢	٠,٩	٠,١	٨,٠–	٣,٤
إسبانيا	١,٦	٣,٠–	١,٤–	١,٤	٣,٨	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٢,٠	١٢,٨–	٧,٢	١,٥	١,٨	١٠,٨–	٦,٦
هولندا	١,٣	١,٠–	٠,١–	١,٤	٢,٠	٢,٢	٢,٩	٢,٤	١,٧	٥,٤–	٤,٠	١,٥	١,٧	٥,٦–	٥,٦
بلجيكا	١,٨	٠,٧	٠,٥	١,٦	٢,٠	١,٥	١,٩	١,٥	١,٤	٨,٣–	٥,٤	١,٣	١,٣	٧,٥–	٥,٦
النمسا	١,٧	٠,٧	٠,٠	٠,٧	١,٠	٢,١	٢,٥	٢,٤	١,٦	٦,٧–	٤,٦	١,٦	٠,٤	٤,٢–	٢,٥
آيرلندا	٢,٣	٠,٠	١,٦	٨,٥	٢٥,٤	١,٧	٩,٤	٩,٣	٥,٩	٣,٠–	٤,٩	٢,٦	٧,٧	٦,٨–	٩,٦
البرتغال	٠,٤	٤,١–	٠,٩–	٠,٨	١,٨	٢,٠	٣,٥	٢,٦	٢,٢	١٠,٠–	٦,٥	١,٧	٢,٢	٩,٤–	٧,٩
اليونان	٠,٤	٧,٣–	٣,٢–	٠,٧	٠,٤–	٠,٢–	١,٥	١,٩	١,٩	٩,٥–	٤,١	١,٠	٠,٨	٩,٢–	٦,٨
فنلندا	١,٨	١,٤–	٠,٩–	٠,٤–	٠,٥	٢,٨	٣,٣	١,٥	١,١	٤,٠–	٣,٦	١,٣	٠,٩	٣,٦–	٤,٥
الجمهورية السلوفاكية	٤,٩	١,٩	٠,٧	٢,٨	٤,٨	٢,١	٣,٠	٣,٩	٢,٤	٧,١–	٦,٩	٢,٥	٢,٠	٥,٤–	٧,٤
ليتوانيا	٤,٣	٣,٨	٣,٦	٣,٥	٢,٠	٢,٦	٤,٢	٣,٦	٣,٩	١,٨–	٤,١	٢,٢	٣,٩	٢,٩–	٦,٦
سلوفينيا	٢,٥	٢,٦–	١,٠–	٢,٨	٢,٢	٣,١	٤,٨	٤,١	٢,٤	٦,٧–	٥,٢	٢,٣	٠,٨	٠,٤–	٢,٤
لكسمبرغ	٢,٧	٠,٤–	٣,٧	٤,٣	٤,٣	٤,٦	١,٨	٣,١	٢,٣	٥,٨–	٥,٩	٢,٥	٣,٠	٤,٥–	٥,٣
لاتفيا	٣,٧	٤,١	٢,٣	١,٩	٣,٣	١,٨	٣,٨	٤,٣	٢,٢	٦,٠–	٥,٢	٣,٠	١,٠	٥,٩–	٧,٩
إستونيا	٣,٦	٣,١	١,٣	٣,٠	١,٨	٣,٢	٥,٥	٤,٤	٥,٠	٥,٢–	٤,٥	٣,٠	٤,١	٦,٧–	٧,٠
قبرص	٣,٠	٣,٤–	٦,٦–	١,٩–	٣,٤	٦,٧	٤,٤	٤,١	٣,٢	٦,٤–	٤,٧	٢,٥	٣,٢	٢,٥–	٤,٣
مالطة	٢,٦	٤,١	٥,٥	٧,٦	٩,٦	٣,٩	٨,٠	٥,٢	٤,٩	٧,٩–	٤,٨	٤,٥	٤,٣	٧,٩–	٧,١
اليابان	٠,٦	١,٥	٢,٠	٠,٤	١,٢	٠,٥	٢,٢	٠,٣	٠,٧	٥,٣–	٢,٣	٠,٦	٠,٧–	٢,٣–	٠,٧
المملكة المتحدة	١,٥	١,٥	٢,١	٢,٦	٢,٤	١,٩	١,٩	١,٣	١,٥	٩,٨–	٥,٩	١,٦	١,١	٦,٤–	٣,٧
كوريا	٤,٦	٢,٤	٣,٢	٣,٢	٢,٨	٢,٩	٣,٢	٢,٩	٢,٠	١,٩–	٢,٩	٢,٤	٢,٤	٣,٥–	٥,٠
كندا	٢,٠	١,٨	٢,٣	٢,٩	٠,٧	١,٠	٣,٢	٢,٠	١,٧	٧,١–	٥,٢	١,٧	١,٥	٥,٩–	٤,٩
أستراليا	٣,١	٣,٨	٢,١	٢,٦	٢,٣	٢,٨	٢,٤	٢,٨	١,٨	٤,٢–	٣,٠	٢,٥	٢,٣	٥,٦–	٥,٢
مقاطعة تايوان الصينية	٤,٧	٢,٢	٢,٥	٤,٧	١,٥	٢,٢	٣,٣	٢,٧	٢,٧	٠,٠	٣,٢	٢,١	٣,٦	١,٣–	٥,٠
سنغافورة	٦,٦	٤,٥	٤,٨	٣,٩	٣,٠	٣,٢	٤,٣	٣,٤	٠,٧	٦,٠–	٥,٠	٢,٥	١,١	٣,٩–	٣,٣
سويسرا	١,٩	١,٠	١,٩	٢,٥	١,٣	١,٧	١,٩	٢,٧	١,٢	٥,٣–	٣,٦	١,٣	٢,٢	٥,٢–	٣,٦
السويد	٢,٤	٠,٦–	١,٢	٢,٧	٤,٥	٢,١	٢,٦	٢,٠	١,٣	٤,٧–	٣,٥	٢,٠	٠,٧	٥,٥–	٦,٦
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٤,٥	١,٧	٣,١	٢,٨	٢,٤	٢,٢	٣,٨	٢,٨	١,٢–	٧,٥–	٣,٧	٢,٩	٤,٨–	٣,٠–	٤,١
الجمهورية التشيكية	٣,١	٠,٨–	٠,٠	٢,٣	٥,٤	٢,٥	٥,٢	٣,٢	٢,٣	٦,٥–	٥,١	٢,٥	٢,٠	٦,٠–	٦,٣
النرويج	١,٥	٢,٧	١,٠	٢,٠	٢,٠	١,١	٢,٣	١,٣	١,٢	٢,٨–	٣,٦	١,٨	١,٨	٤,١–	٥,٥
إسرائيل	٣,٦	٢,٣	٤,٣	٣,٩	٢,٢	٣,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٤	٥,٩–	٤,٩	٤,٠	٣,٩	٣,٧–	٧,٥
الدانمرك	٠,٨	٠,٢	٠,٩	١,٦	٢,٣	٣,٢	٢,٠	٢,٤	٢,٣	٤,٥–	٣,٥	١,٧	٢,١	٣,٧–	٢,٩
نيوزيلندا	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٣,٢	٤,١	٤,٢	٣,٨	٣,٢	٢,٢	٦,١–	٤,٤	٢,٥	١,٨	٥,٦–	٥,٦
بورتوريكو	٠,٣–	٠,٠	٠,٣–	١,٢–	١,٠–	١,٣–	٢,٧–	٤,٩–	٢,٠	٧,٥–	١,٥	٠,٣–	...	...	...
إقليم ماكاو الإداري الخاص	١٣,٢	٩,٢	١١,٢	١,٢–	٢١,٦–	٠,٧–	٩,٩	٥,٤	٤,٧–	٥٢,٣–	٢٣,٩	٦,٠	...	...	...
آيسلندا	٢,٤	١,٣	٤,١	٢,١	٤,٧	٦,٦	٤,٥	٣,٩	١,٩	٧,٢–	٤,١	١,٨	٢,٩	٩,٠–	٣,٥
سان مارينو	٠,٤–	٧,٢–	٠,٨–	٠,٧–	٢,٧	٢,٣	٠,٤	١,٧	١,١	١١,٠–	٥,٧	٠,٥	...	...	...
للتذكرة															
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٤	١,٤	١,٤	١,٩	٢,٢	١,٥	٢,٣	٢,١	١,٦	٥,٩–	٣,٨	١,٥	١,٤	٤,٦–	٣,٢
مجموع الطلب المحلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة	١,٦	٠,٨	١,١	٢,١	٢,٧	٢,٠	٢,٥	٢,٢	١,٨	**٥,٧–**	**٤,٠**	١,٦	**١,٢**	**٤,٧–**	**٤,٠**
الولايات المتحدة	١,٧	٢,٢	١,٦	٢,٧	٣,٧	١,٩	٢,٥	٣,٢	٢,٣	٤,٥–	٣,٢	١,٨	١,٩	٣,٩–	٣,٢
منطقة اليورو	١,٠	٢,٤–	٠,٥–	١,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٣	١,٨	١,٩	٧,٦–	٤,٩	١,٣	١,٤	٦,٤–	٤,٣
ألمانيا	٠,٦	٠,٩–	١,١	١,٧	١,٤	٣,١	٢,٧	١,٨	١,٢	٤,١–	٣,٤	١,٢	٠,٣	٣,٤–	٣,٧
فرنسا	١,٥	٠,٤–	٠,٧	١,٥	١,٥	١,٥	٢,٤	١,٤	١,٧	٨,٢–	٦,١	١,٣	١,٦	٥,١–	٣,٨
إيطاليا	٠,٣	٥,٦–	٢,٧–	٠,١	١,٢	١,٨	١,٨	١,١	٠,٢–	١٠,٨–	٥,٢	٠,٩	٠,٨–	٩,٧–	٦,٠
إسبانيا	١,٥	٤,٩–	٢,٩–	١,٩	٤,١	٢,١	٣,١	٢,٧	١,٢	١٢,٠–	٧,٢	١,١	٠,١–	٩,٢–	٦,٧
اليابان	٠,٢	٢,٣	٢,٤	٠,٤	٠,٨	٠,١–	١,٦	٠,٣	٠,٨	٤,٨–	٢,٣	٠,٥	١,١–	٣,٢–	٣,٠
المملكة المتحدة	١,٤	١,٩	٢,٦	٣,٢	٢,٦	٢,٥	١,٢	١,٣	١,٥	١١,٥–	٧,٩	١,٦	١,٦–	٤,٣–	٣,٩
كندا	٣,٢	٢,٠	٢,٢	١,٧	٠,٢–	٠,٤	٤,١	١,٩	١,٣	٨,٣–	٦,٠	١,٦	١,٦	٦,٦–	٥,٥
اقتصادات أخرى متقدمة[3]	٣,٢	٢,٠	١,٦	٢,٨	٢,٥	٢,٩	٣,٦	٢,٦	١,٢	٣,٥–	٣,٣	٢,٤	١,٦	٣,٣–	٤,٤
للتذكرة															
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٣	١,١	١,٤	٢,٠	٢,٥	١,٧	٢,٣	٢,٢	١,٧	٥,٨–	٣,٩	١,٥	٠,٩	٤,٣–	٣,٦

[1] من الربع الرابع للسنة السابقة.
[2] Q4: الربع الرابع.
[3] ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي ٪)

	متوسطات									توقعات	
	٢٠٠٢-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠٢١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الإنفاق الاستهلاكي الخاص												
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	١,٢	١,٠	١,٢	١,٩	٢,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٧	-٧,١	٤,٤
الولايات المتحدة	٢,٠	١,٨	١,٥	١,٥	٣,٠	٣,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٧	٢,٤	-٤,٩	٢,٨
منطقة اليورو	٠,٩	٠,٣	-١,١	-٠,٦	٠,٩	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٥	١,٣	-٩,٢	٥,٥
ألمانيا	٠,٤	٠,٩	١,٥	٠,٤	١,١	١,٩	٢,٤	١,٥	١,٥	١,٦	-٦,٩	٤,١
فرنسا	١,٦	٠,٥	-٠,٤	٠,٥	٠,٨	١,٥	١,٨	١,٥	٠,٩	١,٥	-٨,٤	٦,١
إيطاليا	٠,٤	-٠,٨	-٣,٧	-٢,٤	٠,٢	١,٩	١,٢	١,٥	٠,٩	٠,٤	-١١,٨	٤,٩
إسبانيا	١,٤	٠,٠	-٣,٣	-٢,٩	١,٧	٢,٩	٢,٧	٣,٠	١,٨	١,١	-١٤,٨	٩,١
اليابان	٠,٧	٠,١	٢,٠	٢,٤	-٠,٩	-٠,٢	-٠,٣	١,٣	٠,٠	٠,١	-٧,٨	٤,٣
المملكة المتحدة	١,٤	١,١	١,٦	٢,٧	٢,٣	٣,٠	٣,٦	٢,٢	١,٦	١,٠	-١٢,٦	٦,٧
كندا	٣,١	١,٨	١,٩	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٢,١	٣,٦	٢,١	١,٦	-٨,٦	٨,٩
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٣,٠	١,٨	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٨	١,٨	-٥,٨	٤,٣
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٥	١,٢	١,١	١,٣	١,٨	٢,٦	٢,٢	٢,٢	١,٩	١,٧	-٦,٩	٤,١
الاستهلاك العام												
الاقتصادات المتقدمة	١,٨	١,٣	٠,٠	-٠,١	٠,٥	١,٧	٢,٠	١,١	١,٧	٢,٢	٢,٤	١,٨
الولايات المتحدة	١,٤	٠,٧	-١,٥	-١,٩	-٠,٨	١,٦	١,٨	٠,٦	١,٥	١,٨	١,٧	١,٩
منطقة اليورو	١,٧	١,١	-٠,٣	٠,٢	٠,٨	١,٣	١,٩	١,١	١,١	١,٨	٢,٢	٠,٩
ألمانيا	١,٤	٢,١	١,٣	١,٤	١,٧	٢,٩	٤,٠	١,٦	١,٢	٢,٧	٤,٨	-٠,٤
فرنسا	١,٦	١,١	١,٦	١,٥	١,٣	١,٠	١,٤	١,٤	٠,٩	١,٧	٣,١	٣,٦
إيطاليا	٠,٤	-٠,٢	-١,٨	-١,١	-٠,٦	-٠,٦	-٠,٧	-٠,١	٠,١	-٠,٤	٣,١	-١,٠
إسبانيا	٤,٣	٠,٥	-٤,٢	-٢,١	-٠,٧	٢,٠	١,٠	١,٠	١,٩	٢,٣	٣,٧	٠,٢
اليابان	١,٣	١,١	١,٧	١,٥	٠,٥	١,٥	١,٤	٠,٢	٠,٩	١,٩	١,٤	-٠,٤
المملكة المتحدة	٢,٥	١,٦	١,١	-٠,٤	٢,٠	١,٨	١,٠	٠,٣	٠,٤	٣,٤	-٢,٠	٩,١
كندا	٢,٣	١,٤	٠,٧	-٠,٨	٠,٦	١,٤	١,٨	٢,٣	٣,٠	٢,١	١,٥	١,١
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٣,٠	٣,١	٢,٣	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٠	٣,٥	٣,٥	٥,٦	٢,٣
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٥	١,٠	-٠,٢	-٠,٦	٠,١	١,٥	١,٨	٠,٧	١,٣	١,٩	١,٤	١,٨
إجمالي تكوين رأس المال الثابت												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٨	٢,١	٢,٦	١,٨	٣,٤	٣,٤	٢,٣	٣,٨	٢,٩	٢,٤	-٦,٠	٤,٦
الولايات المتحدة	٠,٥	٣,١	٦,٩	٣,٦	٥,١	٣,٧	١,٨	٣,٥	٤,٨	٢,٣	-٢,٧	٢,٨
منطقة اليورو	٠,٤	١,١	-٣,٢	-٢,٤	١,٤	٤,٧	٤,٠	٣,٨	٣,١	٥,٧	-١٢,٠	٧,٦
ألمانيا	٠,٧	١,٦	-٠,٢	-١,٣	٣,٢	١,٧	٣,٨	٢,٥	٣,٥	٢,٥	-٥,٠	٥,٨
فرنسا	١,٢	٠,٨	٠,٢	-٠,٨	٠,٠	١,٠	٢,٧	٤,٧	٣,٢	٤,٣	-١٤,٢	٨,٩
إيطاليا	-٠,٥	-١,٠	-٩,٧	-٦,٤	-٢,٢	١,٨	٤,٠	٣,٢	٣,١	١,٤	-١٥,١	١٢,٦
إسبانيا	-٠,٤	٠,٤	-٧,٤	-٣,٨	٤,١	٤,٩	٢,٤	٥,٩	٥,٣	١,٨	-١٦,٢	١٠,٣
اليابان	-١,٨	١,٥	٣,٥	٤,٩	٣,١	١,٦	-٠,٣	٣,٠	٠,٦	١,٣	-٢,٥	٠,٠
المملكة المتحدة	٠,٣	١,٤	٢,٠	٣,٥	٦,٦	٣,٧	٣,٦	١,٦	-٠,٢	٠,٧	-١٤,٧	٩,٠
كندا	٣,٨	٠,٨	٤,٩	١,٤	٢,٣	-٥,٢	-٤,٧	٣,٦	١,٢	-٠,٤	-٣,٩	٩,٧
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٣,٥	١,٩	٣,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٣,١	٥,٦	٠,٩	٠,٠	-٤,٠	٢,٨
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٣	٢,١	٣,٦	٢,٢	٣,٨	٢,٥	١,٨	٣,٣	٣,٣	٢,٠	-٥,٤	٤,٦

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسطات								توقعات	
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢–٢٠٢١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الطلب المحلي النهائي												
الاقتصادات المتقدمة	**١,٥**	**١,٤**	**١,١**	**١,١**	**٢,٠**	**٢,٦**	**٢,٣**	**٢,٤**	**٢,١**	**٢,٠**	**٥,٢–**	**٣,٨**
الولايات المتحدة	١,٦	١,٩	٢,٠	١,٣	٢,٨	٣,٥	٢,٤	٢,٥	٣,٠	٢,٣	٣,٦–	٢,٧
منطقة اليورو	١,٠	٠,٧	١,٣–	٠,٨–	١,٠	٢,٣	٢,٤	٢,٠	١,٧	٢,٤	٧,٤–	٤,٩
ألمانيا	٠,٧	١,٣	١,١	٠,٢	١,٧	٢,١	٣,١	١,٨	١,٩	٢,٠	٤,٠–	٣,٤
فرنسا	١,٥	٠,٧	٠,٢	٠,٥	٠,٨	١,٣	١,٩	٢,٢	١,٤	٢,٢	٨,٥–	٦,١
إيطاليا	٠,٢	٠,٧–	٤,٥–	٢,٩–	٠,٤–	١,٤	١,٦	١,٥	١,٢	٠,٤	٩,٦–	٥,٠
إسبانيا	١,٦	٠,٠	٤,٣–	٢,٩–	١,٦	٣,١	٢,٣	٣,١	٢,٥	١,١	١٢,١–	٧,٣
اليابان	٠,٢	٠,٦	٢,٣	٢,٨	٠,٢	٠,٦	٠,٠	١,٥	٠,٣	٠,٨	٤,٦–	٢,٤
المملكة المتحدة	١,٤	١,٢	١,٥	٢,٢	٢,٩	٢,٩	٣,١	١,٧	١,١	١,٤	١١,٠–	٧,٥
كندا	٣,١	١,٤	٢,٣	١,٦	٢,١	٠,٣	٠,٥	٣,٣	٢,١	١,٣	٦,١–	٦,٦
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٣,١	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٢,٤	١,٥	٣,٣–	٣,٤
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٣	١,٣	١,٤	١,٢	٢,٠	٢,٤	٢,١	٢,٢	٢,١	١,٨	٥,١–	٣,٦
بناء المخزون [٢]												
الاقتصادات المتقدمة	**٠,١**	**٠,١–**	**٠,٣–**	**٠,٠**	**٠,١**	**٠,٠**	**٠,٣–**	**٠,١**	**٠,١**	**٠,٢–**	**٠,٥–**	**٠,١**
الولايات المتحدة	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,١–	٠,٣	٠,٦–	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٩–	٠,٥
منطقة اليورو	٠,٠	٠,١–	١,١–	٠,٣	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٥–	٠,٢–	٠,٠
ألمانيا	٠,٠	٠,٢–	١,٨–	٠,٨	٠,٠	٠,٧–	٠,٠	٠,٨	٠,١–	٠,٧–	٠,٠	٠,٠
فرنسا	٠,٠	٠,٠	٠,٦–	٠,٢	٠,٧	٠,٣	٠,٤–	٠,٢	٠,٠	٠,٤–	٠,٣	٠,٠
إيطاليا	٠,١	٠,٢–	١,١–	٠,٢	٠,٥	٠,١–	٠,٢	٠,٢	٠,١–	٠,٦–	١,٢–	٠,١
إسبانيا	٠,٠	٠,٢–	٠,٨–	٠,١	٠,٢	١,٥–	٠,١–	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠
اليابان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤–	٠,١	٠,٣	٠,١–	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠
المملكة المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,١	٠,٦	٠,٣–	٠,٦–	٠,٦–	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,١–
كندا	٠,١	٠,٢–	٠,٣–	٠,٥	٠,٤–	٠,٥–	٠,٠	٠,٨	٠,٢–	٠,١	١,٦–	٠,٦–
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٠,١	٠,١–	٠,٤–	٠,٧–	٠,٢	٠,١–	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٣–	٠,٢–	٠,١–
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٠	٠,١–	٠,٢–	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٤–	٠,١	٠,١	٠,١–	٠,٦–	٠,٢
الميزان الخارجي [٢]												
الاقتصادات المتقدمة	**٠,١**	**٠,٠**	**٠,٤**	**٠,٢**	**٠,٠**	**٠,٣–**	**٠,١–**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,١–**	**٠,٢–**	**٠,٠**
الولايات المتحدة	٠,٠	٠,٢–	٠,٠	٠,٢	٠,٣–	٠,٨–	٠,٢–	٠,٢–	٠,٣–	٠,٢–	٠,٣	٠,٢–
منطقة اليورو	٠,٢	٠,١	١,٥	٠,٣	٠,١	٠,٢–	٠,٤–	٠,٤	٠,٢	٠,٥–	١,٠–	٠,٥
ألمانيا	٠,٥	٠,١–	١,٢	٠,٥–	٠,٧	٠,٣	٠,٦–	٠,١	٠,٤–	٠,٦–	٢,١–	٠,٩
فرنسا	٠,٣–	٠,٢–	٠,٧	٠,١–	٠,٥–	٠,٤–	٠,٤–	٠,١–	٠,٤	٠,٢–	١,٥–	٠,٢–
إيطاليا	٠,١–	٠,٣	٢,٦	٠,٨	٠,١–	٠,٤–	٠,٥–	٠,٠	٠,٣–	٠,٥	٠,١–	٠,٢
إسبانيا	٠,١	٠,٢	٢,٠	١,٤	٠,٥–	٠,١–	١,٠	٠,١–	٠,٣–	٠,٥	١,٧–	٠,٠
اليابان	٠,٣	٠,٠	٠,٨–	٠,٤–	٠,٠	٠,٣	٠,٦	٠,٥	٠,١–	٠,٢–	٠,٥–	٠,١
المملكة المتحدة	٠,١	٠,٢–	٠,٣–	٠,٦–	٠,٧–	٠,٥–	٠,٥–	٠,٧	٠,٢–	٠,١	١,٩	١,٩–
كندا	١,١–	٠,١	٠,٣–	٠,١	١,٢	٠,٨	٠,٤	١,٠–	٠,١	٠,٢	٠,٩	١,٢–
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٤–	٠,٤	٠,٧	٠,٤–	٠,٤
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٠	٠,١–	٠,٢	٠,٠	٠,١–	٠,٤–	٠,٢–	٠,٠	٠,٢–	٠,٢–	٠,١–	٠,٢–

[١] ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
[٢] التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف–٤ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات		
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥
آسيا الصاعدة والنامية	٨,٦	٧,٠	٦,٩	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٧	٦,٣	**٥,٥**	**١,٧–**	**٨,٠**	**٥,٩**
بنغلاديش	٥,٩	٦,٥	٦,٠	٦,١	٦,٦	٧,١	٧,٣	٧,٩	٨,٢	٣,٨	٤,٤	٧,٣
بوتان	٨,٨	٦,٥	٣,٦	٤,٠	٦,٢	٧,٤	٦,٣	٣,٨	٣,٨	٠,٦	٠,٥–	٦,٠
بروني دار السلام	١,٥	٠,٩	٢,١–	٢,٥–	٠,٤–	٢,٥–	١,٣	٠,١	٣,٩	٠,١	٣,٢	١,٨
كمبوديا	٧,٩	٧,٣	٧,٤	٧,١	٧,٠	٦,٩	٧,٠	٧,٥	٧,٠	٢,٨–	٦,٨	٦,٩
الصين	١٠,٧	٧,٩	٧,٨	٧,٣	٦,٩	٦,٨	٦,٩	٦,٧	٦,١	١,٩	٨,٢	٥,٥
فيجي	١,٤	١,٤	٤,٧	٥,٦	٤,٧	٢,٥	٥,٤	٣,٥	١,٣–	٢١,٠–	١١,٥	٢,٢
الهند [١]	٧,٧	٥,٥	٦,٤	٧,٤	٨,٠	٨,٣	٧,٠	٦,١	٤,٢	١٠,٣–	٨,٨	٧,٢
إندونيسيا	٥,٧	٦,٠	٥,٦	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,٢	٥,٠	١,٥–	٦,١	٥,١
كيريباتي	١,٠	٤,٧	٤,٢	٠,٧–	١٠,٤	٥,١	٠,٩	٢,٣	٢,٣	١,١–	٣,٠	١,٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧,٥	٧,٨	٨,٠	٧,٦	٧,٣	٧,٠	٦,٨	٦,٣	٥,٢	٠,٢	٤,٨	٦,١
ماليزيا	٥,١	٥,٥	٤,٧	٦,٠	٥,٠	٤,٤	٥,٨	٤,٨	٤,٣	٦,٠–	٧,٨	٥,٠
مليديف	٧,٠	٢,٥	٧,٣	٧,٣	٢,٩	٦,٣	٦,٨	٦,٩	٥,٧	١٨,٦–	١٢,٧	٥,٩
جزر مارشال	١,٠	٢,٤–	٣,٧	٠,٩–	١,٦	١,٣	٤,١	٣,٦	٥,٣	٤,٥–	٠,٩–	١,٨
ميكرونيزيا	٠,٣	١,٩–	٣,٧–	٢,٣–	٤,٦	٠,٩	٢,٧	٠,٢	١,٢	٣,٨–	١,٢	٠,٦
منغوليا	٧,٥	١٢,٣	١١,٦	٧,٩	٢,٤	١,٢	٥,٣	٧,٢	٥,١	٢,٠–	٦,٠	٤,٥
ميانمار	١٠,٠	٦,٥	٧,٩	٨,٢	٧,٥	٦,٤	٥,٨	٦,٤	٦,٥	٢,٠	٥,٧	٦,٥
ناورو	...	١٠,٤	٣١,٠	٢٧,٢	٣,٤	٣,٠	٥,٥–	٥,٧	١,٠	٠,٧	١,٣	٠,٥
نيبال	٣,٨	٤,٨	٤,١	٦,٠	٣,٣	٠,٦	٨,٢	٦,٧	٧,١	٠,٠	٢,٥	٥,٠
بالاو	٠,٣	١,٦	١,٧–	٦,٠	٥,٠	٠,٤–	٢,٠–	٥,٨	١,٨–	١١,٤–	٧,٤–	٢,٠
بابوا غينيا الجديدة	٤,١	٤,٧	٣,٨	١٣,٥	٩,٥	٤,١	٣,٥	٠,٨–	٤,٩	٣,٣–	١,٢	٣,٢
الفلبين	٤,٩	٦,٩	٦,٨	٦,٣	٦,٣	٧,١	٦,٩	٦,٣	٦,٠	٨,٣–	٧,٤	٦,٥
ساموا	٣,٣	٤,١–	٠,٤–	٠,١	٤,٣	٨,١	١,٠	٢,٢–	٣,٥	٥,٠–	١,٥–	٢,٢
جزر سليمان	٤,٩	١,٩	٥,٣	١,٠	١,٤	٥,٩	٥,٣	٣,٩	١,٢	٥,٠–	٤,٥	٣,٠
سري لانكا	٦,٢	٩,١	٣,٤	٥,٠	٥,٠	٤,٥	٣,٦	٣,٣	٢,٣	٤,٦–	٥,٣	٤,٨
تايلند	٤,٣	٧,٢	٢,٧	١,٠	٣,١	٣,٤	٤,١	٤,٢	٢,٤	٧,١–	٤,٠	٣,٧
تيمور– ليشتي [٢]	٣,٥	٦,٠	٢,١	٤,٥	٣,١	٣,٦	٣,٨–	٠,٨–	٣,١	٦,٨–	٤,٠	٢,٦
تونغا	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٢,٠	١,٢	٦,٦	٣,٣	٠,٣	٠,٧	٢,٥–	٣,٥–	١,٨
توفالو	١,٤	٣,٩–	٤,٩	١,٢	٩,٢	٥,٩	٤,٦	٣,٧	٦,٠	٠,٥–	٣,٠	٣,٠
فانواتو	٣,٤	١,٨	٢,٠	٢,٣	٠,٢	٣,٥	٤,٤	٢,٩	٣,٣	٨,٣–	٤,٣	٣,٠
فييت نام	٦,٨	٥,٥	٥,٦	٦,٤	٧,٠	٦,٧	٦,٩	٧,١	٧,٠	١,٦	٦,٧	٦,٦
أوروبا الصاعدة والنامية	٤,٨	٣,١	٣,١	١,٨	١,٠	١,٩	٤,١	٣,٣	٢,١	**٤,٦–**	**٣,٩**	**٢,٦**
ألبانيا	٥,٠	١,٤	١,٠	١,٨	٢,٢	٣,٣	٣,٨	٤,١	٢,٢	٧,٥–	٦,١	٣,٤
بيلاروس	٧,٥	١,٧	١,٠	١,٧	٣,٨–	٢,٥–	٢,٥	٣,١	١,٢	٣,٠–	٢,٢	١,٣
البوسنة والهرسك	٣,٧	٠,٧–	٢,٤	١,١	٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٧	٢,٧	٦,٥–	٥,٠	٣,٥
بلغاريا	٤,٣	٠,٤	٠,٣	١,٩	٤,٠	٣,٨	٣,٥	٣,١	٣,٤	٤,٠–	٤,١	٢,٩
كرواتيا	٢,١	٢,٢–	٠,٥–	٠,١–	٢,٤	٣,٥	٣,١	٢,٧	٢,٩	٩,٠–	٦,٠	٣,٠
هنغاريا	١,٨	١,٥–	٢,٠	٤,٢	٣,٨	٢,٢	٤,٣	٥,١	٤,٩	٦,١–	٣,٩	٢,٦
كوسوفو	٤,٠	٢,٨	٣,٤	١,٢	٤,١	٤,١	٤,٢	٣,٨	٤,٠	٧,٥–	٦,٠	٤,٠
مولدوفا	٥,١	٠,٦–	٩,٠	٥,٠	٠,٣–	٤,٤	٤,٧	٤,٠	٣,٦	٤,٥–	٤,١	٤,٢
الجبل الأسود	٣,٥	٢,٧–	٣,٥	١,٨	٣,٤	٢,٩	٤,٧	٥,١	٣,٦	١٢,٠–	٥,٥	٣,٠
مقدونيا الشمالية	٣,٥	٠,٥–	٢,٩	٣,٦	٣,٩	٢,٨	١,١	٢,٧	٣,٦	٥,٤–	٥,٥	٣,٥
بولندا	٤,٢	١,٦	١,٤	٣,٣	٣,٨	٣,١	٤,٩	٥,٣	٤,١	٣,٦–	٤,٦	٢,٤
رومانيا	٣,٩	٢,١	٣,٥	٣,٤	٣,٩	٤,٨	٧,١	٤,٤	٤,١	٤,٨–	٤,٦	٣,٥
روسيا	٤,٨	٤,٠	١,٨	٠,٧	٢,٠–	٠,٢	١,٨	٢,٥	١,٣	٤,١–	٢,٨	١,٨
صربيا	٤,٧	٠,٧–	٢,٩	١,٦–	١,٨	٣,٣	٢,٠	٤,٤	٤,٢	٢,٥–	٥,٥	٤,٠
تركيا	٥,٨	٤,٨	٨,٥	٤,٩	٦,١	٣,٣	٧,٥	٣,٠	٠,٩	٥,٠–	٥,٠	٣,٥
أوكرانيا [١]	٤,٠	٠,٢	٠,٠	٦,٦–	٩,٨–	٢,٤	٢,٥	٣,٤	٣,٢	٧,٢–	٣,٠	٤,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣,٦	٢,٩	٢,٩	١,٣	٠,٤	**٠,٦–**	١,٤	١,١	٠,٠	**٨,١–**	**٣,٦**	**٢,٥**
أنتيغوا وبربودا	١,٧	٣,٤	٠,٦–	٣,٨	٣,٨	٥,٥	٣,١	٧,٠	٣,٤	١٧,٣–	٤,٧	٣,٧
الأرجنتين	٤,٥	١,٠–	٢,٤	٢,٥–	٢,٧	٢,١–	٢,٨	٢,٦–	٢,١–	١١,٨–	٤,٩	١,٧
أروبا	٠,١–	١,٤–	٤,٢	٠,٩	٠,٤–	٠,٥	٢,٣	١,٢	٠,٤	١٩,٧–	٩,٠	١,١
جزر البهاما	٠,٥	٣,١	٢,٧–	١,١	٠,٢	١,٤	٣,١	٣,٠	١,٢	١٤,٨–	٤,٦	١,٥
بربادوس	٠,٨	٠,٤–	١,٤–	٠,١–	٢,٤	٢,٥	٠,٥	٠,٦–	٠,١–	١١,٦–	٧,٤	١,٨
بليز	٣,٤	٢,٤	١,٣	٣,٦	٢,٨	٠,١	١,٩	٢,١	٢,٠–	١٦,٠–	٨,٠	٢,٠
بوليفيا	٤,٢	٥,١	٦,٨	٥,٥	٤,٩	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٢,٢	٧,٩–	٥,٦	٣,٧
البرازيل	٣,٩	١,٩	٣,٠	٠,٥	٣,٥–	٣,٣–	١,٣	١,٣	١,١	٥,٨–	٢,٨	٢,٢
شيلي	٤,٥	٥,٣	٤,٠	١,٨	٢,٣	١,٧	١,٢	٤,٠	١,١	٦,٠–	٤,٥	٢,٥
كولومبيا	٤,٦	٣,٩	٥,١	٤,٥	٣,٠	٢,١	١,٤	٢,٥	٣,٣	٨,٢–	٤,٠	٣,٧

الجدول ألف-٤ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات		
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)	**٣,٦**	**٢,٩**	**٢,٩**	**١,٣**	**٠,٤**	**٠,٦–**	**١,٤**	**١,١**	**٠,٠**	**٨,١–**	**٣,٦**	**٢,٥**
كوستاريكا	٤,٤	٤,٨	٢,٣	٣,٥	٣,٦	٤,٢	٣,٩	٢,٧	٢,١	٥,٥–	٢,٣	٣,٢
دومينيكا	٢,٤	١,١–	٠,٦–	٤,٤	٢,٦–	٢,٥	٩,٥–	٠,٥	٨,٤	٨,٨–	٣,٣	١,٥
الجمهورية الدومينيكية	٤,٧	٢,٧	٤,٩	٧,١	٦,٩	٦,٧	٤,٧	٧,٠	٥,١	٦,٠–	٤,٠	٥,٠
إكوادور	٤,٥	٥,٦	٤,٩	٣,٨	٠,١	١,٢–	٢,٤	١,٣	٠,١	١١,٠–	٤,٨	٢,٣
السلفادور	١,٩	٢,٨	٢,٢	١,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٩,٠–	٤,٠	٢,٢
غرينادا	٢,١	١,٢–	٢,٤	٧,٣	٦,٤	٣,٧	٤,٤	٤,١	٣,٠	١١,٨–	٣,٠	٢,٧
غواتيمالا	٣,٦	٣,١	٣,٥	٤,٤	٤,١	٢,٧	٣,٠	٣,٢	٣,٨	٢,٠–	٤,٠	٣,٣
غيانا	٢,٧	٥,٠	٣,٧	١,٧	٠,٧	٣,٨	٣,٧	٤,٤	٥,٤	٢٦,٢	٨,١	١,١
هايتي	٠,٧	٢,٩	٤,٢	٢,٨	١,٢	١,٥	١,٢	١,٥	١,٢–	٤,٠–	١,٢	١,٤
هندوراس	٤,٢	٤,١	٢,٨	٣,١	٣,٨	٣,٩	٤,٨	٣,٧	٢,٧	٦,٦–	٤,٩	٣,٧
جامايكا	٠,٦	٠,٥–	٠,٢	٠,٦	٠,٩	١,٥	٠,٧	١,٩	٠,٩	٨,٦–	٣,٦	٢,١
المكسيك	١,٩	٣,٦	١,٤	٢,٨	٣,٣	٢,٦	٢,١	٢,٢	٠,٣–	٩,٠–	٣,٥	٢,١
نيكاراغوا	٣,٢	٦,٥	٤,٩	٤,٨	٤,٨	٤,٦	٤,٦	٤,٠–	٣,٩–	٥,٥–	٠,٥–	٢,١
بنما	٦,٩	٩,٨	٦,٩	٥,١	٥,٧	٥,٠	٥,٦	٣,٧	٣,٠	٩,٠–	٤,٠	٥,٠
باراغواي	٤,٢	٠,٥–	٨,٤	٤,٩	٣,١	٤,٣	٥,٠	٣,٤	٠,٠	٤,٠–	٥,٥	٤,٠
بيرو	٦,٢	٦,٠	٥,٨	٢,٤	٣,٣	٤,١	٢,٥	٤,٠	٢,٢	١٣,٩–	٧,٣	٣,٨
سانت كيتس ونيفس	١,٧	٢,٢–	٥,٤	٦,٣	١,٠	٢,٨	٢,٠–	٢,٩	٢,٨	١٨,٧–	٨,٠	٢,٧
سانت لوسيا	٢,٨	٠,٣–	٢,٢–	١,٣	٠,٢–	٣,٨	٣,٥	٢,٦	١,٧	١٦,٩–	٧,٢	١,٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢,٧	١,٤	١,٨	١,٢	١,٣	١,٩	١,٠	٢,٢	٠,٤	٧,٠–	٣,٧	٢,٧
سورينام	٥,١	٢,٧	٢,٩	٠,٣	٣,٤–	٥,٦–	١,٨	٢,٦	٠,٣	١٣,١–	١,٥	٢,١
ترينيداد وتوباغو[١]	٥,٣	٠,٧–	٢,٢	٠,٩–	١,٨	٦,٣–	٢,٣–	٠,٢–	٠,٠	٥,٦–	٢,٦	١,٥
أوروغواي	٤,١	٣,٥	٤,٦	٣,٢	٠,٤	١,٧	٢,٦	١,٦	٠,٢	٤,٥–	٤,٣	٢,٤
فنزويلا	٣,٢	٥,٦	١,٣	٣,٩–	٦,٢–	١٧,٠–	١٥,٧–	١٩,٦–	٣٥,٠–	٢٥,٠–	١٠,٠–	...
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**٥,٦**	**٥,١**	**٣,١**	**٣,١**	**٢,٧**	**٤,٥**	**٢,٦**	**٢,١**	**١,٤**	**٤,١–**	**٣,٠**	**٣,٣**
أفغانستان	...	١٤,٠	٥,٧	٢,٧	١,٠	٢,٢	٢,٦	١,٢	٣,٩	٥,٠–	٤,٠	٤,٠
الجزائر	٣,٨	٣,٤	٢,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٢	١,٣	١,٤	٠,٨	٥,٥–	٣,٢	٠,٩
أرمينيا	٧,٦	٧,١	٣,٤	٣,٦	٣,٣	٠,٢	٧,٥	٥,٢	٧,٦	٤,٥–	٣,٥	٤,٥
أذربيجان	١٣,٥	٢,٢	٥,٨	٢,٨	١,٠	٣,١–	٠,٢	١,٥	٢,٢	٤,٠–	٢,٠	١,٧
البحرين	٥,٣	٣,٧	٥,٤	٤,٤	٢,٥	٣,٦	٤,٣	١,٨	١,٨	٤,٩–	٢,٣	٣,٣
جيبوتي	٤,١	٤,٨	٥,٠	٧,١	٧,٧	٦,٧	٥,٤	٨,٤	٧,٥	١,٠–	٧,٠	٦,٠
مصر	٤,٧	٢,٢	٣,٣	٢,٩	٤,٤	٤,٣	٤,١	٥,٣	٥,٦	٣,٥	٢,٨	٥,٦
جورجيا	٦,٥	٦,٤	٣,٦	٤,٤	٣,٠	٢,٩	٤,٨	٤,٨	٥,١	٥,٠–	٥,٠	٥,٢
إيران	٤,٩	٧,٧–	٠,٣–	٣,٢	١,٦–	١٢,٥	٣,٧	٥,٤–	٦,٥–	٥,٠–	٣,٢	١,٢
العراق	١٣,٧	١٣,٩	٧,٦	٠,٧	٢,٥	١٥,٢	٢,٥–	٠,١–	٤,٤	١٢,١–	٢,٥	٠,٩
الأردن	٦,١	٢,٤	٢,٦	٣,٤	٢,٥	٢,٠	٢,١	١,٩	٢,٠	٥,٠–	٣,٤	٣,٣
كازاخستان	٧,٧	٤,٨	٦,٠	٤,٢	١,٢	١,١	٤,١	٤,١	٤,٥	٢,٧–	٣,٠	٣,١
الكويت	٥,٥	٦,٦	١,٢	٠,٥	٠,٦	٢,٩	٤,٧–	١,٢	٠,٤	٨,١–	٠,٦	٢,٤
جمهورية قيرغيزستان	٤,١	٠,١–	١٠,٩	٤,٠	٣,٩	٤,٣	٤,٧	٣,٥	٤,٥	١٢,٠–	٩,٨	٤,١
لبنان	٥,٤	٢,٥	٣,٨	٢,٥	٠,٢	١,٥	٠,٩	١,٩–	٦,٩–	٢٥,٠–	...	...
ليبيا[١]	٨,٦–	١٢٤,٧	٣٦,٨–	٥٣,٠–	١٣,٠–	٧,٤–	٦٤,٠	١٧,٩	٩,٩	٦٦,٧–	٧٦,٠	٠,٣
موريتانيا	٤,٣	٤,٥	٤,٢	٤,٣	٥,٤	١,٣	٣,٥	٢,١	٥,٩	٣,٢–	٢,٠	٤,٣
المغرب	٤,٧	٣,٠	٤,٥	٢,٧	٤,٥	١,٠	٤,٢	٣,٠	٢,٢	٧,٠–	٤,٩	٣,٧
عُمان	٢,٨	٩,١	٥,١	١,٤	٤,٧	٤,٩	٠,٣	٠,٩	٠,٨–	١٠,٠–	٠,٥–	٣,١
باكستان	٤,٧	٣,٨	٣,٧	٤,١	٤,١	٤,٦	٥,٢	٥,٥	١,٩	٠,٤–	١,٠	٥,٠
قطر	١٤,٢	٤,٧	٥,٦	٥,٣	٤,٨	٣,١	١,٥–	١,٢	٠,٨	٤,٥–	٢,٥	٢,٥
المملكة العربية السعودية	٤,٥	٥,٤	٢,٧	٣,٧	٤,١	١,٧	٠,٧–	٢,٤	٠,٣	٥,٤–	٣,١	٢,٦
الصومال	...	١,٢	١,٩	٢,٤	٣,٥	٢,٩	١,٤	٢,٨	٢,٩	١,٥–	٢,٩	٣,٩
السودان[٣]	٣,٦	١٧,٠–	٢,٠	٤,٧	١,٩	٣,٥	٠,٧	٢,٣–	٢,٥–	٨,٤–	٠,٨	٤,٥
سوريا[٤]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	٧,٧	٧,٥	٧,٤	٦,٧	٦,٠	٦,٩	٧,١	٧,٣	٧,٥	١,٠	٦,٠	٤,٠
تونس	٣,٦	٤,١	٢,٨	٢,٩	١,٢	١,٢	١,٩	٢,٧	١,٠	٧,٠–	٤,٠	٣,٠
تركمانستان	١٢,٧	١١,١	١٠,٢	١٠,٣	٦,٥	٦,٢	٦,٥	٦,٢	٦,٣	١,٨	٤,٦	٥,٠
الإمارات العربية المتحدة	٤,٤	٤,٥	٥,١	٤,٣	٥,١	٣,١	٢,٤	١,٢	١,٧	٦,٦–	١,٣	٢,٦
أوزبكستان	٧,٢	٧,٤	٧,٦	٧,٢	٧,٤	٦,١	٤,٥	٥,٤	٥,٦	٠,٧	٥,٠	٥,٥
الضفة الغربية وغزة	٦,٥	٦,١	٤,٧	٠,٢–	٣,٧	٨,٩	١,٤	١,٢	٠,٩	١٢,٠–	٨,٢	٢,٠
الجمهورية اليمنية	٢,٥	٢,٤	٤,٨	٠,٢–	٢٨,٠–	٩,٤–	٥,١–	٠,٨	٢,١	٥,٠–	٠,٥	٦,٢

الجدول ألف–٤ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات		
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥
إفريقيا جنوب الصحراء	**٥,٩**	**٤,٨**	**٥,١**	**٥,٢**	**٣,٢**	**١,٥**	**٣,١**	**٣,٣**	**٣,٢**	**٣,٠–**	**٣,١**	**٤,٣**
أنغولا	٨,٧	٨,٥	٥,٠	٤,٨	٠,٩	٢,٦–	٠,٢–	١,٢–	٠,٩–	٤,٠–	٣,٢	٢,٩
بنن	٣,٦	٤,٨	٧,٢	٦,٤	١,٨	٣,٣	٥,٧	٦,٧	٦,٩	٢,٠	٥,٠	٧,٠
بوتسوانا	٤,٧	٤,٥	١١,٣	٤,١	١,٧–	٤,٣	٢,٩	٤,٥	٣,٠	٩,٦–	٨,٧	٤,١
بوركينا فاسو	٥,٩	٦,٥	٥,٨	٤,٣	٣,٩	٦,٠	٦,٢	٦,٨	٥,٧	٢,٠–	٣,٩	٥,٦
بوروندي	٤,٠	٤,٤	٥,٩	٤,٣	٣,٩–	٠,٦–	٠,٥	١,٦	١,٨	٣,٢–	٣,١	٢,٦
كابو فيردي	٥,٢	١,١	٠,٨	٠,٦	١,٠	٤,٧	٣,٧	٤,٥	٥,٧	٦,٨–	٤,٥	٦,٢
الكاميرون	٣,٩	٤,٥	٥,٤	٥,٩	٥,٧	٤,٦	٣,٥	٤,١	٣,٩	٢,٨–	٣,٤	٥,٤
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢,٥	٥,١	٣٦,٤–	٠,١	٤,٣	٤,٧	٤,٥	٣,٨	٣,٠	١,٠–	٣,٠	٥,٠
تشاد	٨,٦	٨,٨	٥,٨	٦,٩	١,٨	٥,٦–	٢,٤–	٢,٣	٣,٠	٠,٧–	٦,١	٣,٨
جزر القمر	٢,٩	٣,٢	٤,٥	٢,١	١,٣	٣,٥	٤,٢	٣,٦	١,٩	١,٨–	٢,٩	٤,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥,٦	٧,١	٨,٥	٩,٥	٦,٩	٢,٤	٣,٧	٥,٨	٤,٤	٢,٢–	٣,٦	٤,٣
جمهورية الكونغو	٤,٠	٩,٩	٠,٧–	٦,٧	٣,٦–	١٠,٧–	٤,٤–	٦,٤–	٠,٦–	٧,٠–	٠,٨–	٢,٣
كوت ديفوار	٠,٦	١٠,٩	٩,٣	٨,٨	٨,٨	٧,٢	٧,٤	٦,٨	٦,٥	١,٨	٦,٢	٦,٥
غينيا الاستوائية	١٠,٦	٨,٣	٤,١–	٠,٤	٩,١–	٨,٨–	٥,٧–	٥,٨–	٦,١–	٦,٠–	٢,٢	٢,٢–
إريتريا	٢,٨	١,٩	١٠,٥–	٣٠,٩	٢٠,٦–	٧,٤	١٠,٠–	١٣,٠	٣,٨	٠,٦–	٥,٧	٣,٩
إسواتيني	٣,٧	٥,٤	٣,٩	٠,٩	٢,٣	١,٣	٢,٠	٢,٤	١,١	٣,٥–	١,٤	٢,١
إثيوبيا	٨,٩	٨,٧	٩,٩	١٠,٣	١٠,٤	٨,٠	١٠,٢	٧,٧	٩,٠	١,٩	٠,٠	٨,٠
غابون	١,٩	٥,٣	٥,٥	٤,٤	٣,٩	٢,١	٠,٥	١,٠	٣,٨	٢,٧–	٢,١	٤,٥
غامبيا	٢,٠	٥,٢	٢,٩	١,٤–	٤,١	١,٩	٤,٨	٧,٢	٦,١	١,٨–	٦,٠	٥,٨
غانا	٦,٧	٨,٥	٧,٢	٢,٩	٢,٢	٣,٤	٨,١	٦,٣	٦,٥	٠,٩	٤,٢	٤,٥
غينيا	٣,٣	٥,٩	٣,٩	٣,٧	٣,٨	١٠,٨	١٠,٣	٦,٢	٥,٦	١,٤	٦,٦	٥,٠
غينيا–بيساو	٣,٧	١,٧–	٣,٣	١,٠	٦,١	٥,٣	٤,٨	٣,٤	٤,٥	٢,٩–	٣,٠	٥,٠
كينيا	٤,٤	٤,٦	٥,٩	٥,٤	٥,٧	٥,٩	٤,٨	٦,٣	٥,٤	١,٠	٤,٧	٥,٨
ليسوتو	٤,٤	٦,١	٣,٩	٢,٨	٣,٣	٣,٤	١,٠–	٠,٤	١,٠	٤,٨–	٣,٩	٢,١
ليبريا	٢,٥	٨,٤	٨,٨	٠,٧	٠,٠	١,٦–	٢,٥	١,٢	٢,٥–	٣,٠–	٣,٢	٥,٤
مدغشقر	٢,٢	٣,٠	٢,٣	٣,٣	٣,١	٤,٠	٣,٩	٤,٦	٤,٨	٣,٢–	٣,٢	٥,٠
ملاوي	٥,٨	١,٩	٥,٢	٥,٧	٢,٩	٢,٣	٤,٠	٣,٢	٤,٥	٠,٦	٢,٥	٦,٢
مالي	٤,٦	٠,٧–	٢,٢	٦,٨	٦,٦	٥,٩	٥,٠	٥,٢	٥,١	٢,٠–	٤,٠	٥,٠
موريشيوس	٤,١	٣,٥	٣,٤	٣,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٠	١٤,٢–	٩,٩	٣,٣
موزامبيق	٧,٦	٧,٣	٧,٠	٧,٤	٦,٧	٣,٨	٣,٧	٣,٤	٢,٣	٠,٥–	٢,١	١١,٢
ناميبيا	٤,٣	٥,١	٥,٦	٥,٨	٤,٥	٠,٣–	٠,٣–	٠,٧	١,٠–	٥,٩–	٣,٤	٢,٧
النيجر	٤,٤	١٠,٥	٥,٣	٦,٦	٤,٤	٥,٧	٥,٠	٧,٢	٥,٩	٠,٥	٦,٩	٦,٠
نيجيريا	٨,٧	٤,٣	٥,٤	٦,٣	٢,٧	١,٦–	٠,٨	١,٩	٢,٢	٤,٣–	١,٧	٢,٥
رواندا	٧,٣	٨,٦	٥,٩	٧,٨	٨,٩	٦,٠	٤,٠	٨,٦	٩,٤	٢,٠	٦,٣	٦,١
سان تومي وبرينسيبي	٥,٤	٣,١	٤,٨	٦,٥	٣,٨	٤,٢	٣,٩	٣,٠	١,٣	٦,٥–	٣,٠	٤,٥
السنغال	٣,٧	٥,١	٢,٨	٦,٦	٦,٤	٦,٤	٧,٤	٦,٤	٥,٣	٠,٧–	٥,٢	٦,٠
سيشيل	٢,٨	٣,٧	٦,٠	٤,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٤	٣,٨	٣,٩	١٣,٨–	٤,٢	٤,٠
سيراليون	٧,٨	١٥,٢	٢٠,٧	٤,٦	٢٠,٥–	٦,٤	٣,٨	٣,٥	٥,٤	٣,١–	٢,٧	٤,٦
جنوب إفريقيا	٣,٥	٢,٢	٢,٥	١,٨	١,٢	٠,٤	١,٤	٠,٨	٠,٢	٨,٠–	٣,٠	٢,٣
جنوب السودان	...	٥٢,٤–	٢٩,٣	٢,٩	٠,٢–	١٣,٥–	٥,٨–	١,٩–	٠,٩	٤,١	٢,٣–	٥,٤
تنزانيا	٦,٨	٥,١	٦,٨	٦,٧	٦,٢	٦,٩	٦,٨	٧,٠	٧,٠	١,٩	٣,٦	٦,٧
توغو	٢,٨	٦,٥	٦,١	٥,٩	٥,٧	٥,٦	٤,٤	٤,٩	٥,٣	٠,٠	٣,٠	٥,٥
أوغندا	٧,٨	٢,٣	٣,٩	٥,٧	٦,٨	٠,٤	٧,٣	٦,١	٦,٧	٠,٣–	٤,٩	٩,٣
زامبيا	٧,٥	٧,٦	٥,١	٤,٧	٢,٩	٣,٨	٣,٥	٤,٠	١,٤	٤,٨–	٠,٦	١,٢
زمبابوي[١]	٢,٦–	١٦,٧	٢,٠	٢,٤	١,٨	٠,٧	٤,٧	٣,٥	٦,٥–	١٠,٤–	٤,٢	٢,٢

[١] راجع الملحوظات القُطرية بشأن ألبانيا وبيلاروس والهند ولبنان وليبيا وأوكرانيا وزمبابوي تحت قسم «الملحوظات القُطرية» في الملحق الإحصائي.
[٢] بيانات تيمور–ليشتي تستبعد توقعات البلدان المصدرة للنفط من منطقة تنمية النفط المشتركة.
[٣] يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.
[٤] تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

الجدول ألف-٥ موجز بيانات التضخم

(٪)

	متوسط								توقعات	
	٢٠٠٢-٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥
مخفضات إجمالي الناتج المحلي												
الاقتصادات المتقدمة	١,٦	١,٣	١,٣	١,٥	١,٢	١,٠	١,٥	١,٧	١,٥	١,٣	١,٤	١,٨
الولايات المتحدة	٢,١	١,٩	١,٨	١,٩	١,٠	١,٠	١,٩	٢,٤	١,٨	١,٤	٢,٢	٢,٠
منطقة اليورو	١,٨	١,٣	١,٢	٠,٩	١,٤	٠,٩	١,١	١,٤	١,٧	١,٦	١,٢	١,٨
اليابان	١,٢–	٠,٨–	٠,٣–	١,٧	٢,١	٠,٣	٠,٢–	٠,١–	٠,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٤
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٢,١	١,٣	١,٥	١,٤	١,٢	١,٣	١,٩	١,٧	١,٣	١,٢	٠,٩	١,٩
أسعار المستهلكين												
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	٢,٠	١,٤	١,٤	٠,٣	٠,٧	١,٧	٢,٠	١,٤	٠,٨	١,٦	١,٩
الولايات المتحدة	٢,٤	٢,١	١,٥	١,٦	٠,١	١,٣	٢,١	٢,٤	١,٨	١,٥	٢,٨	٢,٢
منطقة اليورو [٢]	٢,١	٢,٥	١,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٢	١,٥	١,٨	١,٢	٠,٤	٠,٩	١,٧
اليابان	٠,٢–	٠,١–	٠,٣	٢,٨	٠,٨	٠,١–	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١–	٠,٣	١,٠
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٢,٣	٢,١	١,٧	١,٥	٠,٥	٠,٩	١,٨	١,٩	١,٤	٠,٥	١,٢	١,٩
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية [٣]	٦,٤	٥,٨	٥,٤	٤,٧	٤,٧	٤,٣	٤,٤	٤,٩	٥,١	٥,٠	٤,٧	٤,٠
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٣,٤	٢,٦	٢,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٢	٢,٩	٣,١
أوروبا الصاعدة والنامية	٩,٩	٦,٣	٥,٥	٦,٥	١٠,٦	٥,٥	٥,٦	٦,٤	٦,٦	٥,٢	٥,٢	٥,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٩	٥,٤	٥,٥	٦,٣	٦,٦	٧,٧	٦,٢	٦,٧	٤,٣
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٧,٦	٨,٨	٨,٣	٦,٤	٥,٥	٥,٧	٦,٩	٩,٥	٧,٨	٩,٣	٩,٣	٦,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٩,٤	٩,٠	٦,٥	٦,٣	٦,٨	١٠,٤	١٠,٧	٨,٤	٨,٥	١٠,٦	٧,٩	٦,١
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٩,١	٧,٧	٧,٧	٦,٣	٨,٨	٧,٤	٥,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٤	٦,٧	٥,٨
غير الوقود	٥,٧	٥,٣	٤,٨	٤,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٢	٤,٦	٥,٠	٤,٧	٤,٣	٣,٧
منها: منتجات أولية [٤]	٦,٤	٦,٨	٦,٤	٦,٩	٥,١	٦,٠	١١,٥	١٣,٩	١٧,٦	١٨,٧	١٦,٩	٧,٠
حسب مصدر التمويل الخارجي												
اقتصادات المركز المدين الصافي	٧,٢	٦,٩	٦,١	٥,٦	٥,٤	٥,١	٥,٦	٥,٥	٥,٣	٥,٤	٤,٩	٤,٤
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٥-٢٠١٩	٩,١	٧,٤	٦,١	١٠,٠	١٥,٠	٩,٨	١٧,٢	١٦,٧	١٣,٤	١٥,٥	١٢,٧	٦,٤
المجموعات الأخرى												
الاتحاد الأوروبي	٢,٤	٢,٦	١,٤	٠,٤	٠,١	٠,٢	١,٦	١,٩	١,٤	٠,٨	١,٢	١,٨
البلدان النامية منخفضة الدخل	٩,٨	٩,٩	٧,٨	٧,٢	٦,٥	٨,٤	٩,٢	٨,٨	٨,٤	١١,٣	٩,٢	٥,٩
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٧,٣	٩,٠	٨,٧	٦,٣	٥,٦	٥,٤	٦,٩	١٠,٧	٨,٢	٩,٤	٩,٩	٦,٩
للتذكرة												
معدل التضخم الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة	٢,٣	٢,٦	١,٤	٠,٧	٠,١	٠,٦	١,٦	١,٨	١,٥	٠,٥	١,٢	١,٩
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية [٣]	٥,٢	٤,٦	٣,٧	٣,١	٢,٦	٢,٧	٣,٣	٣,١	٢,٦	٢,٩	٢,٩	٣,٠

[١] ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.
[٢] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.
[٣] ما عدا فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات القُطرية بشأن فنزويلا والأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القُطرية» في الملحق الإحصائي.
[٤] يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات القُطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف–٦ الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات			نهاية الفترة[٢] توقعات	
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	٢,٠	١,٤	١,٤	٠,٣	٠,٧	١,٧	٢,٠	١,٤	٠,٨	١,٦	١,٩	١,٥	٠,٩	١,٥
الولايات المتحدة	٢,٤	٢,١	١,٥	١,٦	٠,١	١,٣	٢,١	٢,٤	١,٨	١,٥	٢,٨	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٢
منطقة اليورو[٣]	٢,١	٢,٥	١,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٢	١,٥	١,٨	١,٢	٠,٤	٠,٩	١,٧	١,٣	٠,١	١,١
ألمانيا	١,٧	٢,١	١,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٤	١,٧	٢,٠	١,٣	٠,٥	١,١	٢,٠	١,٥	٠,٣	١,٢
فرنسا	١,٩	٢,٢	١,٠	٠,٦	٠,١	٠,٣	١,٢	٢,١	١,٣	٠,٥	٠,٦	١,٦	١,٦	٠,٥–	١,١
إيطاليا	٢,٣	٣,٣	١,٢	٠,٢	٠,١	٠,١–	١,٣	١,٢	٠,٦	٠,١	٠,٦	١,٤	٠,٥	٠,١	٠,٦
إسبانيا	٢,٨	٢,٤	١,٤	٠,٢–	٠,٥–	٠,٢–	٢,٠	١,٧	٠,٧	٠,٢–	٠,٨	١,٧	٠,٨	٠,٣–	٠,٨
هولندا	١,٩	٢,٨	٢,٦	٠,٣	٠,٢	٠,١	١,٣	١,٦	٢,٧	١,٢	١,٥	١,٧	٢,٨	١,٣	١,٥
بلجيكا	٢,٢	٢,٦	١,٢	٠,٥	٠,٦	١,٨	٢,٢	٢,٣	١,٢	٠,٦	١,٢	١,٦	٠,٩	٠,٦	١,١
النمسا	٢,٠	٢,٦	٢,١	١,٥	٠,٨	١,٠	٢,٢	٢,١	١,٥	١,٢	١,٨	٢,٠	١,٨	١,٠	١,٩
آيرلندا	٢,٠	١,٩	٠,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٢–	٠,٣	٠,٧	٠,٩	٠,٢–	٠,٦	٢,٠	١,١	٠,٧	٠,٦
البرتغال	٢,٤	٢,٨	٠,٤	٠,٢–	٠,٥	٠,٦	١,٦	١,٢	٠,٣	٠,٠	١,١	١,٥	٠,٤	٠,٠	١,٢
اليونان	٣,٤	١,٠	٠,٩–	١,٤–	١,١–	٠,٠	١,١	٠,٨	٠,٥	٠,٦–	٠,٧	١,٨	١,١	١,١–	١,٢
فنلندا	١,٨	٣,٢	٢,٢	١,٢	٠,٢–	٠,٤	٠,٨	١,٢	١,١	٠,٧	١,٣	١,٩	١,١	١,٢	١,٣
الجمهورية السلوفاكية	٣,٨	٣,٧	١,٥	٠,١–	٠,٣–	٠,٥–	١,٤	٢,٥	٢,٨	١,٥	١,٥	٢,١	٣,٢	٠,٢	١,٨
ليتوانيا	٣,٣	٣,٢	١,٢	٠,٢	٠,٧–	٠,٧	٣,٧	٢,٥	٢,٢	١,٣	١,٧	٢,١	٢,٧	١,٣	١,٧
سلوفينيا	٣,٥	٢,٦	١,٨	٠,٢	٠,٥–	٠,١–	١,٤	١,٧	١,٦	٠,٥	١,٨	١,٩	١,٨	١,٢	١,٦
لكسمبرغ	٢,٨	٢,٩	١,٧	٠,٧	٠,١	٠,٠	٢,١	٢,٠	١,٧	٠,٤	١,٤	١,٩	١,٨	٠,٥	١,٣
لاتفيا	٥,٥	٢,٣	٠,٠	٠,٧	٠,٢	٠,١	٢,٩	٢,٦	٢,٧	٠,٦	١,٨	٢,٢	٢,١	١,٣	٢,٢
إستونيا	٤,٢	٤,٢	٣,٢	٠,٥	٠,١	٠,٨	٣,٧	٣,٤	٢,٣	٠,٢	١,٤	١,٩	١,٨	٠,٢	١,٤
قبرص	٢,٦	٣,١	٠,٤	٠,٣–	١,٥–	١,٢–	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٦–	١,٠	١,٧	٠,٨	٠,٥–	٠,٦
مالطة	٢,٤	٣,٢	١,٠	٠,٨	١,٢	٠,٩	١,٣	١,٧	١,٥	٠,٨	١,١	٢,٠	١,٣	٠,٥	١,٦
اليابان	٠,٢–	٠,١–	٠,٣	٢,٨	٠,٨	٠,١–	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١–	٠,٣	١,٠	٠,٥	٠,٦–	٠,٧
المملكة المتحدة	٢,٤	٢,٨	٢,٦	١,٥	٠,٠	٠,٧	٢,٧	٢,٥	١,٨	٠,٨	١,٢	٢,٠	١,٤	٠,٣	١,٥
كوريا	٣,٢	٢,٢	١,٣	١,٣	٠,٧	١,٠	١,٩	١,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٩	٢,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٨
كندا	٢,١	١,٥	٠,٩	١,٩	١,١	١,٤	١,٦	٢,٣	١,٩	٠,٦	١,٣	٢,٠	٢,١	٠,٣	١,٤
أستراليا	٢,٩	١,٧	٢,٥	٢,٥	١,٥	١,٣	٢,٠	١,٩	١,٦	٠,٧	١,٣	٢,٤	١,٨	٠,٦	١,٢
مقاطعة تايوان الصينية	١,١	١,٦	١,٠	١,٣	٠,٦–	١,٠	١,١	١,٥	٠,٥	٠,١–	١,٠	١,٤	١,١	٠,١–	١,٠
سنغافورة	٢,٠	٤,٦	٢,٤	١,٠	٠,٥–	٠,٥–	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٤–	٠,٣	١,٥	٠,٨	٠,٥–	٠,٧
سويسرا	٠,٨	٠,٧–	٠,٢–	٠,٠	١,١–	٠,٤–	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٨–	٠,٠	١,٠	٠,٢	٠,٨–	٠,٣–
السويد	١,٨	٠,٩	٠,٤	٠,٢	٠,٧	١,١	١,٩	٢,٠	١,٦	٠,٨	١,٤	١,٨	١,٧	٠,٩	١,٥
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	١,١	٤,١	٤,٣	٤,٤	٣,٠	٢,٤	١,٥	٢,٤	٢,٩	٠,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٠,٣	٢,٤
الجمهورية التشيكية	٢,٣	٣,٣	١,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٩	٣,٣	٢,٤	٢,٠	٣,٢	٣,٢	٢,٤
النرويج	١,٨	٠,٧	٢,١	٢,٠	٢,٢	٣,٦	١,٩	٢,٨	٢,٢	١,٤	٣,٣	٢,٠	١,٤	٢,٠	١,٨
إسرائيل	٢,٤	١,٧	١,٥	٠,٥	٠,٦–	٠,٥–	٠,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٥–	٠,٢	٠,٨	٠,٦	٠,٦–	٠,٥
الدانمرك	٢,٠	٢,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٠	١,١	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٩	١,٦	٠,٨	٠,٤	٠,٩
نيوزيلندا	٢,٨	١,١	١,١	١,٢	٠,٣	٠,٦	١,٩	١,٦	١,٦	١,٧	٠,٦	٢,٠	١,٩	١,٧	٠,٠
بورتوريكو	٣,٠	١,٣	١,١	٠,٦	٠,٨–	٠,٣–	١,٨	١,٣	٠,١	١,٦–	٠,٦	١,٢	٠,٥	١,٦–	٠,٦
إقليم ماكاو الإداري الخاص	٣,٠	٦,١	٥,٥	٦,٠	٤,٦	٢,٤	١,٢	٣,٠	٢,٨	١,٧	١,٨	٢,٨	٢,٦	١,٧	١,٨
آيسلندا	٦,٠	٥,٢	٣,٩	٢,٠	١,٦	١,٧	١,٨	٢,٧	٣,٠	٢,٧	٢,٨	٢,٥	٢,٠	٣,١	٢,٥
سان مارينو	...	٢,٨	١,٦	١,١	٠,١	٠,٦	١,٠	١,٨	١,٠	٠,٥	٠,٨	١,٢	٠,٧	٠,٥	٠,٨
للتذكرة															
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٩	١,٩	١,٣	١,٥	٠,٣	٠,٨	١,٨	٢,١	١,٥	٠,٩	١,٨	١,٩	١,٦	١,١	١,٦

[١] يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.
[٢] التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.
[٣] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف–٧ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات			نهاية الفترة[٢] توقعات	
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
آسيا الصاعدة والنامية	**٤,٦**	**٤,٦**	**٤,٦**	**٣,٤**	**٢,٦**	**٢,٨**	**٢,٤**	**٢,٧**	**٣,٣**	**٣,٢**	**٢,٩**	**٣,١**	**٤,٧**	**١,٩**	**٢,٩**
بنغلاديش	٧,٣	٨,٩	٦,٨	٧,٣	٦,٤	٥,٩	٥,٤	٥,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٩	٥,٥	٥,٥	٦,٠	٦,٠
بوتان	٥,٠	١٠,١	٨,١	٩,٦	٦,٧	٣,٣	٤,٣	٣,٧	٢,٦	٣,٦	٤,٦	٣,٢	٢,٧	٤,٥	٤,٧
بروني دار السلام	٠,٤	٠,١	٠,٤	٠,٢–	٠,٣–	٠,٤–	١,٣–	١,١	٠,٤–	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٥
كمبوديا	٥,٧	٢,٩	٣,٠	٣,٩	١,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٣,١	٢,١	٢,٨
الصين	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٠	١,٤	٢,٠	١,٦	٢,١	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٦	٤,٥	١,٤	٢,٥
فيجي	٤,٠	٣,٤	٢,٩	٠,٥	١,٤	٣,٩	٣,٤	٤,١	١,٨	١,٣–	١,١	٢,٠	٠,٩–	١,٨–	١,٥
الهند	٧,٠	١٠,٠	٩,٤	٥,٨	٤,٩	٤,٥	٣,٦	٣,٤	٤,٨	٤,٩	٣,٧	٤,٠	٦,٧	٣,٤	٤,٠
إندونيسيا	٧,٩	٤,٠	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٣,٥	٣,٨	٣,٣	٢,٨	٢,١	١,٦	٣,٠	٢,٦	١,٥	٢,١
كيريباتي	٢,٦	٣,٠–	١,٥–	٢,١	٠,٦	١,٩	٠,٤	٠,٦	١,٩–	١,٥	٢,٠	٢,٤	١,٢–	١,٢	١,٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧,٦	٤,٣	٦,٤	٤,١	١,٣	١,٨	٠,٧	٢,٠	٣,٣	٦,٥	٤,٩	٣,١	٦,٣	٦,٣	٣,٥
ماليزيا	٢,٤	١,٧	٢,١	٣,١	٢,١	٢,١	٣,٨	١,٠	٠,٧	١,١–	٢,٤	٢,٠	١,٠	١,١–	٢,٤
مليف	٥,٠	١٠,٩	٣,٨	٢,١	١,٩	٠,٨	٢,٣	١,٤	١,٣	٠,٤	٢,٧	٢,٠	١,٣	١,٥	٢,١
جزر مارشال	...	٤,٣	١,٩	١,١	٢,٢–	١,٥–	٠,١	٠,٨	١,٢	٠,٩	١,١	٢,٠	١,٢	٠,٩	١,١
ميكرونيزيا	٣,٥	٦,٣	٢,٢	٠,٧	٠,٢–	٠,٦–	٠,١	١,٥	١,٩	٠,٨–	٢,٥	٢,٠	١,٩	٠,٨–	٢,٥
منغوليا	٩,٣	١٤,٣	١٠,٥	١٢,٣	٥,٧	٠,٧	٤,٣	٦,٨	٧,٣	٥,٠	٥,٥	٧,٥	٥,٢	٤,٥	٦,٦
ميانمار	١٦,٦	٠,٤	٥,٨	٥,١	٧,٣	٩,١	٤,٦	٥,٩	٨,٦	٦,١	٦,٢	٦,٠	٩,٥	٣,٣	٧,٧
ناورو	...	٠,٣	١,١–	٠,٣	٩,٨	٨,٢	٥,١	٠,٥	٤,٣	٠,٩	١,٢	٢,٠	٤,٥	٠,٩–	١,٢
نيبال	٦,٨	٨,٣	٩,٩	٩,٠	٧,٢	٩,٩	٤,٥	٤,١	٤,٦	٦,٤	٦,٠	٥,٣	٦,٠	٦,٠	٦,٠
بالاو	٣,٠	٥,٤	٢,٨	٤,٠	٢,٢	١,٣–	١,١	٢,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٠,٤–	٠,٠	٠,٠
بابوا غينيا الجديدة	٦,٠	٤,٥	٥,٠	٥,٢	٦,٠	٦,٧	٥,٤	٤,٧	٣,٧	٣,٤	٣,٩	٣,٢	٢,٧	٣,٦	٤,٤
الفلبين	٥,٠	٣,٠	٢,٦	٣,٦	٠,٧	١,٣	٢,٩	٥,٢	٢,٥	٢,٤	٣,٠	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٣,٣
ساموا	٥,٨	٦,٢	٠,٢–	١,٢–	١,٩	٠,١	١,٣	٣,٧	٢,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٠,١–	٢,٩	١,٩
جزر سليمان	٨,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٢	٠,٦–	٠,٥	٠,٥	٣,٥	١,٨	٣,٩	٣,٠	٤,٢	٢,٨	٣,١	٣,٥
سري لانكا	٩,٠	٧,٥	٦,٩	٢,٨	٢,٢	٤,٠	٦,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٧	٤,٦	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٤,٨
تايلند	٢,٨	٣,٠	٢,٢	١,٩	٠,٩–	٠,٢	٠,٧	١,١	٠,٧	٠,٤–	١,٨	١,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٧
تيمور– ليشتي	٥,٥	١٠,٩	٩,٥	٠,٨	٠,٦	١,٥–	٠,٥	٢,٣	٠,٩	٠,٩	٢,٠	٢,٠	٠,٣	١,٥	٢,٤
تونغا	٧,٧	٣,٣	٠,٧	٢,٣	٠,١	٠,٦–	٧,٢	٦,٨	٣,٣	٠,٥	٠,٨	٢,٤	٠,١–	٠,١	٢,٥
توفالو	٢,٨	١,٤	٢,٠	١,١	٣,١	٣,٥	٤,١	٢,١	٢,٢	١,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٣	١,٥	٢,٣
فانواتو	٢,٦	١,٣	١,٥	٠,٨	٢,٥	٠,٨	٣,١	٢,٣	٢,٧	٢,٩	٢,٤	٢,٣	٣,٥	٢,٦	٢,٢
فييت نام	٩,٦	٩,١	٦,٦	٤,١	٠,٦	٢,٧	٣,٥	٣,٥	٢,٨	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٥,٢	٣,١	٣,٧
أوروبا الصاعدة والنامية	**٩,٩**	**٦,٣**	**٥,٥**	**٦,٥**	**١٠,٦**	**٥,٥**	**٥,٦**	**٦,٤**	**٦,٦**	**٥,٢**	**٥,٢**	**٥,٣**	**٥,٣**	**٥,٣**	**٥,٢**
ألبانيا[٣]	٣,١	٢,٠	١,٩	١,٦	١,٩	١,٣	٢,٠	٢,٠	١,٤	١,٤	١,٧	٣,٠	١,١	١,٢	٢,٢
بيلاروس	١٩,٥	٥٩,٢	١٨,٣	١٨,١	١٣,٥	١١,٨	٦,٠	٤,٩	٥,٦	٥,١	٥,١	٤,١	٤,٧	٥,٥	٤,٩
البوسنة والهرسك	٢,٥	٢,١	٠,١–	٠,٩–	١,٠–	١,٦–	٠,٨	١,٤	٠,٦	٠,٨–	٠,٤	٢,٠	٠,٧	٠,٨–	٠,٤
بلغاريا[٤]	٥,٦	٢,٤	٠,٤	١,٦–	١,١–	١,٣–	١,٢	٢,٦	٢,٥	١,٢	١,٧	٢,٠	٣,١	٠,٥	٢,٤
كرواتيا	٢,٧	٣,٤	٢,٢	٠,٢–	٠,٥–	١,١–	١,١	١,٥	٠,٨	٠,٣	٠,٨	٢,١	١,٤	٠,٢	٠,٩
هنغاريا	٥,١	٥,٧	١,٧	٠,٢–	٠,١–	٠,٤	٢,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٦	٣,٤	٣,٠	٤,٠	٣,٧	٣,١
كوسوفو	٢,٣	٢,٥	١,٨	٠,٤	٠,٥–	٠,٣	١,٥	١,١	٢,٧	٠,٨	١,٢	١,٩	١,٢	١,٥	١,٢
مولدوفا	٩,٣	٤,٦	٤,٦	٥,١	٩,٦	٦,٤	٦,٦	٣,١	٤,٨	٢,٨	٢,٣	٥,٠	٧,٥	٠,٥	٦,٠
الجبل الأسود	٥,٤	٤,١	٢,٢	٠,٧–	١,٥	٠,٣–	٢,٤	٢,٦	٠,٤	٠,١–	٠,٧	١,٧	١,١	٠,٤–	٠,٩
مقدونيا الشمالية	٢,٠	٣,٣	٢,٨	٠,٣–	٠,٣–	٠,٢–	١,٤	١,٥	٠,٨	٠,٩	١,٣	٢,٢	٠,٤	١,٠	١,٤
بولندا	٢,٦	٣,٧	٠,٩	٠,٠	٠,٩–	٠,٦–	٢,٠	١,٦	٢,٣	٣,٣	٢,٣	٢,٤	٣,٤	٢,٢	٢,٠
رومانيا	٩,٤	٣,٣	٤,٠	١,١	٠,٦–	١,٦–	١,٣	٤,٦	٣,٨	٢,٩	٢,٥	٢,٥	٤,٠	٢,٧	٢,٧
روسيا	١١,٢	٥,١	٦,٨	٧,٨	١٥,٥	٧,٠	٣,٧	٢,٩	٤,٥	٣,٢	٣,٢	٤,٠	٣,٠	٣,٨	٣,٣
صربيا	٩,٣	٧,٣	٧,٧	٢,١	١,٤	١,١	٣,١	٢,٠	١,٩	١,٥	١,٩	٣,٠	١,٩	١,٦	٢,٠
تركيا	١٣,٢	٨,٩	٧,٥	٨,٩	٧,٧	٧,٨	١١,١	١٦,٣	١٥,٢	١١,٩	١١,٩	١١,٠	١١,٨	١٢,٠	١٢,٠
أوكرانيا[٣]	١٠,٧	٠,٦	٠,٣–	١٢,١	٤٨,٧	١٣,٩	١٤,٤	١٠,٩	٧,٩	٣,٢	٦,٠	٥,٠	٤,١	٥,٢	٥,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي[٥]	**٥,٦**	**٤,٦**	**٤,٦**	**٤,٩**	**٥,٤**	**٥,٥**	**٦,٣**	**٦,٦**	**٧,٧**	**٦,٢**	**٦,٧**	**٤,٣**	**٧,٧**	**٥,٦**	**٦,٨**
أنتيغوا وبربودا	٢,٣	٣,٤	١,١	١,١	١,٠	٠,٥–	٢,٤	١,٢	١,٥	١,٠	١,٠	٢,٠	١,٥	٠,٧	١,٣
الأرجنتين[٣]	١٠,٧	١٠,٠	١٠,٦	...	...	...	٢٥,٧	٣٤,٣	٥٣,٥	...	...	...	٥٣,٨	...	...
أروبا	٣,٥	٠,٦	٢,٤–	٠,٤	٠,٥	٠,٩–	١,٠–	٣,٦	٤,٣	١,٢	١,٨	٢,٢	٥,٢	١,١–	٣,٣
جزر البهاما	٢,٣	١,٩	٠,٤	١,٢	١,٩	٠,٣–	١,٥	٢,٣	١,٣	١,٨	٢,١	٢,٢	١,٨	١,٧	٢,٥
بربادوس	٤,٧	٤,٥	١,٨	١,٨	١,١–	١,٥	٤,٤	٣,٧	٤,١	٢,٩	١,٦	٢,٣	٧,٢	٠,٨–	٢,٤
بليز	٢,٦	١,٢	٠,٥	١,٢	٠,٩–	٠,٧	١,١	٠,٣	٠,٢	٠,٨	٠,٧	٢,٢	٠,٢	١,١	١,٣
بوليفيا	٥,٤	٤,٥	٥,٧	٥,٨	٤,١	٣,٦	٢,٨	٢,٣	١,٨	١,٧	٤,١	٣,٥	١,٥	٣,٣	٣,٨
البرازيل	٦,٦	٥,٤	٦,٢	٦,٣	٩,٠	٨,٧	٣,٤	٣,٧	٣,٧	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٤,٣	٢,٠	٢,٩
شيلي	٣,٢	٣,٠	١,٨	٤,٧	٤,٣	٣,٨	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٩	٢,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٤	٢,٩
كولومبيا	٥,١	٣,٢	٢,٠	٢,٩	٥,٠	٧,٥	٤,٣	٣,٢	٣,٥	٢,٤	٢,١	٢,٩	٣,٨	١,٤	٢,٤

الجدول ألف–٧ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١] (تابع)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط ٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٥	نهاية الفترة[٢] ٢٠١٩	نهاية الفترة[٢] توقعات ٢٠٢٠	نهاية الفترة[٢] توقعات ٢٠٢١
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)[٥]	٥,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٩	٥,٤	٥,٥	٦,٣	٦,٦	٧,٧	٦,٢	٦,٧	٤,٣	٧,٧	٥,٦	٦,٨
كوستاريكا	٩,٧	٤,٥	٥,٢	٤,٥	٠,٨	٠,٠	١,٦	٢,٢	٢,١	٠,٨	٠,٩	٢,٨	١,٥	٠,٥	١,٢
دومينيكا	٢,٢	١,٤	٠,٠	٠,٨	٠,٩–	٠,٠	٠,٦	١,٤	١,٦	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٨	٢,٠
الجمهورية الدومينيكية	١٢,١	٣,٧	٤,٨	٣,٠	٠,٨	١,٦	٣,٣	٣,٦	١,٨	٣,٣	٤,٠	٤,٠	٣,٧	٤,٠	٤,٠
إكوادور	٥,٢	٥,١	٢,٧	٣,٦	٤,٠	١,٧	٠,٤	٠,٢–	٠,٣	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,١–	٠,٣–	٢,٠
السلفادور	٣,٦	١,٧	٠,٨	١,١	٠,٧–	٠,٦	١,٠	١,١	٠,١	٠,٢	١,١	١,٠	٠,٠	٠,٧	١,٥
غرينادا	٣,١	٢,٤	٠,٠	١,٠–	٠,٦–	١,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٢–	١,١	١,٩	٠,١	٠,٨–	١,٢
غواتيمالا	٦,٧	٣,٨	٤,٣	٣,٤	٢,٤	٤,٤	٤,٤	٣,٨	٣,٧	٢,١	٢,١	٤,٠	٣,٤	٢,٣	٣,١
غيانا	٦,١	٢,٤	١,٩	٠,٧	٠,٩–	٠,٨	١,٩	١,٣	٢,١	١,٠	٢,٧	٣,١	٢,١	١,٣	٢,٩
هايتي	١٣,١	٦,٨	٦,٨	٣,٩	٧,٥	١٣,٤	١٤,٧	١٢,٩	١٧,٣	٢٢,٤	٢٣,٨	١١,٣	١٩,٧	٢٥,٠	٢٢,٠
هندوراس	٧,٣	٥,٢	٥,٢	٦,١	٣,٢	٢,٧	٣,٩	٤,٣	٤,٤	٣,٣	٣,٧	٤,٠	٤,١	٣,٢	٤,٢
جامايكا	١١,٥	٦,٩	٩,٣	٨,٣	٣,٧	٢,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٩	٥,١	٥,٤	٥,٠	٦,٢	٤,١	٥,٧
المكسيك	٤,٤	٤,١	٣,٨	٤,٠	٢,٧	٢,٨	٦,٠	٤,٩	٣,٦	٣,٤	٣,٣	٣,٠	٢,٨	٣,٧	٢,٩
نيكاراغوا	٨,٤	٧,٢	٧,١	٦,٠	٤,٠	٣,٥	٣,٩	٤,٩	٥,٤	٤,٤	٤,٠	٣,٥	٦,١	٤,٠	٣,٥
بنما	٣,١	٥,٧	٤,٠	٢,٦	٠,١	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٤–	٠,٨–	٠,٢	٢,٠	٢,٨	٠,٥–	٠,٥
باراغواي	٧,٩	٣,٧	٢,٧	٥,٠	٣,١	٤,١	٣,٦	٤,٠	٢,٨	٢,٩	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٣,٠	٣,٣
بيرو	٢,٥	٣,٧	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٣,٦	٢,٨	١,٣	٢,١	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٩	١,٨	٢,٠
سانت كيتس ونيفس	٣,٧	٠,٨	١,١	٠,٢	٢,٣–	٠,٧–	٠,٧	١,٠–	٠,٢–	٠,٧	١,١	٢,٠	٠,٤	١,٠	١,٣
سانت لوسيا	٢,٤	٤,٢	١,٥	٣,٥	١,٠–	٣,١–	٠,١	٢,٤	٠,٥	٠,٣	٢,١	٢,٠	٠,٩	١,٥	٢,١
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣,١	٢,٦	٠,٨	٠,٢	١,٧–	٠,٢–	٢,٢	٢,٣	٠,٩	٠,٩	١,٦	٢,٠	٠,٥	١,٥	٢,٠
سورينام	١١,٧	٥,٠	١,٩	٣,٤	٦,٩	٥٥,٥	٢٢,٠	٦,٩	٤,٤	٤٩,٨	٥١,٠	٩,٠	٤,٢	١٠٤,٩	٢٠,٩
ترينيداد وتوباغو	٦,٩	٩,٣	٥,٢	٥,٧	٤,٧	٣,١	١,٩	١,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	١,٠	٠,٤	٠,٠	١,٠
أوروغواي	٩,١	٨,١	٨,٦	٨,٩	٨,٧	٩,٦	٦,٢	٧,٦	٧,٩	١٠,٠	٨,٢	٤,٠	٨,٨	٩,٥	٧,٥
فنزويلا[٣]	٢٣,٤	٢١,١	٤٠,٦	٦٢,٢	١٢١,٧	٢٥٤,٩	٤٣٨,١	٦٥,٣٧٤,١	١٩,٩٠٦	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	...	٩,٥٨٥,٥	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٧,٦	٨,٨	٨,٣	٦,٤	٥,٥	٥,٧	٦,٩	٩,٥	٧,٨	٩,٣	٩,٣	٦,٥	٦,٩	١٠,٧	٨,٩
أفغانستان	١١,١	٦,٤	٧,٤	٤,٧	٠,٧–	٤,٤	٥,٠	٠,٦	٢,٣	٥,٤	٤,٨	٤,٠	٢,٨	٥,٠	٤,٥
الجزائر	٣,٦	٨,٩	٣,٣	٢,٩	٤,٨	٦,٤	٥,٦	٤,٣	٢,٠	٣,٥	٣,٨	٧,٠	٢,٤	٥,٢	٢,٥
أرمينيا	٤,٨	٢,٥	٥,٨	٣,٠	٣,٧	١,٤–	١,٠	٢,٤	١,٤	٠,٩	٢,٠	٣,٨	٠,٧	١,٥	٢,٥
أذربيجان	٨,٠	١,٠	٢,٤	١,٤	٤,٠	١٢,٤	١٢,٨	٢,٣	٢,٧	٣,٠	٣,١	٣,٢	٢,٧	٣,٠	٣,١
البحرين	١,٩	٢,٨	٣,٣	٢,٦	١,٨	٢,٨	١,٤	٢,١	١,٠	٠,٠	٢,٨	٢,٢	١,٧	٢,٠	٢,٤
جيبوتي	٤,٠	٤,٢	١,١	١,٣	٠,٨–	٢,٧	٠,٦	٠,١	٣,٣	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٣,٣	٢,٥	٢,٢
مصر	٨,٨	٨,٧	٦,٩	١٠,١	١١,٠	١٠,٢	٢٣,٥	٢٠,٩	١٣,٩	٥,٧	٦,٢	٧,٤	٩,٤	٥,٦	٨,٠
جورجيا	٧,٠	٠,٩–	٠,٥–	٣,١	٤,٠	٢,١	٦,٠	٢,٦	٤,٩	٥,٣	٢,٥	٣,٠	٧,٠	٣,٥	٣,٠
إيران	١٥,٦	٣٠,٦	٣٤,٧	١٥,٦	١١,٩	٩,١	٩,٦	٣١,٢	٤١,٠	٣٠,٥	٣٠,٠	٢٥,٠	٢٦,٠	٣٥,٠	٢٥,٠
العراق	...	٦,١	١,٩	٢,٢	١,٤	٠,٥	٠,١	٠,٤	٠,٢–	٠,٨	١,٠	٢,٠	٠,١	١,٠	١,٠
الأردن	٤,١	٤,٦	٤,٩	٣,٠	١,١–	٠,٦–	٣,٦	٤,٥	٠,٧	٠,٣–	١,٤	٢,٥	٠,٧	١,٧–	١,٤
كازاخستان	٨,٦	٥,١	٥,٨	٦,٧	٦,٧	١٤,٦	٧,٤	٦,٠	٥,٢	٦,٩	٦,٢	٤,٠	٥,٤	٧,٥	٥,٩
الكويت	٣,٦	٣,٢	٢,٧	٣,١	٣,٧	٣,٥	١,٥	٠,٦	١,١	١,٠	٢,٣	٢,٥	١,٥	١,٤	٢,٥
جمهورية قيرغيزستان	٨,٣	٢,٨	٦,٦	٧,٥	٦,٥	٠,٤	٣,٢	١,٥	١,١	٨,٠	٥,٥	٥,٠	٣,١	٧,٧	٧,٠
لبنان[٣]	٣,١	٦,٦	٤,٨	١,٨	٣,٧–	٠,٨–	٤,٥	٤,٦	٢,٩	٨٥,٥	...	...	٧,٠	١٤٤,٥	...
ليبيا[٣]	٢,٩	٦,١	٢,٦	٢,٤	١٤,٨	٢٤,٠	٢٨,٠	١,٢–	٤,٦	٢٢,٣	١٥,١	١٢,٢	٤,٦	٢٢,٣	١٥,١
موريتانيا	٦,٦	٤,٩	٤,١	٣,٨	٠,٥	١,٥	٢,٣	٣,١	٢,٣	٣,٩	٤,٥	٤,٠	٢,٧	٥,٠	٤,٠
المغرب	٢,٠	٠,٧	١,٦	٠,٤	١,٤	١,٥	٠,٧	١,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٢,٠	١,٠	٠,٢	٠,٨
عمان	٣,٤	٢,٩	١,٢	١,٠	٠,١	١,١	١,٦	٠,٩	٠,١	١,٠	٣,٤	٢,٥	٠,١	١,٠	٣,٤
باكستان	٩,٠	١١,٠	٧,٤	٨,٦	٤,٥	٢,٩	٤,١	٣,٩	٦,٧	١٠,٧	٨,٨	٦,٥	٨,٠	٨,٦	١٠,٢
قطر	٥,١	١,٨	٣,٢	٤,٢	١,٠	٢,٧	٠,٥	٠,٢	٠,٦–	٢,٢–	١,٨	٢,٠	...	...	...
المملكة العربية السعودية	٣,٢	٢,٩	٣,٦	٢,٢	١,٢	٢,٠	٠,٨–	٢,٥	٢,١–	٣,٦	٣,٧	٢,٠	٠,١–	٣,٦	٣,٧
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٣,١	٣,٠	٢,٥
السودان[٦]	١٢,٤	٣٥,٦	٣٦,٥	٣٦,٩	١٦,٩	١٧,٨	٣٢,٤	٦٣,٣	٥١,٠	١٤١,٦	١٢٩,٧	١٦,٨	٥٧,٠	١٩٨,٩	١٠٣,٠
سوريا[٧]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	١١,١	٥,٨	٥,٠	٦,١	٥,٨	٥,٩	٧,٣	٣,٨	٧,٨	٨,١	٧,٠	٦,٥	٨,٠	٧,٥	٧,٠
تونس	٣,٥	٤,٦	٥,٣	٤,٦	٤,٤	٣,٦	٥,٣	٧,٣	٦,٧	٥,٨	٥,٣	٤,٠	٦,١	٥,٤	٤,٩
تركمانستان	٦,٦	٥,٣	٦,٨	٦,٠	٧,٤	٣,٦	٨,٠	١٣,٣	٥,١	٨,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٣	٨,٠	٦,٠
الإمارات العربية المتحدة	٥,٣	٠,٧	١,١	٢,٣	٤,١	١,٦	٢,٠	٣,١	١,٩–	١,٥–	١,٥	٢,١	١,٩–	١,٥–	١,٥
أوزبكستان	١٣,١	١١,٩	١١,٧	٩,١	٨,٥	٨,٨	١٣,٩	١٧,٥	١٤,٥	١٣,٠	١٠,٧	٥,١	١٥,٢	١٢,١	٩,٣
الضفة الغربية وغزة	٤,٣	٢,٨	١,٧	١,٧	١,٤	٠,٢–	٠,٢	٠,٢–	١,٦	١,٢–	٠,٣	٢,٠	١,٣	١,٧–	٠,٩
الجمهورية اليمنية	١١,٧	٩,٩	١١,٠	٨,٢	٢٢,٠	٢١,٣	٣٠,٤	٢٧,٦	١٠,٠	٢٦,٤	٣١,٠	٨,٠	٦,٢	٤٥,٤	٢١,٠

الجدول ألف–٧ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١] (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط							توقعات			نهاية الفترة[٢]	توقعات	
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
إفريقيا جنوب الصحراء	**٩,٤**	**٩,٠**	**٦,٥**	**٦,٣**	**٦,٨**	**١٠,٤**	**١٠,٧**	**٨,٤**	**٨,٥**	**١٠,٦**	**٧,٩**	**٦,١**	**٩,٧**	**١٠,٥**	**٧,٣**
أنغولا	٣١,٥	١٠,٣	٨,٨	٧,٣	٩,٢	٣٠,٧	٢٩,٨	١٩,٦	١٧,١	٢١,٠	٢٠,٦	٦,٠	١٦,٩	٢٢,٢	١٩,٦
بنن	٣,٠	٦,٧	١,٠	١,١–	٠,٢	٠,٨–	١,٨	٠,٨	٠,٩–	٢,٥	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٢,٥	٢,٠
بوتسوانا	٨,٧	٧,٥	٥,٩	٤,٤	٣,١	٢,٨	٣,٣	٣,٢	٢,٨	١,٦	٣,٠	٤,٠	٢,٢	١,٦	٣,٠
بوركينا فاسو	٢,٦	٣,٨	٠,٥	٠,٣–	٠,٩	٠,٢–	٠,٤	٢,٠	٣,٢–	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٦–	٣,٥	٢,٥
بوروندي	٩,١	١٨,٢	٧,٩	٤,٤	٥,٥	١٦,٦	٢,٨–	٢,٨–	٠,٧–	٧,٦	٥,٢	٣,٢	٥,١	٧,٩	٣,٠
كابو فيردي	٢,٥	٢,٥	١,٥	٠,٢–	٠,١	١,٤–	٠,٨	١,٣	١,١	١,٠	١,٢	١,٧	١,٩	١,٠	١,٢
الكاميرون	٢,٤	٢,٤	٢,١	١,٩	٢,٧	٠,٩	٠,٦	١,١	٢,٥	٢,٨	٢,٢	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٢,١
جمهورية إفريقيا الوسطى	٣,٠	٥,٥	٧,٠	١٤,٩	١,٤	٤,٩	٤,٢	١,٦	٢,٧	٢,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٨–	٤,٦	٢,٥
تشاد	٢,٢	٧,٥	٠,٢	١,٧	٤,٨	١,٦–	٠,٩–	٤,٠	١,٠–	٢,٨	٣,٠	٣,٠	١,٧–	١,٦	٤,٤
جزر القمر	٣,٨	٥,٩	٠,٤	٠,٠	٠,٩	٠,٨	٠,١	١,٧	٣,٧	٣,٠	٢,١	٢,٠	٦,٣	٤,٠	٤,١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٩,١	٠,٩	٠,٩	١,٢	٠,٧	٣,٢	٣٥,٨	٢٩,٣	٤,٧	١١,٥	١٢,١	٥,٠	٤,٦	١٧,١	٨,٠
جمهورية الكونغو	٣,٠	٥,٠	٤,٦	٠,٩	٣,٢	٣,٢	٠,٤	١,٢	٢,٢	٢,٥	٢,٦	٣,٠	٣,٨	٢,٥	٢,٧
كوت ديفوار	٣,٠	١,٣	٢,٦	٠,٤	١,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٨	١,٢	١,٤	٢,٠	١,٦	١,٢	١,٤
غينيا الاستوائية	٥,٢	٣,٤	٣,٢	٤,٣	١,٧	١,٤	٠,٧	١,٣	١,٢	٣,٠	٢,٢	٢,١	٤,١	٢,١	٢,٢
إريتريا	١٧,١	٤,٨	٥,٩	١٠,٠	٢٨,٥	٥,٦–	١٣,٣–	١٤,٤–	١٦,٤–	٤,٧	٢,٦	٢,٠	٢٧,٢	٤,٠	٢,٠
إسواتيني	٧,١	٨,٩	٥,٦	٥,٧	٥,٠	٧,٨	٦,٢	٤,٨	٢,٦	٤,١	٤,٢	٤,٩	٢,٠	٤,٥	٤,١
إثيوبيا	١٥,٣	٢٤,١	٨,١	٧,٤	٩,٦	٦,٦	١٠,٧	١٣,٨	١٥,٨	٢٠,٢	١١,٥	٨,٠	١٩,٥	١٦,١	٨,٠
غابون	١,١	٢,٧	٠,٥	٤,٥	٠,١–	٢,١	٢,٧	٤,٨	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٥	١,٠	٣,٠	٣,٠
غامبيا	٧,٠	٤,٦	٥,٢	٦,٣	٦,٨	٧,٢	٨,٠	٦,٥	٧,١	٦,١	٦,٠	٥,٠	٧,٧	٦,٥	٥,٨
غانا	١٣,٤	٧,١	١١,٧	١٥,٥	١٧,٢	١٧,٥	١٢,٤	٩,٨	٧,٢	١٠,٦	٨,٧	٦,٠	٧,٩	١١,٦	٨,٧
غينيا	١٧,٦	١٥,٢	١١,٩	٩,٧	٨,٢	٨,٢	٨,٩	٩,٨	٩,٥	٩,١	٨,٠	٧,٨	٩,١	٨,٧	٨,٠
غينيا–بيساو	٢,٥	٢,١	٠,٨	١,٠–	١,٥	٢,٧	٠,٢–	٠,٤	٠,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,١–	٢,٥	٢,٠
كينيا	٧,٨	٩,٤	٥,٧	٦,٩	٦,٦	٦,٣	٨,٠	٤,٧	٥,٢	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٨	٤,٥	٥,٠
ليسوتو	٦,٩	٦,١	٤,٩	٥,٤	٣,٢	٦,٦	٤,٤	٤,٨	٥,٢	٤,٣	٤,٥	٥,٥	٤,٠	٤,٥	٥,٠
ليبريا	٩,٦	٦,٨	٧,٦	٩,٩	٧,٧	٨,٨	١٢,٤	٢٣,٥	٢٧,٠	١١,٩	٩,٥	٥,٠	٢٠,٣	١١,٠	٨,٠
مدغشقر	١٠,٤	٥,٧	٥,٨	٦,١	٧,٤	٦,١	٨,٦	٨,٦	٥,٦	٤,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٠	٥,٢	٥,٥
ملاوي	٨,١	٢١,٣	٢٨,٣	٢٣,٨	٢١,٩	٢١,٧	١١,٥	٩,٢	٩,٤	٩,٣	٩,٥	٥,٠	١١,٥	٩,٢	٩,٥
مالي	٢,٥	٥,٣	٢,٤–	٢,٧	١,٤	١,٨–	١,٨	١,٧	٢,٩–	٠,٥	١,٥	٢,٠	٣,٣–	١,٨	١,٧
موريشيوس	٥,٨	٣,٩	٣,٥	٣,٢	١,٣	١,٠	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥	٣,٢	٣,٣	٠,٩	٣,٥	٣,٧
موزامبيق	١١,٢	٢,٦	٤,٣	٢,٦	٣,٦	١٩,٩	١٥,١	٣,٩	٢,٨	٣,٦	٥,٦	٥,٥	٣,٥	٤,٤	٥,٥
ناميبيا	٦,٦	٦,٧	٥,٦	٥,٣	٣,٤	٦,٧	٦,١	٤,٣	٣,٧	٢,٣	٣,٤	٤,٥	٢,٦	٢,٩	٣,٤
النيجر	٢,٤	٠,٥	٢,٣	٠,٩–	١,٠	٠,٢	٠,٢	٢,٨	٢,٥–	٤,٤	١,٧	٢,٠	٢,٣–	٢,٢	٢,٠
نيجيريا	١٢,٢	١٢,٢	٨,٥	٨,٠	٩,٠	١٥,٧	١٦,٥	١٢,١	١١,٤	١٢,٩	١٢,٧	١٠,٦	١٢,٠	١٣,٧	١١,٦
رواندا	٨,١	٦,٣	٤,٢	١,٨	٢,٥	٥,٧	٤,٨	١,٤	٢,٤	٦,٩	١,٠	٥,٠	٦,٧	٥,٠	٥,٠
سان تومي وبرينسيبي	١٦,٧	١٠,٦	٨,١	٧,٠	٥,٣	٥,٤	٥,٧	٨,٣	٨,٤	٧,٩	٨,٠	٣,٠	٧,٧	٨,٠	٨,٠
السنغال	٢,١	١,٤	٠,٧	١,١–	٠,٩	١,٢	١,١	٠,٥	١,٠	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٦	٢,٥	٠,٩
سيشيل	٧,٣	٧,١	٤,٣	١,٤	٤,٠	١,٠–	٢,٩	٣,٧	١,٨	٣,٩	٢,٩	٣,٠	١,٧	٦,٦	٣,٠
سيراليون	٨,٧	٦,٦	٥,٥	٤,٦	٦,٧	١٠,٩	١٨,٢	١٦,٠	١٤,٨	١٥,٧	١٥,٥	٨,٤	١٣,٩	١٧,٥	١٣,٥
جنوب إفريقيا	٥,٩	٥,٦	٥,٨	٦,١	٤,٦	٦,٣	٥,٣	٤,٦	٤,١	٣,٣	٣,٩	٤,٥	٣,٧	٣,٣	٤,٣
جنوب السودان	...	٤٥,١	٠,٠	١,٧	٥٢,٨	٣٧٩,٨	١٨٧,٩	٨٣,٥	٥١,٢	٢٧,١	٣٣,١	١١,٩	٣٠,٠	٢٠,٠	٢٣,٨
تنزانيا	٧,٤	١٦,٠	٧,٩	٦,١	٥,٦	٥,٢	٥,٣	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٣,٧	٤,٢	٣,٨	٣,٦	٣,٧
توغو	٢,٤	٢,٦	١,٨	٠,٢	١,٨	٠,٩	٠,٢–	٠,٩	٠,٧	١,٤	١,٥	٢,٠	٠,٣–	١,١	٤,٥
أوغندا	٧,٧	١٢,٧	٤,٩	٣,١	٥,٤	٥,٥	٥,٦	٢,٦	٢,٩	٤,٢	٤,٨	٥,٠	٣,٦	٥,٠	٥,٢
زامبيا	١٤,٢	٦,٦	٧,٠	٧,٨	١٠,١	١٧,٩	٦,٦	٧,٠	٩,٨	١٤,٥	١٣,٣	٧,٠	١١,٧	١٣,٠	١١,٢
زمبابوي[٣]	٠,٨–	٣,٧	١,٦	٠,٢–	٢,٤–	١,٦–	٠,٩	١٠,٦	٢٥٥,٣	٦٢٢,٨	٣,٧	٣,٠	٥٢١,١	٤٩٥,٠	٣,٠

[١] يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.
[٢] التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.
[٣] راجع الملحوظات القُطرية بشأن ألبانيا والأرجنتين ولبنان وليبيا وأوكرانيا وفنزويلا وزمبابوي تحت قسم «الملحوظات القُطرية» في الملحق الإحصائي.
[٤] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.
[٥] ما عدا فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات القُطرية بشأن فنزويلا والأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القُطرية» في الملحق الإحصائي.
[٦] يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.
[٧] تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

الجدول ألف–٨ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة[١]

(٪ من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	متوسط ٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٥,٢	–٦,٥	–٤,٣	–٣,٦	–٣,٠	–٣,٣	–٣,٢	–٣,٧	–٤,٢	–١٦,٢	–٧,٦	–٤,٠
فجوة الناتج[٢]	–١,٨	–٣,٨	–٣,٥	–٢,٧	–١,٨	–١,٥	–٠,٥	٠,٢	٠,٤	–٣,٦	–٢,٢	–٠,١
الرصيد الهيكلي[٢]	–٤,٣	–٤,٦	–٣,٢	–٢,٦	–٢,٤	–٢,٩	–٣,٠	–٣,٦	–٤,٣	–١٢,٥	–٦,٢	–٣,٩
الولايات المتحدة												
صافي الإقراض/الاقتراض[٣]	–٦,١	–٨,٠	–٤,٦	–٤,١	–٣,٦	–٤,٤	–٤,٦	–٥,٨	–٦,٣	–١٨,٧	–٨,٧	–٥,٥
فجوة الناتج[٢]	–٣,١	–٦,٠	–٥,٤	–٤,١	–٢,٣	–١,٩	–١,٠	٠,٤	١,٠	–٣,٢	–١,٥	–٠,١
الرصيد الهيكلي[٢]	–٤,٤	–٤,٩	–٣,٠	–٢,٦	–٢,٦	–٣,٧	–٤,٣	–٥,٧	–٦,٨	–١٥,٠	–٧,٦	–٥,٤
صافي الدين	٥٢,٣	٨٠,٨	٨١,٥	٨١,٢	٨٠,٨	٨١,٨	٨١,٩	٨٣,٢	٨٤,٠	١٠٦,٨	١٠٧,٣	١١٣,٨
إجمالي الدين	٧٣,٠	١٠٣,٣	١٠٤,٩	١٠٤,٥	١٠٤,٦	١٠٦,٦	١٠٥,٧	١٠٦,٩	١٠٨,٧	١٣١,٢	١٣٣,٦	١٣٦,٩
منطقة اليورو												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٣,٢	–٣,٧	–٣,٠	–٢,٥	–٢,٠	–١,٥	–١,٠	–٠,٥	–٠,٦	–١٠,١	–٥,٠	–١,٨
فجوة الناتج[٢]	–٠,١	–٢,٢	–٣,١	–٢,٨	–٢,٢	–١,٥	–٠,٤	٠,٢	٠,١	–٥,١	–٣,٢	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٣,٣	–٢,٠	–١,١	–٠,٧	–٠,٦	–٠,٦	–٠,٦	–٠,٥	–٠,٦	–٥,٣	–٣,١	–١,٨
صافي الدين	٥٨,٨	٧٣,٢	٧٥,٧	٧٥,٩	٧٤,٧	٧٤,٣	٧٢,١	٧٠,٤	٦٩,٢	٨٥,١	٨٤,٧	٨٠,٩
إجمالي الدين	٧٣,٥	٩٠,٧	٩٢,٦	٩٢,٨	٩٠,٩	٩٠,٠	٨٧,٦	٨٥,٧	٨٤,٠	١٠١,١	١٠٠,٠	٩٤,٣
ألمانيا												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٢,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٦	١,٠	١,٢	١,٤	١,٨	١,٥	–٨,٢	–٣,٢	١,٠
فجوة الناتج[٢]	–٠,٢	٠,٣	–٠,٨	–٠,٣	–٠,٣	٠,٢	١,٠	١,٢	٠,٤	–٣,٥	–١,٨	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٢,١	٠,٠	٠,٦	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٣	١,٣	–٥,٨	–١,٨	١,٠
صافي الدين	٥٥,٧	٥٩,٦	٥٨,٦	٥٥,٠	٥٢,٢	٤٩,٣	٤٥,٥	٤٢,٧	٤١,١	٥٤,١	٥٤,٢	٤٣,٨
إجمالي الدين	٦٨,٧	٨١,١	٧٨,٧	٧٥,٧	٧٢,٢	٦٩,٢	٦٥,٠	٦١,٦	٥٩,٥	٧٣,٣	٧٢,٢	٥٩,٥
فرنسا												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٤,٢	–٥,٠	–٤,١	–٣,٩	–٣,٦	–٣,٦	–٢,٩	–٢,٣	–٣,٠	–١٠,٨	–٦,٥	–٤,٧
فجوة الناتج[٢]	–٠,١	–١,٣	–١,٩	–٢,١	–٢,٢	–٢,٣	–١,٣	–٠,٥	٠,٠	–٥,٦	–٤,٠	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٤,٢	–٤,٠	–٢,٩	–٢,٦	–٢,٢	–٢,١	–٢,١	–١,٧	–٢,٠	–٤,٥	–٤,٠	–٤,٧
صافي الدين	٦١,٨	٨٠,٠	٨٣,٠	٨٥,٥	٨٦,٣	٨٩,٢	٨٩,٤	٨٩,٣	٨٩,٤	١١٠,٠	١٠٩,٨	١١٤,٦
إجمالي الدين	٧١,٢	٩٠,٦	٩٣,٤	٩٤,٩	٩٥,٦	٩٨,٠	٩٨,٣	٩٨,١	٩٨,١	١١٨,٧	١١٨,٦	١٢٣,٣
إيطاليا												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٣,٤	–٢,٩	–٢,٩	–٣,٠	–٢,٦	–٢,٤	–٢,٤	–٢,٢	–١,٦	–١٣,٠	–٦,٢	–٢,٥
فجوة الناتج[٢]	–٠,١	–٢,٨	–٤,١	–٤,١	–٣,٤	–٢,٥	–١,٢	–٠,٧	–٠,٧	–٥,٤	–٥,٤	–٠,٥
الرصيد الهيكلي[٢]	–٤,٠	–١,٦	–٠,٥	–١,٠	–٠,٦	–١,٣	–١,٨	–١,٩	–١,٣	–٣,٨	–٣,٤	–٢,٥
صافي الدين	١٠١,٠	١١٤,٦	١٢٠,٠	١٢٢,٣	١٢٣,١	١٢٢,٤	١٢٢,٠	١٢٢,٩	١٢٣,٠	١٤٨,٨	١٤٦,١	١٤١,٥
إجمالي الدين	١٠٩,٦	١٢٦,٥	١٣٢,٥	١٣٥,٤	١٣٥,٣	١٣٤,٨	١٣٤,١	١٣٤,٨	١٣٤,٨	١٦١,٨	١٥٨,٣	١٥٢,٦
اليابان												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٦,٧	–٨,٦	–٧,٩	–٥,٦	–٣,٨	–٣,٧	–٣,١	–٢,٥	–٣,٣	–١٤,٢	–٦,٤	–٢,٧
فجوة الناتج[٢]	–١,٩	–٣,١	–١,٧	–١,٩	–١,٥	–١,٨	–٠,٣	–٠,٨	–٠,٧	–٣,٠	–٢,١	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٦,٢	–٧,٦	–٧,٥	–٥,٥	–٤,٣	–٤,١	–٣,٣	–٢,٥	–٣,٠	–١٢,٧	–٥,٦	–٢,٧
صافي الدين	١٠٥,٨	١٤٥,٣	١٤٤,٧	١٤٦,٦	١٤٦,٤	١٥٢,٠	١٤٩,٨	١٥٣,٥	١٥٤,٩	١٧٧,١	١٧٨,٩	١٧٩,٧
إجمالي الدين[٤]	١٨٣,٣	٢٢٨,٧	٢٣٢,٢	٢٣٥,٨	٢٣١,٣	٢٣٦,٤	٢٣٤,٥	٢٣٦,٦	٢٣٨,٠	٢٦٦,٢	٢٦٤,٠	٢٦٤,٠
المملكة المتحدة												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٤,٩	–٧,٦	–٥,٥	–٥,٦	–٤,٦	–٣,٣	–٢,٥	–٢,٣	–٢,٢	–١٦,٥	–٩,٢	–٤,٤
فجوة الناتج[٢]	٠,٤	–٢,٠	–١,٥	–٠,٧	–٠,١	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٠	–٣,٩	–٣,٥	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٥,٢	–٦,١	–٤,٣	–٤,٩	–٤,٣	–٣,٣	–٢,٦	–٢,٣	–٢,٢	–١٤,٠	–٦,٤	–٤,٣
صافي الدين	٤٤,٤	٧٤,٨	٧٥,٩	٧٨,٠	٧٨,٤	٧٧,٨	٧٦,٧	٧٥,٩	٧٥,٤	٩٨,١	١٠١,٦	١٠٧,١
إجمالي الدين	٤٩,٧	٨٣,٢	٨٤,٢	٨٦,٢	٨٦,٩	٨٦,٨	٨٦,٢	٨٥,٧	٨٥,٤	١٠٨,٠	١١١,٥	١١٧,٠
كندا												
صافي الإقراض/الاقتراض	–٠,٦	–٢,٥	–١,٥	٠,٢	–٠,١	–٠,٥	–٠,١	–٠,٤	–٠,٣	–١٩,٩	–٨,٧	–٠,٣
فجوة الناتج[٢]	٠,٠	–٠,٤	٠,٠	١,٠	–٠,١	–٠,٩	٠,٤	٠,٦	٠,٤	–٣,٨	–١,٤	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	–٠,٦	–٢,٣	–١,٥	–٠,٦	٠,٠	٠,٠	–٠,٣	–٠,٧	–٠,٦	–١٦,٥	–٧,٩	–٠,٣
صافي الدين[٥]	٢٨,٣	٢٨,٩	٢٩,٧	٢٨,٥	٢٨,٤	٢٨,٧	٢٧,٩	٢٦,٥	٢٥,٩	٤٦,٤	٤٨,٤	٤٢,٩
إجمالي الدين	٧٤,٥	٨٥,٤	٨٦,١	٨٥,٦	٩١,٢	٩١,٧	٩٠,٥	٨٩,٧	٨٨,٦	١١٤,٦	١١٥,٠	١٠٦,٢

ملحوظة: يتناول الإطار ألف–١ في الملحق الإحصائي مناقشة المنهجية المتبعة في كل بلد والافتراضات المعنية بكل على حدة. وتحسب عناصر المجموعات القُطرية من أجل بيانات المالية العامة كمجموع القيم بالدولار الأمريكي للبلدان المنفردة ذات الصلة.

[١] تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة دائما فيما بين البلدان المختلفة. ويتم تعديل مستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغة من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي، أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) لاستبعاد التزامات معاشات التقاعد غير الممولة لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة. وتبدأ بيانات المالية العامة للاقتصادات المتقدمة الرئيسية المجمعة والولايات المتحدة في ٢٠٠١، وبالتالي فإن متوسط الاقتصادات المجمعة والولايات المتحدة هو عن الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٧.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

[٣] تم تعديل الأرقام المبلغة من قبل الهيئات الإحصائية الوطنية لاستبعاد البنود المتعلقة بالنظام المحاسبي على أساس الاستحقاق لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

[٤] على أساس غير موحد.

[٥] تشمل حصص الملكية.

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية

(التغير السنوي ٪)

	متوسطات								توقعات	
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢–٢٠٢١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
تجارة السلع والخدمات												
التجارة العالمية[1]												
الحجم	٥,٧	٢,٣	٣,٠	٣,٦	٣,٩	٢,٩	٢,٢	٥,٦	٣,٩	١,٠	١٠,٤–	٨,٣
مخفض الأسعار												
بالدولار الأمريكي	٥,٤	١,٥–	١,٨–	٠,٧–	١,٧–	١٣,٣–	٤,١–	٤,٣	٥,٤	٢,٧–	٢,٨–	٣,٣
بوحدات حقوق السحب الخاصة	٣,٢	٠,٦–	١,٣	٠,١	١,٧–	٥,٨–	٣,٤–	٤,٦	٣,٢	٠,٣–	٣,٥–	٠,٥
حجم التجارة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	٤,٥	١,٩	٢,٩	٣,١	٣,٩	٣,٧	٢,٠	٤,٨	٣,٥	١,٣	١١,٦–	٧,٠
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٨,٧	٢,٩	٣,٤	٤,٧	٣,٣	١,٧	٢,٧	٦,٦	٤,١	٠,٩	٧,٧–	٩,٥
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٤,١	٢,٠	١,٧	٢,٦	٣,٩	٤,٨	٢,٦	٤,٨	٣,٦	١,٧	١١,٥–	٧,٣
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٩,٩	٢,٨	٥,٤	٥,١	٤,٣	٠,٨–	١,٧	٧,٤	٥,٠	٠,٦–	٩,٤–	١١,٠
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٢–	٠,٤	٠,٦–	١,٠	٠,٣	١,٨	١,٢	٠,٢–	٠,٥–	٠,١	٠,٦	٠,٣
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٦	٠,٧–	٠,٦	٠,٥–	٠,٦–	٤,٣–	١,٤–	١,٤	١,٢	١,١–	٢,٦–	٠,٣
تجارة السلع												
التجارة العالمية[1]												
الحجم	٥,٨	٢,٣	٢,٨	٣,٣	٣,٠	٢,٣	٢,١	٥,٦	٣,٨	٠,٢	٨,١–	٨,٤
مخفض الأسعار												
بالدولار الأمريكي	٥,٥	١,٩–	١,٩–	١,٢–	٢,٤–	١٤,٥–	٤,٨–	٤,٩	٥,٧	٣,١–	٣,٥–	٢,٩
بوحدات حقوق السحب الخاصة	٣,٣	١,٠–	١,١	٠,٤–	٢,٣–	٧,٢–	٤,٢–	٥,١	٣,٦	٠,٧–	٤,٢–	٠,١
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي[2]												
المصنوعات	٢,٧	١,١–	٢,٣	٢,٨–	٠,٤–	٣,٠–	٥,١–	٠,١	١,٩	٠,٤	٣,١–	١,٣–
النفط	١٥,٦	٧,٧–	٠,٩	٠,٩–	٧,٥–	٤٧,٢–	١٥,٧–	٢٣,٣	٢٩,٤	١٠,٢–	٣٢,١–	١٢,٠
السلع الأولية غير الوقود	١١,٦	٢,٠–	٧,٦–	٥,٨–	٥,٥–	١٧,١–	٠,٤–	٦,٤	١,٣	٠,٨	٥,٦	٥,١
المواد الغذائية	٧,٧	١,٨–	٣,٣–	٠,٣–	١,٦–	١٦,٩–	١,٥	٣,٨	١,٢–	٣,١–	٠,٤	٤,٣
المشروبات	١٣,٢	٣,٦–	١٨,١–	١٣,٧–	٢٠,١	٧,٢–	٣,١–	٤,٧–	٨,٢–	٣,٨–	٣,٦	٣,٩
المواد الخام الزراعية	٩,٣	٤,٨–	٢٠,٥–	٤,٤–	٧,٥–	١١,٥–	٠,٠	٥,٢	٢,٠	٥,٤–	٤,٢–	١,٧
المعادن	١٧,٥	٣,٩–	١٧,٨–	٣,٩–	١٢,٢–	٢٧,٣–	٥,٣–	٢٢,٢	٦,٦	٣,٧	٠,٨	٣,٠
أسعار التجارة العالمية بوحدات حقوق السحب الخاصة[2]												
المصنوعات	٠,٥	٠,١–	٥,٥	٢,٠–	٠,٣–	٥,٣	٤,٥–	٠,٤	٠,٢–	٢,٩	٣,٧–	٤,٠–
النفط	١٣,٢	٦,٨–	٤,٠	٠,١–	٧,٥–	٤٢,٧–	١٥,١–	٢٣,٦	٢٦,٧	٨,٠–	٣٢,٥–	٩,٠
السلع الأولية غير الوقود	٩,٣	١,٠–	٤,٧–	٥,١–	٥,٥–	١٠,٠–	٠,٣	٦,٦	٠,٨–	٣,٣	٤,٩	٢,٢
المواد الغذائية	٥,٤	٠,٨–	٠,٣–	٠,٥	١,٥–	٩,٨–	٢,٢	٤,١	٣,٣–	٠,٧–	٠,٢–	١,٤
المشروبات	١٠,٨	٢,٧–	١٥,٦–	١٣,٠–	٢٠,١	٠,٧	٢,٥–	٤,٥–	١٠,١–	١,٤–	٣,٠	١,١
المواد الخام الزراعية	٧,٠	٣,٨–	١٨,١–	٣,٧–	٧,٥–	٤,٠–	٠,٦	٥,٥	٠,١–	٣,١–	٤,٨–	١,١–
المعادن	١٥,٠	٣,٠–	١٥,٣–	٣,١–	١٢,١–	٢١,١–	٤,٧–	٢٢,٥	٤,٤	٦,٢	٠,١	٠,٢
أسعار التجارة العالمية باليورو[2]												
المصنوعات	١,٨–	٠,١	١٠,٨	٥,٩–	٠,٤–	١٦,٢	٤,٨–	١,٩–	٢,٦–	٦,٠	٥,١–	٨,٣–
النفط	١٠,٧	٦,٥–	٩,٢	٤,١–	٧,٦–	٣٦,٨–	١٥,٤–	٢٠,٨	٢٣,٧	٥,٢–	٣٣,٥–	٤,١
السلع الأولية غير الوقود	٦,٨	٠,٨–	٠,٠	٨,٩–	٥,٦–	٠,٧–	٠,١–	٤,٢	٣,١–	٦,٤	٣,٤	٢,٣–
المواد الغذائية	٣,٠	٠,٦–	٤,٧	٣,٥–	١,٦–	٠,٥–	١,٨	١,٧	٥,٦–	٢,٣	١,٦–	٣,١–
المشروبات	٨,٤	٢,٤–	١١,٤–	١٦,٤–	٢٠,٠	١١,١	٢,٨–	٦,٦–	١٢,٢–	١,٥	١,٥	٣,٤–
المواد الخام الزراعية	٤,٦	٣,٦–	١٤,٠–	٧,٥–	٧,٦–	٥,٩	٠,٣	٣,١	٢,٥–	٠,٢–	٦,١–	٥,٥–
المعادن	١٢,٤	٢,٧–	١١,٠–	٧,٠–	١٢,٢–	١٢,٩–	٥,٠–	١٩,٧	١,٩	٩,٤	١,٣–	٤,٢–

الجدول ألف–٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسطات								توقعات	
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢–٢٠٢١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
تجارة السلع												
حجم التجارة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	٤,٥	١,٨	٢,٧	٢,٦	٣,١	٣,١	١,٥	٤,٦	٣,١	٠,٧	٩,٧–	٧,٣
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٨,٥	٢,٨	٣,٨	٤,٦	٢,٧	١,٢	٢,٧	٦,٦	٤,٠	٠,٥–	٥,٥–	٨,٨
مصدِّرة للوقود	٥,٤	٠,٣	٢,٦	١,٩	٠,٥–	٣,١	١,٢	١,٥	١,٠	٤,٣–	٧,٨–	٥,٣
مصدِّرة لغير الوقود	٩,٨	٣,٥	٤,٣	٥,٨	٤,١	٠,٥	٣,١	٧,٩	٤,٨	٠,٦	٤,٩–	٩,٦
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٤,٢	١,٩	١,١	٢,٣	٣,٣	٣,٧	٢,٣	٤,٩	٣,٦	٠,٥	٩,٤–	٧,٦
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١٠,٠	٣,٠	٥,٢	٤,٧	٢,٦	٠,٥–	٢,١	٧,٤	٥,٠	٠,٤–	٦,٤–	١٠,٩
مصدِّرة للوقود	١٠,٣	٠,٣–	٨,٦	٣,٠	٠,٤	٦,٤–	٥,٥–	٣,٢	٢,٠–	٠,٧	٨,٤–	٤,٩
مصدِّرة لغير الوقود	٩,٩	٣,٦	٤,٥	٥,١	٣,١	٠,٨	٣,٧	٨,٢	٦,٣	٠,٦–	٦,٠–	١١,٩
مخفضات الأسعار بوحدات حقوق السحب الخاصة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	٢,٣	٠,٧–	٠,٤–	٠,٤	١,٩–	٦,٤–	٢,٢–	٤,٤	٢,٨	١,٤–	٣,١–	١,٢
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٨	١,٣–	٣,١	١,١–	٣,١–	٩,٠–	٧,٠–	٦,٩	٤,٨	٠,٣	٦,٤–	٠,٧–
مصدِّرة للوقود	١٠,٧	٤,٦–	٤,٤	٢,٤–	٦,٧–	٢٩,٩–	١٢,٧–	١٧,٠	١٥,٣	٢,٧–	٢١,٣–	٣,٨
مصدِّرة لغير الوقود	٣,٩	٠,٣–	٢,٦	٠,٥–	١,٦–	١,٠–	٥,٤–	٤,٤	٢,١	١,١	٢,٤–	١,٧–
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٢,٦	١,١–	٠,٦	٠,٦–	٢,٠–	٨,١–	٣,٦–	٤,٤	٣,٥	١,٣–	٣,٦–	٠,٥
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٠	٠,٨–	٢,٤	٠,٦–	٢,٦–	٤,٩–	٥,٥–	٥,٧	٣,٦	٠,٤	٤,٤–	١,٤–
مصدِّرة للوقود	٤,٦	٠,٤–	٣,٠	٠,٩	٢,١–	٤,٠–	٣,١–	٤,٠	١,٠	٢,٠	٣,٦–	١,٥–
مصدِّرة لغير الوقود	٣,٨	٠,٩–	٢,٣	٠,٩–	٢,٨–	٥,١–	٦,٠–	٦,١	٤,٠	٠,١	٤,٦–	١,٤–
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٣–	٠,٤	١,٠–	١,٠	٠,٢	١,٨	١,٤	٠,١–	٠,٧–	٠,١–	٠,٦	٠,٧
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٨	٠,٥–	٠,٧	٠,٥–	٠,٥–	٤,٣–	١,٦–	١,١	١,٢	٠,١–	٢,٠–	٠,٧
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	١,٤–	١,٠	١,٤	١,١	٢,٥	٨,٤	٠,٢	٣,٣–	٢,٣–	١,٠	٢,٤	٠,٦–
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,٨	١,٦–	١,٤	٣,٢–	٠,٧–	١٠,٧–	٥,٨–	٢,٧	٤,٥	٠,٣	٣,٣–	٠,١–
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٣,٢	٠,٧–	١,٨–	١,١–	٢,٥–	٨,٧–	١,١	٤,٢	٠,٠	٠,٢	١,٣–	٣,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٨	٣,٧–	٠,٤	٠,٩–	٤,٦–	٢٤,٣–	٦,١–	١٠,١	١٠,٧	٤,٣–	١٥,٤–	٣,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,١	١,١–	٠,٢–	٠,٥–	٢,٧–	١٣,٥–	٠,٤–	٧,٣	٤,٠	٢,٠–	٥,٨–	٤,٤
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٥,٩	٤,٣–	١,٣	٣,٣–	٤,٧–	٢٧,٠–	٩,٩–	١٢,٥	١٤,١	٤,٦–	١٨,٣–	٥,٣
غير الوقود	٠,٠	٠,٦	٠,٣	٠,٤	١,٢	٤,٣	٠,٦	١,٦–	١,٩–	١,٠	٢,٣	٠,٣–
للتذكرة												
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية												
السلع والخدمات		١٤,٩٧٢	٢٢,٩١٦	٢٢,٦٣١	٢٣,٣٦٣	٢٣,٧٩٨	٢١,١٢٧	٢٠,٧٤٣	٢٢,٨٥٤	٢٥,٠٠٦	٢٤,٥٥٥	٢١,٣٠٢	٢٣,٧٧٨
السلع		١١,٨٥٩	١٧,٦٩٢	١٨,١٣٠	١٨,٥٥٢	١٨,٦٤٠	١٦,٢٠٠	١٥,٧٣٤	١٧,٤٢٩	١٩,٠٩٠	١٨,٥٣٨	١٦,٣٧٣	١٨,٢٣٣
متوسط سعر النفط [٣]		١٥,٦	٧,٧–	٠,٩	٠,٩–	٧,٥–	٤٧,٢–	١٥,٧–	٢٣,٣	٢٩,٤	١٠,٢–	٣٢,١–	١٢,٠
بالدولار الأمريكي للبرميل		٦٢,٢٢	٦٦,٩٩	١٠٥,٠١	١٠٤,٠٧	٩٦,٢٥	٥٠,٧٩	٤٢,٨٤	٥٢,٨١	٦٨,٣٣	٦١,٣٩	٤١,٦٩	٤٦,٧٠
قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات [٤]		٢,٧	١,١–	٢,٣	٠,٤–	٣,٠–	٥,١–	٠,١	١,٩	٠,٤	٣,١–	١,٣–	

[١] متوسط التغير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.

[٢] كما هي ممثلة، على التوالي، بمؤشر قيمة وحدة الصادرات لمصنوعات الاقتصادات المتقدمة، وتشكل ٨٣٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة الاقتصادات المتقدمة (صادرات السلع)، ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحا بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٦.

[٣] التغير ٪ في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

[٤] التغير ٪ للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٥
الاقتصادات المتقدمة	**٥٠,٧**	**٢٤٤,١**	**٢٤٨,١**	**٢٩٧,٢**	**٣٩١,١**	**٤٨٠,٥**	**٣٩٢,٦**	**٣٣٩,٣**	**٢٤٢,٢**	**٣١٤,١**	**٤٣٥,٠**
الولايات المتحدة	٤١٨,١-	٣٣٦,٩-	٣٦٧,٨-	٤٠٧,٤-	٣٩٤,٩-	٣٦٥,٣-	٤٤٩,٧-	٤٨٠,٢-	٤٤١,٧-	٤٦٣,٠-	٥١٨,٥-
منطقة اليورو	١٢٩,٥	٢٧٨,١	٣١٩,٦	٣٢٢,٩	٣٩٠,٠	٣٩٣,٤	٤١٨,٧	٣٥٤,٨	٢٤٢,٠	٣٤٤,٥	٤٣٢,٤
ألمانيا	٢٥١,٦	٢٤٤,٨	٢٨٠,٣	٢٨٨,٨	٢٩٥,١	٢٨٦,٧	٢٩٢,٤	٢٧٣,٢	٢١٧,٦	٢٩٤,٩	٣٣٦,٠
فرنسا	٢٥,٩-	١٤,٣-	٢٧,٣-	٩,٠-	١٢,٠-	١٩,٩-	١٥,٦-	١٨,١-	٤٨,٩-	٥١,٧-	٢٨,٩-
إيطاليا	٤,٨-	٢٣,٧	٤١,١	٢٦,١	٤٨,٧	٥٠,٥	٥٢,٠	٥٩,٢	٥٩,٦	٦٣,٢	٧٠,٤
إسبانيا	١,١	٢٧,٦	٢٣,٣	٢٤,٢	٣٩,١	٣٥,١	٢٧,٥	٢٧,٥	٦,٧	١٣,٤	٣٢,٢
اليابان	٥٩,٧	٤٥,٩	٣٦,٨	١٣٦,٤	١٩٧,٩	٢٠٣,٥	١٧٦,٦	١٨٤,٣	١٤٣,٥	١٦٥,٦	١٨٧,٠
المملكة المتحدة	٩٢,٨-	١٣٢,٧-	١٤٤,٨-	١٤٣,٧-	١٤٠,٩-	٩٣,١-	١١٠,٧-	١١٣,٥-	٥٤,٠-	١٠٧,٦-	١١١,٨-
كندا	٦٤,٦-	٥٨,٠-	٤١,٩-	٥٤,٤-	٤٧,٢-	٤٦,٤-	٤٢,٨-	٣٥,٤-	٣١,٨-	٤٢,٩-	٤٨,٦-
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٢٧٣,٩	٣٤٢,٣	٣٥٨,٤	٣٦٤,٧	٣٤٥,٦	٣٢٣,٧	٣٤٤,٢	٣٩٢,٠	٣١٤,٢	٣٣٧,٥	٤٠٠,٥
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**٣٣٤,٥**	**١٦٥,٩**	**١٧٣,٩**	**٥٧,٩-**	**٨٢,٣-**	**٧,٤**	**٤٦,٢-**	**٦٢,٨**	**٣٩,٥-**	**١٤٤,٧-**	**٢٠٨,٧-**
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	١١٩,٠	٩٨,٩	٢٢٨,٣	٣٠٨,٦	٢٢٣,٣	١٧٣,١	٤٩,٢-	١٣٣,٠	٢٠١,٢	٦٤,٨	٧,٥-
أوروبا الصاعدة والنامية	٢٨,٤-	٥٦,٢-	٨,٠-	٣٦,٣	٦,٦-	١٦,٣-	٦٩,٣	٥٤,٩	٩,٢-	٤,٣	١٠,٤-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٤٨,٣-	١٧٢,٩-	١٨٦,٠-	١٧١,٩-	٩٩,٧-	٨٦,٢-	١٣٠,٢-	٨٩,٧-	٢١,٦-	٣٧,٣-	٧١,٣-
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٤١٨,٧	٣٣٣,٧	٢٠١,٩	١٣٨,٩-	١٤٣,٢-	٢٦,٩-	١٠٨,٤	٢٦,٨	١٣٣,٣-	١٠٦,٧-	٥٧,٨-
إفريقيا جنوب الصحراء	٢٦,٦-	٣٧,٦-	٦٢,٤-	٩٢,٠-	٥٦,١-	٣٦,٣-	٤٤,٤-	٦٢,٢-	٧٦,٦-	٦٩,٨-	٦١,٧-
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	٥٩٣,٨	٤٦٠,٦	٣١١,٣	٧٥,٩-	٧٤,٩-	٨٣,٧	٣١١,٠	١٤٦,٣	٩٥,٦-	٤١,٤-	١٦,٧
غير الوقود	٢٥٩,٢-	٢٩٤,٧-	١٣٧,٤-	١٨,٠	٧,٤-	٧٦,٤-	٣٥٧,٢-	٨٣,٦-	٥٦,١	١٠٣,٣-	٢٢٥,٥-
منها: منتجات أولية	٦٣,٤-	٨٧,٥-	٥٣,٢-	٦٤,٢-	٤٣,٧-	٥٦,٦-	٧٤,٦-	٤٥,٧-	٣٢,٠-	٣٢,٣-	٣٣,٩-
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	٤١٣,٦-	٣٧٩,١-	٣٤٨,٦-	٣١٢,٢-	٢١٩,٢-	٢٤٣,٠-	٣٣٣,٨-	٢٢٨,١-	١٦٧,٥-	٢٣٣,٤-	٣٤٧,٦-
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٥-٢٠١٩	٥٦,٥-	٦٢,٢-	٤٣,٠-	٥١,٣-	٥٥,٢-	٤٦,٣-	٤٦,٠-	٤٧,٤-	٤١,٧-	٤٩,٥-	٤٠,٠-
للتذكرة											
العالم	**٣٨٥,٢**	**٤١٠,٠**	**٤٢٢,٠**	**٢٣٩,٢**	**٣٠٨,٩**	**٤٨٧,٩**	**٣٤٦,٤**	**٤٠٢,٠**	**٢٠٢,٦**	**١٦٩,٤**	**٢٢٦,٣**
الاتحاد الأوروبي	٣١٤,١	٤٣٥,٩	٤٥٦,١	٤٤٨,٣	٤٧٩,٧	٥٠٥,٣	٥٠٠,٦	٤٣٤,٧	٣٥٠,٧	٤٦٩,٣	٥٧١,٥
البلدان النامية منخفضة الدخل	٣٢,٨-	٣٨,٦-	٤٠,٦-	٧٤,١-	٤١,١-	٣٤,٧-	٥٧,٠-	٦١,٢-	٨٨,٦-	٨٥,٧-	٧٦,٤-
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤٠٨,٤	٣٢٦,٥	١٩١,٥	١٢٢,٦-	١٢٠,٢-	٧,٩-	١٢٥,٣	٤٣,٨	١١٧,٣-	٨٦,٧-	٣٣,٦-

الجدول ألف–١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تابع)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٥
الاقتصادات المتقدمة	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٧
الولايات المتحدة	٢,٦–	٢,٠–	٢,١–	٢,٢–	٢,١–	١,٩–	٢,٢–	٢,٢–	٢,١–	٢,١–	٢,٠–
منطقة اليورو	١,٠	٢,١	٢,٤	٢,٨	٣,٣	٣,١	٣,١	٢,٧	١,٩	٢,٤	٢,٥
ألمانيا	٧,١	٦,٦	٧,٢	٨,٦	٨,٥	٧,٨	٧,٤	٧,١	٥,٨	٦,٨	٦,٧
فرنسا	١,٠–	٠,٥–	١,٠–	٠,٤–	٠,٥–	٠,٨–	٠,٦–	٠,٧–	١,٩–	١,٨–	٠,٨–
إيطاليا	٠,٢–	١,١	١,٩	١,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٢,٩
إسبانيا	٠,١	٢,٠	١,٧	٢,٠	٣,٢	٢,٧	١,٩	٢,٠	٠,٥	٠,٩	١,٨
اليابان	١,٠	٠,٩	٠,٨	٣,١	٤,٠	٤,٢	٣,٦	٣,٦	٢,٩	٣,٢	٣,١
المملكة المتحدة	٣,٤–	٤,٨–	٤,٧–	٤,٩–	٥,٢–	٣,٥–	٣,٩–	٤,٠–	٢,٠–	٣,٨–	٣,٣–
كندا	٣,٥–	٣,١–	٢,٣–	٣,٥–	٣,١–	٢,٨–	٢,٥–	٢,٠–	٢,٠–	٢,٤–	٢,٢–
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٤,١	٥,٠	٥,١	٥,٧	٥,٢	٤,٦	٤,٦	٥,٤	٤,٥	٤,٤	٤,٣
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**١,٢**	**٠,٥**	**٠,٦**	**٠,٢–**	**٠,٣–**	**٠,٠**	**٠,١–**	**٠,٢**	**٠,١–**	**٠,٤–**	**٠,٤–**
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٩	٠,٧	١,٥	٢,٠	١,٤	١,٠	٠,٣–	٠,٦	١,٠	٠,٣	٠,٠
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,٧–	١,٢–	٠,٢–	١,١	٠,٢–	٠,٤–	١,٨	١,٤	٠,٣–	٠,١	٠,٢–
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٥–	٢,٩–	٣,١–	٣,٣–	٢,٠–	١,٦–	٢,٥–	١,٧–	٠,٥–	٠,٨–	١,٣–
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١١,٢	٨,٦	٥,١	٤,٠–	٤,٢–	٠,٨–	٢,٨	٠,٧	٣,٧–	٢,٧–	١,٢–
إفريقيا جنوب الصحراء	١,٧–	٢,٢–	٣,٥–	٥,٨–	٣,٨–	٢,٣–	٢,٧–	٣,٦–	٤,٨–	٤,١–	٢,٥–
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	٩,٦	٧,٣	٥,١	١,٥–	١,٦–	١,٧	٥,٩	٢,٧	٢,٠–	٠,٨–	٠,٣
غير الوقود	١,٢–	١,٢–	٠,٥–	٠,١	٠,٠	٠,٣–	١,٢–	٠,٣–	٠,٢	٠,٣–	٠,٥–
منها: منتجات أولية	٣,٣–	٤,٤–	٢,٧–	٣,٣–	٢,٤–	٢,٨–	٣,٨–	٢,٤–	١,٩–	١,٨–	١,٥–
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	٣,٠–	٢,٧–	٢,٤–	٢,٣–	١,٦–	١,٧–	٢,٢–	١,٥–	١,٢–	١,٥–	١,٧–
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٥–٢٠١٩	٦,٦–	٦,٩–	٤,٨–	٥,٩–	٦,٥–	٥,٩–	٥,٦–	٥,٣–	٤,٨–	٥,٤–	٣,٤–
للتذكرة											
العالم	**٠,٥**	**٠,٥**	**٠,٥**	**٠,٣**	**٠,٤**	**٠,٦**	**٠,٤**	**٠,٥**	**٠,٢**	**٠,٢**	**٠,٢**
الاتحاد الأوروبي	٢,١	٢,٨	٢,٩	٣,٣	٣,٥	٣,٤	٣,١	٢,٨	٢,٣	٢,٨	٢,٨
البلدان النامية منخفضة الدخل	١,٩–	٢,١–	٢,٠–	٣,٨–	٢,٢–	١,٨–	٢,٨–	٢,٨–	٣,٩–	٣,٦–	٢,٢–
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٣,٣	١٠,٣	٦,٠	٤,٣–	٤,٣–	٠,٣–	٤,٠	١,٣	٣,٩–	٢,٧–	٠,٩–

الجدول ألف–١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تتمة)

(٪ من صادرات السلع والخدمات)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٥
الاقتصادات المتقدمة	**٠,٤**	**١,٧**	**١,٧**	**٢,٢**	**٢,٩**	**٣,٣**	**٢,٥**	**٢,٢**	**١,٨**	**٢,١**	**٢,٣**
الولايات المتحدة	١٨,٦–	١٤,٦–	١٥,٤–	١٧,٩–	١٧,٦–	١٥,٣–	١٧,٧–	١٩,٠–	٢٠,٨–	٢٠,٢–	١٨,٤–
منطقة اليورو	٤,٠	٨,٢	٩,٠	١٠,٠	١٢,٠	١١,١	١٠,٨	٩,٣	...	...	...
ألمانيا	١٥,٤	١٤,٤	١٥,٨	١٨,٣	١٨,٥	١٦,٥	١٥,٦	١٥,١	١٣,٤	١٥,٧	١٤,٧
فرنسا	٣,٢–	١,٧–	٣,١–	١,٢–	١,٥–	٢,٤–	١,٧–	٢,٠–	٦,٧–	٦,٦–	٢,٩–
إيطاليا	٠,٨–	٣,٩	٦,٥	٤,٨	٨,٨	٨,٤	٧,٩	٩,٤	١١,٤	١٠,٠	٨,٨
إسبانيا	٠,٣	٦,٢	٥,١	٦,٠	٩,٤	٧,٦	٥,٥	٥,٧	١,٨	٣,١	٥,٢
اليابان	٦,٥	٥,٥	٤,٣	١٧,٤	٢٤,٤	٢٣,٢	١٩,٠	٢٠,٤	١٨,٦	١٩,٣	١٨,٢
المملكة المتحدة	١١,٤–	١٥,٩–	١٦,٦–	١٧,٧–	١٨,٣–	١١,٥–	١٢,٦–	١٢,٧–	٦,٩–	١٢,٤–	١١,٢–
كندا	١١,٦–	١٠,٤–	٧,٣–	١١,٠–	٩,٨–	٩,٠–	٧,٨–	٦,٤–	٧,١–	٨,٥–	٧,١–
اقتصادات أخرى متقدمة [١]	٦,٨	٨,٢	٨,٦	٩,٨	٩,٥	٨,٢	٨,٠	٩,٤	٨,٥	٨,٤	٨,١
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**٣,٦**	**١,٩**	**٢,٢**	**٠,٦–**	**١,١–**	**٠,١**	**٠,٥–**	**٠,٧**	**٠,٣–**	**١,٦–**	**١,٨–**
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	٣,٣	٢,٦	٥,٧	٨,١	٦,١	٤,٢	١,١–	٣,٠	٤,٨	١,٤	٠,١–
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,٠–	٣,٨–	٠,٥–	٣,٠	٠,٦–	١,٢–	٤,٥	٣,٦	٠,٧–	٠,٣	٠,٥–
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١,٧–	١٣,٧–	١٥,٠–	١٥,٩–	٩,٥–	٧,٣–	١٠,٣–	٧,٢–	٢,٠–	٣,٠–	٤,٨–
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢٢,٢	١٨,٨	١٢,٩	١٠,٣–	١١,٨–	٢,٢–	٧,٠	١,٩	١١,٣–	٨,٣–	٣,٥–
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٦–	٧,٨–	١٣,٧–	٢٦,٧–	١٧,٦–	٩,٩–	١٠,٦–	١٥,٣–	٢٣,٧–	١٨,٥–	١٢,٠–
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	٢٢,٥	١٨,٣	١٣,٨	٤,١–	٤,٨–	٤,٧	١٥,٢	٧,٨	٦,٠–	٢,٢–	١,٢
غير الوقود	٤,٣–	٤,٦–	٢,١–	٠,٣	٠,١–	١,٢–	٥,٠–	١,٢–	٠,٩	١,٤–	٢,٤–
منها: منتجات أولية	١٢,٩–	١٨,٠–	١١,٣–	١٥,٩–	١٠,٩–	١٢,٦–	١٥,٥–	٩,٧–	٧,٧–	٦,٩–	٥,٦–
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	١٠,٣–	٩,٢–	٨,٤–	٨,٥–	٦,٠–	٥,٨–	٧,٣–	٥,٠–	٤,٣–	٥,٢–	٥,٨–
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٥–٢٠١٩	٢١,٣–	٢٢,٩–	١٧,٠–	٢٤,٤–	٢٨,٥–	٢١,٢–	١٨,٢–	١٨,٢–	١٩,٥–	٢١,٦–	١١,٣–
للتذكرة											
العالم	**١,٦**	**١,٨**	**١,٩**	**١,٢**	**١,٥**	**٢,١**	**١,٤**	**١,٦**	**١,٠**	**٠,٧**	**٠,٨**
الاتحاد الأوروبي	٤,٨	٦,٣	٦,٣	٧,٠	٧,٤	٧,١	٦,٣	٥,٦	٥,٢	٦,١	٥,٩
البلدان النامية منخفضة الدخل	٦,٩–	٧,٥–	٧,٦–	١٥,٤–	٨,٥–	٦,٢–	٨,٩–	٩,٠–	١٥,٠–	١٢,٨–	٧,٩–
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٤,٦	٢٠,٩	١٣,٩	١٠,١–	١١,٠–	٠,٩–	٩,١	٣,٥	١١,٢–	٧,٦–	٢,٢–

[١] ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف–١١ الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٥
الاقتصادات المتقدمة	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٧
الولايات المتحدة	٢,٦–	٢,٠–	٢,١–	٢,٢–	٢,١–	١,٩–	٢,٢–	٢,٢–	٢,١–	٢,١–	٢,٠–
منطقة اليورو[1]	١,٠	٢,١	٢,٤	٢,٨	٣,٣	٣,١	٣,١	٢,٧	١,٩	٢,٤	٢,٥
ألمانيا	٧,١	٦,٦	٧,٢	٨,٦	٨,٥	٧,٨	٧,٤	٧,١	٥,٨	٦,٨	٦,٧
فرنسا	١,٠–	٠,٥–	١,٠–	٠,٤–	٠,٥–	٠,٨–	٠,٦–	٠,٧–	١,٩–	١,٨–	٠,٨–
إيطاليا	٠,٢–	١,١	١,٩	١,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٢,٩
إسبانيا	٠,١	٢,٠	١,٧	٢,٠	٣,٢	٢,٧	١,٩	٢,٠	٠,٥	٠,٩	١,٨
هولندا	١٠,٢	٩,٨	٨,٢	٦,٣	٨,١	١٠,٨	١٠,٨	٩,٩	٧,٦	٩,٠	٨,٧
بلجيكا	٠,١–	١,٠	٠,٨	١,٤	٠,٦	١,٢	١,٤–	١,٢–	٠,٠	٠,٨–	١,٦–
النمسا	١,٥	١,٩	٢,٥	١,٧	٢,٧	١,٦	٢,٣	٢,٦	٢,٤	٢,٥	٢,٢
آيرلندا	٣,٤–	١,٦	١,١	٤,٤	٤,٢–	٠,٥	٦,٠	١١,٤–	٥,٠	٥,٥	٥,٥
البرتغال	١,٦–	١,٦	٠,٢	٠,٢	١,٢	١,٣	٠,٤	٠,١–	٣,١–	٣,٥–	٣,٧–
اليونان	٢,٤–	٢,٦–	٢,٣–	١,٥–	٢,٣–	٢,٥–	٣,٥–	٢,١–	٧,٧–	٤,٥–	٣,٦–
فنلندا	٢,١–	١,٨–	١,٣–	٠,٩–	٢,٠–	٠,٩–	١,٧–	٠,٥–	١,٨–	٠,٧–	٠,٣
الجمهورية السلوفاكية	٠,٩	١,٩	١,١	٢,١–	٢,٧–	١,٩–	٢,٦–	٢,٩–	٣,١–	٤,١–	٢,٨–
ليتوانيا	١,٤–	٠,٨	٣,٢	٢,٨–	٠,٨–	٠,٦	٠,٣	٤,٣	٧,٢	٤,٥	١,٧–
سلوفينيا	١,٣	٣,٣	٥,١	٣,٨	٤,٨	٦,٢	٥,٩	٥,٧	٤,٥	٣,٩	١,١
لكسمبرغ	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٥,١	٤,٩	٤,٩	٤,٨	٤,٥	٣,٨	٤,٣	٤,٦
لاتفيا	٣,٦–	٢,٧–	٢,٣–	٠,٩–	١,٤	١,٠	٠,٧–	٠,٥–	٢,٠	٠,٨–	١,٢–
إستونيا	١,٩–	٠,٣	٠,٧	١,٨	١,٦	٢,٧	٢,٠	٢,٦	٤,٠	٢,٠	٠,١–
قبرص	٣,٩–	١,٥–	٤,١–	٠,٤–	٤,٢–	٥,١–	٤,٤–	٦,٧–	١٠,٦–	٩,١–	٣,٥–
مالطة	١,٧	٢,٦	٨,٥	٢,٧	٣,٧	١٠,٢	١١,٠	٩,٦	٧,٦	٨,٣	١٠,٣
اليابان	١,٠	٠,٩	٠,٨	٣,١	٤,٠	٤,٢	٣,٦	٣,٦	٢,٩	٣,٢	٣,١
المملكة المتحدة	٣,٤–	٤,٨–	٤,٧–	٤,٩–	٥,٢–	٣,٥–	٣,٩–	٤,٠–	٢,٠–	٣,٨–	٣,٣–
كوريا	٣,٨	٥,٦	٥,٦	٧,٢	٦,٥	٤,٦	٤,٥	٣,٦	٣,٣	٣,٤	٤,٣
كندا	٣,٥–	٣,١–	٢,٣–	٣,٥–	٣,١–	٢,٨–	٢,٥–	٢,٠–	٢,٠–	٢,٤–	٢,٢–
أستراليا	٤,٣–	٣,٤–	٣,١–	٤,٦–	٣,٣–	٢,٦–	٢,١–	٠,٦	١,٨	٠,١–	٢,٠–
مقاطعة تايوان الصينية	٨,٧	٩,٧	١١,٣	١٣,٦	١٣,١	١٤,١	١١,٦	١٠,٧	٩,٦	٩,٨	٩,٢
سنغافورة	١٧,٦	١٥,٧	١٨,٠	١٨,٧	١٧,٦	١٦,٣	١٧,٢	١٧,٠	١٥,٠	١٤,٥	١٤,٠
سويسرا	١٠,٧	١١,٦	٨,٦	١١,٣	٩,٩	٦,٤	٨,٢	١١,٥	٨,٥	٩,٠	٩,٣
السويد	٥,٥	٥,١	٤,٥	٤,١	٣,٥	٣,١	٢,٥	٤,٢	٣,٢	٤,٢	٣,٠
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	١,٦	١,٥	١,٤	٣,٣	٤,٠	٤,٦	٣,٧	٦,٢	٤,٤	٤,٧	٤,٠
الجمهورية التشيكية	١,٥–	٠,٥–	٠,٢	٠,٢	١,٥	١,٦	٠,٤	٠,٤–	٠,٧–	٠,٥–	١,٠
النرويج	١٢,٦	١٠,٣	١٠,٨	٨,٠	٤,٥	٤,٦	٧,١	٤,١	٢,٨	٤,٤	٤,٣
إسرائيل	٠,٣	٣,٠	٤,٠	٥,١	٣,٣	٣,١	٢,١	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٢,٨
الدانمرك	٦,٣	٧,٨	٨,٩	٨,٢	٧,٨	٧,٨	٧,٠	٧,٨	٦,٤	٦,٦	٧,٢
نيوزيلندا	٣,٩–	٣,٢–	٣,١–	٢,٩–	٢,٢–	٣,٠–	٤,٣–	٣,٤–	٢,٠–	٢,٤–	٢,٩–
بورتوريكو	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
إقليم ماكاو الإداري الخاص	٣٩,٣	٤٠,٢	٣٤,٢	٢٥,٣	٢٨,١	٣٢,٣	٣٤,٦	٣٤,٨	٢٣,٥–	٦,٧–	٢٨,٠
آيسلندا	٣,٨–	٥,٨	٣,٩	٥,١	٧,٦	٣,٨	٣,٢	٦,٢	٠,٠	٠,٢	٠,١
سان مارينو	...	...	...	...	...	٠,١–	١,٦–	٠,٧	٤,٥–	١,٢–	٠,١–
للتذكرة											
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٨–	٠,٦–	٠,٦–	٠,٥–	٠,١–	٠,٠	٠,٣–	٠,٣–	٠,٤–	٠,٣–	٠,٢–
منطقة اليورو[2]	٢,٣	٢,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٩	٣,١

[1] تم تصحيح البيانات لأغراض إبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات داخل كل منطقة.

[2] تم حساب البيانات على أساس حاصل أرصدة البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٥
آسيا الصاعدة والنامية	**٠,٩**	**٠,٧**	**١,٥**	**٢,٠**	**١,٤**	**١,٠**	**٠,٣-**	**٠,٦**	**١,٠**	**٠,٣**	**٠,٠**
بنغلاديش	٠,٣-	١,٦	٠,٨	١,٨	١,٩	٠,٥-	٣,٥-	١,٧-	١,٥-	٢,٨-	١,٩-
بوتان	٢١,٩-	٢٥,٦-	٢٧,١-	٢٧,٩-	٣٠,٣-	٢٣,٩-	١٩,١-	٢٢,٥-	٢١,٤-	١٣,٥-	٨,٩
بروني دار السلام	٢٩,٨	٢٠,٩	٣١,٩	١٦,٧	١٢,٩	١٦,٤	٦,٩	٦,٦	٠,٠	٢,٨	٩,٦
كمبوديا	٨,٦-	٨,٥-	٨,٦-	٨,٧-	٨,٥-	٧,٩-	١٢,٢-	١٥,٨-	٢٥,٤-	١٦,٣-	٧,٥-
الصين	٢,٥	١,٥	٢,٢	٢,٧	١,٨	١,٦	٠,٢	١,٠	١,٣	٠,٧	٠,٥
فيجي	١,٤-	٨,٩-	٥,٨-	٣,٥-	٣,٦-	٦,٧-	٨,٥-	١٢,٩-	١٥,٣-	١٢,١-	٧,٦-
الهند	٤,٨-	١,٧-	١,٣-	١,٠-	٠,٦-	١,٨-	٢,١-	٠,٩-	٠,٣	٠,٩-	٢,٥-
إندونيسيا	٢,٧-	٣,٢-	٣,١-	٢,٠-	١,٨-	١,٦-	٢,٩-	٢,٧-	١,٣-	٢,٤-	١,٨-
كيريباتي	١,٩	٥,٥-	٣١,١	٣٢,٨	١٠,٨	٣٧,٦	٣٨,٧	٣٢,٠	١,٦-	٢,٨	١١,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢١,٣-	٢٦,٥-	٢٣,٣-	٢٢,٤-	١١,٠-	١٠,٦-	١٢,٠-	٦,٤-	٨,٧-	٧,٧-	٦,٧-
ماليزيا	٥,١	٣,٤	٤,٣	٣,٠	٢,٤	٢,٨	٢,٢	٣,٤	٠,٩	١,٨	٠,٧
مليديف	٦,٦-	٤,٣-	٣,٧-	٧,٥-	٢٣,٦-	٢١,٧-	٢٦,٤-	٢٦,٠-	٣١,٨-	١٧,٠-	٥,٥-
جزر مارشال	٠,٤-	٦,٢-	٣,٤	١٧,٢	١٦,١	٧,٥	٦,٥	٨,٠	١,٦	١,٢	٢,٣-
ميكرونيزيا	١٣,٦-	٩,٩-	٦,١	٤,٥	٧,٢	١٠,٣	٢١,٠	١٦,٠	١,٦	٣,٥	٣,٩-
منغوليا	٢٧,٤-	٢٥,٤-	١١,٣-	٤,٠-	٦,٣-	١٠,١-	١٦,٨-	١٥,٦-	١٢,٣-	١٣,٥-	٤,١-
ميانمار	١,٨-	١,٢-	٤,٥-	٣,٥-	٤,٢-	٦,٨-	٤,٧-	٢,٦-	٣,٥-	٤,٤-	٤,٠-
ناورو	٣٥,٧	٤٩,٥	٢٥,٢	٢١,٣-	٢,٠	١٢,٧	٤,٦-	١٠,٥	٤,٢	٣,٤	١,٠-
نيبال	٤,٨	٣,٣	٤,٥	٥,٠	٦,٣	٠,٤-	٨,١-	٧,٧-	٢,٥-	٧,٠-	٤,٧-
بالاو	١٥,٢-	١٤,١-	١٧,٨-	٨,٥-	١٣,٤-	١٨,٧-	١٥,٢-	٢٦,٦-	٣٢,٧-	٣٥,٤-	٢٩,٠-
بابوا غينيا الجديدة	٣٦,٧-	٣٠,٩-	١٥,١	٢٥,٦	٢٩,٤	٢٩,٩	٢٦,٢	٢٢,٢	١٤,٧	١٨,٩	١٦,٧
الفلبين	٢,٧	٤,٠	٣,٦	٢,٤	٠,٤-	٠,٧-	٢,٥-	٠,١-	١,٦	١,٥-	٢,٢-
ساموا	٩,٥-	١,٥-	٩,١-	٢,٨-	٤,٥-	٢,٠-	٠,٨	٢,٣	٧,١-	٧,٠-	١,٣-
جزر سليمان	١,٤	٣,٠-	٣,٧-	٢,٧-	٣,٥-	٤,٣-	٣,٠-	٩,٦-	١١,٣-	١٦,٤-	٨,٠-
سري لانكا	٥,٨-	٣,٤-	٢,٥-	٢,٣-	٢,١-	٢,٦-	٣,٢-	٢,٢-	٣,٦-	٣,٢-	٢,٤-
تايلند	١,٢-	٢,١-	٢,٩	٦,٩	١٠,٥	٩,٦	٥,٦	٧,١	٤,٢	٤,٦	٤,٠
تيمور- ليشتي	٢٣٠,٧	١٧١,٤	٧٥,٦	١٢,٨	٣٢,٩-	٢١,١-	١٢,٢-	٨,٢	١٣,٧-	٢٧,٦-	٣٦,٢-
تونغا	١٤,٩-	٩,٦-	٦,٣-	١٠,١-	٦,٥-	٦,٤-	٥,٦-	٤,٨-	٤,٦-	١٧,٥-	١٢,١-
توفالو	١٨,٤	٦,٧-	٣,٠	٥٣,٥-	٢١,٥	٢٤,٠	٧,١	١٢,٤	١٧,٠	١١,٠-	٨,٠-
فانواتو	٦,٥-	٣,٣-	٦,٢	١,٦-	٠,٨	٦,٤-	٩,٤	١٣,١	٠,٣-	١,٦-	٤,٠-
فييت نام	٤,٧	٣,٦	٣,٧	٠,٩-	٠,٢	٠,٦-	١,٩	٣,٤	١,٢	١,٧	٠,٠
أوروبا الصاعدة والنامية	**٠,٧-**	**١,٢-**	**٠,٢-**	**١,١**	**٠,٢-**	**٠,٤-**	**١,٨**	**١,٤**	**٠,٣-**	**٠,١**	**٠,٢-**
ألبانيا[١]	١٠,٢-	٩,٣-	١٠,٨-	٨,٦-	٧,٦-	٧,٥-	٦,٨-	٧,٦-	١١,٧-	٨,٥-	٧,٥-
بيلاروس[١]	٢,٨-	١٠,٠-	٦,٦-	٣,٣-	٣,٤-	١,٧-	٠,٠	١,٨-	٣,٣-	٢,٢-	٢,٢-
البوسنة والهرسك	٨,٧-	٥,٣-	٧,٣-	٥,١-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	٣,٦-	٤,٤-	٦,١-	٣,٨-
بلغاريا	٠,٩-	١,٣	١,٢	٠,١	٣,٢	٣,٥	١,٤	٤,٠	١,٩	٢,٣	٠,٥
كرواتيا	١,٨-	١,١-	٠,٣	٣,٣	٢,١	٣,٥	١,٨	٢,٨	٣,٢-	٣,١-	١,٦
هنغاريا	١,٦	٣,٥	١,٢	٢,٤	٤,٥	٢,٣	٠,٠	٠,٨-	١,٦-	٠,٩-	٠,٥-
كوسوفو	٥,٨-	٣,٤-	٦,٩-	٨,٦-	٧,٩-	٥,٤-	٧,٦-	٥,٥-	٦,٠-	٥,٥-	٤,٢-
مولدوفا	٧,٤-	٥,٢-	٦,٠-	٦,٠-	٣,٥-	٥,٧-	١٠,٧-	٨,٩-	٨,٣-	١٠,٦-	٧,٣-
الجبل الأسود	١٥,٣-	١١,٤-	١٢,٤-	١١,٠-	١٦,٢-	١٦,١-	١٧,٠-	١٥,٢-	١٤,٢-	١٣,٦-	٩,١-
مقدونيا الشمالية	٣,٢-	١,٦-	٠,٥-	٢,٠-	٢,٩-	١,٠-	٠,١-	٢,٨-	٤,٧-	٣,٨-	٢,٣-
بولندا	٣,٧-	١,٣-	٢,١-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٠	١,٠-	٠,٤	٣,٠	١,٨	٠,١
رومانيا	٤,٨-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٦-	١,٤-	٢,٨-	٤,٤-	٤,٦-	٥,٣-	٤,٥-	٣,٩-
روسيا	٣,٣	١,٥	٢,٨	٥,٠	١,٩	٢,٠	٦,٩	٣,٨	١,٢	١,٨	١,٨
صربيا	١٠,٨-	٥,٧-	٥,٦-	٣,٥-	٢,٩-	٥,٢-	٤,٨-	٦,٩-	٦,٤-	٦,٥-	٥,٢-
تركيا	٥,٤-	٥,٨-	٤,١-	٣,٢-	٣,١-	٤,٧-	٢,٧-	١,٢	٣,٧-	٠,٩-	١,٤-
أوكرانيا[١]	٨,١-	٩,٢-	٣,٩-	١,٧	١,٥-	٢,٢-	٣,٣-	٢,٧-	٤,٣	٣,٠-	٣,٤-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٢,٥-**	**٢,٩-**	**٣,١-**	**٣,٣-**	**٢,٠-**	**١,٦-**	**٢,٥-**	**١,٧-**	**٠,٥-**	**٠,٨-**	**١,٣-**
أنتيغوا وبربودا	...	...	٠,٣	٢,٢	٢,٤-	٧,٨-	١٣,٧-	٦,٥-	٢٢,٠-	٢٤,٧-	٨,٤-
الأرجنتين	٠,٤-	٢,١-	١,٦-	٢,٧-	٢,٧-	٤,٨-	٥,٢-	٠,٩-	٠,٧	١,٢	٠,٧
أروبا	٣,٥	١٢,٩-	٥,٠-	٤,٣	٥,١	١,١	٠,٧-	٢,١	٢٠,٨-	١٧,٢-	٥,٦-
جزر البهاما	١٤,٣-	١٤,٣-	١٩,٧-	١٣,٨-	٦,٠-	١٢,١-	١١,٤-	٠,٦	١٧,٥-	١٥,٩-	٧,٧-
بربادوس	٨,٥-	٨,٤-	٩,٢-	٦,١-	٤,٣-	٣,٨-	٤,٠-	٣,١-	١١,١-	٦,٨-	٣,١-
بليز	٢,٢-	٤,٦-	٨,٢-	١٠,١-	٩,٢-	٨,٦-	٨,١-	٩,٦-	١٥,٣-	١١,٤-	٧,٨-
بوليفيا	٧,٢	٣,٤	١,٧	٥,٨-	٥,٦-	٤,٨-	٤,٦-	٣,٣-	٢,٦-	٣,٥-	٤,٠-
البرازيل	٣,٤-	٣,٢-	٤,١-	٣,٠-	١,٣-	٠,٧-	٢,٢-	٢,٨-	٠,٣	٠,٠	٠,٧-
شيلي	٤,٤-	٤,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٠-	٢,٣-	٣,٦-	٣,٨-	١,٦-	٢,٩-	٠,٩-
كولومبيا	٣,١-	٣,٣-	٥,٢-	٦,٣-	٤,٣-	٣,٣-	٣,٩-	٤,٢-	٤,٠-	٣,٩-	٣,٨-

الجدول ألف-١٢ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

									توقعات		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)	**٢,٥-**	**٢,٩-**	**٣,١-**	**٣,٣-**	**٢,٠-**	**١,٦-**	**٢,٥-**	**١,٧-**	**٠,٥-**	**٠,٨-**	**١,٣-**
كوستاريكا	٥,١-	٤,٨-	٤,٨-	٣,٥-	٢,٢-	٣,٣-	٣,٣-	٢,٤-	٤,٥-	٤,١-	٢,٩-
دومينيكا	...	...	٥,٤-	٤,٧-	٧,٧-	٨,٨-	٤٤,٦-	٢٧,٢-	٢٧,٨-	٢٦,٣-	١١,٤-
الجمهورية الدومينيكية	٦,٥-	٤,١-	٣,٢-	١,٨-	١,١-	٠,٢-	١,٤-	١,٤-	٦,٠-	٤,٥-	١,٠-
إكوادور	٠,٢-	١,٠-	٠,٧-	٢,٢-	١,١	٠,١-	١,٢-	٠,١-	٢,٠-	٠,١-	٠,٦
السلفادور	٥,٨-	٦,٩-	٥,٤-	٣,٢-	٢,٣-	١,٩-	٤,٧-	٢,١-	٤,٩-	٤,٥-	٥,٠-
غرينادا	...	...	١١,٦-	١٢,٥-	١١,٠-	١٤,٤-	١٥,٩-	١٥,٨-	٢٥,٣-	٢٤,٩-	١٠,١-
غواتيمالا	٣,٧-	٤,٢-	٣,٣-	١,٢-	١,٠	١,١	٠,٨	٢,٤	٣,٨	٢,٣	٠,٤-
غيانا	٧,٩-	٩,٣-	٦,٧-	٣,٤-	١,٥	٤,٩-	٢٩,٢-	٣٣,٩-	٢٢,٠-	١٦,٢-	٥,٣
هايتي	٥,٧-	٦,٦-	٨,٦-	٣,٠-	٠,٩-	١,٠-	٣,٩-	١,٤-	٢,٥-	٠,٤-	٢,٦-
هندوراس	٨,٥-	٩,٥-	٦,٩-	٤,٧-	٢,٦-	٠,٨-	٥,٤-	١,٤-	٢,٢-	٢,٨-	٤,٤-
جامايكا	٩,٨-	٩,٥-	٨,٠-	٣,٠-	٠,٣-	٢,٧-	١,٦-	٢,٠-	٥,٢-	٧,٢-	٣,٠-
المكسيك	١,٦-	٢,٥-	١,٩-	٢,٧-	٢,٣-	١,٨-	٢,١-	٠,٣-	١,٢	٠,١-	٢,٠-
نيكاراغوا	١١,٧-	١٢,٦-	٨,٠-	٩,٩-	٨,٥-	٧,٢-	١,٩-	٦,٠	٠,٥	٠,٢-	٢,٢-
بنما	٩,٢-	٩,٠-	١٣,٤-	٩,٠-	٧,٨-	٥,٩-	٨,٢-	٥,٢-	٧,٠-	٦,٢-	٣,١-
باراغواي	٠,٩-	١,٦	٠,١-	٠,٤-	٣,٦	٣,١	٠,٠	١,٠-	٠,٧-	٠,٠	٠,٠
بيرو	٣,٢-	٥,١-	٤,٥-	٥,٠-	٢,٦-	١,٣-	١,٧-	١,٤-	١,١-	٠,٣-	١,٠-
سانت كيتس ونيفس	...	...	٠,١	٨,٧-	١٢,٧-	١١,٢-	٥,٧-	٢,١-	٢١,٠-	٢٠,٠-	١٢,٤-
سانت لوسيا	...	...	٢,٥-	٠,٠	٦,٥-	١,٠-	٢,٢	٥,٣	١٦,٨-	٩,٣-	٠,٣-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	...	...	٢٦,١-	١٥,٣-	١٣,٩-	١١,٦-	١٢,٠-	١٠,٠-	١٨,٧-	١٦,٩-	٧,٠-
سورينام	٣,٣	٣,٨-	٧,٩-	١٦,٤-	٥,١-	١,٩	٣,٤-	١١,١-	٨,٠-	٦,٢-	٨,١-
ترينيداد وتوباغو	١٣,٤	١٩,٣	١٣,٨	٧,٠	٤,٤-	٥,٣	٥,٨	٤,٨	٣,٣-	١,٥	٣,٦
أوروغواي	٤,٠-	٣,٦-	٣,٢-	٠,٩-	٠,٦	٠,٧	٠,٠	٠,٦	١,٧-	٣,٣-	٢,٢-
فنزويلا	٠,٧	١,٨	٢,٤	٥,٠-	١,٤-	٦,١	٨,٨	٨,٤	٤,١-	٤,١-	...
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**١١,٢**	**٨,٦**	**٥,١**	**٤,٠-**	**٤,٢-**	**٠,٨-**	**٢,٨**	**٠,٧**	**٣,٧-**	**٢,٧-**	**١,٢-**
أفغانستان	١٠,٩	١,٤	٦,٦	٣,٨	٩,٠	٧,٦	١٢,٢	١١,٧	٩,٥	٧,٨	٧,٠
الجزائر	٥,٩	٠,٤	٤,٤-	١٦,٤-	١٦,٥-	١٣,٢-	٩,٦-	١٠,١-	١٠,٨-	١٦,٦-	١٢,٢-
أرمينيا	١٠,٠-	٧,٣-	٧,٨-	٢,٧-	٢,١-	٣,٠-	٩,٤-	٨,٢-	٨,٨-	٧,٣-	٦,٠-
أذربيجان	٢١,٤	١٦,٦	١٣,٩	٠,٤-	٣,٦-	٤,١	١٢,٨	٩,١	٣,٦-	٤,٤-	٠,٤-
البحرين	٨,٤	٧,٤	٤,٦	٢,٤-	٤,٦-	٤,١-	٦,٥-	٢,١-	٨,٠-	٥,٧-	٤,٥-
جيبوتي	٢٣,٤-	٣٠,٨-	٢٤,٠	٢٩,٣	١,٠-	٤,٨-	١٤,٢	١٣,٠	٣,٢-	٢,٥-	٠,٠
مصر	٣,٦-	٢,٢-	٠,٩-	٣,٧-	٦,٠-	٦,١-	٢,٤-	٣,٦-	٣,٢-	٤,٢-	٢,٧-
جورجيا	١١,٤-	٥,٦-	١٠,٢-	١١,٨-	١٢,٥-	٨,١-	٦,٨-	٥,١-	١٠,٨-	٨,٥-	٧,٠-
إيران	٥,٦	٥,٨	٣,٢	٠,٣	٣,٨	٣,٥	٦,١	١,١	٠,٥-	٠,٣	٠,٧
العراق	٥,١	١,١	٢,٦	٦,٥-	٨,٣-	١,٨	٦,٧	١,١	١٢,٦-	١٢,١-	٧,٥-
الأردن	١٤,٩-	١٠,٢-	٧,١-	٩,٠-	٩,٧-	١٠,٦-	٦,٩-	٢,٣-	٦,٨-	٥,٧-	٣,٠-
كازاخستان	١,١	٠,٨	٢,٨	٣,٣-	٥,٩-	٣,١-	٠,١-	٣,٦-	٣,٣-	٢,٨-	٢,١-
الكويت	٤٥,٥	٤٠,٣	٣٣,٤	٣,٥	٤,٦-	٨,٠	١٤,٥	٩,٤	٦,٨-	٢,٨-	١,٤
جمهورية قيرغيزستان	١٥,٥-	١٣,٩-	١٧,٠-	١٥,٩-	١١,٦-	٦,٢-	١٢,١-	٥,٦-	١٣,٤-	١٢,٨-	٧,٨-
لبنان[١]	٢٥,٩-	٢٨,٠-	٢٨,٨-	١٩,٩-	٢٣,٥-	٢٦,٣-	٢٨,٢-	٢٧,٤-	١٦,٣-	...	...
ليبيا[١]	٢٩,٩	٠,٠	٧٨,٤-	٥٤,٣-	٢٤,٦-	٨,٠	١,٨	٠,٣-	٥٩,٨-	٢٢,٤-	٨,٦-
موريتانيا	١٨,٨-	١٧,٢-	٢٢,٢-	١٥,٥-	١١,٠-	١٠,٠-	١٣,٨-	١٠,٦-	١٥,٣-	١٧,٣-	٢,٥-
المغرب	٩,٣-	٧,٦-	٥,٩-	٢,١-	٤,١-	٣,٤-	٥,٣-	٤,١-	٧,٣-	٥,٢-	٤,١-
عُمان	١٠,٢	٦,٦	٥,٢	١٥,٩-	١٩,١-	١٥,٦-	٥,٤-	٤,٦-	١٤,٦-	١٢,٩-	٣,٢-
باكستان	٢,١-	١,١-	١,٣-	١,٠-	١,٨-	٤,١-	٦,٤-	٤,٩-	١,١-	٢,٥-	٢,٧-
قطر	٣٣,٢	٣٠,٤	٢٤,٠	٨,٥	٥,٥-	٤,٠	٩,١	٢,٤	٠,٦-	٢,٦	٣,٤
المملكة العربية السعودية	٢٢,٤	١٨,١	٩,٨	٨,٧-	٣,٧-	١,٥	٩,٢	٥,٩	٢,٥-	١,٦-	٠,٦-
الصومال	...	١٣,٦-	٨,٣-	٨,٣-	٩,٣-	٩,٧-	٧,٥-	١٠,٥-	١٢,٨-	١٢,٩-	١٥,٠-
السودان	١٢,٨-	١١,٠-	٥,٨-	٨,٤-	٧,٦-	١٠,٠-	١٣,١-	١٥,١-	١٢,٧-	١٠,٧-	٧,٢-
سوريا[٢]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	٩,٠-	١٠,٤-	٣,٤-	٦,١-	٤,٢-	٢,٢	٥,٠-	٢,٣-	٧,١-	٤,٥-	٣,٩-
تونس	٩,١-	٩,٧-	٩,٨-	٩,٧-	٩,٣-	١٠,٢-	١١,٢-	٨,٥-	٨,٣-	٨,٧-	٥,٤-
تركمانستان	٠,٩-	٧,٣-	٦,١-	١٥,٦-	٢٠,٢-	١٠,٤-	٥,٥	٥,١	١,٠	١,٨	٣,٢-
الإمارات العربية المتحدة	١٩,٥	١٨,٨	١٣,٥	٤,٩	٣,٧	٧,١	٩,٦	٨,٤	٣,٦	٧,٥	٨,٥
أوزبكستان	٠,٩	٢,٤	٣,٣	١,٣	٠,٤	٢,٥	٧,١-	٥,٦-	٦,٤-	٧,٤-	٤,٠-
الضفة الغربية وغزة	١٤,٩-	١٤,٨-	١٣,٦-	١٣,٩-	١٣,٩-	١٣,٢-	١٣,١-	١٠,٨-	١١,١-	١٣,٧-	١٢,٢-
الجمهورية اليمنية	١,٧-	٣,١-	٠,٧-	٦,٢-	٢,٩-	٠,٢-	٢,٠-	٣,٩-	٦,٥-	٨,٣-	٠,٣-

الجدول ألف-١٢ الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

								توقعات		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٥
إفريقيا جنوب الصحراء	**١,٧–**	**٢,٢–**	**٣,٥–**	**٥,٨–**	**٣,٨–**	**٢,٣–**	**٢,٧–**	**٣,٦–**	**٤,٨–**	**٤,١–**	**٢,٥–**
أنغولا	١٠,٨	٦,١	٢,٦–	٨,٨–	٤,٨–	٠,٥–	٧,٠	٥,٧	١,٣–	٠,١	١,١
بنن	٥,٢–	٥,٤–	٦,٧–	٦,٠–	٣,٠–	٤,٢–	٤,٦–	٤,٣–	٥,٥–	٤,٨–	٤,٥–
بوتسوانا	٠,٣	٨,٩	١٥,٤	٧,٨	٧,٧	٥,٣	٠,٦	٧,٦–	٢,٥–	٣,١–	١,٤
بوركينا فاسو	١,٣–	١٠,٠–	٧,٢–	٧,٦–	٦,١–	٥,٠–	٤,١–	٤,٨–	٣,٥–	٣,٥–	٥,٣–
بوروندي	١٨,٦–	١٩,٧–	١٩,٥–	٢٠,٧–	١٣,٥–	١٥,٠–	١٤,٥–	١٧,٩–	٢٠,٧–	٢٠,٨–	١٧,٧–
كابوفيردي	١٢,٦–	٤,٩–	٩,١–	٣,٢–	٣,٨–	٧,٨–	٥,٢–	٠,٣	١٥,٢–	١٠,٠–	٢,٩–
الكاميرون	٣,٣–	٣,٥–	٤,٠–	٣,٨–	٣,٢–	٢,٧–	٣,٦–	٤,٤–	٥,٤–	٤,٥–	١,٢–
جمهورية إفريقيا الوسطى	٥,٦–	٢,٩–	١٣,٣–	٩,١–	٥,٣–	٧,٨–	٨,٠–	٤,٩–	٥,٦–	٥,٣–	٥,٦–
تشاد	٧,٨–	٩,١–	٨,٩–	١٣,٨–	١٠,٤–	٧,١–	١,٤–	٤,٩–	١٣,٣–	٩,٧–	٥,١–
جزر القمر	٣,٢–	٤,٠–	٣,٨–	٠,٣–	٤,٣–	٢,١–	٢,٨–	٣,٨–	٢,١–	١,٥–	٠,٢–
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤,٣–	٩,٥–	٤,٨–	٣,٩–	٤,١–	٣,٣–	٣,٦–	٣,٨–	٤,٨–	٤,٠–	٣,٨–
جمهورية الكونغو	١٣,٦	١٠,٨	١,٠	٣٩,٠–	٤٨,٧–	٣,٣–	١,٥	٣,٥	٥,٧–	١,٩–	١,٥
كوت ديفوار	٠,٩–	١,٠–	١,٠	٠,٤–	٠,٩–	٢,٠–	٣,٦–	٢,٧–	٣,٧–	٢,٩–	٢,١–
غينيا الاستوائية	١,١–	٢,٤–	٤,٣–	١٦,٤–	١٣,٠–	٥,٨–	٥,٤–	٥,٩–	٩,٦–	٥,٨–	١٦,٩–
إريتريا	١٢,٤	٢,٣	١٧,٣	٢٠,٨	١٥,٣	٢٤,٠	١٥,٤	١٢,١	١٠,١	١٠,٨	٩,١
إسواتيني	٥,٠	١٠,٨	١١,٦	١٢,٩	٧,٨	٦,٢	١,٣	٤,٢	١,٠	٥,٧	٥,٤
إثيوبيا	٧,١–	٦,١–	٦,٦–	١١,٧–	٩,٤–	٨,٥–	٦,٥–	٥,٣–	٤,٥–	٤,٦–	٣,٣–
غابون	١٧,٩	٧,٣	٧,٦	٥,٦–	١٠,٤–	٧,٠–	٣,٢–	٠,٣–	٩,١–	٦,٠–	٠,٥–
غامبيا	٤,٥–	٦,٧–	٧,٣–	٩,٩–	٩,٢–	٧,٤–	٩,٥–	٥,٣–	٨,٥–	١٠,٨–	٧,٤–
غانا	٨,٧–	٩,٠–	٧,٠–	٥,٨–	٥,٢–	٣,٤–	٣,١–	٢,٧–	٣,٤–	٢,٩–	٢,١–
غينيا	١٩,٩–	١٢,٥–	١٢,٩–	١٢,٩–	٣١,٩–	٦,٧–	١٨,٧–	١٣,٧–	٢٠,٥–	١٥,٧–	١٠,١–
غينيا-بيساو	٧,٩–	٤,٣–	٠,٥	١,٨	١,٤	٠,٣	٣,٦–	٨,٥–	١٢,١–	٤,٢–	٤,٠–
كينيا	٨,٤–	٨,٨–	١٠,٤–	٦,٩–	٥,٨–	٧,٢–	٥,٧–	٥,٨–	٤,٩–	٥,٤–	٥,٨–
ليسوتو	٨,٨–	٥,٢–	٥,١–	٣,٩–	٦,٥–	٢,٥–	١,٣–	٨,٤–	١٣,٣–	١١,٩–	٤,٧–
ليبريا	١٢,٣–	١٤,٧–	٢٠,٥–	٢٢,٢–	١٩,٢–	٢٢,٦–	٢٢,٥–	٢١,٥–	٢١,٤–	٢١,٦–	٢٠,٥–
مدغشقر	٧,٦–	٥,٥–	٠,٣–	١,٦–	٠,٥	٠,٤–	٠,٧	٢,٣–	٤,٢–	٢,٩–	٣,٤–
ملاوي	٩,٢–	٨,٤–	٨,٢–	١٧,٢–	١٨,٥–	٢٥,٦–	٢٠,٥–	١٧,١–	١٩,٢–	١٩,٣–	١٦,٢–
مالي	٢,٢–	٢,٩–	٤,٧–	٥,٣–	٧,٢–	٧,٣–	٤,٩–	٤,٢–	٢,٠–	١,٢–	٥,٨–
موريشيوس	٧,١–	٦,٢–	٥,٤–	٣,٦–	٤,٠–	٤,٦–	٣,٩–	٥,٤–	١٣,٣–	١٠,٧–	٤,٩–
موزامبيق	٤١,٨–	٤٠,٥–	٣٦,٥–	٣٧,٤–	٣٢,٢–	١٩,٧–	٢٩,٦–	٢٠,٤–	٦٠,٠–	٦٨,٩–	٢٧,٧–
ناميبيا	٥,٧–	٤,٢–	١١,١–	١٢,٦–	١٥,٧–	٣,٩–	٢,٨–	٢,٣–	٤,٤–	٢,١–	٢,٠–
النيجر	١٠,٨–	١١,٣–	١٢,٠–	١٥,٣–	١١,٤–	١١,٤–	١٢,٦–	١٢,٦–	١٦,٨–	١٩,٢–	٦,٩–
نيجيريا	٣,٨	٣,٧	٠,٢	٣,١–	٠,٧	٢,٨	١,٠	٣,٨–	٣,٦–	٢,٠–	٠,٥–
رواندا	٩,٥–	٧,١–	١١,٤–	١٤,٨–	١٥,٥–	٧,٥–	٧,٩–	٩,٢–	١٦,٧–	١٠,٥–	٨,٣–
سان تومي وبرينسيبي	٢١,٨–	١٤,٥–	٢٠,٧–	١٢,٠–	٦,١–	١٣,٢–	١٢,٣–	١٢,٥–	١٧,٠–	١١,٧–	٧,١–
السنغال	٨,٧–	٨,٢–	٧,٠–	٥,٧–	٤,٢–	٧,٣–	٨,٨–	٧,٧–	٩,٢–	٩,٩–	٤,١–
سيشيل	٢١,١–	١١,٩–	٢٣,١–	١٨,٦–	٢٠,٦–	٢٠,١–	١٧,٩–	١٦,٧–	٢٨,٣–	٢٥,٧–	١٩,١–
سيراليون	٣١,٨–	١٧,٣–	٩,٣–	١٥,٥–	٩,١–	٢١,٠–	١٨,٧–	١٣,٥–	١٢,١–	١٣,٣–	١٠,٧–
جنوب إفريقيا	٥,١–	٥,٨–	٥,١–	٤,٦–	٢,٩–	٢,٥–	٣,٥–	٣,٠–	١,٦–	١,٨–	٢,٤–
جنوب السودان	١٥,٩–	٣,٩–	٠,٠	٠,٨–	٧,١	٣,١–	٧,٥–	٠,٩	١٤,٦	٩,٢–	١٤,٨–
تنزانيا	١٢,٠–	١٠,٧–	١٠,٠–	٧,٨–	٤,١–	٢,٦–	٣,٠–	٢,٣–	٣,٢–	٤,٤–	٢,٣–
توغو	٧,٦–	١٣,٢–	١٠,٠–	١١,٠–	٩,٨–	٢,٠–	٣,٥–	٤,٣–	٦,٣–	٤,٤–	٣,٨–
أوغندا	٥,٤–	٥,٧–	٦,٥–	٦,١–	٢,٨–	٤,٨–	٦,٨–	٦,٥–	٨,٠–	٥,٩–	٠,٩–
زامبيا	٤,٩	٠,٨–	٢,١	٢,٧–	٣,٣–	١,٧–	١,٣–	٠,٦	١,٠–	٠,٠	٠,٦
زمبابوي[١]	١٠,٧–	١٣,٢–	١١,٦–	٧,٦–	٣,٦–	١,٣–	٥,٩–	١,١	٣,٦–	٢,٠–	٥,٥–

[١] راجع الملحوظات القُطرية بشأن ألبانيا وبيلاروس ولبنان وليبيا وأوكرانيا وزمبابوي تحت قسم «الملحوظات القُطرية» في الملحق الإحصائي.
[٢] تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١
الاقتصادات المتقدمة										
رصيد الحساب المالي	١٢٩,٨-	٢٤٥,٦	٣٣٤,٤	٣٤٧,٦	٤٤١,٣	٤٥٦,٥	٣٢٩,١	٢٩٨,٢	١٣٧,٣	٣٢٦,٠
الاستثمار المباشر، صاف	١٢٦,٠	١٧٨,٥	٢٤٤,٦	٢,٢-	٣٠٢,٣-	٣١٦,٨	٧٨,٧-	١١٤,٧-	١٨٣,٤-	١٢٦,٦-
استثمارات الحافظة، صاف	٢٤٧,٠-	٥٦٠,٦-	٥٤,٨	١٩٤,١	٥٢٨,٠	٣٨,٧	٤١٣,٤	٢٣٣,٠	٣٧٥,٧	٦٠٣,٤
المشتقات المالية، صاف	٩٧,٣-	٧٤,٨	١,٣	٨٢,٣-	٣٢,٧	٢١,٤	٥٦,٥	٢١,٥	٣,٢-	١٦,٧
استثمارات أخرى، صاف	١٨٥,٠-	٣٩٩,٨	١٠٦,٢-	١١,٨	٤,٦	١٦٤,٥-	١٨٩,٧-	٨٤,٣	١٠٧,٣-	٢٣٢,٩-
التغير في الاحتياطيات	٢٧٣,٥	١٥٣,٢	١٤٠,١	٢٢٦,٦	١٧٨,٥	٢٤٤,٥	١٢٧,٥	٧٤,٢	٥٥,٥	٦٥,٤
الولايات المتحدة										
رصيد الحساب المالي	٤٤٨,٠-	٤٠٠,١-	٢٩٧,١-	٣٣٣,١-	٣٦٣,٦-	٣٣٤,١-	٤١٩,٧-	٣٩٥,٥-	٥٣٩,٣-	٤٦٣,٧-
الاستثمار المباشر، صاف	١٢٦,٩	١٠٤,٧	١٣٥,٧	٢٠٩,٤-	١٧٤,٦-	٣٨,٤	٤١٢,٨-	١٦٣,٢-	٢١٤,٨-	٢٢١,٨-
استثمارات الحافظة، صاف	٤٩٨,٣-	٣٠,٧-	١١٤,٩-	٥٣,٥-	١٩٥,٠-	٢٢١,٤-	٣٢,٢	١٣٣,٤-	٢١٩,٦	٣٥٥,٧
المشتقات المالية، صاف	٧,١	٢,٢	٥٤,٣-	٢٧,٠-	٧,٨	٢٤,٠	٢٠,٤-	٣٨,٣-	٣٣,٢-	٢٠,٠-
استثمارات أخرى، صاف	٨٨,٢-	٤٧٣,٢-	٢٥٩,٩-	٣٧,٠-	٤,٠-	١٧٣,٤-	٢٣,٧-	٦٥,٣-	٥١٠,٦-	٥٧٧,٥-
التغير في الاحتياطيات	٤,٥	٣,١-	٣,٦-	٦,٣-	٢,١	١,٧-	٥,٠	٤,٧	٠,٢-	٠,٠
منطقة اليورو										
رصيد الحساب المالي	١٧١,٧	٤٢٦,٨	٣٣٩,١	٣١٠,٢	٣٥٨,٤	٣٩٢,٣	٤٥٠,٠	٣٠٩,٤	...	...
الاستثمار المباشر، صاف	٥٩,٤	٣٧,٣	٩٠,٣	٢٥٤,٨	٩٧,١	٤٥,٨-	١٤٩,٠	١٧,٠	...	...
استثمارات الحافظة، صاف	٢٠١,٦-	١٨٤,١-	٤٠,١	١٤٢,١	٦٠٩,٠	٤٢١,٩	٢٦٤,٧	٦٧,٠-	...	...
المشتقات المالية، صاف	٣٨,٨	٤١,٩	٧٦,٢	١٠١,٤	٢٣,٢	٢٨,٧	١٠٩,٢	٤١,٢	...	...
استثمارات أخرى، صاف	٢٥٨,٧	٥٢٣,٤	١٢٧,٩	١٩٩,٩-	٣٨٧,٩-	١١,٠-	١٠٢,٤-	٣١٤,٥	...	...
التغير في الاحتياطيات	١٦,٤	٨,٣	٤,٦	١١,٨	١٧,٠	١,٤-	٢٩,٦	٣,٦	...	...
ألمانيا										
رصيد الحساب المالي	١٩٤,٢	٣٠٠,٨	٣١٨,١	٢٥٩,٥	٢٨٨,٨	٣١٩,٩	٢٧٩,٩	٢٣٠,١	٢١٧,٦	٢٩٤,٩
الاستثمار المباشر، صاف	٣٣,٦	٢٦,١	٨٨,٠	٦٨,٤	٤٧,١	٤٢,٢	٥,٢	٦٢,٣	٣٦,٥	٣٩,٠
استثمارات الحافظة، صاف	٦٦,٨	٢٠٩,٥	١٧٧,٧	٢١٠,٠	٢٢٠,١	٢٣٤,٤	١٨٥,٧	١٠٦,٦	١٣٧,٩	١٧٣,٨
المشتقات المالية، صاف	٣٠,٩	٣١,٨	٥٠,٨	٣٣,٨	٣١,٦	١٢,٥	٢٧,٣	٢٥,١	١٧,٠	٢٨,١
استثمارات أخرى، صاف	٦١,١	٣٢,٢	٤,٨	٥٠,٤-	١١,٩-	٣٢,٣	٦١,٢	٣٦,٧	٢٦,٣	٥٣,٩
التغير في الاحتياطيات	١,٧	١,٢	٣,٣-	٢,٤-	١,٩	١,٥-	٠,٥	٠,٦-	٠,٠	٠,٠
فرنسا										
رصيد الحساب المالي	٤٨,٠-	١٩,٢-	١٠,٣-	٠,٨-	١٨,٦-	٣٦,١-	٢٧,٦-	٣٢,٣-	٤٦,٧-	٤٩,٤-
الاستثمار المباشر، صاف	١٩,٤	١٣,٩-	٤٧,٢	٧,٩	٤١,٨	١١,١	٦٧,٥	٤,٧	١٥,٠	٢٣,٣
استثمارات الحافظة، صاف	٥٠,٦-	٧٩,٣-	٢٣,٨-	٤٣,٢	٠,٢	٣٠,٣	١١,١	١٠٤,١-	٧٠,٦-	٥١,٨-
المشتقات المالية، صاف	١٨,٤-	٢٢,٣-	٣١,٨-	١٤,٥	١٧,٦-	١,٤-	٣٠,٥-	٤,١	٠,٩-	٣,٨-
استثمارات أخرى، صاف	٣,٦-	٩٨,٢	٢,٩-	٧٤,٢-	٤٥,٤-	٧٢,٧-	٨٧,٩-	٥٩,٨	٦,١	٢١,٧-
التغير في الاحتياطيات	٥,٢	١,٩-	١,٠	٨,٠	٢,٥	٣,٤-	١٢,٣	٣,٢	٣,٧	٤,٦
إيطاليا										
رصيد الحساب المالي	٤,١-	٣٢,٤	٧٣,٠	٤٣,١	٣٦,٢	٥٣,٨	٣٥,٩	٥١,٦	٦٠,٩	٦٤,٩
الاستثمار المباشر، صاف	٦,٨	٠,٩	٣,١	٢,٠	١٢,٣-	٠,٥	٠,٢-	١,٦-	٥,٣	٦,٢
استثمارات الحافظة، صاف	٢٢,٤-	٥,١-	٢,٢-	١٠٥,٧	١٥٤,٨	٩٥,٠	١٤١,٧	٥٦,٧-	٥٢,٨-	٦٣,٢-
المشتقات المالية، صاف	٧,٥	٤,٠	١,٩-	١,٢	٣,٦-	٨,٢-	٣,٢-	٢,٨	١,٧	١,٢
استثمارات أخرى، صاف	٢,١	٣٠,٥	٧٥,٢	٦٦,٥-	١٠١,٤-	٣٦,٥-	١٠٥,٥-	١٠٣,٥	١٠٦,٧	١٢٠,٨
التغير في الاحتياطيات	١,٩	٢,٠	١,٣-	٠,٦	١,٣-	٣,٠	٣,١	٣,٦	٠,٠	٠,٠

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١
إسبانيا										
رصيد الحساب المالي	١١,٠	٤١,٢	٢٢,٨	٣١,٨	٣٩,٢	٣٦,٩	٣٧,٠	٣٤,٤	١٠,٨	٣٣,٧
الاستثمار المباشر، صاف	٢٣,١-	١٤,١-	١٤,٢	٣٣,٤	١٢,٤	١٣,٥	١٧,٩-	١٢,١	٢,٠-	٣,٣
استثمارات الحافظة، صاف	٥٣,٦	٨٥,٠-	٨,٨-	١٢,٠	٦٤,٩	٣٧,١	٢٥,٦	٥٦,٠-	٣٩,٧	٤٦,٦
المشتقات المالية، صاف	١٠,٧-	١,٤	١,٣	٤,٢	٢,٨	٨,٤	١,٩	٩,٦-	٠,٠	٠,٠
استثمارات أخرى، صاف	١١,٩-	١٣٨,٠	١٠,٩	٢٣,٣-	٥٠,١-	٢٦,٣-	٢٤,٨	٨٧,٠	٢٦,٩-	١٦,٢-
التغير في الاحتياطيات	٣,١	٠,٩	٥,٢	٥,٥	٩,١	٤,١	٢,٦	٠,٨	٠,٠	٠,٠
اليابان										
رصيد الحساب المالي	٥٣,٩	٤,٣-	٥٨,٩	١٨٠,٩	٢٦٦,٨	١٦٨,٣	١٨٢,٧	٢٢٣,٢	١٤٠,١	١٦١,٧
الاستثمار المباشر، صاف	١١٧,٥	١٤٤,٧	١١٨,٦	١٣٣,٣	١٣٧,٥	١٥٤,٩	١٣٣,٤	٢١٢,٠	١٥٦,٤	١٦٣,٩
استثمارات الحافظة، صاف	٢٨,٨	٢٨٠,٦-	٤٢,٢-	١٣١,٥	٢٧٦,٥	٥٠,٦-	٩٢,٢	٨٧,١	٩٩,١	١١٠,٧
المشتقات المالية، صاف	٦,٧	٥٨,١	٣٤,٠	١٧,٧	١٦,١-	٣٠,٤	٠,٩	٣,٣	٣,٣	٣,٣
استثمارات أخرى، صاف	٦١,١-	٣٤,٨	٦٠,١-	١٠٦,٧-	١٢٥,٤-	١٠,٠	٦٧,٩-	١٠٤,٧-	١٣٠,٢-	١٢٧,٧-
التغير في الاحتياطيات	٣٧,٩-	٣٨,٧	٨,٥	٥,١	٥,٧-	٢٣,٦	٢٤,٠	٢٥,٥	١١,٥	١١,٥
المملكة المتحدة										
رصيد الحساب المالي	٧٨,٤-	١٣٢,٨-	١٥٣,١-	١٥٨,٢-	١٦١,١-	١٠١,٨-	١١١,١-	١٤٢,٣-	٥٦,٢-	١٠٩,٨-
الاستثمار المباشر، صاف	٣٤,٨-	١١,٢-	١٧٦,١-	١٠٦,٠-	٢٩٧,٤-	١٦,٣	٢٣,٩-	٨٨,٣-	٦٨,٦-	٢٨,٦
استثمارات الحافظة، صاف	٢٨١,٢	٢٨٤,٦-	١٥,٩	٢٣٠,١-	٢٠١,٥-	١٢١,٩-	٣٦٠,٠-	٥٧,٤	١٠٥,٥-	١٥٣,٦-
المشتقات المالية، صاف	٦٥,٨-	٦٣,٤	٣١,٢	١٢٨,٦-	٢٩,٣	١٣,٣	١١,٢	١١,٣	١٠,٦	٥,٠
استثمارات أخرى، صاف	٢٧١,٢-	٩١,٨	٣٥,٨-	٢٧٤,٣	٢٩٩,٨	١٨,٤-	٢٣٦,٩	١٢١,٦-	٩٧,٦	٠,٤-
التغير في الاحتياطيات	١٢,١	٧,٨	١١,٧	٣٢,٢	٨,٨	٨,٨	٢٤,٨	١,١-	٩,٨	١٠,٦
كندا										
رصيد الحساب المالي	٦٣,٩-	٥٧,٢-	٤٣,١-	٥١,٨-	٤٥,٤-	٤١,٦-	٣٥,٤-	٣٢,٩-	٣١,٧-	٤٢,٩-
الاستثمار المباشر، صاف	١٢,٨	١٢,٠-	١,٣	٢٣,٦	٣٣,٥	٥١,٨	٦,٤	٢٥,٩	١٣,٧	١٢,٣
استثمارات الحافظة، صاف	٦٨,٣-	٣٤,٨-	٣٢,٨-	٣٦,٢-	١٠٣,٦-	٧٦,٤-	٣,١	٣,٤-	٩٤,٢-	٤٥,٤-
المشتقات المالية، صاف	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صاف	١٠,١-	١٥,٢-	١٦,٩-	٤٧,٨-	١٩,١	١٧,٩-	٤٣,٤-	٥٤,١-	٤٨,٧	٩,٨-
التغير في الاحتياطيات	١,٧	٤,٧	٥,٣	٨,٦	٥,٦	٠,٨	١,٥-	١,٣-	٠,٠	٠,٠
اقتصادات أخرى متقدمة[١]										
رصيد الحساب المالي	٢٥٢,٢	٣٧٧,١	٣٤٤,٢	٣٠٠,٨	٣٣٨,٧	٣١٢,٨	٣٢٨,٢	٣٣٠,٧	٣١٤,٦	٣٣٣,٨
الاستثمار المباشر، صاف	٣٣,٣-	٣١,٢	٦,٠-	٩٦,١-	٦٤,٥-	١٦٢,٥-	١٢,٣	٥٨,٧-	٧,٩	٣٥,٦-
استثمارات الحافظة، صاف	١٥٠,٠	١٣٩,٦	١٧٥,٥	٣٣٤,٦	٢٥٨,٤	١٥٧,٧	٣٤٥,٢	٢٨٠,٥	٢٣٥,٩	٢٤١,٠
المشتقات المالية، صاف	٢٨,٣-	٣٣,٥-	٢٢,٣-	١١,٩-	٣,٥	١,٨-	٣٢,١	٢١,٤	٦,٥-	٢,٤-
استثمارات أخرى، صاف	١١٠,٩-	١٣٨,٧	٨٥,٧	١٠١,٤-	٨,٦-	١٠٦,٧	١١١,٠-	٤٨,٨	٥١,٠	١٠٣,١
التغير في الاحتياطيات	٢٧٤,٧	١٠١,٣	١١١,٥	١٧٦,٠	١٥٠,٢	٢١٣,١	٤٩,٥	٣٨,٧	٢٦,٣	٢٧,٧

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١
الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية										
رصيد الحساب المالي	٨٧,٣	٢٤,٦-	١٢,٠	٣٠٦,١-	٤٠٥,٨-	٢٤٢,١-	٢٢٠,٧-	١٦٣,١-	٢٦,١	٨١,٩-
الاستثمار المباشر، صاف	٤٩٥,٢-	٤٨٣,٧-	٤٢٨,٨-	٣٤٦,٤-	٢٦٠,٣-	٣٠٣,٢-	٣٧١,٨-	٣٥٦,٣-	٢٧٦,٦-	٣٠١,٢-
استثمارات الحافظة، صاف	٢٤٣,٧-	١٤٧,٦-	٨٩,٧-	١٢٧,٧	٥٣,٥-	٢٠٨,٤-	٩٤,٢-	٩٨,٣-	٥٣,١	١٦٥,٤-
المشتقات المالية، صاف	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صاف	٤٢٤,٢	٦٤,٧	٤٠٦,٣	٤٦٨,٨	٣٨١,٨	٩٧,٥	١٢٥,٥	١١٦,٧	٥٥,١	١٥٤,٧
التغير في الاحتياطيات	٤٠٧,٩	٥٤١,٤	١١١,٧	٥٦٢,٦-	٤٦٧,١-	١٦٨,٢	١١٦,٤	١٧٥,١	١٩٥,٤	٢٢٨,٧
المجموعات الإقليمية										
آسيا الصاعدة والنامية										
رصيد الحساب المالي	١٣,٠	٢٨,٥	١٥٣,٢	٧٢,٤	٢٤,٨-	٥٣,٦-	٢٥٦,٥-	٨٤,٠-	١٩٩,٧	٦٣,١
الاستثمار المباشر، صاف	٢٢٠,٥-	٢٧١,٢-	٢٠١,٦-	١٣٩,٦-	٢٥,٥-	١٠٤,٢-	١٦٥,٨-	١٤٨,٢-	١٢٨,٨-	١٤٠,٢-
استثمارات الحافظة، صاف	١١٥,٥-	٦٤,٦-	١٢٥,٢-	٨١,٦	٣١,١	٧٠,١-	٩٩,٦-	٧٠,٩-	٣٧,٥-	١١٧,٢-
المشتقات المالية، صاف	١,٣	٢,١-	٠,٨	٠,٦	٤,٦-	٢,٢	٤,٦	٦,١-	١١,٩-	٥,٦-
استثمارات أخرى، صاف	٢١٧,٢	٨١,٧-	٢٨٢,٠	٤٥٨,٨	٣٥٢,٩	٨٣,٥-	٢٠,٤-	٤٢,٣	١,٠-	٦٠,٠
التغير في الاحتياطيات	١٣٦,٨	٤٤٤,٨	١٩٥,٦	٣٢٩,٤-	٣٧٩,٦-	٢٠١,٦	٢٥,٦	٩٩,١	٣٧٩,٠	٢٦٦,٨
أوروبا الصاعدة والنامية										
رصيد الحساب المالي	٢٤,٩-	٦٦,٥-	٢٨,٩-	٦٥,٦	٣,٨	١٩,١-	٩٩,٩	٦٠,٧	٦,٣	٢٦,٠
الاستثمار المباشر، صاف	٣٧,٤-	١٥,٤-	٠,٣	٢٢,١-	٤٥,٨-	٢٨,٧-	٢٥,٤-	٥٢,٥-	٥,٦-	١٨,٦-
استثمارات الحافظة، صاف	٩٢,٦-	٣٧,٩-	٢٣,٤	٥٤,٥	٧,٤-	٣٤,٦-	١٢,٩	٣,٦-	٢١,٦	١٤,٧-
المشتقات المالية، صاف	١,٦-	٠,٩-	٥,٨	٥,٠	٠,٣	٢,٥-	٣,٠-	١,٥	٥,٣	٠,٥
استثمارات أخرى، صاف	٥٥,١	٤,٥-	٦٤,١	٣٥,٦	٢١,١	٣٠,٣	٦٧,٩	٢٢,٠	٢٠,٢	٤٣,١
التغير في الاحتياطيات	٥١,٦	٧,٨-	١٢٢,٧-	٧,٤-	٣٥,٥	١٦,٥	٤٧,٤	٩٣,٣	٣٥,٢-	١٥,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
رصيد الحساب المالي	١٥٥,٤-	١٩٦,٨-	١٩٤,٠-	١٩٢,٦-	١٠٥,٤-	١٠١,١-	١٤٨,٣-	١٠٨,٦-	١١,٦-	٣٣,٦-
الاستثمار المباشر، صاف	١٥٩,٥-	١٥١,١-	١٣٦,٦-	١٣٦,١-	١٢٦,٩-	١١٩,٥-	١٤٨,٨-	١١٧,٨-	١٠٩,٨-	٩٢,٣-
استثمارات الحافظة، صاف	٨٠,٣-	٩٩,٨-	١٠٩,٢-	٤٨,١-	٤٨,٥-	٣٩,٩-	١٢,٢-	٥,٠	٢٩,٠	١٧,٤-
المشتقات المالية، صاف	٢,٥	١,٨	٦,٨	١,٢	٢,٩-	٣,٩	٤,١	٥,٠	٨,٦	٨,٨
استثمارات أخرى، صاف	٢٢,٩	٣٩,٨	٥,٢	١٩,١	٥١,٧	٣٦,٩	٥,١-	٣١,٣	٤٧,٣	٥٧,٩
التغير في الاحتياطيات	٥٩,٠	١٢,٤	٣٩,٨	٢٨,٧-	٢١,٠	١٧,١	١٣,٦	٣٢,٠-	١٣,٤	٩,٤
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى										
رصيد الحساب المالي	٢٧٨,٨	٢٦٣,٨	١٥٩,٨	١٨٤,١-	٢١٨,٥-	٣١,٨-	١١٠,٩	٢١,٠	١٠٧,٠-	٨٠,٠-
الاستثمار المباشر، صاف	٤٣,٢-	٢٢,٧-	٤٢,٧-	١٠,٦-	٢٩,١-	١٣,٦-	٩,٧-	١٠,٤-	١١,٤-	٢٠,٠-
استثمارات الحافظة، صاف	٧٢,٦	٧٥,٣	١٣٠,٤	٦١,٦	١١,٩-	٤١,٤-	٦,١	١٠,٧-	١٩,٤	١٣,١-
المشتقات المالية، صاف	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صاف	١٠٨,٥	١٢١,٧	٦٥,٩	٥٢,٥-	٤٢,٧-	١٠٤,١	٨٨,٥	٣٣,٥	١,٠-	١٠,٨
التغير في الاحتياطيات	١٤٠,٨	٨٩,٦	٦,٨	١٨٢,٤-	١٣٤,٣-	٨٠,٦-	٢٦,٤	٨,٩	١١٣,٩-	٥٧,٥-
إفريقيا جنوب الصحراء										
رصيد الحساب المالي	٢٤,٢-	٥٣,٦-	٧٨,١-	٦٧,٥-	٦٠,٨-	٣٦,٥-	٢٦,٧-	٥٢,٢-	٦١,٣-	٥٧,٣-
الاستثمار المباشر، صاف	٣٤,٦-	٢٣,٣-	٤٨,٣-	٣٨,٠-	٣٣,١-	٣٧,٣-	٢٢,٠-	٢٧,٣-	٢١,٠-	٣٠,٠-
استثمارات الحافظة، صاف	٢٧,٩-	٢٠,٧-	٩,١-	٢١,٩-	١٦,٨-	٢٢,٤-	١,٤-	١٨,١-	٢٠,٨	٣,٠-
المشتقات المالية، صاف	١,٧-	٠,٨-	١,٥-	٠,٤-	٠,٩	٠,٣	٠,٥-	٠,٣	٠,٢	٠,٣
استثمارات أخرى، صاف	٢٠,٤	١٠,٦-	١٠,٩-	٧,٨	١,٣-	٩,٧	٥,٥-	١٢,٣-	١٠,٥-	١٧,١-
التغير في الاحتياطيات	١٩,٨	٢,٤	٧,٨-	١٤,٧-	٩,٧-	١٣,٦	٣,٥	٥,٩	٤٨,٠-	٥,٧-

الجدول ألف–١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
رصيد الحساب المالي	٤٢٦٫٣	٣٣٢٫٨	٢١٠٫٤	١١٠٫٧–	١٦١٫١–	٦٥٫٠	٣١٢٫٠	١٤٠٫٥	٧٥٫٥–	٢٧٫٩–
الاستثمار المباشر، صاف	٢٨٫١–	١٤٫٨	٦٫٦	٥٫٥	٢٧٫٨–	٢١٫٥	٣٥٫٦	٥٫٩–	٤٫١	٢٫٠–
استثمارات الحافظة، صاف	٤١٫٢	٨٧٫٦	١٧٧٫٩	٩٤٫٠	١٢٫١–	٤٢٫٠–	١٧٫٦	٢٥٫٧–	٢٠٫٣	١٠٫٤–
المشتقات المالية، صاف	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صاف	١٩٨٫٩	١٧٤٫٢	١٤٥٫٤	٠٫٦	٢٥٫٢	١٤٠٫٢	١٨٢٫٦	٨٤٫٩	٤٧٫٤	٦١٫٢
التغير في الاحتياطيات	٢١٢٫٧	٥٥٫٧	١٢٤٫٥–	٢١٨٫٠–	١٤٦٫٤–	٥٤٫٨–	٧٧٫٢	٨٤٫٦	١٤٥٫٧–	٧٦٫٦–
غير الوقود										
رصيد الحساب المالي	٣٣٩٫٠–	٣٥٧٫٤–	١٩٨٫٤–	١٩٥٫٥–	٢٤٤٫٦–	٣٠٧٫١–	٥٣٢٫٧–	٣٠٣٫٦–	١٠١٫٦	٥٤٫٠–
الاستثمار المباشر، صاف	٤٦٧٫١–	٤٩٨٫٥–	٤٣٥٫٤–	٣٥١٫٩–	٢٣٢٫٦–	٣٢٤٫٧–	٤٠٧٫٤–	٣٥٠٫٤–	٢٨٠٫٨–	٢٩٩٫١–
استثمارات الحافظة، صاف	٢٨٤٫٩–	٢٣٥٫٢–	٢٦٧٫٦–	٣٣٫٧	٤١٫٤–	١٦٦٫٤–	١١١٫٨–	٧٢٫٧–	٣٢٫٩	١٥٥٫١–
المشتقات المالية، صاف	١٫٠–	٢٫٣–	٦٫٧	٠٫٦–	٦٫٢–	٣٫٥	٥٫٨	١٫٩–	٣٫٠	٣٫٦
استثمارات أخرى، صاف	٢٢٥٫٣	١٠٩٫٥–	٢٦٠٫٩	٤٦٨٫٢	٣٥٦٫٥	٤٢٫٧–	٥٧٫٢–	٣١٫٩	٧٫٦	٩٣٫٥
التغير في الاحتياطيات	١٩٥٫٢	٤٨٥٫٧	٢٣٦٫٢	٣٤٤٫٦–	٣٢٠٫٧–	٢٢٣٫٠	٣٩٫٢	٩٠٫٥	٣٤١٫١	٣٠٥٫٣
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
رصيد الحساب المالي	٤٠٩٫٨–	٤٠٩٫٤–	٣٥٢٫٧–	٢٨٨٫٥–	٢٣١٫٠–	٢٦٦٫٦–	٣١٩٫٠–	٢٤٣٫٥–	١١٩٫٩–	١٧٨٫٤–
الاستثمار المباشر، صاف	٢٧٧٫٠–	٢٦٨٫٠–	٢٧٤٫٦–	٢٨٧٫٥–	٢٨٧٫٣–	٢٦٣٫٧–	٣٠٨٫٤–	٢٩١٫٥–	٢٤٠٫٠–	٢٥٩٫٩–
استثمارات الحافظة، صاف	٢٢٠٫٥–	١٧٥٫٩–	١٨٨٫٨–	٢٦٫٠–	٥٣٫٣–	١١٧٫٠–	١١٫١–	٣١٫٨–	٦٩٫٤	٩٨٫٥–
المشتقات المالية، صاف	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صاف	١٦٫١–	٣٨٫٩–	٣٫٣–	٤١٫٥	٢٩٫٢	٢٫٠	٩٫٠–	٣٥٫٤–	٨٫٨–	٧٤٫٧
التغير في الاحتياطيات	١١٢٫٣	٧٢٫٢	١٠٤٫٨	١٣٫٩–	٩٣٫٦	١٠٨٫٥	١٠٫٧	١١٨٫٤	٥٩٫٠	١٠٤٫٢
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٥–٢٠١٩										
رصيد الحساب المالي	٥٦٫٨–	٥٥٫٧–	٣٤٫٣–	٤٥٫٤–	٥٨٫٩–	٤١٫٢–	٣٦٫٦–	٤٣٫٧–	٢٩٫٣–	٣٢٫٩–
الاستثمار المباشر، صاف	٣٢٫٦–	٢٦٫٠–	٢٣٫٣–	٢٥٫٤–	٢٦٫٦–	٢٥٫٨–	٢٧٫٦–	٢٧٫٨–	١٥٫٩–	٢٤٫٠–
استثمارات الحافظة، صاف	٠٫١–	١١٫٨–	٤٫٤–	٠٫٧	٨٫٦–	٢٩٫٥–	١٢٫٨–	١٤٫٧–	٢٫٢	٦٫١–
المشتقات المالية، صاف	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صاف	٣٫٨–	١٧٫٤–	٠٫٠	٢٠٫٨–	٢٨٫١–	٩٫٩	١٫٥–	٤٫٩	٢٫٩	١٢٫٢–
التغير في الاحتياطيات	٢٠٫٤–	٠٫٢–	٦٫٤–	٠٫٤	٤٫٦	٤٫٦	٥٫٧	٥٫٧–	١٨٫٠–	٩٫٩
للتذكرة										
العالم										
رصيد الحساب المالي	٤٢٫٥–	٢٢١٫٠	٣٤٦٫٤	٤١٫٥	٣٥٫٦	٢١٤٫٤	١٠٨٫٤	١٣٥٫١	١٦٣٫٣	٢٤٤٫١

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتحسُب الأرقام المجمعة للمجموعات القُطْرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ولا تظهر المشتقات المالية لبعض مجملات المجموعة بسبب قصور البيانات. ولا تتوافر التوقعات بالنسبة لمنطقة اليورو بسبب القيود على البيانات.

[١] ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف–١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات ٢٠٠٦– ٢٠١١–٢٠٠٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	٢٠٢١	متوسط ٢٠٢٢– ٢٠٢٥
الاقتصادات المتقدمة											
صافي الإقراض والاقتراض	٠٫٧–	٠٫٤–	٠٫٥	٠٫٦	٠٫٨	١٫٠	٠٫٧	٠٫٦	٠٫٥	٠٫٦	٠٫٧
رصيد الحساب الجاري	٠٫٧–	٠٫٤–	٠٫٥	٠٫٧	٠٫٨	١٫٠	٠٫٨	٠٫٧	٠٫٥	٠٫٦	٠٫٦
الادخار	٢١٫٦	٢١٫٥	٢٢٫٦	٢٢٫٨	٢٢٫٤	٢٣٫٠	٢٢٫٩	٢٢٫٧	٢١٫٧	٢٢٫٠	٢٢٫٥
الاستثمار	٢٢٫٢	٢١٫٨	٢١٫٥	٢١٫٦	٢١٫٤	٢١٫٨	٢٢٫٠	٢٢٫١	٢١٫٤	٢١٫٦	٢٢٫١
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫١–	٠٫٠	٠٫٠	٠٫١–	٠٫١–	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
الولايات المتحدة											
صافي الإقراض والاقتراض	٤٫٤–	٣٫٦–	٢٫١–	٢٫٣–	٢٫١–	١٫٨–	٢٫٢–	٢٫٣–	٢٫١–	٢٫١–	٢٫١–
رصيد الحساب الجاري	٤٫٤–	٣٫٦–	٢٫١–	٢٫٢–	٢٫١–	١٫٩–	٢٫٢–	٢٫٢–	٢٫١–	٢٫١–	٢٫١–
الادخار	١٧٫٠	١٧٫٠	٢٠٫٤	٢٠٫١	١٨٫٧	١٩٫٢	١٩٫١	١٨٫٦	١٧٫٧	١٧٫٨	١٨٫٥
الاستثمار	٢١٫٢	٢٠٫٤	٢٠٫٨	٢١٫٢	٢٠٫٤	٢٠٫٥	٢١٫٠	٢١٫٠	٢٠٫٣	٢٠٫٦	٢١٫١
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫١	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
منطقة اليورو											
صافي الإقراض والاقتراض	٠٫٠	٠٫١	٢٫٥	٢٫٩	٣٫٣	٢٫٩	٢٫٨	٢٫٥	...	...	...
رصيد الحساب الجاري	٠٫١–	٠٫٠	٢٫٤	٢٫٨	٣٫٣	٣٫١	٣٫١	٢٫٧	١٫٩	٢٫٤	٢٫٥
الادخار	٢٢٫٨	٢٢٫٧	٢٣٫٠	٢٣٫٨	٢٤٫٢	٢٤٫٩	٢٥٫٢	٢٥٫٢	٢٣٫٧	٢٤٫٨	٢٥٫٨
الاستثمار	٢٢٫٣	٢١٫٧	٢٠٫٠	٢٠٫٣	٢٠٫٧	٢١٫٣	٢١٫٨	٢٢٫٣	٢١٫٣	٢١٫٩	٢٢٫٧
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫١	٠٫١	٠٫١	٠٫٢	٠٫٠	٠٫٢–	٠٫٣–	٠٫٢–	...	...	...
ألمانيا											
صافي الإقراض والاقتراض	٤٫٨	٦٫٢	٧٫٣	٨٫٦	٨٫٦	٧٫٧	٧٫٤	٧٫١	٥٫٨	٦٫٨	٦٫٩
رصيد الحساب الجاري	٤٫٩	٦٫٢	٧٫٢	٨٫٦	٨٫٥	٧٫٨	٧٫٤	٧٫١	٥٫٨	٦٫٨	٦٫٩
الادخار	٢٥٫٣	٢٦٫٧	٢٧٫٦	٢٨٫٣	٢٨٫٥	٢٨٫٦	٢٩٫٠	٢٨٫٥	٢٧٫١	٢٨٫٧	٢٩٫٦
الاستثمار	٢٠٫٤	٢٠٫٤	٢٠٫٤	١٩٫٧	٢٠٫٠	٢٠٫٨	٢١٫٦	٢١٫٤	٢١٫٤	٢١٫٩	٢٢٫٧
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫٠	٠٫٠	٠٫١	٠٫٠	٠٫١	٠٫١–	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
فرنسا											
صافي الإقراض والاقتراض	٠٫٠	٠٫٥–	١٫٠–	٠٫٤–	٠٫٤–	٠٫٨–	٠٫٥–	٠٫٦–	١٫٨–	١٫٧–	١٫١–
رصيد الحساب الجاري	٠٫٠	٠٫٥–	١٫٠–	٠٫٤–	٠٫٥–	٠٫٨–	٠٫٦–	٠٫٧–	١٫٩–	١٫٨–	١٫١–
الادخار	٢٢٫٥	٢٢٫٤	٢١٫٨	٢٢٫٣	٢٢٫١	٢٢٫٧	٢٣٫٣	٢٣٫٥	٢٠٫٨	٢١٫٤	٢٢٫٦
الاستثمار	٢٢٫٥	٢٢٫٩	٢٢٫٧	٢٢٫٧	٢٢٫٦	٢٣٫٤	٢٣٫٩	٢٤٫٢	٢٢٫٧	٢٣٫٢	٢٣٫٨
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫٠	٠٫٠	٠٫١–	٠٫٠	٠٫١	٠٫٠	٠٫١	٠٫١	٠٫١	٠٫١	٠٫١
إيطاليا											
صافي الإقراض والاقتراض	١٫٦–	١٫٥–	٢٫١	١٫٨	٢٫٤	٢٫٦	٢٫٥	٢٫٩	٣٫٣	٣٫١	٣٫١
رصيد الحساب الجاري	١٫٦–	١٫٦–	١٫٩	١٫٤	٢٫٦	٢٫٦	٢٫٥	٣٫٠	٣٫٢	٣٫٠	٣٫٠
الادخار	١٩٫٥	١٨٫٦	١٨٫٩	١٨٫٥	٢٠٫٢	٢٠٫٦	٢٠٫٨	٢٠٫٩	١٩٫٥	٢١٫٢	٢٢٫٣
الاستثمار	٢١٫٢	٢٠٫٢	١٧٫٠	١٧٫١	١٧٫٦	١٨٫١	١٨٫٣	١٨٫٠	١٦٫٣	١٨٫٢	١٩٫٣
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫١	٠٫١	٠٫٢	٠٫٤	٠٫٢–	٠٫١	٠٫٠	٠٫١–	٠٫١	٠٫١	٠٫١
إسبانيا											
صافي الإقراض والاقتراض	٥٫٢–	٤٫٠–	٢٫١	٢٫٧	٣٫٤	٢٫٩	٢٫٤	٢٫٣	٠٫٩	٢٫٣	٢٫٨
رصيد الحساب الجاري	٥٫٨–	٤٫٤–	١٫٧	٢٫٠	٣٫٢	٢٫٧	١٫٩	٢٫٠	٠٫٥	٠٫٩	١٫٨
الادخار	٢٠٫٩	١٩٫٥	١٩٫٦	٢١٫٠	٢١٫٩	٢٢٫١	٢٢٫٣	٢٢٫٨	٢٠٫٨	٢١٫٧	٢٣٫٠
الاستثمار	٢٦٫٨	٢٣٫٩	١٧٫٩	١٩٫٠	١٨٫٨	١٩٫٤	٢٠٫٤	٢٠٫٨	٢٠٫٣	٢٠٫٨	٢١٫٢
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫٦	٠٫٤	٠٫٤	٠٫٦	٠٫٢	٠٫٢	٠٫٥	٠٫٣	٠٫٣	١٫٤	١٫٠
اليابان											
صافي الإقراض والاقتراض	٣٫٢	٢٫٧	٠٫٧	٣٫١	٣٫٩	٤٫١	٣٫٥	٣٫٦	٢٫٩	٣٫٢	٣٫٠
رصيد الحساب الجاري	٣٫٣	٢٫٧	٠٫٨	٣٫١	٤٫٠	٤٫٢	٣٫٦	٣٫٦	٢٫٩	٣٫٢	٣٫٠
الادخار	٢٧٫٠	٢٥٫٨	٢٤٫٧	٢٧٫١	٢٧٫٤	٢٨٫٢	٢٧٫٩	٢٨٫٢	٢٧٫٨	٢٧٫٦	٢٦٫٩
الاستثمار	٢٣٫٧	٢٣٫٠	٢٣٫٩	٢٤٫٠	٢٣٫٤	٢٤٫٠	٢٤٫٣	٢٤٫٦	٢٤٫٩	٢٤٫٣	٢٣٫٩
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫١–	٠٫١–	٠٫٠	٠٫١–	٠٫١–	٠٫١–	٠٫٠	٠٫١–	٠٫١–	٠٫١–	٠٫١–
المملكة المتحدة											
صافي الإقراض والاقتراض	٢٫٧–	٣٫٣–	٤٫٨–	٥٫٠–	٥٫٣–	٣٫٦–	٤٫٠–	٤٫٠–	٢٫١–	٣٫٨–	٣٫٥–
رصيد الحساب الجاري	٢٫٦–	٣٫٣–	٤٫٧–	٤٫٩–	٥٫٢–	٣٫٥–	٣٫٩–	٤٫٠–	٢٫٠–	٣٫٨–	٣٫٥–
الادخار	١٤٫٥	١٣٫٢	١٢٫٤	١٢٫٥	١٢٫٢	١٤٫٠	١٣٫٢	١٣٫٣	١٣٫٧	١٢٫٦	١٣٫٤
الاستثمار	١٧٫١	١٦٫٥	١٧٫١	١٧٫٤	١٧٫٤	١٧٫٥	١٧٫١	١٧٫٣	١٥٫٧	١٦٫٣	١٦٫٩
رصيد الحساب الرأسمالي	٠٫٠	٠٫٠	٠٫١–	٠٫١–	٠٫١–	٠٫١–	٠٫١–	٠٫٠	٠٫١–	٠٫١–	٠٫١–

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تابع)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات								توقعات		
	٢٠٠٢-٢٠١١	٢٠٠٦-٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	متوسط ٢٠٢٢-٢٠٢٥
كندا											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,١	-١,٧	-٢,٣	-٣,٥	-٣,١	-٢,٨	-٢,٥	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٤	-٢,٤
رصيد الحساب الجاري	٠,٠	-١,٧	-٢,٣	-٣,٥	-٣,١	-٢,٨	-٢,٥	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٤	-٢,٣
الادخار	٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,٦	٢٠,٣	١٩,٧	٢٠,٧	٢٠,٦	٢٠,٧	١٩,٤	١٩,١	١٩,٨
الاستثمار	٢٢,٥	٢٣,٩	٢٤,٩	٢٣,٨	٢٢,٨	٢٣,٥	٢٣,١	٢٢,٧	٢١,٤	٢١,٦	٢٢,١
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اقتصادات أخرى متقدمة[١]											
صافي الإقراض والاقتراض	٤,٠	٤,١	٥,٠	٥,٢	٥,٤	٤,٦	٤,٧	٥,٣	٤,٤	٤,٣	٤,٣
رصيد الحساب الجاري	٤,٠	٤,١	٥,١	٥,٧	٥,٢	٤,٦	٤,٦	٥,٤	٤,٥	٤,٤	٤,٣
الادخار	٣٠,٠	٣٠,٤	٣٠,٦	٣٠,٩	٣٠,٤	٣٠,٤	٣٠,٢	٣٠,٤	٢٩,٤	٢٩,٠	٢٨,٩
الاستثمار	٢٥,٨	٢٦,١	٢٥,٤	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٦	٢٥,٥	٢٤,٩	٢٤,٥	٢٤,١	٢٤,٢
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	-٠,١	-٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	-٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
صافي الإقراض والاقتراض	٢,٦	٢,٣	٠,٦	٠,٠	-٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٣	٠,٠	-٠,٣	-٠,٣
رصيد الحساب الجاري	٢,٥	٢,٢	٠,٦	-٠,٢	-٠,٣	٠,٠	-٠,١	٠,٢	-٠,١	-٠,٤	-٠,٤
الادخار	٣٠,٩	٣٢,٦	٣٢,٦	٣١,٦	٣١,٢	٣١,٧	٣٢,٥	٣٢,٥	٣٢,٩	٣٢,٣	٣١,٨
الاستثمار	٢٨,٦	٣٠,٦	٣٢,٢	٣٢,١	٣١,٤	٣١,٨	٣٢,٨	٣٢,٥	٣٣,١	٣٢,٨	٣٢,٣
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية											
صافي الإقراض والاقتراض	٣,٦	٣,٣	١,٥	٢,٠	١,٤	١,٠	-٠,٢	٠,٦	١,٠	٠,٣	٠,١
رصيد الحساب الجاري	٣,٥	٣,٣	١,٥	٢,٠	١,٤	١,٠	-٠,٣	٠,٦	١,٠	٠,٣	٠,١
الادخار	٤٠,٣	٤٢,٩	٤٢,٧	٤١,١	٣٩,٩	٤٠,٠	٣٩,٨	٣٩,٦	٤٠,٤	٣٩,٠	٣٧,٤
الاستثمار	٣٧,١	٣٩,٧	٤١,٢	٣٩,٢	٣٨,٦	٣٩,١	٤٠,٠	٣٩,٠	٣٩,٤	٣٨,٧	٣٧,٣
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أوروبا الصاعدة والنامية											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,٢	-٠,٧	-٠,٦	١,٨	٠,١	-٠,١	٢,٣	١,٩	٠,٣	٠,٧	٠,٤
رصيد الحساب الجاري	-٠,٢	-٠,٩	-٠,٢	١,١	-٠,٢	-٠,٤	١,٨	١,٤	-٠,٣	٠,١	-٠,١
الادخار	٢٣,٠	٢٣,٢	٢٣,٤	٢٤,٧	٢٣,٥	٢٤,١	٢٥,٦	٢٤,٢	٢٢,٣	٢٢,٦	٢٣,١
الاستثمار	٢٢,٨	٢٤,٠	٢٣,٥	٢٣,٥	٢٣,٧	٢٤,٥	٢٣,٥	٢٢,٧	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٣,٤
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٢	-٠,٤	٠,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,١	-١,٠	-٣,١	-٣,٢	-١,٩	-١,٥	-٢,٤	-١,٧	-٠,٤	-٠,٨	-١,١
رصيد الحساب الجاري	-٠,٢	-١,١	-٣,١	-٣,٣	-٢,٠	-١,٦	-٢,٥	-١,٧	-٠,٥	-٠,٨	-١,١
الادخار	٢٠,٨	٢٠,٨	١٧,٨	١٦,٤	١٦,٧	١٦,٤	١٦,٩	١٧,٢	١٧,١	١٧,٧	١٨,١
الاستثمار	٢٠,٩	٢١,٩	٢١,٥	٢١,١	١٨,٣	١٨,٣	١٩,٤	١٩,٠	١٧,٧	١٨,٦	١٩,٣
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
صافي الإقراض والاقتراض	٨,٢	٩,١	٥,٨	-٣,٦	-٤,٠	-٠,٧	٣,٠	٠,٨	-٣,٢	-٢,٥	-١,٢
رصيد الحساب الجاري	٨,٤	٩,٤	٥,١	-٤,٠	-٤,٢	-٠,٨	٢,٨	٠,٧	-٣,٧	-٢,٧	-١,٤
الادخار	٣٥,٢	٣٦,٨	٣٢,٥	٢٤,٧	٢٤,١	٢٧,٠	٢٩,٦	٢٨,٢	٢٤,٤	٢٤,٦	٢٦,٠
الاستثمار	٢٧,٥	٢٨,١	٢٦,٨	٢٨,٣	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٦,٨	٢٧,٨	٢٨,٣	٢٧,٨	٢٧,٧
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
إفريقيا جنوب الصحراء											
صافي الإقراض والاقتراض	١,٨	١,٠	-٣,١	-٥,٤	-٣,٤	-١,٩	-٢,٣	-٣,٣	-٤,٣	-٣,٦	-٢,٦
رصيد الحساب الجاري	٠,٥	-٠,٣	-٣,٥	-٥,٨	-٣,٨	-٢,٣	-٢,٧	-٣,٦	-٤,٨	-٤,١	-٣,٠
الادخار	٢١,٣	٢١,٥	١٩,٣	١٧,٥	١٨,٤	١٩,٠	١٩,٦	٢٠,٢	١٨,١	١٨,٨	٢٠,٥
الاستثمار	٢١,١	٢٢,٠	٢٢,٧	٢٣,٠	٢١,٨	٢١,٣	٢٢,٣	٢٤,١	٢٣,٠	٢٢,٩	٢٣,٦
رصيد الحساب الرأسمالي	١,٣	١,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات ٢٠٠٢-٢٠١١	متوسطات ٢٠٠٦-٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	توقعات ٢٠٢٠	توقعات ٢٠٢١	توقعات متوسط ٢٠٢٢-٢٠٢٥
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
صافي الإقراض والاقتراض	٩,٢	٩,١	٤,٧	-١,٥	-١,٦	١,٦	٥,٩	٢,٧	-١,٧	-٠,٧	٠,٣
رصيد الحساب الجاري	٩,٦	٩,٣	٥,١	-١,٥	-١,٦	١,٧	٥,٩	٢,٧	-٢,٠	-٠,٨	٠,٢
الادخار	٣٣,٩	٣٤,٤	٣٠,٥	٢٤,٩	٢٤,٨	٢٧,٢	٣١,٢	٢٩,٥	٢٥,٣	٢٥,٨	٢٦,٦
الاستثمار	٢٤,٧	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٧,٦	٢٥,٣	٢٥,٦	٢٥,٢	٢٦,٩	٢٧,٤	٢٦,٩	٢٦,٦
رصيد الحساب الرأسمالي	-٠,١	٠,٠	-٠,٧	-٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غير الوقود											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,٨	٠,٣	-٠,٤	٠,٢	٠,١	-٠,٢	-١,١	-٠,٢	٠,٣	-٠,٢	-٠,٤
رصيد الحساب الجاري	٠,٦	٠,١	-٠,٥	٠,١	٠,٠	-٠,٣	-١,٢	-٠,٣	٠,٢	-٠,٣	-٠,٥
الادخار	٣٠,١	٣٢,١	٣٣,٢	٣٣,٠	٣٢,٤	٣٢,٥	٣٢,٨	٣٣,٠	٣٤,١	٣٣,٣	٣٢,٥
الاستثمار	٢٩,٦	٣٢,٠	٣٣,٨	٣٣,٠	٣٢,٤	٣٢,٨	٣٤,١	٣٣,٤	٣٤,٠	٣٣,٧	٣٣,١
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,٨	-١,٦	-٢,١	-٢,٠	-١,٤	-١,٥	-٢,٠	-١,٣	-٠,٩	-١,٣	-١,٤
رصيد الحساب الجاري	-١,١	-٢,٠	-٢,٤	-٢,٣	-١,٦	-١,٧	-٢,٢	-١,٥	-١,٢	-١,٥	-١,٧
الادخار	٢٣,٣	٢٣,٨	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٦	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,١	٢٢,٣	٢٣,٢
الاستثمار	٢٤,٦	٢٥,٨	٢٥,١	٢٤,٨	٢٤,١	٢٤,٤	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٣,٤	٢٤,٠	٢٥,٠
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٥-٢٠١٩											
صافي الإقراض والاقتراض	-١,٣	-٣,٣	-٤,٢	-٥,٤	-٦,١	-٥,٤	-٥,١	-٥,٠	-٤,٤	-٥,١	-٣,٩
رصيد الحساب الجاري	-٢,٣	-٤,٤	-٤,٨	-٥,٩	-٦,٥	-٥,٩	-٥,٦	-٥,٣	-٤,٨	-٥,٤	-٤,٢
الادخار	١٩,٩	١٨,٤	١٤,٧	١٢,٩	١٢,٦	١٣,٧	١٤,٨	١٣,٧	١٣,٢	١٣,٦	١٦,٢
الاستثمار	٢٢,٦	٢٢,٩	١٩,٤	١٩,٠	١٩,٥	٢٠,٠	٢٠,٧	١٩,٥	١٨,٥	١٩,٦	٢٠,٩
رصيد الحساب الرأسمالي	١,٠	١,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤
للتذكرة											
العالم											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣
رصيد الحساب الجاري	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢
الادخار	٢٤,٣	٢٥,٢	٢٦,٥	٢٦,٣	٢٥,٨	٢٦,٤	٢٦,٧	٢٦,٧	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٦,٤
الاستثمار	٢٤,١	٢٤,٨	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٢	٢٥,٧	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٦,١	٢٦,١	٢٦,٤
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القُطْرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجَّحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكون رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الصلات بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. الادخار *(S)* ناقص الاستثمار *(I)* يساوي رصيد الحساب الجاري *(CAB)* *(S – I = CAB)*. كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض *(NLB)* هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي *(KAB)* *(NLB = CAB + KAB)*. ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن القصور في البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

[١] ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف–١٥ موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

	متوسطات		توقعات			متوسطات	
	٢٠٠٢–٢٠١١	٢٠١٢–٢٠٢١	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٨–٢٠٢١	٢٠٢٢–٢٠٢٥
	التغير السنوي ٪							
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	٤,١	٢,٨	٣,٥	٢,٨	٤,٤–	٥,٢	١,٧	٣,٨
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	١,٣	٢,٢	١,٧	٥,٨–	٣,٩	٠,٤	٢,٢
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٥	٣,٩	٤,٥	٣,٧	٣,٣–	٦,٠	٢,٧	٤,٩
للتذكرة								
الناتج الممكن								
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٨	١,٠	١,٣	١,٣	٢,٠–	٢,٣	٠,٧	١,٥
حجم التجارة العالمية[١]	٥,٧	٢,٣	٣,٩	١,٠	١٠,٤–	٨,٣	٠,٤	٤,٣
الواردات								
الاقتصادات المتقدمة	٤,١	٢,٠	٣,٦	١,٧	١١,٥–	٧,٣	٠,٠	٣,٨
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٩,٩	٢,٨	٥,٠	٠,٦–	٩,٤–	١١,٠	١,٢	٥,٢
الصادرات								
الاقتصادات المتقدمة	٤,٥	١,٩	٣,٥	١,٣	١١,٦–	٧,٠	٠,٢–	٣,٩
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٨,٧	٢,٩	٤,١	٠,٩	٧,٧–	٩,٥	١,٥	٤,٩
معدلات التبادل التجاري								
الاقتصادات المتقدمة	٠,٢–	٠,٤	٠,٥–	٠,١	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٠
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٦	٠,٧–	١,٢	١,١–	٢,٦–	٠,٣	٠,٦–	٠,٠
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي								
المصنوعات	٢,٧	١,١–	١,٩	٠,٤	٣,١–	١,٣–	٠,٥–	١,٥
النفط	١٥,٦	٧,٧–	٢٩,٤	١٠,٢–	٣٢,١–	١٢,٠	٣,٠–	٢,٣
السلع الأولية غير الوقود	١١,٦	٢,٠–	١,٣	٠,٨	٥,٦	٥,١	٣,٢	٠,٤
أسعار المستهلكين								
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	١,٣	٢,٠	١,٤	٠,٨	١,٦	١,٤	١,٧
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٤	٤,٩	٤,٩	٥,١	٥,٠	٤,٧	٤,٩	٤,١
أسعار الفائدة				٪				
سعر ليبور الحقيقي لستة أشهر[٢]	٠,٣	٠,٧–	٠,١	٠,٦	٠,٥–	١,٦–	٠,٤–	١,٥–
سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل في العالم[٣]	١,٧	٠,١	٠,١–	٠,٢–	٠,٤–	١,٢–	٠,٥–	٠,٤–
أرصدة الحساب الجاري				٪ من إجمالي الناتج المحلي				
الاقتصادات المتقدمة	٠,٧–	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦
الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٢,٥	٠,١	٠,١–	٠,٢	٠,١–	٠,٤–	٠,١–	٠,٤–
مجموع الدين الخارجي								
الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٢٩,٣	٣٠,٢	٣١,٠	٣٠,٠	٣٢,٧	٣٠,٨	٣١,١	٢٨,٣
خدمة الدين								
الأسوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٨,٩	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٨	١١,٦	١٠,٨	١١,٠	٩,٨

[١] تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

[٢] سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص التغير كنسبة مئوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

[٣] متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحا بإجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي
موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

آفاق الاقتصاد العالمي: إعادة توازن النمو	إبريل ٢٠١٠
آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر وإعادة التوازن	أكتوبر ٢٠١٠
آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية	إبريل ٢٠١١
آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر	سبتمبر ٢٠١١
آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى	إبريل ٢٠١٢
آفاق الاقتصاد العالمي: التواؤم مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ	أكتوبر ٢٠١٢
آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر	إبريل ٢٠١٣
آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات	أكتوبر ٢٠١٣
آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا	إبريل ٢٠١٤
آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين	أكتوبر ٢٠١٤
آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل	إبريل ٢٠١٥
آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة	أكتوبر ٢٠١٥
آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول	إبريل ٢٠١٦
آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج	أكتوبر ٢٠١٦
آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟	إبريل ٢٠١٧
آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد	أكتوبر ٢٠١٧
آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكلي	إبريل ٢٠١٨
آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد	أكتوبر ٢٠١٨
آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر	إبريل ٢٠١٩
آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية	أكتوبر ٢٠١٩
آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير	إبريل ٢٠٢٠
آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة	أكتوبر ٢٠٢٠

أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

مؤشرات تتبع النمو	أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١–٢
الاستدلال على الناتج الممكن من البيانات المشوشة: منظور نموذج التوقعات العالمية	أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١– ٣
عدم اتساق تدابير إعادة التوازن	أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١–٤
سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي	إبريل ٢٠١١، الإطار ١–٢
الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٣
سيناريوهات التعريفة الجمركية	أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١
توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١–١
التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–٢
المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٣
تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٣
تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد–١٩	إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو
سيناريوهات بديلة	أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١
تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–١

ثانيا: استقصاءات تاريخية

الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة	أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
ما تأثير فترات الركود؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–١

ثالثا: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

ديناميكية البطالة أثناء حالات الركود والانتعاش: قانون أوكن وما وراؤه	إبريل ٢٠١٠، الفصل الثالث
هل بطء النمو في الاقتصادات المتقدمة يعني بالضرورة بطئه في الاقتصادات الصاعدة؟	أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١–١
التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟	إبريل ٢٠١٢، الإطار ١–٢
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١–٣
صلابة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟	أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤–١
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا	إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني تقرير خاص حول التداعيات
اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟	إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١–٢
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية	أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث
تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي بلدان القوقاز وآسيا الوسطى	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣–١
تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣–٢
الادخار والنمو الاقتصادي	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣–١
في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعد وقوعها	إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة على المدى المتوسط	إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤–١
أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١–٢
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢، تقرير خاص حول التداعيات
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٤
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن	إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار	إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣–١
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية	إبريل ٢٠١٦، الإطار ١–٢
هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث
تدابير غير مسبوقة: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة	إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني
النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٣
الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣
هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٣
آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٢
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٣
تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثاني
الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٤
إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣

مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢
الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢
نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢–١

رابعا: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

إلى أي مدى يخرج تعافي أسعار السلع الأولية الراهن عن المعتاد؟	إبريل ٢٠١٠ الإطار ١–٢
منحنيات أسعار العقود المستقبلية للسلع الأولية وتكيف الأسواق الدوري	إبريل ٢٠١٠ الإطار ١–٣
التطورات والتوقعات في أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١–١
التوقعات القاتمة للقطاع العقاري	أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١–٢
هل أصبحت المعادن أكثر ندرة وما انعكاسات ندرتها على الأسعار؟	أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١–٥
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة	إبريل ٢٠١١، الملحق ١–٢
شح النفط والنمو والاختلالات العالمية	إبريل ٢٠١١، الفصل الثالث
قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي	إبريل ٢٠١١، الإطار ٣–١
الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟	إبريل ٢٠١١، الإطار ٣–٢
آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي	إبريل ٢٠١١، الإطار ٣–٣
استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات العامة للدورة الاقتصادية	إبريل ٢٠١١، الملحق ٣–١
النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط	إبريل ٢٠١١، الملحق ٣–٢
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة	سبتمبر ٢٠١١، الملحق ١–١
الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية	سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١–٤
صوِّب حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية	سبتمبر ٢٠١١، الفصل الثالث
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٢، الفصل الأول تقرير خاص
تذبذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المُصدرة لها	إبريل ٢٠١٢، الفصل الرابع
الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤–١
تذبذب أسعار السلع الأولية والتحدي الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤–٢
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الأول تقرير خاص
الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١–٤
أزمة عرض الغذاء – من هم الأشد تأثرا بالأزمة؟	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١–٥
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٣، الفصل الأول تقرير خاص
الوحش الذي لم يهاجِم: هل كُمِّم التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟	إبريل ٢٠١٣، الفصل الثالث
هل لا يزال استهداف التضخم ضروريا في ظل استواء منحنى فيليبس؟	إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣–١
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الأول تقرير خاص
طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قُطرية مقارنة	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١– ت خ –١
محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب تكساس الوسيط	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١– ت خ –٢
تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف	إبريل ٢٠١٤، الإطار ١–٣
أسعار وتنبؤات السلع الأولية	إبريل ٢٠١٤، الفصل ١ تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ١، تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في حقبة انخفاض أسعار النفط	إبريل ٢٠١٥، الفصل ١ تقرير خاص
انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟	إبريل ٢٠١٥، الإطار ١–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١ تقرير خاص

منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
	تقرير خاص، الإطار ١– ت خ–١
إلى أين يتجه مصدرو السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢
مريض ألمت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–١
هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفورة في النشاط أثناء طفرات السلع الأولية؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٤
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري	إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٣
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والمصادر غير التقليدية في سوق النفط العالمية	إبريل ٢٠١٧، الفصل ١، تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١ تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٨، الفصل ١ تقرير خاص
ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٢
دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–ت خ–١
آفاق التضخم: المناطق والبلدان	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٤
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص
عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–ت خ–١
تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثالث
ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ١ تقرير خاص
التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١ تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠٢٠، الفصل الأول، تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١، تقرير خاص
ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١، تقرير خاص، الإطار ١–ت خ–١

خامسا: سياسة المالية العامة

آثار ضبط أوضاع المالية العامة على الاقتصاد الكلي: هل نشعر بوطأتها؟	أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الثالث
رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يُفصل التوأم عند الولادة؟	سبتمبر ٢٠١١، الفصل الرابع
هل نسئ تقدير مضاعفات المالية العامة قصيرة الأجل؟	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١–١
انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١–٢
الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة	أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
التفاوت الكبير في السياسات	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–١
فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–٢
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
تحسين كفاءة الاستثمار العام	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٢
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٤
مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٥
طفرات السلع الأولية والاستثمار العام	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٢

آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤
تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤–١
تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٥
السياسات الموضعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٤

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

مؤشرات الأوضاع المالية	إبريل ٢٠١١، الملحق ١–١
تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية	إبريل ٢٠١١، الإطار ١–١
التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية	إبريل ٢٠١١، الإطار ١–٣
دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات	سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١–٢
هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟	سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١–٣
انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود	إبريل ٢٠١٢، الفصل الثاني
	تقرير خاص حول التداعيات
انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثاني
	تقرير خاص حول التداعيات
التفاوت الكبير في السياسات	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–١
حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة سياستها النقدية	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١–١
عرض الائتمان والنمو الاقتصادي	إبريل ٢٠١٤، الإطار ١–١
هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة؟	إبريل ٢٠١٤، الفصل الثاني
	تقرير خاص حول التداعيات
منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية	إبريل ٢٠١٤، الفصل الثالث
مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١–١
السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢–٢
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٥
هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٢
تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–٣
الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣–٢
هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢–١
تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون التنظيم الاحترازي الكلي عاملا مساعدا؟	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٣
السياسات الاحترازية الكلية والائتمان — تحليل شمولي للنتائج التجريبية	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣–١
هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة للصدمات المالية العالمية؟	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣–٢

سابعا: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

الازدواجية بين العقود المؤقتة والدائمة: المقاييس والآثار وقضايا السياسات	إبريل ٢٠١٠، الإطار ٣–١
برامج نوبات العمل القصيرة	إبريل ٢٠١٠، الإطار ٣–٢
تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة	سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١–١
حصة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة ؟الركود الكبير؟ وبعده	إبريل ٢٠١٢، الإطار ١–١
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟	أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤–١
إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٢
فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل	إبريل ٢٠١٧، الفصل الثالث
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–١
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–١
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٣

المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢
مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–١
هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٤
هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–٣
الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–١
تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية: دراسة حالة الروبوتات الصناعية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–٢
ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–١
هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–٣
أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢
تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٢
آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٤
الهجرة: آثارها على سوق العمل ودور الأتمتة	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–١
الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–٢

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

دروس من الأزمة: حول اختيار نظام سعر الصرف	إبريل ٢٠١٠ الإطار ١–١
نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٤، الإطار ١–٤
أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟	أكتوبر ٢٠١٥،الفصل ٣
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–١
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–٢
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–١
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–١
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٣

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

تحقيق التوازن الصحيح: التحوُّل عن فوائض الحسابات الجارية المستمرة	إبريل ٢٠١٠، الفصل الرابع
آسيا الصاعدة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة	أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢–١
بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة وركوب موجة أخرى من التدفقات الرأسمالية الداخلة	أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢–٢
هل تترك الأزمات المالية آثارا دائمة على التجارة؟	أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الرابع
إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية	إبريل ٢٠١١، الإطار٢–١
التدفقات الرأسمالية الدولية – مستقرة أم متقلبة؟	إبريل ٢٠١١، الفصل ٤
النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات	سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١–٥
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–٣
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١–٣
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة	أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع
محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس المال الدولية	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤–١
طفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١–ت خ–١
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤–١
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤–٢
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية	إبريل ٢٠١٥، الإطار ١–٢
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–٢

التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–٣
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية	إبريل ٢٠١٦، الاطار ١–١
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢–١
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٣
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الطلب النهائي للصين	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٣
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٤
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٤
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٥
منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٦
صعود التجارة في الخدمات	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–٢
دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٣
الاضطرابات التجارية العالمية	أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١
أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣
الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٢
الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى الشركات من كولومبيا	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٤
دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤
التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–١
موازين التجارة الثنائية والإجمالية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٢
فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٣
الآثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٤
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق	إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–١
انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل	أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–١
التوترات التجارية – سيناريو يتضمن آخر المستجدات	أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–٢
تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٢

عاشرا: قضايا إقليمية

الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا	إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢–١
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو	إبريل ٢٠١٣، الإطار ١–٣
هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٣

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القُطرية

اليابان بعد اتفاق بلازا	إبريل ٢٠١٠، الإطار ٤–١
مقاطعة تايوان الصينية في أواخر الثمانينات	إبريل ٢٠١٠، الإطار ٤–٢
هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟	إبريل ٢٠١١، الإطار١–٤
إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟	إبريل ٢٠١٢، الإطار ١–٣
مؤسسة تسليف ملاك المساكن الأمريكية	إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣–١
إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر في آيسلندا	إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣–٢
سياسات آبينوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟	أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١–٤
هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟	إبريل ٢٠١٤، الإطار ١–٢
الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–١
الصادرات اليابانية: ما العائق؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–٣

تجربة الانكماش في اليابان	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٢
هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٢
الهجرة والأجور في ألمانيا	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–٢
تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبي	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–٣

ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–١
دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٢
استراتيجيات التصدي لصدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٣
التصدي لصدمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٤
التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٥
تخفيف آثار تغير المناخ	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٦
سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–١
آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–ت خ–١
تخفيف تغير المناخ – الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣
المصطلحات	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣–١
نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء – الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣–٢

ثالث عشر: موضوعات خاصة

اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٣
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–١
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٤
إقبال عالمي على تملك الأراضي	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١–ت خ–١
الصراعات والنمو والهجرة	إبريل ٢٠١٧، الإطار ١–١
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الآيرلندي	إبريل ٢٠١٧، الإطار ١–٢
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–١
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–١
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٢
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتخلخل الاقتصادي حول العالم	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٣
تعديل نصيب العمالة من الدخل	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٤
الهواتف الذكية والتجارة العالمية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–١
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٤
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–١
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–١
تعهيد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجيا وانتقال المعرفة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٢
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٤
زيادة القوة السوقية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–١
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٥
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٦
صعود القوة السوقية للشركات وآثاره الاقتصادية الكلية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢
الحركة المتزامنة بين تركز الصناعات وادخار الشركات	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢–١
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢–٢
صناعة السيارات العالمية – التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–١
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–١

الآثار الدائمة للصدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٣
الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣–١
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣–٢
استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢–٢
الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–٤
دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد–١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢–٢

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، أكتوبر ٢٠٢٠

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠.

اتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام بشأن تقييم الآفاق والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي والأولويات بشأن السياسات. وإذ أحاطوا علما بالنشاط الاقتصادي الأقوى من المتوقع في الربع الثاني من السنة، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، اتفقوا على أن مسار العودة إلى مستويات النشاط التي كانت سائدة قبل وقوع الجائحة سيكون طويلا ومحفوفا بالمخاطر وستترتب عليه آثار غائرة دائمة في الناتج والتوظيف. وذكروا أن التوقعات تفترض أن يستمر التباعد الاجتماعي في عام ٢٠٢١ ثم يتراجع بمرور الوقت مع تحسُّن العلاجات واتساع نطاق تغطية اللقاحات المضادة للفيروس. وأعرب المديرون عن قلقهم إزاء مواصلة الجائحة آثارها الحادة على الفئات الضعيفة، مما يؤدي إلى ارتفاع عدم المساواة وحدوث زيادة حادة في عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع.

واتفق المديرون على أن عدم اليقين المحيط بتوقعات السيناريو الأساسي لا يزال كبيرا للغاية نظرا لأن ملامح التعافي الاقتصادي سيحددها في المقام الأول مسار تطور الجائحة، وكفاءة إجراءات الاحتواء، والابتكارات في مجال الصناعات الدوائية. وأشاروا إلى أن الإسراع في تطوير العلاجات الجديدة واتساع نطاق توزيع اللقاحات الفعالة بإمكانهما تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، في حين أنه قد يترتب على حدوث انتكاسات طبية وظهور موجات جديدة من العدوى اتخاذ إجراءات إغلاق عام جديدة. ومن مصادر عدم اليقين الأخرى ذات الأهمية مدى انتقال آثار التداعيات حول العالم، وحجم الضرر الذي قد يلحق بإمكانات العرض، ومدى كفاءة الدعم من السياسات وطول أمده، والتحولات المحتملة في المزاج العام بالأسواق المالية. وأشار المديرون كذلك إلى المخاطر في الفترة السابقة على ظهور الجائحة والنابعة من التوترات التجارية والتكنولوجية، والتحديات الجغرافية–السياسية، وتغير المناخ.

واتفق المديرون على الحاجة إلى الدعم الفعال والحاسم المقدم من السياسات لضمان تحقيق نمو أقوى وأكثر إنصافا وصلابة. ومن الأولويات الرئيسية على المدى القريب في هذا الصدد دعم التعافي الاقتصادي، وحماية فئات السكان المعرضة للمخاطر، وتقوية نظم الرعاية الصحية. وأكدوا ضرورة الحد من الآثار الغائرة الناجمة عن الأزمة والواقعة على الناتج الممكن والتوظيف بالإضافة إلى عكس مسار التطورات المؤدية إلى زيادة عدم المساواة والانتكاسات في تراكم رأس المال البشري. وأعرب معظم المديرين عن رأيهم بأن الأزمة تشكل فرصة لتحفيز الابتكار، وتطوير البنية التحتية الرقمية، والانتقال إلى خفض انبعاثات الكربون باستخدام مختلف الأدوات المناخية، مثل الاستثمارات الخضراء والتدرج في زيادة أسعار الكربون، مع توجيه العناية الواجبة لموازنة الآثار الاجتماعية السلبية.

ورحب المديرون بالإجراءات غير المسبوقة على مستوى المالية العامة في سياق الاستجابة لمواجهة الجائحة. وأكدوا أنه في ظل إعادة فتح الاقتصادات مبدئيا، ينبغي أن تحرص الحكومات على عدم سحب الإمدادات الحيوية قبل الأوان. وأعربوا عن رأيهم بضرورة التدرج في التحول من حماية الوظائف إلى مساعدة العمالة المسرحة على إيجاد وظائف جديدة من خلال إعادة التدريب واكتساب المهارات الجديدة. وذكر المديرون أنه حين تتم السيطرة على الجائحة سيكون على الحكومات معالجة تركات الأزمة، بما في ذلك الارتفاع القياسي في مستويات العجز والدين العام، وارتفاع البطالة، وازدياد الفقر. واتفقوا على ضرورة قيام الاستثمارات العامة بدور محوري في دعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، مشيرين إلى إمكاناتها الهائلة في خلق فرص العمل، وأكدوا أن توخي السلامة في الحوكمة وتنفيذ الموازنة والتواصل لا يزال عاملا حيويا في سبيل جني ثمار الدعم من المالية العامة بالكامل والحفاظ على ثقة الشعوب.

وأكد المديرون أنه سيتعين على الحكومات تحقيق المزيد بموارد أقل وإعداد تدابير موثوقة وعادلة لتخفيض مستويات عجز المالية العامة والديون على المدى المتوسط. وينبغي للبلدان ذات الحيز المالي المحدود حماية الاستثمارات العامة ودعم الأسر منخفضة الدخل التي تضررت أكثر من غيرها من جراء الجائحة. ومن الممكن أن تنظر الحكومات في زيادة فرض الضرائب التصاعدية إلى جانب تنفيذ إصلاحات لتحديث ضرائب الأعمال، بما في ذلك التعاون متعدد الأطراف فيما يتعلق بتصميم نظام الضرائب الدولية للشركات للاستجابة لتحديات الاقتصاد الرقمي. وتواجه البلدان منخفضة الدخل بالتحديد قيودا تمويلية كبيرة، وسيحتاج العديد منها إلى الدعم الخارجي، بما في ذلك ما هو في هيئة تخفيف أعباء الديون، والمنح، والتمويل بشروط ميسرة.

واتفق المديرون على أن الإجراءات التيسيرية التي اتخذتها البنوك المركزية بغية تيسير السياسة النقدية وإتاحة السيولة الوفيرة والحفاظ على تدفق الائتمان ساعدت في احتواء المخاطر قريبة الأجل التي تهدد الاستقرار المالي العالمي. غير أنهم أشاروا إلى تصاعد مواطن التعرض للمخاطر، لا سيما في قطاع الشركات غير المالية نظرا لأن ضغوط السيولة قد تتحول إلى حالات إعسار، وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسوف تتشكل الآفاق الائتمانية في نهاية المطاف حسب مدى استمرار الدعم المقدم من السياسات ووتيرة التعافي، وهو ما يتوقع أن يكون متفاوتا في مختلف القطاعات والبلدان. وقد يؤدي تزايد حالات التوقف عن السداد إلى وقوع خسائر فادحة في البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. وبينما لا يزال النظام المصرفي العالمي متمتعا عموما بمستوى جيد من الرسملة، فقد تعاني بعض البنوك والأجهزة المصرفية من حالات نقص رأس المال المجمع وفق سيناريو التطورات المعاكسة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. كذلك أبرز المديرون أهمية تحسين فرص نفاذ الاقتصادات الصاعدة والرائدة إلى أسواق رأس المال.

وأكد المديرون أنه في سياق إعادة فتح الاقتصادات، سوف يكون من الضروري استمرار الطابع التيسيري للسياسات ومواصلة تدفق الائتمان إلى المقترضين لضمان استمرارية التعافي الاقتصادي. وبمجرد أن تتم السيطرة على الجائحة يمكن سحب الدعم المقدم من السياسات بالتدريج. وينبغي أن يركز جدول أعمال الإصلاحات المالية لما بعد الجائحة على تعزيز الإطار التنظيمي لمعالجة مواطن الضعف في القطاع المالي غير المصرفي التي كشفتها الأزمة وعلى إحكام الرقابة الاحترازية لاحتواء المخاطرة المفرطة في البيئة التي تتسم بانخفاض أسعار الفائدة لفترة مطولة.

وأكد المديرون أهمية التعاون الدولي في الحرب ضد الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية. ومن الأولويات المهمة في هذا الصدد زيادة الطاقة الإنتاجية للقاحات المضادة للفيروس وإعداد قنوات لتوزيعها لضمان حصول كل البلدان على اللقاح الفعال والآمن بأسعار في المتناول. وذكر المديرون أن العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تحتاج إلى المساعدة الدولية من خلال تخفيف أعباء الديون والمنح والتمويل بشروط ميسرة. وأشاروا إلى أن الصندوق سارع بتوسيع نطاق تسهيلاته الإقراضية منذ بدء الجائحة، حيث وفر المساعدة المالية السريعة لأكثر من ٨٠ بلدا. وقد ناقش المديرون الفرص الممكنة للتعاون متعدد الأطراف بغية إنهاء التوترات التجارية والتكنولوجية بين البلدان والتنفيذ الجماعي لسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ.

في هذا العدد:

الفصل ١
الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢
الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية

الفصل ٣
تخفيف تغير المناخ — الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع

ISBN-13: 978-1-51356-175-2

مطبوعات الصندوق

WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC) أكتوبر ٢٠٢٠